



جين رولاندسون

ملاك الأراضي والملتزمون
في مصر الرومانية

العلاقات الاجتماعية للزراعة في إقليم البهنسا

ترجمة

آمال محمد محمد الروبي

2603





تقع مدينة البهنسا القديمة على بعد حوالي 180 كم من مدينة القاهرة، على الطريق الصحراوي الذي يربط بين الواحة البحرية (Bahriya) والطريق المائي الكبير الذي يمتد على الحافة الغربية لوادي النيل وهو بحر يوسف. سُميت المدينة باللغة المصرية بيرميدجت Permedjed، وكانت المركز الإداري للإقليم التاسع عشر في العصر الفرعوني. كانت لها عبادة مهمة (للمعبودة) ثويريس Thoeris، وهي على هيئة فرس النهر، واعتبرت ربة لميلاد أي طفل، وأيضاً عبادة نوع من السمك فيما بعد له حطم- أنف- حادة Oxyrhynchos، اشتق منه الاسم اليوناني للإقليم. ازدادت أهمية البهنسا كمركز إداري خلال العصر البطلمي والروماني، ووصلت إلى قمة ازدهارها في العصر البيزنطي. واحتفظت ببعض الأهمية بعد الفتح العربي، لكنها عانت من التدهور الشديد خلال العصر المملوكي. وهُجرت المدينة القديمة، وتحولت مخلفات أحجارها الجيرية الرائعة إلى مادة للبناء والجير لمن بقي من سكان البهنسا، البلدة الصغيرة التي تلتصق بالضفة الغربية لبحر يوسف، وبصندفة الفرع Sandafa al-Fâr على الضفة المقابلة للنهر التي تناظرها تواضعاً. وتغطي الجبابة جزءاً من موقعها في العصر الحديث.



ملاك الأراضى والملتزمون فى مصر الرومانية

العلاقات الاجتماعية للزراعة فى إقليم البهنسا

المركز القومي للترجمة

تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2603

- ملاك الأراضي والملتزمون في مصر الرومانية: العلاقات الاجتماعية للزراعة في إقليم البهنسا
- جين رولاندسون
- آمال الروبي
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:

Landowners and Tenants in Roman Egypt: The Social Relations of
Agriculture in the Oxrhynchite Nome, First Edition

By: Jane Rowlandson

Published in the United States by Oxford University Press Inc,
New York

Copyright © Jane Rowlandson 1996

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة.
٢٧٣٥٤٥٥٤ :فاكس ٢٧٣٥٤٥٢٤ :ت
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

ملاك الأراضى والمليتزمون فى مصر الرومانية

العلاقات الاجتماعية للزراعة فى إقليم البهنسا

تأليف : جـين رولاندسون

ترجمة: أمال محمد محمد الروبى



2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

رولانسون، جين
ملاك الأراضي والملتزمون في مصر الرومانية: العلاقات
الاجتماعية للزراعة في إقليم البهنا/ تأليف: جين
رولانسون، ترجمة: أمال محمد محمد الروبي.
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦
٦٦٠ ص، ٢٤ سم
١ - ملكية الأراضي
٢ - الزراعة - مصر القديمة
(أ) أمال محمد محمد الروبي، (مترجم)
٢٢٢٢,٢٢٢٢ (ب) العنوان

رقم الإيداع: ٢٠١٥/ ٢٥٥٦٠
التقييم الدولي: 5 - 0489 - 92 - 977 - 978 - I.S.B.N
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية
المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها
في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .

الفهرس

9 كلمة المترجمة
17 تصدير
19 ملاحظات للقارئ: مراجع مختصرة، التواريخ المصرية، اصطلاحات فنية..
22 الخرائط: ١- مصر فى العصر الرومانى
	٢- إقليم هيرموبوليس: مواقع الاستقرار القديمة مع الأسماء
23 الحديثة المحتملة لها
24	٣- إقليم البهنسا فى العصر الرومانى: إعادة بناء تقريبي ..
25 تقديم
 الفصل الأول: إقليم البهنسا:
35	١- الطبوجرافيا والسكان
53	٢- الظروف الزراعية
67 الفصل الثانى: نظام طبقات الأرض وتطوره
67	١- مقدمة
75	٢- تمهيدات: المتون المستخدمة
88	٣- طبقات الأرض العلمية: للتمييز (التفرقة) بين الأرض الملكية والعلمية
93	٤- طبقات الأرض الخاصة
119	٥- أرض الوسية والضياح الإمبراطورية
130	٦- الأراضي المقدسة: أراضي المعابد
	٧- استعادة وضع: تغيرات فى التوازن بين الأرض العامة
133 والأرض الخاصة

145 الفصل الثالث: حيازة (التزام) الأرض العامة
145 ١- مقدمة
148 ٢- ضرائب الأرض العامة
 ٣- عرض تأجير الأرض العامة Diamisthosis: ضمان
164 الالتزام - شغل أماكن الحائزين الخالية
 ٤- فرض زراعة أراضي للدولة بالإلزام على ملاك الأرض
178 الخاصة
186 ٥- ملتزمو الأراضي العامة
201 الفصل الرابع: ملاك الأراضي وممتلكاتهم
201 ١- مقدمة
204 ٢- ملكية الأراضي والتدرج الاجتماعي
 ٣- التنوع (ألوان الطيف) في مساحة (حجم) حيازة الأرض:
232 (دليل مقارن)
242 ٤- مدى تفتت حيازات الأرض (حجم تفتت حيازات الأرض).
253 ٥- تكوين حيازات ملكية الأراضي
267 الفصل الخامس: وراثـة الأرض
267 ١- مقدمة
273 ٢- الميراث بوصية وبدون وصية
284 ٣- علم السكان والميراث
291 ٤- انتقال الملكية للإناث
324 ٥- قسمة الميراث وتوزيع الحيازات
331 الفصل السادس: البيع ورهن الأرض
331 ١- مقدمة
337 ٢- طبيعة المصادر

341	٣- محتويات وثائق البيع
350	٤- التبيوع كدليل على الاستثمار أو المضاربة في الأراضي
358	٥- أسباب أخرى لشراء الأراضي وبيعها
367	٦- رهونات الأراضي الزراعية
373	الفصل السابع: الالتزام الزراعى الخاص ومتونه
373	١- مقدمة
376	٢- إدارة الأراضي: تأجير الأراضي وبدائله
394	٣- مساهمات كل من المالك والملقزم (المستأجر)
418	٤- الإيجار والعمل فى حدائق الكروم
	٥- المحاصيل والعوائد على الأراضي الصالحة
431	للزراعة
455	٦- مدة الالتزام
467	٧- ملاك الأرض وظروفهم الاجتماعية
	٨- النتائج: العلاقة الاجتماعية بين المالك والمستأجر
488	ودلائنها
501	الخاتمة
	الملاحق:
511	ملحق (١) من ١-١٩
597	ملحق (٢) عقود إيجار أراضي البهنسا
623	المراجع
643	الكشاف: رقم (١)
645	رقم (٢)

قائمة الأشكال

- ١- توزيع حيازة الأراضي في إقليم هيرموبوليس طبقاً للمساحة 235
- ٢- نصاب أرض يوبيوس Eubios بالقرب من بيلا Pela 257
- ٣- نسب المحاصيل المختلفة المحددة في عقود إيجار أراضي البهنسا ... 433
- ٤- العوائد بالقمح 451
- ٥- العوائد النقدية 452
- ٦- تقدير غلة القمح المستخلصة من الإيجارات المدفوعة 454

كلمة المترجمة

يتناول كتاب الأستاذة الدكتورة جين رولاندسون Jane Rowlandson "ملاك الأراضي والملتزمون في مصر الرومانية" موضوع العلاقات الاجتماعية للزراعة في إقليم البهنسا خلال القرون الأربعة الأولى بعد الميلاد، أي خلال العصر الروماني الذي يمتد منذ فتح أغسطس لمصر عام ٣٠ ق.م. حتى عام ٢٨٤ م؛ ويضيف إليه أكثر من قرن من عمر العصر البيزنطي الذي امتد منذ نهاية العصر الروماني وتواصل حتى وضع الفتح العربي لمصر نهاية له عام ٦٤٢ ميلادي.

موضوع الكتاب هو رسالتها للدكتوراه تحت إشراف الأستاذ الدكتور بومَن A. K. Bowman التي قدمتها لجامعة لندن وحصلت بها على الدرجة العلمية في يناير عام ١٩٨٣. نُشرت الدراسة في كتاب عام ١٩٩٦ بعد إضافة مزيد من الوثائق البردية التي توالى نشرها بعد حصولها على الدكتوراه، وأعيد طباعة الكتاب للمرة الثانية عام ٢٠٠٢، وهي النسخة التي تشرفت بترجمتها.

وزعت المؤلفة دراستها على مقدمة وسبعة فصول، وزودتها بملاحق تفصيلية لمواضيع الدراسة وبعدها فهرس، مع قائمة من الأشكال وخرائط طبوغرافية للإقليم، وقائمة للمصادر والمراجع، وكشاف الاصطلاحات الفنية على النحو التالي:

تضمن الفصل الأول وصفا دقيقا لطبوجرافية إقليم البهنسا بقدر ما سمح به الدليل، ومقدمة مختصرة عن الأحوال الزراعية. وتناول الفصل الثاني نظام طبقات الأرض الذي يتقرر بمقتضاه معدلات الضريبة على جميع أنواع الأراضي، والظروف التي يمكن بمقتضاها حيازتها أو بيعها، ويقدم الفصل الثالث صورة التزام (إيجار) الأراضي العامة؛ وتركز الفصول الباقية بصفة أساسية على الملكية الخاصة. ويبدأ الفصل الرابع بمسح اجتماعي لملاك الأراضي، ثم ينظر في تركيبة أملاكهم وأماكنها، وكثيرا ما كانت عبارة عن قطع صغيرة موزعة على عدد من الأنصبة المنقرقة. ويستكشف الفصل التالي الطرق المختلفة التي يتم عن طريقها انتقال الأرض من مالك إلى آخر، بالميراث والزواج (الفصل الخامس) الذي استخدم للحفاظ عليها، أو بالبيع (الفصل السادس) لتغيير نمط ملكية الأرض القائمة.

في النهاية يتناول الفصل السابع الأحوال التي كانت تتم فيها فلاحه الأرض فعليا وعقود تأجير الأرض. ويقدم تحليلاً دقيقاً لها، وتضمنت العقود في بعض تفصيلاتها شكل العلاقة بين سكان المدينة من ملاك الأراضي في البهنسا وبين مستأجري (ملتزمي) القرى المحليين الذين يقومون بزراعة أراضيهم، خلال معظم عصر المواطن الروماني الأول (عصر أغسطس من عام ٤٤ قبل الميلاد إلى عام ١٤ ميلادياً)، التي يبدو أنها اختفت في أواخر القرن الثالث الميلادي بحلول أشكال جديدة أكثر استقراراً لعلاقات المزارعين نحو ملاك أراضيهم.

كثيرا ما وردت الإشارة في الكتاب إلى امتلاك النساء للأراضي، ولم يختلف تصرف الإناث في بعض الأحيان عن شقائقهن من الذكور، وتم علاج

المشكلة الأساسية التي واجهتها المرأة كمالكة للأرض (على سبيل المثال في تكليفها بالأراضي العامة بالإرغام، الفصل الرابع) بأكبر قدر من الفاعلية في المتن المرتبط بها. وبرزت عدة موضوعات على قدر كبير من الأهمية عن دور النساء كمالكات للأرض، ورد ملخص لها في الخاتمة.

اعتمدت المؤلفة في إخراج هذا الموضوع الثري على المصادر الأساسية المتمثلة في مجموعة بردي البهنسا التي وصل عدد مجلداتها في أثناء كتابة موضوعها إلى ستين جزءا في المجموعة Oxyrhynchus Papiri، بالإضافة لمجموعة بردي الجمعية الإيطالية Papiri della Societa Italiana. تتكون المجموعة الأولى من أكثر من أربعة آلاف وثيقة بردية، يضاف إلى ذلك الوثائق المتعلقة بالموضوع والمنشورة في المجموعات البردية الأخرى. ولهذا أصبحت البهنسا أفضل مدينة موثقة لواحدة من ولايات الإمبراطورية الرومانية، وتقدم أوراق البهنسا البردية فرصة لفحص الكيفية التي استمدت منها طبقة ملاك الأراضي الزراعية ثروتها من محيطها الزراعي؛ كما تقدم البرديات مصدرا غنيا لموضوعات عديدة عن المسوح الاجتماعية والاقتصادية العامة في البهنسا، ويتضمن كثير منها مناقشة موضوع حيازة الأرض Landholding^(٥) كجزء من الاقتصاد والمجتمع الحضري بصورة أشمل. ولكن لما كان البردي الذي عُثر عليه قد تم الحصول عليه من مدينة البهنسا وليس من قرى ريف الإقليم، لذلك لم تركز أي دراسة مثلها من قبل

(٥) أريد أن أنوه للقارئ أن استخدم اصطلاح Land tenure أو Landholding يعني حيازة الأرض أو التزم الأرض أو تأجيرها من أراضي الدولة بمختلف طبقاتها لفترة معينة، ومع مرور الوقت لم تلبث أن أصبحت حيازة (التزام - تأجير) أرض الدولة بمثابة عقد وراثي كخطوة أولى، ثم تدخلت مع الأرض الخاصة منذ أواخر القرن الثالث لتكون جزءا منها. راجع ص ١٠٨-١٠٩، ص ١٤٨ من الترجمة، المترجمة.

وحتى الآن على الأحوال الزراعية وتشابكها مع إقليم البهنسا. لقد حاولت المؤلفة اكتشاف الوسائل والمدى الذي وصل إليه ازدهار سكان المدينة الذي استمدوه من ارتباطهم بالمقيمين في قرى الإقليم. ولم تؤسس الدراسة على مناقشة خط مستقيم واحد، لكنها دارت حول نتائج عدة محاور اقتربت من الدليل المتاح من عدة زوايا كما هو واضح من الدراسة، من هنا تأتي أهمية هذا الموضوع في حقل الدراسات اليونانية الرومانية المتخصصة في التاريخ المصري.

عرضت المؤلفة موضوعات بحثها بأسلوب شيق يشد انتباه القارئ منذ بداية تناول للصفحات الأولى من الكتاب التي تشده بإصرار فينكب عليه، ولا يتخلى عن متابعة القراءة إلا مضطرا بعد أن ينتهي منه، وأنكر أنني أنهيت من قراءة الكتاب في المرة الأولى في أقل من أسبوع.

على الرغم من أن موضوع الكتاب يقع في جوهر تخصصي في العصر الروماني، وفيه كانت أبحاثي من رسائل علمية وكتب مؤلفة وأبحاث وتراجم لكتب أكاديمية، فسوف يلاحظ القارئ أن هذه الترجمة خالية تماما من أي تعليق لي على المتن، والشئ الوحيد الذي قمت به يتمثل في وضع قائمة للمصطلحات (اليونانية في معظمها) التي لم ترد في الكشاف وأدمجت فيها المصطلحات اليونانية المدرجة في الفهرس العام *general index*، لشعوري بأن القارئ غير المتخصص في فرع الدراسات اليونانية والرومانية ربما يكون في حاجة ماسة لمعرفةا، لذلك أثرت وضعها في كشاف منفصل تحت عنوان "الكشاف رقم (٢) حتى لا يتداخل مع الكشاف الأصلي الذي أشرت إليه برقم (١).

يضم الكتاب في نسخته الأصلية ملحقين، يتكون الملحق الأول من ١٩ جدولاً، والملحق رقم (٢) اكتفيت بتصويره وإرفاقه بالترقيم نظراً لصعوبة إخراجه بالشكل اللائق في الطباعة، ناهيك عن أنه لا يهم غير المتخصص الذي يمكنه الرجوع إليه في صورته الأصلية، لذلك اضطررت للتنازل عنه رغم ترجمتي له .

ويرجع السبب في إقدامي على ترجمة هذا العمل لحاجة المكتبة العربية لمثل هذه الأبحاث المتميزة في حقل تاريخ مصر وحضارتها في العصر اليوناني الروماني، والذي يبلغ طوله ما يقرب من ألف عام، ويعد جزءاً مهماً من تاريخنا القومي، الذي يمثل قاعدة مثلث هويتنا التي يرتفع عليها ركنا المثلث الآخرين من: لغة ودين. حتى نستفيد من دروس الماضي لخدمة الحاضر والمستقبل، حقيقة أن الزمان يتحرك ولا يقف في مكانه، والتاريخ لا يعيد نفسه لاختلاف الزمان والمكان، لكن الإنسان -صانع التاريخ والحضارة - لم يتغير جوهره في رغباته وأهدافه، فالمتغير الدائم هو المظهر وليس الجوهر، ومن هنا يأتي ضرورة الوعي بالتاريخ وحركته والاستفادة من دروسه التي يكررها صانعه، والتي لا يعيها كثير من القائمين على أمر هذه الأمة التي حفرت تاريخها وحضارتها الساطعة على جبين الحضارة الإنسانية عبر أكثر من خمسة آلاف عام.

ورغم أهمية هذه الحقبة التاريخية في تشكيل هويتنا القومية فهي لا تحظى بكثير من الاهتمام لعدة أسباب: يأتي في مقدمتها الحاجة الضرورية لإجادة اللغات الأوروبية الحديثة (الإنجليزية - الفرنسية - على الأقل)، وضرورة إجادة اللغة اليونانية واللغة اللاتينية القديمة، إضافة إلى انتشار

المصادر الأساسية لدراسة هذه الحقبة في المتاحف ومكتبات الجامعات الأوروبية التي نرّموا باقتناء أصولها من برديات وآثار مادية، فمن بين الجامعات الأوروبية التي قمت بزيارتها، والتي يزيد عددها على عشرين جامعة عربية وآسيوية وأوروبية وأمريكية، لم يكن هناك غير عدد قليل منها لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، تملو مكتباتها من الثروة البردية للتاريخ المصري، وتتفاخر معظم الجامعات الكبيرة بمجموعة أصول الوثائق البردية التي تقتنيها، والتي ينكب العلماء والمتخصصون على دراستها والتنقيب عن المعلومات فيها، إضافة لما تمتلكه متاحفها من مقتنيات مادية من آثار الفترة. وعلى سبيل المثال يقتني متحف فيينا القومي (الإمبراطوري سابقاً) ما يزيد على مائة ألف وثيقة بردية معظمها باللغة اليونانية، وقليل منها باللغة اللاتينية، والأقل باللغة العربية. ويضاف إلى ما تقدم الصعوبات التي تواجه الباحث عند محاولة الحصول على أصل وثيقة من الوثائق البردية من التي يتطلبها عمله من متحف من المتاحف المصرية المتخصصة، ويضع عدم تكامل مجموعات البردي المنشور والدوريات العلمية المتخصصة والكتب المنشورة في مجال التخصص التي تضمها مكتباتها مزيداً من العقبات أمام الباحث.

وفي الختام أقدم بموفور الشكر للأستاذة الدكتورة جين رولاندسون على هذه الإضافة الأكاديمية المتميزة لدراسة فترة من تاريخنا القومي في العصر الروماني، ولمنحها لي حق الترجمة بالإضافة لما قدمته من عون بتفسيرها لبعض المصطلحات أثناء قيامي بالترجمة، ولسعادة الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم بكر أستاذ التاريخ المصري القديم والعميد السابق لكلية الآثار والإرشاد السياحي في جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وكلية الآداب

جامعة الزقازيق، والرئيس الأسبق لهيئة الآثار المصرية، لقيامه بتشجيعي الدائم على مواصلة الترجمة الأكاديمية المتخصصة، ومراجعة الترجمة كما أتقدم بالشكر للقائمين على العمل في المركز القومي للترجمة لتقديمهم كل عون كان مطلوباً لإخراج العمل بهذه الصورة اللائقة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

القاهرة: ٢٣ يونيو ٢٠١٥

تصدير

قُدمت الدراسة في الأصل كبحث للحصول على درجة الدكتوراه في يناير عام ١٩٨٣. ويمثل القيام بمراجعة عمل عمره أكثر من عقد مشكلة. بالإضافة إلى حاجة العمل في الوقت نفسه إلى دمج كم أساسي من المصادر الجديدة التي استجدت وأعمال المتخصصين التي نشرت، لذا قمت بتعديل آرائي في نقاط عدة كانت لها أهميتها الكبيرة في ضوء المصادر الجديدة، وتعليقات الزملاء، ومزيد من خبرتي الخاصة. على أي حال فقد ظل الشكل والتناول الأساسي للدراسة دون تغيير كبير، ومع ذلك أرجو أن أكون قد نجحت في توضيح كليهما بقدر أكبر للقارئ؛ وأي محاولة لفرض وجهة نظر مختلفة جذريا عن النهج الذي أقترّب منه الآن سوف ينطوي على كتابة كتاب مختلف تماما.

بصرف النظر عن العرفان بالفضل الذي اعترفت به في الرسالة فإنني تكبّبت الكثير غيره. لقد استفدت بصورة كبيرة من التعليقات على الرسالة، خاصة من قبل الممتحنين، الأستاذ بارسونس P.J. Parsons والأستاذ توماس J.D. Thomas والأستاذ باجنال R.S. Bagnall. وجاءت فرصة مناقشة جوانب من العمل مع الدكتور أليستون R.Alston والدكتور راثبون D. W. Rathbone وزملاء آخرين في جامعة لندن حافزا لا يقدر بثمن. كما تفضل كل من ا.د. مونتسيرات D.Montserrat ومولر - فولرمان R. Müller- Wollermann

بالإسماح لي بالإطلاع على أعمالهما قبل نشرها. ويسرت لي الأئسة ءوف E.C. Dove عملية المراجعة بتحويل النسخة الخطية إلى نظام ورد word؛ بعد قيام موظفي مركز الكمبيوتر في الكلية الملكية King's College Computing Center بتقديم المساعدة في لحظة حرجة. كما كان زوجي مايكل روبرتس Michael Roberts مستعدا لتقديم كل مساعدة عقلية وعملية في أثناء قيامه بعمله. وأقدم عميق امتناني للدكتور ربا Dr.J. R. Rea، الذي يضاهي فهمه لبردي البهنسا Oxyrhynchus كرمه بمشاركته لي في وقته وخبراته، وإلى الدكتور بومان A.K. Bowman للسنوات العديدة التي أمضاها في نقده القيم ونصائحه لي التي لا تقدر بثمن، وإصراره على حثي على تقديم هذه الدراسة للنشر.

ملاحظات للقارئ

١- مراجع مختصرة

يشار إلى البردي والأعمال ذات الصلة بالاختصارات القياسية المدرجة في قائمة أوتيس J.F. Oates et al. *Checklist of Editions of Greek and Latin Papyri, Ostraca and Tables*, 4th edn. (BASP supp.7, 1992) ; وهناك أيضا القوائم الكاملة (PP.88-9) المفصلة لمنشورات المؤتمر العالمي لعلم البردي، التي ذكرت بعناوين مختصرة. ويوجد أيضا شرح للاختصارات المستخدمة في الدوريات في (76-8) *Checklist*، أو في (L' Année Philologique (Paris, 1927-). ووردت أسماء الكتب والمقالات كاملة في إصدارها الأول، وباختصار بعد ذلك في المناسبات التالية بطبيعة الحال.

لم تذكر الاختصارات الأخرى التالية في المجموعات السابقة:

Le Monde grec Le Monde grec Hommages à Claire Préaux (ed.J. Bingen et al.) (Brussels, 1975).

P. Pher.P.J. Sijpesteijn and K.A. Worp, *Eine Steuerliste aus Pheretnouis* (Stud.Amstel. xxxiii) (Amsterdam, 1993)

Proc.20th Int Congr. Pap. Proceedings of the 20th International Congress of Papyrologists, Copenhagen, 23-29 August, 1992 (ed.A. Bülow -Jacobsen), Copenhagen, 1994

نشرت التفصيلات الكاملة للبردي المنشور في الدوريات في فهرس المصادر.

٢-التواريخ المصرية

وردت تواريخ البردي المستخدمة في ذلك الكتاب بسنة حكم الأباطرة، واسم الشهر المصري وتاريخ اليوم. وتتساوى الشهور المصرية مع تقويم يوليوس على النحو التالي (تبدأ السنة المصرية باليوم الأول من شهر توت):

Choiak كيهك	November 27	Pauni بؤونة	May 26
Tybi طوبة	December 27	Epeiph أبيب	June 25
Mecheir أمشير	January 26	Mesore مسرى	July 25
Thoth توت	Agustus 29	Phamenoth برمهات	Febreaury 25
Phaophi بابه	Septemper 28	Pharamouthi برمودة	March 27
Hathyr هاتور	October 28	Pachon بشنس	April 26
		Extra days ٥ أيام النسيء	Aug.24- 28

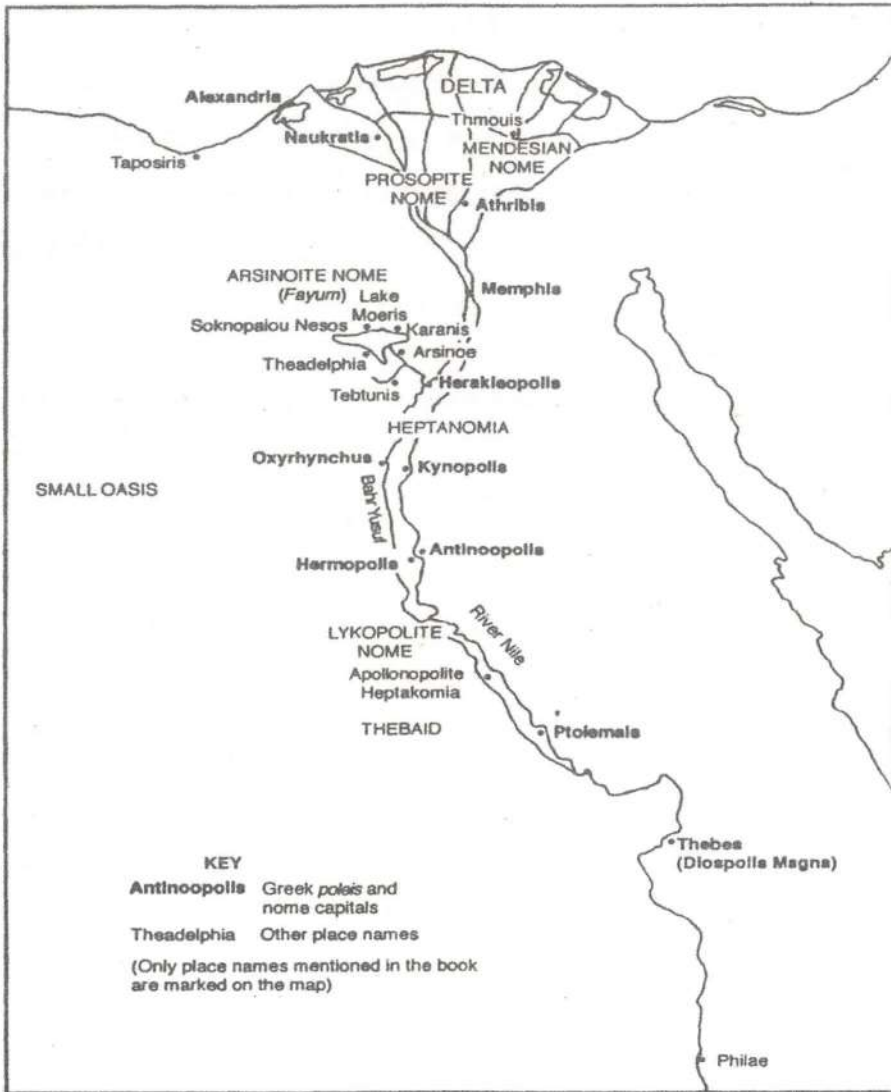
٣- اصطلاحات فنية TECHNICAL TERMS

ابتعدت عن الاقتباس المباشر من اللغة اليونانية إلا عند الضرورة لمناقشة المعنى المحدد للكلمات المستخدمة، ووردت مصحوبة بترجمة لها. ومع ذلك فكثيرا ما تستخدم المصطلحات اليونانية لا سيما بالنسبة لأنواع الأرض، والمحاصيل، والمناصب الرسمية، والتي كثيرا ما تكررت كتابتها بحروف لغة أخرى. وربما يجد القارئ غير المعتاد على قراءة تاريخ مصر وعلى قراءة البردي في كثافة الاصطلاحات شيئا مزعجا، لكنني أشعر بأنه أمر ضروري للقيام بمناقشة صحيحة لنظام إيجار (التزام) الأرض والزراعة والإدارة المعقدة بدرجة كبيرة وغريبة على معظم المتحدثين الإنجليزية.

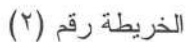
وضعت معظم الاصطلاحات الفنية العادية ومعناها في قائمة الكشف^(٤)، وقمت بشرحها في النص مع جميع الاصطلاحات غير المألوفة عند ورودها أول مرة (ويمكن الحصول عليها من خلال الفهرس). وعلى من لديه الرغبة في الحصول على معلومات أساسية عن مصر الرومانية وبنيتها الإدارية الرجوع إلى أحد الكتب الحديثة التالية:

N.Lewis, Life in Egypt under Roman Rule) (Oxford,1983); A.K. Bowman, Egypt after the Pharaohs: 332BC-AD642: From Alexander to the Arab Conquest (London, 1986), esp.ch. 3, with the diagram of the bureaucratic hierarchy,p. 67.

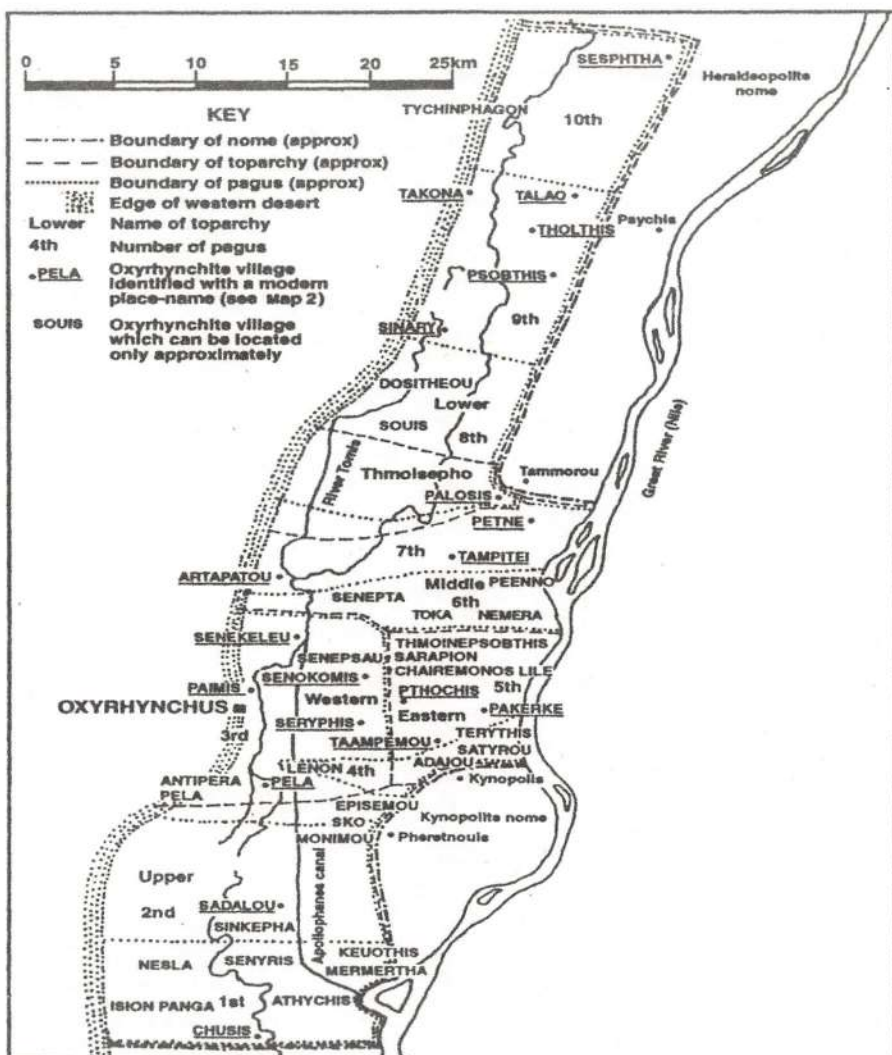
(٥) أشرت إلى الكشف الموجود في النص الأصلي برقم (١) ص ٦٤٣-٦٤٤ لتمييزه عن الكشف الذي قمت بإضافته بعد إذن المؤلفة برقم (٢) ص ٦٤٥-٦٥٦. المترجمة



الخريطة رقم (١)
مصر في العصر الروماني



23



الخريطة رقم (٣)

إقليم البهنسا في العصر الروماني: إعادة بناء تقريبي

تقديم

تقع مدينة البهنسا القديمة على بعد حوالي ١٨٠ كم من مدينة القاهرة، على الطريق الصحراوي الذي يربط بين الواحة البحرية (Bahriya) والطريق المائي الكبير الذي يمتد على الحافة الغربية لوادي النيل وهو بحر يوسف. سميت المدينة باللغة المصرية بيرميدجت Permedjed، وكانت المركز الإداري للإقليم التاسع عشر في العصر الفرعوني. كانت لها عبادة هامة (للمعبودة) ثويريس Thoris وهي على هيئة فرس النهر واعتبرت ربة لميلاد أي طفل^(*)، وأيضا عبادة نوع من السمك فيما بعد له حطيم - أنف - حادة Oxyrhynchos، اشتق منه الاسم اليوناني للإقليم. ازدادت أهمية البهنسا كمركز إداري خلال العصر البطلمي والروماني، ووصلت إلى قمة ازدهارها في العصر البيزنطي. واحتفظت ببعض الأهمية بعد الفتح العربي، لكنها عانت من التدهور الشديد خلال العصر المملوكي. وهُجرت المدينة القديمة، وتحولت مخلفات أحجارها الجيرية الرائعة إلى مادة للبناء والجير لمن بقي من سكان البهنسا، البلدة الصغيرة التي تلتصق بالضفة الغربية لبحر يوسف، ويصنّف الفرع Sandafa al-Fâr على الضفة المقابلة للنهر التي تناظرها تواضعا. وتغطي الجبانة جزءًا من موقعها في العصر الحديث^(١).

(*) الربة تاورت وهي ربة الولادة أخت على صورة فرس النهر - والربة تاورت لها شكل آخر في صورة سيدة حامل تمسك في يدها سكينًا تقطع بها الحبل السري.

(1) J. Kruger, Oxyrhynchos in der Kaiserzeit: Studien zur Topographie und Literaturezeption (Frankfurt, 1990).

وقدم فيه أهم المسوح لموقع المدينة من المادة الباقية والحفائر الأثرية. راجع أيضا H. Kees, RE. XXX III.1, cols. 2043-6 وعن تغيير اسم المدينة اليوناني راجع:

D. Hagedorn, "ΟΞΥΡΥΓΧΩΝ ΠΟΛΙΣ, und Η ΟΞΥΡΥΓΧΙ ΙΤΩΝ ΠΟΛΙΣ" ZPE ZPE 12 (1973), 277-92.

هكذا، عندما وصل عالما أوكسفورد جرنفل Grenfell وهنت Hunt أولاً عام ١٨٩٧ للقيام بالحفائر الأثرية للحصول على نصوص بردية، لم يكن قد بقي إلا القليل من المعابد القديمة، والمباني المدنية، والمنازل الخاصة، لكن أكوام ركام العصر الروماني والبيزنطي قدمت حصاداً مثمراً من النصوص؛ لدرجة أنه بعد أن قضى جرنفل وهنت ستة مواسم في أعمال الحفر، تبعثهم حفائر الإيطاليين في العشرينيات من القرن الماضي، الأمر الذي جعل من البهنسا أهم مصدر للحصول على البردي اليوناني^(٢). وتوزع كثير من هذا البردي الآن في مكتبات ومؤسسات في أنحاء أوروبا وأمريكا كنوع من المكافأة لجهودهم في الحفائر الأثرية الأصلية، إلا أن الجزء الأكبر من النصوص المنشورة تضمنتها سلسلة بردي البهنسا Oxyrhynchus Papyri، ومجموعة بردي الجمعية الإيطالية Papiri della Società Italiana. ووصل عدد أجزاء المجموعة الأولى إلى ستين مجلداً.

(٢) عن تقرير يلخص حفائر جرنفل وهنت الأثرية راجع :

T.G.H. James(ed.), *Excavating in Egypt: The Egypt Exploration Society 1882-1982* (London, 1982), ch.9 (by E.G.Turner), based on the *Egypt Exploration Fund Archaeological Reports* (ed. F.L. Griffith) for 1896-7, pp.1-12; 1902-3, pp. 1-9; 1903/4; pp.14-17; 1904-5 pp.13-17; 1905-6, pp.8-16; 1906-7, pp.8-11..

والخريطة التي قام بنشرها دار بشير B.V.Darbshire تمثل الصفحة الأولى للمجلد رقم خمسين من مجموعة بردي البهنسا P. Oxy.vol. L، ونشرت عدة صور للحفائر في: *Excavating in Egypt*، وفي: H.D.Schneider *Beelden van Behnasa: Egyptische kunst uit de Romeinse Keizertijd 1^{ste} - 3^{de} eeuw na Chr* (Zutphen, 1982), 24.

وعن الحفائر الإيطالية، راجع

E. Breccia, *Fouilles à Oxyrhynchos et à Tebtunis. 1928-30*, Le Musée Greco-Romain d'Alexandrie, 1925-31 (Rome, 1970; anastatic reproduction of 1^{re}., Bergamo, 1932), 60-3.

يقدم ذلك البردي مصدرا لموضوعات عديدة للمسوح الاجتماعية والاقتصادية العامة في البهنسا، وكذلك لموضوعات أخرى للأبحاث المتخصصة⁽³⁾. يتضمن كثير منها مناقشة موضوع حيازة الأرض Landholding كجزء من الاقتصاد والمجتمع الحضري بصورة أشمل. ولكن لما كان البردي قد جاء من مدينة وليس من قرى الريف، لذلك لم تركز أي دراسة حتى الآن على الأحوال الزراعية وتداخلها مع إقليم البهنسا.

لذلك فإن الصورة التي نقدمها عن المجتمع الزراعي في مصر الرومانية تعتمد بدلا من ذلك على إقليم آخر، وأعني إقليم الفيوم (إقليم أرسنوي Arsinoite nome القديم)، وهو واحة ترتبط مباشرة بوادي النيل، وتروى أراضيها بمياه بحر يوسف الذي يستدير غربا من خلال منخفض اللاهون على بعد حوالي ٨٠ كم من شمال البهنسا. ويعد هذا الإقليم مصدرا آخر لأعداد كبيرة من البردي اليوناني، ويتتبع ذلك الكم الممتاز من الوثائق بالتحديد تاريخ الإقليم المتميز. إن النمو الزراعي الضخم في عصر البطالمة المبكر، الذي تبعه التدهور وهجرة القرى الواقعة على حافتها في العصر الروماني المتأخر، قدمت شريطا من المواقع على حافة الصحراء جاءت

(3) H. Machlennan Oxyrhynchus : An Economic and Social Study (Princeton 1935) p R. L. B. Morris, 'A study in the social and Economic History of Oxyrhynchus for the First Two Centuries of Roman Rule' (Duke University Ph.D. thesis, 1975) p I. Fikhrmann . Oksirinkh – gorod papirusov, Social' no – ekonomiceskie otnoseniyav Egiptskomgorode iv – serediny vii v (Moscow, 1976); E. Kutzner, Untersuchungen zur Stellung der Frau im römischen Oxyrhynchus (Frankfurt, 1989); Krüger, Oxyrhynchus der Kaiserzeit; H. Rink, Strassen und Viertelnamen von Oxyrhynchus (Diss. Giessen, 1924); E. G. Turner, 'Roman Oxyrhynchus', JEA 38 (1952); id., 'Oxyrhynchus and Rome', HSCP 79 (1975), 1-24.

يوجد دراسات مكملية على النحو التالي:

B.W. Jones and J.E.G. Whitehorne, Register of Oxyrhynchites, 30 BC - AD96 (Am. Stud. Pap. 25), (Chico. Calif., 1983)

ويقوم راثبون R.W. Rathban باستكمال بيانات الكمبيوتر في الكلية الملكية في لندن.

ظروفها مثالية لحفظ أوراق البردي. كانت قرى عديدة منها كبيرة على غير العادة، لكن موقعها كان يتطلب بالضرورة معركة في مواجهة الرمال التي تهب من الصحراء ضد الطمي الذي يعوق الري في القنوات الطويلة. وعلى ذلك ربما لا تكون قرى حافة الفيوم تمثل في ظروفها المختلفة إلا الحد الأدنى للوضع في وادي النيل وجنوب الدلتا.

وعلى ذلك فإن المحاولة التي أقوم بها، في هذه الدراسة لحيازة الأرض وعلاقاتها الاجتماعية في إقليم البهنسا، تقدم رؤية بديلة ومكملة لتلك الصورة المنشائمة التي تركز على بردي الفيوم. وبطبيعة الحال فالدليل المستمد من بردي البهنسا ليس أقل حيادية؛ فالأوراق المهمة للمجتمع المدني تقدم رؤية مشوهة للريف. ويتمثل أوضح ما تقدمه لأنماط ملكية الأرض وإدارتها بواسطة طبقة ملاك المدينة؛ كما أن القرويين عامة كانوا موثقين فقط في حالة صدامهم بطريقة ما مع المجتمع المدني إلى حد ما، سواء من خلال الصفقات الخاصة، مثل عقود إيجار الأرض، البيوع، أو القروض، أو من خلال ظهورهم في السجلات الإدارية بأنواعها المتعددة. على الرغم من أن السجلات الإدارية ضئيلة عما كان متوقعا، لأن القرويين لهم موظفونهم المحليون ودور سجلاتهم، بينما كان موظفا الإقليم الرسميين، مدير الإقليم *strategos* والكااتب الملكي *basilicogrammateus* يتسلمان مستنداتها وهما في مكان إقامتهما، وجرت العادة على اصطحابهما لأوراقهما معهما إلى منزليهما بعد انتهاء مدة شغلها لوظائفهما. يضاف إلى ذلك خسارة أخرى في نصوص البهنسا بالرغم من كثرتها، يتمثل في التفاوت السائد في محتوياتها، من بينها عدد قليل من السجلات المتشابهة 'archives' أو 'ملفات dossiers'؛ تمثل مجموعات من النصوص يمكن عند استخدامها معا أن يكون لها معنى أكبر بكثير بالنسبة لنشاط الفرد أو الأسرة مما تقدمه وثيقة واحدة بمفردها.

إلى أي مدى يمكننا بناء وجهة نظر متوازنة بالنسبة للأوضاع الزراعية في إقليم البهنسا؟ آخذين في الاعتبار أن الأدلة تقدم إلى الآن صورة مختلفة للأوضاع الزراعية المستمدة في المقام الأول من نصوص الفيوم، من الممكن الحكم كيف أن ذلك يعكس اختلافاً إقليمياً جذرياً، ولكن إلى أي مدى يعد ذلك مجرد نتيجة لاختلاف مصدر الوثائق، بين العاصمة *metropolis* المدينة المركزية في الإقليم، والقرى الواقعة على هامش النطاق الزراعي؟ إن رجحان كفة مادة عاصمة الإقليم تكون فقط جانباً من أوجه القصور الرئيسية في فهمنا في كل الأحوال الذي نشأ من الاعتماد على مصدر واحد: المتمثل في البردي المسجل باللغة اليونانية، في الوقت الذي كانت فيه اللغة المصرية هي لغة المجتمع الزراعي من السكان، والتي كانت ما تزال مستخدمة في تسجيل بعض الوثائق (ولم يتم نشر أي نصوص باللغة المصرية من البهنسا من العصر الروماني بأكمله)^(٤). وكان مجتمع السكان الزراعي الأدنى قوة، غير المتعلم، والقسم المفصلي في المجتمع، لذا كان لا مفر من تسجيله فقط بشكل غير مستقر، وبعدئذ بطريقة غير مباشرة، فيما يخص مصالح القوى.

(٤) يبدو أن استخدام الخط الديموطيقي في الوثائق القانونية بدأ ينحصر سريعاً خلال القرن الأول والثاني الميلاديين، ولذلك كان الموقعان اللذان ينتجان البردي الديموطيقي بعد عصر أغسطس هما سكتوبايونيسوس *Soknopaiou nessos* (ديمي) وتبتونيس *Tebtunis* (أم البرجات) - في الفيوم - راجع: K.T. Zauzich, 'Demotische Texte', in G. Grimm, H. Heinen, and E. Winter (eds.), *Das römisch-byzantinische Ägypten (Aegypt. Trev. II)* (Mainz, 1983), 77-80. سبق ذكر أن مئات قطع الأوستراكا (شقائق الفخار) التي قيل إنها من البهنسا، وإنها تتعلق بتموين سفر الصحراء، تبين الآن أنها تؤرخ بالعصر البطلمي راجع: W. Clarysse, *Bib. Or.* 42 (1985), 338-44. وهناك بردية ديموطيكية بتاريخ العصر الروماني من البهنسا جاء وصفها في *P. Oxy.* VI 961، وقد أبلغني الدكتور ريا J. R. Rea عن وجود عدد قليل جداً من البردي بالديموطيكية قد تم إدراجه ضمن نصوص البهنسا غير المنشورة. لكن لا أحد يعرف ماذا سوف تقدم معابد القرية، في حالة إذا أمكن إجراء الحفائر فيها.

إن إدراك هذا الاختلاف يُعطي فرصة السماح باستخدام التخمين لملء الفجوات في معرفتنا. وهناك دليل كافٍ لتقديم صورة لما كانت عليه قرى البهنسا، وحتى في حالة إذا كانت هناك ندرة في حفظ وجهة نظر القرويين، فإننا نعرف أنه كان هناك وجود واضح لمواطني عاصمة الإقليم في ملكية الأرض في كل قرية.

ومن الصعب التخيل أن حياة كثير من القرويين كان يمكنها التحرر بالكامل من الاتصال بالمقيمين في عاصمة الإقليم، سواء أكان هؤلاء من محصلي الضرائب، وملاك الأراضي، وأصحاب الديون، والمشتريين لإنتاجهم، أو أقارب لهم هاجروا للإقامة في المدينة.

يهتم معظم أجزاء الكتاب في الواقع باكتشاف الوسائل والمدى الذي وصل إليه ازدهار سكان المدينة الذي استمدوه من ارتباطهم بالمقيمين في قرى الإقليم. لم تؤسس الدراسة على مناقشة خط مستقيم واحد، لكنها دارت حول نتائج عدة محاور اقتربت من الدليل المتاح من عدة زوايا ويحاول الفصل الأول وصف طبوغرافيا إقليم البهنسا بدقة بقدر ما سمح الدليل به، كما يضم مقدمة مختصرة عن الأحوال الزراعية. ويخاطب الفصلان التاليان الأسئلة التي وضعها روستوفتسف الذي ما زال عمله في ملكية الأرض المصرية عملاً أساسياً⁽⁵⁾. إن تعقيدات ملكية الأرض أقل في وضعها الآن مما كانت عليه عندما كتب روستوفتسف، وهي تبعث على بعثرة تركيز القارئ. ومما لا شك فيه أن الموضوع له أهمية أولية لفهمنا لجميع أشكال ملكية الأرض؛ فهو يعني طبقات الأرض التي يتقرر بمقتضاها معدلات الضريبة على جميع أنواع قطع الأرض، والظروف التي يمكن

(5) M. Rostowzew (Rostovtzeff), *Studien zur Geschichte des romischen Kolonates* (Leipzig and Berlin, 1910), pt.II.

بمقتضاها الحصول عليها أو بيعها، لذلك نظمت "قواعد اللعبة" بالنسبة للأفراد من ملاك الأراضي. ولخصت قواعد هذا النظام في افتتاحية الفصل الثاني، أما القراء الذين لا يرغبون في الجوانب الفنية فربما يفضلون القفز على المناقشة، والانشغال بالأجزاء الوسطى من الفصل بتفصيلاته المتنامية كما هو موضح في بردي البهنسا. يقدم الفصل الثالث صورة التزام (إيجار) الأراضي العامة التي قدمها رستوفتريف (الذي اعتمد بصورة كبيرة على بردي الفيوم ومقارنتها بدليل البهنسا الذي يثبت الاختلاف الجوهري بين المنطقتين الذي لا يمكن أن يصب جميعه لمن ينتمون إلى أصل عاصمة الإقليم في الدليل الأخير).

تركز الفصول الباقية بصفة أساسية على الأرض في ملكية خاصة، أو بمعنى أكثر فاعلية على الملكية الخاصة. ويبدأ الفصل الرابع بمسح اجتماعي لملاك الأراضي، وينظر بعد ذلك في تركيبة أملاكهم ومكانها، التي كثيرا ما كانت عبارة عن قطع صغيرة في عدد من الأنصبه المتفرقة. ويعالج هذا الفصل الدليل الزمني؛ ويستكشف الفصل التالي إلى أي مدى كانت الطرق المختلفة التي يتم عن طريقها انتقال الأرض من مالك إلى آخر، بالميراث والزواج (الفصل الخامس)، والبيع (الفصل السادس)، قد استخدمت للإبقاء عليها أو لتغيير نمط ملكية الأرض القائمة.

في النهاية يضع الفصل السابع في الاعتبار الأحوال التي كانت تتم فيها فلاحه الأرض فعليا. لقد ترك الدليل الكامل إلى حد بعيد ترتيبات الأجل القصير، ولكن هل تعني تلك الوفرة المبالغة في معناها؟ هناك تحليل دقيق لهذه العقود يتفق مع دليل متاح لأشكال إدارة الأرض يوضح أنهم ألقوا الضوء على الجانب المهم للأحوال الزراعية في الإقليم. فقد تضمنت العقود في بعض تفصيلاتها شكل العلاقة بين سكان المدينة من ملاك الأراضي

في البهنسا وبين مستأجرى (ملتزمي) القرية المحليين الذين يقومون بزراعة أراضيهم، التي تواصلت خلال معظم عصر المواطن الأول الروماني، ولكن يبدو أنها اختفت في أواخر القرن الثالث الميلادي بحلول أشكال جديدة أكثر استقرارا لعلاقة المزارعين نحو ملاك أراضيهم.

كثيرا ما وردت الإشارة في الكتاب إلى امتلاك النساء للأراضي، فيما عدا عند مناقشة إرث النساء، (الفصل الخامس، المبحث الرابع) فلم يكن من المناسب تخصيص فصل منفصل لهن. ولم يختلف تصرف الإناث في بعض الأحيان عن شقائقهن من الذكور، وتم علاج المشكلة الأساسية التي واجهتها المرأة كمالكة للأرض (على سبيل المثال في تكليفها بالأراضي العامة بالإرغام، راجع الفصل الرابع) بأكثر قدر من الفاعلية في المتن المرتبط بها. وبرزت عدة موضوعات على قدر كبير من الأهمية عن دور النساء كمالكات للأرض، ورد ملخص لها في الخاتمة، ويمكن تتبعه عن طريق استخدام الفهرس.

جاء تركيز التتابع التاريخي الجوهري في هذه الدراسة على عصر المواطن الأول الروماني، فيما بين عام ٣٠ ق.م.، عندما أصبحت مصر ولاية رومانية، وأواخر القرن الثالث الميلادي. وعلى أي حال تبدأ سجلات البهنسا الوثائقية منذ أواخر العصر البطلمي فقط، لكنها أصبحت وافية منذ منتصف القرن الأول، وتكاملت منذ ذلك التاريخ حتى منتصف القرن الثالث. قادت التغييرات الإدارية في أواخر القرن الثالث (يؤرخ كثير منها قبل عصر ديقلديانوس، ونلاحظ أنها بمثابة "خط مائي watershed" بين أوائل وأواخر عصر الإمبراطورية الرومانية) إلى التخلي عن عدة أشكال كانت من خصائص الوثائق الإدارية الخاصة بالعصر المبكر. وأصبح معظم نماذج العقود القانونية الخاصة نادرا بعد منتصف القرن الثالث، على الرغم من أنها لم تختف تماما. ومما لا شك فيه أن إصلاحات ديوقليديانوس لملكية (لحيازة) الأرض كانت ذات أهمية قصوى، بمعنى أنها كانت تمثل فقط قمة مراحل

تطور طويلة. وأفضل طريق لتقدير هذه العملية يتمثل في معرفة مختصرة لتاريخ ملكية الأرض من منظور القرن الرابع (الفصل الثاني، المبحث السابع) ليس فقط لأن الشكل الوحيد المحدد للأرض المزروعة في إقليم البهنسا يرجع إلى ذلك القرن. ولكن لأن عقود تأجير الأرض هي الشكل الوحيد للوثائق التي قدر لها البقاء بكميات مناسبة من عصر الوثائق اليونانية في مصر بأكملها، كما أنها تقدم رؤية ذات منظور بعيد. ولذلك فعلى الرغم من أن التركيز الفعلي للفصل السابع ظل في عصر المواطن الأول، لكنه استفاد أيضا من استمرار وجود الدليل على ملكية الأرض (والعمالة مدفوعة الأجر في الضياع) للنظر المستقبلي في تطورات القرن الرابع والقرن التالي، التي عولجت في دراسات حديثة مهمة^(٦).

ما الشيء الأكثر عمقا الذي تكشف عنه هذه الدراسة؟ إن البهنسا تعد أفضل مدينة موثقة للولاية في الإمبراطورية الرومانية، وتقدم أوراقها البردية فرصة فريدة لفحص كيف استمدت طبقة ملاك الأراضي الزراعية ثروتها من محيطها الزراعي. لقد تم القيام بكثير من الدراسات من الناحية التقليدية عن "وضع مصر الفريد" uniqueness بين الولايات الرومانية، ويجب علينا عدم المبالغة في الاختلاف غير المشكوك فيه، سواء في البنية الإدارية والأوضاع الزراعية، بين تلك الولاية وباقي أجزاء الإمبراطورية الرومانية^(٧). وعلى الأخص أنه من الواضح أن ازدهار الطبقة الممتازة في المدينة وامتلاكها للأراضي في عواصم الأقاليم المصرية metropoleis

(6) Fikhman, *Okisinkh- gorod papirusov*; J. Gascou, 'Les Grandes Domaines, la cité et l'état en Égypte byzantine (Recherches d'histoire agraire, fiscale et administrative)', *Travaux et Mémoires* 9 (1985), 1-90; R.S. Bagnall, *Egypt in Late Antiquity* (Princeton, 1993).

(7) Cf. D. W. Rathbone, 'The Ancient Economy and Graeco-Roman Egypt', in L. Criscuolo and G. Geraci (eds.), *Egitto e storia dell'ellenismo all'età Araba: bilancio di un confronto* (Bologna, 1989), 159-76.

كان تطوراً خاصاً بالعصر الروماني، وكان جزئياً على الأقل نتيجة مباشرة لسياسة الحكومة التي كانت تهدف إلى خلق مثل هذه الطبقة بالتحديد لتكون مماثلة لباقي ولايات الشرق اليوناني⁽⁸⁾. وظهر الاختلاف المحتم بينهما في التفاصيل، فقد نبع على سبيل المثال من النظام الزراعي الذي يعتمد على الفيضان السنوي للنيل، ولكن ذلك لا يسمح بحجب خط التشابه بين ملاك الأراضي في مصر وهؤلاء الذين يوجدون في الإمبراطورية في تطلعاتهم الاجتماعية وموقفهم تجاه أملاكهم.

(8) A. K. Bowman and D. W. Rathbone, 'Cities and administration in Roman Egypt', *JRS* 82 (1992), 107-27.

الفصل الأول

إقليم البهنسا The Oxyrhynchite Nome

١. الطبوغرافيا والسكان Topography And Population

نرجع جميع النصوص المستخدمة في هذه الدراسة تقريبا إلى موجودات في موقع البهنسا ذاتها؛ لكن موضوعها خاص بالنطاق الزراعي للإقليم nome، الممتد ٤٠ كيلومترا شمال العاصمة metropolis إلى حوالي ٢٥ كيلومترا نحو الجنوب. يضم هذا الإقليم حوالي مائة قرية، بعضها على ما يبدو كبيرة الحجم، فضلا عن العديد من الكفور (حرفيا المستوطنات) الصغيرة. ومن حيث المبدأ، يوجد فارق بين القرى komai وبين الكفور epoikia (*) وعلى أي حال فقد تطورت بعض من الأخيرة وتحولت إلى قرى عادية، وكان ينظر إليها من الناحية الإدارية في بعض الأحيان على أنها قرى komai. وقضت ضرورة الفيضان السنوي إلى نموذج منعزل للاستيطان highly nucleated pattern، لقرى تقع على أراض أكثر ارتفاعا عن الحقول الزراعية المحيطة، مع أن

(*) epoikia يبدو أن ترجمة الاصطلاح بكفر أي قرية صغيرة هو المقصود وليس المقصود عزبة أو ضيعة كما ورد في الكتاب وفي شرح المؤلف له. (الترجمة)

مزارع الكروم وبساتين الفاكهة التي كانت لا يغمرها الفيضان كان يمكن إقامة مبان مرتبطة بها^(١).

ارتكزت إدارة إقليم البهنسا خلال عصر المواطن الأول (عصر أغسطس ٤٤ قبل الميلاد إلى ١٤ ميلادية) على تقسيم المنطقة إلى ستة مراكز toparchies: العليا، الغربية، الشرقية، الوسطى، ثيمويسيفو، Thmoisepho السفلى. وسميت أقسام المراكز بالنواحي merides ولا يبدو أنه كان لها أهمية إدارية ثابتة^(٢). ولم تتمكن قوائم القرى الباقية وبالتحديد وثيقة P.Oxy.X 1285, XIV 1659& XXIV 2422 من إلحاق معظم القرى بأى مركز، كما أنها أشارت إلى الحجم التقريبي للمراكز وكل واحدة من القرى خلال القرن الثالث^(٣). حلت الأقسام Pagi محل المراكز عام ٣٠٧م^(٤). ومن المعروف أن الترقيم العددي للقسم جاء بالتتابع من الجنوب إلى الشمال، مما يقدم دليلا مرشدا على مكان القرى، وعلى الرغم من معرفة رقم الناحية

(1) Krüger, Oxyrhynchos in der Kaiserzeit, 41-6 analyses the evidence for komai, epoikia, ktemata and chorea.

(2) Refs.given in P. Köln III 137.

(حيث تقع Talao في الشرق ناحية المركز الأدنى). أطلقت بعد القرن الأول أسماء الأشخاص عادة على النواحي (على سبيل المثال ثيرموثيون Thermouthion ويودايمون Eudaimon P.Oxy. XX 2271)، على الرغم من أن بعضها وليس جميعها يشير إلى أجزاء من ضياع خاصة أكثر من إلحاقها بالإدارة العامة.

(٣) راجع جدول Table I. قام راثنون بتحليل إضافي لهذه المعلومات:

D.W.Rathbone, " Village, Land and Population in Greco Roman Égypte" PCPhS NS 36 (1990), 103-42p at 125-9.

(4) J.Lallemand, L'Administration civile de L' Egypte de L' avènement de Diocletien a la création du diocèse (284-382), (Brussels, 1964), 97 f.

فلا يعرف غير قليل من القرى المرتبطة بها، فيما عدا القسم الثامن الموثق جيداً^(٥).

ولا نعرف بالتحديد حدود الإقليم أو المراكز والأقسام Pagi، ولكن يمكن وضعها بالتقريب من خلال عدة مظاهر مقبولة بين أسماء القرى القديمة والحديثة. وقد ساعدت هذه الطريقة بدورها في تقريب مكان عدة قرى أخرى تستخدم دليل البردى الداخلى. وقدمت الدراسات الحديثة حصيلة مهمة من المعلومات عن الإقليم، على الرغم من أن المجال لا يزال في حاجة لمزيد من العمل^(٦).

(٥) جمعت الأدلة في P. Oxy. LV 3795 المقدمة والملاحظات، وفي،

P. Pruneti, 'Toparchie e pagi: precisazioni topografiche relative al nòmo Ossirinchiite', Aegyptus, 69 (1989), 113-18؛

لتمت معلومات جديدة في الوثائق التالية: P. Oxy. LX 4089 and 4092.

(٦) قام برونيتى P. Pruneti بالعمل الأساسى في مصادر البردى في

1 centri abitati dell'Ossirinchiite: Repertorio toponoastico, (Florence, 1981); J. Krüger, Oxyrhynchos in der Kaiserzeit.

متبعاً العلاقة القائمة بين القرى (49ff.)، وضمن الدراسة قاموس جغرافى مفيد؛

(265-308) F. Gomaà, R. Muller- Wollermann, and W. Schenkle. Mitteldägypten zwischen Samalut und dem Gabal Abu Sir: Beiträge zur historischen Topographie der pharaonischen Zeit (TAVO Beihefte ser. B no. 69 (Wiesbaden, 1991),

ويتضمن الفصل الرابع قاموساً جغرافياً لهوية أسماء الأماكن المستخدمة في الدليل المكتوب (رغم أن بعض الأسماء المقترحة متناقضة مع أسماء المراكز المعروفة وأماكن القرى في الأقسام pagus)، بينما يقدم الفصل السادس وصفاً ثرياً عظيم الفائدة لمواقع تلك الجزء من وادى النيل، متضمناً بعض الخرائط والصور الفوتوجرافية.

من المهم أن نضع في اعتبارنا عند إعادة بناء طبوجرافية الإقليم، التغيرات الكبيرة في الجغرافيا الطبيعية لوادي النيل. فقد تحرك نهر النيل ربما لمسافة ٣ كم في الاتجاه الشرقي منذ العصور القديمة^(٧). وكان يشار إلى النيل في البردي على أنه النهر العظيم^(٨). أما بحر يوسف (نهر توميس القديم Tomis) الذي يتفرع من نهر النيل بالقرب من أسيوط، ويتابع طريقه متعرجا على طول الجانب الغربي من الوادي حتى يستدير داخل الفيوم عبر منخفض اللاهون، فقد قام هو الآخر بتغيير مجراه. ويوجد شمال البهنسا قناة قديمة وضعت عليها علامة ١:١٠٠,٠٠٠ على مقياس الخريطة وتجري إلى الغرب من القناة الحديثة: ومن الأمور التي لها مغزاها أن شينارا Shinara (سينارى القديمة Sinara) تقع في ذلك المجرى القديم^(٩).

كان معظم الحد الغربي لإقليم البهنسا إن لم يكن بطوله يقع على حافة الصحراء، وهى هنا فى شكلها أقل من الجرف (خندق) وأكثر من كونها متدرجة فى الارتفاع. وتقع البهنسا ذاتها فى منطقة ترتفع الأرض فيها مباشرة فى الجانب الغربى من بحر يوسف، ولا يوجد زراعة حديثة على ذلك الجانب من النهر. على أى حال كان يوجد بالتأكيد مباشرة إلى الشمال من البهنسا بعض الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى حدائق كروم

(7) K. Butzer, Early Hydraulic Civilization in Egypt (Chicago, 1976), 35.

(٨) راجع عن ذلك وعن قناة توميس H.C. Youtie, ZPE 24 (1977), 133-7, at p.136 : Tomis

(٩) راجع P. Oxy. LI 3638 line 12 with note : كان بحر توميس يجرى مباشرة غرب مزرعة كروم بالقرب من سينارى. راجع مجرى بحر يوسف المرسوم فى خرائط حملة نابليون:

Description de l' Égypte, in Mittelägypten zwischen Samalut und dem Gabal Abu Sir, plates 1-IX.

فى منطقة قرية بايميس Paimis^(١٠). ومن غير المقبول أن الأراضى الزراعية كانت تمتد فى العصر القديم بعد الحافة الحديثة للزراعة فى أى منطقة باتجاه شمال البهنسا فى الإقليم، لأن الأرض ترتفع سريعا بالتدرج غرب بحر يوسف القديم من متر إلى أكثر من ٤٠ مترا.

ترتفع الأرض فى الجانب الآخر بالتدرج بدرجة أكثر فى جنوب البهنسا. وتمتد الزراعة الحديثة لمسافة تتراوح بين ١-١٦ كم غرب بحر يوسف، ويمكن ربيها بسهولة، سواء عن طريق القنوات المتفرعة من بحر يوسف إلى ارتفاع ٤٠ مترا. وفى حالة امتداد الزراعة القديمة أبعد من ذلك غربا فلا بد من أنه كان يغذيها وجود عدد من القرى فى الصحراء، كان بعضها على الأقل مواقع للإقامة، وليس محض مقابر. هنا كانت تقع قرية إيسيون باجنا Ision Pagna القديمة على طول الإقليم الذى تجرى فيه قناة كبيرة، مع قناة أخرى فى غربها^(١١).

تكون تلك المنطقة جزءا من المركز العلوى Upper toparchy القديم، الذى تم الاتفاق بصورة عامة على أنه يشغل الجزء الجنوبي بأكمله من

(10) P. Oxy. XII 1475.

(11) Mittelägypten zwischen Samalut und dem Gabal Abu Sir, 222-6(settlement sites:Kom- al-Madlab; Kom ar-Rahib; Kom Tunaida; Kom Tirfa; Kom al-Mnaquir?; Kome al-Banat?

والأخير كوم للنمرود Kom an-Namrud موطن مهم ومنطقة مدائن. وعسن إيسيون باجنا، راجع P. Oxy. VI 988(canals); وهى مصادر عن الأراضى الرملية هنا، والوثيقة التالية PSI XIII 1330 تزويد المكان المقترح فى مقنة يردية P. Oxy LV 3804. ووجودها فى القسم الأول pagus - رقم ١- (P.Oxy. LX 4092)، ربما يعزز أنها تتوازي مع واحدة أو أكثر من القرى الجنوبية.

الإقليم، من حدود إقليم هيرموبوليس Hermopolis عند خوسيس Chusis (شوشة الحديثة) التي يقع معظمها في شمال قرية بيلا Pela (حديثا بيلا المستجدة Billa al- Mustagidda) في المركز الغربى Western toparchy^(١٢). أما الجزء الأكبر من المركز الأعلى، الذى يضم معظم القرى المزدهرة فيقع شرق بحر يوسف، لكنه لا يمتد أبعد من ذلك نحو النيل: حيث يقع إقليم كينوبوليس Kynopolite nome إلى الجانب الغربى من النيل، حيث يشغل عند هذا الموضع أكثر من نصف عرض الوادى، وإذا كانت فيريتويس Pheretnouis، قرية إقليم كينوبوليس Kynopolite الواقعة بجوار حدود البهنسا يكون من الصواب مطابقتها مع بردانوها Bardanuha الحديثة^(١٣). وكانت هناك قرى أخرى على طول الحدود، حيث توجد ثمويثوثيس Thmoithothis وكيوثيس Keuothis^(١٤). وهناك افتراض يتزايد بأن بلدة

(١٢) عن شوسيس Chusis راجع:

M.Drew- Bear, Le nome Hermopolite: toponymes et -nymes (Am. Stud. Pap.21). (Missoula, 1979), 322 f.

(١٣) إنها تقع بالتأكيد في هذا الجوار. يؤكد بردى فيريتويس P. Pheretnouis أن أراضي فيريتويس كانت ملحقة بحدود البهنسا (refs.on p.7).

(١٤) الوثيقتان التاليتان P. Oxy. XLIX 4388 and 3489 عبارة عن عقدتين لتأجير أرض بالقرب من ثمويثوثيس Thmoithothis (ذكر فيهما وجودهما في المركز الأعلى) لقرويين من إقليم كينوبوليس Kynopolite nome وهناك مصادر أخرى وهى:

P.Hibeh II 248 frag. 2 line 17 (c. 250 BC ; spelled Τμοιθουτ), P. Oxy. IV 794, P. Princ. II 42 with ZPE 82 (1992), 123.

ولا توجد مصادر معروفة بعد القرن الأول الميلادى: قبل تم تحويل القرية فيما بعد لتضم إلى إقليم كينوبوليس؟ كانت كيوثيس Keuothis تقع في إقليم كينوبوليس Kynopolite في القرن السادس الميلادى، وربما كانت تنتمى قبل ذلك إلى إقليم البهنسا: راجع:

Pruneti, I centriabitati. 84 and P. Oxy. LX 4091.

القيس Al Qais هي موقع كينوبوليس القديمة Kynopolis^(١٥). على الرغم من أن المركز الأعلى كان يفترق فيما يبدو في أقصى شماله إلى منفذ إلى نهر النيل: فكان القمح يشحن من ميناء ساتيروس Satyros النيلي في المركز السادس^(١٦). وثبت ذلك بوجود الحدود بين جزء من المركز السادس وإقليم كينوبوليس Kynopolite nome^(١٧). وهناك روابط أخرى تساعد في وضع قرى بعينها في داخل الجانب الشمالي الشرقي من المركز الأعلى: فقد كانت إبيسيمو Episemou لها صلات بكل من سكو Sko وتيريثيس Terythis وأدايو Adaiou في المركز الشرقي، بينما كانت مونيمو Monimou جارة قريبة من سكو Sko^(١٨).

يمكن أن نستمد معلومات مهمة عن مكان قرى المراكز الغربية من قوائم البردى المرتبطة بإصلاح أجزاء من قناة أبولوفانيس Apollophanes^(١٩). إن تتابع أسماء القرى الأربع عشر قد أريكت المفسرين، حيث اتبعت أربعة أسماء التوالى الجغرافى بوضوح (بليا Plea،

(١٥) راجع:

N. Litinas, Kynōn πόλις, and Eúergétis, Archiv 40 (1994), 143-55; cf. Mittelägypten zwischen Samalut und dem Gabal Abu Sir, 773-5 .

(١٦) P. Oxy. XVII 2125 تفترض أن الميناء موضوع الحديث كان هو الخاص بكفر ساتيرو Satyrou epikion.

(17) P. Oslo III 114.

(18) See Krüger's diagrammatic plan, Oxyrhynchos in der Kaiserzeit, 51;

لقد تأكد الدليل الذي وضعه هناك كما تأكد أكثر في البردية التالية المذكورة في معجمه الجغرافى.

O.Oxy. VII 1031.Xvli 2137.

(19) SB XVII 12108(= ZPE 24 (1977), 133-7).

لينون Lenon، بايميس Paimis، سينكليو Senekeleu، ومعروف أنها تقع جميعاً في المركز الغربي، جنوباً في اتجاه شمال بحر يوسف)، وليس في مواجهة سطح منبعه الذي ظهرت عليه الأسماء السابقة في القائمة. ويصف النص القناة على أنها تجري أولاً في اتجاه الغرب من النيل، ثم تستدير وتجرى في اتجاه الشمال. وتبدأ القائمة في الحقيقة من الجانب الأيسر للنهر في جنوب الإقليم، عند أثيخيس Athychis (والمتراف عليه أنها تقع بالقرب من شوسيس Chusis)، يتبعها سينيريس Sinyris، وسينكيفا Sinkepha وكفر سادالو Sadalou، وتقع جميعها في المركز الأعلى Upper toparchy. والمعروف أن القريتين الأخيرتين توجدان في القسم الثاني، ويمتد إقليم سينكيفا Sinkepha "غرب النهر"^(٢٠)؛ ومن المحتمل أن سادالو Sadalou هي إسطلال Istal الحديثة^(٢١). نعبّر بعد ذلك القناة ونستدير إلى القرية الموجودة أقصى الجنوب على الجانب الأيمن من الضفة النهر، حيث تقع ميرميرثا Mermertha (في القسم الأول)، يتبعها مونيمو Monimou وكيرك مونيس Kerkmounis على الضفة نفسها داخل المركز الغربي مرورا بموشيناكساب Mouchinaxap، وكيركاثيريس Kerkethyris وسيريفيس Seryphis، قبل العبور مرة أخرى إلى القرى الأربعة الأخيرة. والحقيقة أن بايميس Paimis وسينكلو Senekelou لم تكن إطلاقاً على الضفة الغربية للنهر فحسب، لكنها كانت على الضفة الغربية لبحر يوسف بدلاً من

(٢٠) توميس Tomis على سبيل المثال؛ P. Oxy. XIX 2241 line 34; cf line 53 "شمال النهر".

(٢١) اقترح كيمه ريا J.R.Rea خلال مراسلات شخصية معي؛ ولم يتمكن أي منا تحديد في أي مكان عند الطبع.

أن تكون القناة في هذه المرحلة تجرى على مقربة من الأخيرة، بدون وجود دلالة على استيطان بين المجريين المائيين. ومن المحتمل أن القناة كانت بمثابة حلقة وصل بين النيل وبحر يوسف.

مجلد القول، إن المركز الأعلى Toparchy شغل الجزء الجنوبي من الإقليم، على جانبي بحر يوسف. وكان فيما يبدو في القرن الرابع عبارة عن شق بين القسم الأول والثاني، لكن إبيسيمو Epsiemou معروفة بأنها تقع الآن في القسم الثالث (P.Oxy. LX 4098)، ومن الممكن وجود قرى أخرى في القسم الشمالي الشرقي من المركز، مثل سكو Sko ومنيمو Monimou اللتين كانتا تقعان في المركز الثالث. وكان المركز الغربي يشغل كما رأينا - الجانب الغربي من الوادي من بيلا Pela، على بعد ٧ كم من جنوب البهنسا نفسها ويمتد ٥ كم في ما وراء سينيكيلو (Saqla) Senekeleu إلى شمالها. كانت كل من قرية بيلا وقرية أنتيبيرا بيلا Antipera Pela، تواجه الأخرى عبر نهر توميس Tomis، على الطريق القديم الذي يبدو أنه يؤدي إلى الجانب الغربي لبيلا المستجدة الحديثة Billa al- Moustagidda. ومن المحتمل أن بيلا كانت تقع على الضفة الشرقية؛ فقد كان النهر يقع في جزء من إقليمها على كل من الشرق والغرب والشمال الغربي، سواء بسبب تعرج النهر أو لأن الإقليم تمتد على كلا الضفتين (P. Gen. II 116). ومن المحتمل وصول أراضي أنتيبيرا بيلا Antipera Pela إلى حافة الصحراء^(٢٢). وثبت وجود عدة

(٢٢) P. Coll. Youtie II 68 الذي يشير إلى أرض امتدت في اتجاه الشرق من (قناة) الصحراء الشمالية
ὀρεῖναι βορεῖναι

روابط بين قرى المراكز الغربية والشرقية مما يدفع إلى الظن بأن الواحدة منها كانت تلاصق الأخرى في كثير من امتدادها الطولي^(٢٣). لقد ألحقت عدة قرى من المركز الغربي بالقسم Pagus الثالث؛ ومع ذلك فقد ضُمت لينون Lenon مع بعض قرى المركز الشرقي السابقة (من بينها تيريثيس Terythis وأدايو Adaïou في القسم الرابع^(٢٤)). وعلى ذلك فقد وضعت معظم القرى المعروفة في المركز الشرقي في القسم الخامس.

كان يوجد بالتأكيد واجهة نيلية للمركز الخامس، وميناء نيلي لم ينطبق ذلك فقط بالنسبة لساتيرو Satyrou التي سبق ذكرها، ولكن أيضا لتيريثيس Terythis، وربما أيضا إلى ليلي Lile (وأكانثون Akanthon) بالمثل^(٢٥). وفي الواقع، إنها الوحيدة في المركز التي ثبت توثيقها؛ ومن الواضح أن الإقليم كان يتجه تجاه بحر يوسف أكثر من اتجاهه ناحية النيل، وهو أمر ليس بمستغرب

(23) See Kruger's diagrammatic plan. Oxyrhynchos in der Kaiserzeit, 52

(وضع كروجر مكان موثين لكساب Mouchinaxap خطأ في المركز السادس). كذلك تقع سينييساو Senepsau (في الغرب) من - كفر - سارابيون بن خايريسون Sarapion son of Chairemon (في الشرق): P.Oxy. L 3589 lines 2-4 with note

(٢٤) تضاف تلك الحقيقة إلى الصلات بين تيريثيس Terythis وأدايو Adaïou، وبين المركز الأعلى المذكور أعلاه مما يجعل من تحقيق هوية تيريثيس مع داهروت Dahrut غير محتملة، على الرغم من الأسماء المتشابهة غير المشكوك فيها. راجع أيضا عن تيريثيس:

N. Litinas, 'Villages and Place name of the Cynopolite nome' Archiv 40 (1994), 157-64.

وينطبق الاعتراض نفسه على المقابلة بين أوفيس Ophis (وهي تقع أيضا في القسم الرابع) وبين أبا الوقف Aba al- Waqf.

(25) Terythis : SB XIV 11272; Lile/ Akanthon: P. Oxy. XLV 3250

التي لم تصرح أن الميناء كان يقع بالفعل على النيل.

لأنه يعطى مكانا للبهنسا ذاتها. إن سهولة المواصلات بما هيأته للمركز الشرقي من قربه من النيل ربما تفسر لنا لماذا وجدنا هناك مزرعة مقدسة لإيزيس تابوزيريس Isis of Taposiris (في الدلتا)، وهي مزرعة كانت هدية من البطالمة السابقين تحولت - في العصر الروماني - إلى ضيعة إمبراطورية^(٢٦).

يحيط بالمركز الثالث أكثر المشاكل الطبوغرافية تعقيدا. تكون في العصر الروماني من عدد كبير من القرى الصغيرة بنوع ما، كانت كل منهن مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأخرى، ولكن ليس بقرى غيرها من الواقعة في الإقليم، كما يرى كروجر Krüger^(٢٧). وكانت ثلاث قرى من المركز الأوسط بليلو Plelo، وباكيركي Pakerke وسينبوثيس Senopothis معروفة بوجودها في القسم السادس؛ وكان هناك عدد آخر من بينهم إسترو Istrou وبتني Petne ضمن القسم السابع^(٢٨). ويقترح دليل أسماء الأماكن أن هذا المركز امتد يمينا عبر الوادي في اتجاه الشمال الغربي والشرقي من بورتوبات

(٢٦) كانت ضيعة ousia إيزيس تابوزيريس Isis of Taposiris تقع عند توو PSI IX 1036؛ وتقع هدية dorea أرتميدوروس Artemidoros عند تيخينخوتيس Tychinnehotis P. Oxy. XLII 280. P. Oxy. XLII. 3047 (حيث كونت جزءا من الأرض - تقع جميعها في المركز الشرقي - تم تسجيلها لهؤلاء الذين ينتمون إلى بيت المؤلفين فيسبثيان وتيتوس وضعت في إطار قلعة كالبورنيا هيراقليا Calpurnia Herakia's الخاص بالأراضي التي لم تصلها مياه الفيضان.

(27) Krüger's Oxyrhynchos in der Kaiserzeit, 52.

(28) P.Oxy. LX 4089, Pruneti Toparchi e pagi, 117.

إننا لم تكن نسبة سيفيس Seryphis إلى القسم السادس المذكورة في بردية البهنسا P.Oxy LV 3795 ليست ببساطة مجرد خطأ كتابي (راجع السطر رقم ١٣)، فقد نسبت في مكان آخر للقسم الثالث. وهناك اقتراح بأن القسم السادس امتد مسافة مثيرة للدهشة جنوبا داخل المركز الغربي السابق.

Burtubat (أرتاباتو Artapatou) على الضفة الغربية لبحر يوسف وراء إبتح Itnih (بيتن Petn) بالقرب من النيل. وعلى الرغم من عدم وجود مصادر مباشرة تشير لموانئ، فقد كانت غلال المركز تخزن في نيميرا Nemera قبل تسليمها للسفن، مما يدل على أن هذه القرية كانت قريبة، إذا لم تكن تقع بالفعل على النهر (P.Oxy XLII 3049). ويرى باجنال Bagnall أن هناك مجموعة من قرى المركز الأوسط لم يثبت وجودها بعد أوائل القرن الرابع، من بينها نيميرا Nemera وبيئنو Peenno وتوكا Toka، وانتقلت في تلك الفترة من البهنسا إلى إقليم كينوبوليس Kenopolite nome، مما يعطى الإحساس مرة أخرى كما لو أنها كانت على مقربة من النهر أو حتى على إحدى الجزر⁽²⁹⁾.

شغل مركز ثيمويسيفو Themoisepho القسم الشمالى من المركز الأوسط، وضم قرى قليلة نسبيا (على الرغم من أنه يضم تئيس Teis، وهى إحدى قرى الإقليم الكبيرة)، ومن المحتمل كذلك أنه شغل أصغر مساحة. وربما كانت تشكل من الشرق شقا ضيقا بين المركز الأوسط وجزءا من إقليم

(29) R.S. Bagnall, 'The Taxes of Toka: SB XVI 12324 Reconcedered' Tyche, 6 (1991) 37-43.

لا تزال العلاقة مبهمة بين توكا مع كيوتيس Keuothis التى تشير إليها بردية P.Oxy. LX 4091 بأنها تقع بالقرب من القسم الأول. وتقترح بردية SB XVI 12324 فقط أن القريتين تقعان فى الإقليم نفسه، وليس ذلك لقربيهما المادى. إن رفض محصل الغلال Sitologos توكا استلام مذكرة معلومات تم إرسالها من كيوتيس كانت فى حقيقة الأمر ستكون مفهومة إذا لم تكن القريتان جارتين متقاربتين، وتشير بردية SB XVI 12579 إلى قرب توكا من النهر، كما يقترح مرة أخرى استقلال سكانها الشديد، الذين رفضوا قبول تعليمات مكتوبة لتسليم خشب شجر السرو لأفراد مجهولين بالنسبة لهم.

هيراكليوبوليس Herakleopolite nome^(٣٠). وسواء أكان امتداده على بحر يوسف نحو الغرب أو عثره فهو أمر غير مؤكد تماما (خصوصا إذا كان المجرى المائي قد غير مجراه). وضعت سيفو Sepho إحدى قرى ثيمويسيفو Themoisepho بجانب بعض قرى المركز الأوسط؛ واشتركت معظمها في القسم الثامن بجانب سويس Souis ودوسيثيو Dositheou من المركز الأدنى.

كان المركز الأدنى طويلا وضيقا، يمتد ٢٠ كم وأكثر على طول بحر يوسف. وبصرف النظر عن القريتين الجنوبيتين اللتين ورد ذكرهما حالا، فقد تم تقسيم قراه بين القسم التاسع والعاشر. وضُمت تاكونا Takona في أنطونين إيتيرارى Antonine Itinerary على بعد ٢٤ ميلا (رومانية) من البهنسا؛ حيث يمكن مطابقتها بالبقايا المادية المهمة في كوم الأحمر مازورا Kom al- Ahmar Mazura^(٣١). كان كل من إقليم تاكونا Takona وتيخينبسالبو Tychinpsalbo يتبعان سينارى Sinary المتاخمة لحافة الصحراء، مع أن سينارى نفسها كانت فيما يبدو تقع على الضفة الشرقية لنهر نومييس^(٣٢). وأثبتت قائمة حرس الصحراء تسلسل القرى الكبرى على طول ذلك الجانب من المركز: سويس Souis، كفر دوسيثيو Dositheou، سينارى Sinary، بسوبثيس Psobthis، تاكونا، تيخنفاجون Ttchinphagon، سيسفانا^(٣٣).

(٣٠) على أساس مطابقة: إيتنيح Itnih: بيتني Petne، بيلهازا Bilhasa: بالويس Palosis (مركز ثيمويسيفو Themoisepho)، داهمارو Dahmaru: تامورو Tammorou (كانت في بعض الأحيان وليست جميعها في إقليم هيراكليوبوليس، على الرغم من احتمال كونها قريبة من المركز الأدنى في البهنسا: Pruneti, I Centri abitati, 195).

(31) Mittellägypten zwischen Samalut und dem Gabal Abu Sir, 233 f.

(32) P. Wash. Univ. II 78; P.Oxy. LI 3638 line 12, with n.

(33) P.Oxy. XVII 3333 (A.92); see introduction to the text.

Sesphatha. وتطورت دوسيتيثو Dositheou بمرور الوقت، التي كانت عبارة عن كفر في الأصل فقط، وأصبحت مع القرن الثالث واحدة من أكبر مناطق الاستقرار في الإقليم؛ وأصبحت قرية Kome مع القرن الرابع، مسنولة بدورها عن عدة كفور^(٣٤). هناك قرى أخرى مثل ثولثيس Tholthis وتلاو Talao كانت تقعان أبعد شرقاً، وليس هناك أى دليل يؤكد أن المركز الأدنى وصل إلى النيل من أى موضع. كانت من سيفثا Sesphtha في أقصى الشمال تقع على مجرى مائى، وحيث إنها كانت تزود حراس الصحراء بالمؤن، فالاحتمال الأكبر أن يكون - ذلك المجرى المائى هو إما بحر يوسف أو قناة تربطها بالنيل^(٣٥). وشحنت الغلال من بسوبثيس Psobthis عن طريق نهر توميس Tomis^(٣٦). وإذا كانت مطابقة دياهمارو Dahmaru الحديثة مع تامورو Tammorou صحيحة، فهو يعنى أن إقليم هيراكليوبوليس قد اقتطع المركز الأدنى من النيل بطوله الكامل. وتشير أدلة كثيرة لصلات بين قرى هيراكليوبوليس والمركز الأدنى في البهنا تثبت وجود حدود طولية بين الاثنين^(٣٧). لقد امتد إقليم هيراكليوبوليس بالتأكيد على طول الضفة الشرقية للنيل إلى منطقة تقع جنوب دياهمارو Dahmaru. إن مثل هذا التمدد الطولى

(34) Pruneti, I Centri abitati, 43; POxy. XII 1285, XLVI 3307.

(٣٥) كانت سيفثا Sesphtha في القسم العاشر، وربما يمكن مطابقتها بصفت راسين Saft Rasin كان يوجد بها في القرن الثالث قبل الميلاد نقطة تجمع لقوافل الغلال من إقليم البهنا إلى النهر:

BGU XIV 2400, cf. 2419, P. Hibeh I 45 and P.Oxy. XII 1554 (A.D.251).

(36) P. Oxy. X 1259; cf. P. J. Sijpesteijn, "The TQMIS canal", Mnemosync. 4th 35 (1982) 153-5.

(٣٧) راجع بصورة عامة P. Hibeh passim, BGU esp. vol. xiv ثبت وجود روابط خاصة لكل من: سيفثا Sesphtha، بسيخيس Psychis، فيبيخيس Phebichis، موخيس Mouchis، كوبا Koba، أسوا Assua، تامارو Tammarou؛ راجعهم في Pruneti I Centri abitati. وفيما عدا سيفثا Sesphtha، كانت هذه القرى بطبيعة الحال، تقع دائماً في إقليم هيراكليوبوليس.

من وسط الوادى يبدو أمرا لا يقبله العقل فى نظر المراقب الحديث، لكن يجب أن نتذكر أن وسائل المواصلات التى تتبع المجارى المائية، كانت هى التى يتم استخدامها فى السفر سواء بالزورق أو بالطرق البرية على طول ضفتيها. وكان السفر أقل يسرا عبر الوادى، لذلك ربما شمل استخدام معدات متعددة لعبور القنوات^(٣٨).

وحتى وإن لم تكن أساليب الزراعة باستخدام مياه الفيضان لم تتطلب من حيث المبدأ نظاما معقدا من القنوات، فإن البرديات قد أوضحت أن القنوات سواء الكبيرة منها أو الصغيرة كانت توجد فى أنحاء الإقليم^(٣٩) وبخلاف القنوات التى سبق ذكرها، كانت قناة مونثوتيو Munthoteu تجرى بالقرب من قرية سينارى Sinary وإسيون تريفونيس Ision Tryphonis، بينما زودت قناة ثيموثيس Themothis بهويس ومسايد السمك fish traps عند فوبوا Phoboou^(٤٠). كان صيد السمك مفيدا كمنتج ثانوى ضرورى للقنوات وخزانات المياه (lakkoi) لمد القرى بالمياه، وكذلك لرى حدائق الكروم،

(٣٨) لمناقشة مقننة - قوية- عن السفر والنقل راجع:.

R.S. Bagnall, Egypt in Late Antiquity (Princeton, 1993), 18f., 34-40.

(٣٩) Ibid. 17f., اعتمدت جزئيا على Butzer, Early Hydraulic Civilization in Egypt. ch.5.

(٤٠) P.Oxy. XLIX 3462; P. Oxy. XLVI 3268 عقود؛ تلجير حقوق الصيد (راجع Parássoglou's

list in Aegyptus, 67 (1987) ويقدم النص المنشور الآن فى SB XVIII 13150 رؤية بعيدة

النظر لنظام الإقليم المائى وأهوسة بيلا Pela على وجه خاص. P.Oxy. XLVI 3269, 3270؛ راجع

P.Oxy. XIX 2234 وهو تقرير عن سرقة سمك من مخزن مائى بالقرب من تيس Teis كان صيادو السمك

من مونيمو يقومون بمد عاصمة الإقليم metropolis بالإمدادات - بالمون - P. Oxy. XLV 3244.

وتزامن زيادة استخدام الآلات منذ القرن الثالث فصاعدا حتى في الأراضي الخصبة مع زيادة أكثر للإشارة إلى القنوات^(٤١).

إن السمة المُحدّبة لسهل النيل تعنى أن الأرض القريبة من ضفتي النيل تكونت في الأصل من أحواض طبيعية أكثر ارتفاعا من تلك الواقعة أبعد غربا؛ ويفسر ذلك السبب في الإقارات العديدة فيما يتعلق بالأراضي التي لم تصلها مياه الفيضان (abrochos) وتقع بالقرب من النيل^(٤٢). حيث ارتفعت ضفتا القنوات ارتفاعا صناعيا فوق مستوى الأراضي الزراعية، وكانت في حاجة للنفوية المستمرة، مثلما فعلت الجسور التي تقاطعت عبر الريف للسيطرة على الفيضان^(٤٣). وعندما كان الفيضان يبدأ في الانحسار تنساب المياه فوق الحقول السفلى فقط، كما اتضح من أحد طلبات القرويين من إقليم ليكوبوليس 'perichoma' (P.Oxy. XLIV3167). Lykopolite nome. واستخدم اصطلاح 'perichoma' لكل من الأحواض التي يفيض الماء عليها والجسور المحيطة بها؛ كانت كل أنحاء القرية مقسمة تقسيما نموذجيا بين أكثر من حوض perichoma، ويتكون كل حوض من عدة مئات من الأرورات (الأرورا = مقياس الفدان

(٤١) see e.g. P.Oxy. XLIX 3498، بيع أراض زراعية بالقرب من سيريفيس، مزودة بمكينه، ولها

قناة على الحدود الغربية، (cf. P.Oxy. IX 1208(Pakere, Eastern toparcy).

(42) Butzer, Early Hydraulic Civilization in Egypt, 15-17; BGU XIII 2234, P.Oxy.

XLIX 3046, 3047, probably also P.Oxy. XII 1549, SB XII 1103.

(٤٣) P.Oxy. XLIX 3462 (تتضمن العمل على هويس الماء^(٤) في بايميس Paimis لا شك من

وقوعها على نهر توميس؛

SB XIV 12108 (P. Mich. Inv.412); P. Harr. I 76 (revised by K.A. Worp, ZPE 78 (1989)

133f; P. Oxy. XKIX 3475; SB XVI 12335 (cf. R. Muller- Wollermann, ZPE 96

(1993) 133f)..

المصرية). ويشير بالمثل اصطلاح جؤس 'Guos'، أو جؤيس 'Gues' لكل من مساحة الأرض، وأحيانا يذكر العدد، والجسور التى يتضمنها لأغراض إدارية⁽⁴⁴⁾. ويبدو أيضا أن اصطلاح بليوريسموس 'Pleurismos' يشير لنوع من الجسور أو لأحواض الرى⁽⁴⁵⁾.

تقدر نصوص القرن الرابع أراضى الإقليم المزروعة التى تستحق للضرائب بمساحة ٢٠٢,٥٣٤ أرورا وهى تبلغ حوالى ٥٦٠ كم^٢⁽⁴⁶⁾. لم يتداعى ازدهار هذا الإقليم خلال القرنين الثالث والرابع، مثلما كان يحدث هناك بدون شك فى القرى الواقعة على حافة الفيوم؛ وفى الواقع كان القرويون من قرية ثيادلфия Theadelphia فى الفيوم يفرون إلى أقاليم البهنسا وكينوبوليس نتيجة لانتهاء قراهم فى أوائل القرن الرابع⁽⁴⁷⁾. وإذا قمنا بتقدير حجم مساحة أراضى الكروم والحدائق بحوالى ١٠٪ من مساحة الإقليم، ونسمح بمساحة ٢٠٪ أخرى للقرى والقنوات والجسور والأراضى الأخرى غير المزروعة، فإنه يمكن أن نصل بذلك إلى مساحة ٨٠٠ كم^٢، وهكذا يتفق رقم مساحة القرن الرابع جيدا مع الرقم المقترح آنفا.

(44) C. Gallazi in ZPE 31 (1978) 94.

(45) P.Oxy. XLIX 3482 line 22 n. P.Oxy. LII 3690 line 15 n.

توجد أحدث مناقشة لهذه الاصطلاحات وجميع الاصطلاحات الأخرى المرتبطة بالرى وإدارة الماء فى

D. Bonneau, *Le Régime administratif de l' eau du Nile dans L' Égypte grecue, romaine et Byzantine*, (Leiden, 1993); see also J. Krüger, *Terminologie der künstlichen Wasserläuf in den Papyri des griechisch- römischen Ägypten*, MDAH 10 (1991) 18-27.

(46) SB. XIV 12208.

(47) P. Sakaon 44; cf *Historia Monachorum* v.

نحن لا نملك رقما مؤكدا بالنسبة لعدد سكان الإقليم، سواء في المجموع الكلى أو بالنسبة لعاصمة الإقليم metropolis والقرى كل على حدة. لكن في قبولنا لأقل أعلى نسبة للسكان في مصر الرومانية التي تقدر نسبيا للحد الأدنى بأنه ليس بأكثر من خمسة ملايين نسمة للسكان ككل، فسوف يكون تقديرنا لسكان ريف الإقليم بحوالى ١٠٠,٠٠٠ (على سبيل المثال ١٢٠-١٣٠ فردا في الكيلو متر المربع)، بالإضافة لعدد يتراوح بين (٢٠,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠) بالنسبة لسكان عاصمة الإقليم metropolis^(٤٨). كما وصلت بالكاد أعداد تجمعات سكانية أخرى إلى مائة فرد، على الرغم من أن القرى الكبيرة العشرة لابد أن كل واحدة منها كانت تستوعب عدة آلاف من السكان. إن الكم الهائل من انخفاض كثافة سكان الريف في العصور القديمة (والذى استمر بالفعل إلى أواخر القرن التاسع عشر) قد أعطى للريف المصرى شكلا مغايرا تماما لذلك المعروف اليوم، فعندما يصل الفرد إلى أى موقع، فمهما كان المكان بعيدا فسوف يجذب الازدحام وراءه فوراً. لقد كان الريف المصرى القديم على النقيض من ذلك مكانا منعزلا، فإذا سقط عامل مزرعة سبى الحظ من فوق نخلة عند قيامه بتلقيحها، سوف تقوم الكلاب بتقطيع أوصاله ويظل مسجى ميتا لعدة أيام قبل اكتشافه^(٤٩).

(٤٨) راجع منقشة رايبون عن السكان Rathbone's (Villages, Land and Population', esp. 119-24) والتقدير الذى التفتت به يعطى تضييلا لتقديرات كروجر العالية. Oxyrhynchos in der Kaiserzeit, 37f. (49) P. Oxy. Inv. [22] 3B. 20/N (a), Published in BASP 8 (1971) 7-10 (apparently not in SB)

٢. الظروف الزراعية Agricultural Conditions

بالنظر إلى أن البرديات التي ما زالت باقية نحصل عليها من أكوام مخلفات المدينة metropolis، فإن الدليل الذي تقدمه عن مختلف أنحاء الإقليم موزع بالتساوي بطريقة غير متوقعة. وتتفق وثائق نصوص القرى بصورة عامة بدقة مع التقديرات المرتبطة بحجمها (راجع الجدول رقم ١). شكلت كل من بايميس Paimis وسينبتا Seneptra استثناء رئيسيا من الواضح أنهما كانتا من القرى الصغيرة إلا أنه قد تم توثيقهما بشكل جيد وذلك لقربهما من البهنسا^(٥٠). يجب أن نتذكر فيما هو آت كيف أن دليلنا طفيف وجزئي فيما يخص كل قرية في قرى البهنسا: فهناك بضع عشرات من البرديات على الأكثر تقارن بمئات من النصوص التي نعتمد عليها في معلوماتنا عن قرى إقليم الفيوم.

على حد ما يمكن قوله، كان هناك بعض التنوع الإقليمي، ولكن ليس بدرجة واضحة، في الأحوال الاجتماعية والزراعية في داخل الإقليم. ويبدو أن التركيز السكاني كان الأقل في المركز الأدنى، وكان الأكبر في المركز "الغربي والأعلى"^(٥١). كانت قرية سيرفيس Seryphis (أشربا Ashruba) أكبر

(٥٠) بايميس Paimis بالتأكيد: P. Oxy. XII 1475. الموقع الصحيح لقرية سينبتا Seneptra داخل المركز الأوسط غير مؤكد، لكنه ربما يكون قريبا من سينلو (في المركز الغربي): P. Oxy. XLIV 3169.
(٥١) يقترح رايبون كثافة منخفضة للمركز الأوسط

(Rathbone, 'Village, Land and Population', 128).

ويرجع السبب في رأبي إلى التقدير المبالغ فيه للمساحة.

قرية في الإقليم، وكان سكانها وأعيانها يشاهدون حضور مدير الإقليم strategos في عيدهم المحلي وفي مهرجان الورد على شرف آمون^(٥٢). إن الشعور بالازدهار الراسخ لكثير - من قرى - المركز الأعلى الذي تظهره حزمة القرى الكبيرة التي وردت في وثيقة P.Oxy X 1285 (Table I)، قد برز على سبيل المثال من العدد الكبير لعقود الأراضي الزراعية الجيدة في ميرمرثا Mermertha، لكن يضمحل الازدهار الزراعي كلما اقترب من حافة الصحراء. وكان لدى قرية إسيون بانجا Ision Panga أكثر من نصيبها العادل من المشاركة في المشاكل، بالأرض التي قضت عليها الرمال، والأرض التي دمرتها مياه الفيضان وهناك أكثر من دليل على وجود أراض للعلف بدلا من أراضي محاصيل الغلال. وكانت ظروف الأرض هنا وفي أنتيبيرا بيللا Antipera Pela تناسب زراعة الكتان بنحو خاص^(٥٣). وربما كانت المراعي الدائمة سمة من سمات أطراف الصحراء أيضا^(٥٤).

هناك قرائن قليلة تدل على أن مزارع الكروم والحدائق كانت مركزة في أجزاء معينة من الإقليم، إما بجوار العاصمة metropolis أو على

(٥٢) P.Oxy. LII 3694. كان يوجد معابد لعند من قرى البهنسا: Krüger, Oxyrhynchosin der Kaiserzeit, 45-7.

(53) Ision Panga: to refs. in n. II above, adds P. Mich. XI 610, P. Oxy. I 103, VI 899, XII 1502, XIV 1687, XXXI 2585, XLV 3255, 3257, PSI III 187, V 469, VII 772, VIII 880, IX 1071, SB X 10216.

عن زراعة الكتان في أنتيبيرا بيللا

Antipera Pela: P. Coll. Youti II 68, P.Oxy. XLV 3256, 3260.

(٥٤) أيضا راجع عن "مراعي ديونسياس pastures of Dionysias" بالقرب من خوسيس Chusis P. Oxy. VI 899 line 6.

الأراضى المرتفعة فى كلا المنطقتين، كما وجدت أيضا فى أماكن أخرى. وكثيرا ما نمت الخضروات فى مزارع الكروم والحدائق، بين خطوط الكروم أو الأشجار لحاجتهم للرى الدائم. وكان يُطلب من ملاك الأراضى عند رغبتهم فى تحويل زراعة أراضيهم إلى زراعة الكروم أو الأشجار تقديم طلب إلى السلطات المختصة، لأنه يترتب عليها إدخال الأرض فى طبقة مختلفة من الضرائب⁽⁵⁵⁾. لأن مزارع الكروم والفاكهة والخضروات المثمرة كانت تخضع لضريبة نقدية، بينما تخضع زراعة الكروم الجديدة أو التى كانت مزروعة فى السابق بالكروم (chersampelos, ge ampelitis) لضريبة الغلال، مثلها فى ذلك مثل معظم الأراضى الزراعية.

كانت حيازة طبقات الأرض الرئيسية خاصة أراضي الاستيطان ge katoikike والأراضى الملكية ge basilike، واضحة فى الإقليم، على الرغم من أن التوازن بين طبقات الأرض كان يختلف اختلافا له أهميته من قرية لأخرى، مثلما كان هو الحال بالفعل فى إقليم الفيوم Arsinoite nome. كما يدل بدوره على الاختلاف بين القرى فى كلاً من البنية الاجتماعية وطرق استغلال الأرض. ومن المحتمل أن الأرض العامة التى يشغلها (يستأجرها) القرويون كانت تزرع بكثافة أقل، فيما يخص كلاً من العمل ومدخول رأس المال؛ بينما خضعت الأراضى الزراعية الخاصة arable private land المؤجرة للمستأجرين لأقصى أنواع الاستغلال، لزراعتها بالمحاصيل المألوفة للدورة الزراعية؛ بينما تميزت الضياع الكبرى بممارسة الزراعة المختلطة،

(55) see P. Oxy. VII 1032.

التي ضمت حقول الأراضي الزراعية (التي لم تخضع بالضرورة لأقصى طرق الزراعة الكثيفة) وزراعة الكروم التي تحتاج لقدر من النفقات إلى جانب حاجتها لإعداد الصناعات الريفية مثل صناعة الفخار والطوب.

كانت زراعة القمح أهم زراعة في طول الإقليم وعرضه؛ فهو عنصر رئيس في كل من غذاء سكان مصر الرومانية ووسيلة لأداء الضريبة. يذرع القمح في شهر بابة Phaophi أو هاتور Hathyr، بعد انحسار الفيضان، ويحصد في الربيع التالي. بعد ذلك يُحمل المحصول إلى أجران القرى ليُحصّل الموظفون ضرائب الدولة النوعية، ويتم تسليم الإيجارات النوعية (على الأراضي) الخاصة لمالك الأرض عادة في شهر بؤونة Pauni. وكانت زراعة محصول ثان من الندرة بمكان، سواء قبل المحصول الرئيسي أو بين الحصاد الرئيسي والفيضان. وتشير معظم المصادر التي لدينا إلى قمع الشهور الثلاثة، وتصمت العقود عند هذه النقطة، وتُحدّد كثير منها بحزم نوع المحصول الذي يجب زراعته⁽⁵⁶⁾. ويحتاج نظام الأحواض المغمورة بالمياه إلى أقصى جهد لرى الحقول الزراعية عند انخفاض المياه، إلا إذا توافرت آلة mechane (الساقية sakia) للرى.

(56) P.Oxy. XXXVIII 2841, with refs. To II 384 and 287(probably).

تمننا عقود القيوم بديل عن المحصول المزروع:

D. Hennig, Untersuchungen zur Bodenpacht im ptolemäisch - römischen Ägypten (München, 1967), 54 f. See also D. Rathbone, Economic Rationalism and rural Society in third century A.D.Egypt: The Heroninos Archive and Appianus Estate (Cambridge, 1991), 235, on the Appianus estates at Theadelphia..

احتاجت أكثر الفئات فقرا من السكان لزراعة القمح كل عام، بدلا من ممارسة دورة الحبوب / والعلف التي وجدناها محددة في عقود كثيرة. وتمدنا تلك العقود بأفضل دليل عن الأنصبة المختلفة للمحاصيل التي تنمو على الأرض. (راجع الفصل السابع، المبحث الثالث)، ومنها نقرر تفوق أنصبة القمح الكلية في الإقليم على جميع المحاصيل بقدر كبير. لم يكن هناك من الغلال غير القمح الذي ينمو بمعدل واسع؛ فلم نسمع في بردى البهنسا عن الأوليرا (emmer?) olyra، لقد ذكر أكثر من مرة أن الغلال كانت هي المفضلة أكثر لدى المصريين⁽⁵⁷⁾. بل لقد جاء ذكر الشعير قليلاً نسبياً؛ وتشير المقارنة بين معدلات العوائد بالغلال والشعير، أن الثاني كان أقل في قيمته بكثير وكذلك في حجمه. وتم تحصيل ضرائب معينة بالشعير، أغلب الظن على الأراضي التي لم تكن صالحة لزراعة القمح.

كانت زراعة نباتات العلف فيما يبدو تلى زراعة الغلال في الامتداد الزراعي، وزرعت الأعشاب والنباتات البقلية التي كثيرا ما تم تبادلها مع الغلال لتحسين الحقول improve two- field في الدورة الزراعية النموذجية⁽⁵⁸⁾. يتضمن بردى البهنسا اصطلاحات محددة لمحاصيل الأعلاف: وثبت وجود "الأراكوس arakos والخورتوس chortos، والخلورا chlora فقط. وطبقا لما ذكره شنيبل Schneble من أن الخورتوس يمكن أن يكون استخدم ليذل بصفة عامة على محاصيل العلف، لكن معناه العادي كان يوضح "العشب grass سواء الأخضر المحصود طازجا (P.Oxy. XLVIII 3392)

(57) See Bagnall, *Egypt in the late Antiquity*, 24, for refs.

(58) Hennig, *Unters. zur Bodenpacht*, 50 f.

أو المجفف مثل الدريس⁽⁵⁹⁾. كان الأراكوس محصولاً بقلياً، ويطابق الجلبان الجبلى *Lathyrus annuus* أى wild chuckling، وكان يمكن زراعة خليط من الأراكوس والخورتوس معا⁽⁶⁰⁾.

ربما يشرح تغيير المصطلحات اختفاء الأراكوس فيما بعد من العقود التى كان موجودا فيها بصفة منتظمة خلال القرن الأول والثانى، بينما كان وجوده عرضيا حتى القرن الرابع على الأقل⁽⁶¹⁾. وكانت كلمة خلورا *chlora* التى حلت محل الأراكوس فى العقود التالية، كلمة أكثر تعميما لأى نوع من العلف الأخضر. ويبدو أنها تركت للمستأجرين أحراراً فى اختيار إما بنر الأراكوس، أو أى محصول علف آخر مثل للخورتوس *chortos* أو محاصيل مختلفة مثل اللوتس *lotos/ lotinon* (البرسيم *clover*) أو الأوربوس *orbos* (الحمص الجبلى *vetch*) الذى لم يذكر بالتحديد بين بردى البهنسا⁽⁶²⁾.

(59) M. Schneble, *Die Landwirtschaft im hellenistischen Ägypten*, (Munich, 1925) 211 ff. See Rathbone, *Economic Rationalism*, 232 ff.

عن وصف تفصيلي لزراعة العلف فى ضبعة أيباتوس فى ثيادلفيا (Theadelphia) (اليوم).

(60) P.Oxy. XXXVIII 2874, SB VIII 9918 cf. H. Cadell, *proc. XII Int. Congr. Pap.* 70.

(61) LSJ, s.v for the leases see Appendix 2. also P.Oxy. XXXVII 2781, VII 1056 (A.D. 360).

وربما أيضا XCIV 12208 line 17.

(62) عن استخدام اصطلاح خلورا *chlora* الذى يعنى كلاً من الأراكوس *arakos* والخورتوس *Chortos*، راجع:

G.M. Browne, "Two Land leases from First Century Tebtunis", *BASP* 6 (1969) 6 ff., no. I lines 4 and 7 with nn.

عن اللوتس / لوتينيون *Lotos / Lotinon* راجع عن عقود إيجار القيوم

Hennig Unters. zur Bodenpacht, 125 n.35.

فى حسابات أرشيف وريثة لآخيس *Laches* راجع:

P. Mil. Vogl. III 152 ii 31, IV. 212 *passim* etc. *orbos*: P. Mil. Vogl. II 69 (ὄρβια), Schneble, *Die Landwirtschaft*, 190.

كان لزراعة العلف أهمية حيوية بالنسبة لزراعة الإقليم، نظرا لقلة المراعى الطبيعية المتاحة فيه، ولوجود عدد ضخم من الحيوانات التى يجب إطعامها. وكان يمكن حصاد المحصول وتخزينه ليستخدم فيما بعد^(٦٣)، وبيعه، أو لرعى الماشية عليه عندما يكون المحصول قائما على عوده فى الحقل، ولأخير ميزة حيث يقوم القطيع بتسميد الأرض بطريقة عرضية. وكان يمكن حصاده ورعى الحيوانات عليه معا فى حالة زراعة نوع واحد من المحصول^(٦٤). ويحتاج كبسه لتوفير علف لغذاء الحيوانات التى تقوم بالعمل، وهو الأمر الذى شاع تناوله فى الخطابات الخاصة المتعلقة بالأمر الزراعى. ومن الأمور التى تثير الدهشة السرعة التى كان الارتفاع البطيء للنيل ينتج فيها أعلافا قصيرة العمر: يبدو أن ذلك كان يحدث فى فترة مبكرة فى ٢٧ توت^(٦٥). وكان المراسلون يخبر بعضهم بعضا عن الأماكن التى يمكن الحصول منها على العلف وبكم يبلغ ثمنه؛ وفى بعض الأحيان كان هناك صعوبة فى العثور على مبالغ نقدية جاهزة لدفعها^(٦٦). من غير المقبول أن جميع المصادر الخاصة ببيع وشراء العلف كانت تمثل نوعا من التصور فى أوضاع معينة، وكان وجود سوق قوية ومتحركة فى محاصيل العلف نتيجة

(٦٣) ترك هيراكليوس بن ديوفانتوس Herakleios son of Diophantos بعد وفاته مخزنا من الدريس

فى الإسكندرية، من الواضح أنه كان لأغنامه وحسيه: P.Oxy. XXXI 2583.

(٦٤) عن أسلوب التمييز فى المقود راجع P. Lips. 118, P. Oxy. XIV 1686, SB VIII 9918.

(٦٥) P. Oxy. XXXI 2569, with discussion line 20 n.

(٦٦) P.Oxy. XLI 2985 (بيع التبن مع عمليات بيع الكروم)؛ لم يتج العلف فى سينتو Sentio بسعر

٢٤ دراخمة لأربع حزم (mouia)؛ وتكلف حزمتان مبلغ ٢٠ دراخمة؛ وتم شراء ١٥ حزمة من

'هوريجينيس' بن 'Horeigenes' بمبلغ ١٧ دراخمة وأوبول؛ XII 1482 (بلغ ثمن الحزمة ٧

دراخمات فى القرية، على أن يتم دفعها بعد أربعة شهور) راجع VIII 1156 lines 9 ff.

فى نهاية المطاف لسياسة البطالمة الأوائل الذين أدخلوا السوق النقدى فى الأعلاف^(٦٧).

ضمت الحيوانات التى تستخدم العلف أعدادا كبيرة من قطعان الأغنام والماعز التى ترعى فى الإقليم. وتشير وثيقة مبكرة إلى اتساع كبير لرقعة المراعى، حيث بلغ العدد الكلى المسجل لقرية غير مُحَدَّدة عدد ٤,٢٤١ رأسا من الأغنام، وعدد ٣٣٦ رأسا من الماعز، وهى أعداد ربما كانت تزيد عدة مرات عن أعداد السكان فى قرية إذا كانت صغيرة^(٦٨). وامتلك كبار الملاك، ومن بينهم أفراد الأسرة الإمبراطورية قطعانا من الحيوانات لها حجمها: وكانت هناك ٣٢٠ رأسا من الأغنام و ١٢٠ رأسا من الماعز ترعى فى البهنسا وإقليم كينوبوليس Kynopolite nome برعاية كيرنثوس Kerinthos، عبد أنطونيا دروسى Antonia Drusi التى وثقت مزرعتها فى الفيوم توثيقا جيدا^(٦٩). وقامت ديونيسيا ابنة ثيون Dionysia daughter of Theon وهى

(67) cf. J. Bingen, 'P. Cair. 10311 et le marché du fourrage', *Archiv*, 33 (1987) 5-7, with further refs. H. – J. Drexhage, *Preise, Mieten/ Pachten Kosten und Löhne im römischen Ägypten bis zum Rogierungsantritt Diokletians* (St Katharinen, 1991), 319-26.

وجمع فيه أسعار العلف فى مصر الرومانية، كانت مزرعة أبيانوس Appianus تشتري العلف بانتظام من خارج المزرعة. Rathborne, *Economic Rationism*, 215.

(٦٨) P. Oxy. IV 807؛ للمقارنة، بلغ معدل نسبة الأغنام إلى الأفراد فى وسط ويلز ١٠ : ١. راجع أيضا بيانات الأفراد العديدة عن الخراف والماعز التى تضمنتها أحدث قائمة قدمها بالكوى

C.Balconi, 'Le dichiarazioni di bestiame nell' Egitto romani', *Aegyptus*, 70 (1990).^{٦٩} 113-22, at p. 114 n.4.

(69) P. Oxy. II 244; cf. G. Parassoglou, *Imperial Estate in Roman Egypt* (Am. Stud. Pap. 18). (Las Palmas, 1978), 70.

ومعنى هذا المصدر أن الحصاب الخاص بالضياح الإمبراطورية ousiakos Logos حصل فيها بعد على امتلاك حيوانات من جميع أنحاء كرى مصر، وكان يشرف عليها عند القرى Komarchs. وفقا لما جاء فى بردية (P.Oxy. XIX 2228 (A.D. 283?).

مالكة أرض من القرن الثاني ببيع أغنام وماشية لابنها من ثلاث مجموعات مما تملكها ktemata بلغ مجموع ثمنها ٦,١٠٠ دراخمة^(٧٠). وعلى مستوى أكثر تواضعا قدم سارابيون بن هيروديس Sarapionn son of Herodes الذي كانت أسرته تهتم بزراعة الزيتون في بسوبثيس Psobthis - قدم - إقراراً بعدد ١٩ رأساً من الأغنام ورأساً واحداً من الماعز عام ١٦م^(٧١).

سجلت معظم الإقرارات الباقية عن الحيوانات أعدادا صغيرة من التي امتلكها المزارعون. وكان ملاكها لا يقومون دائما برعيها بأنفسهم؛ وكان يمكن تجميع حيوانات عدد من الأفراد في قطيع واحد يقوم راع واحد على رعايته، وكان في العادة قروياً بسيطاً، بل ربما يكون صبياً أو عبداً^(٧٢). ترتب على الرعاة الذين لا يستطيعون أو الذين ليس لديهم الرغبة في إبعاد حيواناتهم عن المحاصيل الناضجة الخاصة بمزارعين آخرين، قيام الفلاحين المتضررين برفع الشكاوى ضدهم، وهدد منشور الوالي في القرن الثالث بمحاكمة الرعاة الذين يسمحون لحيواناتهم بالتعدى أمام محكمته وفرض مصادرة الحيوانات المعتدية^(٧٣).

(٧٠) (PSI X 1119). راجع عن أسعار أخرى للخراف:

Drexhage, Preise, Mieten/ Pachten Kosten und Löhne, 302, 305.

(٧١) P. Oxy. I 74 and n. 84 below؛ تأكد يسره في فترة لاحقة من قرض بمبلغ ١,٠٠٠ دراخمة

P. Oxy. III 506. كان سارابيون وأخوه من ملاك الأراضي والمزارعين للأراضي الزراعية العامة

public land : راجع : P. Oxy. III 499, 517, IV 730, SB. XIV 11280.

(٧٢) راعى الأغنام وليس مالكا: e. g. P. Oxy. II 350, P. Köln II 86؛ قطيع من الأغنام لعدة ملاك:

P. Oxy. II 245, XXXVIII 2850. صبي راعى غنم P. Oxy. XII 10795, SB. XXXVIII 2850؛

عبد P. Wash. Univ II 77.

(٧٣) P. Oxy. XXXIV 2704؛ cf. P. Wash. Univ. II 77، يوجد سلسلة من الاتمسكات من

يوهيميريا Euhemeria من القيوم: P. Ryl. II 126 etc.

كان منظر الحمير شيئاً مألوفاً أيضاً في ريف البهنسا، فهي تقوم بأداء وسيلة النقل المعتادة داخل الوادى (استُخدمت الجمال أساساً للمسافات الطويلة أو النقل الصحراوي). احتاجت الضياع أعداداً كبيرة من الحمير لحمل المنتجات الزراعية؛ ولما كان ثمن مثل هذا الحيوان القوي والنافع رخيصاً إلى حد ما، لذلك انتشرت ملكيته انتشاراً عربضاً نسبياً^(٧٤).

استخدم الثور على العكس من ذلك في حرث الأرض والرى، وفي النقل الثقيل، لذلك يبدو أن أعداده كانت قليلة نسبياً ونفقات إعالته كانت مكلفة. وعَبَّرَ كاتب في خطاب شخصي عن هذا الخصوص مشيراً إلى أنه احتاج إلى ثلاثة أزواج من الثيران لرى حديقة كروم غير مثمرة، ولم يكن يعنيه تكاليف تأجير الزوج الإضافي من الثيران، ولكنه كان يعنيه تغذيتهم ونفقاتهم (P.Oxy. XLII 3063). لذلك ربما كان نقص علف الثيران يعد انعكاساً مباشراً لحالة الرى على الحقول. (P.Oxy. VI 938). وهناك امرأة ورثت من والديها مبلغ HS 200,000 سيسترتيوس^(*) أقرت بملكيتها لزوج واحد من ثيران للرى^(٧٥). كان الثور يمد آلات الرى بالقوة المحركة القياسية (السواقى)، لكن يبدو أن تكلفتها كانت أحد العوامل التي حذت من تركيب تلك الآلات على الأراضي الزراعية، على الرغم من ضرورة وجودها لحرث الأرض الجافة chersos لإعدادها للزراعة، وأمكن استخدامه لحرث الأرض السنوى عند

(٧٤) راجع عن الأسعار: Drexhage, Preise, Mieten/ Pachten Kosten und Löhne, 280-6.
(*) العلامة HS تعنى $\frac{1}{4}$ دينار، ويساوى $\frac{1}{2}$ أس، وتعنى العلامة ١ + ١ + $\frac{1}{4}$ أس. ويلاحظ أن ربع الدينار Sestertius لم يسك من النحاس إلا في عصر الإمبراطورية. أنين بهذه المعلومة للمؤلفة فلها الشكر والعرفان.

(75) P.Oxy. XXXVIII 2849 with VIII 1114; see H.C. Youtie in ZPE 22 (1976), 44-6.

توافره، أما المزارعون الفقراء فكانوا يدبرون أمرهم بدون اللجوء المنتظم للحيوانات في زراعة الأرض الخصبة^(٧٦).

كانت محاصيل البقوليات الأخرى تتلاءم بطبيعة الحال مع دورة الغلال، على الرغم من ندرة ذكرها في بردى البهنسا فقط. ويصف عقد إيجار من العصر البطلمي المتأخر تقسيم مساحة أرض بالتساوي بين زراعة العدس والشعير؛ وكان العدس ينمو في العصر الروماني المبكر مع القمح في مساحتين متساويتين من الأراضي العامة^(٧٧). واستخدم العدس ضمن أشياء أخرى في إطعام الحمام (SB V 7814)، الذي يقوم بدوره بمد حدائق الكروم بالسماد بالإضافة لكونه مصدرا للحصول على اللحم.

تمثل المحاصيل الزيتية محصولا متقاطعا مع ترتيب الغذاء واحتياجات أخرى للسكان. وكانت بذور الخس؟ لاخانوسبيرمون *lachanospermon* أهم محصول زيتي خلال هذه الفترة. ومن الواضح أنه كان أحد منتجات زيت الخضروات، على الرغم من أن تحديده غير مؤكد^(٧٨). كما زرعت حبوب الفجل للحصول على زيتها. ومن الغريب أنه بالرغم من الدليل على الانتشار

(٧٦) SB XII 10942 يبدو أنها تعني أن الثيران كانت الحاجة إليها للأغراض الزراعية العانية (على ما يبدو في حرث الأرض) حتى بعد بذر الحبوب؛ بعد ذلك يقوم زوج متاح (من الثيران) بحرث الأرض الجافة *chersos*. توضح معظم مناظر الزراعة الفرعونية أن حرث الأرض كان يتم بعد البذر، لتغطية البذور، لكن الترجمة ليست خارج نطاق الشك؛ راجع:

J. Vandier, *Manuel d'archéologie égyptienne*, vi (Paris, 1978), 1-57.

(77) P. Oxy. XIV 1628 (73. B.C.), Oslo. II 26.

(78) See the discussion and refs. in Bagnall, *Egypt in the Late Antiquity*, 29-31;

واقترح باجنال أنها ربما تكون أنواعا متعددة من الخس.

الواسع لأنواع متعددة للنباتات الزيتية بتفاصيلها التي نظمتها الحكومة في العصر البطلمي فإنها توقفت منذ العصر الرومانى وفيما بعد^(٧٩).

دُعيت ملاحظة سترابون بأنه كان من الصعب وجود أشجار الزيتون في مصر فيما عدا المنطقة المجاورة للإسكندرية وفي إقليم أرسنوى، دُعيت ندرة وجود مصادر لأشجار الزيتون في البهنسا، كما لاحظ إسترابون أن الإقليم الأخير - أى الفيوم - فشل في إنتاج نوع جيد من الزيت بسبب عدم العناية بطرق جنى المحصول. (XVII I 35). فقد حصلت كلوديا إيزدورا المعروفة بأبيا Claudia Isidora alias Apia على الزيتون من مزرعتها في الفيوم، وليس من مزرعتها في البهنسا^(٨٠). ويبدو أنه كان يزرع بكميات تغطي الاستهلاك المحلى من محصوله، أكثر من تحويله إلى زيت زيتون على نطاق واسع. ضمت الحدائق التي شملت أشجار فاكهة مختلفة عدداً قليلاً من أشجار الزيتون بجانب النخيل والخوخ واللارنج وأشجار التين^(٨١). سمعنا عن أن إحدى حدائق قرية بسوبثيس Psobthis خصصت للزيتون، وعلى الرغم من ذلك ضمت نخيلاً وأشجار فاكهة أخرى، واستخدمت بالمثل معصرة الزيت القريبة الخاصة بالمالك كمكان معروف لمعالجة حبوب الخس lachanospermon^(٨٢).

(79) Ibid.

(٨٠) P. Oxy. VI 919، راجع عن دليل زراعة الزيتون على مزرعة أبياتوس Appianus في ثيانفيا Rathborne, Economic Rationism, esp. 44 ff.: راجع Theadelphia

(81) P. Oxy III 1631, P. Ross. Geor. II 19.

(82) P. Oxy III 639 descr., published by B.E. Nielsen, BASP 29 (1992), 152-63; PSI IX 1030.

ويبدو كذلك أن زراعة النخيل كانت بنسبة صغيرة أيضا، وكان الغرض منها الاستخدام المحلي لكل من ثماره وألياف فروعه وجذوعه التي كان لها استخدامات كثيرة. ووجدت هناك حقائق خصصت للبلح بصفة أساسية، كما كونت أشجار النخيل محصولا عرضيا في العادة يتم زراعته مع الكروم، وخلافا لذلك على الأرض غير المزروعة، أو حتى في الأبنية الخلفية للمنازل^(٨٣).

لكن كانت مصادر - أشجار - للخشب والظل نادرة للغاية في مصر، وكان النخيل يمد بكليهما إلى حد ما، وتم الحصول على نوع أفضل من الخشب من أشجار السنط *acacia* التي كانت تنمو على جانبي الجسور^(٨٤)، وحقق خشب السنط ثمنا مرتفعا خصوصا عندما يباع بطريقة خاصة، أكثر من يبعه بواسطة مدير الحساب الخاص *ideos logos* الذي كان ممن حقه التصرف في الأشجار التي تسقط على جوانب الجسور العامة على اعتبار أنها (أشياء لا مالك) لها *adespota*^(٨٥). وقد أمر مدير الإقليم *strategos*

(83) P.Oxy. XIV 1692, SB XIV 11899, P. Oxy. III 503, XXXIV 2723, XLV 3242, XLVII 3354, PSI, XIII 1328, and refs. In two previous notes.

(٨٤) عن استخدام هذه الشجرة والأخشاب الأخرى (على سبيل المثال شجرة البرساء *Persea* = شجرة الأفوكاتو) أمنى بالمعلومات عن البرساء سماعة الزميل الأستاذ الدكتور عاطف عبد السلام أستاذ التاريخ المصري القديم بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا فله منى الشكر:

A.H. El Mossallamy, 'Trees in Greco-Roman Egypt', Proc. 19th Int. Congr. Pap. i. 513-41.

(٨٥) بيعت ١٤ شجرة سنط على جسور مزرعة كروم بمبلغ ١,٢٠٠ درلضة عام ٢٢٥م، P.Oxy. VI 909. بينما قام مدير الحساب الخاص *ideos logos* ببيع أشجار سنط من جسور متعددة عام ١٨٨ م بثمن رخيص جدا (P.Oxy. VIII 1112)، وبيعت الواحدة بأربع درلحات فقط لكل منها عام ١٣م. (P.Oxy. IX 1188). تراوح ثمن الحزمة الواحدة من فروع خشب شجرة البرساء *persea* بين ٢-٦ درلحات؛ راجع:

G. Parassoglo, 'On the Idios Logos and Fallen Trees', Archiv, 24/5 (1976) 91-9, and for more prices: Drexhage, Preise, Mieten/ Pachten Kosten und Löhne, 112ff.

موظفى قريتي تامبيمو Taampemou وسييفوس Seryphisf بإرسال خشب السنط من إيونثيس Ionthis إلى زورق الدولة (P. Oxy. XII 1421).

وعند تناول الفصول التالية، سوف يتضح أن المناقشات تركز على ملكية وتأجير الأرض، ولكن يجب ألا ننسى مصادر الفلاحة المتعددة والصناعات المرتبطة بالزراعة بالمعنى المحدود. كان كل مالك للأرض يحتاج لمصادر أكثر تعقيدا من مجرد الحاجة لقطعة أرض بكر تدر عليه دخلا. وكان الفلاحون الذين يفلحون التربة بعملهم يحتاجون لأدوات زراعية بسيطة، وبذور لبزرها، وتمكن بعضهم من امتلاك حمار وربما عدد قليل من الأغنام. فالأملاك التى ورثها - خلفها وراءه- هيراكليوس بن ديوفانتوس Heraklios son of Diophantos الذى كان مستأجرا ومزارعا والذى يبدو أنه لم يكن مالكا لأرض خاصة به، كان من بينها أدوات، وأوان، وأثاث منزله، وقمح، وحبوب أخرى، وحمار وربما أيضا خروف وتين (P.Oxy. XXXI 2583). لم تتمثل ثروة أرستقراطية العاصمة فى البهنسا ببساطة فى عدد الأرورات التى يديرونها فقط، ولكن فى قدرتهم على استخدام أفضل طرق الرى والزراعة فى هذه الأرض، وبعد ذلك فى تسويق الإنتاج بربح؛ لذلك كانوا فى حاجة لخدمات الذين يقومون بالرى والنجارين وصناع الطوب وصناع الفخار (الفخرائية) والحمالين والتجار، بالإضافة إلى خدمات الزراعة.

الفصل الثانى

نظام طبقات الأرض وتطوره

The Land Category System and its Development

١- مقدمة

عندما وطد بطلميوس بن لاجوس نفسه فى مصر بعد وفاة الإسكندر الأكبر فى ٣٢٣ ق.م. واجه آلية إدارية متطورة نسبيا للاستفادة من ثروة الدولة الأساسية التى تغلب عليها الزراعة، والتى تطورت عبر أكثر من ألفى عام من الحكم الفرعونى، كما تكيفت بالتالى أثناء الحكم الفارسى لمصر. فقد صُنِفَتْ جميع الأراضى الزراعية فى طبقات طبقا للاصطلاحات التى منح بها فرعون ملكية الأرض لكل فرد من ملاكها فى مقابل دخول عينية منتظمة؛ وكانت المهمة الأولى لبيروقراطية الموظفين الملكيين الإبقاء على سجلات مكتوبة بدقة كبيرة لهذه المدخولات، وكذلك تحصيلها الفعلى، وبدلا من محاولة تفكيك هذا النظام المُعقّد بيد أنه مريح، قام بطلميوس وخلفاؤه بإدخال تعديلات عليه ليتوافق مع الاحتياجات الجديدة لمصر كمملكة هلينية. وعلى هذا النمط ظل كل فرد من ملاك الأراضى فى مصر البطلمية يمارس حقوقه على الأرض الموضحة فى النظام الشامل لتصنيف الأرض بأقسامها

الثلاثة: الأراضى الملكية، وضياع المعابد، والأرض التى سلمت للجنود والضباط، وكانت تحمل بعض أوجه الشبه لتلك التى انتشرت فى العصر الفرعونى^(١).

ومع ذلك شهد العصر البطلمى فى الحقيقة كلاً من التغييرات الكثيفة والعميقة فى أوضاع ملكية الأرض. كان إقليم الفيوم أكثر الأقاليم تأثراً كما يظهر للعيان، حيث قام بطليميوس الثانى فيلادلفوس بتكثيف أعمال السرى فزادت المساحة المنتجة زيادة كبيرة. إن المنطقة التى أعيد تسميتها باسم "إقليم أرسينوى Asinnoite nome"، بعد - وفاة - زوجة فيلادلفوس الثانية، تمدنا بأهم الأدلة التفصيلية عن أوضاع تأجير (التزام) الأرض فى كل من العصرين البطلمى والرومانى. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن ندعى أن باقى أنحاء مصر كانت تخضع بالمثل للتدخل الملكى المباشر، فإن من الواضح عدم وجود

(1) J. Pirenne, 'La Tenure dans l' ancienne Égypte', Recueils de la société Jean Bodin, iii: La Tenure (Brussels, 1938), 7-40; B. Menu, 'Le Régime juridique des terres en Égypte pharaonique', RHD 4th ser. 49 (1971), 555-85, repr. in ead., Recherches sur l'histoire juridique, économique, et sociale de l'ancienne Égypte (Versailles, 1982).

تضمنت ملكية الأرض فى العصر الفارسمى، منح ضياع للموظفين، اتضحت فى أواخر القرن الخامس. Arsames correspondence; see P. Grelot, Documents araméens d'Égypte (Paris, 1972), ch. 7. Herodotus 2. 168:

حيث سجل منح فرعون أراض مساحة كل منها ١٢ أرورا (فدان) لكل جندي. إن أقسام الأرض المصرية الثلاثة التى وصفها ديودوروس Diodorus I. 73 ff. عند زيارته لمصر عام ٥٩ ق.م ربما كانت مستمدة من نظريات الإغريق فى أقسام الأرض أكثر من كونها معتمدة على الواقع المعاصر، أو أنه كان الوضع الذى كان سائداً قبل العصر البطلمى عندما كانت قوة المعابد تتلق بشكل أفضل مع ما ذكره. راجع : C. Préaux, L' Économie royale des Lagides (Brussels, 1939), 483 n.3.

أى إقليم فى مصر ظل بأكمله دون التأثر بالمستوطنين الجدد ومستأجرى (ملتزمى) الأراضى؛ وبخاصة البهنسا والأقاليم المجاورة فى الوادى الأدنى من النيل الذى استقر فيه العسكريون والمهاجرون الآخرون بكثافة^(٢).

وفضلا عن ذلك، حدث تغيير أكثر دهاء- وشمولية فى طبيعة تأجير (التزام) الأرض. وتغيرت الصورة الآن ولم يعد هناك اعتبار للرأى القائل بأن البطالمة ادعوا امتلاكهم الأراضى المصرية بأكملها بحق الفتح ("ge doriktetos," spear- won land")^(٣). كما لم يكن هناك وجود فى أى مكان فى الريف المصرى chora لملكية خاصة كثيفة للأرض مثل المنح التى منحتها المدن اليونانية لمواطنيها (الأراضى الخلفية hinter land) وشملت فيما يبدو المدن اليونانية فى مصر: الإسكندرية، بطلمية، ونقراطيس) أو التى كانت موجودة فى ظل القانون الرومانى. واعتمدت الملكيات الهلنستية بصفة أساسية فى كثير من شئون الدولة على قرار الملك الفردى، وبهذا المعنى ظل جميع المقطعين (أصحاب الإقطاعات) قيد الشروط - التى مُنحت الأرض بها- فى جميع أنحاء مصر خلال العصر البطلمى^(٤).

(٢) راجع على سبيل المثال النصوص اليونانية المتعلقة بثولثيس Tholthis وتاكونا Takona فى شمال

إقليم البهنسا فى الحاشية رقم ٤٥ أناه. وعن إقليم هيركليوبوليس Heralcopolite nome راجع:

P.Hiebh I and II; BGU XIV.

(3) J. Modrzejewski, 'Regime foncier et statut social dans l'Égypte Ptolémaïque', in *Terre et paysans dépendants dans les sociétés antiques* (Paris, 1979), 163-88.

إعادة تقييم مهمة للرأى التقليدى ص ١٦٤ وما يليها.

(٤) راجع تعليق دوناند F. Dunand على رأى مودرزجيفسكى Modrzejewski من أن تسلط البطالمة يشبه

ذلك الذى كفت تمارسه كل دولة (ومنها المدينة اليونانية) على إقليمها. 195. *Terre et paysans*.

كانت الأراضي الملكية تمد التاج بنحو نصف إنتاجها تقريبا. وقام الموظفون الملكيون بتحصيل دخل القمح مباشرة، وحاولوا في الفيوم على الأقل الإشراف المباشر على إنتاج المحصول لتأمين الضرائب وكانت المصلحة الملكية بالنسبة لأراضي المعابد (الأراضي المقدسة Sacred land) أثناء حكم البطالمة الأوائل أكثر تشددا من البطالمة الأواخر، وكان ذلك أكثر وضوحا في الفيوم عن طيبة، حيث ثبت وجود شكل من الإيجار استمر على ضياع المعبد سمح لعدد محدود من الملاك بممارسة حق الإرث والبيع بحرية. وكانت أراضي المنح en dorea (الهبات) لكبار الموظفين مؤقتة، ويبدو أنها ألغيت أثناء القرن الثاني. وعلى العكس من ذلك نتج عن الجزء الأكبر الذي تكون من أنصبة متعددة أو "الأنصبة الإقطاعية kleroi" التي منحت للجنود الإغريق والمصريين خلال العصر البطلمي - نتج - عنه أثر عميق ودائم على شكل تأجير الأرض؛ بسبب التغيرات التي أدخلت على صورته الأولية لأن التاج لم يقم باستعادتها مرة أخرى، ولكن في الحقيقة de facto تطورت حقوق الإرث ونقل الملكية بكثافة واسعة⁽⁵⁾.

عندما حقق جيش أوكتافيان الروماني سيطرته على مصر عام ٣٠ ق.م. تضمن إعادة تنظيم الولاية الرومانية إدخال تغييرات جوهرية على نظام تأجير الأراضي. فقد أدخل الرومان تعريفا محددا للتمييز بين الأرض العامة وملكية الأرض الخاصة. وكونت الأراضي الملكية (التي احتفظت باسم الأراضي الملكية

مع الإشارة لمزيد من المصادر عن الأعمال السابقة، 170 ff., Modrzejewski, *Terre et paysans*, (5)

basilike ge في كثير من النصوص) الجزء الأكبر من الأراضي العامة، بينما كانت أنصبة الإقطاعات kleruchic holdings التي استوعبت في ألبها أراضي المستوطنين katoikike ge - كونت - واحدة من طبقات الأرض الخاصة. وتميزت أراضي الملكية الخاصة بالتمتع بالتصرف فيها بالبيع والهبة والإرث وبكل الحقوق الضرورية المطبقة على الملكية الخاصة^(٦). لم تتنازل روما بطبيعة الحال عن حقوقها مطلقاً حتى في الأراضي الخاصة التي كانت خاضعة لضريبة منتظمة. ودفعت أراضي المستوطنين معدلاً ضريبياً بلغ إردب قمح على كل فدان، ودفعت أراضي خاصة أخرى للضريبة بمعدل ترلوح بين نصف و ٢ إردبي قمح على الأرورا. ولا يوجد دليل على أن حقوق الملكية الفردية كانت تعتمد اعتماداً مباشراً على قدرة صاحبها أو صاحبها على الاستمرار في دفع الضرائب. كانت الفائدة التي تعود على الدولة من وضع قدر كبير من الأرض ضمن الملكية العامة لا يرجع كثيراً للخطورة النسبية في امتلاك المستأجرين لحيازاتهم، ولكن لواقع كونها تدر عائداً أكبر للأرورا من ذلك المعتاد من الأرض الخاصة. كانت فكرة الأرض العامة إحدى التجارب المعروفة للخبرة الرومانية في كل من إيطاليا والولايات، ولم يكن من الصعب تكييف شكل النظام البطلمي مع الأفكار الرومانية لتأجير (الترلم) الأرض^(٧).

(٦) فيما عدا بيع أرض الاستيطان katoicic land التي تأثرت بالتنازل عنها parachoresis وليس بغرض البيع prasis؛ راجع (b) 4 أنناه. وكان يمكن إجراء ترتيبات بين أفراد عاديي لنقل أرض عامة؛ وإذا تمت الموافقة الكاملة على العقد، فإنهم يأخذون شكلاً مختلفاً من أشكال نقل ملكية أرض خاصة؛ راجع e.g. P. Oxy. VIII 1123.

(7) A. Tomsin, 'Les Continuités historiques dans le cadre des mesures prises par les Romain en Égypte concernant la propriété de la terre', Actes x^e Congr. Int. Pap. 81-95.

كثيرا ما تم تسجيل دخل الأرض العيني لكل مسن الأرض العامة والخاصة جنبا إلى جنب في وثائق تسجيل الضريبة، ووصفت بالكلمة نفسها التي تعنى مستحققات عامة (ديموسيا "demosia"). وآل الدخل بكامله ضمن اختصاص رئيس الجهاز المالى dioikesis. وبخلاف ذلك القسم الثنائى كانت توجد الأرض المقدسة (أرض المعابد). ووضع دخل الدولة منها فى بعض الأحيان فى قوائم السجلات نفسها مثل تلك التى تأتى من الأراضى العامة والخاصة، ولكن ليس لحساب رئيس الجهاز المالى العام dioikesis ولكن لحساب دينى hiratic منفصل^(٨). اختفت بعض الأراضى المقدسة ge hiera بالمصادرة فى عهد البطالمة الأواخر وأغسطس، ومن الواضح أن بعض الأراضى الدينية التى ظلت مخصصة للزراعة كانت تعامل بالفعل بنفس طريقة الأرض العامة^(٩). ومن الجانب الآخر نسمع أيضا عن أرض مقدسة فى العقود المتوارثة، وعن بيع لأرض مقدسة ge hiera أيضا فى الفيوم، مما يشير إلى أن بعض الأراضى الدينية كانت قريبة الشبه بالأرض الخاصة^(١٠). ومن سوء الحظ أن أجزاء من مصر العليا التى يثبت فيها البردى البطلمى أن أراضى المعابد كونت بالفعل ملكية خاصة لم تخلف لنا أى سجل عن مصير هذه الأرض فيما بعد.

(8) See e.g. W. Chr. 341, discussed below, § 2.

(٩) من بينها التميمين بالإلزم : راجع رقم ٦١، عن حساب عام لإدارة أراضٍ مقدسة تحت لحكم الروماني

راجع: Wilken, Grundzüge, 300 ff.

(١٠) على سبيل المثال (عقد إيجار ورقى). P. Harris I 138 17 ff. (بيع) P. Mich. V 254-5, 260-1.

أنشئت حسابات مالية جديدة خلال العصر الرومانى للتعامل مع طبقات الأرض الجديدة التى وضعت تحت إدارة الدولة. وعندما تكونت إدارة أرض الومسية *ousiakos logos* نتيجة لتنظيمات الأباطرة الفلافيين، بدأت الضياع الإمبراطورية تعامل كطبقة أرض عامة أكثر من كونها ملكية خاصة للإمبراطور الحاكم. وآل دخل الأراضى المصادرة نتيجة ثورة اليهود إلى حساب اليهود. وأخيرا أصبح منوطا بمدير الحساب الخاص *idios logos* إدارة الأراضى المصادرة المنتجة بالإضافة للقيام بالوكالة ببيع الأراضى غير المنتجة^(١١).

إن فرض الأفكار الرومانية والتجديدات التى أدخلت على نظام الإيجار (الالتزام) الذى سبق وجوده أدى إلى مزيد من التعقيد لأشكال طبقات الأرض. وفى الواقع لا يتضح دائما متى تكون الكلمة الموجودة فى وثيقة بعينها تشير إلى طبقة محددة من الأرض، كما يبدو من الصعب تقرير ما إذا كان يوجد اختلاف واضح فى اصطلاحات الإيجار (الالتزام) بين طبقتين، أم أنه يمكن التفريق بينهما بواسطة اختلاف الأصل فقط. لذلك لابد من بذل مزيد من الجهد لمحاولة الحصول على تحديدات واضحة للطبقات المختلفة، لكن لا زالت هناك مشاكل فى عدة قضايا بدون حل.

(١١) عن ملخص لأعمال حديثة عن حسابات مختلفة راجع:

A.K. Bowman, 'Papyri and Roman Imperial History, 1960-75', JRS 66 (1976), 153-73, at 163-5.

تفحص الصفحات التالية من المتن ماهية إصلاحات طبقات الأرض التي استخدمت في دليل البهنسا. ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار ليس فقط تلك القرائن التي استخدمت فيها بوضوح اصطلاحات طبقات الأرض، ولكن الوثائق التي لم يظهر فيها استخدام اصطلاح الطبقة أيضا، لأن الهدف لم يكن تحديد الفروق الأساسية بين الطبقات المختلفة كغاية في حد ذاتها مثل فحص المدى الذي نجم عما حققته هذه الفروق من نتائج عملية لسكان الإقليم المنخرطين في العمل الزراعي. وحددت طبيعة الإيجار (الالتزام) وقدر الضرائب التي فرضتها عليها سلطات الدولة الإطار العام الذي يمكن لطموحات كل فرد من ملاك الأراضي تحقيقه.

٢. تمهيدات: المتون المستخدمة Prelimaries: contexts of use

كان نظام طبقات الأرض نتاجا ضروريا لمصلحة الإدارات المالية لمصر لتحقيق تحصيل أكبر قدر ممكن من الدخل المستحق للدولة. وقاد ذلك إلى قيام نظام معقد لتسجيل الضريبة وملخصات عن الدخل، وهي عملية لها أصول فرعونية قديمة^(١٢). واختلف تحديد شكلها باختلاف العادات المحلية والهدف الخاص من الوثيقة؛ وهنا نجد معظم الصيغ الملازمة لنظام طبقات الأرض.

لم يتبق سجلات مهمة من البهنسا؛ وملخص الضرائب الوحيد الباقي إما عبارة عن جذازات، أو يضم اختلافات ضئيلة لطبقات الأرض، أو كليهما. ويأتى الدليل الكامل من إقليم الفيوم، لكن ذلك لا يقدم بالضرورة أفضل صورة لفهم مادة البهنسا. وعلى ذلك سوف أقوم بدورى بالنظر فى تصنيف الأراضى المستخدمة فى ثلاثة سجلات، وسجل واحد من كل إقليم: الفيوم، الدلتا، مصر العليا، قبل العودة إلى دليل البهنسا.

يتعلق أحد أكبر وأفضل السجلات المعروفة من مصر الرومانية عن هيرا نيسوس Hiera Nesos والقرى القريبة من كرانيس Karanis، فى شمال شرقى

(١٢) See Crowford, Kerkeosiris, ch. 2. وعن طرق مسح الأرض فى المصريين البطلمى

والرومانى، راجع:

A. Déleage, 'Les Cadastres antiques jusqu'à Dioclétien', Études de Pap. ii (1934), 73-228, and H. Cuvigny, L'Arpentage par espèces dans L'Égypte ptolémaïque d'après les papyrus grecs (Brussels, 1985).

إقليم الفيوم عام ١٦٧ (P. Bouriant 42). وفيما عدا طول الوثيقة، فإن النظام الأساسي لتصنيف الأرض بسيط نسبياً. إذ تنقسم الأرض التي تقع تحت إشراف رئيس الجهاز المالي dioikesis في كل قرية إلى ثلاث طبقات: أرض ملكية basilike ge (وأرض أخرى خاضعة للعوائد، بجانب أرض مقدسة، وضعية فيلوداميان Philodamiane ousia)؛ وأرض الدخل prosodika edaphe وأرض خاصة idiotika edaphe. وصنفت الأرض تحت هذه العناوين بالزراعة المستخدمة فيها أي استخدمها الزراعي، وبعد ذلك بأنها مثمرة أو غير مثمرة (أي لم تغمر بمياه الفيضان). وبعد تلخيص الأرض الموجودة في كل طبقة لسجلات جميع كتبة القرى komogrammateia (الأسطر ٦٤ وما يليها)، انتقل السجل بعدها من رئيس الإدارة المالية dioikesis لوضع قائمة أرض الضياع الإمبراطورية في كل قرية، مميزاً بين ضيعتي فسباشيان Vespasian وضعية تيتوس Titus، وسجلت كل ضيغة بالاسم. كانت أرض الضياع في الحقيقة للطبقة الوحيدة الكبيرة لفئة الأراضي داخل المنطقة، وبعد "الملخص الكبير grand summary" النهائي للأرض التي تقع تحت إشراف رئيس الإدارة المالية dioikesis وأرض الوسية، وأصلت الوثيقة ترتيب البيانات الأساسية نفسها، وأخذت الآن في التركيز على مقادير الأرض "المنتجة" والأرض غير المنتجة؛ قدمت البردية بعد ذلك قائمة بالمزارعين وحيازاتهم، التي تحتل الجزء الأكبر من هذه الوثيقة المهمة. ووجد نظام كبير للشبه بطبقات التزام الأرض في بردية P. Berl. Leihg. I 5 (A.D. 158) وفي سجلات أخرى معاصرة من قرية ثيادلفيا Theadelphia.

على ذلك فإن التمييز هنا بين الأرض العامة والخاصة كان مختلفا بدلا من أن يكون واضحا. وكونت الأرض الخاصة طبقة من الطبقات الثلاث، وعرفت بدفع ضرائب محددة (καθηκόντων) ولكن بدون إعادة تجزئتها داخل أرض المستوطنين ge katoikike إلخ؛ ولكن الأراضي العامة public land تقطعت أوصالها داخل طبقة واحدة كبرى من الأراضي الملكية الكبيرة (وألحقت الأراضي للمقدمة وأراضي الوسية برئيس الجهاز المالي dioikesis لإدارتها)، وكذلك أراضي الدخل prosodika edaphe التي كان (حجمها) أصغر بكثير. وأيضا أطلق على أرض الدخل 'revenue land' تلك اصطلاح (ge prosodou)، وعادت للظهور باعتدال مرة أخرى في وثائق الفيوم، لكن كانت نادرة جدا في وثائق البهنسا وأقاليم وادي النيل الأخرى^(١٣).

تقدم نسخة كربونية نظرة مختارة selective view لسجل ضرائب من ثمويس Thmouis في إقليم منديس Mendesian nome لطبقات الأرض في تلك المنطقة، نظرا لأنها ترتبط فقط بمتأخرات ضريبة نقدية على أرض جافة^(١٤)، وعلى هذا النمط ذكرت أرض "ملكية" مرتين فقط باعتبارها

(١٣) كانت خاضعة لمعدلات عوائد مرتفعة جدا، ومن المحتمل أن الطبقة التي حددت للأرض المصادرة كانت تنتظر ريشا يوجد مكان أكثر ثباتا لضمها إليها؛ راجع P. bour. p. 156 ff. دفعت أراضي الوسية (οὐσια(κῆς) προ(σόδου) في وثيقة P. Oxy. XVIII 2185 الدخل للرئيس للجهاز المالي dioikesis، وليس لحساب المسؤول عن أراضي الضياع الإمبراطورية ousiakos logos. وظهر دخل الأرض لرئيس الإدارة المالية πρ[οσ]όδων διοικήσεως في ملخص ضرائب ملاك عاصمة الإقليم في سينارى Sinary: P. Oxy. XLIV 3170. (١٤) P. Thmouis I; see intro. 20 راجع المقدمة عن ملخص الطبقات المستخدمة.

أراضي ملكية بيعت بسعر محدد "basilikou hypologou"؛ وجاء ظهور الأرض المقدسة 'hiera ge' أكثر شيوعاً، لكن مدخولات الأرض الخاصة كانت هي الغالبة، وتضمنت شراء eonemene أرض معدل ضريبتها إردب واحد، وضريبتى أرض خاصة idioktetos وأرض كانت حدائق كروم سابقة chersampelos بمعدل 1/2 إردب، ودخلاً واحداً على ضريبة حراسة 'phylakitikon' بمعدل 1 1/4 (إردب على الأرض). كانت الأخيرة تراثاً بطلميئاً خاصاً بتوزيع الأرض على الطبقات الدنيا من المقطعين، الذين حصلوا على أنصبة أصغر من المستوطنين katoikoi؛ وهناك سجل آخر لأراضي منديس، يرتب طوبوجرافياً مسح -الأراضي غير المغمورة، والتي تروى ريا صناعياً (P. Mendes. Genev.)⁽¹⁵⁾، واحتفظت الوثيقة بصف كامل مشابه لطبقات أرض الإقطاع kleruchic categories؛ لكن الشيء المثير للاهتمام أن تلك السجلات- سجلات منديس- لا تشمل من بينها أرض مستوطنين katoikike ge.

(15) V. Martin, 'Un document administratif du nome de Mendès', SPP XVII 9-46.

تضمنت الطبقات: 1 إردب، 1 1/4؛ 1 1/2 لأرض سبق زراعتها بالكروم ichersampelou 1/4 إردب لحيازة 10 أرورات؛ 1/4 إردب لحيازة 10 أرورة؛ من حيازة سبع أرورات (بدون معدل ضرائب)؛ إردب من حاملي العصي staff - bearers؛ وعن مناقشة واضحة جداً عن ذلك راجع ص 90 وما يليها، مع ملاحظة أن ضريبة الإردب الواحد لحائزى الأرض enaph(esion) أعاد كامبيسيس Kambitsis قراعتها على أنها 'ضريبة شراء cone(mene) راجع: (P. Thmouis I p. 20). ربط مارتن Martin بطريقة مقبولة بين ضريبة 1 1/2 لأرض سبق زراعتها بالكروم chersampelou وبين حدائق الكروم ge ampelitis التي وجدت كثيراً فى أماكن أخرى، وكذلك ضريبة بمعدل 1 1/2 إردب على الأرورا: واستخدمت الآن ضريبة الأرض التي كانت مزروعة سابقاً بالكروم على الأرض الزراعية.

ظهر نظام للتصنيف أكثر تكاملاً في وثيقة W.Chr. 341 وتتعلق بقرية نابو Naboo، في إقليم أبولونوبوليس السفلى Lesser Apollonopolite nome، ترجع لبداية حكم هادريان. تعرض الوثيقة بوضوح أكثر من جميع النماذج السالفة للعلاقة بين الفوارق الكلية للأرض الخاصة والعامة والفروع المتعددة لطبقات كل منهما؛ ووضع نظام بنيانها في الجدول رقم ٢. وظهر تحت باب رئيس الإدارة المالية 'dioikesis' التمييز بين الأرض الملكية basilike التي فرضت ضرائبها بخمسة معدلات مختلفة، والأرض الخاصة idiotike تحت ستة عناوين: الملكية basilike التي منحت معدلاً ضريبياً خاصاً مخفضاً (راجع عنها ch. III § 2 (b)، وأرض امتلاك خاص (idioktetos) بمعدلين للضرائب، أرض بمعدل 1¼ إردب على الأورورا في طبقة ترتبط إما مع المدينة أو مع مواطنين^(١٦)، وأراضى الاستيطان katoicic land، وأرض مشتراة. وأضيفت إلى ذلك ثلاث طبقات من الأرض تحت حساب مقدس hieratic والتي رغم ذلك لم يذكر صراحة، فلاشك من أنه يتضمن الأرض المقدسة hiera ge. ولم تظهر الضياع في الملخص، أغلب الظن لعدم وجود ضياع إمبراطورية تقع في الأرض المغمورة بمياه الفيضان (أرض الأحواض والجسور perichoma) في قرية نابو. وتلخص الوثيقة بعد ذلك حالة الري على كل مساحة، وتبعت ذلك بتحليل الدخل التفصيلي لحيازة كل فرد من الحائزين للأرض، الذي لم يتبق منه غير القليل.

(١٦) عن ذلك (ونقاط أخرى) راجع: Wilcken's introduction to the text.

نجد في تفاصيل بردية P. Giss. 60 اختلافات لها معناها عن معظم سجلات القرية المعاصرة ذاتها. ويوجد هنا قدر قليل من الأرض التي تم بيعها بسعر محدد hypologos وضعت في قائمة بعد الأرض الملكية basilike، ووضع حاصل المجموع الكلي لكليهما تحت مصطلح "رئيس الشؤون المالية، والأرض العامة، 'dioikesis, demosia' ^(١٧). وأدخلت أجزاء الأرض المشتراة بمعدل 2½ () 1½ pol eonemene وأرض المستوطنة (colonia) ووضعت جميعها كجزء من طبقة أرض الإقطاعات klerouchike ^(١٨). وتضمن الوثيقة بالإضافة إلى ذلك مقياسًا إضافيًا للتصنيف، بكلمتين يونانيتين epeiros و nesos وهما تساويان الاصطلاح الديموطيقي المخصص للأرض التي ظلت على وضعها بالرغم من غمرها المتتابع بمياه الفيضان، والأرض الأقل استقرارا بسبب النيل ^(١٩).

وبغض النظر عن تدعيم أوجه التشابه في الكليات، فإن مدى كل من الاختلاف المحلي والإقليمي في تنظيم سجلات الأرض سوف يتضح الآن ^(٢٠)، لذلك لا يجب أن نتوقع أن أي وثيقة من وثائق إقليم البهنسا سوف

(١٧) مع تصحيح النثر كلمة δην(ωθεϊσ) إلى δην(οοίς) P. Giss. I. p. 167.

(١٨) لا يتضمن النص إشارة إلى أرض المستوطنين katoikike؛ هل يتوافق ذلك مع السطور غير المقروءة في مطلع العمود الثالث، التي يجب أن تأتي أيضا تحت طبقة الإقطاعات klerouchike؟

(١٩) عن التحديدات راجع:

D. Bonneau, Le Fisc et le Nile. Incidences des irrégularités de la crue du Nil sur la fiscalité foncière dans l'Égypte grecque et romaine (Paris, 1972), 79, 115, and H. Cadell, 'Le Vocabulaire d'après les papyrus grecs d'Égypte'. Proc. 12 Int. Congr. Pap. 69-76, at p. 71.

(20) A.C. Johnson, Roman Egypt to the reign of Diocletian (Blatimore, 1936), 29ff., esp. 7104 وفيه مصادر متعددة أخرى لسجلات الأرض.

تثبت انتماءها بالتحديد إلى أى من النماذج التى قدمت أنفا. إن أقرب تطابق لوثائق أبولونوبوليس Apollonopolite وثيقة P.Oxy. XII 1445 (إذا كانت تشير بالفعل إلى إقليم البهنسا) التى يمكن أن تكون معاصرة لها تقريبا، وتضم فى الجزء الباقى منها مجرد التمييز بين طبقة ضرائب الأرض العامة demosia والأرض الخاصة Idiotike؛ وقد انقسمت كل منهما وفقا لخصائص الأرض الطبيعية، إلى أرض جزر متغيرة بسبب النيل nesoi diapseiloi and potamophoretoi، وأرض لم تتغير بالرغم من مياه الغمر المتتابعة عليها epeiros. كانت الأرض المسجلة فى الحقيقة هى تلك التى كانت فى ذلك الوقت بدون زراعة؛ رغم ذلك فمن الممكن، كما اقترح الناشرون، أن الجزء المتبقى من البردية فقط هو عبارة عن تقرير شامل لنموذج سجلات أبولونوبوليس.

احتفظت قصاصات نصوص عديدة من القرن الثانى والثالث بأجزاء من مسوح تفصيلية طبقا للفرد kat' andera. فهى تختلف عن القسم المطابق لبردية W. Chr. 341، وعلى أى حال فهى تتعلق فى معظمها بالكامل بالثنائية الرئيسية بين الأرض الملكية basilike والأرض الخاصة idiotike⁽²¹⁾. وفى استخدامها بشكل خاص فى بردية من منتصف القرن الثالث للأرض (الملكية basilike والأرض الخاصة idiotike وأرض مبذورة بالحبوب esparmene، وأرض بيعت بسعر محدد hypologos، وأرض غير مزروعة asporos) ويبدو أنها

(21) P.Oxy. XII 1533, 1534, 1535, 1537, P. Giss. 113, SB XVIII 14067; cf. P.Oxy. XII 1441, إيصال ضرائب.

سبقت طبقات الأرض التي وجدت بعد إصلاحات ديوقليانيوس Diocletianic (راجع المبحث السابع أدناه)^(٢٢).

وهناك قائمة لحيازات ربما كان يمتلكها فرد واحد وانقسمت الأرض (التي من الواضح أنها أرض خاصة) إلى أرض بمعدل ضريبة إردب غلال واحد monoartabos، وأرض بعوائد $1\frac{1}{2}$ إردب على الأوروا، 2 إردب على الأوروا، وأرض حدائق (paradeisos) (P. Oxy. Hels. 22, 2nd-3rdc). وهناك تقرير رسمي عن حيازة فردية ترتبط بدين، وتتبع أهميتها من الكشف عن الاصطلاحات التي كانت مستخدمة في أوائل القرن الأول الميلادي (P.Oxy. Hels. 9, A.D. 26). يختص السجل بثلاث مساحات من الأرض : ١٥ أوروا تتكون من $9\frac{1}{2}$ أوروا. "أرض - إردب artaba-land" ($artbias$)، $5\frac{1}{2}$ من نصاب kleros أرتميدوروس Artemidoros الذي تم شراؤه في العام الخامس عشر؛ أوروا واحدة لأرض جافة (chersos) تم شراؤها في العام الرابع والثلاثين من حكم أغسطس؛ وأرض كروم سابقة تم شراؤها في عام ٤١؛ تتكون من عدد ٢ أوروا من أرض جافة chersos غير مغمورة بالفيضان. وأعطى بعد ذلك ملخصاً للضريبة المخصصة لتلك الأرض: ضريبة إردب واحد (monartabos) ١٦ (أوروا). على أرض الكروم ٢ (أوروا): ٣ أرابد

(٢٢) SB. XVIII 14067 = ZPE 70 (1987), 128-32: يبدو أن مناقشة النثر عن القرن الثالث صحيحة

P. Oxy. XII 1534. وجاء استخدام اصطلاح esparmene (المبذورة بالحبوب) ولاحظ أن (κοι)

يجب استكمالها بالشكل التالي κοι(της) وليس: κοι(ατ)οικικης راجع: P. J. Sijpesteijn and K. A. Worp, 'Numbered koitai in Oxyrhynchite nome', Aegyptus. 58 (1978) 157-9.

قمح^(٢٣). لذلك يكون حاصل مجموع الضرائب الكلى على هذه الأرض ١٩ إردب قمح. لقد استخدم هنا اصطلاح إردب واحد (monartabos) ليس لتحديد طبقة الأرض، ولكن كاصطلاح عام لتحديد ضريبة الأرض التى بلغت إردبًا واحدًا على الأوروا، ولكن بالنظر إلى فحوى معدلات الضرائب، ضمن جميع نظام الطبقات فمن السهل بمكان فهم أن ضريبة الإردب الواحد سوف تطور فيما بعد إلى أن تتفق أكثر مع حالة طبقة الأرض الخاصة بها.

ويمكن مشاهدة ذلك فى الوثائق المرتبطة بفحص الأرض episkepsis التى لم يصلها مياه الفيضان وتروى ريا صناعيا^(٢٤). ونجد فى تقرير فحص أرض من تالو Talao من عام ١٣٥٦/١٣٦ (P. land. 136)، أن جميع المساحات التى حفظت تفاصيلها تتميز بعبارة إردب واحد monartabos. وسجلت الإقرارات الخاصة بالأفراد عن الأرض التى لم تصلها مياه الفيضان abrochia وسجلت أيضا طبقات أرض، استخدمت فى تصنيفها بصفة عامة - اصطلاح- إردب واحد monartabos، بلغت ضريبتها ١½ إردب على الأوروا، وأرض ملكية؛ ومن الأمور المثيرة للدهشة فيما يخص الأخيرة،

(٢٣) أشار الناشر إلى أن ضريبة 9½ على الأوروا كانت أرض استيطان katoicic، لكن يبدو عدم وجود سند لذلك. لعله كان يوجد أرض بلغ معدل ضريبتها إردبًا واحدًا على الأوروا ولم تكن أرض مستوطنين katoikiki لو أرضًا مشتركة conemene.

(٢٤) عن فحص الأرض episkepsis راجع 89 ff. Bonneau, Le Fisc et le Nil.

أن معدلات الضريبة لم يكن يسجل فيها عادة، وكونت أراضي استيطان katoicic فرعاً من طبقة إردب واحد^(٢٥).

تعد وثيقة P. Oxy. XLII 3047 أطول الإقرارات الباقية وأكثر إتقاناً من الإقرارات السابقة. ويختلف الشكل اختلافاً طفيفاً بين القرى الخمسة المذكورة في القائمة، لكن مبادئها الأساسية مشابهة لتلك الموجودة في باقي الإقرارات. ظهر معدلان مختلفان لضرائب الأرض الملكية basilike؛ وبلغ معدل الأرض الخاصة idiotike 1½ إردب على الأرواء؛ وبلغ معدل أرض الإردب الواحد monartabos؛ ومساحة صغيرة من الأرض المشتراه المنتجة 2½ hypologos إردب على الأرواء؛ وبلغ معدل أرض في عقد وراثي 2 إردب^(٢٦). وعملت أرض استيطان على أنها فرع من طبقة الإردب الواحد monartabos، ووجدت بالمثل مع الأرض التي تم شراؤها enoememe، التي كان يلحق بها عادة تاريخ الشراء.

(٢٥) لم تسجل الطبقة أو أنها فقدت في بردية

BGU XIII 2234 I, P. Harr. II 198, P.Oxy. VIII 1113 i and ii, PSI Congr. XVII 25, SB XII 11033; recorded in BGU XIII 2234 ii, P. Oxy. XII 1459, 1549, XLII 3046, 3047, P. Col. Inv. 478 (which includes ge hiera), P. Lond. Inv. 2174

التي تسجل معدل ضريبة على الأرض الملكية بلغ $4 \frac{1}{16}$. هناك قائمة ضرائب من البهنسا ترجع إلى القرن الثالث (P. Oxy. VII 1044) لا تذكر طبقة الأرض في كل دخل للطبقات المعتادة لطبقة الإردب الواحد monartabos وطبقة الأرض الملكية basilike (وهذه يمكن تصنيفها بسهولة بجمع معدل الضريبة من المحولات الفردية). لكن هناك معدلات أخرى على أرض خاصة لوحظ أنها واضحة، فقد حددت مرتان الأرض الخاصة idiotikes. راجع:

J. Rowlandson, 'P.Oxy. VII 1044, XLII 3047 and the land Tax in Kind', ZPE 67 (1987) 283-92.

(26) ibid. Rowlandson,

وإذا عقدنا مقارنة بين دليل البهنسا وبين السجلات التي سبق تقديمها، نجد أن الاختلاف يتضح بجلء في بروز استخدام أرض الإردب الواحد monartabos كاصطلاح طبقي، الذي غاب غيابا كاملا من وثائق الفيوم وأبولونوبوليس؛ واستخدمت سلسلة أصغر من الطبقات التي استخدمت في سجلات أبولونوبوليس (فيما يتعلق بالأرض الخاصة) وفي نصوص إقليم منديس. وربما لا يكون ذلك مثارا للدهشة إذا وضعنا في الاعتبار طبيعة دليل البهنسا غير الكامل؛ ويوضح الجدول رقم ٢ أن أكثر من نصف الأرض الخاصة في نابو Naboo كانت تنتمي إلى طبقتين: أرض مستوطنين katoikiki وأرض مشتراة eonemene، والمساحة الوحيدة التي كان لها حجمها إلى حد ما بلغ معدلها الضريبي $\frac{11}{12}$ إردب على الأرورا. ولا نستبعد وجود طبقات صغيرة من الأرض في إقليم البهنسا لم يتم تسجيلها بواسطة الدليل الموجود لدينا.

لم يرتبط اصطلاح طبقة الأرض الموجود في وثائق عديدة ارتباطا مباشرا بالضرائب. كما يعتمد اختلاف نماذج التوثيق على ما إذا كانت الأرض عامة أو خاصة؛ وتضم بالنسبة للأولى طلبات لمنح بذور الغلال والتماسات بخصوص تلف المحاصيل، وتضم بالنسبة للثانية البيع الخاص وعقود الرهن.

من الجدير بالتأكيد أن عقود إيجار البهنسا كانت نادرا ما تذكر بوضوح مالك طبقة الأرض. وحتى الأرض العامة عندما كان يتم تأجيرها من الباطن لم يكن من الضروري ذكر اسم طبقة أرض ملكية basilike أو عامة demosia:

وكانت عبارة "الأرورات المسجلة لصالح arouras registered to"، "والأرورات التى تخص arouras belonging to" توحى بأنها يمكن أن تتفق مع الإشارة إلى مساحة من أرض عامة أو أرض خاصة^(٢٧). لم تستخدم عقود إيجار الأرض العامة من البهنسا وصف أرض استيطان katoikike، على الرغم من أنه لا يمكن تصور عدم وجود قطع دخلت فى نطاق هذه الطبقة، التى ربما كونت أكثر من نصف مساحة الأرض الخاصة. وليس من الواضح لماذا استخدم عقد إيجار واحد فقط لتوضيح وصف الأرض المبيعة بأنها ملكية خاصة idiotike (P. Oxy. XIV 1686)؛ ربما لكونه يساعد على تحديد الأرض التى سوف يتم تأجيرها من أراض أخرى يمتلكها المؤجر فى تالاو Talao^(٢٨).

لم يكن مسمى الأرض مطلوباً فى عقد الإيجار مثلما كان مطلوباً عند البيع أو حتى عند الرهن؛ لأن المستأجر كان يعود عليه الالتزام بدفع الضريبة كما هو الحال فى عدد هائل من الحالات، وربما كان معدل الضريبة لم يكن معنياً باصطلاحات عقد الإيجار. وهناك عقد إيجار واحد لأرض لم تبع كانت تابعة لمدير الحساب الخاص idios logos يشير بالفعل لمعدل ضريبة (بلغ $1\frac{1}{2}$ إردب على الأورورا)، التى كان المستأجر ملتزماً بدفعها علاوة على الإيجار (BGU IV 1091). على أية حال فقد لوحظ أن

(٢٧) عقود إيجار أرض عامة بدون إشارة إلى أرض ملكية basilike أو عامة demosia:

PSI V 469, VII 739.

(٢٨) يبدو أن ذلك هو الغرض المعتاد من أوصاف الأرض فى المقود؛ راجع (a) § 3 { Ch. VII.

تسجيل معدل الضريبة كان غائبا حتى في معظم عقود الإيجار، حيث كان يقع على المستأجر مسؤولية الضرائب، وبالمثل من حالات (أكثر عددا) اشترط فيها المالك منذ البداية تحصيل الضريبة من المستأجر^(٢٩). ويبدو أن السبب الأكثر احتمالا لذلك يرجع إلى أن المعدل الأساسي للإردب الواحد عن الأرورا كان منتشرا انتشارا كبيرا يمكن اعتباره أمرا مسلما به^(٣٠).

إن غياب إصلاحات الأجل في عقود إيجار طبقة الأرض يثير التساؤل هل كان للتصنيف الرسمي بالنسبة للأفراد مغزى في تعاملهم مع بعضهم البعض في أملاكهم الخاصة. إن الاستناد إلى العقود هنا يدفع الفرد إلى النظر في ما إذا كان الاصطلاح يرتبط ارتباطا كبيرا بالمشاركين في عقود إيجار الفيوم أكثر من أمثالهم في إقليم البهنسا - وهو رأى يتناقض مع مناقشته التالية (في الفصل الثالث، المبحث الخامس)، وربما يوعز بأنه اقتراح قابل للتصديق كما يبدو في البداية.

إن أسس المناقشة السالفة في استخدام اصطلاحات الطبقة وفي وثائق الضرائب الرسمية، والقرائن الأخرى التي وردت في سياق المتن وظهر فيها الاصطلاح، سوف نجد أننا اقتربنا الآن من بعض المشاكل المحددة في معنى واستخدام المصطلحات في دليل البهنسا.

(٢٩) e.g. P. Oxy. XLI 2973 (مستأجر يدفع ضريبة)؛ P. Strass. VI 534, P. Oxy. I 101 (مستأجر يسدد مدفوعات).

(٣٠) ليس في عقود الأرض التي كانت مزروعة سابقا بالأعشاب chersampelos (P. Oxy. IV. 729, P. Ross. Georg. II 19

حيث يمكن الافتراض بأن يكون معدلها $\frac{1}{12}$ إردب على الأرورا (راجع ملحوظة رقم ١٥).

٣. طبقات الأرض العامة: التمييز (التفرقة) بين الأرض الملكية والأرض العامة

Categories of Public Land: The Distinction Between Basilike and Demosia ge

بقيت شكاويان من السنوات الأولى للحكم الروماني لمصر من البهنسا يشكو فيها مزارعون لأرض عامة *georgoi demosioi* بتلف المحصول المزروع. وصفت الأرض في كلتا الحالتين بأنها أرض ملكية *basilike ge*^(٣١). وتتعلق أقدم وثيقة بعد ذلك بقرن من العصر الروماني بمؤونة حبوب تشير إلى أرض ملكية *basilike ge* وأرض من طبقات أخرى^(٣٢). ولا تذكر معظم وثائق القرن الثاني المماثلة أية طبقة أرض، على الرغم من وضوح أنها تتعلق بأرض عامة^(٣٣)، بينما تصف واحدة الأرض بكونها أرضاً ملكية *basilike ge* (P. Oxy. XLXIX 3474). تصف في أوائل القرن الثالث وثيقتان لحبوب الغلال الأرض بأنها أرض عامة *demosia*؛ ويبدو أن الأخرى تشير إلى

(٣١) P. Wash. Univ. II 77, P. Oslo II 26; cf. P. Oxy. XII 1465 (من عهد كليوباترا أو أغسطس).

(32) P. Coll. Youti I 22, P. Köln III 137, probably P. Oxy. LVII 3902, 3907, 3903-4, 3905-9.

من التاريخ نفسه، ولا يبدو أنها تشير إلى أي طبقة. وكان يمكن تزويد أرض الضياع بالحبوب أيضاً: P. Oxy. XVIII 2185, P. Rpb. Inv. 59..

(٣٣) P. Oxy. VI 1024, X 1262, XLI 2956 وفي الوثيقتين الآخرين، وليس في الوثيقة الأولى تهبشت الوثيقة في الجزء الذي كان من المفترض ظهور الطبقة فيها.

أرض ملكية basilike^(٣٤). وتغلبت الأرض الملكية basilika ge في نصوص أخرى يمكن رؤيتها في القائمة الكاملة لدليل الأرض العامة في الجدول رقم ٥، ولكن وجدت أيضا الأرض العامة demosia ge والاصطلاحات المرتبطة بها. ولم يظهر الاصطلاحان معا في وثيقة واحدة في أى من دليل البهنسا، باستثناء التماس أبوللوناريون Apollonarion الذي سوف نناقشه فيما بعد.

ما طبيعة الاختلاف هنا؟ يبدو من المؤكد من خلال تكرارها استمرار وجود الأرض الملكية خلال العصر الروماني، حتى حدوث التغييرات في نهاية القرن الثالث على الأقل، ليصبح اصطلاحا عاديا ومعترفا به رسميا بخصوص أنصبة من الأرض العامة التي يرجع أصلها إلى الأرض الملكية البطلمية. لكن هل أصبحت الإشارات إلى أرض عامة demosia ge تدل على اسم بديل لطبقة أرض؛ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن تحديد ذلك؟ أم إنه كان اصطلاحا عاما يطلق على الأرض العامة ككل؛ أو إنه كان فقط بديلا لتمييز الأرض بدقة بأنها أرض ملكية؟ ولا يمكن البت في الموضوع بدقة باستدعاء دليل من أماكن أخرى في مصر؛ على الرغم من أن ذلك لا يقدم تبريرا مقنعا لشرح اصطلاحات من أصول مختلفة، أو يكون نتيجة لتناول إدلري، رغم أنه قدمت اقتراحات مختلفة من قبل^(٣٥).

(34) demosia: P.Oxy. Hels. 24, P.Oxy. VII 1531; basilike: P.Hamb. I 19, P.Oxy. LVII 3906.

(٣٥) demosia edaphe: Wilken, Grundzüge, 288ff. اسم عام للأرض العامة؛ وبناء على ذلك ينطبق اصطلاح أرض عامة demosia ge على طبقتي الأرض الملكية demosia ge والأرض العامة demosia ge. زاد الرومان مقدار الأرض الملكية وبالمثل أوجدوا الأرض العامة لتتناسب مع الأراضي التي تمت مصادرتها، لكن لم يقدم فيلكن مقياما لمعالجة الاختلاف. يرى جونسون=

من المهم أن نبدأ من النصوص الرسمية للسجلات. وتقدم بردية جيشن P. Giss. 60 مثالاً واضحاً على استخدام اصطلاح أرض عامة *demosia ge* كاصطلاح عام للأرض العامة، ومع الأرض الملكية *basilike* كطبقة أقل أهمية. ومن الجانب الآخر فقد ضمت الأرض الملكية الجزء الأكبر من الأرض العامة ككل؛ ولم يتبق غير مساحة صغيرة من الأرض التي تم بيعها *hypologos*. فهل معنى ذلك أن مجال الاصطلاحين قد تداخل في بعضه تداخلاً واسعاً من الناحية العملية؟

إن القصور في القيام بالفصل في اختلاف واضح في الأصل أو في الإيجار (الانترام) بين الطبقتين، في خصائص توزيع الدليل^(٣٦)، يوحي أنه لم يوجد في الحقيقة في معظم الأمثلة اسم يميز بين الاثنين؛ لقد كان عرفاً أساسياً اختيار أحد الأوصاف بدلاً من الآخر. وإذا كانت الأرض *basilike ge* (التي

Roman Egypt, 26 = أن الأرض العامة تتألف من الشواطئ وتراكمات الأرض الجديدة على الجزر أو جوانب النهر التي لم يتم بعد تحديد أية طبقة وقناة لها. ويرى تومسين، أن الأجزاء التي أهملت (هجرت) بعد لحظة الفتح أصبحت أرضاً عامة.

A. Tomsin, βασιλική et δημόσια γῆ dans l'Egypte Romaine", Mélanges Fohalle (Gembloux, 1969), 271-80.

R. L. B. Morris, 'A. Study in the social and economic History of Oxyrhynchus for the first Two Centuries of Roman Rule,' (Diss. Duke Univ. 1975), 105f.:

يرى موريس أن الطبقتين كانتا تحت إشراف إدارة موظفين مختلفين؛ أو أن دخل الأرض العامة *demosia ge* كان مخصصاً للمستوى المحلي، بينما خصص دخل الأراضي الملكية *basilike ge* للمستوى الإمبراطوري. إنني لأؤيد تومسين في شكه في صحة ما قاله فليكن في التمييز بين الأرض العامة *demosia ge* وبين ديموسيا إدافي *demosia edaphe*، إن استخدام الأخيرة يوحي بشدة، إلى أنها شاعت منذ أوائل العصر الروماني بوصفها ترجمة لاصطلاح الأرض العامة 'ager publicus': راجع الحاشية التالية.

(٣٦) لاحظ على وجه الخصوص التغييرات التي حدثت في عقود إيجار الأرض العامة في معظم المصادر المقصورة على ديموسيا إدافي *demosia edaphe* في القيوم، عند الاتجاه لاستخدام اصطلاح الأرض الملكية *basilike ge* راجع (Henning, Unters. Zur Bodenpach, 201 ff.) وتوضح بردية P. Teb. II 373 إمكانية استخدام الاصطلاحين على نفس مساحة الأرض. كما وجد أيضاً اصطلاح الأرض العامة *demosia ge* في عدد قليل من عقود القرن الثاني الميلادي.

تكونت من أرض ملكية بظلمية، مع الإضافات والإسقاطات التي وقعت من قبل الإدارة الرومانية) هي الطبقة الوحيدة المهمة للأرض العامة التي تقع تحت إشراف رئيس الإدارة المالية dioikesis فيما عدا الأرض غير المنتجة التي تم بيعها بسعر محدد hypologos، (دخلت أرض الضياع الإمبراطورية تحت حساب منفصل للضياع)، فيمكن وصف معظم الأرض العامة بالتساوى إما بكونها أرضاً عامة demosia أو أرضاً ملكية basilike.

وعلى أى حال، فقد ظهرت من حين لآخر الأرض العامة demosia والملكية basilike على أنهما تعاملان بالتبادل على أنهما طبقات مستتاة. إن النصوص العديدة المرتبطة بموضوع حبوب الغلال من - قرية - كرانيس Karanis والقرى التابعة لها تشير إلى عدة طبقات متميزة، تضم كلا من أرض ملكية basilike وأرض عامة demosia (أو ديمسيو demosiou)؛ وجدت معا لمرة واحدة في الوثيقة نفسها، وكانت تعنى أنها تشير إلى اسم مختلف للطبقات^(٢٧). وتصدرت الأرض الملكية الأرض العامة في الالتماس الذي قدمه أبولوناريون في قضية بطوليون Ptolion الذي عين لزراعة أرض ملكية وأرض عامة في إقليم هيراكليوبوليس (P. Oxy. Vi 899 Herakliopolite nome line 22). وفضلا عن ذلك فقد أصدر -الإمبراطور- هادريان مرسوماً بخصوص 'الأرض الملكية والعامة والضياع' (P. Giss. 4).

(٢٧) نشرت معظم النصوص في

BGU vols I and II, P. Cairo Goodspeed, P. Chic. Goodspeed, BGU. I 285

يقر باستلام حبوب لكل من أرض عامة δημοσίου وأرض ملكية βασιλικῆς في باتسونثيس Patsonitis. ويضم إيصال الحبوب الصادر طبقات مختلفة أخرى من أرض الضياع ousiai وأرض الدخل prosodos وأرضا على الشاطئ aigialou.

بطبيعة الحال لم يكن المحامون والأباطرة ملمين تماما بأدق تفاصيل مصطلحات طبقات الأرض المصرية، وليس هناك شك في أن هادريان كان معنيا بالتأكد على أن تدخل جميع الأراضي العامة أيا كان الوصف المحلي الذي توصف به في اختصاص مرسومه. لكن ظهر في بعض النماذج أن استخدام الأرض العامة *demosia ge* لم يكن اصطلاحا عاما للأرض العامة بحيث يعم على الأرض الملكية معه، ولكن لتحديد نوع محدد من الأرض العامة لا يشترك في النهاية مع الأرض الملكية *basilike*. وهناك قياس يشبه ذلك استخدم كثيرا باطراد في 'الأرض الخاصة *idiotike*' (راجع القسم التالي). على أية حال، فمن المحتمل أن مساحة الأرض العامة التي لم تكن ملكية *basilike* كانت صغيرة نسبيا، وربما نستخرج فكرة من أهميتها النسبية من قائمة ضرائب من قرية كينوبوليس *Kenopolite* في فيرييتوس *Pheretnouis* بالقرب من حدود إقليم البهنسا، حيث نجد مصدرا وحيدا عن أرض عامة (P. Pher., line 22) جنبا إلى جنب مع مصادر كثيرة عن أرض ملكية *basilike*.

٤. طبقات الأرض الخاصة Categories of Private Land

عندما نأتى للتعرض للطبقات المتعددة للأرض الخاصة سوف يكون لدينا الدليل، ليس فقط فى سجلات الأراضى والوثائق الإدارية الأخرى التى استخدمت فى الجزء السابق من هذا الفصل، لكن أيضا فى الوثائق القانونية بوجه خاص، مثل عقود البيع والرهن، وتساعد بعض هذه النصوص المبكرة على افتراض كونها تعكس أول نظام وضع تحت الإدارة الرومانية، وهى تختلف عن الدليل الذى ساد فى القرن الثالث الذى سبق مناقشته فى المبحث الثانى من هذا الفصل.

يضم هذا الدليل كل ما يتعلق بطبقة أرض الاستيطان katoikiki، وعلى نحو خاص بفترة حكم المواطن الأول principate. وعلى سبيل المثال، لا يوجد لدينا مصدر لأية طبقة أخرى، سواء فى البيع أو الرهن حتى القرن الثالث. وعلى أى حال فلا شك فى وجود أرض خاصة وليست أرض استيطان non katoikiki فى إقليم البهنسا خلال القرنين الأولين من الميلاد وربما ينطبق على نص واحد وجود أرض فى إقليم البهنسا تم شراؤها enoemene وليست من أرض الاستيطان (P. Oxy. Hels. 9). ويتجه دليل البهنسا نحو عواصم الأقاليم الأكثر هالينية ليوضح السبب فى تركيز أرض استيطان فيها عن بقية الطبقات الأخرى. لكن لدينا معلومات واسعة من مناطق أخرى من مصر تثبت تفوق أرض الاستيطان على الأرض الخاصة: فقد كونت أرض الاستيطان أكثر من نصف المساحة الكلية للأرض الخاصة فى قرية نابو Naboo فى إقليم أبولونوبوليس Naboo: (W. chr. 341; Table 2).

ظهر اختلاف أكبر في تحديد طبقة الأرض الخاصة في القرن الثالث، في كل من الدليل الذي تمت مناقشته في الأقسام السابقة وفي العقود وعلى سبيل المثال ورد في قائمة بيع عام ٢٤١م. كل من: طبقة الإردب الواحد monartaba، وأرض خاصة idiotike، وأرض استيطان katoikike، وأرض كانت مزروعة بالكروم سابقا chersampelos، وأرض كروم مهملة neglected vineland، وأرض بيعت بسعر محدد hypologos (P. Coll. Youti I 65). ويعد ذلك صدى لنظام الطبقات الذي وجد في معظم الوثائق "الرسمية" لمسح الأرض، وهو بوجه خاص قريب الشبه تماما من معظم بيانات الأرض المعاصرة غير المغمورة بالمياه abrochia.

وبوجه عام، يبدو أن تطور الاصطلاحات الخاصة بطبقة الأرض الخاصة قد أخذت في الابتعاد التدريجي من تأكيد التعريف طبقا للأصل (katoikike) استيطان وهو التعريف البطلمي القديم لتعيين الإقطاع kleruchic، والأرض التي تم شراؤها من الدولة (eonemene)، عند زيادة أعداد ملاكها السابقين بتعريفها بمعدلات الضرائب المختلفة؛ ويوضح ذلك ليس فقط ظهور طبقة الإردب الواحد monartabos، ولكن أيضا بتصنيف أرض مثل التي كانت سابقا مزروعة بالكروم، والتي نعرف من مكان آخر، أن ضريبتها فرضت عادة بمعدل $1\frac{1}{2}$ إردب على الأروار^(٣٨). وكيفما كان الأمر فيبدو أن هذا التطور في النظام الطبقي للأرض قد وقع على خلفية تغييرات جوهرية في

(38) J. L. Rowlandson, 'P. Oxy. XLII 3047, VII 1044 and the land Tax in Kind'. ZPE 67 (1987), 285 n. 6.

تركيبية الأراضي الخاصة مع القرن الثالث، وتحول الأراضي العامة على نحو متزايد إلى أراض خاصة. ويمكن رؤية مزيد من تحديد هذه التغيرات فقط بعد مناقشة كل طبقة أرض على حدة وتتبع الإجراءات التي تم بيع أرض الدولة بمقتضاها.

(أ) التمييز بين اصطلاح idiotike واصطلاح idioktetos أرض خاصة وأرض خاصة تدفع ضرائب بمعدلين

يمكننا باختصار استبعاد مناقشة مشكلة التمييز بين الاصطلاحين: أرض خاصة ge idiotike واصطلاح idioktetos نظراً لأنها لم تظهر إلا قليلاً في مادة البهنسا. وناقش فيلكن (Wilcken, Grundzüge, p.303) القضية بأن اصطلاح idiotike يشير إلى جميع الأراضي الخاصة كوحدة، سواء الأرض التي تدفع ضرائبها بمعدلين idiotiktetos، والأرض التي تم شراؤها eonemene، وجميع الطبقات الأخرى التي تكون فروعاً داخلية لها، كما هو الحال في سجل قرية نابو Naboo W. Chr.341. صادق ستولفيرك Stollwerck على ذلك التخصيص على اعتبار أنه يصبح في الفترة من الجزء الأخير من القرن الأول والقرن الثالث⁽³⁹⁾. واستقى ستولفيرك عشرين مثالا على اصطلاح idiotiktetos خلال هذه الفترة ولا يوجد بينهم سوى مثال واحد من البهنسا⁽⁴⁰⁾. وتم ترتيب التزامات الأرض الخاصة idiotike في بعض وثائق

(39) A. Stollwerck, Untersuchungen zum Privatland im ptoleäischen und römischen Ägypten (Diss. Köln, 1971), 27.

(40) Ibid. 51 : رمت فيها بردية (see BL I), P. Oxy. III 506 line 28, ولكن حتى إذا ما كانت القراءة صحيحة، فربما يكون استخدام معنى "في ملكية خاصة in private possession" غير قى.

البهنسا بنفس النسق الذى رتبته به التزامات الأرض التى تدفع ضرائبها بمعدلين idiotiktetos. وفى بردية W. Chr. 341 وقع تعيين الأرض الخاصة خارج طبقات أرض الاستيطان katoikike والأرض المشتراة بسعر محدد enomene (راجع بعد قليل). وعولج معدل الضرائب فى نصوص أخرى منفصلا على اعتبارها طبقة أرض محددة (e.g. in P. Oxy XII 1459).

ليس هناك شك أنه فى وجود عدد من بردى البهنسا، وبوجه خاص وثائق الضرائب التى ذكرت فى الفصل من قبل، تتفق فى استخدام اصطلاح idiotike مع ترجمة فيلكن على اعتبار كونه اصطلاحا عاما للأرض الخاصة، على الرغم من صعوبة التمييز بينهما فى الاستخدام غير الرسمى كاصطلاحات فنية وكصفة مباشرة "للخاص private"، ومن المحتمل أنها استعملت كذلك على سبيل المثال فى بردية P.Oxy. XXIV 2410.

وعلى أى حال ظهر فى بعض وثائق القرن الثالث استخدام اصطلاح idiotike (حتى فى النصوص شبه الرسمية) بمعنى "أرض خاصة أخرى"؛ أى تلك التى تقع خارج نطاق الطبقات التى ورد ذكرها من قبل فى الوثيقة. وعلى هذا النمط يوجد مستخرج من قائمة ضرائب رسمية (P. Oxy. I 78) تضم نصف أرورا من أرض استيطان katoicic ومساحتين من أرض خاصة مزروعة بالحبوب. idiotike esparmene وفى بيان لأرض غير مغمورة بالمياه abrochia (P. Oxy. XLII 3047). انطبق عادة اصطلاح "idiotike" على الأرض التى تبلغ ضريبتهما $1\frac{1}{2}$ إردب على الأرورا، ولم ينطبق على أرض الإردب الواحد التى تقع بكل تأكيد وبصورة مباشرة ضمن

طبقة الأرض الخاصة^(٤١). وكذلك بالمثل في بردية P.Coll. Youtie I 65، وهي عبارة عن بيع قطع عديدة من أرض تقع جميعها في ملكية خاصة، وردت فيها إشارة لمساحة واحدة على أنها ملكية خاصة idiotike. والحالتان اللتان وردتا فيهما اصطلاح idiotike توجد في عمود لم يتم نشره بعد col. ii of P. Oxy. VII 1044^(٤٢). وهما يميزان بين طبقات نادرة من الملكية الخاصة من الطبقة العامة للإربب الولحد monartabos. ويوجد فضلا عن ذلك حالتان لبيع أرض خاصة تمت في القرن الثالث، ربما كان اصطلاح idiotike هو المقصود بالمعنى المحدد، رغم أنه لم يكن يتعارض بصراحة مع أى طبقة أخرى^(٤٣).

جملة القول إنه بناء على ذلك يبدو أن اصطلاح idiotike كان يستخدم كاصطلاح لطبقة في معنيين مختلفين: أولهما لتحديد الأرض الخاصة على وجه العموم، والثاني (ربما بالمعنى الأقل) كاختصار لعبارة "أرض أخرى خاصة other private land"، مختلفة عن الأقسام التي نكرها الكاتب بوضوح. ويبدو أن كلمة Idioktetos تمثل كما يبدو طبقة خاصة، ولكن إذا كان لها وجود قائم في إقليم البهنسا على الإطلاق فمن المحتمل أنه لم يكن كثيفا.

(٤١) فيما عدا في السطر ٣٠، حيث وصفت الأرض فيه بأنها "أرض استيطان katoikike خاصة بمينيوروس، وأرض خاصة idiotike وأرض إربب واحد مشتراة السنة الخامسة عشرة - إلخ.

κατοικ(ικῆς) ἐκ τοῦ Μηννοδωτοῦ [ἰδιώ(τικῆς)] (μονάρταβου) ὠνη(μένης) τε (ἐτοῦς), etc

(42) See L.C. Youtie, ZPE 21 (1976)

(٤٣) P. Oxy. XIV 1636 (يصف السطر ١٤ مساحة أرض مجاورة) XLIX 3498.

(ب) أرض استيطان Katoicic Land

يجب العودة الآن للنظر بتفصيل أكبر لطبقة الأرض التي لم تكن تُميز دائما في السجلات الرسمية فقط عن بقية الأنواع المتعددة الأخرى للأرض (حتى من تلك التي كانت تدفع ضرائب بنفس معدلها الذي يبلغ إردبا على الأوربا)، ولكن لاحتفاظها بنظام فريد للتسجيل لأكثر من قرنين من الزمان بعد أن اعترفت الإدارة الرومانية بالملكية الخاصة لهذه الأرض. كانت أرض الاستيطان ge katoikike وأرض الإقطاعات العسكرية klerouchike في الأصل ضمن الأرض التي سلمت تحت الحكم البطلمي إلى الفرسان المستوطنين وأصحاب الرتب الأخرى من الجنود، وهو إجراء سبق مناقشته بالتفصيل من قبل أوبل Uebel، ومن كروفورد Crawford من حيث علاقاتها بقرية كيرك أوزيريس Kerkeosiris في الفيوم⁽⁴⁴⁾.

يمكن رؤية الآثار المباشرة لهذه العملية على التزام الأرض والزراعة في إقليم البهنسا من خلال مجموعة من البردي، معظمه من القرن الثالث قبل الميلاد، من قرينتي ثولثيس Tholthis وتاكونا Takona⁽⁴⁵⁾. ومما يدل على انتشار هذه المستوطنات العسكرية البطلمية بتركيز واسع عبر الإقليم انتشار

(44) F. Uebel, *Die Kleruchen Ägyptens unter den ersten sechs Ptolëmäern* (Berlin, 1968); Crawford, *Kerkeosiris*, 53ff.

(45) نشر كثير منها في المجلدات التالية:

BGU VI. X, XIV, SB XII refs in J. Benjen, 'Land leases from Tholthis', *Ill. Class. Stud.* 3 (1978), 74-80p; Crawford, *Kerkeosiris*, 171f.

مصادرها في بردى العصر الروماني أن الإشارة لإقطاعات kleroi ظلت تسمى بعد ذلك بأسماء حائزها الأصليين من الجنود الإغريق^(٤٦).

على أي حال لم يعد هناك ضرورة في العصر الروماني لوجود علاقة بين إقطاع من الأرض kleros وأرض استيطان katoikiki، ووقعت كثير من الأرض الملكية في إقليم البهنسا في العصر الروماني داخل الإقطاعات kleroi، ووقعت الأرض التي كانت تمثل إقطاعًا kleros واحدًا عادة ضمن أكثر من طبقة الترام^(٤٧). وينبغي التأكيد أنه لا يوجد سبب مقبول يدفع إلى وضع أي استنتاج عن طبقة الأرض التي كانت ينتمي إليها إقطاع على أساس وصفها على أنها 'من إقطاع كذا وكذا' كان اسم الإقطاع تقريباً عبارة عن وصف طوبوجرافي له. نشأ هذا الوضع نتيجة للمصادرات وإعادة توزيع الأنصبة في مرات عديدة في العصر البطلمي وأوائل العصر الروماني^(٤٨).

(46) F. Zucker, 'Beobachtungen zu den permanenten Klerosnamen', Festschrift Ortel (Bonn, 1964), 101-6. Pruneti, 'I KAHPOI del nomo Ossirinichite: ricerca topographica', Aegyptus, 55 (1975), 159-244.

وهي قوائم بأسماء الإقطاعات التي ثبت وجودها في البهنسا.

(٤٧) e.g. P. Oxy. VII 1044 إقطاع بوليمون kleros of Polemon ؛ P. Oxy. XII 1459، إقطاع أندرون مع مينيسثيوس Andron with Menestheus (راجع جدول ٧). وحتى في العصر البطلمي تدخلت الإقطاعات مع الأرض الملكية؛ راجع Crawford, Kerkosiris, 72f.

(٤٨) ويبدو خلافاً لذلك أن هذه العملية كانت أيضاً بسبب غموض بعض العناوين التي انطبقت على عدد قليل من أنصبة الأرض: أرض تقع تحت اسم تم الحصول عليها من شخص لآخر پارسيمنوس Thrasymachos بالقرب من بينو Peenno (P. Oxy. IV 713, XII 1549)، من بتيروخوس Etearchos بالقرب من فوبو Phobou (P. Köln II 100)؛ ومن أنطيوخوس Antiochos بالقرب من بيلا Pella (P. Col. inv. 478)، وراجع P. Hieb I 53، التي كثيراً ما ترجمت على أنها 'أرض تم التنازل عنها لو أرض مهجورة'؛ (ii) أرض استيطان تم إطلاقها 2134 P. Oxy. XVII ؛ katoikike ge en aphesei، =

ولم يكن مقصوداً من منح الأرض الأصلية أن تظل قائمة بصفة دائمة، وفي القرن الثالث ق.م. كان الملك لا يزال يمارس استردادها من الناحية العملية؛ ونحن نعرف أن الملك استرد بعض الإقطاعات في البهنسا في هذا التاريخ^(٤٩). وبردية P.Oxy. IV 721 عبارة عن طلب لشراء أرض من إقطاع تمت مصادرتة في وقت ما في عهد أغسطس (لم يتم ملء التاريخ إطلاقاً)، والتي وصفت فيما بعد بأنها أرض ملكية تم بيعها بسعر محدد hypologos basilikes. ومن المفترض وجود أرض شبيهة بذلك ورغم كونها منتجة فإنها لم تبع لتصبح ملكية خاصة، لذلك احتفظت بكونها أرضاً ملكية.

إن التشبث الطويل للإقطاعات بأسماء حائزتها الأصليين لابد أن يعزى إلى الأثر العميق الذي تركه البطالمة على الشكل الفعلي للأرض؛ وكانت حدود الإقطاعات تمثل أهم دليل مادي لأقسام الأرض الزراعية. وتقدم الأحواض المغمورة بمياه الفيضان Perchomata وسائل أقل دقة بكثير من الوصف الطبوغرافى، لأنها كانت كبيرة بما فيه الكفاية لتضم عدة إقطاعات^(٥٠).

- من الواضح اختلافاً عن أرض تم التنازل عنها ge en aphesei التي ثبت وجودها في سجلات أرض القيوم البطلمية، والتي كانت تميز دائماً من أرض الإقطاعات أو المستوطنين klerouchic or katoicic، رغم النظرية التي تقول بأنها كانت تطوق كل الأرض التي كان الملك يمارس عليها سيطرة مباشرة قد تم الآن التخلي عنها:

Wilcken, Grundzuge, 271. Rostovezeff, Rom. Kol., 3ff., questioned by J. Hermann, 'Zum Begriff der év ἀφ᾽ ἐσῆς', CE 30 (1955), 95-106 and J. C. Shelton, 'Ptolemaic Land év ἀφ᾽ ἐσῆς': An Observation on the Terminology, CE 46 (1971), 113-19.

(49) Hamb. II 184 (see Crawford, Kerkeosiris, 55 n.8).

(٥٠) كانت الأرض تحدد بالأحواض perchomata فقط في عدة قرى، ويحتمل أن السبب في ذلك يرجع إلى الأماكن التي لم تكن خاضعة لتعيينات لأراضي إقطاع:

Tychinnotis: P. Oxy. II 280, cf. XLII 3047; Ision Pagna: P.Oxy. I 103, XXXI 2585, etc. وذكرت أيضاً إقطاعات kleroi بالقرب من القرية الأخيرة: e. g. P. Oxy. II 250.

إن المصادر التي أشارت إلى أرض المستوطنين *ge katoikike* في إقليم البهنسا خلال العصر الروماني كثيرة جداً؛ وعلى العكس من ذلك فإن اصطلاح أرض الإقطاع *ge klerouchike* ليس لدينا ما يشير إليه حتى الآن سوى وثيقة واحدة صحتها غير مؤكدة^(٥١). حلت أرض الاستيطان محل أرض الإقطاع في أواخر العصر البطلمي كاصطلاح نموذجي للحائزين على أنصبة عسكرية من نوى المراتب الأعلى، على الرغم من أن الاصطلاح الأخير استمر ينطبق على المراكز الدنيا، وكان من ضمنهم الموظفون المدنيون الذين يحصلون على أنصبة مثل الحراس *phylakitai*^(٥٢) ولم يكن هناك شيء غير عادي بالنسبة للرجل الترقى من منصب أدنى إلى منصب أعلى من خلال إدراجه في كشوف المستوطنين *katoikia* وحصوله على مساحة أكبر^(٥٣). وهكذا ظهر مع مرور الوقت على الاحتلال الروماني لمصر، أن حجماً كبيراً من أنصبة الأرض التي منحت أثناء الحكم البطلمي كانت من نصيب المناصب العليا، وعندما تحولت إلى أرض خاصة أصبحت تعرف بأرض استيطان *ge katoikike*. أما اصطلاح إقطاع فكان أكثر ندرة، ولو أنه

P. Princ. II 42 lines 9 & 13, as revised by W. Clarysse & N. Kruit,' (٥١)

Notes on Princeton II 42', ZPE 82 (1990), 123-5. لكن أراضي المقطعين

"klerouchoi" استمر قبوله كاصطلاح جماعي لملاك قرية (P. Oxy. XIIX 3473

(line 34)، كما كان الوضع في الفيوم. (P. Berl. Leihg. I 1,4,5 etc)

See further P. Tebt. I pp.545 ff. (٥٢) وضحت نصوص القرن الأول قبل الميلاد في إقليم

ميراكليبوليس المنشورة في BGU XIV بشرح جيد كيف كانت الاصطلاحات المختلفة

تطبق في أواخر العصر البطلمي.

(٥٣) Crawford, Kerkosiris, 58-69، تضمنت حالات ثرق عديدة.

شيء موجب للاهتمام ظهورها في إحدى وثائق تسجيل الأرض في أبوللونيوبوليس (P.Giss. 60) كاصطلاح شامل يضم أسماء عدة طبقات.

تفوقت أرض الاستيطان katoicic في دليل البهنسا عن الأرض الخاصة برمتها، خلال القرنين الأول والثاني من الحكم الروماني بشكل خاص، ومما لا شك فيه أنها كانت تكون جزءا مهما من الأرض الخاصة. ومن الجانب الآخر فمن المحتمل أن معنى أرض الاستيطان قد بالغ الدليل في تأكيده إلى حد ما بسبب وجود صفات معينة مميزة له مما وضعه منفصلا عن أرض الملكية الخاصة الأخرى. مع أن شكله في سجل الأملاك Bibliothek enkteseon كان يسير على نفس النمط الذي سارت عليه الأملاك الأخرى العينية^(٥٤). مع استمرار وجود سجل منفصل graphe katalochismon لتسجيل أرض المستوطنين، وكان يرأسه موظف عرف بأنه "الرجل المكلف بدور سجلات المستوطنين في مصر katalochismoι"، وكان له مرسومون في أقاليم متعددة^(٥٥). وفرضت ضريبة خاصة تسمى

(٥٤) فقط في إقليم البهنسا

P. Oxy. II 248 (cf. BGU II 420, XI 2017, P. Mich. IX 539-40, M. Chr. 218 (Fayum); P. Oxy. IV 715 (Heracleopolis); M. Chr. 210 (Hermopolite).

(55) P.Oxy. XLIX 3482. 6 πρὸς τοῖς καταλοχισμοῖ τῆς Αἰγύπτου.

قوائم لموظفي دار التسجيل katalochismos؛ يقدم هذا النص أقدم دليل لمثل هذا الموظف على مستوى الإقليم (عام ٧٣ ق.م.). راجع أيضا:

L.C. Youtie, 'Notes on Texts Pertaining to Catoic Registry', ZPE 40 (1980)78-80. See also P. Köln V 227

من الواضح أنه مستخرج من سجل أراضي الاستيطان graphe katalochismon بتاريخ عام ١٣/١٢ م. كما وردت فيه مصادر أخرى.

ضريبة التسجيل *telos katalochismon* عند حدوث تغيير في الملكية⁽⁵⁶⁾. رغم أنها كانت تملك بالتأكيد الحق القانوني للملكية الخاصة، وكان يمكن لملاكها القيام ببيعها بحرية مقابل ثمن الشراء لأى شخص يرغب فى شرائها، فإنه ظل هناك أثر لعدم كونها تعد ملكية خاصة؛ فلم يتم بيعها بواسطة عقد بيع خاص (*one/prasis*)، لكن عن طريق التنازل عن الملكية *parachoresis*؛ وكان الثمن ينهى عملية التنازل *parachoretikon* (راجع الفصل السادس، المبحث الثانى).

مما لا شك فيه وجود كثير من أرض الاستيطان فى العصر الرومانى تتطابق من الناحية العملية على الأنصبة التى كان يملكها فى الأصل المستوطنون البطالمة، إن ضعف التوثيق قبيل الفتح الرومانى مباشرة وبعده يعوق بشدة القيام بتقدير حقيقى عن مقدار كمية التحلل الذى حدث فى تسلسل مسوغات الملكيات فى تلك السنوات.

ويبدو أيضا أن هناك بعض الأراضى التى مُنحت وضع مستوطن *katoicic status* فى العصر الرومانى. وفى عام ١٨م تم التخلّى عن أرض. كان قد سبق شراؤها (من الدولة) نظير ١٨ دراخمة عن الأورورا وخصصت

(56) P. Oxy. XVII 2129, P. Princ. III 131, and S.L. Wallace, *Taxation in Egypt From Augustus to Diocletian* (Princeton, 1938), 232f.

فرضت ضريبة تسجيل *katalochismos* أملاك المستوطنين على الأورورا، وليست بنسبة على الثمن؛ وأعطت بردية P. land. VII 137 معدل ٤ دراهمات على الأورورا للذكور، و٨ دراهمات على الأورورا للإناث على الأرض الصالحة للزراعة، وضعف هذا المعدل على الأرض المزروعة بالأشجار والكروم.

لأرض استيطان katoikia⁽⁵⁷⁾. وورد كذلك ذكر أرض تم شراؤها من بين أرض استيطان في بردية PSI XIII 1328 من عام ٢٠١؛ ولا يتضح فيها ما إذا كان شراء الأرض قد تم حديثا من الدولة، أم أن الاسم يشير إلى بيع تم في تاريخ أقدم كثيرا من ذلك.

استخدمت مصادر أخرى لشراء أرض مستوطن تعبير "أرض مستوطن وتم شراؤها من أرض مستوطن katoicic and bought into katoikia"⁽⁵⁸⁾ واتخذ كل من روبرتس وسكيت Roberts and Skeat من هذه الجملة ندعيا لرأيهما، الذي ارتكز على نشرهما لعقد بيع أرض عامة في الفيوم من أرض تم بيعها من ملكية أرض استيطان 'hypologos' (ἀπὸ Κατοικικοῦ ὑπολόγου)، فقد ظلت حالة هذه الأرض أرض استيطان katoicic status رغم مصادرتها وإعادة بيعها⁽⁵⁹⁾. لكن حتى إذا كان وضع الأرض السابق أرض استيطان فقد كانت توضع بعد بيعها في قائمة طبقة أرض استيطان مشتراة katoikike kai eonemene، فذلك لا يحول دون وجود أرض أخرى لم تكن من قبل أرض استيطان تحصل أيضا على هذه الدرجة status. ويبدو أن الفارق في الأسلوب بين وثيقة PSI 320 ووثيقة P. Oxy. 270 له أهميته، من حيث إن الأولى تشير إلى أرض جديدة - وضعت في طبقة أرض

(57) ὠνημέης γῆς δώδεκα δραχμ[ῶ]ν εἰς τὴν τῶν κατοίκων σύντην, PSI IV320.

(58) κατοικικῇ καὶ ὠνημέης (εἰς κατοίκων): II 270, 346, LII 3690

(59) 'A sale of ὑπόλογος at Tebtunis in the Reign of Domitian', Aegyptus, 13 (1933), 455-71. esp. 466 (=SB V 7599)

نشرت الوثيقة للمرة الأولى في BGU II 422.

استيطان بعد بيعها، وأخذت الثانية المعنى الذى وصفه بها روبرتس وسكيت؛ لكن فى حالة قصور دليل واضح عن الظروف التى أحاطت بالمصادرة وإعادة البيع، فمن المفترض أن لا نقوم بالضغط بشدة على الاصطلاحات.

إذا كان هناك من فائدة واضحة فى الحصول على وضع طبقة الاستيطان *katoicici status* للأرض، سيكون ذلك هو السبب الأكبر الذى يدفع المشترين لمحاولة وضعها فى تلك الطبقة. وكيفما كان الأمر فالدليل الإيجابى مفقود فيما إذا كانت أرض الاستيطان تتمتع بأفضلية على باقى الأرض الخاصة. وأضافت العمليات المختلفة لنقل الملكية العناء والنفقات فقط. فقد بلغ معدل ضرائب أرض الاستيطان دائما إربا واحدا على الأروا؛ ولكن ظهر أن ذلك كان أيضا معدل ضريبة الأرض المشتراة من غير أرض الاستيطان، وعلى كثير من الأرض الخاصة.

مما لا شك فيه عدم وجود علاقة بين امتلاك أرض استيطان والامتيازات الشخصية لوضع المستوطنين *katoikoi*، وكان الرأى القديم يرى أن ملاك أراضي الاستيطان يتمتعون بالإعفاء من ضريبة الرأس لكن هذا الرأى تمت مناقشته ورفضه بشكل قاطع⁽⁶⁰⁾. وحتى إنشاء سجل الأملاك العام *bibliotheke enkteseon* الذى أنشئ فى عهد الأباطرة الفلاقيين، كان لدى ملاك أرض الاستيطان دليل على ألقابهم من خلال الاستشهاد بالسجل المنفصل لتسجيل أرض الاستيطان *graphe katalochismon*، لكن من

(60) O. Ashm. 24, note; cf. A.K. Bowman and Rathbone, 'Cities and Administration in Roman Egypt', JRS 82 (1992) 107-27, esp. 121.

الطريف أن نجد أن سجل أرض الاستيطان المنفصل قد تم الانتظام في الحفاظ عليه حتى بعد نشأة السجل العام للأملاك. ولكن إذا كانت هذه الطبقة من الأرض تمتلك فعلا امتيازات مقررّة، فإن البردى الباقي قد عجز حتى الآن على إثباتها.

تصف معظم مصادر أرض الاستيطان بأنها "أرض غلال منتجة" (σιτοφόρος σπορίμος). لأن نظام طبقة الأرض كان جل اهتمامه تحصيل الضرائب بالقمح، وكانت الأرض التي لا تخدم الزراعة، ولا تفرض عليها ضريبة القمح تحتل وضعاً شاذاً بالنسبة إلى طبقات الأرض. بطبيعة الحال لم تذكر وثائق البهنسا التي تشير إلى حدائق الكروم أو الزراعات الأخرى أى طبقة أرض. وكيفما كان الأمر، فهناك دليل واضح على إمكانية استخدام أرض الاستيطان katoicic فى زراعة الكروم، مثلها فى ذلك مثل الأراضى الخصبة. وبردية P. Iand. VII 137 عبارة عن قائمة ضرائب من الفيوم عن نقل أرض استيطان، ذكرت معدلات مختلفة لضرائب الأرض الخصبة، وأرض الأشجار والكروم (وكانت ضريبة الثانية ضعف ضريبة الأولى) كما وجدنا أيضاً من إقليم الفيوم دليلاً واضحاً عن أرض استيطان زرعت بالكروم أو بأشجار (e.g. M. Chr. 219, BGU XI 2017). ويمكننا أن نستدل على وجود حدائق الكروم أيضاً فى إقليم البهنسا؛ منها على سبيل المثال بيع حديقة كروم استخدمت عقد تنازل عن الملكية (P.Oxy. LI 3638) parachoresis. وبالإضافة إلى ذلك هناك حالة ممكنة فى بردية a.P. Oxy. III 506 وهى عبارة عن قرض مالى بضمان حديقة كروم سابقة (الآن أرض سبق زراعتها بالكروم chersampelos) من "إقطاع فارس" Cavalry Kleros.

ج- أرض خاصة مشتراة وبيع الدولة للأراضي

Geonemene and the Sale of Land by State

يمكننا الآن القيام بالنظر بطريقة أكثر شمولية عن الظروف التي كانت تباع فيها الدولة الأرض للأفراد. والعلاقة بين هذه العملية وطبقة الأرض الخاصة التي تم شراؤها eonemene. لابد أنه كان يوجد فارق بين الأرض التي تباع بثمن مُحدد والأخرى التي تباع بأعلى سعر للمزايد عند المزاد^(٦١). لذلك سوف ننظر في النوعين على التوالي.

كانت الأرض التي تباع بثمن محدد تتألف من أرض غير مزروعة، وكثيرا ما وُصِفَتْ باصطلاح hypologos. ويشير هذا التحديد إلى وضعها على حدة من بين طبقات الأرض الخصبة الأخرى على اعتبار أن معظمها لو جميعها أصبحت غير منتجة بالنسبة للدولة^(٦٢).

(61) Wilcken, Grundzüge, 307. On both procedures, see M. Talamasca, 'Contributi allo studio delle vendite all' asta nel mondo classic', Atti della Accademia Nazionale dei Lincei, 351 (1954), Memoire. Classe dei Scienze morali storiche e filologiche ser. 8 vol. vi fasc. 2, 35-251. See also Tomsin, 'Les Continuités historiques', 83 ff.

(٦٢) راجع التحديد المذكور في بردية P. Oxy. XXXVIII 2847 lines 12 ff: Hypologos: كانت مراجعة تقييم الأراضي الإمبراطورية التي لم تعد منتجة تتم كل ثلاث سنوات، وهذه الأرض التي كانت تسمى hypologos أي 'الأرض التي أُلْقِطَتْ' حيث إنها أُلْقِطَتْ من مجموع مساحة الأرض في كل منطقة، حتى يترك الجزء المنتج فقط. وكان يمكن تأجير جزء من الأرض المحدد سعرها hypologos، وكانت تغل دخلا نقديا بسيطا: P. Oxy. X 1279, XII 1436 l. 45 with note. سلمت أرض محددة الضرائب hypologos enphoros في بردية (P.Oxy. XLII 3047) بمعدل $\frac{1}{2}$ 2 إردب قمح على الأروا- وهو بعيد عن كونه دخلا ضئيلًا (السطور ٧-٨) وعن قراءتها راجع:

Rowlandson, ZEP. 67 (1987) 283-92, esp. 284.

كان الثمن الذى وضع لبيعها منخفضا كما هو متوقع. وثبت معدل ١٢ دراخمة للأرورا بصفة دائمة فى إقليم البهنسا، بينما كانت الأسعار مرتفعة قليلا فى أماكن أخرى فقط^(٦٣). يتمثل الهدف من وراء ذلك فى إغراء أصحاب رؤوس الأموال فى استخدام أموالهم فى إعادة هذه القطع من الأرض إلى الإنتاج مرة أخرى بتقديم أسعار منخفضة لها بالإضافة إلى تشجيعهم بالإعفاء من الضرائب لمدة ثلاث سنوات *ateleia*. بعد ذلك يتم فرض الضرائب عليها بمعدل بلغ فى العادة إردبا واحدا على الأرورا. ومُنح المشترون حقوق الملكية الكاملة عليها، وليس بعقد متوارث، على الرغم من وجود بعض المستهترين من محصلى الضرائب الذين حاولوا فى النصف الأول من القرن الأول انتزاع العوائد (*ekphoria*) من المشتريين أصحاب الحظ السبى. وقد لاحظ تيريوس يوليوس الإسكندر ذلك الانتهاك الذى أدانه فى منشوره (الفقرة الخامسة).

يوحى ذلك بوجود كميات كبيرة من الأرض التى تم بيعها بالفعل؛ وقد تركت ببوع الأرض المبكرة آثارها المبكرة فى دليل البهنسا. ولدينا تقرير لقرض من عام ٢٦ م. يذكر شراء أرض فى عام ١٥، ٤١، ٤٣، من حكم أغسطس (P. Oxy. Hels. 9). وأقدم طلب قدم للوالى جايوس سيبيوس روفوس C. Seppius Rufus عام ١٤/١٣ كان لشراء مساحات فى ثلاث قرى من البهنسا (P. Oxy. IV 721).

(٦٣) بلغ السعر ٢٠ دراخمة للأرورا فى إقليم هيرموبوليس؛

(P. Amh. II 68 and P. Lond. 1157 verso (III pp. 109 f).

اختلف السعر فى إقليم الفيوم: P. Petaus 17, 18, 20, SB V 7599. وراجع عن البهنسا:

P.Oxy. IV 721, P. Köln III 141, PSI IV 320.

كيف كانت الأرض تتأثر بهذه البيوع؟ يبدو أن طبقة الأرض المشتراة *eonemene* كانت ابتكاراً يرجع إلى السنوات المبكرة للحكم الرومانى للتكيف مع الأرض التى تم بيعها بسعر محدد *hypologos*؛ بالإضافة إلى ذلك كان جزءاً منها يصنف كأرض استيطان *Katoicic* (راجع القسم السابق). وواصلت الطبقة نموها فى إقليم البهنسا، حتى منتصف القرن الثالث على ما يبدو، على الرغم من أنه من الصعوبة الحكم من خلال الدليل الضعيف، إذا كانت الأرض المعروضة باستمرار بهذه الطريقة مساحتها كبيرة أو صغيرة خلال الفترة، أو أن البيع كان متقطعاً^(٦٤).

قدم إقرار كالبيورنيا هيراكليا *Calpurnia Heraklia* عن أرض مغمورة بالمياه (P. Oxy. XLII 3047) دليلاً مهماً عن كيف يمكن أن يساهم شراء مثل هذه الأرض فى نمو ضيعة خاصة، فى حالة إذا ما تأكدنا فقط عن حكم أى حاكم تشير إليه تواريخ الشراء^(٦٥). وعلى أى حال فإن كمية الأرض المشتراة *eonemene* الكلية التى تضمنتها بلغت فقط $\frac{1}{5}$ مساحة الأرض المذكورة، وهى أقل بالتأكيد من الأرض الخاصة *idiotike* التى بلغ معدل

(٦٤) يركز دليل البهنسا على التسلسل التاريخى فى عدة عصور: عصر أغسطس وتيبريوس

P. Oxy. IV 721, XLII, 835. P. Oxy. Hels. 9, PSI IV 320.; Nero: P. Köln III 141;

Commodus: P. Oxy. VI 988v, XLII 3047; Septimus Severus, Caracalla, Severus

Alexander, Gordian III: P. Oxy. XLII 3047.

(إذا كان ترجمة الناشر لسنوات الحكم صحيحة؛ المقدمة ص ١١٤. ومن المحتمل أن جميع السنوات

التي لم يحدد فيها سنوات الشراء تشير إلى عهد أغسطس).

(٦٥) راجع الحاشية السابقة وكلا من:

Bowman and Rathbone: 'Cities and Administration', 112 n. 24.

ضرائبها $1\frac{1}{2}$ إردب على الأرورا في ثموينيسوبثيس Thmoinepsobthis فقط. وعلى ذلك يكون شراء الأرض بسعر محدد لا نراه كعامل رئيسي ساهم في حجم ضريبة كاليبورنيا.

وحتى يمكن تثمين أثر بيع أرض السعر المحدد hypologos على الموازنة بين ملكية الكمية الكلية للأرض العامة والأرض الخاصة، فنحن نحتاج أن نضع في اعتبارنا ليس فقط المصير الذي آلت إليه القطع التي تم بيعها، ولكن أيضا أقصى أصول لها. وقد سجلت أصول الأنصبة المقدمة للبيع في وثيقة P. Oxy. IV 721 بعض التفاصيل. وفي عهد أغسطس تمت مصادرة أنصبة من أملاك خاصة kleroi عدة مرات وخصصت للأرض الملكية basilike، وبالتالي أصبحت بعض هذه الأراضي غير منتجة بالنسبة للخزائن aphoroi حيث تم تخصيصها لتباع بسعر محدد hypologos، لذلك عرضت للبيع.

هناك وثيقة متأخرة من أقاليم البهنسا وهرموبوليس لم يظهر فيها تسجيل الطبقة التي تنتمي إليها الأرض قبل تعيينها للأرض التي تباع بسعر محدد hypologos^(٦٦). وقامت ببوع إقليم الفيوم بذلك بانتظام، ليس فقط إذا كانت الأرض أرض استيطان سابقا، ولكن مع الطبقات الأخرى أيضا. ويبدو أن هناك سببا واهيا في هذه الحالات لكي تتخذ لتعزير تأكيد الصلة بين أصول الطبقة الأولى وتلك الطبقة التي خصصت لها بعد البيع، لكن ذلك لا

(٦٦) توجد فجوة في البردية التالية: P. Köln III 141 حيث يمكن وجود مثل هذا الوصف، ولكن لا يوجد شك بالنسبة لوثيقة (SB I 5673 and P. Lond. 1157 verso (III pp. 109).

يؤيد رأى روبرتس وسكيت القائل بأن أرض الاستيطان katoicic كانت تحتفظ بوضعها خلال كل المصادرات وإعادة البيع^(٦٧). ويرجح أن جميع الأرض المحدد سعر بيعها hypologos كانت تصنف كأرض مشتراة eonemene. تلك التى كان لها وضع استيطان katoicic بالإضافة إلى تلك التى أطلق عليها أرض استيطان تم شراؤها Katoikiki kai eonemene أو أى تعبير مساوٍ لذلك، ولكن ليس هناك بعد أى دليل إيجابى على أن الأرض التى كان لها وضع الاستيطان من قبل المصادرة كان يعد سببا كافيا لوضع الأرض ضمن الطبقة الأخيرة.

إن الحجم الواسع للأرض التى تم شراؤها eonemene كان يفرض عليها فى كل الحالات المعدل نفسه الذى كان يفرض على أرض الاستيطان katoikiki إردبًا واحدًا على الأورورا^(٦٨). أما أراضي الكروم فكانت تحسب كأرض مشتراة eonemene كانت ضربيتها $1\frac{1}{2}$ إردب على الأورورا، وهو المعتاد على الأرض التى كانت مزروعة بالكروم من قبل^(٦٩).

عند تلخيص الأثر المرجح للبيع على المقدار الكلى للأرض الخاصة فى الإقليم، يجب علينا أن نفرق بين البيع الذى تم فى فترة مبكرة، وذلك الذى تم بعد أن اكتمل بناء نظام طبقات الأرض، فقد زاد أغسطس مقدار الأرض الملكية basilike بمصادرة أرض الإقطاعات الخاصة kleroi (إما بسبب عدم

(٦٧) راجع أعلاه المبحث ٤ (ب). وتوجد مبيعات أخرى من إقليم الفيوم فى P. Petaus 17-23.

(68) P. Köln III 141; cf. SB V 7599.

(٦٩) P. Oxy. Hels. 9; cf. P. Petaus 18 بيع أرض كروم جافة محددة السعر hypologos لقرع مستقبلا فى أمانس - لوعية الإنبات pot-herbs، على أن تدفع عليها ضرائب الحدائق.

وجود ملاك لها أو ربما لأن ملاكها كان غير مرغوب فيهم سياسياً) مثلما حدث لمصادرة الأرض المقدسة *hierage*^(٧٠). وسرعان ما تم التخلص من الجزء غير المنتج من هذه الأرض الملكية *basilike* الجديدة. وعلى ذلك فقد أدى بيوع الأرض غير المنتجة في تلك الفترة بالفعل إلى تقليص كفاءة مساحة الأرض العامة، حتى إذا كان البيع قد تم فقط للأرض التي لم تصادر، فإنها سوف تبقى ضمن الملكية الخاصة. ونقدم المبيعات فيما بعد دليلاً قاطعاً على التخلص من أرض يرجع أصلها لملكية خاصة فقط، مع أنه لم يكن ذلك في حد ذاته أمراً بعيداً عن الاحتمال أن حدوث تدهور للأرض الملكية *basilike* التي صمدت لفترة طويلة إلى الحد الذي لم يعد في الاستطاعة الحصول على دخل منها مما أدى إلى التخلص منها لتصبح ملكية خاصة^(٧١).

قبل التحول للحديث عن بيع الأراضي المصادرة لأعلى سعر للمزايدة، يجب الحديث عن نوع آخر من الأرض المحدد سعر بيعها *hypologos*. تسجل بردية P. Oxy. XII 1508 أن الجندي المسرح ماركوس يوليوس فاليريانوس M. Julius Valerianus قام بشراء أرض بالقرب من سينيبتا Senepta من أرض محددة السعر لمستوطنة *colony*^(٧٢). وفي بردية

(٧٠) على أي حال كان من المعروف أن هذه الأرض كانت مستثناة صراحة من البيع بسعر محدد في بردية P.Oxy. IV 721.

(٧١) وجد هادريان وسائل أخرى للحصول على النتيجة نفسها (see ch. III § 2 (b)؛ وكيفما كان الأمر ففي هذه الحالة لم تصبح الأرض غير منتجة بالكامل، ولكنها كانت فقط غير قادرة على أن تغل العوائد المرتفعة المطلوبة عن الأرض الملكية *basilike*. وعلى ذلك لم يكن هناك حاجة لفترة السنوات الثلاث للإعفاء من الضريبة *atelia*.

(72) ἀπὸ ὑπολόγου εἰς κολωνείαν.

P.Giss. 60 (col. II 6) لحقت طبقة مستوطنة colonia أرضاً تم شراؤها
؛ ومن المحتمل أنها كانت تكون جزءاً صغيراً من الأرض التي
كانت توضع تحت عنوان عام أرض الإقطاعات kelerouchike، التي تدفع
جزءاً من ثلاثين من مجموع دخلها بالقمح. وأياً كانت الملامح المميزة لطبقة
المستوطنة 'colonia' فلا يمكن أن تكون مستوطنة بالمعنى المفهوم للرومان،
وكانت نادراً ما يأتي ذكرها مرتبطة بنظام طبقات الأرض^(٧٣).

وعلى نقبض الأرض المباعة بسعر محدد hypologos التي كانت
أرضاً غير منتجة وقت بيعها، فإن الأرض التي تباع بالمزاد كانت في حالة
خصبة. وعلى ذلك لم يكن هناك حاجة للإعفاء من الضرائب atelia. إن
غياب الإعفاء احتاج لتأكيدده خصوصاً في قضية بردية P. Oxy. XIV 1633؛
فالأرض غير المزروعة asporos التي كان البيع متعلقاً بها، كان يجب
تمييزها عن الأرض الجافة chresos التي كانت تحتاج إلى استصلاح طويل
مرتفع النفقات. وجاء دور كل من مدير الحساب الخاص idios logos ورئيس
الإدارة المالية dioikesis في كل من البيع وعقد إيجار المدة القصيرة لمثل
هذه الأرض المنتجة نتيجة طبيعية لزيادة سلطات هذه الإدارة في جلسة
المزاد وإدارة جميع القضايا المتعلقة بمصادرة الممتلكات^(٧٤).

(٧٣) وجد الاصطلاح أيضاً في بردية P. Oxy. III 653، لكن المتن لا يقدم أى مساعدة.

(See also Wilcken, Archiv, 5 (1913), 434.

(74) P. R. Swarney, The Ptolemaic and Roman Idios Logos (Am. Stud. Pap. 8) (Toronto, 1970), iii ff., 122 ff.; p D. W. Rathbone, 'Egypt, Augustus and Roman Taxation', Cahiers du Centre G. Glotz, iv (1993) 81-112, esp. 100 ff.

كانت الوثائق الخاصة ببيع الأرض المنتجة تسجل اسم المالك السابق بطبيعة الحال^(٧٥)؛ وحدث ذلك حتى في عقد خاص بإيجار أرض حصل عليها المالك بمزاد من خزانة الدولة (P. Coll. Youtie II 70). ومن سوء الحظ أن سبب مصادرة الأرض لم يذكر إطلاقاً، ولكن ربما يمكن الظن بأن الموت كان هو السبب المتكرر ولعدم وجود وريثة للمالك السابق. كانت الأملاك التي تصادر لذلك السبب وبسبب التنازل عن الأملاك bona damnatorum^(٧٦)، تدخل في اختصاص مدير الحساب الخاص idios logos. كما يمكن وقوع المصادرة نتيجة لدين للدولة؛ وإذا كان الدين مستحقاً لرئيس الإدارة المالية dioikesis، ففي هذه الحالة تقوم هذه الإدارة بتولى إدارة الأملاك بعد مصادرتها^(٧٧). واشتركت الإدارتان في تأجير أو بيع الأرض المصادرة خلال القرنين الثاني والثالث (راجع على سبيل المثال: P. Oxy. XIV 1633, BGU IV 1091).

يوضح عقد تأجير أرض "من أملاك غير مبيعة لمكتب مدير الحساب الخاص" أن عملية المصادرة لم يكن لها تأثير على معدل الضرائب التي كانت الأرض تخضع له. ولم يكن المستأجر (الملتزم) مسؤولاً فقط عن الضريبة المعتادة (بمعدل $1\frac{1}{2}$ إردب على الأورورا)، لكنه كان مطالباً أيضاً بعوائد محددة على التفتيش^(٧٧). ويدعى المرء أن الإيجار (العوائد) فقط كان

(٧٥) كما في P. Oxy. XIV 1633، وليس لدى تيرنر P. Turner 24؛ راجع مزادات لشراء مبان:

P. Oxy. III 513 and P. Mich. Inv. 3779 as re-edited by D. Hagadorn and L. Koenen in ZPE 74 (1988) 225-8, but not P. Oxy. LVII 3334.

(٧٦) في مقابل عدم شغل أحد المناصب البلدية التي يتكبد شاغلها نفقات مالية للاتفاق عليها. (الترجمة)

(76) Swarney, The Ptolemaic and Roman Idios Logos, 112.

(٧٧) BGU IV 1091. أدین بهذه الحاشية إلى الأستاذ ریا J. R. Rea

يخصص لمدير الحساب الخاص فقط وكانت الضريبة tax تحصل عادة بواسطة مدير الإدارة المالية dioikesis. كان يتم الإعلان العلني عن الأرض المتاحة للبيع في المزاد، ليتقدم المشترون الراغبون بالعطاءات، وكانت هناك منافسة في بعض الحالات، وكانت الأسعار أعلى كثيرا من تلك المطلوبة من الأرض التي تباع بسعر محدد hypologos^(٧٨).

من المحتمل أن الأرض التي تم بيعها في المزاد لم يكن لها تأثير على نظام طبقات الأرض categories بشكل عام، كما أنها لم تؤثر ككل على التوازن بين الأرض العامة والأرض الخاصة. وصنفت الأرض في دعوة مبكرة خاصة بمزاد بأنها أرض استيطان katoicic (P. Turner 24)؛ واستخدم بعد ذلك عقد بيع بوضوح اصطلاح أملاك خاصة [ιδιωτικῆς]^(٧٩). وعلى ذلك يبدو أن الأرض احتفظت بعد بيعها بطبقتها الأصلية التي كانت تنتمي إليها. لقد تأثرت الأرض الخاصة نتيجة فقط لإعادة توزيع ملكيتها فيما بين كل فرد من ملاكها. ومن جانب آخر ربما يكون ذلك قد ساعد على تركيز الملكية في أيدي أعداد قليلة. وينبغي أن نتوقع أن الأرض المتاحة للبيع كانت تزداد بكثرة في أوقات الضغط السكاني والاقتصادي، وعند وفاة عدد أكبر من السكان بدون وريث أو عندما لا يستطيعون مواجهة التزامات

(٧٨) كما في بردية البهنسا P. Oxy. XIV 1633 (بالإضافة إلى وعد بـ ١٤٠ دراخمة فوق المبلغ الأصلي المتقدم به وهو ٦٦٠ دراخمة لمساحة ١١ أرورا). وفي بردية P. Turner 24 قدم مبلغ 3.200 دراخمة لمساحة ١٦ أرورا. ويبدو أن بردية P. Oxy. XX 2269 كانت إعلانا (باللاتينية) عن مزاد. (٧٩) P. Oxy. XIV 1633؛ إذا كانت القراءة صحيحة، فيمكن أن يفهم منها إما المعنى الشامل أو غير الشامل لرئيس الإدارة المالية idiotike.

ضريبتهم. على أى حال فإن الأكلة متأثرة، بحيث لا تترك أى مجال لتحديد التقلبات للحصول على الأرض. فقد شوهد المشتري سيرينوس المعروف سارليون Serenos alias Sarapion فى وثيقة P.Oxy. XIV 1633 كمضارب فى التجارة 'speculator'، ولكن حتى إذا كانت هذه الترجمة لأعماله صحيحة، فإن الدليل لا يشير إلى ما إذا كان هناك عددٌ من زملائه فى البهنسا قاموا بعمليات شراء مماثلة لما قام به فى ظروف الاضطراب السياسى فى سبعينيات القرن الثانى الميلادى^(٨٠).

(د) الأرض الخاصة: ملخص لطبقات الأرض ومعدلات الضريبة

Private Land: Summary of Categories and Tax Rates

كانت طبقة الاستيطان katoikiki وطبقة الأرض التى تم شراؤها eonemene محددة تحديدا جوهريا فى اصطلاحات أصولها؛ وتم تمييزهما عن الأرض الخاصة برمتها، وهى تلك التى كانت تنتمى إلى مساحات الأراضى العسكرية البطلمية، والتى نتجت من بيع الأرض غير المنتجة فى العصر الرومانى. لكن نظام التصنيف الوحيد الذى ضم جميع الأراضى الخاصة تمثل بدون شك فى مصطلحات معدل الضريبة.

اتضح أن معظم الأراضى الزراعية الخاصة فى إقليم البهنسا، وفى أماكن أخرى، بلغ معدلها إردبًا واحدًا من القمح على الأرورا الواحدة، وشمل هذا المعدل جميع أراضى الاستيطان katoicici والأراضى التى تم شراؤها.

(80) See Ch. VI § 4

eonemene. وقدمت الوثائق تفصيلات عن مساحات بمعدلات مختلفة، كان انتشار ضريبة الإردب الواحد monartabos شاملا. ومهما كان الأمر فمنذ الملخص الذي قدمه ولاس Wallace عن إقليم بعد إقليم، فقد ارتفع دليل المعدلات الأخرى بالتدرج⁽⁸¹⁾. وزادت مصادر الأرض التي بلغ معدل ضربيتها $1\frac{1}{2}$ إردب على الأرورا تدريجيا، مع أنه ما زال يبدو أن هذه الطبقة كانت ذات وضع خاص، وبالتحديد تلك المرتبطة مع الأرض التي كانت تزرع بالكروم من قبل⁽⁸²⁾. وهناك حالة واحدة في إقليم البهنسا لأرض بلغ معدلها إردبا، وهو معدل ثبت وجوده أحيانا لأقاليم أخرى⁽⁸³⁾. ولا يوجد دليل واضح بعد عن معدلات أقل من إردب واحد عن الأرورا، مع أن المعدل الذي بلغ أقل من إردب واحد عن الأرورا وجد في بردية P.Oxy. XII 1445 (line 8) ويدل على أن بعض الأراضي قدر عليها معدل منخفض. ووجد معدل إردبين على الأرورا في ثلاث حالات مرتبطة بأرض خاصة؛ كما فُرض المعدل نفسه على أرض خاصة لكنها التزمت بعقد متوالث⁽⁸⁴⁾.

(81) Taxation, 11 ff.

(82) BGU IV 1091. P.Oxy. XIV 1459, VII 1044, LXII 3047 (ex- vines) (see Rowlandson, ZPE 67 (1987) 283-92 on the last two), P.Oxy. Hels. 9 (ex- vines), 22; and see V. Martin, SPP XVII p. 42.

(83) L.C.Youtie, 'P. Oxy. VII 1044', ZPE 21 (1976), 1-13, at p. 11 (P. Oxy. VII 1044 col ii 18).

كما ترجمت في ZPE 67 (1987) 288، حيث ورد رقم السطر خطأ. راجع أيضا:

Wallace, Taxation, 15, 16, 18 .

(84) P.Oxy. XXVII 2473. P. Coll. Youtie. 65. P. Oxy. Hels. 22; P. Harr. I 138

كما قرأما شيلتون P. Oxy. XLII 3047 lines 32.39; Shelton, ZPE 77 (1989), 205-6

وأظهرت عدة وثائق أن هذا المعدل الأساسى كان خاضعا لمقدار إضافى بلغ حوالى $\frac{1}{7}$ (٨٥).

لما كانت الضرائب على الأرض الخاصة أدنى من الأرض العامة، فسوف يكون من الأهمية بمكان إذا كان من الممكن تقييم الحصة النسبية للأراضى العامة والخاصة وكيفية تغيير ذلك. ولما كان هناك تأييد للرأى القائل بأن حدوث أى تغيير كان هدفه زيادة نسبة مساحة الأرض الخاصة، فلا يوجد دليل مؤكد على التوازن بين الأرض الخاصة والعامة من أى فترة خلال عصر المواطن الأول. وإلى هذا الحد من إمكانية مناقشة هذه القضية، يجب علينا تركها لمعالجتها بالارتباط مع وثيقة من منتصف القرن الرابع. (راجع أدناه، المبحث السابع).

(٨٥) على سبيل المثال: P. Oxy. VII 1044, XII 1445; see Ch. III § 2(a).

٥. أرض الوسية والضياغ الإمبراطورية Ge Ousiake and Imperial Estates

عندما أحرز أغسطس سيطرته على مصر في عام ٣٠ ق.م.، استخدم الغنائم التي أخذها من خصومه، والتي شملت الأملاك التي كانت كليوباترا قد صادرتها حديثاً من المعابد وكبار الشخصيات، ليدفع لقواته، ويعيد دفع الديون ويكافئ المخلصين من رجال السناتو والفرسان equites. (Dio Cassius 51. 17. 6-8; cf. 505). وبعد فترة قصيرة وجد في حوزة أتباع أغسطس المقربين وأصدقائه، من بينهم زوجته ليفيا Livia ضياغاً مصرية (ousiai) مع أن أغسطس نفسه نادراً جداً ما ثبت كمالك لأرض في مصر^(٨٦). ومن المعروف أن أباطرة الأسرة النوليوكلودية Julio- Claudian فيما بعد، وكذلك أسرهم، وأصدقاءهم، والمحبرين من رجالهم امتلكوا ضياغاً مصرية^(٨٧).

(86) SB XIV 11933 (27 B.C.); P.Oxy. XII 1434.

(٨٧) ضمت قائمة براسوجلوا جميع الحائزين على أراضي الضياغ،

Parásoglou, Imperial Estate, 69 ff ousiakos logos .

من الأفراد المعروفين الذين لهم ممتلكات في البهنسا

Antonia Drusi (P. Oxy. II, 244); Claudius (XXXVIII 2837); Seneca (P. Lips. 115.

P. Oxy. XXXVIII 2873, XLII 3051; P. Yale inv. 443 (SB XVI 12583; cf. XIV 11336)).

صنف براسوجلوا ضيعة نيكاتوريان (P. Oxy. XXIV 2410) Nikanorian ousia على أنها لم تكن ضيعة إمبراطورية، على سبيل المثال، أولاً لعدم وجود دليل على ارتباطها بأملاك الأسرة النوليوكلودية، أو لعدم وجود ارتباط بالمشرف على الضياغ الإمبراطورية ousiakos logos. حقيقة أن الدليل الواضح مفقود، سواء طابق للملك السابق أو لم يطابق ابن الفيلسوف أريوس (Areus (Suet. Div. Aug. 89.1)، فالمتمن يرجح بشدة أن الممتلكات في تاريخ الوثيقة كانت في عام ١٢٠م. تكون جزءاً من إدارة المشرف على الأملاك الإمبراطورية ousiakos logos (وليس الأرض الملكية basilike ge كما يشير براسوجلوا). ولا يتضح لي لماذا فصلت ضيعة أنثوس السابقة من إحصاء دخل الضياغ الإمبراطورية ousiac revenues في الملخص الخاص بضرائب القمح المينية في سيناري (Sinari) P. Oxy. XLV 3170, 247 ff. كان ذلك الأنثوس يتطابق مع مالك مزرعة إقليم القيوم في عصر الأسرة النوليوكلودية؛ راجع: Parásoglou pp. 18 f. 75.

كان من المفهوم لفترة طويلة أن الضياع ousiai تطابق تقريبا أرض الهبات doreai البطلمية، وهي هبات من الإمبراطور إلى مساعديه، وكان يمكن استردادها^(٨٨). وناقش باراسوجلوا Parássoglou منذ فترة حديثة جدا الاختلافات الجوهرية بين الضياع ousiai والهبات البطلمية doreai: فقد كانت الهبات منحًا مؤقتة، تقم وفقا لرغبة الملك، في حين لا يوجد أى أساس قوى لافتراض أن الضياع كانت شيئا آخر غير كونها ملكية خاصة للحاصلين عليها. وجاء امتلاك الأباطرة التدريجي لهذه الضياع ليس لاسترجاعها من مالك لمنحة مؤقتة، ولكن نتيجة لرغبة الأباطرة العامة في الحصول على وراثتها من كبار الرومان بوسائل غير مشروعة، إذا لم تكن وصاياهم سخية بما فيه الكفاية^(٨٩).

أما وجهة نظر براسوجلوا Parássoglou القائلة بأن كل فرد من الحائزين على الضياع قام بشرائها، وليس بحصولهم عليها بالهبة فلم تلق تأييدا^(٩٠).

(٨٨) تبع وجهة نظر رستوفتيف Rostovzeff, Röm. Kol. 119 ff., esp. 128.

(89) Imperial Estate. 5 ff.

(90) D.J. Crawford, 'Imperial Estate', in M. I. Finley (ed.), Studies in Roman property (Cambridge, 1976), 35-70, at p. 41.

يبدو لي أنه ليس بعيدا عن الاحتمال قيام أغسطس بدعوة أصقائه وأقاربه لشراء أملاك من الغنائم المصرية من خلال سوق "مغلقة" ومحكمة بشدة ومميزة؛ وربما يفسر ذلك لنا لماذا لم يثبت وجود رومان بارزين آخرين يمتلكون أملاكاً في مصر. وكانت المبيعات ستؤدي إلى زيادة كمية الأموال النقدية المتاحة لمواجهة تعهدات أغسطس، وستتفق مع إصراره على أن معظم ثروته كانت تتفق على الصالح العام (Res Gestae 115 ff., Suet. Div. Aug. 101). وفي حالة توقع حدوث أى استياء ضده لاحتفاظه شخصيا بغنائم النصر، والتي سوف يزداد تضخمها ولن تقل كما كانت تخشى كروفرود Crawford بنقل ملكية الأرض إلى زوجته وإلى أشخاص لا يستطيعون الادعاء بحقوقهم فيها أصلا.

على حين لاقى فصله للضياع (الرومانية) عن الهبات البطلمية قبولاً كبيراً. وقام راثبون Rathbone فى معالجة الأخيرة للموضوع إلى العودة للرأى القديم بمناقشة أن الضياع كانت منذ البداية جزءاً من أملاك أغسطس patrimonium ومنها كان يمنح بفضل ومعروف منه ضياعاً لأصدقائه وأقاربه، وكان على إدراك بنموذج الهبات فى الممالك الهلنستية^(٩١).

كونت الهبات بالتأكيد عنصراً مهماً فى العلاقة بين الأباطرة وأصدقائهم؛ مع أن حالات استعادة الأباطرة للأملاك كان يمكن بيانها بالمثل بشكل جيد فى حالة الاستحالة الفعلية لرفض أى طلب إمبراطوري (خصوصاً عندما كان نيرون إمبراطوراً)، كما أنه استحضار لنموذج إلغاء الهبات doreai البطلمية^(٩٢). إن تصور القانون الرومانى لملكية الأملاك التى من الواضح أنها انطبقت دائماً على وضع أراضى الضياع الإمبراطورية ousiai (منها حالة الإعفاء من الضرائب؛ انظر أناه)، كانت لا تشبه إطلاقاً تلك الخاصة بالممالك الهلنستية، وفى حالة إذا كان أغسطس استسخ فكرة المنح المؤقتة للأرض من أسلافه فمن الصعب بمكان رؤية كيف يمكن لمثل هذه الهبات أن يكون لها أى موقف قانونى رسمى. وربما يظهر دليل جديد فى يوم ما يوضح وضع الضياع ousiai فى السنوات المتقاطعة لعصر المواطن الأول.

أدار كل من أباطرة الأسرة اليوليو-كلودية وباقى الملاك ضياعهم ousiai فى مصر بطريقة تشبه إلى حد كبير طريقة ملاكها الغائبين عنها،

(91) Rathbone, 'Egypt, Augustus and Roman Taxation', 102ff. and 109f.

(٩٢) إن القضية التى استشهد بها راثبون Rathbone (ibid. 103 n. 58) ليست قاطعة فى تأييد ترجمته.

ولكن وضع إعفاء الضياع من الضرائب جعلها مرغوبة من الفلاحين بوجه خاص^(٩٣). وبعد موت نيرون، حصل خلفاؤه الأباطرة على الضياع التي جمعها، وأنشأوا في فترة ما بعد حكم الفلافيين، قسما جديدا في الإدارة العامة ousiakos logos، لإدارة الأملاك الإمبراطورية^(٩٤). ولوحظ كذلك أن الأرض الإمبراطورية كانت في طبيعتها أرضا عامة أكثر من كونها أرضا خاصة، ونظمت أرض الضياع على اعتبار أنها طبقة من أرض عامة.

زرعت بعض أراضي الضياع الإمبراطورية ousiake ge بطريقة تساوى تقريبا الأرض الملكية ge basilike؛ بأعداد قليلة من المزارعين، الذين كانوا يوصفون إما بمزارعي الأرض العامة demosioi أو بمزارعي أرض الضياع ousiakoi georgoi، وحملت مصطلحات إيجار (التزام) تشبه كما يبدو لتلك التي تنطبق على الأرض العامة الأخرى التي تنتج إنتاجا عاديا (راجع الفصل الثالث)^(٩٥). وكان يمكن للمزارعين الحصول على قروض

(٩٣) راجع:

A. Tomsin, 'Le Recrutement de la main d'œuvre dans les domaines privés de l'Égypte romaine', *Festschrift Oertel* (Bonn, 1964), 81-100, and Parássouglo, *Imperial Estate* 50ff.

(٩٤) قسم قسباثيان وتيتوس في البداية دخل مختلف الضياع فيما بينهم؛ ونقل براسوجلو

Parássouglo, *Imperial Estate* 28f

أيضا بأن إدارة الضياع الإمبراطورية ousiakos logos أنشأت على يد قسباثيان، على عكس رأي روستوفتسوف وتومسين

Rostovtzeff (SEHRE2ii 670) and Tomsin ('Notes sur les ousiai de l'époque romaine'.

Studi in onore di Aristide Calderini Paribeni II (Milan, 1957), 211-24, at p.222).

(95) H. -C. Kuhnke, *Οὐσιακὴ γῆ* Domanenland in den Papyri der Prinzipatszeit (Diss. Köln, 1971), 53ff.

لم يثبت أن أي مزارع من مزارعي الضياع الإمبراطورية قد حصل في إقليم البهنسا على أي من الوصفين.

القمح من المشرفين على غلال القرية sitologoi بأوامر من مدير الإقليم strategos كما كان يفعل مستأجرو (ملتزمو) الأراضي العامة الأخرى^(٩٦). وعندما لا تجد أرض الضياع مزارعين يتقدمون لزراعتها برغبتهم، كان من الواضح فرض زراعتها على ملاك الأملاك الخاصة؛ وضمنت عقود البيع في بعض الأحيان بأن الأرض كانت خالية من الزراعة Georgia الملكية أو زراعة الضياع وأى (طبقة أخرى من الأرض)^(٩٧).

وأيا كانت الاعتبارات الأخرى، فقد تمسكت ضياع الوسية بوجودها بوضوح. وظلت الأملاك تسمى بعد ذلك بأسماء حائزيها الأصليين فترة طويلة بعد انتقالها إلى الملكية الإمبراطورية؛ وفي الواقع فإنه يرجع لهذه السمة إلى حد كبير أن لدينا قدرًا كبيرًا من المعلومات عن من كانوا ملاكها الأصليين^(٩٨).

تساوت أراضي الضياع الإمبراطورية في تأجيرها لصغار المزارعين وفي ظهور تمدد هناك في الأملاك الإمبراطورية في أيدي كبار المستأجرين، أو مستأجري الضياع الإمبراطورية misthotai. ويبدو أن هذه الطريقة في استغلال الأرض كانت في الأساس استمرارًا لتلك التي كانت تستعمل عندما

(٩٦) P. Rob. Inv. 59, P. Oxy. XVIII 2185 (with BL III and IV); هنا (Line 23) (οὐσια(κῆς) προ(σόδου?) - دخل الضياع الإمبراطورية) ليس لها صلة بطبقة أرض الدخل ge prosodou التي تدفع الدخل لرئيس الإدارة المالية dioikesis، وليس للمشرف على إدارة الضياع الإمبراطورية tousiakovs؛ راجع المبحث الثاني أعلاه.

(٩٧) راجع على سبيل المثال P. Oxy. III 577 وحالات أخرى.

(98) Parásouglo, Imperial Estate, 11ff.

كانت الضياع في الملكية الخاصة، وربما كانت هذه الطريقة تلائم بوجه خاص الممتلكات التي حافظت على وضعها كوحدة واحدة وضيعة مكتفية بذاتها، وملحق بها منشآت المزرعة، أكثر مما استخدمها الملاك الذين كانوا يتوسعون في الأراضي الزراعية فحسب^(٩٩). كان تيبيريوس كلوديوس Ti. Claudius Theon الثرى السكندري الذي امتلك أراضي في إقليم البهنسا، مزارعا misthotes لضيعة سينكا Seneca هناك عام ٦٢ ميلادية، أغلب الظن عندما كانت لا تزال ملكية خاصة. وواصل ثيون Theon نشاطه في هذا المجال لعدة سنوات أخرى بعد مصادرة الإمبراطور للضيعة^(١٠٠). وكان مدير أعمال ثيون oikonomos هو الذي يتعامل مع المستأجرين (الملترمين) من الباطن الذين يقومون بزراعة الأرض بالفعل.

(٩٩) H. - C. Kuhnke, *Oikonomia* ٦٦, 64ff., esp. 71. ومهما كان الأمر فقد قام كل من كونيكي وبراسوجلوا (Imperial Estate, 55) بتأليل غير مناسب للفروق بين مزارعي الأراضي العامة georgoi ومستأجري أراضي الضياع الإمبراطورية misthotai.

(١٠٠) P. Oxy. XXXVIII 2873, XLII 3051. البردية الأخيرة ليصال لمخلفات عولند بتاريخ عام ٨٩، ولا توضح ما إذا كان ثيون Theon ما زالت له صلة بضيعة سينكا، ولا من أي تاريخ كانت المخلفات مستحقة. وعلى أي حال إذا كان ابن المزارع المستحق عليه الدين هو من قام بدفع مخلفات الموائد عام ٨٩، فيبدو من غير المقبول أن يرجع الدين إلى الوقت الذي كان فيه سينكا Seneca يمتلك الضيعة أو حتى نيرون. كان ثيون يمتلك أرضا في تيخينخوتيس Tychinnehotis P. Oxy. II 290. ربما كان ثيون أو مستأجر آخر misthotis لضيعة سينكا (السابقة) في إقليم البهنسا قد ذكر في بردية P. Yale inv. 443 وهناك إشعار عن تاريخ وفاة أرخه براسوجلوا Parassoglou بمعام ٨٢م. BASP 12 (1975), 89 ff. = SB XIV 11336. لكن مارتين أرخه بمعام ٥٦/٥٥ CE 55 (1980), 271ff = SB XVI 12583. ولاحظ راثيون للمجال الذي طرحته تلك الترتيبات لتطور شبكة من الزراعة منبثقة من البلاط الإمبراطوري إلى عائلات في مصر.

'Egypt, Augustus and Roman Taxation', 103 n. 60.

اقترن نفس نموذج تأجير مساحات واسعة مع استمرار الإيجار (الالتزام) من الباطن خلال القرن الثاني والثالث. قدم القرويون في بعض القرى عام ١٢٠ شكوى أن أراضي الرعى الخاصة بضيعة نيكانوريان Niknorian التي كانت في حوزتهم من قبل، تم تأجيرها في ذلك الوقت لغرباء عن طريق شخص يدعى هوريون Horion الذي حصل على العقد بتقديم رشوة كبيرة أكثر من قدرة القرويين فيما يبدو^(١٠١). ونتج عن ذلك تضرر حيوانات القرويين جوعاً؛ ويتضح أن التحول في التأجير بالنسبة للمستأجرين الأصليين الأثرياء بدلا من القرويين كان لصالح كل من الحساب الإمبراطوري وكبار المستأجرين أنفسهم.

يمكن القيام بإلقاء لمحة سريعة على إدارة أراضي الضياع في القرن الثالث من خلال خطاب خاص عُثر عليه في البهنسا من بين أوراق أسرة من ملاك الأرض الأثرياء لسارابيون المعروف بأبولونيانوس Sarapion alias Apollonianus (PSI XII 1260)^(١٠٢). كتب الكاتب الذي يبدو أنه كان وكيلاً لأبولونيانوس، والذي كان موجوداً في إقليم هيرموبوليس، كتب له ليخبره عن

(١٠١) P.Oxy. XXIV 2410، الجزء المتعلق بالنص مترجم في الفصل الثالث. حاشية رقم ٨٥. ورفض براسوجلو Parassoglou, Imperial Estate 12 and 65 أن هذه الضيعة كانت ضيعة إمبراطورية، لكن راجع الحاشية رقم ٨٧ أعلاه وراجع مستأجرى ضيعة ousia جوليا بولا Julia Polla الإمبراطورية (P. Lips. 113)، التي رفضها براسوجلو كضيعة إمبراطورية أيضاً.

(١٠٢) راجع تفصيلات أكثر عن هذه العائلة في الفصل الرابع، المبحث الثاني. ومن سوء الحظ أن ترجمة هذا الخطاب تكتنفها مشاكل: وعلى سبيل المثال أن كلمة ἀπογράφουσι بمعنى كالمستأجر 'يعلن - يقر to declare'؛ لكن يبدو أنها لا تشير هنا إلى بيان الالتزامات، لكن القائمة لتسجيل آخر جديد. وعلى ذلك فقد ترجمتها هنا 'تسجيل'.

النجاح فى تسجيل شغل مستأجرين لمساحة ٢٦ أرورا من أرض الضياع ouasiake ge، وتم تسجيلها بالفعل "لهؤلاء من إيون Ibion وشخصين من مدينة البهنسا، أحدهما أرسله شخص يدعى سارايون. وقال الشخص الذى قدم تلك المعلومات أيضا إن الأرض لم تعط (أفضل ترجمتها "لم تمنح" لأنها تعطى معنى أفضل) لأشخاص غير موجودين، الذين لا يمتلكون أرضا فى الإقطاعات kleros. وواصل الكاتب فى مناقشة إمكانية قيام أبوللونيانوس بالتسجيل تحت أسماء أخرى، من بينها ساراييس مستأجر (ملتزم) أرض الضياع misthotes. وأضيف فى الحاشية أن الموظف ذكر أيضا أن هؤلاء الأفراد الذين لا يرغبون فى التسجيل بأسمائهم يمكنهم التسجيل بأسماء مشرفين phrontistai. ويبعد عن الاحتمال الاقتراح بأن أبوللونيانوس كان غير قادر على القيام بالتسجيل باسمه لأنه كان، أو ربما يكون باختصار هو مدير إقليم هيرموبوليس.

ومن المهم ملاحظة كم عدد الأشخاص الذين اتضحت علاقتهم بزراعة هذه المساحة المتواضعة نوعا ما من الأرض؛ ومن سوء الحظ أن الخطاب لا يوضح أبعد من ذلك عن علاقة هؤلاء مع بعضهم بعضا ومع مزارعى الضياع الإمبراطورية misthotes. إن رتب الوضع الاجتماعى مثيرة أيضا للانتباه، من مجموعة من القرويين "إلى مجموعة من أرسقراطى المدينة"، التى كان من بين ثروتهم تأجير (التزام) مساحة ٢٦ أرورا من أرض الضياع التى كان لئرها طفيفا بالتأكد. وتوضح الوثيقة أنه لا يجب التقليل من التعقيد فى تأجير (التزام) هذه، أو فى أى أرض عامة أخرى. وربما تكون الأسماء الموجودة فى القوائم الرسمية مجرد غطاء للمستفيدين الحقيقيين للأرض، وربما حجب وراءه

مدى اختلاط الزراعة الصغيرة والكبيرة الحجم. كانت مساحة كبيرة من الأرض التي قدمت كالبيورنيا هيراكليا Calpurnia Heraklia بياناً عن عدم وصول مياه الفيضان إليها عام ٢٤٥ م. - كانت - مسجلة لاسم هؤلاء الذين من أسرة المؤله فيسباسيان وتيتوس. (P. Oxy. XLII 3047 "Vespasian and Titus).

إن اشتراك المساحات الكبيرة لملاك أراض مع أراضى الضياع شجع على استخدام موظفيهم الشخصيين على الأرض، واختيار نموذج لاستغلال الأرض شبيه لذلك الذى يستخدمونه فى الأجزاء التى يمتلكونها من ضياعهم. ونتيجة للجمع بين ذلك واستخدام كلمة "وسية ousia" وهى كلمة تحمل فى معناها العام معنى "ضيعة estate"، وأمالك "property"، وتشير فى معناها الخاص إلى ضيعة إمبراطورية، هنا يثور الشك بسهولة فى بعض حالات خاصة ما إذا كانت الأراضى الموضوع اليد عليها تقع تحت مسئولية إدارة أراضى الوسية ousiakos logos أم لا. لاحظ رستوفتزهف Rostovetzeff أن أملاك كلوديا إزيدورا التى تدعى أبيا Claudia Isidora Alias Apia كانت تتكون من مساحات واسعة من الضياع الإمبراطورية ousiake ge لكن هذا الاستنتاج لا يستند على أسلوب إدارة الضيعة ولا باستخدام - اصطلاح - "الضيعة ousia" للإشارة إليها (بعد المصادرة) (SB XIV 11403) (١٠٣) ولا نعرف من أى طبقة جاءت أرض كلوديا (١٠٤).

(103) SEHRE² ii. 747 n. 61; cf. i. 490.

(١٠٤) ويصدق الشيء نفسه على ضيعتين أخريين كانتا فى الأساس ملكية خاصة private estate وصفت أجزاء منها أنها ضياع إمبراطورية (P. Theon. Passim (the 'lower' and the 'upper' ousiai) وأرشيف نيميسيانوس (P. Oxy. XLIX 3521) Nemesianus).

كان ينبغي إدراك الفارق بين الأراضي التي تختص بها إدارة المشرف على الضياع الإمبراطورية *ousiakos logos* من شتى أنواع أراضي الضياع المتعددة، والتي تمت مصادرتها ووصفت بأنها الضياع الخاصة بالخزانة *tamiakai ousiai*. وقعت أملاك بعض كبار ملاك الإقليم في القرن الثالث في يد الخزانة، لأسباب غير واضحة تماماً^(١٠٥). ويبدو أن إدارة الضيعة الفعلية كانت تشبه إلى حد كبير الطريقة نفسها التي كانت تدار بها عندما كانت تقع في الملكية الخاصة، من حيث وقوعها تحت الإشراف الكامل للمستأجر الأصلي أو موظفين كانت تستأجرهم خزانة الدولة مباشرة^(١٠٦). إن مضاعفة هؤلاء الموظفين كان لمصلحتهم الشخصية والإضرار بالخزانة كان موضوع شكوى أرسلها أحد المشرفين إلى مديري أقاليم هيبتانوميا *Heptanomia* والفيوم عام ١٨٨م. (P.Oxy. I 58= W. chr. 378). من الواضح أن مصادر هذه الضياع لم يكن لها تأثير رسمي على طبقة الأرض لأجزاء الأرض المتعلقة بالموضوع، على الرغم من حصول الخزانة من الناحية الفعلية على كل

(١٠٥) أكثرها شهرة كلوديا إيزيدورا المعروفة بأبيا *Claudia Isidora alias Apia*؛ وأيضاً أوريليوس أمونيون *Aurelius Ammonion* (P. Oxy. XXXVI 2775).

(١٠٦) راجع مصدر الحاشية السابقة، وربما أيضاً P. Oxy. XXXVIII 2854 (كان سبتيموس يودايمون *Septimius Eudaimon* مستأجر لضيعة كلوديوس سيريون *Claudius Syron* السابقة). ومن المحتمل أن بردية P.Oxy. XIX 2241 تنتمي لذلك النوع من الضيعة، وهي قائمة عوائد رتبها سيفيروس، 'مباح *Sarvevor* أراضي الضيعة الإمبراطورية *ousia*' عام ٢٨٣/٤. وضعت قائمة الأرض من أملاك *Ktēma* خاصة بدوسكوروريوس *'Dioscoureios'* في سينكفا *'Sinkēpha'*، وكانت تزرع بعدد قليل من مزارعي الأملاك *ktēma*، ووصف نصاب من الأرض أيضاً بأنه 'مستأجر لهؤلاء الذين من خوسيس *'Chusis'*. وتوحي المقامة الرسمية للقائمة بأن الضيعة كانت تحت إدارة ضيعة أرض عامة، وليست أرضاً خاصة، رغم صعوبة الحفاظ على التمييز بينهما مع أواخر القرن الثالث.

الدخل الإضافي من الأملاك، وليس فقط على الدخل المفروض عليها. وفي حالة الضيعة التي يقوم مدير الحساب الخاص *idios logos* بمصادرتها، والتي تدار بالطريقة نفسها، فقد كانت تستمر في دفع الضريبة للخزانة العامة بدون شك، بينما يتسلم مدير الحساب الخاص *Isios logos* باقى الدخل (راجع *P. oxy. XLVI 3287*). وينبغي ملاحظة أنه في ملخص الضرائب التي قام بدفعها سكان عاصمة الإقليم من ملاك الأراضي في سينارى *Sinary* (*P. oxy. XLIV 3170 247 f.*)، كانت الأملاك السابقة التي تخص كلا من أنتيوس *Anthos* وسالفيوس جُستينوس *Salvius Justinos* تُحصى على حدة لكل من مدير الإدارة المالية *dioikesis* والمشرف على الضياع الإمبراطورية *ousiakos logos*.

٦- الأرض المقدسة (أراضي المعابد) Sacred Land

من الصعوبة بمكان تقدير مساحة الأرض المقدسة التي كانت موجودة هناك في إقليم البهنسا خلال العصر الروماني. فقد تم مصادرة بعض الأرض المقدسة hiera ge في الفترة المبكرة من حكم أغسطس، ولكنها كانت على عكس الأراضي غير المنتجة التي تمت مصادرتها خلال تلك الفترة، لعدم القيام ببيعها (P. Oxy. IV 721). ولا ينبغي أن يؤخذ ندرة دليل هذه الطبقة بالضرورة على أنه يدل على إهمال أهميتها، فالكلم الصغير الذي تضمنته قائمة سجل إقليم أبوللونوبوليس W. Chr. 341 (Table 2) Apollonopolite تقدم بعض الركائز في افتراض من أنه يبعد عن الاحتمال مقارنة مساحة الأرض المقدسة في البهنسا بالأرض العامة ge demosia أو بالأرض الخاصة idiotike. وهناك حساب لضرائب مقدسة من قرية لم يذكر اسمها في أوائل القرن الثالث الميلادي تضمن دفع أكثر من ٩٤٠ دراهمة، مشتملة على التزامات إضافية، عن أرض مقدسة hiera ge كانت صغيرة جدا بمقارنتها بمجموع ضرائب أرض الكروم apomoiria في الوثيقة نفسها P. Oxy. (XII 1437)، وكانت المعابد التي ثبت وجودها في قرى الإقليم، وحتى في البهنسا ذاتها كانت فيما يبدو متواضعة تماما في نسبتها، ولم تغدق الضياع الواسعة عليها كما كان الحال بالنسبة للمعابد المصرية المهمة^(١٠٧). على أي حال كان يمكن أن تمتد هذه الضياع لتشمل مناطق في مصر أبعد من مركز

(١٠٧) J. Krüger, Oxyrhynchos in der Kaiserzeit, 54ff قائمة لمعابد ثبت وجودها في قرى الإقليم. وعن إدارة المعابد بشكل عام راجع: P. Glare, in her forthcoming book (Cambridge 1996).

العبادة؛ فقد وجدنا في توو Toou في المركز الشرقي، مزرعة مساحتها أكثر من مائة أروا مقدسة مكرسة للربة إيزيس تابوزيريس Taposiris of (١٠٨). ومن المحتمل أن كم مساحة الأرض المقدسة للقرى المتباينة كانت متغيرة.

كما رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل، أن بعض التزام الأرض المقدسة كان شبيها تقريبا بالأرض العامة، بينما تم معاملة أراض مقدسة أخرى بطريقة أكثر شبيها بالأراضي الخاصة. ظهر ذلك الفارق بوضوح من السجلات التي تضمنت قائمة لكل من الأرض المقدسة التي دفعت العوائد (ekphoria)، وتلك التي دفعت المستحقات العادية (Kathekonta) (١٠٩). ويبدو أن مساحة أرض المعابد hiera ge في بيلا Pela للمذكورة في بيان عن أرض لم تصلها مياه الفيضان abrochia بجوار بعض أراض ملكية basilike ge في أنتيبيرا بيلا Antipera Pela ربما كانت تقع ضمن الطبقة الأولى (١١٠). ومنح بيع قطعة أرض واحدة في البهنسا إعفاء الأملاك من زراعة أرض مقدسة hiera ge، جنباً إلى جنب الأرض الملكية basilike وأراضى الضياع الإمبراطورية ousiakege المألوفة أكثر (١١١).

(١٠٨) PSI IX 1036؛ من المحتمل أن تلك كانت أرضاً مقدسة، رغم أنها لم توصف صراحة بذلك.

راجع أيضاً P.Oxy. XII 1434 عن أراض في الإقليم كرست لنفس الإلهة.

(١٠٩) كما في P. Mendes. Geneu; cf. P. Berl. Leih. I 5.

(110) P. Col. Inv. 478 (published by D. Delia in BSAP 29 (1992) 25-30), line 21.

(111) P. Oxy. III 633, revised by B.E. Neilsen in BASP 29 (1992) 143-52.

خضعت الأرض المقدسة فى عقود الإيجار المتوارثة لطرح موجب للاهتمام بنقل أرض من امرأة إلى حفيدها^(١١٢). بلغ معدل الضريبة إردين غلال على الأوراء، وهو معدل متوسط بين المعدل المنخفض على الأرض الخاصة والمعدل الأعلى على الأرض العامة، وهو مطابق للأرض المؤجرة بعقود وراثية^(١١٣). إن تعيين زراعة الأرض العامة بالإرغام، مع أنها كانت متوازنة من الناحية العملية، فإنها فيما يظهر لم تكن تُعد من الناحية الرسمية عقود إيجار. وراثية؛ وتم أيضا الاحتفاظ بأعلى معدل للضريبة التى خصصت للأرض العامة (لذلك لم تكن مقبولة). وعلى ذلك إن الحالة المذكورة هنا لم تكن نتيجة لأقدم زراعة بالإرغام، ولكنها تقدم مثالا جيدا لإقامة شكل من إيجار (التزام) الأرض المقدسة^(١١٤).

(112) P. Harr. I. 138 lines 19-25, revised by J. Shelton in ZPE 77 (1989) 14.

(113) See Shelton's note on line 24 (ibid.), and ch. III § 2(a).

(١١٤) راجع المطابقة التى ذكرها شيلتون Shelton, ibid. 205.

٧. استعادة وضع: تغيرات في التوازن بين الأرض العامة والأرض الخاصة

In Retrospect: Changes in The Balance Between Public and Private Land

يقدم ملخص دخل القمح الذى يرجع للقرن الرابع المعلومات الوحيدة المتاحة بوضوح عن المساحة الكلية للأرض العامة *demosia* وأرض الامتلاك الخاص *idiotike* فى إقليم البهنسا^(١١٥). بلغت مساحة الأرض الزراعية فى الإقليم أثناء ذلك التاريخ - الذى لم يؤرخ بالتحديد - 38,857 أرورا من الأرض العامة *demosia* ge ومن الأرض الخاصة 163,687 أرورا، بنسبة أقل من 4:1 ويقف هذا الرقم كعلامة تخالف نسبة الأرض العامة *demosia* التى اعتبرها الباحثون موجودة بصفة عامة فى أنحاء مصر الموثقة فى عصر للمواطن الأول. وأجمع الرأى على الاقتراح القائل بوجود فعلى للأرض العامة أكثر من الأرض الخاصة، على الأقل فى القرنين الأول والثانى؛ وسُمح مع القرن الثالث بزيادة مقدار الأرض الخاصة بعض الشيء^(١١٦).

(١١٥) راجع عن الترجمة:

SB XIV 12208 (= P. Mich. Inv. 335 verso) R.S. Bagnall and A. Worp, 'Grain Land in the Oxyrhynchite Nome', ZPE 37(1980), 263-4.

(١١٦) تحدث جونسون دوما عن وجود مساحة صغيرة فقط من الأراضي الخاصة فى ذلك العصر A.C. Johnson, 'Roman Egypt in the third century', JJR 4 (1950), 157, Egypt and the Roman Empire (Ann Arbor, 1952), 73f., "The ἐπιβολή of land in Roman Egypt", Aegyptus, 32 (1952) 61.

بينما لم يلزم كتّاب آخرون أنفسهم بذلك الرأى النهائى وذكروا أن الجزء الأكبر من الأرض خلال عصر للمواطن الأول كانت أرضا عامة

(A. H. M. Jones, The Later Roman Empire (Oxford, 1964) 779f.)

أو أنه تم الاحتفاظ بأجود الأراضي الزراعية كأراض ملكية

Bell H. I., Egypt From Alexander the Great to the Arab conquest (Oxford, 1948, 73).

ونتيجة لأننا نفتقد لأى وثيقة من عصر المواطن الأول يمكن مقارنتها مع ما يخص إقليم اليهنساء، فإن السؤال القاطع عن التوازن بين الأرض العامة والخاصة فى ذلك التاريخ يمكن الاقتراب منه بصعوبة دون الأخذ فى الحسبان وضع القرن الرابع بالتحديد. ويجب أن نضع فى الاعتبار بعض التفاصيل الصغيرة إلى أى حد كان التوازن بين الأرض العامة والخاصة مرتبط ارتباطا له مغزاه بالتغيرات التى حدثت فى حياة الأرض حتى القرن الرابع؛ ويمكن أيضا استخدام مادة المقارنة المتاحة من الأقاليم الأخرى لكل من العصر المبكر والمتأخر.

لقد سبق مناقشة التغيرات المعروفة التى حدثت فى التزام الأرض خلال عصر المواطن الأول، ولكن يبقى أن يوضع فى الاعتبار وقع تأثير إعادة ديقلديانوس لتنظيم نظام الضرائب فى الإمبراطورية على حياة الأرض المحلية. ألا يوجد من أسباب تدفع للتفكير فى أن السنوات الأخيرة من القرن الثالث، عندما تمت المراجعة العامة للحيازة إثر إحصاء Census سابينوس Sabinos، كان هو الوقت الذى تميز بانخفاض فى نسبة الأرض العامة demosia ge، ولذا فإنه الاحتمال الأكبر حدوثه فى ذلك الوقت؟.

إننا نستقى التأثير الأولى للإصلاح فى مصر بإسهاب من أوراق أوريليوس إزیدوروس Aurelius Isidorus من كرانيس Karanis. ويوجد من بين الأوراق المحفوظة نسخة من منشور edict أريستوس أوبتاتوس Aristius Optatus بتاريخ ١٦ مارس ٢٩٧، وفيه يلخص منشور ديوقلديانوس الذى لم يعد له وجود، وفيه أعلن الوالى prefect أن ربط الضرائب سيتم

فى المستقبل مرتبطا بعلاقتها بطبيعة الأرض. (poiotes)^(١١٧) والتي سيتم تصنيفها وفقا للبيانات التي سوف تقدم فى السنوات المقبلة، ويتضح أن تصنيف الأرض جاء على النحو التالى: الأرض المزروعة sporimos والأرض غير المغمورة بالمياه abrochos، وأرض الأشجار dendrike، والأرض الجافة chersos، وسوف يتم توزيعها بين الأرض الملكية basilike والخاصة idiotike^(١١٨).

ربما لا يبدو الوضع على السطح أنه بمنزلة علامة رحيل جذرى عن النظام القديم؛ لقد قسمت سجلات الأراضي خلال العصر البطلمي وعصر المواطن الأول الأرض إلى طبقات تعتمد على كل من عدم إنتاجيتها وحيازتها. ولكن وجدت اختلافات رئيسية فى التفصيل. فلم تعد الأرض غير المغمورة بالمياه Abrochos تحصل على إعفاء من الضرائب بعد ذلك؛ ويبدو أنه افترض أن الأرض التي لم تصلها مياه الفيضان يمكن أن تنتج محصولا باستخدام الرى الصناعى^(١١٩). وظلت الأرض الجافة فقط وغير المنتجة هي التي تعفى من فرض الضرائب عليها. لكن جاءت أهم التغييرات بخصوص

(١١٧) P. Cairo. Isid. I عن تليخ العلاقة بين هذا المشور وثورة دوميتيوس دوميتيوس Domitius Domitianus

راجع: Thomas 'The revolt of Domitius Domitianus', ZPE 22 (1979), 253-79.

ظلت الموائد تقدر لفترة على أسس الأرورا بدلا من القدان iugum راجع عن ذلك

A.H.M. Jones, 'Capitatio and iugatio' in The Roman Economy, (ed. P.A. Brunt) (Oxford, 1976), ch. 13, and R.S. Bagnall, 'P. Oxy. XVI 1905, SB VI 7756 and Fourth - Century Taxation', ZPE 37 (1980), 185-95.

(١١٨) P. Cairo Isid. 2,3, etc., وتوجد المناقشة فى مقدمة هذه النصوص. P. Leid. Inst. 59، وهي من الينيسا، ويبدو أنها قصاصة من بيان عن أرض لإعادة مسحها الذى تم عام ٣٠٢-٣٠٣ ميلادية.

(١١٩) cf. PSI IX 1078 (ad 356)، عقد لزراعة أرض جافة (لم تصلها مياه الفيضان) وفيها قام مالك

الأرض بإمداد - المستأجر - بماكينه رى.

التخلي عن كثير من اصطلاحات طبقات الأرض وتبسيط المعدلات المتباينة للضرائب. غير أن سجلات الضرائب من القرون السابقة وضعت في قائمة الأرض الملكية basilike سلسلة من معدلات الضريبة (راجع W. chr. 341)، وتم تمييز بعضها باختلاف أصلها، وأخرى بمعدلها الضريبي، ولكن أصبح الفارق الوحيد الآن الذي له أهمية هو الفارق بين الأرض الملكية basilike والأرض الخاصة idiotike، وهنا كان الفارق الوحيد بسيطا يتمثل في حقيقة أن ضريبة القمح على الأرض الملكية كانت مرتفعة وتمثل ثلاثة أضعاف تلك المفروضة على الأرض الخاصة idiotike^(١٢٠).

يتفق ذلك الدليل تقريبا مع الصورة التي يقدمها ملخص دخل غلال القرن الرابع من البهنسا الذي سبق مناقشته من قبل وسمح الأخير بقبول طبقات فرعية مع الاختلاف الرئيس بين الأرض العامة demosia والأرض الخاصة idiotike، لكن لم تحمل أى من هذه الطبقات الفرعية معدلا مختلفا للضرائب، ولوحظ ذلك على وجه الخصوص في حالة الأرض العامة demosia، حيث كانت بعض هذه الطبقات، مثل الأرض التي تم بيعها بسعر محدد hypologos والأرض المستخدمة لإلقاء النفايات، التي كان من المؤكد أن إنتاجها قليل للغاية عن الأرض العادية الصالحة للزراعة esparmene، وبلغ معدل الضرائب بالمثل في كرانيس Karanis على الأرض العامة

(١٢٠) P.Cairo Isid, introductions to 3 and 11. راجع أيضا المناقشة المهمة في تغيير معدل الضريبة

الذي قيمه باجنال

Bagnall, 'Agricultural Productivity and Taxation in later Roman Egypt', TAPA 115 (1985), 289-308.

والأرض الخاصة ١:٣ (ثلاثة أرباب على الأروا على الأرض العامة، وأكثر قليلا من إرباب على الأرض الخاصة). كان معدل الضريبة مضاعفا مرتين وحُصلت الضريبة فى الأخيرة فى وثيقة البهنسا كما كان فى أرشيف كرانيس، وفى الأخيرة تم تحصيل الضريبة بالشعير بالإضافة إلى القمح^(١٢١).

وعلى أساس الدليل الذى سبق مناقشته لهذا الحد، يتضح أنه على للعكس من تأكيد أريستوس أوبناتوس Aristius Optatus فإن منهج الإصلاح السابق للضرائب المفروضة لم يثر غير انتباه طفيف 'لنوع الأرض'، وكان فى الحقيقة أقل توفيقا من قبل بالنسبة لتباين إنتاجيتها. وكان الاختلاف الوحيد فى معدل الضريبة، بين الأرض الملكية basilike/ والعامة demosia وبين الأرض الخاصة idiotike، لم يكن له أى علاقة بإنتاجيتها، لكونه كان مرتكزا على نظام الطبقات القديم.

هل كان هناك ثمة سبب للاعتقاد أن الإصلاحات تضمنت بديلا كبيرا فى العلاقة النسبية لهاتين الطبقتين؟ يمدنا أرشيف أوريليوس إزیدوروس أيضا على هذا السؤال بدليل جوهري، حيث توضح حيازات القرويين فى كرانيس Karanis فى القرن الرابع أن المعدل بين الأرض العامة demosia والخاصة idiotike بلغ بالتقريب ١:١، مع أن حيازات اثنين من سكان عاصمة الإقليم تكونت معظمها من أملاك خاصة idiotike^(١٢٢). وذلك أمر مهم بوجه خاص لسببين:

(121) Bagnall and Worp, ZPE 37(1980) 263 f.; Bagnall, TAPA 115 (1985), 300.

(١٢٢) P. Cairo. Isid. 7: see 7 introd. بخصوص هويتهم كسكان لعاصمة الإقليم.

الأول: إنه أوفى دليل عن نسبة الأرض العامة والخاصة خلال عصر المواطن الأول، والذي يبدو أن له تأثيراً كبيراً في الوصول إلى رأى في الموضوع، نستمدّه - مثل أرشيف إزیدوروس - من قرى تقع على محيط الفيوم، وأوضح الأرشيف الأخير أن نسبة الأرض العامة *demosia ge* في هذه المنطقة ظلت مرتفعة في أيدي القرويين حتى في القرن الرابع بعد الإصلاح الضريبي. على الرغم من أن النسبة الكلية للأرض العامة *demosia ge* كانت أقل بعض الشيء في وثائق إقليم الفيوم في القرون المبكرة، رغم أن التباين كان أقل بكثير عن ذلك بينه وبين القرن الرابع في ملخص ضرائب القمح، وفي وثائق الفيوم المبكرة. الثاني: إذا كان هناك تباين بين نسبة الأرض العامة *demosia* التي يحوزها القرويون وسكان عاصمة الإقليم في القرن الرابع في الفيوم، فسوف يساعد ذلك على تفسير لماذا سُجل فقط في سجلات الأرض التقريبية المعاصرة من إقليم هيرموبوليس الأرض التي كانت في حوزة سكان عاصمة الإقليم في هيرموبوليس والأنتينويين *Antinoites*، وكان بسبب عدم التوازن الكبير الذي وصل إلى ١٢:١ بين الأرض العامة *demosia* والخاصة *idiotike* (١٢٣).

(123) Cf. A.H.M. Jones, 'Census Records of The Later Roman Empire', The Roman Economy, ch.10, esp. 244ff.).

لكن إذا كانت الأرقام التي قدرها باجنال

R. S. Bagnall ('Landholding in late Egypt: The Distribution of Wealth', JRS 82 (1992), 128-64) من P. Cairo. Isid. 9

صحيحة فقد كونت الأراضي العامة نسبة مرتفعة لحيازات مواطني عاصمة الإقليم مثل تلك الخاصة بالقرويين: فبلغ ما في حيازة مواطني عاصمة الإقليم مساحة 303.8 أرورا أرضاً خاصة ومساحة 282.31 أرورا أرضاً عامة؛ وبلغت مساحة كل من سكان عاصمة الإقليم والقرويين، 2251.5 أرورا من الأراضي الخاصة ومساحة 2019.73 من الأراضي العامة. ومع ذلك لاحظ أن تكويناً واحداً فقط من سكان عاصمة الإقليم (هيراكليس *Herakles* وألكسندروس *Alexandros*) كانت فيه مساحة الأرض العامة أكثر من مساحة الأرض الخاصة (لقد كان هذا التكوين كبيراً بما فيه الكفاية لكي يؤثر على التوازن العام لسكان عاصمة الإقليم)؛ وبلغ أكبر معدل للقرويين (25.45 % مقابل 5.56 %) لحيازة أغلبها من أرض عامة. وينبغي أن نتذكر أن هذه الأرقام عبارة عن تصحيحات أعيد بنائها من سجلات غير كاملة لدفع الضرائب.

على أى حال لم يسجل ملخص البهنسا أى فارق بين مواطنى عواصم الإقليم والقرويين؛ ونسبة ٤:١ كانت بالنسبة لجميع مساحات الأرض الزراعية فى الإقليم، أيا ما كان وضع حائزها. ولكن إذا كانت نسبة الأراضى العامة demosia قد أصابها بعض التدهور مع القرن الرابع، فيبدو أنه لا ضرورة لافتراض وجود علامة على تدهور أكبر فى إقليم البهنسا. وفى الواقع فإن السجلات التى ما زالت باقية من وادى النيل نفسه توحى أن نسبة الأرض الخاصة إلى الأرض العامة كانت دائما أكبر هناك من الفيوم؛ ففي سجلين للأرض من نابو Naboo فى إقليم أبوللوبوليس هيبناكوميا Apollonopolite Heptakomia فى عهد تراجان، سجلت الأرض الخاصة ثانى المساحة المسجلة^(١٢٤). كما ينبغى أن نلاحظ أيضا كيف أن إشارات قليلة عن الأرض العامة وجدت فى سجلات أرض من القرن الثانى من إقليم منديس Mendesian nome فى الدلتا؛ وسجل فى دفتر سجلات بعد الإصلاح من مركز فيرونفييتى Phernouphite من الإقليم نفسه أن الأراضى الخاصة idiotike كانت أكثر من ضعف الأرض الملكية basilike^(١٢٥).

(١٢٤) P. Giss. 60، التى يظهر أنها تضم أراضى القرية جميعها، قد انخفضت من مساحة +4656 أرورا من الأرض التى ظلت على وضعها على الرغم من مياه الفجر المتتابعة epeiros التى كانت تحت إشراف رئيس الجهاز المالى dioikesis إلى +1017 أرورا من الأرض الملكية بمعدل عادى، وتم معاملة مساحة + 658 أرورا من أرض ملكية basilike على أنها أرض خاصة، ومساحة + 2980 أرورا على أنها أرض إقطاع kleruchic land. وهذا الرقم يقترب من نسبة $\frac{2}{3}$ من المساحة الكلية التى تم إحصاؤها كأرض إقطاعيات kleruchic land، بينما صنفت أكثر من ثلث المساحة $\frac{1}{3}$ من الأرض الملكية basilike فى طبقة خاصة. وكانت نسبة الأرض الخاصة فى داخل الأحواض والجسور perichoma فى القرية منخفضة قليلا. (W. chr. 341; see Table 2)

(125) P. Thoumis I. P. Mendes. Genev., P. Oxy. XLIV 3205 (AD 297-308).

يتضح من ذلك أن نسبة الأرض الخاصة *idiotike* إلى الأرض العامة *basilike* كانت متغيرة في كل العصور تغيرا له قدره من إقليم إلى إقليم داخل مصر (وربما أيضا في داخل كل إقليم)، وأن هذا العامل هو أكثر أهمية من أى تغيرات مؤرخة زمنيا في حساب النسبة المنخفضة للأرض العامة في ملخص ضرائب القمح في البهنسا. وينبغي على الفرد أن يتقبل سريعا أن قدر الأرض الخاصة *idiotike ge* خلال فترة المواطن الأول مالت في كل مكان نحو الزيادة بدلا من النقصان. وعلى الرغم من أن بيع جميع الأملاك المصادرة والأرض التى تم بيعها بسعر محدد *hypologos* لم تخدم اتساع المساحة العامة فى الملكية الخاصة، فقد كان لها تأثيرها إلى حد معين (راجع المبحث الرابع أعلاه)، بينما يبدو أنه لم تحدث محاولة إضافة للمساحة المنتجة من الأرض العامة، والأرض الملكية *basilike* بعد عصر أغسطس. وجاء فرض زراعة الأرض العامة على ملاك الأرض الخاصة، الذى كان من المفترض نظريا أن لا يخفض مقدار الأرض العامة *demosia ge*، قدم فى الحقيقة مجالا للخلط بين طبقات الأرض، ويمكن على ما يظهر بعض ملاك الأرض من تحويل بعض أجزاء من الأرض العامة إلى ملكية خاصة (راجع الفصل الثالث، المبحث الرابع).

ينبغي أن نضع فى حسابنا أيضا المصير النهائى لأرض الضياع الملكية والأراضى المقدسة التى أمدتنا المصادر بمعلومات طفيفة عنها. وثبت وجود إدارة أملاك الضياع الإمبراطورية *ousiakos logos* لآخر مرة خلال العقد قبل الأخير من القرن الثالث، وعلى الرغم من وجود مصادر عرضية

تالية بين حين وآخر عن أرض الضياع الإمبراطورية ge ousiake وأيضا عن وجود الاصطلاحات القديمة للطبقات، فقد كان مجرد علامة مميزة الآن بدلا من كونه اسمًا له دلالة معاصرة^(١٢٦) وتوحي إحدى الوثائق أن أراضي الضياع الإمبراطورية وجدت طريقها إلى الملكية الوراثية^(١٢٧)؛ ومن المحتمل أنها استمرت مثل الأرض الملكية تحمل أعلى معدل للضرائب أكثر مما حدث مع الأرض الخاصة القديمة. واصل الأباطرة امتلاك ضياع في مصر، وكانت تدار بواسطة إدارة خاصة ratio private^(١٢٨)، لكن معلوماتنا ضئيلة عن كيف تكونت هذه الإدارة لتكون قادرة على تتبع صلتها بطبقات أرض من عصر للمواطن الأول.

كان لدخول المسيحية الرسمي لمصر أهميته أيضا على حياة الأرض، مع وجود صعوبة أيضا في تتبعها بالتفصيل، ومن المحتمل أن أرض المعابد السابقة التي كان لها عقود إيجار وراثية تحولت أيضا بالكامل

(126) Wilken, Grundzüge, 310ff.; ousiakos logos: P.Oxy. XIX 2228 (Ad 283?).

(127) W.Chr. 379(AD320: οὐσιακὴν γῆν κεκτημαι περὶ Ταροῦθιν ἀπὸ διαδοχῆς τοῦ πατρὸς;

امتلك حياة من أرض ضياع الإمبراطورية ge ousiake بالقرب من تاروثيس Tarouthis خلفا لوالدي.

(١٢٨) إن أصل الأملاك الخاصة ratio private في مصر أمر مشكوك فيه قليلا؛ راجع ملخصا عن الموضوعات مع المصادر في:

A.K. Bowman, 'Papyri and Roman Imperial history, 1960-75', JRS 66 (1976), 153-73, at p. 164, and F. Millar, The Emperor in the Roman World (31 BC-337 AD) (London, 1977), 627ff.

وعن إدارة تلك الضياع على مستوى الإقليم راجع see P. Oxy. VI 900: XX 2267.

لملكية حائزها. وأخيرا كدست الكنائس المصرية امتلاك الضياع، لكن ذلك لم يكن له صلة خاصة بطبقة الأرض السابقة، لأنها تكونت من هبات المؤمنين مهما كان نوع الأرض الذي جاءت منه^(١٢٩)، كما امتلكت المدن ضياعًا، يبدو أنها بدأت تحصل عليها خلال القرن الثالث أغلب الظن من الأراضي التي صودرت من الأفراد^(١٣٠)، وقامت جميع هذه التطورات مجالا واسعا للتغيير في تركيبة الأراضي العامة *ge demosia* وأراضي الملكية الخاصة *idiotike*.

كان أهم تحول في نظام حيازة الأرض في مصر لم يكن له دخل مباشر بنسبة الأرض العامة للأرض الخاصة، أو بمظاهر تصنيف الأرض، أو كان نتيجة لإصلاحات ديقلديانوس للضرائب. بل يكمن في التآكل التدريجي للتمييز في حق الملكية بين الأرض القديمة 'العامة'، 'والخاصة'. كان يمكن الإشارة لمالك الأرض العامة في عقد الإيجار خلال القرن الثالث باستخدام الفعل *hyparchein*، الذي كان مقصورًا في الفترة المبكرة في العصر

(١٢٩) عن ملاحظات عن مصير أرض المعابد ونمو الكنيسة المصرية، راجع:

Wilken, *Grundzüge*, 313p. in more details, E. Wipszycka, *Les Ressources et les activités économiques des églises en Égypte du IV^e au VIII^e siècle* (Pap.Brux. 10: Brussels, 1972), ch.I, esp. 48 ff. on Oxyrhynchus.

(١٣٠) *ousiai politikai* لا تعنى مساحة في سجلات أرض هرموبوليس:

Wilken, *Grundzüge* 314, and P. Landlisten index III b (p. 159):

على أي حال فقد صنفّت هذه الأرض إلى أرض خاصة *idiotike* وأرض عامة *demosia*. وعن أرض خاصة بمدينة البهنسا راجع PSI IX 1070, XIII 1330.

الرومانى على سبيل التحديد للإشارة إلى ملكية الأرض الخاصة، بينما استخدمت كلمة ملكية Kektsthai ('possess') لكل من فى ملكيتهم أرض خاصة idiotike وأرض ملكية basilike ge فى بيانات الأرض فى إحصاء سابينوس Sabinus^(١٣١). رغم أن جزءاً من حيازة ملك عاصمة الإقليم من الأراضى الملكية كانت فى أصلها معينة لزراعتها georgia بالإلزام^(*)،

ومن الواضح أن الباحثين كانوا على حق فى رؤيتهم أن هذه الأجزاء من الأرض لم تكن ترجع لتاريخ حديث، ولكنها كما ذكروا كانت فيما يبدو حيازات متوارثة لحائزيها^(١٣٢). ويُرمز لقمة هذه العملية فى القيام ببيع الأرض

(١٣١) P. Cairo. Isid. P. 39؛ SB XII 11081؛ cf. SB IV 7474 من إقليم الفيوم؛ راجع أيضاً ملاحظات العبادى M.A.H. el Abbadi على تقسيم أملاك من هيرموبوليس، التى تضمنت أرضاً عامة demosia ge تمت حيازتها طوعية

'P. Flor. 50: reconsideration'. Proc. XIV Int. Congr. Pap. 91-6.

(*) لم يكن هناك اصطلاح يميز بين الأرض التى تفرض زراعتها على الفلاحين وأولئك الذين يتقدمون طوعاً بزراعتها فى إقليم البهنسا، واستخدم اصطلاح georgia بلا تمييز، ومن الواضح أن هذا الاصطلاح اتخذ شكلاً قريباً يشبه اصطلاح زراعة بالإرغام فى إقليم الفيوم. راجع ص ١٧٨ وما يليها من الترجمة.

(١٣٢) سوف يفسر تعيين أرض للزراعة بالإلزام georgia نموذج المساحات الصغيرة من الأرض العامة التى كانت فى حوزة سكان عواصم الأقاليم والأنطونيين Antinoites عندما تم تسجيلهم فى برديات قوائم الأرض P. Landlisten لاحظ الفارق الذى كتب فى وثيقة P. Cairo. Isid. بين الأرض التى امتلكها أفراد سواء أكانت أرضاً ملكية basilike أو أرضاً خاصة idiotike، والتعيينات الخاصة بأفراد لا يمتلكون أرضاً (epinemesis): راجع 11 and 12 esp. مع المقدمة. وصف قدر قليل من الأرض العامة demosia ge فى البهنسا بأنها أرض تاجر لمستأجرى الأرض العامة memistho (menes) (SB XIV 12208 line 11)؛ ويبدو أن ملكيتها العامة كانت لا تزال لها فاعليتها، وكانت مستأجرة لفترة قصيرة، بدلا من كونها أرضاً تستأجر بعقود وراثية.

الملكية *basilike ge* في منتصف القرن الرابع من شخص بذاته لآخر^(١٣٣). إن معنى أى تغيير في التوازن بين الأرض العامة *demosia* والخاصة *idiotike* قد حُجِبَ ضوؤها بحقيقة كون معظم الأرض العامة أصبحت مع القرن الرابع أملاكاً خاصة. أما وكيف ولماذا حدث هذا التطور فهو ما سوف يظهر بتفصيل أكبر من الفصول التالية.

(١٣٣) SB III 6612؛ كان نصاب الأرض الملكية *basilike ge* منفصلاً تماماً عن نصاب الأرض الخاصة *idiotike* الذي تم بيعه في الوثيقة نفسها، ولا يمكن اعتبارها زراعة إلزام 'epibole' مفروضة عليها؛ يورخ الآن نقل كل من أرض خاصة وملكية بتاريخ: P. Michael. 33 with BL IV and R.S. Bagnall, CB 66 (1991) 284-7.

الفصل الثالث

حيازة الأرض العامة (التزام)

The Tenure of Public Land

١- مقدمة

لم يحتفظ البردى الخاص بالبهنسا سوى بمعلومات ضئيلة عن اصطلاحات حيازة الأرض العامة. وعلى ذلك فإن أى مناقشة للحيازة يجب أن تأخذ فى الاعتبار أن أكثر الوثائق وفرة من الفيوم. وعلى الرغم من وفرتها العددية، فمن الصعب أيضا ترجمتها ترجمة متماسكة. وينبغى أن يوضع فى الذهن أن تفاصيل حيازة الأرض ربما تختلف من قرية لأخرى، على الرغم من أن نظم الحيازة كانت فى العادة شديدة التحفظ، وأدى تضارب وطأة القصور فى نظام الرى والحاجة لإنتاج إمداد متواصل لروما بالقمح إلى التعديل والارتجال. لذلك لا نأمل من أن جميع الوثائق من أنحاء مختلفة ومن عصور مختلفة، يمكن أن تكون مناسبة لتكوين نموذج منتظم واحد.

كانت وجهة نظر رستوتزف، التى لم تقابل يوما تحديا منهجيا، ترى أن حيازة الأرض الملكية basilike (وتلك التى تكونت من الضياع الإمبراطورية ousiake ge لم توضع فى أيدى عدد كبير من المستأجرين) واحتفظ بكثير من

ملاحح الإدارة البطلمية للأرض الملكية⁽¹⁾. وناقش أن الأرض المغمورة بالمياه bebregrmene (وبالتالي أجودها) كانت تتطابق مع الأرض البطلمية ge en arete التى كان يعمل بها مزارعو الأرض العامة demosoi georgoi الذين يدفعون عوائد محددة عينا على الأرورا للدولة. وكان المستأجرون يستأجرون (يلتزمون) الأرض بمقتضى شروط عُرفية، بدون كتابة عقد. لقد كان وضع مزارعى الأرض العامة demosoi georgoi غير مستقر حيث كان يمكن إزاحتهم فى أى وقت، نتيجة لتقديم عرض لسعر أعلى، وفى تلك الحالة، كان يعقد فى فترة غير محددة عرضها للإيجار diamisthosis، أو للتأجير العام، حيث كان المزارعون يقومون بتقديم عطاءات جديدة لزراعة أراضيهم. ولكن فى الفترات غير المحددة بين العرض للإيجار diamisthoseis، وإمكانية قيام مزارعى الدولة demosioi georgoi باستئجارها من الباطن، أو تقسيم أنصبتهم، أو تقديم الحق فى زراعة لهم كتأمين، لم يكن يوجد دليل على أنه كان لهم الحق القانونى فى توريث الأرض العامة. على الرغم من أنهم من الناحية العملية ربما كان هناك استمرار فى الحيازة، فلم تلبث الحيازة أن أصبحت عقدا وراثيا بعد فترة وجيزة. لقد كان المجتمع وليس الفرد من المزارعين georgoi هم الذين تقع عليهم المسؤولية الأولى تجاه الأرض التى عينت لهم. فالأرض التى اعتادت على العجز فى الحصول على مياه الفيضان العادية hypologos، كان يتم تأجيرها إلى أعلى عرض لفترة زمنية محددة، وكثيرا ما كانت لمدة خمس سنوات. وهنا أيضا ما دام لم يتقدم

(1) Rostovezeff, Rom. Kol. 153ff., esp. 163.

أحد بعرض أعلى، كان يمكن للمستأجر (الملتزم) الحصول على الأرض نفسها لفترات زمنية أطول، سواء باختياره أو بضغط من السلطات.

كان رستوفتزنف محقا في اقتراحه بأن معظم المستأجرين (الملتزمين) للأرض العامة لم يكتبوا عقودا؛ ولو كان الأمر خلافا لذلك لكانت ندرة مثل هذه الوثائق بمقارنتها بالأعداد الكبيرة لاتفاقات ملتزمى الأراضي الخاصة الباقية شيئا لا يمكن تفسيره، لكن ذلك يخلق مشكلة للمؤرخ، الذى فرض عليه إعادة بناء اصطلاحات الحياة (الإيجار - الالتزام) 'العادية' من الدليل غير المباشر (ومعظمها سجلات الضرائب، وعقود من الباطن) ومن العقود المكتوبة التى يبدو أنها نتيجة ظروف غير طبيعية بعض الشيء.

كان اهتمام الإدارة الرومانية مكرسا فى تخصيص أكبر قدر ممكن من الأرض لإنتاج أعلى دخل ممكن للدولة. ونتج عن ذلك مشكلتان مرتبطتان ببعضهما؛ كيف يمكن القيام بالتقدير الكمي الذى يجب فرضه على كل نصاب من الأرض، وكيف يمكن إيجاد المستأجرين (الملتزمين) الذين يمكنهم دفع المطلوب منهم؟.

٢. ضرائب الأرض العامة The Taxation of The Public Land

(أ) معدل الضرائب المسجلة The Range of The Rates Recorded

من المناسب أن نبدأ في الأخذ في الاعتبار مختلف معدلات الضريبة التي سجلت بالفعل للأرض العامة في إقليم البهنسا، والتي لدينا بالتالي معلومات جيدة عنها من سجلات الضرائب المتبقية والوثائق الأخرى المتصلة بها. رغم أن الحديث المباشر عن الدخل revenue المتحصل من الأرض العامة ربما يعد على أنه عوائد (إيجار) rent، ولكن نظرا للتشابه، في طريقة تحصيل المستحقات عن كل من الأرض العامة والخاصة، فإن استخدام اصطلاح - 'tax' ضريبة - يعد مناسباً أكثر عند الإشارة إلى الدخل revenue الذي يتم تحصيله من الأرض العامة. كان الفرق الرئيسي فيما يتعلق بالدخل يكمن في حقيقة أن ما كانت تقدمه الأرض العامة لكل أرورا كان أكثر بكثير مما تقدمه الأرض الخاصة.

إن المعدلات التي ثبت وجودها على الأرض الملكية ge basilike في مصر كمعدل عام يتراوح بين أكثر من اثنين إلى حوالى سبعة أرباب على الأرورا، بينما كان لا يزال قائما إمكانية أن يكون معدل أرض الضياع الإمبراطورية أكثر من ذلك^(٢). لدينا الآن قدر كبير من دليل إقليم البهنسا، معظمه من القرن الثالث. إن كل المعدلات التي ثبت وجودها بوضوح، أو التي يمكن

(2) W.Chr. 341, P. Bour.42 and other references in Wallace, Taxation.11

القيام بجمعها بالتحديد، موضوعة في الجدول رقم (٣). سجلت وثيقتان لقرض غلال من البهنسا بوضوح أقصى حد منخفض لمعدلات على أرض ملكية 'عادية': ففي طلب لغلال من عام ٢٢٨ وضع أقصى حد إردبين غلال على الأوروا، بينما وضع طلب من فترة قبل ذلك بكثير أقصى حد هو $2\frac{1}{2}$ إردب للأوروا^(٣). وسوف يرى من الجدول رقم (٣) أن هناك تسجيلين لمعدلين فقط بلغ معدلهما أقل من $2\frac{1}{2}$ إردب ، وكذلك لوجود تسجيل واحد بمعدل مرتفع قليلا، حيث ألحقت بهما ضريبة نقدية إضافية^(٤).

أما أكثر الملاح التي تلفت النظر للمعلومات المقدمة في الجدول رقم (٣) فهي بالتأكيد ترتيبها الدقيق؛ وهي تقارن بدليل من أنحاء أخرى من مصر قام والاس Wallace بجمعه. كان المعدل يختلف حتى في النصاب الواحد kleros: فكان يوجد في إقطاع بوليمون Polemon، - الذي يقع - ربما في قرية بالوسيس Palosis، خمسة أنصبة مختلفة من أرض ملكية basilike قدرت عليها ضريبة بأربعة معدلات مختلفة، بالإضافة إلى نصاب من أرض خاصة تدفع ضريبة بمعدل $1\frac{1}{2}$ إردب^(٥). إن التحديد الواضح لهذه

(٣) P.Oxy.VII 1031: 3905(A.D.99). قارن 'الأرض الملكية basilike التي صنفت كأرض خاصة' في وثائق إقليم أبولونوبوليس، والتي خفض المعدل فيها إلى أقل من إردبين على الأوروا؛ راجع أيضا حاشية رقم ١٨ أدناه.

(٤) كانت للمبالغ التي تضمنتها صغيرة (٥-٦ تراخمات على الأوروا)، لكن معدل المبلغ النقدي المدفوع ارتفع ارتفاعا نسبيا، ولم يتناسب عكسيا مع الكمية العينية. ويبدو أن بردية P. Oxy. LVII 3906 هي الحالة الوحيدة المعروفة التي كانت فيها الضريبة الرئيسية على الأرض 'الملكية' العادية تشمل مدفوعات عينية ونقدية.

(5) P.Oxy. VII 1044 lines 11, 20-1, 25.

المعدلات لا يشهد بالضرورة على دقة أحد المسؤولين الذي لم يفرض على كل نصاب أكثر مما يستحق. كما يمكن للكسور المربكة أن تكون نتيجة لإبخال ملحق مصاريف إضافية التي كثيرا ما ثبت وجودها في مدفوعات الضرائب، رغم أن الأرقام الصحيحة المرتبطة في موضوعنا المبكر (P. Wash. Univ. II 77) قد ضمت في الحقيقة ملحقا تكميليا لزراعة بالإرغام epibole.

لكن يجب ملاحظة أن الاختلاف الفعلي بين المعدلات صغير جدا، وفي أكثر من نصف الحالات المعروفة أمكن جمعها في حزمة تتراوح بين $3\frac{1}{2}$ و $4\frac{1}{2}$ أراب على الأوروا، تضمها جميعا فيما عدا ثلاثة من تلك التي انطبقت في بردية P. Oxy. VII 1044^(٦). وعلى ذلك يمكننا أن نستدل أن معظم فلاحي الأرض الملكية كانوا يدفعون الضريبة بمعدل يبلغ عدة مرات ما تدفعه الضريبة العادية للأرض الخاصة. رغم أنه انطبق أحيانا معدل أقل للإيجارات (للعوائد) العينية في عقود الاتفاقات الخاصة.

ظهرت مشكلة واحدة معقدة في وثيقة (P. Oxy. XII 1445) عند تقديم ملخصات دخل القمح والشعير حيث فقدت مستحقات أنصبه غير منتجة من أرض عامة demosia وخاصة idiotike بسبب طبيعتها غير المنتجة خلال سنتين في القرن الثاني، وهناك ثلاثة عوامل تعوق استخدام هذه الوثيقة كدليل على معدلات الضريبة العادية على الأرض العامة demosia. الأول، لعدم وجود اسم أي مكان، فليس من المؤكد أنها تخص البهنسا، رغم أنها تخص

(٦) ربما يوجد معدل آخر أكبر من ٣ أراب على الأوروا موجود في بردية:

P. Hamb. I 19 line 11 (ἀράβας) γ{..... .

بالتأكيد أرضا ملاصقة للنيل. والثاني، فهي قوائم تضم قدرا قليلا فقط من أرض لم تتغير على الرغم من مياه الغمر المتتابة epeiros التي تتعلق بأرض الجزر nesoi، وربما لكونها غير دائمة، لذلك عولمت إداريا بطريقة مختلفة أو فرضت عليها الضرائب بمعدلات مختلفة عن الأراضي العامة 'العادية' في أحواض الأرض الزراعية المغمورة بالمياه. أخيرا، قدم التقرير أرقاما عامة للمساحات ومقادير دخل كل طبقة، وبناء على ذلك ربما اختفى تباين معدلات كل الأنصبة داخل الطبقة الواحدة، ولكن ومع أن قيمتها في إعطاء المعدلات المثالية للأرض العامة غامضة فإن بعض ملامح هيئتها تلقى ضوءا له أهميته عند التعامل مع الأرض العامة بصفة عامة.

من ملخص المعلومات في بردية P.Oxy.1445 في الجدول رقم (٤)، يمكن رؤية مدفوعات إضافية كانت مستحقة على كل طبقة أرض. كانت أعباء الشعير ثقيلة، لخضوعه لضريبة خمسة أراذب pentartabia بالإضافة للضريبة العينية العادية prosmetroumena ويشمل المجموع الكلي للأرض التي أصبحت جافة جدا بعد الفيضان ولا يمكن زراعتها diapseiloi^(٧)، وأضيف إلى المعدل العادي للضريبة prosmetroumena 15% في حالة القمح، ٢٠% في حالة الشعير. كانت الضرائب الإضافية من هذا النوع شائعة بالتأكيد على ضرائب الأرض، وربما كانت على نطاق واسع. وإذا كانت الإضافات قد ثبتت مرة تبريرها على أنها كتعويض عن الدفع بالغلال الذي

(٧) فسر الاصطلاح في حواشي النص على أنه 'أرض أصبحت جافة جدا بعد الفيضان لدرجة لا يمكن زراعتها'.

جاء أقل من مستوى متطلب الحكومة، أو بسبب استعمال مكيال مستواه أدنى من المعيار النموذجي، فقد كانت في الواقع ضريبة إضافية⁽⁸⁾.

كانت الطبقة الوحيدة التي حُمِلَت الدفع بالشعير هي طبقة الأرض التي أصبحت جافة بعد الفيضان بصورة لا يمكن زراعتها diapseilos. وبلغ مقدار ضريبة الشعير المفروضة أكثر من نصف حجم ضريبة القمح؛ لكن قيمتها كانت تساوي من ناحية أخرى أقل من نصف حجم ضريبة القمح. ويمثل الشعير جزءًا صغيرًا جدًا من جملة الذي تم حصره أمام طبقة الأرض الجافة التي لا يمكن زراعتها diapseiloi [الجدول رقم ٤ السطر الأول]، لكن كانت تلك تمثل بدون شك حاصل مجموع عدة طبقات، وإذا كان التسجيل يسير على نمط النموذج المماثل لذلك الجزء الباقي في البردية، فالأكثر ترجيحًا أن الشعير فرض بالتالي بمعدل مرتفع على جزء صغير من مساحة ٦٣,٩٤ أرورا بدلا من فرض معدل منخفض عليها جميعها. ويظهر من ذلك أن سياسة السلطات كانت تقتضى القيام بتحصيل الضريبة بالشعير من عدة طبقات صغيرة فقط من الأرض، ومن المحتمل من الأراضي التي كانت غير صالحة لزراعة القمح بوجه خاص.

كان معدل ضريبة الأرض الذي لم يتغير على الرغم من مياه الغمر المتتابة epeiros لأرض الدولة في هذا التقرير منخفضًا جدًا. ولا يمكن استخدام هذا المعدل كقاعدة لتعميمها على هذه الأرض epeiros بصفة عامة؛ ومن الأمور

(8) A. Gara, Prosdiagraphoumena e circolazione monetaria: Aspti dell'organizzazione fiscal in rapport alla politica monetaria dell' Egitto Romano (Milan, 1976), 30-2.

المهمة كيف ظهرت مساحة صغيرة من هذه الأرض كأرض غير منتجة في التقرير، فقد كانت هذه المساحة من أفقر أنواع أرض الإبيروس epeiros. وهناك عوامل مشابهة يمكن أن تشرح لماذا كان متوسط معدل الضريبة على الأرض الخاصة idiotike منخفضا للغاية؛ فلا بد أن جزءا من الأرض كان من نوع فقير وربما فرضت ضرائبه بمعدل $\frac{1}{2}$ أو $\frac{3}{4}$ إربا على الأورورا.

أما ضريبة جزر طرح النهر nesoi potamophoretoi فقد كانت على العكس من ذلك بمعدل مرتفع؛ فكانت خصبة على غير العادة لكونها أرضا مؤقتة من رواسب النيل، وظهرت هذه الأرض على أنها غير منتجة فقط لأن النهر سوف يقوم بإزالتها مرة أخرى. وذلك يكشف قليلا مرة أخرى عن ظروف معظم الأرض الملكية؛ فالأرض ذات الطرح المؤقت لابد من زراعتها بمقتضى ترتيبات مؤقتة (راجع الفصل الثالث، المبحث الثالث أدناه).

ما زالت هناك نصوص متبقية من القرن الثالث تمثل قائمة لعوائد أو لمدفوعات ضرائب مستحقة من الفلاحين ولكنها تركت وضع الأرض المحدد غير مؤكد للغاية. وتضم وثيقة من هذا النوع (P.Oxy. XIX 2242) قائمة لعوائد بالقمح مطلوبة من سلسلة من المستأجرين (الملتزمين) وكانت بتخفيض واضح بسبب عدم غمرها بالمياه abrochos. ولكن هل كانت الأرض هنا عامة أم خاصة؟ يضم ظهر الوثيقة recto نفسها حسابا لضريبة خاصة من أوائل القرن الثالث⁽⁹⁾ ويضم للعمود الأول منها، قائمة مستأجرين (ملتزمين) أيضا وعوائد مستحقة عليهم، تحمل شبيها كبيرا بالوثيقة التي نحن بصدددها.

(9) P. Oxy. XIX 2240; see also line 42, τῶ γεούχῳ.

على أى حال، وربما أن الاحتمال الأكبر أن بردية ٢٢٤٢ تتعلق كما اعتقد الناشر، بأرض لها شكل من أشكال الملكية العامة، مع أنه يبدو أن الاحتمال الأكبر في كونها ضيعة أميرية fiscal estate نسبته أكثر احتمالا من أنها نفسها أرض ملكية basilike ge.

تتمثل الحقيقة في أنه من الصعوبة بمكان التفرقة بين إدارة الأرض العامة والضياع الخاصة في ذلك العصر الذى يعد هو نفسه شاهدا على التغيرات العميقة التى بدأت تؤثر على الأرض العامة في القرن الثالث. ومن المفيد مقارنة معدل العوائد التى أعطيت في هذه النصوص وليس فقط تلك الخاصة بالأرض الملكية، ولكن أيضا للعوائد التى أدخلت في عقود الإيجار الخاصة في القرن الثالث^(١٠).

للمعلومات التى تستمد أيضا من وثيقة P. Oxy. XIX 2241، عبارة عن مسح لعوائد القمح، الخضروات (حبوب؟) والمستحقات المالية، التى استمدت معظمها من ضياع الدولة بشكل ما. بلغت عوائد القمح $5 \frac{1}{2}$ أرناب على الأوروا، $6 \frac{1}{2}$ أرناب على الأوروا. هذه الوثيقة تشبه كثيرا جذاذات بردية P.Oxy. XIV 1743، حيث تقدم بوضوح نظامين لدورة المحاصيل الزراعية. وفي ترتيب العوائد مع طبيعة المحصول المزروع، وكذلك بالمثل ضم بالنسبة

(١٠) عن إجراءات عقود الأرض الخاصة، راجع شكل [٤] وملحق رقم [٢]. ثبتت معدلات الإيجار التالية في بردية P.Oxy. 2242 على النحو التالي: $5 \frac{1}{16}$ أرناب/ أوروا سطر ٣٠؛ ٥ أرناب/ أوروا 15؛ ٨؛ ١٠؛ ٨؛ ٤؛ ٣؛ ٤ أرناب/ أوروا 121، 25، 33، 34 $\frac{1}{16}$ 3 أرناب/ أوروا؟ 19 (راجع أيضا 19-22n، لكن إذا كان رقم $\frac{1}{16}$ 3 أرناب يمثل إجمالى الدخل على مساحة ٢ أوروا، يكون المعدل $1 \frac{1}{2}$ ؛ $1 \frac{1}{4}$ أرناب/أوروا 39.

بعلاقتها بمعدل عوائد القمح المرتفعة (هناك عاملان من الممكن قيام علاقة متبادلة بينهما). وهذه الحالات يمكن مقارنتها عن قرب أكثر بدليل تسويات الإيجار الخاص من ذلك المعروف من التزام الأرض الملكية.

(ب) مرونة معدلات الضريبة The Flexibility of Tax Rates

أثبت الدليل الذى نوقش فى الجزء السابق بوضوح أن مستحقات الحكومة على الأرض العامة كانت أعلى من مستحقاتها على الأراضى الخاصة: بدأت مرتين بمعيار 'norm' خاص من 'واحد إردب / أرورا، وصفت فى سلسلة وصلت لعدة أضعاف هذا الرقم. كان 'معيار' الأرض العامة خلال عصر المواطن الأول يقترب من ٣ أرباب / أرورا الذى ظهر كمتوسط مدفوعات الأرض العامة demosia ge فى سجلات البهنسا فى القرن الرابع الذى سبق مناقشته فى الفصل الثانى، المبحث السابع.

لكن، حتى المعدلات المرتفعة على الأرض العامة لا تبدو من خلال النظرة الأولى لها على أنها فادحة عند مقارنتها بعوائد العقود فى الإيجار (الالتزام) الخاص، حيث كانت شائعة عوائد ٧ أرباب / أرورا، وأكثر على الأراضى التى تزرع بالقمح، خاصة خلال القرن الثانى (راجع شكل ٤، ص ٢٤٩). لكن هل يمكن عقد مقارنة متينة بين الإجراءات الخاصة ومستحقات الدولة على الأرض العامة؟ إن ممارسة دورة المحصول ووسائل الزراعة الكثيفة ربما جعلت من الأرض الخاصة التى قدرت عليها عوائد مرتفعة

كانت أكثر إنتاجا من الأرض العامة، لكن يبدو أن ممارسة الزراعة فيها، إلى الحد الذى يُمكن المرء من الحكم عليها، تبدو أنها كانت فسيحة أكثر من أنها كانت مركزة. ثانيا أن ترتيبات عقود الإيجار الخاصة القصيرة الأجل لابد أنها جعلت العوائد تستجيب سريعا للتغيرات الزراعية، ولظروف السوق، ومن ضمنها الحقائق الديموجرافية (الخاصة بالسكان).

هل هناك سبب للاعتقاد أن المعدلات الحكومية الثابتة على الأرض العامة، كانت فى أى وقت تحت الحكم الرومانى فى مصر، مسئولة بالمثل عن هذه التغيرات؟ يقترح الرأى المقبول لحيازة (تأجير) الأرض العامة من ناحية المبدأ، أنه كان يتم خلال فترة المواطن الأول تعديل الإيجار فى حالة وجود عقد جديد لإيجار (لالتزام) زراعة أرض الدولة *diamisthosis* الذى كان يتم فى فترات غير منتظمة ولا يمكن إثباتها. ومهما كان الأمر، فقد استنتج شيلتون *Shelton* من التسجيلات المتعلقة بالأرض الملكية فى كيرك أوزيريس *Kerkosiris* البطلمية أنه تم تعديل معدلات الأنصبة الخاصة للأرض فى هذه القرية خلال الحقبة الأخيرة من القرن الثانى ق.م.، حيث كان يتم تعديل الأنصبة فى الأرض الملكية بطريقة لها مغزاها من سنة لأخرى، وهى نتيجة لا تتناسب مع كل من الرأى المقبول، ولل فرد الذى يتعجب كثيرا من درجة الاستجابة الرسمية للتغيرات السنوية فى الأحوال الزراعية⁽¹¹⁾.

(11) J. C. Shelton, P. Tebtunis vol. iv, introd. p. 6; cf. id., 'Land Register: Crown Land Tenants at Kerkeosiris', P. Coll. Youti I 15 (pp. 113-52), 118-9.

لكن هل يمكن تعميم ملاحظات شيلتون، حتى في فترات وأماكن أخرى تحت الإدارة البطلمية، وليترك إقليم البهنسا منفردا بنفسه خلال العصر الروماني؟ ولا يوجد هناك حاجة للقول، بعدم وجود دليل قاطع، على الإطلاق. سجلت أنواع هائلة لمعدلات مختلفة حتى في داخل القرية الواحدة، وتلميحات لمحاولة الاستجابة للتفاوت الطفيف الخاص بالمستويات الإنتاجية، لكن ما دام حُدد المعدل، هل كان من السهولة تعديله لمواجهة الظروف المتغيرة؟ عندما يضع المرء في اعتباره مقدار العمل الذي يستغرقه كل عام مراجعة معدل الضريبة على كل نصاب من الأرض العامة في كل إقليم، فمن الواضح سواء أكان ذلك مثاليا على الدوام أم لا، فسوف يحتاج إلى إدارة مكتبية أكبر بمرات عديدة من أعداد الموظفين الكثيفة التي كانت موجودة بالفعل في الإقليم والقرية من الذين كرسوا كثيرا من وقتهم لإدارة الأرض.

انطبقت عملية الفحص الرسمي أو episkepsis على كل من الأرض العامة والخاصة في مصر الرومانية، واستخدمت لتعيين كل مساحة أقسام الأرض وإنتاجيتها، واقترحت بونو Bonneau، ضد الرأي السائد القائل بأن هذه العملية كانت سنوية، اقتراحا مقبولا ظاهريا بأن هذه العملية تنطبق فقط على تلك المساحات التي وجدت ضرورة لها، سواء بمبادرة من السلطات، أو استجابة لطلب من مالك الأرض⁽¹²⁾. إن الشكل النموذجي لصيغة وثيقة من منتصف القرن الثاني وما يليه، لبيان الأرض الجافة abrouchos الذي كان يقدم من مالك الأرض العامة والأرض الخاصة بعد دعوة عامة من

(12) Bonneau. Le fisc et le Nile (Paris. 1972), 92.

الوالى أو أحد مرؤوسيه، يلوح منه أنه يعكس تغييراً فى السياسة تجاه وضع عبء المطالبة بتخفيض مستحقات الحكومة بحزم على أكتاف كل مالك للأرض^(١٣). ويمثل ذلك بلا أدنى شك اعترافاً بفشل أقدم مثال لتعديل رسمى أكثر ترتيباً وتنسيقاً لمتطلبات الضرائب، الذى انطبق من الناحية النظرية على كل من الأرض العامة والخاصة؟

انتقد منشور تييريوس يوليوس الإسكندر Tiberius Julius Alexander (عام ٦٨م.) تقدير المستحقات بناء على فيضان السنوات السابقة، وأمر بأنه يجب خضوعه للتعديل السنوى طبقاً لمستوى الفيضان الحالى^(١٤). ومن المحتمل أن إشارته كانت لكل من الأرض العامة والخاصة؛ وبالنسبة للأولى يمكن أن تكون خاصة بالتقييم الصحيح لمقدار الأرض المغمورة بالمياه bebregrmene والأرض غير المغمورة بالمياه abrochos لأن معدلات الضريبة على الأرض الخاصة كانت بالتأكيد مقننة، وربما يصدق الأمر نفسه على الأرض العامة، بدلاً من كونه يشير هنا إلى عملية أكثر تعقيداً لمراجعة سنوية لدرجات مختلفة لخصوبة مساحات الأرض التى تدخل فى نطاق الأرض المغمورة بالمياه Bebregrmene.

على كل حال، يبدو أن المنشور لم يحقق النجاح لتأمين قدر أكبر من المرونة للنظام. قام الإمبراطور هادريان بعد حوالى خمسين عاماً بتدخل

(١٣) Ibid. 184. يورخ أقدم بيان معروف بعام ١٥٨. قدم براسوجلو Parásoglou مناقشة لمنصب المشرف المالى على الذين يقومون بفحص الأرض 'procurator for episkepseis' وقائمة بالبيانات التى أضاف إليها 25-30 (1992): BASP 29. P. Col. Inv. 478.

(14) Lines 55ff. with the Commentary by Chalon. L'Édit de Tiberius. Julius Alexander (Olten and Lausanne, 1964), 222 ff.

مشابه، مشيراً إلى أن المعدلات على الأرض العامة قررت 'بالمرسوم القديم' وأمر بأنه من الآن فصاعداً سوف يتم تأجير (النزام) الأرض 'طبقاً لجودة كل (مساحة) منها'،^(١٥).

ليس من الواضح إذا كان إجراء هادريان قد حقق أى قدر أكبر من المرونة على حجم الأرض العامة. لكن حقيقة كون هادريان اضطر في أواخر حكمه إلى التدخل مباشرة مرة ثانية بالسماح بإعادة دفع متأخرات الضريبة المتجمعة من سنتين لانخفاض الفيضان على مدى ثلاث، أو أربع، أو خمس سنوات تالية، على أساس مدى الخسائر التى أصيب بها الإقليم^(١٦)، يدفع للظن أن إجراءه الأول لم ينجح فى وضع بديل مناسب للسنوات الاستثنائية^(١٧).

تتمثل النتيجة المؤكدة الأولى لقراره المبكر فى السماح لأنصبة الأرض الملكية basilike التى كانت ضرائبها تقدر سابقاً بالمعدل 'العادى' بأن يحل محلها طلب من الحائزين عليها لوضعها فى طبقة خاصة للأرض الملكية basilike تدفع ضريبة tax يقترب معدلها من ضريبة الأرض الخاصة. ومن الواضح أنها تلك الأرض التى أشير إليها فى بردية W.Chr. 341 'الأرض الملكية الأخرى المسجلة فى طبقة الأرض الخاصة idiotiktetos'. وما زال

(١٥) استعيرت من المعطيات التى نوقشت أدناه.

(16) P. Oslo III 78= SB III 6994.

(١٧) اضطر ذلك الإمبراطور للتدخل بعد سنتين فقط لسوء الأحوال، التى أعقبت سلسلة من الوضع السيئ لفيضان نهر النيل، الذى ثبت فيه عدم قدرة كثير من المزارعين لتكوين فائض يمكنهم من التغلب على مدى سنوات نقص الفيضان. راجع مناقشة بونو عن إجراءات هادريان، وحال الفيضان عام ١٣٠:

Le fisc et le Nil, 176ff., 243f.

متبقيا منها عدة طلبات قدمها حائزو الأراضي، ولكن لسوء الحظ أن دليلنا الكامل عن الإجراء الكامل محدود بأرشفيف أبولونيوس المدير *strategos*، الخاص بإقليم أبولونيوليس^(١٨). ما زالت هناك عدة مضامين مهمة يتضمنها الإجراء غير واضحة. مع أن تكوين طبقة أرض نصف خاصة *Semi-private category* ارتبطت بوضوح بمرسوم هادريان (ولو كانت خلافا لذلك لنقلت في الالتماسات الفردية)، ويبعد عن الاحتمال أن ذلك هو الأثر الوحيد للإجراء الذي انتقد عدم مرونة المعدل السابق للأرض العامة، والذي أشار بأنه يجب منذ الآن فصاعدا أن يكون قدر الضريبة 'وفقا لقيمة الأرض'.

ومن غير الواضح تماما كم - كانت مساحة - الأرض الملكية *basilike* التي كانت ستوضع في الطبقة الجديدة. وكان مقدارها صغيرا جدا في بردية W.Chr. 341 (راجع جدول رقم ٢) وظن رستوفتشف *Rostovetzeff* لندرة مصادرها فيما بعد أن حق الاختيار في نقل الأرض الملكية لطبقة نصف - خاصة لم تستمر أطول من عصر هادريان^(١٩). كما أننا لا نعرف ما هي اصطلاحات الحياة التي انطبقت على الطبقة الجديدة. إن التعبير الوحيد الذي نكر بوضوح في الطلبات كان تخفيض الضريبة *tax*، لكن رستوفتشف ظن أن الحائزين قد منحوا ضمان الحياة (الإيجار) *security of tenure* بطريقة قريبة بالملكية الخاصة^(٢٠). وسوف يكون ذلك بالفعل امتيازًا نفيسًا

(18) P. Giss. 4-7; P. Lips. Inv. 266 (= SB XVIII 13246) ; P. Brem. 36; P. Ryl. II 96. See Rostovezeff, SEHRE²ii. 699 n. 14 for refs. to discussions of the measure.

(19) Rostovezeff, SEHRE². i. 367

(20) Ibid

حيث إن معظم الأراضي الملكية basilike كانت معرضة لاضطراب الحيابة نتيجة لفترات عرض الأرض للإيجار diamisthoseis بالتعاقب. على أى حال فليس هناك دليل مباشر يدل على منح تلك الأرض ضمان الحيابة (الإيجار) security of tenure.

هكذا فنحن نعرف القليل من نتائج مرسوم هادريان عن حجم الأرض الملكية، التى استمرت تقدر الضرائب عليها بمعدلات أعلى من إردبين [٢] على الأوروا. وعند المقارنة بين المساحات التى سجلت تحت المعدلات المختلفة فى سنتين متتابعتين فى سجل أبوللونوبوليس P. Giss. 60 يلاحظ زيادة واضحة فى المساحة التى تدفع أعلى معدل $5 \frac{1}{12}$ (أرانب / أوروا)، من مساحة $92 \frac{17}{32}$ أوروا بالنسبة لمساحة $193 \frac{9}{32}$ يمكن تفسير ذلك بأن الأرض التى كانت تدفع من قبل معدلاً منخفضاً وضعت فى طبقة أعلى استجابة لظروف خاصة فى تلك السنة، ويشير ذلك إلى نظام سام يستجيب للتغيرات المرتبطة بالإنتاج من سنة لأخرى. ولكن ما زال التفسير مفتوحاً أمام المزيد^(٢١). كذلك ليس هناك دليل صريح على أنه حتى فى أعقاب التعديل التالى لمرسوم هادريان، كان يمكن تعديل المعدلات الخاصة بمراتب الأرض العامة العادية المغمورة بالمياه من سنة لأخرى؛ ما زال يوجد القليل، فهل هنالك من سبب يدعو إلى الافتراض بأن إجراءه كان له أى تأثير دائم على مرونة فرض الضريبة على الأرض العامة بصورة كلية؟.

(٢١) كانت المساحة الكلية لمعدلات جميع الطبقات توضح زيادة خلال السنتين، وأن الجزء الخاص بتسجيل السنة السابقة يتوقف بعد المعدلات الخمسة على الأرض المغمورة epeiros فمن المحتمل أن المائة أوروا المثبتة قد تم تصنيفها على أنها أرض جافة abrochos فى فترة مبكرة من العلم، بدلا من كونها أرضاً مغمورة بالمياه behregmene ذات معدل منخفض.

وفى الختام، يتضح أن مبدأ تعديل الحكومة المتكرر للمستحقات بناء على تغير الإنتاجية لكل قطعة من الأرض العامة، مع كونه يندرج ضمن فكرة مثالية عامة لتحقيق قدر أكبر من المرونة لتقدير ضرائب على كل من الأرض العامة والخاصة، الذى استمر حتى عصر هادريان، فمن المحتمل أنه كان له تأثير جزئى على واقع إدارة الأرض العامة فى إقليم البهنسا. إن ظهور إعلانات موحدة للأرض الجافة abrochos فى عهد خليفة هادريان يوضح أنها بمثابة علامة على التخلّى النهائى عن التعديل العام المعتاد للفكرة حتى كمثل أعلى. لقد كان تخفيض معدل ضرائب كبير على الأرض الخاصة كافياً للتعويض عن عدم المرونة الخاصة بهم؛ لكن يبدو أن معدلات - ضريبة - الأرض العامة التى كانت فى الحقيقة أعلى بكثير لم يكن يتم تعديلها بسهولة أكبر.

وبناء على ذلك فمن هذا الخصوص ربما وضع مزارع الأرض العامة فى موقف غير متساوٍ إلى حد كبير بالمقارنة مع ملتزم الأرض الخاصة حتى فى حالة دفع الأخير لعوائد أعلى: فقد تم الاتفاق على عوائد حيازة الأرض الخاصة من عدة سنوات قليلة سابقة بناء على الأوضاع السائدة فى السوق، بينما دفع حائز الأرض العامة المستحقات التى ربما حُدثت من عقود زمنية سابقة نتيجة للفحص الذى قام به موظفو الدولة. وكان الموظفون يقعون دائماً تحت ضغط الحفاظ على دخل الضريبة، لذلك كانوا يرفضون الاعتراف بانحدار إنتاجية نصاب الأرض؛ من السهولة بمكان فهم أنهم سوف يكرسون جهودهم لفحص الأرض حتى يمكن أن يعتصروا منها دخلاً إضافياً.

تلك هي المرونة التي كانت موجودة في النظام الذي اتجه لرفع ضريبة مستأجرى الأرض العامة بدلا من تخفيضها. وفي مثل تلك الظروف، حتى إذا لم يبد أن معدلات ضريبة الأرض العامة قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا من حيث المبدأ، فلن يكون هناك مجال لإثارة الدهشة إذا وضعت سلسلة من الفيضانات المنخفضة عددا من حائزي (ملتزمي) الأرض العامة البؤساء في مشاكل مالية.

٣- عرض تأجير الأرض العامة، ضمان الالتزام، شغل أماكن العائزين (المستأجرين- الملتزمين) الخالية

Diamisthosis, Secutity of Tenure, And the Filling of Vacant Tenancies

كيف كان يتم العثور على حائزين (مستأجرين - ملتزمين) للأراضي العامة؟ كان الحال كما هو مع العديد من الجوانب الأخرى الخاصة بوجهة نظر نظام حيازة الأراضي في مصر الرومانية، وكانت النظرية أن مستأجري (ملتزمي) زراعة الأرض العامة كانوا يخضعون لمراجعة رسمية متقطعة لتأجير أراضي الدولة diamisthosis يعتمد إلى حد كبير على افتراض أساسي للاستمرارية بين النظم البطلمية والرومانية ومع ذلك، فبصرف النظر عن حقيقة وجود تلك الاستمرارية التي يدور حولها تساؤل كبير الآن^(٢٢)، فإن القياس البطلمي ضعيف خصوصاً في هذه القضية، حيث طرح شيلتون الشك حول قراءة الحالات الأربع جميعها مدعياً أن وجود كلمة عرض تأجير زراعة أرض الدولة "diamisthosis"، الموجودة في بردى من العصر اليوناني، يشير لتأجير أرض ملكية^(٢٣). وبناء على ذلك فإن دليل تأجير (التزام) أرض الدولة "diamisthosis" في العصر الروماني جدير بالنظر إليه وفقاً لحديثاته

(22) See esp. N. Lewis, 'Greco- Roman Egypt' Fact or Fiction?, Proc. 12 Int. Cong. Pap. 3-14; id., 'The Romanity of Roman Egypt: A Growing Consensus', Atti 17 Cong. Int. Pap. III 1077-84; G. Geraci, *Gensel della provincial Romana D' Egitto* (Bologna, 1983).

(23) J.C. Shelton, "BGU VI 1216 and Ptolemaic διαμίσθωσις", CE 50 (1975) 268 f., and P. Coll. Yooiti I 15 introd.(pp 119 ff.).

ويحتاج التحديد الزمني لهذا الدليل أيضا لملاحظة تمهيدية. إن التوثيق الذي أخذ في الاعتبار في ذلك القسم يرجع للقرن الثاني، وإن كان من المحتمل عدم تغير الصورة تغيرا جذريا منذ القرن السابق. ومهما كان فقد ظهرت هناك تغييرات كبرى في مصير الأرض العامة خلال فترة المواطن الأول Principe، حيث اتضح في القرن الثالث أن لها تأثيرا كبيرا على التأجير (الالتزام) الأصلي لهذه الأرض. وسوف نتناول هذه التطورات الزمنية بمناقشة تفصيلية أكبر في نهاية هذا الفصل.

كانت كلمة تأجير (التزلم) أرض الدولة "diamisthosis" التي وردت في مرسوم تييريوس يوليوس الإسكندر Tiberius Julius Alexander (الجزء الأول) تشير إلى إجراءات تأجير تحصيل الضرائب ومستأجرى الضياع الإمبراطورية misthoseis ousiakoi. حدثت هذه الإجراءات في الإسكندرية، وضمت عددا صغيرا من الأفراد نسبيا، الذين ورد وصفهم في الفصل الثاني بأن الأغنياء وليس المزارعون كانوا على رأس المستأجرين لزراعة الضياع الإمبراطورية misthotai. إن تأجير مساحات واسعة جدا من الأرض الملكية ge basilike لعدد صغير من مزارعي الدولة demosioi georgoi لا يمكن أن يفهم منه بأنه يعادل ذلك النوع من تأجير زراعة أرض الدولة diamisthosis^(٢٤).

(٢٤) تأجير زراعة أرض الضياع الإمبراطورية. diamisthosis من الخزائن: BGU IV 1047. تم تأجير أملاك للدولة في إقليم الفيوم كانت سابقا من أملاك Amatia - تم - تأجيرها من خلال تأجير diamisthosis لمزارعي الضياع الإمبراطورية misthotai، من ضمنهم الرجال الذين يقومون بزراعة الأرض بأنفسهم autourgoi: BGU II 465، ولكن اشترك هنا عدد قليل نسبيا، ويستحيل مقارنة أملاك الخزائن بمساحة الأرض الملكية ge basilike.

قنمت إشارة واحدة صريحة تأجير (التزام) أراضي الدولة *diamisthosis* تنطبق على نسبة صغيرة من المزارعين (*georgoi*) لأرض ملكية *basilike ge*. فقد اشترط في عقد إيجار من الباطن لأرض من تبتيونيس *Tebtunis* بأن العقد سيظل ساريا "حتى وصول عقد إيجار زراعة أراضي الدولة *diamisthosis* المشترك للمزارعين"⁽²⁵⁾ ويوحى النص هنا بأن تأجير زراعة أرض الدولة كان عملية يتم تنفيذها على المستوى المحلي، ومن المحتمل بين المزارعين أنفسهم، وربط رستوفتسف بين هذه الحالة مع عقود أخرى لمزارعين لأراض عامة من الفيوم، الذين اتفقوا على 'البقاء فترة طويلة ما دام بقيت الزراعة *georgia* مستمرة' أو بعبارة مماثلة⁽²⁶⁾. فضلا عن ذلك صوّرت عدة عقود إعادة توزيع أرض في ثيادلفيا *Theadelphia* وبوليديكيا *Polydeukia* في المستقبل، حيث اتضح من أحد النصوص أن إعادة التوزيع سيتم بالقرعة بدلا من التأجير. وفي إعادة هاجيدورن *Hagedorn* نقيّم هذا الدليل في ضوء إعادة قراءته لنص صعب⁽²⁷⁾، كان محقا في مناقشة أن محاولات سابقة شغلت الأرض بكثافة بزراعة الإلزام *epimerismos*، بتعيين زراعة أرض من قرية بواسطة مزارعين من قرية أخرى، كدليل على عقد الإيجار القهري *Zwangspacht*.

(25) μέχρι Τῆς ἑσομένης κοινῆς γεωργῶν διαμιοθώσεως, P. Tebt. II 376 (AD 162).

(26) Rostovzeff (Röm. Kol. 126f.) cites BGU II 661 and I 234 (BL I); ch.P. Aberd. 57, P. Strass.II 218, SB.I 4414. PSI X 1144.

(27) D. Hagedorn, "Flurbereinigung in Theadelphia ?", ZPE 65 (1986), 93-100 (P. Hamb. I 65 revised: now= SB XVIII 13995); also P.Flor. I 20= W. Chr. 359, P. Strass.IV 218, P. land. IV 52, and P. Laur. II 30 as read by Hagedorn in JJP. 23 (1993), 54f.

كما أعرب هاجيدورن Hagedorn عن شكه من أن إعادة توزيع الأراضي العامة تكرر حدوثه. وأعطى لذلك عدة أسباب ليس من بينها على الأقل النفقات الإدارية التي من الصعب بالفعل معرفة ماذا سوف يجنى موظفو الدولة من البدء في ذلك الإجراء، وربما يتمثل أقل تصور غير قابل للتصديق في تكرار إعادة توزيع الأرض على المستوى المحلي على يد المزارعين أنفسهم. إن قيام المجتمع بصفة دورية بإعادة توزيع الأرض يمكن أن يطابق مجتمعات قروية أخرى^(٢٨)، كما يكون لهذا الإجراء وضع خاص بالنسبة للقرى التي تقع على حافة الصحراء، التي تروى بعض أراضيها ريا ضعيفا وتتعرض لتعرية الرمال، وانضم مزارعو ثيادلفيا في مجموعات- نقابات- Pittakia يرأس كل منها رئيس المجموعة pittakiarch، ويبدو أنه كان مسئولاً عن توزيع حصص الأرض لكل فرد من أعضاء المجموعة- النقابة- pittakion وكذلك عن التوقيع على مدفوعاتهم للدولة^(٢٩). كانت وحدات كرانيس Karanis الإقطاعية kleruchies تشبه هذه النقابات^(٣٠).

(٢٨) راجع على سبيل المثال

S.L. Popkin, *The Rational Peasant: The Political Economy of Rural Society in Vietnam* (Berkeley and Los Angeles, 1979), 104.

خاصة الإشارة إلى أرض متغيرة في جودتها، متعرضة للفيضان والرواسب الطينية، وهي نموذج جيد لأرض مصر.

(٢٩) Day and Keyes's introd. To P. Col.V I verso 4 حيث قدم وصفاً كاملاً لعمل النقابة pittakia، مع أنه قبل الإشغال بفرض الزراعة بالإلزام. لاحظ أن الجملة الأخيرة في برنية P. Strass. Iv 218 اشترطت أنه في حالة إذا كان سهل القرية تم تقسيمه، فلن يظل المستأجر مرتبطاً بالبقاء في النقابة pittakion. راجع أيضاً P.Oxy. XII 1446 عن الشراكة بين فلاحي ثيادلفيا Theadelphia والقرى المجاورة.

(30) H. Geremek, *Karanis: Communauté rurale de l'Égypte romaine au II^e- III^e siècle de notre ère* (Warsaw etc., 1969), ch. 4.

ومعروف الدور الكبير الذى لعبه شيوخ القرية presbuteroi فى إدارة النشاط الزراعى يوما بيوم، وكانوا قادرين على تنظيم إعادة توزيع أراضي القرية^(٣١).

من الصعب القول إلى أى مدى كان انتشار ذلك الشكل من الالتزام فى داخل مصر. إن جميع الأدلة الصريحة محددة بإقليم الفيوم، ولكن ذلك يرجع فى جزء منه إلى حقيقة الحصول من هذه المنطقة فقط على أعداد غفيرة من أوراق البردى من مواقع القرى أكثر من المدن ربما كانت هناك إشارة على تعيين أرض من قرية واحدة فى البهنسا إلى مسؤولية شيوخ قرية presbuteroi أخرى (P.Oxy.XVII 2141)، ولا ينبغي أن نستبعد إمكانية إعادة توزيع بعض الأراضي العامة دوريا لبعض القرى بين المزارعين سواء بالتأجير المحلى diamisthosis أو بالقرعة.

من الواضح أن جميع الأراضي الملكية basilike ge التى ذكرت توا فى قرى الفيوم لم تكن بأكملها عرضة لإعادة توزيعها. يوجد عقد واحد من ثيادلفيا مغاصر لذلك الذى سبق مناقشته توا، فقد تم الاستعداد لمصادرة نصاب فلاح توفي لصالح مزارع جديد بدون الإشارة إلى أى محاولة لإعادة توزيع الأرض. وأكثر صراحة فقد قسم ابنا ساتابوس Satabous أرضا ملكية وضياح إمبراطورية فى باتسونتيس Patsontis (التابعة لكرائيس) بين بعضهما

(٣١) عن دورهم فى تأجير الأرض العامة، راجع على سبيل المثال P. Bad.VI 170، وبصفة عامة،

Tomsin, 'Étude sur les προεσβύτεροι de la χώρα égyptienne, Bulletin de la classe des lettres et des sciences morales et politique de l'Académie Royale de Belgique 5 ser. 38 (1952), II^e partie. 467-532..

"بصفة دائمة"، وبعد تسع سنوات، قام الابن الثاني بعد وفاة أحدهما، بإعادة تقسيم قدر كبير من نفس الأرض أيضا "إلى الأبد" مع شريك آخر^(٣٢). ولذلك لا يجب أن تؤخذ هذه العبارة بمعناها اللفظي بطبيعة الحال، فهي تخالف صراحة عند مقارنتها بعبارة "ما دامت الزراعة باقية" التي ظلت لها قانونيتها فقط وتم الحصول على اثنتين منها من كرانيس^(٣٣).

لم يقدم دليل البهنسا اقتراحًا بإمكانية حدوث إعادة توزيع للأرض العامة؛ ولم تشر عقود التأجير من الباطن إطلاقًا على أنه يمكن إنهاء عقود التزام الأرض، حتى عندما ظلت العقود سارية المفعول لمدة أربع سنوات^(٣٤). ولم توجد هنا عبارة تساوى عبارة العمود الملكى basilikon koluma التي وجدت في العقود البطلمية^(٣٥)، أو النصوص التي وجدت خاصة بإعادة تحديد الأرض في عقود إقليم الفيوم التي سبقت مناقشتها أعلاه. كما لا يوجد هناك تبرير للتخلي عن هذه الحالات على اعتبار أنها نماذج غير مطابقة لشكل الحياة (الالتزام)^(٣٦).

يبدو أن رستوفتزف أخذها مثالاً على وجهة نظره في كيفية إدارة التأجير العام للأرض diamisthosis، وكان الإجراء المعروف الذي تم

(32) P. Mich. IX 555/ 6 (AD 107), 557 (AD 116).

(33) BGU I 234, SB I 4414.

(34) P. Oxy. XXXIII 2676, LV 3800 (four year duration) وهناك عقود أخرى من الباطن تضمنتها قائمة جدول رقم [5].

(35) Hennig. Unters. Zur Bodenpacht, 89ff.

(36) وعلى سبيل المثال الأرض الملكية التي عرف أنها صُنفت أرض خاصة من بردية W. Chr. 341 أو أنها تكونت من تعيين - أرض - بالالتزام؛ راجع المبحث الرابع.

اختياره بالنسبة للأراض الواقعة على الشاطئ aigialos في سكونوبايونيسوس Soknopaïou nesos في السنوات التي تكون الأرض فيها مغمورة بالمياه^(٣٧)، وكانت الأرض في مثل هذه الظروف تؤجر بمعدل محدد بلغ إربدين عن كل أرورا. إننا نمتلك هذه المعلومات على الأقل لوجود عدد من العقود التي تمت كتابتها. لكن الحقيقة أن تلك الأرض قدمت مشكلة أساسية تختلف عن معظم الأرض الملكية Basilike ge. لأن غمر أرض الشواطئ aigialos بالمياه كان نادر الحدوث، ولذلك لم تكن قادرة على إنتاج محصول في معظم السنين، وبالتالي كان من الصعب وجود مستأجرين (ملتزمين) لها، لذا كان لابد من إعادة تعيين الأرض بكاملها في حالة وجود كل فرصة لغمر الأرض بمياه الفيضان. أما المناطق التي تزرع دوما فلم تكن تفتقر مثلها لوجود مستأجرين (ملتزمين)؛ هنا كان تأجير diamisthosis زراعة الأرض العامة يؤدي إلى الاضطراب لدى عديد من المستأجرين (الملتزمين) الموجودين لعدم تقديم حل مرض لمشكلتهم بإيجاد فرص لهم في قطع منفصلة - خلت من ملتزميها - بسبب العجز الناتج عن كبر السن أو الوفاة.

ليس هناك شك من أن أراضي إقليم البهنسا بسبب طبيعتها المادية كان يجب أن تكون عقود إيجارها لفترة زمنية قصيرة مثل أرض الشاطئ المغمورة بالمياه aigialos في سكونوبايونيسوس Soknopaïou Nesos. كما كان هذا الشكل من الالتزام يناسب جزر nesoi وادي النيل، الذي يترسب الطمي فيها لفترة قصيرة، سرعان ما كان يزيلها التيار ثانية^(٣٨). وما زال هناك

(37) Röm. Kol. 166ff.

(38) Cf. P.Oxy. XII 1445.

طلّبان باقيين من بين طلبات قليلة مكتوبة لتأجير أرض عامة تخص أنصبة من أرض عامة على جزر nesoi، ويتضمن واحد منها شروطاً احتياطية في حالة إذا جُرّفت الأرض أو تصحّرت^(٣٩).

وهناك عدة فئات أخرى من الأرض تم تأجيرها عن طريق موظفين باتفاق مكتوب لفترة زمنية قصيرة^(٤٠). وكانت تلك هي طريقة العلاج الاستثنائية المتفق عليها بالنسبة لأراضي النوعية الفقيرة. وفي عقد إيجار مازال باقياً لأرض تم بيعها بسعر محدد hypologos من إقليم البهنسا P. Oxy. X 1279، عرضت فيه عدة خصائص وجدت في عقود أخرى موجودة للأرض العامة. فحجم العقد وشكله مثل أي طلب عادي للإيجار، أرسل إلى مدير الإقليم strategos عرض فيه عوائد مالية منخفضة، مرتبطة بحق المرعى^(٤١). كانت زراعة القمح (وكذلك بالمثل نبات الصبغة الزرقاء الدالكنة isatis والعُصفر - الزعفران الكانِب - echomenion) أمراً معتاداً عليه بالنسبة لعقود إيجار البهنسا ممنوعة^(٤٢). ووضعت جملة لحماية الملتزم (المستأجر) من الضغط عليه لاستمرار عقد الإيجار متى انتهت دورة السنوات الخمس^(٤٣). ولوحظ هنا غياب مدفوعات الأرض العامة demosia وحل محلها إمكانية التفاوض حول الإيجار مكان ضريبة tax in kind الأرض النوعية. يختلف هذا النوع

(39) SB X 10533 (Lykopolite? See S. Daris, 'Due note Licopolitane', *Anagennesis*, 2(1982), 227-31; P.Flor.III 368 (Hermopolite).

(٤٠) ربما لا تشير قصاصات السطور 10-12 من بردية (P.Oxy. III 500 Athribite nome) إلى الملتزمين السابقين، ولكن لطبقة خاصة من الأرض.

(41) cf. P. Tebt. II 325; P. Lond. 1227 (III p. 143).

(42) cf. P. Lond. 1227.

(43) Cf. SB X 10533; P. Amh. II 94.

من الإيجار (الالتزام) عن معظم عقود التزام الأرض العامة فيما يتعلق بكل من تحديد زمنه، والقدر الكبير من المرونة في الإيجار (العوائد)، الذي كان يمكن تحصيله نقدا بدلا من تحصيله عينا، إذا كان ذلك مناسبا أكثر. ومن الواضح أن طلبات الإيجار (الالتزام) في هذه الحالة كانت تجد متقدمين جالدين مستعدين لدفع العوائد rent طبقا لجودة الأرض 'kat' axian' (٤٤).

هناك حالة غامضة في بردية P. Oxy. II 279، حيث كتب شخص يدعى ثيوجينيس Theogenes للكاتب الملكي basilikogrammateus معبرا عن رغبته الشديدة في أن تستفيد الخزانة من حصوله على زراعة ٤٠ أرورا من أرض ملكية basilike ge تقع بالقرب من قرية نيسلا Nesla ودفع خمسة أراب من الغلال عن كل أرورا عن نصف مساحة الأرض، وعوائد عن النصف الثاني فُقدت طبيعتها، وذلك بدلا من العوائد النقدية على العلف (العلف الأخضر chloron في ذلك الوقت) الذي يدفعه شاغلوها الحاليون. وينبغي ملاحظة عدة نقاط. الأولى، أن الوثيقة لا تمثل بشكل دقيق عقد إيجار misthosis. ثانيا، لا يبدو أن العرض تم بعد انتهاء مدة العقد السابق؛ فقد كانت الأرض ما زال يقوم بزراعتها أبناء ثيون sons of Theon (٤٥). كما أن ثيوجينيس لم يُعين في طلبه زمنا محددا، وكان الإيجار (العوائد) الذي

(٤٤) لاحظ: زيادة الإيجار (العوائد) epithemata التي قدمها الملتزمون في بردية

P.Oxy. III 500 and P. Flor. III 368 .

وعن زيادة الإيجار (العوائد) في العقود راجع:

J. Sheridan, 'Revised bid for the lease of confiscated property', BASP 24 (1987) 103-8.

(٤٥) استخدمت هنا عبارة التي يزرعها الآن τῶν γεωργουμένων بينما كانت العقود تستخدم في العادة عبارة التي كان يزرعها سابقا τῶν γεωργουμένων.

عرضه ثيوجنيس عن نصف مساحة الأرض يقترب من أعلى معدل للنوع الجيد من الأرض العامة، مع أن الإيجار النقدي الذي كان يدفعه أبناء ثيون يوحى أكثر بأنها أرض بيعت بسعر محدد hypologos، ويبدو أن ثيوجنيس كان ينتظر زراعة مساحة العشرين أرورا بالغلل، بدلا من زراعة المنطقة كلها التى تزرع بالمحاصيل العلفية. وربما يرجع تاريخ هذه الوثيقة إلى عام ٤٤/٤٥، لأن ذلك التاريخ له؛ فمعظم عقود الإيجار التى سبق مناقشتها حتى الآن ترجع للقرن التالى، بينما يبدو أن النصف الثانى من القرن الأول كان فترة ضغط على إدارة مصر^(٤٦).

هناك عوامل مجهولة كثيرة جدا حول هذا الطلب حتى يمكن أن يشكل أساسا متينا لتعميمه على حيازة (التزام) الأرض العامة. فهل كان ذلك استجابة لإعلان رسمى أم أنه فعل عقوى للملتزم؟ هل كان فى حقيقته عرضا لتحويل الأرض من فرع ثان من طبقة أرض أساسية تدفع عوائد نقدية، إلى طبقة تدفع عوائدها بالقمح؟ وإذا كان الأمر كذلك، كما ظن كل من رستوفتزهف Rostovtzeff وقلكن Wilcken^(٤٧)، فإن الأرض ستظل فى الطبقة الفرعية قبل وبعد تقديم الطلب، وهل وجد أى إجراء مشابه بالنسبة للأرض الجيدة كان يسمح بإجراء مزايدة لتقديم أعلى سعر يتم فى أى وقت وعزل الملتزمين الموجودين؟

فى محاولة لتأسيس أشكال حيازة عقود الأرض الذى كان يتم بالنسبة للأرض الملكية basilike ge العادية، على أساس هذه الأدلة الطفيفة، يجب

(٤٦) التى سميت 'أزمة القرن الأول' : P. Mich X pp. 64ff.

(47) Röm. Kol. 73f., W.Chr. 348 introd.

أن نضع في اعتبارنا ليس فقط الحقوق الرسمية للمستأجرين (للملتزمين)، بل أيضا الطلب المحتمل لقطع من الأراضي العامة في حالة وجودها (أو عدم وجودها). ومن غير المتوقع أن مستأجري (ملتزمي) الأرض العامة 'العادية' كان لديهم أى ضمان رسمي بعدم استبدالهم، لأنهم لم يكن لديهم عقود مكتوبة. ويبدو أن الاعتراف الرسمي بتأجيرهم (بالتزامهم) كان يضمنه تسجيل أسمائهم في قائمة المزارعين؛ لكنه من الواضح، كما هو الحال في قوائم السجلات الرسمية، كثيرا ما كانت الأسماء قد بطل استخدامها⁽⁴⁸⁾. فإذا كان هناك شخص، وخاصة لو كان من ذوى النفوذ، تقدم بعرض للحصول على حيازة (التزام) الأرض بعوائد أكبر، ربما لم يكن هناك طريقة لإنصاف المزارع. ومن ناحية أخرى توحى معظم الأدلة أن المشكلة الكبرى التي كانت تواجه السلطات لم تتمثل في زيادة أعداد المستأجرين (الملتزمين) الذين يدفعون الإيجار (العوائد) لأعلى سعر نتيجة تنافسهم مع بعضهم بعضا، ولكن كانت الصعوبة في إيجاد مزارعين لمساحات من الأرض، كانت رغم قدرتها على إنتاج بعض المحاصيل تفرض عليها ضرائب taxes بمعدل مرتفع للغاية أن تكون قادرة على جذب مزارعين. وسوف تناقش الوسائل التي اتبعتها السلطات في إيجاد ملتزمين في المبحث الرابع من هذا الفصل.

ما الآلية التي كانت موجودة لإيجاد مستأجرين (ملتزمين) يتقدمون طواعية لتأجير (للتزام) الأرض العامة الخالية؟ يُعرف إعلان واحد فقط مكتوب عن طلب مزارعين، ويجب الافتراض أن الإجراء لم يكن يتضمن

(48) e.g. P. Oxy. Lv 3800, LVII 3905.

إعلاناً أو طلباً مكتوباً^(٤٩). عُثر في البهنسا على بردية تتضمن قائمة لأنصبة من أراض عامة لقرى متعددة من الفيوم بأسماء لمزارعيها السابقين والحاضرين P. Oxu. XII 1446؛ وهى توضح الختم الرسمى لتغيير الحيازة، لكنها لا تحل المشكلة الأخرى الموجبة للاهتمام عن مدى نشاط المسؤولين فى التدخل لإيجاد مزارعين جُدد وتوزيع أنصبة الأرض، أو إلى أى حد كان تسجيل التسويات يتم فقط بين القرويين أنفسهم من الناحية العملية.

وضع العرف الذى يحسب كثيراً لصالح حيازة (التزام) الأرض العامة؛ شعور الفلاحين بأن الأرض الملكية basilike ge كانت 'ملكا لهم'، واستنكروا أية محاولة لإزاحتهم من الحصول على الموارد التى كانت تقليدياً تحت تصرفهم^(٥٠). ومن ناحية أخرى، فالعرف اختلف من ناحية لأخرى، بل أيضاً فى أرض قرية واحدة، كذلك من جهة ما إذا كان يتم شغل الأرض أكثر أو أقل باستمرار بالأنصبة الفردية، أو إذا كانت الأرض الخاضعة لسيطرة المجتمع تخضع لإعادة التوزيع الدورى بين أولئك الذين كان لهم الحق فى المشاركة فيها.

ما مدى أهمية التعاقب الأسرى فى استبدال مستأجرى (ملتزمى) الأرض العامة؟ نعرف من شكوى قدمتها سيدة أنه كان من المتوقع أن تتجج ذرية من الذكور فى الحصول على تعيين أرض لزراعتها Georgia (راجع القسم التالى)، ولكن ليس هناك داعٍ لافتراض أن جميع الحالات المعروفة

(٤٩) BGU II 656: دعوة لمزادات على عدة أنصبة فى وقت واحد.
(٥٠) e. g. P.Oxy. XXIV 2410؛ راجع المزيد فى المبحث الخامس (ب) أنناه.

"للوراثة" كان يتم تنفيذها بالإكراه^(٥١). وجدنا إخوة يشتركون معا في زراعة أرض عامة^(٥٢)، ومن المحتمل أن هذه الحالات كانت أيضا نتيجة لخلافة الآباء في حيازاتهم. وفي الواقع سمح بممارسة التسجيل المشترك للحيازة الأسرية باشتراك الأبناء مع آبائهم عند وصولهم لسن النضج، وهو الأمر الذي لعب بالتدريج دورا أكثر أهمية في الزراعة عند تقدم سن الآباء. وكانت وفاة الأب تؤدي فقط إلى ترك الأرض باسم الأبناء.

ولكن لم يكن هناك احتمال لحوالي ثلث الأمر أن يكون لديها أبناء ذكور. وهناك دليل واضح من إقليم البهتسا عن نساء يلتزم من أرضا عامة، وكان هناك بوضوح بعض الإصرار على منعهن من الحصول عليها، بدون رغبتهن على الأقل. وجد في القرية التي فيها استقرار تقريبي في عدد السكان، أن فيها عددا من الأسر التي ليس لديها أبناء من الذكور تتوازن مع تلك الأسر التي لديها خصوبة في عدد الذكور. كانت الأرض العامة مزودة على الأقل نظريا بوسائل أكثر مرونة في إعادة توزيع الأرض من الأسر

(٥١) أكثر وضوحا في P. Oxy. LVII 3905 (20f): كان نومنيوس المعروف بانيوخوتيس بن أبولونيوس Noumenios alias Panechotes son of Apollonios يقوم بزراعة أرض مسجلة لوالده المتوفى؛ ورثها من شخص متوفى كان مسئولا عن أرض عامة في بردية P.Oxy. XII 1044 (ورثة باوسيريون Pausirion: راجع سطر رقم ٦، وبيتسيريس بن هيركلبيوس Ptsiris son of Herakleos من خلال ورثته، السطر التاسع)، P. Lond. inv. 2174.
(52) P. Köln III 137, P. Mich. Vogl. IV 211, P. Oxy. XLI 2956, LVII 3905 line 24, P.RYL.IV 683.

في أحد طلبات بذور الحبوب كان من المحتمل جدا أن يكون بيكسيس بن ديوجينيس Pekysis son of Diogenes الذي أقسم اليمين جنباً إلى جنب مع صاحب الطلب الابتدائي، أخو ثاتريس Thatres ابنة ديوجينيس Diogenes التي كانت الأرض مسجلة باسمها:

P. Oxy. LVII 3903 etc. with Rathbone's review, CR 42 (1992), 413f.

الصغيرة إلى الأكبر أكثر مما تفعله الحيازات الخاصة، التي كانت خاضعة لقواعد تقسيم الميراث. ويبدو أن قائمة الفيوم لاستبدال الملتزمين الموتى المذكورة أعلاه (P. Oxy. XII 1446) - تبدو - أن جميعها خاصة بأنصبة كانت تتحرك من حيازة عائلة إلى أخرى. وربما أمكن للفلاح الذي كان بلا عقب أن يجد بعض العزاء بالتفكير بأنه عند كبره وضعفه وعجزه عن حراثة حقوله أن في إمكانه استخدام شباب من الرجال لن يلزموه بأى التزامات، كما أن نفس هؤلاء الشباب سيتوافر لديهم الأمان عند معرفة أنهم ليسوا محتاجين لانتظار وفاة آبائهم للحصول على وسيلة لمورد للحياة، والذي يمكن أن يستكمل من الميراث الطفيف، ليس فقط من قبل أولئك الذين لديهم رأس مال لشراء مزيد من الأرض، ولكن بواسطة أى فرد لديه مصدر لليد العاملة.

هذه هي المزايا التي كانت تمتلكها الأرض العامة من الناحية النظرية. ومن الناحية العملية كان يعوقها المخاطر المالية الناجمة عن عدم مرونة الضرائب. وهناك ميزة أخرى لم تكن فى صالح المزارع ولا فى صالح السلطات، وهى تلك المناطق التى لم تكن مستعدة لدفع معدل الضرائب المفروض عليها كانت ستؤول إلى أيدى صغار الحائزين الذين يحتاجون إلى الأرض كأكبر مساهمة فى مصدر رزقهم. كان فى إمكانية محصول الشعير تغطية هذه الضرائب فى السنوات الجيدة، ومثل هؤلاء الأفراد لم يكن لديهم الفرصة فى تجميع الفوائض لربطهم عبر سلسلة سنوات المحاصيل الضعيفة. ومع أن مجموعات صغيرة من الفلاحين كانت تُكوّنُ بلا شك معظم مستأجرى (ملتزمى) الأراضى العامة خلال فترة وجودها، فقد ازداد اتجاه السلطات نحو ملاك الأراضى الأثرياء وسكان عاصمة الإقليم بحثاً عن مستأجرين (ملتزمين) للأرض التى لم يعد المتطوعون يتقدمون إليها.

٤ فرض زراعة أراضي الدولة بالإلزام على ملاك الأرض الخاصة

The Imposition on Private Landowners of the Obligation to Farm Public Land

دارت مناقشات كثيرة بين العلماء حول الأرض العامة في مصر الرومانية، منذ رستوفتسيف "Rostovetzeff" Römisches Kolonat وحتى الآن، وشغلوا بقضية تعيين زراعة الأرض بالإلزام. وفي محاولة لتقديم وجهة نظر أكثر توازناً، ناقش جونسون A.C Johnson أن إنشاء النظام المعروف بزراعة الإلزام epibole لا يُستند عليه في تفسير كيف تحولت مساحات شاسعة من الأرض العامة إلى الملكية الخاصة، بسبب أنه كان محدداً بالفيوم، وحتى هناك كان سارى المفعول في الأرض التي تدفع معدلاً منخفضاً في الضرائب العينية فقط⁽⁵³⁾. ويبدو أن ذلك كان حقيقة لأن استخدام الإلزام epibole للإشارة بالتحديد إلى إلحاق مساحات صغيرة من الأرض العامة كنوع من الإلزام بمساحات من الأرض الخاصة لم يكن معروفاً خارج الفيوم: إن استخدام الإلزام epibole المذكور في التماس من البهنسا يخص أرضاً عامة، ويشير بوضوح لضريبة إضافية إلى المستحقات العامة الرئيسية على الأرض، وليس على الأرض نفسها⁽⁵⁴⁾.

ومع ذلك لا يتبعه أن النظام نفسه لم يكن معروفاً خارج الفيوم، أو أن ذلك كان الوسيلة الوحيدة التي كان ملاك الأراضي الخاصة يصبحون فيها مسؤولين

(53) ἐπιβολή of Land in Roman Egypt, Aegyptus, 32 (1952) 61-72.

(54) P. Wash. Univ. II 77 line 20 فشل ناشر البردية في تعليقه على هذا النص في توضيح هذا الاختلاف.

بدون رغبتهم عن دفع ضرائب أرض عامة. ولا يبدو أن هناك تفرقة في الاصطلاحات بين فرض زراعة الأرض بدون رغبة الفلاحين وبين تلك التي كان يتم زراعتها برغبتهم، وكانت كلمة الزراعة georgia تستخدم بدون تحديد^(٥٥). ولكن من الواضح أن كلمة georgia قد أخذت في بعض الأحيان شكلا مشابها لكلمة إلزام epibole في إقليم الفيوم؛ وأثار جونسون نفسه الانتباه إلى مبيعات ورهونات أرض خاصة ومنازل في إقليمى البهنسا وهرموبوليس Hermopolite التي كان من بينها ضمان خلو تلك الأملاك من زراعة Georgia أرض الملكية أو أرض مقدسة. ووجدت أمثلة من هذه العبارة في وثائق البهنسا منذ نهاية القرن الأول حتى أواخر القرن الثالث الميلادي^(٥٦). يمكن أن لا يكون هناك شك أن هذه الجملة تشير إلى فرض دفع ضرائب على أنصبة من أرض غير خاصة على ملاك أنصبة معينة من أرض خاصة أو على منازل معينة، بطريقة مشابهة لطريقة زراعة الإلزام epibole في إقليم الفيوم؛ وربما يتمثل الفارق الوحيد في نسبة الأرض العامة إلى الأرض الخاصة، حيث لم يقدم دليل البهنسا معلومات بهذا الخصوص.

ويُظهر عقد من البهنسا يرجع إلى القرن الأول أيضا تم فيه إلحاق أرض عامة بأرض خاصة (PSI IX 1029)؛ يضم العقد مساحة $15 \frac{3}{4}$ أرورا

(٥٥) وعن تقييم معنى الكلمة راجع:

H. Cadell, La γεωργία en Égypte: genèse d'un thème 'thème économique et politique'.
le Monde grec. 639-45.

(٥٦) يمكن إضافة التالي إلى الوثائق التي ذكرها جونسون، على سبيل المثال: (P. Wisc. I 9) بيع أرض،
P. Oxy. XXXIV 2722 (رهن منزل). الجملة التي تظهر في بيع يرجع لوقت متأخر من عام ٢٩١:
مثل الوثيقة التالية: P. Oxy. IX 1208.

(من نصاب kleros) نيكانور Nicanor مع أرض ملكية basilike. من سوء الحظ أنه حتى هنا ليس هناك إشارة إلى نسبة مساحة $15 \frac{3}{4}$ أرورا مع - الأرض - الملكية. إذا كان صحيحا أن تلك الوثيقة تسجل إلزاما epibole كتعيين، فسوف تقدم دليلاً مبكراً على أن ممارسته في البهنسا من البيوع التي سبق مناقشتها أعلاه، وتقترح إمكانية إدخاله في الوقت نفسه استجابة لأزمة القرن الأول مثلما حدث في الفيوم.

وكثيراً ما وجد في وثائق الفترات التالية أفراد يحوزون مساحات صغيرة من الأرض العامة مع مساحات كبيرة من الأرض الخاصة⁽⁵⁷⁾؛ وفي المقابل كان هناك طرق أخرى يمكن لملاك الأراضي الخاصة الحصول بها على مساحات واسعة من الأرض العامة، ولم يكن هناك سبب ملزم لافتراض أنه في جميع هذه الحالات كان يتم إلحاق أنصبة من الأرض العامة على الأرض الخاصة بالتعيين الإلزامي.

بمجرد إلحاق الأرض العامة بأنصبة من الأرض الخاصة، فلا بد أن يكون ذلك مغرياً لمحاولة تمريرها كجزء من الأرض الخاصة إذا تم بيع الأخيرة. وهذا من شأنه أن يوجد مجالاً للالتباس حول الطبقة التي كانت تنتمي إليها قطعة الأرض في الحقيقة، ويؤدي إلى نشوب النزاعات مثل تلك الموجودة في بردية P. Oxy. IV 718. فقد تقدم أنتيستيويس بريموس المعروف بلوليانوس Antistius Primus alias Lollianus كبير كهنة البهنسا السابق

(57) P. Princ. II 42, P. Oxy. XII 1441, P. Oxy. VII 1044 (details listed in Table 7), P. Oxy. XLII 3047.

بشكوى إلى المدير العام epistrategos، أنه سبق أن اشترى منذ أربعين عاما مساحة $52\frac{1}{2}$ أرورا من أرض غلال، ومبان مقامة على مساحة نصف أرورا، مضمونة بخلوها من زراعة الأراضي العامة، وتخضع فقط لمستحققات ضريبة الأرض على الأرض الخاصة، ويدعى كاتب القرية komogrammateus الآن بأن أربعة أرورات من تلك المساحة كانت أرضا ملكية basilike. إن احتمال قبول مثل ذلك الادعاء اعتمد على أنه من الممكن أن تعيين زراعة مساحة من الأرض الملكية basilike اختلط تماما بالأرض الخاصة التي ألحقت بها.

ارتبطت مستحققات زراعة أنصبة أرض الدولة في الحالات المتقدمة، (أو على الأقل دفع الضرائب عليها) بصفة دائمة بامتلاك الفرد لأمالك الخاصة: وعندما كانت اليد تتغير على ملكيتها، كان يتم الشيء نفسه بالنسبة للأرض العامة. ويشير دليل آخر إلى شكل مختلف من التعيين لشخص في الطريقة التي تم بها تعيين الالتزام liturgy. وفي مثل هذه الحالات ربما يكون الشخص في حاجة للحصول على بسط زراعته على مساحة واسعة من الأرض؛ وكان الالتزام يعتمد أساسا على أهلية كل ممتلكاته الشخصية، وليس على نوع معين من الأملاك^(٥٨). ومن المحتمل أنه كان في إمكان المالك بيع

(٥٨) ربما كانت الطرق المختلفة في تعيين الأرض التي لا إقبال عليها في كل من إقليم القيوم والبيونسا تعكس اختلافات أخرى في طرق التزام الأرض. ويبدو أنه كان يوجد مساحة أكبر من الأرض العامة في القيوم (كانت معظمها أرضا هامشية - على الحواشي)، التي كانت تعني أنه كلما كانت الأرض المطلوب تعيينها أكثر، قل عدد الملاك الذين كان يمكن تعيينهم لها. هنا كان الخيار بين epimerismos (ويعني تعيين الأرض على مزارعي الأرض العامة الموجودين) وبين Epihole (الذي يعني إمكانية فرضها بحجم صغير على ملاك القرية)، بدلا من تعيين مساحات واسعة لزراعتها بالإلزام Georgia على مواطني عاصمة الإقليم.

جزء من ممتلكاته الخاصة بدون ضرورة التخلي عن زراعة الإلزام Georgia^(٥٩). وعلى أى حال، حتى هنا، فإن وجود أهلية ممتلكات أدى لإيجاد رابطة بين أملاك الفرد الشخصية وزراعة الإلزام Georgia وكان له حق الاختيار مثله مثل الملتزمين العاديين فى التنازل عن كل من التزامهم وأملاكهم، ولذلك يبدو أن النساء اللاتى كن يجنن شخصا آخر لشغل زراعة الإلزام georgia التى ورثوها كانوا يخشون أيضا من فقد ممتلكاتهم الخاصة التى ورثوها^(٥٩).

منع تيريبوس يوليوس الإسكندر Tiberius Julius Alexander فرض زراعة الإلزام georgia على النساء بدون رغبتهن، وتأكد ذلك بقرارات قانونية. لكن ربما وجدت النساء اللاتى كان لديهن أزواج أو أبناء بالغون صعوبة فى تطبيق هذا الحق^(٦٠). وإذا كانت المرأة، قد اضطرت رغم الأحكام القانونية، إلى اتخاذ تدابير خاصة لضمان عدم حرمانهن من ممتلكاتهم الخاصة إذا تنازلت عن جزء من زراعة الإلزام georgia، ومن المحتمل أن الرجال كان يمكنهم من الناحية العملية التخلي عن زراعتهم لأرض - الإلزام فقط بفقد ممتلكاتهم مثلهن.

اتجه هذا النوع من حيازة (الزعام) زراعة الأرض العامة إلى أن يكون وراثيا من الناحية العملية، حتى إذا لم يكن عقدا وراثيا بالمعنى القانونى

(٥٩) راجع هنا استخدام اصطلاح Georgia بمعنى زراعة الإلزام، ص ١٧٩ من الترجمة، (المترجمة)

(٥٩) راجع الالتباس BGU II 648 (Prosopite nome) وبردية. P. Oxy. VIII 1123.

(60) P.Oxy. VI 899, 22ff.

المؤكد. ويبدو أنه وجد نوعا من الخلاف الطفيف في ذلك المجال بين زراعة الإلزام Georgia التي تم حصول الأفراد عليها برغبتهم، والتي تصادف أنهم كانوا يمتلكون أيضا أرضا خاصة. وفي الواقع كان الوضع مماثلا لوضع الإلزام liturgies، فكان يجب أن يكون الحد بين التطوع والإلزام هو الجزاء النقدي: فكانت بالنسبة لزراعة 'التطوع' أعباؤها أقل ثقلا، لذلك ربما كان المرء يأمل في الهروب من زراعة إلزام ثقيلة. وليس هناك سبب يدعو للاعتقاد في تحديد تمييز أى فارق رسمى بين حيازة ملاك الأراضي الذين تقدموا طوعية لتوسيع زراعتهم بزراعة أراض من الأراضي الملكية 'العادية' وأولئك الملاك الذين فرضت السلطات عليهم ليصبحوا مزارعين لها^(٦١). لقد تمثل الفارق في الاعتبارات العملية؛ ففي حالة الأرض التي كانت إما خصبة بشكل استثنائي، أو التي لم تكن ضريبتها مبالغا فيها - هذه الأرض - لم تكن تشكل أية مشكلة في جذب المزارعين طوعية إليها، أو في حالة إحلال أى فرد عندما يقرر صاحبها التخلي عن زراعتها. لم يكن في استطاعة السلطات فقط إرغام الأفراد على زراعة الأرض غير المرغوب فيها، بل كان في إمكانها أيضا عدم السماح لهم بالتخلي عن زراعتها، لأن استبدالهم كان يتم فقط عن طريق الإرغام أيضا، وربما يكون المستبدل به أقل قدرة على تحمل الضرائب المرتفعة.

لقد كان معدل الضرائب، وليس فقر نوع التربة الذى كان يدفع الأفراد إلى الإحجام عن زراعة الأرض العامة على هذا النحو، وربما يوضح ذلك التماس أبولوناريون Apollonarian.

(٦١) راجع: شغل زراعة أرض عامة demosia كانت ضمن تقسيم ميراث:

Et Abhadi, P. Flor. 50: reconsidered, Proc. 14 Int. Cong. Pap. 91-6.

فهي قد ورثت زراعة أكثر من ١٦٠ أرورا بالقرب من العاصمة metropolis في خمس قرى، وهي مساحة رغم أنها كونت جزءا فقط من كل ممتلكاتها، فإنها كانت تمثل عبئا عليها إذا قامت بإدارتها بخسارة^(١٢). أقرت أبوللوناريون نفسها أنها قامت بزراعة الأرض لفترة بدون شكوى، ربما لا ينبغي أن نأخذ كأمر مسلم به أن والدها شغل زراعة الأرض في الأصل على غير إرادته. وتتعرف أبوللوناريون أن فرض أيميليوس ساتورنينوس Aemilius Saturninus ضرائب خاصة كان هو السبب الوحيد الذي دفعها إلى حد الاضطرار إلى بيع ممتلكاتها الثمينة وطلبها الإعفاء من الزراعة^(١٣).

كان في إمكان الملاك الأثرياء القدرة على تغطية معدلات الضرائب المرتفعة إلى حد ما باقتصاديات الحجم وتركيب أدوات رى أكثر كفاءة. وفضلا عن ذلك، وأيضا إذا تمكنت أبوللوناريون من اقتناء حسابات متطورة بما فيه الكفاية لأقسام ضياعها المختلفة^(١٤)، فقد كانت، مثل غيرها من ملاك العاصمة الأثرياء سيكون لديها الاستعداد على قبول الخسارة في أنشطتها، لأنه على أساس هذا المبدأ ارتكز نظام الإلزام liturgical system بأكمله.

(١٢) P.Oxy. LXII 3906 + P.Oxy. VI 988: تثبت الوثيقة أنها كانت تحوز من قبل أرضا ملكية basilike ge

في سينكفا Sinkepha، وربما كانت هي القرية التي اسمها موجودا في فجوة ٨٩٩ السطر السادس.

(١٣) راجع أيضا P.Oxy. VI. 916 عن النصوص الأخرى.

(١٤) ناقش رايبون أنه ربما تم اتخاذ ذلك من قبل الإدارة المركزية لضيفة أبياتوس appianus estate:

economic rationalism, ch. 8, esp. 374 ff. من الواضح مدى ثراء أبوللوناريون. فمساحة

الأرض ضخمة على أن تكون مفروضة بالإكراه، لكن ربما التزاسها والدها باختياره على أمل تحقيق

ثروة من وراثتها. إن الفقر الذي استندت إليه في إقامة الحجة في التماسها يشير في الواقع إلى شخص

يملك ثروة متوسطة، كما أن الوصى عليها kyrios يحمل اسما متواضعا كورنيولوس بن بيكتيسيس

Cornelius son of pektsis.

وعندما يقوم شخص بالتنازل عن التزاماته كان ذلك يعد أمرا شاقا بالنسبة له وربما غرق في الخسارة، وبدون شك كانت أبوللوناريون نموذجا في اتخاذ الإجراء عندما أصبح واضحا لها أن التزاماتها الضريبية أصبحت تهدد مصادر عيشها.

كانت السلطات تعي تماما أن من مصلحتها وضع الأرض العامة في أيدي أفراد لهم مصادرهم المالية الخاصة؛ وربما يمكن تفسير هذا المبدأ في المذكرة المنصوص عليها صراحة في الجزء الأسفل لطلب عقد من القيوم لإيجار أرض عامة متدنية الجودة^(٦٥). وسوف يناقش الجزء الأخير من الفصل نتائج هذه السياسة إلى الحد الذي أصبحت فيه ملكية الأرض العامة مختلطة مع ملكية الأرض الخاصة.

(٦٥) P.Teb.II 374 line 22f.، لكن لاحظ الفرق في القراءة وترجمة النص في

W.Chr. 349: cf. P.Teb. II 325.

٥. ملتزموا الأراضي العامة The Holders of Public Lands

انطلاقاً من المناقشة السابقة عن حيازة (التزام) الأراضي العامة، ربما يمكننا أن ننقل الآن إلى النظر في بعض تفاصيل وضع الأشخاص status الذين سجلوا كحاصلين على أرض عامة في إقليم البهنسا. جاء في التماس يرجع إلى السنوات المبكرة من الحكم الروماني لمصر، وصف رجل بأنه فارس من المستوطنين katoicic cavalryman وأنه أيضاً مزارع أرض عامة demosios georgos وكان يشكو بأن محاصيله التي بذرت على أرض ملكية basilike ge دأستها أقدام الأغنام^(٦٦)، وربما يساعد النص على تشكيل سؤالين مترابطين سوف يشكلان أساس المناقشة التالية. ما الظروف التي كان ينطبق بمقتضاها اصطلاح مزارع أرض عامة demosios georgos على الأشخاص الذين حازوا أرضاً عامة، وكيف كان أمراً عادياً قيام شخص واحد بحيازة كل من أرض خاصة وعامة في آن واحد؟

(أ) مزارعو الأرض العامة demosioi georgoi

هناك اتفاق عام على أن الجزء الأكبر من الأرض العامة في العصر الروماني كان يتم زراعته بمزارعين لمساحات صغيرة أطلق عليهم اصطلاح "مزارعي الأرض العامة demosioi georgoi"، وكانوا يماثلون تماماً المزارعين الملكيين basilikoi georgoi الذين كانوا يزرعون الأرض الملكية في العصر

(66) P. Wash. Univ. II 77 (incorporating P. Vindob. Worp 2).

البطلمي^(٦٧). فى الواقع تساعل العلماء لماذا تغير الاسم على الإطلاق؛ فإذا كان اسم الأرض الملكية لا يزال مستمرا، فلماذا لم يستمر المزارعون يسمون بالمزارعين الملكيين؟^(٦٨) ومن الواضح أن ذلك التعبير سقط استخدامه تماما منذ منتصف القرن الأول. شرح تومسون أن المزارعين الملكيين كانوا فى الأصل مزارعين جُندا اختيروا للعمل رسميا فى الأراضى العامة *demosia ge* التى كانت سابقا خارج نطاق الزراعة، ثم انتشر استعمال ذلك الاسم بالتدريج على مزارعين الطبقات المختلفة للأرض، لكن ذلك لا يتناسب مع المثال المذكور أعلاه، لأنه منذ فترة مبكرة من عام ٢٢ قبل الميلاد أطلق على مزارعى الأرض الملكية *basilike ge* اصطلاح مزارعى الأرض العامة *demosioi georgoi*، من الواضح جليا أن اسما واحدا قد حل محل الآخر بعد فترة وجيزة من الفتح الرومانى^(٦٩). ربما يكون تفسير ذلك التغيير على النحو التالى، مع أن اصطلاح "الأرض الملكية" *basilike ge* ظل طريقة مقبولة للإشارة إلى ذلك الجزء من الأراضى العامة الرومانية *ager publicus* فى مصر التى تكونت من الأرض الملكية البطلمية، فقد كان المزارعون بكل تأكيد حائزين (مستأجرين - ملتزمين) أمام الدولة الرومانية، وليس أمام الأسرة البطلمية البائدة.

(٦٧) Röstovezezh, Rom. Kol. 152ff. على قدر علمى ينكر أنها أثارت بعض المعارضة.

(٦٨) يوجد هنا فتوة فى بريدية P. Col.VIII 209 5-6 note تشير إلى مزارع ملكى βασιλικὸς γεωργός فى مجموعة بردى P. Vindob. Worp. 2.

(69) A. Tomsin, A. 'βασιλική et δημόσια γῆ dans l'Égypte romaine', Méf. 'Fohalle, 271-80

يبدو أن الاستخدام الوحيد للمزارع الملكى فى العصر الرومانى وردت فى الوثائق التالية:

BGU IV.1188, 15/14 BC; P.Lond. 1218 (vol. III p. 130) AD 39; P.Lond. 177 (vol.II p. 167).

AD.40/1. P.Bad. II 36 (regin of Trajan) and SB XVIII 13161 (138/9 are very doubtful.

هناك أمر مهم آخر يتمثل فى الاختلاف الإقليمى فى استخدام اصطلاح "مزارعى الأرض العامة demosioi georgoi". فمن الواضح أن استخدام التعبير كان شائعا فى إقليم الفيوم، واستخدم بشكل جيد فى نصوص متنوعة منذ أوائل الحكم الرومانى إلى القرن الثالث^(٧٠). ومع ذلك فقد ثبت وجود الاسم ثلاث مرات على الأكثر، وجميعها من عهد أغسطس، ومن الصعوبة بمكان تقييم الأسباب المحتملة لهذا التباين. هل كان هناك اختلاف فى المصطلحات لم يكن لها مغزى أعمق؟ هل كان ذلك نتيجة لاختلاف الأدلة بين قرى الفيوم النائية - الهامشية - وعاصمة metropolis إقليم البهنسا؟ أو كان يوجد ثمة اختلاف جوهري بين الإقليمين فى الوضع المثالى لمزارعى الأرض العامة؟ مع أن تقديم تحليل شامل لكل الأدلة المتاحة المدروسة لمصر سوف يكون خارج حدود إطار العمل الحالى، ويتضح من مسح أولى للنصوص ذات الصلة أن البهنسا، فى غياب وجود اصطلاح "مزارعى أرض الدولة demosioi georgoi" تعد نموذجا لكل الأماكن الأخرى باستثناء الفيوم التى قدمت دليلا من أوراق البردى عن الأرض العامة. وهناك اعتبار للفروق بين البهنسا والفيوم ستكون أساسا لاستنتاجات مؤقتة أكثر صحة بصفة عامة.

(٧٠) على سبيل المثال يمكن إيجاد أمثلة عديدة باستخدام الفهارس التالية:

P. Lond. II; P. Mich. II, IX; P. Tebt. II, P. Berl. Leihg. I.

يجب أن نضع في اعتبارنا أن غياب الإشارة إلى مزارعى الأرض العامة فى البهنسا يمكن إرجاعه إلى حقيقة أنواع الوثائق التى ثبت فيها وجود التعبير فى إقليم الفيوم التى لم يتبق نظير مثلها من البهنسا. حقيقة لم يتضمن دليل البهنسا على قوائم طويلة للإحصاء أو قوائم لملتزمى الأراضى من ذلك النوع الذى يقدم نماذج عدة من مزارعى الأرض العامة *demosioi georgoi* فى وثائق الفيوم، كما أنه حتى الوثائق المتبقية لم تستخدم الكلمة بوضوح^(٧١). وفى بيانات أرض غير المغمورة بالمياه المتبقية من كل من الإقليمين، صرح مقدموها فى مثال من قرية يوهيميريا *Euhemeria*. أنهم مزارعو أرض الدولة *demosioi georgoi*، بينما البيانات التى تضم أرضا عامة فى البهنسا لم تتضمن التعبير^(٧٢).

يتضح التباين أكثر فى حالة الوثائق الخاصة بقروض الغلال المقدمة لمزارعى الأرض العامة. فقد تم الآن نشر عدد له وزنه من الطلبات الخاصة بمنح الغلال أو للحصول عليها، وكان عدد منها خاصا بمزارعين يعيشون فى قرى إقليم البهنسا وليس من مواطنى عاصمة الإقليم *metropolitans*. ولم يوصف أى فرد من هؤلاء بأنه مزارع أرض عامة *demosios georgos*.

(٧١) على سبيل المثال بردية P. Lond. 257-9 (II pp. 21ff) وهى تعداد من قرى الفيوم، حيث أشارت إلى استخدام ٨٨ رجلا ويوجد قائمة للأرض التى زرعها مزارعو أرض الدولة *demosioi georgoi* فى بردية P. Tebt. II 576 recto، راجع P. Oslo. III 112 من إقليم غير معروف قام ناشرو قائمة أراضي البهنسا بوصفها فقط (P. Oxy. XII 1532) وهى تورد تعيين مزارعين ملكيين (*Basilikoi*) *georgoi* ولكن هل لذلك ما يبرره فى غياب أدلة أخرى؟

(72) SB. V 7528; P.Oxy. XII 1459, XL 3047, P. Lond. Inv. 2174, P. Col. Inv. 479.

ولقد لوحظ ذلك في نماذج القرن الأول بوجه خاص^(٧٣). ومع ذلك ففي أمر إلى محصل ضرائب القمح sitologos من ليسيماخيس Lysimachis في الفيوم وصف فيه المستلمين بأنهم مزارعو أرض الدولة demosioi georgoi^(٧٤).

لا يمكن شرح التفاوت في أدلة الأقاليم كافة بالتمييز بين العاصمة والقرية، ومع أن دليل البهنسا يرجح بنقل لصالح عاصمة الإقليم metropolis، فحياة القرية والمؤسسات لا تزال غير موثقة تماما، ومن الأدلة ذات الصلة على سبيل المثال تلك المتعلقة بشيوخ القرية presbuteroi التي وثقت تماما في إقليم البهنسا^(٧٥). وفي كل الحالات لا ينبغي الافتراض أن جميع مزارعي أرض الدولة demosioi georgoi كانوا قرويين. كان ليون بن هيراكليديس Leon son of Herakleides واحدا من اثنين وصف بالتأكيد على أنه مزارع أرض عامة demosios georgos في بردى البهنسا وكان أحد مزارعي الدولة في مدينة البهنسا (P. Oslo 26). لذلك عند تاريخ هذه البردية ٤/٥ ق.م. كان يمكن لبعض الرجال على الأقل الذين كانوا يعيشون في البهنسا ويزرعون الأرض العامة - يمكن - وصفهم بأنهم مزارعو أرض عامة demosioi

(٧٣) راجع عن الدليل جدول رقم (٧)

(74) P. Lond. 256 (II p.96); cf. P. 315 (II p. 90)

(75) P. Oxy. III 522, VIII 1112, XVII 2141, XLV 3246, LV 3783, P. Oxy. Hels. 20 col. iii 4 f, P. Heid. III 242, SBV III 10207, P. Col. inv. 248 (=BASP 29 (1992), 25-30).

ناقش تومسين في A. Tomsin (Étude sur les προεσβύτεροι part 2) أن هؤلاء الموظفين كانوا يسمون في أوائل العصر الروماني "προεσβύτεροι τῶν δημοσίων γεωργῶν" شيوخ مزارعي الأرض العامة "ومنذ عام ٦٠ ميلاديا وما يليه حل محله لقب شيوخ القرية προεσβύτεροι της κώμης " عندما بدأوا التدخل في الأرض الخاصة أيضا؛ راجع الآن (P. strass. IV 568 (138-46).

georgoi؛ وأصبح هناك فيما بعد إسهاب فى أدلة حياة سكان عاصمة الإقليم للأرض العامة، كان من ضمنهم بعض الذين يبدو أنهم تعهدوا شخصيا بزراعة مساحة صغيرة من الأرض، لكنهم لم يحملوا لقب مزارع أرض عامة demosios georgos^(٧٦). على ذلك يبدو الأمر جليا، أيا كان السبب، فقد حدث تغيير فى الاصطلاح فى إقليم البهنسا.

يمكن تقديم تفسير آخر لربط هذه الخصوصية (الصفة المميزة) باختلاف آخر ظهر فى حياة (إيجار - التزام) الأرض والبنية الاجتماعية بين الفيوم وأقاليم وادى النيل. كان وضع status المزارع الملكى basilikos georgos له امتيازات معينة فى العصر البطلمى، تم مناقشتها حديثا بأن ذلك الوضع كان بعيدا عن كونه يعادل الاستعباد، حتى إن بعض الأفراد الذين كانوا يلتزمون إقطاعات Kleruchic أو أراضي معابد طالبوا بالفعل بالحصول على هذه الامتيازات^(٧٧). ويبدو أن هذه الامتيازات لم تستمر منذ فترة مبكرة فى العصر الرومانى، وعندما أصبحت زراعة الأرض العامة على هذا النحو لم تعد فيما يبدو تتقل أى وضع مميز. ومع ذلك فقد كان التمييز 'بمزارع أرض عامة' فى بعض السياقات - النصوص - لا يزال له غرض مفيد. وكان يمكن استخدامه للإشارة إلى وضع الفلاح يده على الأرض التى يحصل منها على مورد معيشته من زراعة الأرض العامة على وجه الحصر تقريبا؛ فى

(٧٦) ملحوظة esp. قروض الغلال

P. Hamb. I 19, P.Oxy. VII 1024, XLIX 3474, possibly P. Rob. Inv. 49.

(٧٧) P. Tebt. IV p. 39 (1103 introd., by J.G. Keenan and J. C. Shelton), وبشكل أعم،

J-L. Rowlandson, Freedom and Subordination in Ancient Agriculture: The case of basilikoi georgoi of Ptolemaic Egypt, in P.A. Cartledge and F. D. Harvey (eds.), CRUX: Essays Presented to G.E.M. de Ste. Croix on his 75th birthday (London, 1985), 327-47.

مناطق كانت نسبة كبيرة فيها من القرويين يفعلون ذلك، كما يمكن استخدامه كمصطلح جماعى لهؤلاء الأفراد، فى مقابل الذين كانوا فى المقام الأول أصحاب الأراضى الخاصة^(٧٨). ومن ثم، فإن المناطق التى كانت فيها مساحة الأرض العامة مرتفعة، والتى لم تتداخل فيها كل من ملكية الأرض وحياسة الأرض العامة إلى حد بعيد، فقد استمر استخدام الاسم على الرغم من أنه لم يعد ينقل وضعاً مميزاً. ومع ذلك ففى إقليم البهنسا (وربما أيضاً بالمثل فى عدة مناطق أخرى من أنحاء مصر) حيث كانت نسبة مساحة الأرض العامة أقل انخفاضاً، والتى لا يوجد شك فى أنها كانت جزئياً نتيجة لذلك، لذا تدخلت الأرض العامة والخاصة وكانت أكثر شيوعاً فى حوزة نفس الأشخاص. خدم اصطلاح مزارع الأرض العامة *demosios geiorgos* الغرض قليلاً، وسرعان ما بطل استخدامه، وهنا فإن التمييز المناسب أكثر هو الذى أصبح بين القرويين وسكان عاصمة الإقليم^(٧٩).

(٧٨) P. Lond. 257 (II pp. 21ff.) فى استخدامها لوصف المهن. P. Berl. Leigh. I.1 and 4 لتصنيف طبقة سكان ثيادلفيا Theadelphia من أجل الضرائب *demosioi georgoi and klerouchoi* (وبطل استخدام حالة أخرى على نحو فعال)؛ cf. P. Teb. II 288, 471؛ وتمت الإشارة فى نص آخر من البهنسا ببساطة إلى مزارعين *georgoi* ومقطعين *klerouchoi* P. Oxy. XLIX 2473. وفى بريدة SB 7361 IV تم التمييز بين ملاك الأراضى الخاصة *geouchoi* من مزارعى الأرض العامة *demosioi georgoi* فى - قرية - كيركسوخا *Kerkesoucha*. وكان حوروس مزارع أرض عامة (من قرية باخياس بالقيوم) باخياس مزدهر نسبياً، ويبدو أنه كان يمتلك منزلاً وليس أرضاً (P. Mich. III 176) (et c.) وربما لم يفعل الإخوة *Harthotes* مارسيسوخوس *Marsisouchos* (references in P. Col. VII 209) لاحظ أيضاً أن مزارعى الأرض العامة فى القيوم كانوا جماعات مشتركة - نقابات، - تكتلات، خصوصاً عند الإشارة إلى الأرض العامة المخصصة للقرية؛ على سبيل المثال P. Strass. VI 568 والبريدة عقد مرسل إلى ١٥ من شيوخ القرية *presbuteroi* وجميع مزارعى أراضى الدولة *demosioi georgoi* فى ثيادلفيا Theadelphia.

e.g. P. Oxy. XIV 1659 (crown tax); P. Oxy. XII 1444, XLIV 3169 (grain tax); cf. in P. Oxy. XII 1531.

للتمييز بين 'ملاك الأرض' وبين 'القرويين'.

ب- التداخل بين ملكية الأرض وزراعة الأرض العامة

B-The Interaction between Landowning and Farming Public Land

تشابكت الأرض العامة مع الأرض الخاصة خلال العصر الروماني بشكل مادي وثيق، وكان يمكن إلحاق مساحة من الأرض الملكية basilike ge بأرض امتلاك خاص وكذلك بمساحات من الأرض العامة^(٨٠). كان ذلك بدون شك نتيجة لعملية المصادرات المجزأة وإعادة التعيين - التحديد - الذي حدث، لسبب أو لآخر منذ بداية العصر البطلمي^(٨١).

تبدو ملكية الأرض في دليل البهنسا في كل من الطبقتين متداخلة بالمثل. ومع ذلك يجب أن يتم القيام بتمييز مهم في هذا الدليل. إن حقيقة كون هؤلاء الأفراد ملاكاً لأرض خاصة وفي الوقت نفسه مزارعين لأرض عامة لا يعنى بالضرورة أنهم كانوا أثرياء، أو أنهم في المقام الأول لم يكونوا يشاركون في زراعة الأرض نفسها؛ فمن الواضح أن كثيرين من سكان عاصمة الإقليم مثلهم مثل القرويين كانوا يعتمدون في معيشتهم على زراعة مساحات صغيرة من الأرض في القرى المجاورة، سواء كانت ملكية خاصة، وحيازة عامة، حصلوا عليها بعقد إيجار أو مزيج منهما. وعند القيام بفحص وضع حائزى (ملتزمى) الأرض العامة، فلا يجب أن ننظر فقط في ما إذا كانوا كذلك ملاك أراض خاصة، ولكن أيضاً في محاولة تقييم وضعهم الاقتصادي العام.

(٨٠) e.g. P. Hamb. I 19: الأرض الملكية basilike مجاورة للغرب فقط؛ وفي الجوانب الثلاثة الأخرى، ملاك الأرض الخاصة؛ راجع P. Pher. Passim، قوائم أملاك حول فيريتنويس Pheretnouis في إقليم كينوبوليس Kynopolite nome بالقرب من حدود البهنسا.

(٨١) كان ذلك في القرن الثاني ق.م. وكثيراً ما وقعت الأملاك المجاورة في طبقات مختلفة من الأرض؛ راجع Crawford Kerkosiris. 72

قيل إن الأرض العامة يجب تسجيلها باسم شاغلها (ἀναγραφομένη εἰς; ἐπ' ὀνόματος; etc) ويلخص الجدول رقم [5] ما هو معروف عن وضع الحائزين، وسوف يتضح أن سكان العاصمة هم السائدون، وأنه كان هناك وجود لانتشار عادل للقرويين، ويعكس هذا التوازن رجحان كفة دليل سكان العاصمة في الدليل المتبقي، أكثر من النسبة الفعلية لسكان العاصمة والقرويين في ملكية الأرض العامة في الإقليم. كما أن هناك عددا كبيرا مثيرا للدهشة من النساء؛ ورثت بعضهن زراعة التزام الأرض Georgia ووثقوا في عملية محاولة التنازل عنها، لكن لم يكن في الاستطاعة تمييز معظمهن في طريقة تعاملهم مع الأرض عن حائزي (ملتزمي) الأرض من الذكور، ولا يجب الادعاء أن كل النساء شغلن (التزمن) الأرض على مضض^(٨٢).

هناك نوع من الوثائق لا نتوقع منها أن تكشف ما إذا كان أو لم يكن شاغل (ملتزم) الأرض العامة كان يمتلك أيضا أرضا خاصة؛ ويصدق ذلك خصوصا على وثائق قروض الغلال والعقود. وفي ضوء ذلك، فإنه من المدهش كيف كان شاغلو (ملتزمو) الأرض العامة المدرجون في الجدول رقم [5] يُعرف عنهم أنهم من ملاك الأرض الخاصة. وهناك وثيقة واحدة تمدنا بعدة تفاصيل عن أفراد كانوا يشغلون (يلتزمون) أراضي من الطبقتين، ومن الواضح أنهم كانوا من صغار المزارعين، واختلفت بين الشاغلين

(٨٢) قامت بعض النساء بتأجير أرض (e.g. P. Oxy. IV 810)، وكذلك فعل بعض الرجال (e.g. P. Oxy. IV 730).

(الملتزمين) في هذه القائمة نسبة الأرض العامة إلى الأرض الخاصة اختلافا كبيرا^(٨٣).

ويمكن الحصول على مزيد من الوثائق عن مصالح الأشخاص الأثرياء نسبيا من الأرض العامة، وذلك له قيمته في توضيح كيفية تحقيق هذه المصالح، وهناك العديد من الأشخاص الذين سجلت بأسمائهم أرض عامة لم يضطلعوا بزراعتها بأنفسهم، وفي حالة عقود الإيجار لا نستدل بالضرورة على أن المؤجرين كانوا من ملاك الأرض الأثرياء الذين عاشوا على دخل ريعها وحده، وسوف يتضح من الفصل السابع إمكانية وجود أسباب متعددة خاصة لعلها شجعت ملاك الأراضي على تأجير كل أو جزء من أملاكهم لفترة زمنية، وأن طبقة كبار الملاك والمستأجرين تداخلت معا إلى حد ما. كما لم يتمكن مستأجرو الأرض العامة من الباطن من القيام بالزراعة بدون مزيد من المساعدة دائما؛ ويحدد عقد دفع 'هبة- بقشيش' - sponde لأشخاص paidaria، ربما كانوا خدما أو صبية يساعدون في الحصاد^(٨٤).

ومع ذلك، يوضح التماس من عام ١٢٠ م. الطرق التي كان يمكن أن يستخدمها الأفراد الطموحون في زيادة ثرواتهم على حساب القرويين الذين كانوا يزرعون الأرض في السابق. وقدم القرويون سلسلة من الشكاوى ضد

(83) P.Oxy. VII 1044; see Table 7 and ch. IV § 4.

(٨٤) P.Oxy. XV 730؛ راجع عقد إيجار أرض خاصة P. Oxy. XXII 2351 كثيرا ما تولدت هذه العبارة مع عقود

هرموبوليس Hermopolite على سبيل المثال: P. Würz. 14, PSI 88, P. Amh. II 88, P. Sarapion 28 bis.

٧٨٨ VII كان البقشيش شائعا على هذا النحو في عقود البهنسا: راجع الملحق رقم [٢]، أنفا.

شخص معين يدعى هوريون Horion، حيث كان ثلاثة منهم معينين بالحصول على الأرض العامة: أولا، لأنه حاول تمرير أرورتين من الأرض الملكية basilike على أنها من أملاكه الخاصة، ويعتبرها القرويون أنها 'خاصة بهم'؛ ثانيا، أنه زائد عليهم في المزاد على أرض من ضيعة نيكانوريان Nikanorian، وهى تلك التى قام الآن بتأجيرها لغرباء؛ ثالثا، أنه تعاهد عن أرض ملكية basilike أخرى وقام بتأجيرها بربح^(٨٥). وسبق مناقشة الشكوى الثانية (فى الفصل الثانى، المبحث الخامس)، لكن هناك نقاطا أخرى يتم إلقاء الضوء عليها على قدم المساواة عن الضغوط التى كانت تخضع لها الأرض العامة. فنحن لم نرَ فقد محاولة أحد الأفراد زيادة أملاكه الخاصة بالمطالبة غير المشروعة بأرض ملكية، ولكن باستخدامه أيضا لأرض ملكية basilike ge تمكن من تسجيلها باسمه كمصدر لتحقيق ربح منها بدلا من تشغيلها، مما جعل هؤلاء الذين يقومون فعليا بزراعة الأرض يدفعون عوائد أكبر للحصول على الامتياز (امتياز زراعتها).

وفى حالات أخرى، وخصوصا من القرن الثالث، يمكننا رؤية كيف أصبح أثرياء كبار الملاك يعملون كوسطاء بين السلطات وبين المزارعين.

(٨٥) P.Oxy. XXIV 2410. لما كان التعبير غير جيد، وغامضا فى بعض الأماكن، فربما يكون من المفيد تقديم ترجمة للأسطر الحاسمة (17-9): 'وحاول الحصول على مساحة ٢ أرورا من الأرض الملكية وجعلها ملكا خاصة له؛ وقدم عرضا مرتفعا على مزاد لمراع من ضيعة نيكانوريان Nikanorian كانت فى حوزتنا سابقا، وأجرها لغرباء لكى تضور حيواناتنا جوعا. لم يأخذ فقط الأرض المؤجرة من الضيعة، بل تعاهد على أرض ملكية وأجرها محققا منها مكسبا.' إن اتخاذ αὐτό فى سطر ١٧ لتشير إلى [κλήνη] (line 14) من الأفضل أن تقرأ αὐτό<α> التى تشير إلى γὰς (see line 15 n.) يستل براسوجلوا Parassoglou (Imperial Estate 65) من استخدام (line 16) ἐρέας لأن مزرعة نيكانوريان تكون جزءا منها من أرض ملكية basilike ge، لكن ذلك غير ضرورى: فقد أضيفت كلمة βασιλικὰς (كتبت فوق السطر) فى مرحلة لاحقة، وتنف معطوفة على ἐρέας.

ويبدو أن دورهم كان جوهريا بتقديم ضمان للسلطات بأن الإيجار سوف يتم دفعه^(٨٦). ويبدو أن ذلك هو المعنى المقصود باصطلاح προτεταγμένου الذي وجد في نصين تم نشرهما حديثا. الأول عبارة عن طلب لقرض بنور غلال، يبدو فيه أن ماركوس لولليوس ليونيديس M. Lollius Leonides وأثينودوروس بن أثينودوروس تم تعيينها إما كمزارعين أو فوق المزارعين. والنتيجة أن ذلك ربما يشير إلى فرض زراعة بالإكراه georgia، وربما يعزز ذلك حقيقة كون أحد الشخصين سبق تعيينه لأرض ربما تطابق مع أبوللناريون المعروفة بأريستاندرا Apollonarion alias Aristandra التي قدم لنا في التماسها الدليل الكلاسيكي من أنه لم يكن من المفروض تعيين زراعة بالإكراه على النساء^(٨٧) ومن المثير للدهشة ملاحظة أن الأسماء التي سجلت الأرض بها لم تكن تتوافق مع هؤلاء الضامنين ولا أولئك المطالبين بقروض البنور، الذين من المحتمل أنهم كانوا المزارعين الحقيقيين.

إن الفصل بين تسجيل الأرض وزراعتها الفعلية هو في الواقع كثير بحيث يكاد أن يكون منتظما تقريبا في بيانات الأرض التي لم تصلها مياه الفيضان ووثائق قروض بنور الغلال التالية: على سبيل المثال، أورسليوس بيايوس Aurelius Biaios الذي كان يقوم بزراعة أرض باسم لوكيوس

(٨٦) ربما كان ذلك ينذر بتطور 'المستعمرة' colonate، بطريقة مطابقة لمسؤولية ضيعة أبيانوس Appianus عن الضرائب الشخصية للمجموعة التي كان من المحتمل أنها كانت تقيم في مساكن

المزرعة Rathbone, Economic Rationalism, 120ff., 404 ff.

(٨٧) P.Oxy. LVII 3906 (A.D.229) للوجود الآخر لاصطلاح προτεταγμένου في P.Col. inv. 248 حيث قدم طلب إلى ابنتي هوريون Horion حيث لا يوجد اعتراض على ترجمته بمعنى 'غيت لي'؛ لأننا رأينا في حالة أبوللناريون. Apollonarion أن النساء حصلن على مسؤوليتهن في وراثة زراعة الألتزام Georgia إلا في حالة اتخاذهن خطوات للتخلي عنها.

أوريليوس أبولونيوس وابنه L. Aurelius Apollonios and his sons طلب قرض غلال مباشرة من المشرف الرسمي على البذور (P. Oxy. VII 1031). كان ذلك بالتأكيد جزئياً نتيجة لميل سجلات (الأرض الخاصة والأرض العامة بالمثل) لأن تكون قد بطل استخدامها؛ كما يبدو أيضاً أنه دليل على الاستخدام المتعمد لأسماء وهمية من أجل التهرب من الأنظمة^(٨٨). وجدنا حالة لأرض مسجلة باسم شخص ما، كانت تخص من قبل شخص آخر، ثم سجلت بأنها لم تصلها مياه الفيضان بواسطة شخص ثالث^(٨٩).

وحتى إذا كانت الأسماء صحيحة، فهي قد تشكل دليلاً على أن ملاك الأرض الأثرياء كانوا يسيطرون على حيازة الأرض سابقاً أو حالياً التي كان تزرع سابقاً أو حالياً بواسطة صغار المزارعين، وتضم البيانات التي قدمها الجندي المسرح يوليوس هوريون Julius Horion عن أرض لم يصلها مياه الفيضان، تضم قائمتها ١٧ نصاباً من الأراضي، معظمها أرض خاصة، لكنها تضمنت قطعتين من أرض ملكية basilike ge، وسُجلت كلها لأفراد بأسماء مختلفة^(٩٠). وسواء أكان هؤلاء الأفراد هم شاغلوها (ملتمزموها) السابقون،

(٨٨) P. Oxy. XII 1460 6 ff. تسلط الضوء على مدى فشل السجلات المكتوبة عن حيازات الأرض لتتوافق مع الواقع، وتذكير مفيد للمخاطر التي ينطوي عليها تفسير الأدلة الخطية، كما كان [تحصيل مستحققات الغلال] مبنياً على قوائم قديمة للأسماء، [ومعظمها] أسماء وهمية..... راجع أيضاً سارابيون المعروف أبولونيانوس Sarapion Alias Apollonianus الذي خطط لتسجيل أرض ضياع ousaic land باسم آخر (P. Oxy. XII 1260, discussed above in ch. II § 5)، والاثام المحتمل لمناس مزاييد على عقد لتأجير أرض بأنه استخدم اسماً مزيفاً :

P.Oxy. XIV 1630 lines 9f

(٨٩) P. Lond. Inv. 2174 وبطبيعة الحال ربما زرعتها شخص آخر مختلف تماماً.

(٩٠) P.Oxy. XII 1459:cf تصريح كابورنيا هيراكليا Calpurnia Heraklia التي كانت معظم الأراضي المسجلة فيه "لأولئك الذين ينتمون للموليين فيمباسيان وتيتوس 'Vespasian and Titus' (P. Oxy. XLII 3047.5 etc).

أو هم بمعنى آخر مستأجرون عنده، أو أنهم كانوا بمعنى مستأجريه، فمن الواضح أن هوريون كان مسئولاً عن دفع الضرائب عن الأرض، التي من المفترض أنه حقق منها دخلاً عندما كانت منتجة.

في العام السيئ، سيتمكن المالك الثرى من دفع عوائده وضرائبه من مخدراته أو مدخراتها، بينما كان صغار المزارعين الذين كان معظمهم يعتمدون كلياً على الأرض في معيشتهم، والذين كانوا قد استهلكوا فائض العام في غضون السنة التالية، أو الذين اعتادوا تمويل كل عام أنشطتهم الزراعية بالاقتراض، فلم يكن لديهم مدخرات للسحب منها. وفي مثل هذا الوضع كان الاقتراض بضمان أرض الفرد يحمل مخاطرة حقيقية بفقد السيطرة عليها لحساب المقرض. في عام ٢٤٤ م. اضطر أربعة قرويين من قرية سكو Sko تأجير $20\frac{3}{4}$ أرورا من أرض عامة مسجلة بأسمائهم إلى أوريليوس سبارتياتيس المعروف بخايريمون Aurelius Spartiates alias Chairemon رئيس سابق بمعهد التربية وعضو مجلس شورى البهنسا councilor؛ واقترضوا منه مبلغ ٣٠٠ دراخمة، ربما لدفع ضرائبهم^(٩١). وفي حالة تمكن القرويين من إعادة تسديد القرض خلال العام فإن الأرض لن تضيع منهم بشكل دائم؛ ولكن إذا حدث تتابع للسنوات غير الجيدة، فسوف يرغمهم الدائن على نقل الأرض بصورة دائمة لاسمه مقابل إلغاء الدين.

يوحى دليل البهنسا، أنه منذ فترة مبكرة من القرن الثاني كان هناك اتجاه لانتزاع الأرض من سيطرة الأفراد الذين يستخدمونها كوسيلة للحصول

(91) P. Ryl. IV 683: και ἔσχαμεν τὰς δραχμὰς (τ)ριακοσίας εἰς συνκύρην (?συνκύρεῖν) πυροῦ δημοσι
δημοσι

على معاشهم وتحويلها لملكية (لاقتناء) هؤلاء الأغنياء بما فيه الكفاية ليعيشوا من دخلها وغيرها من الممتلكات، وكان ذلك نتيجة جزئية فقط لفرض الدولة الأرض غير المرغوب فيها على المزارعين غير الراغبين فيها، وكانت هناك أرض عامة جيدة بكميات بقدر كاف لملك الأراضي العدوانيين، الذين كانوا مستاعين لحرمانهم من التوسع في هذه المنطقة، ومحاولة الحصول على مدخل لها بوسائل شرعية أو غير شرعية. انخفض مستوى بعض صغار المزارعين إلى وضع مستأجرين (ملتزمين) لأرض خاصة أو عمال يعملون في ضياع كبار ملاك الأراضي الزراعية. واستمر بطبيعة الحال وجود الملاك للفلاحين طوال العصر، وظلت مساحة من الأرض العامة القديمة في حوزتهم في القرون التالية. ولكن حتى ذلك قد تغير تغييرا جذريا؛ لقد أصبح شاغلو (ملتزمو) الأرض يرثون ملكية الأرض ملكية خاصة بشكل فاعل الآن، وفقدت أية مرونة قديمة في وضعية الأرض العامة تماما. فالابن الذي ورث مساحة من الأرض وأصبحت غير كافية لمواجهة احتياجاته يمكنه الآن فقط التوجه إلى الالتزام الخاص أو استئجار عمالة إذا رغب في زيادة حيازة أرضه.

الفصل الرابع

ملاك الأراضي وممتلكاتهم

The Landowners and their Properties

1. مقدمة Introduction

يتناول هذا الفصل، أولاً، ملاك الأراضي في البهنسا ومكانتهم في البنية الاجتماعية، والثاني، الموقع الجغرافي وانتشار حيازاتهم. ومن الطبيعي التركيز أولاً على حيازاتهم الخاصة؛ لكننا كما رأينا في الفصل السابق أن الأرض العامة كانت في بعض الأحيان جزءاً أساسياً من الحيازات الخاصة، ولذلك فهي متضمنة أيضاً في المناقشة عندما يقتضى الأمر.

على الرغم من وفرة دليل بردى البهنسا فإنه لا يتناسب تماماً لاستخلاص استنتاجات عامة عن نطاق حيازة الأراضي في الإقليم. إن الأمر يحتاج لبيانات كاملة مثالية كأساس للتعميم، عن حجم الحيازة، تكوينها، والملكية داخل منطقة محددة؛ بالإضافة إلى ذلك فإن وجود مادة للمقارنة من عصر سابق سيكون أمراً ضرورياً لتتبع التغيير الزمني. حتى من مناطق أخرى من مصر، فقد وفرت أوراق البردى حتى الآن بيانات كاملة في حالات

نادرة فقط، وعادة عن قرية واحدة فقط بعد ذلك. لكن دليل البهنسا من نوع مختلف، فهو لا يضم مجموعات من السجلات الإدارية من ذلك النوع الذى لدينا وأمدنا على سبيل المثال ببيانات كاملة عن نمط حيازة الأرض فى أواخر القرن الثانى ق.م. فى كيرك أوزيريس Kerkeosiris (التي حفظت أوراقها من خلال إعادة استخدامها لتغليف المومياءات) ولكن من البرديات الفردية المتفرقة (الخاصة والرسمية) التى تخلص منها سكان العاصمة.

إن أى تقدير شامل لأنماط حيازة (التزام - تأجير) الأرض يمكن أن يرتكز فقط على مزيج من التخمين والمقارنة ببيانات من أماكن أخرى من مصر. ومن حسن الحظ أن الطبعة الحديثة لسجلات هرموبوليس فى القرن الرابع، والتى توفر أفضل أساس للمقارنة مع إقليم البهنسا المجاور حفزت استخدام دراستين رئيسيتين فى توزيع حيازة الأرض باستخدام هذه النصوص وغيرها⁽¹⁾. وفرت نتائج هذه الدراسات خلفية مناسبة يمكن على أساسها التركيز على المواضيع التى يمكن أن تكون مضيئة بدليل البهنسا. وعلى الرغم من أننا نفتقر لمعلومات دقيقة عن حجم حيازة الأرض، فإنه يمكن من خلال تتبع عدة حالات فردية - معرفة - العلاقة بين المرتبة الاجتماعية العليا وملكية الأراضي؛ إن المقارنة بدليل هيرموبوليس يوحى بأننا من الممكن معرفة شخصية معظم إن لم يكن جميع أغنى أثرياء ملاك أراضي

(1) A. K. Bowman, "Landholding in the Hermopolite Nome in The Fourth Century, AD", JRS 75 (1985), 137-63; R.S. Bagnall, "Landholding in Late Roman Egypt: The distribution of wealth", JRS 82 (1992), 128-64 further § 3 below.

البهنسا، ونكون على اطلاع جيد نسبيا عن أنشطة ملاك أراضي عاصمة الإقليم. وقد كان القرويون فقط هم الذين كانوا في أشد الحاجة إلى التوثيق، ومع ذلك فإن مادة المقارنة لا تزال تجعل من الممكن أن تتناسب ما لدينا من دليل طفيف في سياق عام.

يمكن استكمال دليل البهنسا عن تكوين حيازة الأراضي من سجلات الأراضي من أنحاء أخرى من مصر. وهى توحى إن حيازة الأرض كانت كافية بما فيه الكفاية لكل مستويات المجتمع، بحيث يجب بأن يسمح ذلك بتقييم لأهمية حجم حيازة الأراضي، سواء من واقع سجلات الأراضي أو من وثائق فردية. وبدقة أكثر، فهى تتيح لنا فحص الأنماط المتنوعة جدا من التى شملتها ظاهرة الحيازات الصغيرة؛ ابتداء من مجموعات تتكون من أنصبه صغيرة متجاورة فى منطقة واحدة، إلى حيازات متباعدة على نطاق واسع، سواء من الأحجام الصغيرة أو من مختلف الأحجام.

٢. ملكية الأراضي والتدرج الاجتماعي Landownership and the Social Hierarchy

كانت قيادة حكومة الولاية الرومانية خلال حكم المواطن الأول محفزة اقتصاديا للقوة العاملة، لكن ذلك لم يكن ممكنا إلا من خلال الاعتماد على النُخب المحلية للاضطلاع بالحكم على المستوى المحلي. وفي مقابل ولائهم ساندت روما ودعمت القوى المحلية لهذه النُخب بتأمين الظروف لزيادة الثروة (التي تستند أساسا على امتلاك الأراضي الزراعية)، ورفعت منزلتهم الاجتماعية في إطار نظام إمبراطوري واسع للرتب والوظائف.

شكلت المدن اليونانية (poleis) من خلال الإمبراطورية الشرقية كلا من القاعدة الأساسية لحكومة محلية والتركيز بشكل عام على نشاط وتأثير النُخب. ومع ذلك فقد كانت مصر تمتلك حتى عام ٢٠٠ ميلادية أربع مدن يونانية فقط: وهي الإسكندرية المدينة العالمية، والمقر الرئيسي للبيروقراطية الصغيرة للولاية الرومانية، والتي كان ينظر إليها على أنها تقع على تخوم مصر ad Aegyptum، وليست جزءا أصليا منها؛ ثم مدينة نقرطيس Naucratis ومدينة بطلمية Ptolemais والتي لم يعد لهما الآن سوى أهمية محلية؛ ومدينة أنتينوبوليس Antinoopolis مؤسسة هادريان الجديدة، الواعية بأساسها الهليني. وكان الجزء الأكبر من مصر يدار على أساس القاعدة المحلية للأقاليم nomes مع ذلك تم تزويد هذه الطبقة الإدارية المباشرة بنفس طبقة باقى مدن الولايات الشرقية التي اعتمدت على النُخب: الطبقات العليا

فى الإسكندرية وعواصم الأقاليم metropoleis بالإضافة إلى ذلك كانت عواصم الأقاليم تمتلك بالفعل البنية الاجتماعية ومؤسسات المدن اليونانية منذ فترة طويلة قبل منح سيبتيموس سفروس Septimius Severus لهم الوضع السياسى political status للمدن اليونانية. وعلى ذلك لم يكن الأمر فى مصر أقل من أى مكان آخر، فالحكم الرومانى كان قد تأسس واستقر من خلال الازدهار الثابت للطبقة المدنية الهلينية العليا لملاك الأراضى.

ثبت مؤخرا كيف أن السياسة الإمبراطورية نحو مصر منذ أغسطس وما تلاه كانت موجهة نحو التعزيز المتعمد لمثل هذه الطبقة، من خلال إنشاء درجات وراثية بشكل صارم للوضع المتميز ضمن فئة المصريين القانونية Aiguptioi (سكان الولاية الآخرين بخلاف مواطنى الإسكندرية والمدن اليونانية) التى ميزت فيها المجموعات الأكثر هلينية - طبقة الجمنازيوم وطبقة سكان عواصم الأقاليم الذين كانوا يدفعون ضريبة الرأس poll-tax بمعدل منخفض عن باقى جموع الفلاحين⁽²⁾. من الواضح أن إدخال ملكية الأراضى على نطاق واسع كان يهدف فى المقام الأول لصالح هذه المجموعات من النخبة، حتى لو كان امتلاك مثل هذه الأراضى غير مقصور رسميا عليهم.

نتيجة لحصولنا على بردى البهنسا من أكلوم مخلفات عاصمة الإقليم metropolis، فإن معظم الوثائق تتعلق بكاملها بأنشطة ملاك أراضى هذه الفئة المتميزة لعاصمة الإقليم. لكنها أيضا تلقى نظرة ثاقبة على التغيرات المهمة بالنسبة لمجموعات النخب الأخرى ولا سيما السكندريين Alexandrians

(2) A. K. Bowman and D. W. Rathbone, 'Cities and Administration In Roman Egypt', JRS 82 (1992) 107-27, esp. 120ff.

والمواطنين الرومان Roman citizens (وتتضم الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية veterans - المحاربين القدماء) ضمن ملاك الأراضي في الإقليم. لقد حدثت تغييرات مهمة على معنى هذه الأوضاع statuses خلال عصر المواطن الأول Principate وخصوصا المواطنة الرومانية Roman citizenship التي تطورت من ندرتها، وكانت تشير إن لم يكن بالفعل إلى أصل غير مصري، وتحولت نتيجة لرعاية القادة والسياسيين الرومان بالتدريج إلى امتياز أصبح أكثر انتشارا بين عائلات ملاك الأراضي المحليين المهمين؛ ومع منح الجنسية بمقتضى دستور أنطونينيانوس Constitutio Antoniniana عام ٢١٢ إلى مرتبة حصل عليها حتى أكثر القرويين تواضعا. من ثم فإنه من المناسب فى المناقشة التالية لملاك الأرض لمختلف أوضاع المجموعات القانونية المميزة status groups، اتباع التسلسل الزمنى بوجه التقريب.

عقب فترة قصيرة من انتصار أغسطس فى مصر وجدنا المواطنين الرومان فى أنحاء مختلفة من البلاد chora (حرفيا الريف)، سواء كانوا من الرجال الذين يخدمون فى مختلف الجيوش الرومانية فى مصر خلال القرن الأول ق.م أو من الوكلاء والعبيد المحررين لأصدقاء أكتافيانوس وأقاربه الذين سمح لهم بالحصول على الضياع المصرية^(٣). وبالفعل كان من بين جيران أرض ملكية basilike ge فى قرية أنتيبيرا بيللا Antipera Pela عام ٤٠٥ ق.م. 'فيبيوس قائد المائة Vibius the centurion'، بينما سجل فى عام ٢٦ ميلادية متأخرات ضرائب على عدة مساحات من أنصبة خاصة كانت مشتراة eonemene وأراض أخرى تقع فى المركز الأدنى باسم

(3) H. Braunert, Die Binnenwanderung. Studien zur Sozialgeschichte Ägyptens in der Ptolemaer- und Kaiser-zeit (bonn, 1964), 224f., E.G. Turner, 'Oxyrhynchus and Rome' HSCP 79, 1-24. at 12f., J.R. Res. 'Lease of a Red Cow called Thayris', JEA 68 (1982), 277-82.

كلوديوس يوليوس سقراط C.Julius Socrates⁽⁴⁾. لكن هذه الحالات وخاصة الحالة الثانية قد تمثل أحد أبناء الولايات الذين حصلوا على المواطنة الرومانية مقابل خدمات. كان من الواضح أن هجرة المواطنين الرومان من خارج مصر إلى داخلها chora (الريف) محدودة جدا حتى في السنوات المبكرة من الحكم الروماني، وبعد ذلك توقفت تماما على ما يبدو، وكان الجنود والمسرحون الرومان الذين وجدوا يمتلكون أرضا في إقليم البهنسا، كانوا مثل نظرائهم المدنيين من شعب الولاية، ينتمون في بعض الأحيان إلى أسر محلية⁽⁵⁾. فكان لوكيوس بومبيوس نيجر L. Pompeius Niger، جنديا مسرحيا من خدمة فرقة رومانية وكان يعاني من حادث طريق وقع له عندما كان عائدا بحمار من الريف أغلب الظن من زيارة لأرض يمتلكها، كان بالتأكيد من أصل من البهنسا⁽⁶⁾.

(4) P. Oslo. II 26, P. Oxy. Hels.9.

(5) على سبيل المثال: P. Oxy. XXII 1646 (جندي من أصل سكندري)؛

XII 1508 PSI VII 819; P.Oxy. XIV 1646 (Alexandrian veteran); XXII 2346. 22; XII 1424; XII 1470.

يبدو أن صلة ماركوس فيبيوس هوريجينيس M. Vibius Horigenes البائع في وثيقة P. Coll. Youtie I 65 كانت مع الإسكندرية أكثر من أنها كانت مع البهنسا، التي قام بتعيين ممثل محلي له فيها.

(6) P. Fouad 28, revised by E. Van't Dack in S. Janeras (ed.), *Miscellanea Papirologica* R. Roca-Puig (Barcelona, 1987), 334f.

أصبح الأرشفة المتزايد للوثائق المتعلقة بنيجر وأسرته مسلما به الآن. راجع:

J. Whitehome, 'Soldiers and Veterans in Local Economy of first Century Oxyrhynchus', in M. Capasso et al. (eds.) *Miscellanea papirologica in occasione di bicentenario dell'edizione della Charta Borgiana* (Florence, 1990), ii. 543-57, at 555-7, and a forthcoming article by Alston and Rathbone. R. Alston, *Soldier and society in Roman Egypt: A Social History* (London, 1995)

قمت الآن أهم تحليل كامل لدور الجنود المسرحين الاجتماعي في مصر الرومانية.

تميز كل من المواطنين الرومان (والسكندريين) بالإعفاء من ضريبة الرأس poll tax؛ ونتوقع أن الجنود المسرحين كانوا مستثنين منها، فضلاً عن ذلك ساعدت مدخراتهم والمنحة المالية- التي كانوا يحصلون عليها- عند تسريحهم في شغل مكانة متميزة في اقتصاد الإقليم. وتحمل دراسة حديثة بعضاً من هذا التوقع إلى حد ما، وتبين تنوعاً هائلاً من المصالح الاقتصادية، ما بين ملكية أراض زراعية إلى عمليات الشحن، لكنها - أي هذه الدراسة - تقترح نطاقاً متواضعاً نسبياً من الازدهار^(٧). ولا يبدو أن المحاربين القدماء قد شكلوا مجموعة متجانسة، تسيطر على الاقتصاد الزراعي محلياً كما يبدو أنهم فعلوا في كرانيس Karanis اعتماداً على دليل ملف الضرائب Tax Rolls^(٨). لم تكن المزايا الاقتصادية التي تمتع بها المحاربون القدماء تنتقل بالضرورة إلى أبنائهم، ومنذ عام ١٤٤ رُفِضَ حق منح المواطنة كذلك لنسل جنود القوات المساعدة auxiliaries الذين ولدوا قبل تسريحهم^(٩).

(7) Whitehorne, *ibid.*; also I. Biezuńska-Malowist, 'Les Citoyens romains à Oxyrhynchos aux deux premiers siècles de L'Empire', *Le monde grec*, 741-7.

(8) Biezuńska-Malowist, 'La Propriété Foncière dans L'Égypte romaine et le rôle l' element foncière romain' in M. I. Finaly (ed.), *Problèmes de la terre*, 253-65, at 359.

ومع ذلك فعقد إيجار الأرض الذي تطلب من لوكيوس ديوجينيس Lucius Diogenes دفع المائد بمكيال الجندي المسرح، لونجينوس، قد يوضح نوعاً من المساعدة على نطاق ضيق حصل عليها الجنود المسرحين لكي يكونوا قادرين على القيام بها تجاه بعضهم بعضاً؛ P. Oxy. XXXIII 2676.

(9) J.B. Campell, *The Emperor and the Roman Army*, 31 Bc -AD 235 (Oxford 1984), 439-45.

كان المواطنون الرومان في عصر المواطن الأول المبكر في الريف، والمدنيون بوجه خاص يُعدون أيضا من مواطني الإسكندرية، لأنه (طبقا لبليني الصغير Pliny the Younger) كان من الأمور السياسية العادية منح الجنسية الرومانية في مصر فقط للأفراد المتمتعين بالجنسية السكندرية Alexandrian citizenship من قبل^(١٠). وهناك بطبيعة الحال عدد كبير من المواطنين السكندريين العاديين الذين لم يكونوا مواطنين رومان، ومع ذلك يمكن للمرء أن يذكر أن هناك سكندريين كانوا يمتلكون أرضا في إقليم البهنسا، وهناك أدلة قليلة تشير إلى أن العدد الأكبر من السكندريين العاديين تمكنوا من الحصول على قدر كبير من أرض الإقليم بمقارنتهم بسكان عاصمة الإقليم^(١١). ويمكن بطبيعة الحال مناقشة ذلك بأن تلك العقود التي كشفت الحفائر عنها في البهنسا تقلل من مدى وجود ملاك الأراضي السكندريين، لأن السكندريين كانوا سيحتفظون بوثائقهم القانونية في الإسكندرية، وليس في البهنسا، ولكن لما كان سكان الإسكندرية يحصلون على موارد معيشتهم من زراعة الأرض وليس من التجارة والصناعة، فالأكثر ترجيحاً أن يكون ذلك غالبا في الدلتا، وخاصة فيما كان يشار إليها بريف الإسكندرية Alexandrian chora^(١٢).

(10) D. delia. Alexandrian citizenship during the Roman principate (Atlanta. 1991). 40 ff.

جانل بشكل مقبول بأنه لا ينبغي قراءة نص بيلني (ep. 10.6) وتطبيقه حرقا وعالميا، وخاصة على منتسبي الجيش؛ لكن يمثل بالتأكيد ممارسة عادية بالنسبة للمدنيين في عصره على الأقل.

(11) cf. Braunert, Die Binnenwanderung.. 113ff

(١٢) راجع عن ذلك P. Oxy. X 1274, XII 1462

من المحتمل أن العدد القليل من العائلات التي من الواضح أنها امتلكت ضياعًا كبيرة في إقليم البهنسا (ولو أن الحجم الفعلي لهذه الضياع هو من قبيل التخمين إلى حد كبير) - من المحتمل أن - أجدادهم كان لهم أصول في هذه المنطقة، ومع ذلك فقد أشير إليهم في دليلنا على أنهم ممن شغلوا مناصب مهمة في الإسكندرية وفي إدارة الولاية الرومانية. وأقدم مثال موثق جيدًا لعائلة جولي ثيونيس Jolii Theones التي اتضحت ضياعه التي تتبع إقليم البهنسا من خلال مجموعة من الأوراق ترجع للقرن الثاني الميلادي، عندما كان جوليوس ثيون (الخامس) يشغل منصب قضائي archidikastes في الإسكندرية عام ١٦١^(١٣). وبرغم أن العائلة كانت تمتلك أيضًا أملاكًا في إقليمى الفيوم وهيرموبوليس (الأشمونيين فى المنيا)^(١٤)، يبدو أن ضياع البهنسا ربما كانت أساس ممتلكاتهم (كان ثيون اسمًا بهنساويًا مميزًا، وكان يوجد منزل للأسرة هناك، به حمام فى البهنسا). وضعت إدارة الضيعتين السفلى والعليا تحت إدارة مشرف prostates ثم وضعتا بعد ذلك تحت إدارة منفصلة، فارتبطت الضيعة العليا بالأملاك بالقرب من كيركيمونيس Kerkemounis (فى المركز الأعلى). وضخت الحمامات فى كيركيمونيس Kerkemounis وسكو Sko دخلا للضيعة. وكانت هناك أراض أخرى تقع بالقرب من تيرثيس Terythis بالقرب من كفر أدايو Adaiou epoikion

(١٣) تم جمعها فى P. Theon., passim (29 texts): see Sijpestijn's introd. pp. 1-120
عامة عن الأسرة وأملاكها، مع مناقشة مقترحة لمسألة النسب. تم إضافة البردية التالية للأرشيف
. P. Oxy.L. 3588

(14) P. Theon. 7. 11.

وليون Leon، وكفر هيراكلاس epoikion of Heraklas^(١٥). وكانت الضيعة تنتج الغلال، والعشب، والنبذ، وكان الإنتاج الأخير ببعض الكمية، إذا ما كان عدد الجرار الذى بلغت ٧,١٦٥ والى أنتجها الفخارائى فى الضيعة السفلى عام ١٥٧/١٥٦ كان إنتاج المزرعة يحتاج إليها جميعها^(١٦). ولقد بيع إنتاج النبذ السنوى من المزرعة الجنوبية Chorion بمبلغ ١,٥٠٠ دراهمة.

يبدو أن أجداد هؤلاء الثونيون Theones قد ثبت وجودهم منذ السنوات الأولى للحكم الرومانى فى مصر، عندما تم مصادرة أرض فى البهنسا من حساب الإمبراطور أغسطس كانت مخصصة لإيزيس نابوزيريس Isis of Taposiris، وصارها كلوديوس تيرانئوس C. Tyrannius والى الولاية عام (٧-٤ ق.م.) لحساب جولئوس ثيون Julius Theon، كبير القضاة السابق ex-archiereus وموثق الوثائق hypomnematographphos وبعد ذلك لابنه على يد والى يوليوس أكويلا C. Julius Aquilla (P. Oxy. XII 1434). وفى عقد يرجع لعام ١١١ ميلادية تم تقسيم ما يزيد على ٥٩ عبدا، من أملاك المتوفى تييرئوس يوليوس ثيون موثق الوثائق hypomnematographpheos ومدير معهد التربية gymnasiarch بين ابنه ثيون (مدير الإقليم السابق ex-strategos كبير القضاة السابق ex-archiereus)

(١٥) كانت تريثس Terythis تقع قريبة من النيل، فى المركز الشرقى، كما كانت أدايو Adaïou وربما كذلك ليون (Leon) see SB XIV 11428.

(١٦) P. Oxy. L 3588؛ طبقا لتقدير H. M. Cockle (المسلم به من الجميع مؤقتا)، وهذا من شأنه يتضمن ١٥٠ أرورا كانت مزروعة بالكروم.

Pottery manufacture in Roman Egypt'. JRS 71 (1981), 87-97. at 96).

وسارابيون Sarapion، وحفيده ثيون، وأكمل أرشيف الضبعة معلوماتنا عن الأسرة وتتابع أجيالها، وأكدها اتصالات الأسرة بكل من إقليمى هرموبوليس والفيوم، بالإضافة إلى حلقات اتصال مقترحة مع أماكن أخرى فى البهنسا: المركز الغربى) والمركز الأدنى (P.Oxy. XLIV 3197). ومن المحتمل أن كلا من يوليوس ثيون مدير معهد التربية، الذى احتفظ بودائع حبوب فى فوبوا Phobou وفى سيرفيس Seryphis، وجوليوس سارابيون Julius Sarapion موثق الوثائق hypomnemato-graphpheos الذى كان لديه قرض غلال فى سينيبتا Senephta، كانا يتطابقان مع الاثنين المشتركين فى عقد قسمة العبيد^(١٧). ولاشك أيضا أن يوليوس ثيون الذى سُجل فى عام ٢٦٧ كمالك سابق لأرض بالقرب من بايميس Paimis، والتى تقع شمال البهنسا مباشرة، كان ينتمى للعائلة، إما فى القرن الثانى أو القرن الثالث^(١٨). ومع ذلك فإننا لا نستطيع تتبع حجم وتطور ضبعة العائلة فى البهنسا بأى قدر من الدقة، فقد توافر لدينا انطباع واضح عن مصالح زراعية واسعة (تشمل ٥ أو ٦ مراكز فى البهنسا، بالإضافة إلى إقليمين آخرين)، كان يقوم عليها بعض البارزين من أفرادها فى حياة مدينة الإسكندرية^(١٩).

(17) P. Oxy. XXXVIII 2865-7 (from the 1205).

(18) P. Oxy. XII 1475 line 18.

(١٩) عن معنى ومغزى المناصب المدنية المتعددة فى الإسكندرية راجع:

Bowman and Rathbone, JRS 82 (1992), 114-9; Delia, *Alexandrian Citizenship during the Roman Principate*, ch. 4 : on the hypomnemato-graphpheos : J. E. G. Whiteborne, *The Hypomnemato-graphphus in the Roman Period*, *Aegyptus*, 67 (1987), 101-25.

ومع نهاية القرن لثاني، وجد مشرف مالى إمبراطورى imperial procurator يمتلك ضيعة فى البهنسا. وبدأت المعلومات تتجمع بالتركيز عن كلوديوس سيفيروس المعروف بديودوروس موثق الوثائق السابق Claudius Severus alias Diodorus ex-hypomnemato-graphpheos والمشراف المالى الأوغسطى procurator Augusti. وفى عام 190 قدم مدير أعماله epitroos، وكان هو نفسه مواطنا لمدينة أنتينوبوليس Antinopolis، تقريرا بأن اللصوص قد اقتحموا ساحة ممتلكاته ktima بالقرب من سينيز Sennis، وسرقوا عجلاين (P. Köln. III 143). وتم مصادرة ممتلكاته فيما بعد: هناك حساب طويل لقمح، يتعلق أيضا - بقرية - بسينيز Sennis يتضمن وديعتين من مزارعى georgoi ممتلكاته السابقة^(٢٠). كما وجد اسمه مرة أخرى مرتبطا بأجزاء عديدة من الأرض فى قصاصة لعملية مسح لتحديد حيازة مساحة أرض من القرن الثالث، ومن سوء الحظ أن موقعها غير مؤكد^(٢١).

يشير مسح الأرض نفسه أيضا إلى أرض باسم فارس آخر هو أوريليوس أخيليس Aurelius Achilles كمالك لأرض. ويضم بردى البهنسا عددا من الإشارات إلى ملاك أراض بهذا الاسم، وليس من المؤكد أيهما كانت تشير إلى الشخص نفسه. قام الفارس أوريليوس أخيليس بدفع وديعة غلال فى صومعة تانيس Tanais فى عام ٢٤٨-٢٤٩؛ ويمكن أن يكون هو الشخص

(20) P. Oxy. XLIV 3169 (dated 174-212), lines 48, 58, corrected in P.Oxy. LV p. xix.

(٢١) SB XVI 14067 lines 3, 6, 12, 20, 22, 25, possibly 28. توسع الناشر فى شرح النصاب κλ(ί)που لا يمكن أن يكون صحيحا، لأنه فى عديد من المخطولات توجد قطعة أرض أخرى kleros يسبق الجملة الاسم نفس ك ل(---) سيفيروس. ومن الأسماء التى ينكرها النص اسم ثوسبيس Thosbis (المركز الأعلى) وليوكيو Leukiou (الغربية).

نفسه إذا كان مسح الأرض يتعلق بالمالك الحال، وكذلك يمكن أن يكون هو أخيليس الذي أجزر أرضاً بأقرب من ثوليس Tholthis عن طريق وكيل pragmateutes^(٢٢). أما أوريليوس أخيليس الذي أرسلت إليه بعض طلبات إعانة غلال في وقت لاحق من القرن، وبالمثل الرجل الذي ظهر مع كالبورنيوس هوريون Calpurnius Horion في نص عام ٢٦٤، يكاد يكون مطابقاً بالتأكيد مع المودع والمؤجر^(٢٣). ولكن ليس من الواضح ما إذا كان الشخص نفسه يمتلك أيضاً أراضي في بيلا Pela، وفي بينو Peenno، وفي مركز ثمويسيفو Thmoisepho^(٢٤).

تطرح مشكلة مشابهة لتحديد شخصية أخرى لمالك أرض من الشخصيات المرموقة هو أوريليوس أمونيون Aurelius Ammonion، الرجل المرموق vir egregius، الذي نلمح نشاطه من خلال المراسلات الباقية بين موظفيه pragmateutai. يبدو أنه كان يعمل مشرفاً مالياً على الضياع الإمبراطورية procurator usiacus. وبعد فترة قصيرة تمت مصادرة ضياعه (من ضمنها كفر epoikion "كان سابقاً يخص الكهنة" لمكان غير معروف)^(٢٥).

(٢٢) P. Oxy. XII, 1444, SB XIV 12025. إن عبارة "in the name of" في مسح الأرض لا تشير بالضرورة إلى المالك السابق، ولكن حرفياً لاسم الشخص المسجلة الملكية به، والذي كثيراً ما كان الزمن قد عفا عليها في القرن الثالث، إن لم تكن في الواقع أسماء وهمية.

(٢٣) راجع المناقشة والمصادر في، P. Oxy. XL pp. 31f.

(٢٤) في الوثيقة التالية لم يكن هناك حاجة للنشر لوجود القوسين التاليين {} P. Gen. II 116 lines 14 f.؛ قد كان مجاوراً لكل من الشمال الشرقي والشرق؛ مركز ثمويسيفو Thmoisepho: P. Oxy. XII 1534، وتشير الوثيقة التالية Penno: P. Oxy. X 1283 في الغالب إلى أخيليس المعروف باسم إزيديوروس شاغل أحد مناصب عاصمة الإقليم في بريدة 199 (P. Oxy. VI 908, cf. VII 1046).

(٢٥) يتألف جوهر الأرشيف من P. Oxy. XII 1514, 1544, XX 2285, 2286, XXXVI 2775، ولمزيد من الإضافات الممكنة راجع:

= R. S. Bagnall, 'The Dossier of Aurelius Ammonion', CE 66 (1991), 289-93.

نحن الآن على أرض أكثر رسوخا إلى حد ما مع عائلة مشهورة بتولى مناصب في الإسكندرية التى ينتمى إليها كالبورنيوس هوريون Calpurnius Horion، والذي سبق ذكره من قبل وكان بالتأكيد من نسل العائلة^(٢٦). فى مطلع القرن الثالث حصل أوريليوس هوريون، المدير السابق ex-strategos وقاضى الإسكندرية archidikastes، على أمر إمبراطورى بالسماح بتوفير تمويل هبة خيرية لمسابقات الشبيبة ephebic السنوية فى البهنسا، ولتخفيف عبء الالتزامات فى القرى التى يمتلك هو وأبناؤه ضياعا فيها، مما يعد نموذجا لمنحة كلاسيكية classical instance of euergetism^(٢٧) ولقد توفى - كالبورنيوس هوريون Calpurnius Horion عام ٢٤٧، إذا كان هو أوريليوس هوريون الذى كان ورثته يمتلكون حديقة كروم وأرضا زراعية بالقرب من بيلا^(٢٨) Pela. يبدو من المرجح الآن من قبيل المصادفة من خلال التسميات، أن واحدا من أبنائه لم يكن - شخصا آخر - سوى كالبورنيوس أوريليوس

= لاحظ أنه من الممكن، وإن لم يكن مقننا، مطابقة أمونيون هذا مع أخيليس شريك كالبيورنيوس هوريون (الذى كان اسمه الكامل أوريليوس أخيليس المدعو أمونيوس، الرجل المرموق P.Oxy. vir egregious; XXXI 2568. cf. P. Harr. II 201) يقترح باجنال Bagnall أن أمونيوس الذى يدعى أخيليس رقيب الإسكندرية (SB XIV 12158=VIII 9854) يمكن أن يكون أمونيون - المذكور - فى الأرشيف فى شيبه.

(٢٦) كان أيضا موثقًا سابقًا للوثائق ex-hypomnematographus والفارس eques:

P. Oxy. XI 2925; see XL pp. 31f. and R. S. Bagnall, CE 66 (1991), 292.

(27) O.Oxy. IV 705; cf. K. J. Rigsby, 'Sacred Ephebic Games at Oxyrhynchus', CE 52 (1977), 147-55.

(٢٨) P. Gen. II 116 line 26. هوريون هو بالطبع اسم شائع نسبيا، لكن يجب أن يكون المستفيد حتى الآن هو هوريون الأكثر شهرة فى هذه الفترة، كما أن النسبة العالية من المواطنين ذوى الشأن الذين ورد ذكرهم فى هذا النص يجعل من المرجح أن هوريون المذكور كان شخصا معروفا بشكل جيد.

هوريون ثيون Calpurnius، زميل متحف الإسكندرية، ووالد المرأة الثرية مالكة الأرض كالبورنيا هيراكليا المدعاة يوداميا Calpurnia Heraklia alias Eudamia. والتي شغلت ضياعها في المركز الشرقي والمركز الأدنى مساحة لا تقل عن ٢,٠٠٠ أرورا، وسبق مناقشة تفصيلات أكثر عنها في (المبحث رقم ٥، أ، ب)؛ ومصالح والدها في الأراضي غير موثقة، لكنها كانت كثيفة لدرجة أنها كانت في حاجة لخدمات مدير الحسابات logopraktor^(٢٩).

كان هوريون نفسه منخرطاً في كل من حيازة الأرض وهبات مدنية مع شخصية سكندرية أخرى مشهورة أيضاً، وهو كالبورنيوس فيرموس Calpurnius Firmus^(٣٠). ويبدو أن الرجلين كانا لديهما رئيس خدم واحد، هو فيلورومايوس Philoromaïos، ولقد اقترح أن الاسم هوريون غير العادي (يكتب أحياناً كالبورنيوس أوريليوس هوريون Calpurnius Aurelius Horion) جاء نتيجة تبني من هؤلاء الكالبورنيين Calpurnii له^(٣١). وتعامل الكالبورنيون Calpurnii في تسويق النبيذ الذي تم شراؤه من أصحاب ضياع أخرى، كما يفترض كذلك أنهم قاموا بتسويق إنتاج من حدائق الكروم الخاصة بهم

(٢٩) P. Oxy. L 3564؛ ثبت من المقدمة ومن ملاحظات صحة العلاقة بهوريون.

(٣٠) PSI XII 1255 P. Oxy. XXXVIII 2848 (يؤرخ ذلك النص بعام ٢٢٥، ويشير إلى وجود تبرع

خيرى قنمه هوريون وأولاده وكالبيورنيوس فيرموس).

(٣١) P. Oxy. L 3564 line 1 note كان فيلورومايوس Philoromaïos رئيس خدم هوريون عام ٢٠٩

(P. Oxy. XII 1560)، الذي كتب خطباً "إلى العالم الميجل كالبيورنيوس axiologotatos" عن

النبيذ (SB XII 10918؛ cf. P. Oxy. XIV 1764) فمن الطيبي الادعاء بأنه كالبيورنيوس فيرموس، ومع

ذلك ينبغي أيضاً ملاحظة العالم الميجل كالبيورنيوس بيتروميوس المشرف على السجلات axiologotatos

Calpurnius Petronius archidkastes، عام ٢٢٥م مالك الأرض في بيلا Pala ويؤميس Paomis

(P. Gen. II 116, PSI VII 733, P. Oxy. XXXIV 2705, 2706).

(PSI XII 1252). أما لوكيوس كالبورنيوس فيرموس L. Calpurnius Firmus الابن الأصغر للوكيوس كالبورنيوس فيرموس L. Calpurnius Gaius الذي قام والده بشراء حديقة كروم له في فترة ما بعد عام ٢١٢ بالقرب من سويس Souis المجاورة لأملاك العائلة من ثلاثة جوانب، من الواضح أنه يمثل جيلا أصغر، وربما كان حفيدا^(٣٢).

كشفت الحفائر الإيطالية نفسها التي قدمت للوثائق الخاصة لكالبورنيوس فيرموس الكبير أوراقا لأسرة مشهورة أخرى وهي أسرة سارليوني المعروف بأبولونيانوس Sarapion alias Apollonianus^(٣٣). وهذه الأسرة لم تحصل على الجنسية الرومانية حتى صدور دستور أنطونينيانوس Constitutio Antoniniana، كما لم نسمع عن شغلة منصبًا في الإسكندرية، فيما عدا أن أحد الأفراد وهو سبارتياتيس المعروف بخايريمون Spartiates salias Chairemon قد تزوج من ابنة عضو مجلس شورى الإسكندرية (P.Coll.Youti II 67) ولكن عددا من أفراد الأسرة شغلوا مناصب بلدية في البهنسا، وكان سارليوني المعروف بأبولونيانوس (الثاني) Sarapion alias Apollonianus (II). أكثرهم شهرة في الأرشف، وكان له ملك وظيفى تطور من منصب مدير معهد التربية في

(٣٢) P. Oxy. XXXIV 2723 من المحتمل أن يكون هو رئيس مجلس شورى prytanis البهنسا المخاطب

في الوثيقة SB XVI 12494. راجع أيضا P. Oxy. LI 3606 line 4.

(٣٣) See M. L. Moiola, 'la famiglia di Sarapion alias Apollonianus', *Acme*, 40 (1987), 123-36.

وعن مناقشة كاملة للأرشف، متتبعا الأسلاف إلى أوائل القرن الثاني. تم الحصول على النص الإيطالي

من كوم على جامان (p. 135). Kom Ali Gamman

عاصمة الإقليم metropolitan gymnasiarchy ووصل كمدير إقليم الفيوم strategos، وبعد ذلك لإقليم هيرموبوليس Hermopolis nome^(٣٤).

يقدم البردى لمحات عن صعود أسرة في الثروة والنفوذ خلال القرنين الثاني والثالث. قام سارابيون المعروف بأبولونيانوس (الثاني) Sarapion alias Apollonianus. بتسليم بيان عن أرض لم يصلها الفيضان abrochos عام ١٩٥/١٩٤ تتضمن عدة قطع من الأرض كانت فيما يبدو لا تزال مسجلة بأسماء جده لأبيه وخاله الأكبر باوسينيئاس Pausanias وسارابيون، بالإضافة إلى تلك الخاصة بابن عمه ديديم Didyme^(٣٥). وربما يمثل المبلغ الضخم الذي اقترضه باوسانيئاس بن سبارتاس Pausanias son Spartas وبلغ ١٢,٠٠٠ درخمة عام ١٥٦ انعكاساً ضئيلاً لضائقة مالية بدلا من الإقدام على الاقتراض بالأجل، حيث كان في استطاعته فيما بعد تقديم سلفة بمبلغ ١,٨٠٠ درخمة بفائدة لسيدة بضمان أرضها الزراعية بالقرب من خوسيس^(٣٦).

أثبتت عدة نصوص من أوائل القرن الثالث أرباح أرض سارابيون المعروف بأبولونيانوس، الذي قد يكون إن لم يكن بصورة نهائية، يتطابق مع سبارتاس بن (سارابيون المعروف بأبولونيانوس الثاني Sarapion alias Apollonianus II. وهناك قطعة أرض مساحتها $11 \frac{1}{4}$ أرورا في النصاب

(34) G. Basianini, 'La carrier di Sarapion alias alias Apollonianus', Aegyptus, 49 (1969) 149-82.

(٣٥) PSI Congr. XVII 25 ؛ ليس هناك مشكلة في توضيح شخصية باوسانيئاس Pausanias وسارابيون Sarapion مع الأشخاص في أوائل القرن الثاني (pace Moiola p.125 n.4)؛ كانت التسجيلات قد بطل استخدامها في كثير من الأحيان.

(٣٦) PSI XII 1253, P.Oxy. XVII 2134. قدمت الأميرة قروضا أخرى في القرن الثاني: Moiola 133f.

الخاص بأبولونيوس فى سكو Sko تم تأجيرها عام ٢١٩ لقروى محلى لزراعتها عدسًا (P. Oxy. XVIII 2189). هناك نصف نصيب لمساحة أخرى من ٧٦ أرورا لأرض زراعية بالقرب من سكو Sko، جهزت بألة مياه (ساقية)، وأجر جزءا منها عام ٢٢٦ لزراعته بالقمح والعشب الأخضر^(٣٧). وهناك توقع ضعيف بأن أرضا تم تأجيرها من ثلاثة قرويين من قرى بالقرب من كفر إيسيمو Epsiemou^(٣٨). وتكشف المراسلات بينسيفروس (بصفته مديرا أو صديقا) وأبولونيانوس عن صفقة انتهازية قد تكون غير مشروعة على أراضى ضياع إمبراطورية فى إقليم هيرموبوليس^(٣٩).

واصل سبارتياتيس المعروف بخايريمون الذى كان ابنا لسارابيون المعروف بأبولونيانوس (الثانى) Sarapion alias Apollonianus (II) فى منتصف القرن الثالث التقليد العائلى فى تأجير الأرض (مرة أخرى فى سكو) من القرويين، وإنما لم يكن بالتأكد من قبيل العمل الخيرى، ولكنه كان على ما يبدو لتحريرهم من دين، ومن ناحية أخرى كان الهدف من ذلك لإظهار نفوذه وثروته. (P.Ryl. IV 683) وقام بدفع مستحقات المدينة لتالو Talao، نوكا

(٣٧) P. Oxy. XVII 2137، لم تكن أوريليا بطلمية المعروفة بالمعظمة Aurelia Ptolema alias Magna تعرف بأنها من أقاربه.

(٣٨) SB I 5806؛ يبدو أن قراءة المساحة بأنها تبلغ ٧٠٠ أرورا غير مؤكدة، ويبدو أنها كبيرة. ولم يتح وجود صورة لها (لم تنشر الوثيقة فى غير الكتاب الجامع SB، بينما يوجد الأصل كما قيل فى دير بورون Kloster Beuron)؛ كما أشاعل إذا كان يمكن لأحد قراءة δημοσίον بدلًا من επιτακσίον.

(٣٩) PSI XII 1260، نوقشت البردية بتفصيل فى الفصل الثمانى، المبحث الخامس؛ راجع 5 ch.II. راجع PSI Congr. XI 11.

Toka، وسينيبتا Senepta نيابة عن أخته يودايمونيس؛ وتزويد القوات (الرومانية) على حسابه بعدد ٣٠٠ جرة نبيذ، وأودع لحسابها أيضا ١٠٠ إردب قمح في صومعة سيرفوس Seryphis^(٤٠). أما المهر الفخم للغاية الذي قدمه لابنته أبولوناريون Apollonarian فقامت زوجته ديسكوريابينيا للمعروفة بسابينيا Dioskouriain alias Sabina باسترداده بعد وفاة زوج ابنتها، لأنه- أى والدها- لم يكن موجودا طول الوقت، فقد كان يشغل منصب مدير إقليم هيرموبوليس^(٤١). أما ديسكوريابينيا المعروفة بسابينيا فكانت مالكة لأرض خاصة بها. وقد حصلت مع ابنها سارابيون المعروف بأبولونيانوس (الثالث) على مدفوعات مقدما لمحصول النبيذ من مزرعتهم بالقرب من خوسيس Chusis عام ٢٦٥، وربما يكون في ذلك إشارة إلى وفاة زوجها، وأن الأسرة كانت تواجه بعض المشاكل المالية^(٤٢). وربما كانت ديسكوريابينيا ذات العبادة Dioskouriaina, matron stolata التى قدمت عام ٣/٢٩٢ التماسا بشكوى عن التزام غير مرض لحديقة كروم بالقرب من إبيون خاوسيوس Ibion Chauseos وعن أرض غلال أنها هى نفس السيدة عندما تقدم بها العمر^(٤٣).

(40) P.Oxy. XVII 2140, XLVII 3290, XVII 2126

(٤١) P. Coll. Youtie II 67, AD 260/1. كان يوجد هناك حفيد شاب، هو أوريليوس إبيماخوس.

(42) PSI XII 1249, 1250; see Moiola, P. 133

(٤٣) P.Oxy. XXXIV 2712؛ يختلف اسم والدها قليلا عن بردية P.Coll. Youtie II 67، ولكن يبدو فى كلتا الحالتين أن السيدة كانت أمية. (والمرأة التى قدمت بردية P.Oxy. XLVI 3291، وهى عبارة عن خطاب على ظهر البردية رقم 3290، ربما تكون هى أيضا ديوسكوريينا Dioskouriaina.

أقلت النصوص الجديدة الضوء على مزيد من العلاقات بين ملاك الأراضي البارزين في البهنسا في منتصف القرن الثالث ميلادية، فكان سيبتيموس إبيماخوس Septimius Epimachos، مدير معهد التربية في البهنسا ثم بعد ذلك المسؤول عن التموين eutheniarch في الإسكندرية، مالك أرض في بيلا Pela، كان مشهورا مثل والده أوريليوس سارابيون المعروف بديونيسيوثيون Aur. Sarapion alias Dionysiotheon الذي كان من بين صفقاته في المركز الأعلى تأجير أرض في ثوسبيس Thosbis مساهمة منه في التموين بالغلل annona في المركز الأعلى لحساب ابنه أوريليوس سيبتيموس Aur. Septimus، كما مثل ماركوس فيبيوس هوريجينيس M. Vibius Horigenes الجندى المسرح في بيع أرض^(٤٤). قد يعكس اسم سيبتيموس في الحقيقة صلة قرابة عائلية مع المشتري في ذلك البيع، وهو أوريليوس سيبتيموس سيرينوس Aurelius Septimus Serenos والد سيبتيموس يودايمون Septimus Eudaimon وأوريليا أبيا Aurelia Apia اللذين امتلكا حديقة كروم ومصنع فخار بالقرب من سينييس Sennis (يسمى 'الأم')، وكان عبارة عن منشأة كبيرة الحجم، استنادا على عدد الأواني الفخارية التي كان ينتجها^(٤٥). ولم يعرف أنه كان لسيرينوس وابنه أى علاقات بالإسكندرية، لكن كلا منهما شغل منصبا محليا؛ وفي عام ٢٤٨ تنازل يودايمون في عن كل أملاكه للهرب من الخدمة

(٤٤) توجد المصادر والمنقشة في

U. Wartenberg, 'The Family of Aurelius Sarapion alias Dionysiotheon', Proc. 19 Int. Congr.

Pap. 15-22, and " PSI VII 795 Revised", ZEP 94 (1992), 128-34.

(45) P. Oxy. L 3596-7, with H. Cockle, 'Pottery manufacture', JRS 71 (1981), 87097, esp. 92, 96.

كمشرف على الطعام eutheniarch، وكان يؤمنه معرفته بأن ثروة كبيرة من والديه سوف تؤول إليه^(٤٦).

أصبح واضحا من العائلات التي سبق مناقشتها أن ظهور النساء كأصحاب أراض خاصة بهن، كان في مقدورهن تعزيز ثروة أسرهم الزوجية آملين في ضمان استمرار الازدهار والوضع المتميز لنسلهن. آلت إلى ابنتي ماركوس أوريليوس ساراس M. Aurelius Saras وهن من أسرة شغلت مناصب في الإسكندرية ورثن ثروة آلت إليهن من والدتهما بلغت 200,000 HS^(٤٧) سيسترتيوس رومانيا^(٤٧)، وحصلت النساء على ألقاب خاصة بطبقتهن، خصوصا لقب ذات العباءة matrona stolata، والذي تم مؤخرا اقتراح بأن اللقب استخدمته السيدات مالكات الأراضي من اللاتي يملكن

(٤٦) P. Oxy. XXX VIII 2854؛ يبدو أن يودايمون Eudaimon خلال هذه المرحلة لم يكن يمتلك هو نفسه كثيرا من الأراضي؛ فقد سبق وقام بتأجير المزرعة السابقة للسكندري كلوديوس سيرون the

Alexanderian Claudius Syron

(*) HS اختصارا لعملة السيسترتيوس Sestertius الرومانية التي وجدت في البردي في بعض الأحيان، وتسلاوى درلخمة يونانية. معلومة أدنى بها للمؤلفة. لمزيد من المعلومات راجع كتاب المصطلحات للمترجمة.

(٤٧) P.Oxy. VIII 1114 (AD 237)؛ ومع ذلك فقد طالبت الابنة الصغرى أوريليا أبولونيا وتدعى ديوس Aurelia Apollonia alias Dieus بعد فترة طويلة من حياته بامتلاك نير واحد فقط للثيران ؛ P.Oxy. XLVII 2849 (296). أميل إلى الاعتراف بدون سند قوى إلى ربط حساب الضرائب الغامض في بردية P. Oxy. XVII 2129 بهذه العائلة، والتي تختص بعدة مئات من الأرووات، انتشرت خلال كل المراكز بأسماء ساراس Saras وبناته (ووالده). لم يكن ساراس في ذلك النص قرويا، كما يدعى برونيرت Bruanert, Binnenwanderung, 193؛ حيث تدل كلمة "Mermertha" في السطر الثاني على مكان الأرض، وليس إلى ساراس نفسه δία (الذين بالفضل بهذه النقطة إلى J. R. Rea).

نصاب الفرسان المالى equestrian بصفة عامة، وليس فقط من مجرد أنهم أقارب ذوات المراتب العليا من المشرفين المالىين procurators⁽⁴⁸⁾.

كانت أوريليا هيراكليديانا Aurelia Herakleidiaina سيدة "ذات عباءة" وابنة عضو مجلس الشورى مستفيدة من تقسيم مزرعة كبيرة جدا فى إقليمى البهنسا وهرموبوليس، كما حصلت على أرض فى إيبون خوسيس Ibion Chusis، وفى المركز الأعلى، وعدة أنصبة فى ثولثيس أرتاباتو Tholthis Artapatou، بالإضافة إلى عدة أجزاء فى بايميس Paimis وأنتيبيرا بيللا Antipera Pela، حيث قامت بتأجيرها فى وقت لاحق لزراعتها بالكتان⁽⁴⁹⁾. امتلكت أوريليا ديوجنيس المعروفة بتوربيانا الشهيرة، ذات العباءة، Aurelia Diogenis alias Tourbiaina، Clarissima, matrona stolata، حديقة كروم بالقرب من سينيبتا Seneptha وسينيس، أشرف عليها مشرفون phronotistai وناظر pronotes واحد على الأقل⁽⁵⁰⁾.

كان يوجد فى أوائل القرن الثالث الرؤية الظلالية- لسيدة تدعى - جوليا إيزيدورا Julia Isidora، المرموقة Clarissima⁽⁵¹⁾، وكانت معاصرة لكلوديا إيزيدورا المعروفة بأبيا Claudia Isidora alias Apia اللامعة clarissima، والتي

(48) Rathbone, *Economic Rationalism*, 48

(49) P. Oxy. XIV 1637, P. Coll. Youtie II 68. أمر بترويد طفلة تدعى هرقليديانا

Herakleidiaina بالفاكهة، ربما يشير إلى الشخص نفسه: P. Oxy. LVIII 3923.

(50) PSI I 85, V 472, XIII 1338; see R. Rémondon, *CE* 41 (1966), 165.

(51) P. Harr. II 224, with discussion.

توحي ألقابها من أحد الهوامش بأنها كانت أهل منزلة⁽⁵²⁾. ويشير سجل ملكية نشر مؤخرا إلى كلوديا إزيدورا كسيده تولت منصب مدير معهد التربية Gymnasiarch، فضلا عن سرد قائمة لبعض قطع صغيرة نسبيا من الأرض⁽⁵³⁾. ومع ذلك كانت مجموع ضياعها واسعة النطاق على الرغم من أنه لا يوجد وسيلة كالعادة لإثبات مساحتها الفعلية. لقد كانت واحدة من الذين دفعوا ضريبة التاج Crown tax في قائمة نظمها القرية بشكل كبير، وفي مناسبة أخرى قامت بدفع مبلغ كبير لضريبة حدائق الكروم apomoiria. وكانت ضيعة في واحة صغيرة تدر عليها عائدا سنويا بلغ ثلث talent و ٣,٠٠٠ دراخمة؛ وكان يدير ضياعها في بينو Peeno في المركز الأوسط وفي ثولثيس Tholthis في مركز ثويسيفو Thmoisepho مشرفون على الأرض phrontistai، ويرجح دفع مدفوعات نيابة عنها لمحصى غلال sitologoi بيتوخييس Pethochis لوجود ملكية أراض لها هناك⁽⁵⁴⁾. ويبدو أن الشراء تم في مزاد بالمقايضة في الأسعار، أضاف مزيدا من الممتلكات لها (منزل وربما حديقة فاكهة) في ثولثيس Tholthis في المركز الأدنى ومزيدا

(52) Axiologotatē: P. Oxy. XII 1578 col. iii (see P. Oxy. XIV 1630 line 3 n.); Kratiste: P. Oxy. ined (W. H. Willis 'Documents among the Robinson Papyri', BASP 25 (1988), 99-127, at 120; Isidora Iamprotatē (clarissima) of P. Oxy. XLIV 3169 line 184

من المحتمل أنه يشير إلى جوليا إزيدورا، وليس إلى كلوديا.

(53) SB XVI 12235; but cf. L. Casario, 'Donne ginesiarco', ZPE 48 (1982), 117-23.

(54) P. Oxy. XIV 1659; VII 1046; P. Oxy. XIV 1630; XLI 2997; XII 1578; P. Oxy. XII 1530.

فى ئىخينفاجون. Tychinphagon وتم شراء منزل أعلّى بكثير فى البهنسا
أضيف إلى منازل أخرى امتلكها فى عاصمة الإقليم^(٥٥).

وبحلول عام ٢٢٥ تمت مصادرة ممتلكاتها، لكنها ظلت تدار لفترة
كوحدة واحدة. وفى تلك السنة تم دفع ٩٠٠ إردب قمح من مستحقّات
لحسابها، قام بوزنها وزان gnomon (؟) الضيعة ousia، ولدينا من سبع
سنوات بعد ذلك طلبان لتأجير أرض فى بسوبثيس Psobthis وتالاو Talao
فى المركز الأسفل أرسل إلى وكلاء Pragmateutes ضيعتها السابقة^(٥٦).

إن ذلك الإجراء المماحى غير المكتمل لأشهر ملاك الأراضى على
الرغم من الأدلة الموجودة لا يميل إلى تدعيم العلاقة التى يتوقعها المرء بين
ملكية الأراضى التى على نطاق واسع والتميز الاجتماعى. ليس فقط على
مستوى عاصمة الإقليم ولكن فى الإسكندرية أو مناصب الولاية أيضا. إن
مقارنة بيانات إقليم هيرموبوليس التى ستناقش فى القسم القادم تقترح أنه لم
يوجد هناك أكثر من بضع عشرات من الأفراد فى كل جيل ممن يكونون قد
امتلكوا ضياعًا تتراوح مساحتها نحو ٥٠٠ أرورا فأكثر. والاحتمال الأكبر
أننا بصدد نموذج يمثل ذلك، ولا سيما فى الفترة الأفضل توثيقًا وهى القرن
الثالث، من بين الأدلة التى نوقشت من قبل.

(55) P. Rob. Inv. 4, in Willis, BSAP 25 (1988), 99-127, at 118 ff.; P.Oxy. XIV 1634, P. Yale 69, P. Oslo III lines 125-30.

(56) P.Oxy. XXXI 2566, SB XIV 11403 = J.D. Thomas, JPP 18 (1974), 239-44 on P.239.

صرح توماس Thomas (فى صفحة ٢٣٩ بوجود وثائق أخرى عن كلوديا إزيدورا يعدها للنشر).

ومن الناحية الأخرى، كان هناك عدد متزايد عن طبقة أعضاء معهد التربية وأعضاء مجلس الشورى أكثر من هذه المجموعة المختارة من ملاك الأراضي في الإقليم الذين امتكت آفاقهم نحو الإسكندرية أو إلى منصب عال في إدارة الأقاليم، كما يمكن أن يُشاهد من خلال لمحة إلى قوائم التصنيف الترتيبي ذات الصلة prosopographical lists⁽⁵⁷⁾. فالوثائق التي ظهر فيها مديرو معهد التربية وأعضاء مجالس الشورى ونسلبهم كمؤجرين (أو مستأجرين) لأرض، ومشتريين أو بائعين، تميل إلى تأكيد رأي رستوفتسف Rostovetzeff وهي أن متوسط نسبة ذوى المناصب الشرفية curial كانت أبعد عن كونها تمثل كبار ملاك الضياع من ذلك النوع الذى سبق مناقشته في الفقرة السابقة⁽⁵⁸⁾. حقيقة أن أدلتنا غير كاملة، لكن من المفيد أن نلاحظ كم بقى من عدد ذوى المناصب curials المذكورين في القائمتين السابق ذكرهما -الذين- لم يتبق أى أثر لممتلكاتهم. رغم أنه يمكن للمرء أن يقدم نماذج توضح الصعوبات المستمرة التي واجهها بعض كبار أصحاب الثروة من أصحاب المناصب الشرقية curials⁽⁵⁹⁾، في إيجاد ملتزمين liturgists لشغل المناصب

(57) P.J.Sijpesteijl, Nouvelle liste des gymnasiarques des métropoles de L'Égypte romaine (Stud. Amstel. XXVII) (Zutphen, 1986); A.K. Bowman, The town Councils of Roman Egypt (Am.Stud. Pap 11) (Toronto, 1971, APP. I, pp. 131 ff; I Fikhman, 'Oxirinchskie Kuriali', Archiv, 22/3 (1974), 47-87, at 64ff.

(58) SEHRE²ii. 745 n. 55. For leases, see Appendix 2 ; sales e.g. P.Oxy. XII 1475, XLVII 3365(= P. Coll. Youtie I 65), LI 3638. Fikhman, Archiv 22/3 (1974) 52ff. .

يقدم فيكان من خلال مناقشة (باللغة الروسية) أملاك ذوى المناصب البلدية؛ راجع أيضا M. Drew -Bear, Les Conseillers municipaux des métropoles au IIIe siècle après J. C', CE 59 (1984), 315-32

(59) في مناقشة فيكان (Fikhman (Archive 2213 (1974) 54 عن الوضع لأكثر حالتين ازدهارا من أصحاب المناصب البلدية، كان من المثير للاهتمام أن واحدا منهما تزوج بسيدة تحمل لقب ذات العبادة ta matron stolata (P. Oxy. VI 907a وشغل الآخر منصب الكاتب الملكي -

الإلزامية)، والقرار الذى اتخذه بعض ذوى المناصب البلدية بالتنازل عن أملاكهم بدلا من شغل الالتزام، مما يشير إلى أن ثروة بعض أفراد تلك الطبقة الأقل ثراء لم تكن دائما كافية لتغطية التزاماتهم المالية لمدينة موطنهم^(٦٠).

إن العدد الأكبر من الدليل الذى لدينا كان أيضا عن الجماهير العادية من سكان العاصمة metropolis، من الذين لم يحصلوا على مرتبة معهد التربية gymnasium ststus ولم يشغلوا مناصب بلدية. ومن خلال مسح لأوراق البردى كان سكان عاصمة الإقليم يتفوقون فى الواقع بشكل كبير حتى على القرويين. ومع ذلك فإن الوثائق الباقية لدينا مضللة بالتأكيد فى هذا الصدد، حيث تم اكتشافها فى أكوام مخلفات العاصمة metropolis، ويفترض بالتالى أنها تمثل الوثائق التى تخلص منها أولئك الذين يرتبطون بشكل وثيق بالبهنسا ذاتها. أما أوراق القرويين الشخصية، فسوف تظل وفى نهاية المطاف يتم التخلص منها فى محل إقامتهم؛ وتذكر النصوص التى لدينا القرويين من خلال تعاملهم فقط مع أفراد من عاصمة الإقليم.

يمكن تقدير التوازن العام المحتمل بين ملاك الأراضى من سكان العاصمة والقرويين على أساس مقارنة الأدلة، لكن يوجد هناك نص واحد من البهنسا، الذى يمكن أن يشير بتعديلاته إلى الثروة النسبية لفرد من عاصمة الإقليم وأحد ملاك قرية كل فى محل إقامته. وهو حساب لقمح تم دفعه فى صومعة القرية فى تاريخ غير محدد فى القرن الثانى أو أوائل القرن

= basilikogrammateus (P. Oxy. X 1274).

(60) P. Oxy. X 1252. XII 1405 with XLIII 3105 (rescript of Severus); XII 1415, 1418, XXXVIII

2854; XLIV 3175: more generally Rostovezeff, SEHRE² ii 721 f. n. 45.

الثالث^(١١). واتخذت بعض المدخولات شكل إيداعات (deposits themata)، لكن معظمها كانت مدفوعات ضريبة من قرى سينيبتا Senepta وسينيس Sennis. وتضم البردية مدفوعات لأكثر من مائة دخل منفصل لمدفوعات ضريبة فردية رغم أن بعضها كانت غير كاملة. تسجل المدخولات الصالحة للاستعمال، كل من حجم مستحقات المدفوع سواء صدر عن قرية أو عن عاصمة الإقليم، وتظهر مساهمة ٦٠ قروياً بـ $144 \frac{1}{2}$ إردبا، ومساهمة عدد ٣٢ من مواطني عاصمة الإقليم بـ ٣٢٦ إردبا بمكيال ٨ خوينكس choinikes. وهل يمكن أن يوفر ذلك مؤشراً واقعياً للنسبة بين ثروة ملاك عاصمة الإقليم وملاك القرية في المنطقة حيث كانت تقع صومعة الحبوب؟

لاحظ الناشر في مقدمة الحساب أن "أهمية سكان عاصمة الإقليم الاقتصادية في هذا النص تجاوزت كثيراً أعدادهم"، لكنه عبر عن شكه من أن ذلك يعكس وضعهم الحقيقي، حيث إن القائمة التي سجلت مدفوعات فقط تمت عن طريق عملية بنكية، وينبغي أن نتوقع تمثيلاً أقل لصغار المزارعين. تدفع تلك المناقشة بالتأكيد ضد اعتماد الحساب لإعطاء تمثيل صحيح سواء لنسبية عدد كل من سكان العاصمة والقرويين من ملاك الأراضي في المنطقة أو بالنسبة للحجم الكلي لما ساهم به القرويون وسكان العاصمة ككل، وذلك عن طريق الاستدلال عن نسبة الأراضي الموجودة في

(١١) P. Oxy. XLIV 3169. إذا صح أن كلوديوس سيفيروس المذكور في بردية P. Köln III 143 يتطابق مع سيفيروس المالك السابق في بردية P. Oxy. 3169 48 and 58 (see n. 20 above)، يكون للتاريخ الممكن للوثيقة الأخيرة قد تقلص في الفترة بين ١٩٠-٢١٢. وعن إعادة ترتيب القصاصات وتنقيح النص، راجع P. Oxy. XLVII p. xviii.

للمنطقة، أو في الحجم النسبي للأراضي لما تم تحصيله من القرويين ككل ومواطني عاصمة الإقليم ككل في المنطقة في أيدي القرويين وسكان عاصمة الإقليم.

لكن حقيقة أن الدفع قد تم من قبل معاملة بنكية في حد ذاته لا يبطل المقارنة بين المجموعتين من حيث حجم مدفوعات كل ضريبة. وفي الواقع، فإنه من المقبول أن نفترض أن القرويين الذين دفعوا من خلال الصومعة يميل إلى كونهم أكثر أفراد مجتمعهم ثراء، لذلك ينبغي التقليل من الاختلاف في المبالغ المدفوعة من قبل المجموعتين، وليس إلى المبالغة فيها. هناك مشاكل أخرى محتملة في غياب ديباجة - البردية-، فليس من المؤكد أن جميع الأرقام المسجلة تمثل مدفوعات كاملة لفترات مماثلة^(٦٢). فمن المتصور أن القرويين كانوا يفضلون دفع الضرائب على أقساط، بينما مال سكان عاصمة الإقليم إلى دفعها كاملة مرة واحدة. لكن ضرائب الحبوب، كانت تحصل في العادة كاملة من جميع دافعي الضريبة بعد الحصاد مباشرة، وفي الواقع يبدو أن هناك أساسًا ضعيفا لتحصيل مدفوعات فردية من القرويين، لتكون أقل اكتمالا من تلك الخاصة بسكان عاصمة الإقليم.

وبالتالي تعكس وثيقة P.Oxy. 3169 تفاوتًا حقيقيًا بالتأكيد بين متوسط معدل مدفوعات القمح التي أداها القرويون وسكان عاصمة الإقليم، وهو ما

(٦٢) لاحظ أنه يبدو أن بعض الأفراد قد دفعوا مدفوعات أكثر من مرة عن أرض في قرية واحدة:

lines 165 f., 214f., but not 44 f. (see P.Oxy. XLVII p. xviii).

يعنى وجود تفاوت مماثل فى حجم حيازاتهم. بلغ متوسط مساهمات القرية 2,42 إردباً للشخص، ومتوسط مدفوعات سكان عاصمة الإقليم أكثر من خمس مرات لذلك الرقم (14, 17). ومن ناحية أخرى، دفع بعض القرويين أكثر من بعض سكان عاصمة الإقليم^(٦٣)؛ ويتمثل الاختلاف الرئيسى فى نصاب القرويين (النصف تقريباً) الذين ساهم كل منهم بأقل من إردب واحد، وفى الحقيقة دفع كثير من سكان عاصمة الإقليم أكثر من أربعين إردباً، فى حين كانت أكبر مدفوعات قرية واحدة ١٢-١٣ إردباً^(٦٤). وليس من الواضح ما إذا كانت هناك مخصصات كان يجب فرضها على الأرض التى يلتزمها الأفراد أنفسهم فى القرى لم يأت ذكرها فى الحساب تسمح بوجود تفاوت أكبر فى الثروة من الواضح فى السجل الموجود لدينا^(٦٥). لا يوحى النص بأن كل منطقة محلية كانت ممثلة فى السجل، على الرغم من أن المجموعتين كانت تتداخل إلى حد ما فى حجم حيازة الأرض، وامتلك معظم ملاك الأراضى من سكان عاصمة الإقليم أراضى أكثر مما فعل غالبية القرويين، وتجاوزت ممتلكات أثرياء سكان عاصمة الإقليم إلى حد بعيد تلك الخاصة بالقرويين.

(٦٣) على سبيل المثال سطر 160 (مستحققات عاصمة الإقليم)، (ومستحققات قرية) فى سطر 154 ff).

(٦٤) كان أكبر مبلغ دفعه شخص من عاصمة الإقليم هو: ساريس المعروف بتياموس Sarapis alias Thaisous (77.115):

ولندروماخوس بن ليروس وشركاؤه (88f.); N.N. (180). Andromachos s. of Aperos and partners

وكانت أكبر مدفوعات قرية من: Zoilos son of Zoilos(44-6); N.N. (153-6).

(٦٥) مجموعة القرى المذكورة أقل بكثير من المسجلة على ظهر البردية لحساب صومعة غلال

سينارى (P. Oxy. XLIV 3170)

ذلك لا يؤدي بطبيعة الحال إلى أى استنتاجات حول مجموع مساحة الأرض فى المنطقة المحلية التى فى حوزة سكان العاصمة والقرويين، كما أن الكثرة العددية الهائلة للقرويين بمن فيهم الذين دفعوا ضرائبهم بصورة مباشرة، يجب أن يفوق تأثيره متوسط الحجم الأكبر للملكيات الفردية لسكان عاصمة الإقليم. من أجل الحصول على أى نوع من التوازن العام، لابد من اللجوء إلى مادة للمقارنة.

٢. التنوع (ألوان الطيف) في مساحة (حجم) حيازة الأرض: (دليل مقارن)

The Spectrum of Landholding size Comparative Evidence

لدينا سجلات للأرض باقية من بعض الأماكن من مصر الرومانية بتفاصيل كافية وكاملة تسمح باستنتاجات عامة حول النطاق العام لأحجام حيازات الأرض الموجودة في داخل منطقة معينة. لكن ليس لدينا مثل هذه المادة من البهنسا. وقام كل من هانسن Hansen وشولر Schiøler في محاولتهما لوضع تحليل إحصائي statistical analysis لبيان مساحة (حجم) ملكية الأرض في البردي ضمنها مناقشة عن حيازة الأراضي في البهنسا تركز على مساحات الملكية المسجلة في مجلدات بردي البهنسا Oxyrhynchus Papyri المتاحة لهما^(٦٦). وكما سوف نرى في المناقشة في القسم التالي، كانت مجموع حيازة الفرد تتكون عادة من أكثر من قطعة، فمن الضروري بالنسبة لأي إحصاء ناجح لحجم حيازة الأرض أن يتم تمييز لمساحة القطع من ذلك الدليل الخاص بمجموع حجم حيازة الأرض. وواجه كل من هانسن وشولر هذا التمييز فقط في مناقشتهم نحو سجل أراضي هيرموبوليس P. Flor. I 71، ولم يوضحا بالتحديد كيف فسرا دليل البهنسا. ومن خلال استنتاجهما يبدو أنهما افترضا أن معظم الأرقام تشير إلى الحجم الإجمالي لحيازة الأراضي، في حين

(66) Hansen and T. Schiøler 'Distribution of Land Based on .Greek-Egyptian Papyri', Janus. 52 (1965), 181-92.

أنه في واقع الأمر ومن غير المرجح إطلاقاً أنها تشمل الحيازات الكلية لملاكها، لذلك فإن إحصاءات هانسن Hansen وشولر Schiøler يمكن أن تؤخذ على أنها إحصاءات صالحة لأحجام الحيازات الفردية فقط، ولا تعزز الاستنتاجات عن مساحات الحيازات الكلية^(٦٧).

هل يجب علينا أن نبتعد عن كل محاولة لتقييم أبعاد أحجام حيازة الأرض في الإقليم؟ أعتقد، أنه يجب أن يوضع في الاعتراف أن بردي البهنسا الذي نشر حتى الآن لا يوفر أساساً صالحاً لتقدير مجموعة الأحجام الإجمالية لحيازة الأرض، سواء في إطار قرية واحدة، أو في الإقليم ككل؛ ويمكننا فقط أن نتطلع إلى أن يقدم نشر وثائق في المستقبل في يوم ما بعضاً من مادة مناسبة. ولكن في أثناء ذلك فإن مقارنة الأدلة تساعد على توفير معنى عام يمكن بموجبه تفسير الأدلة الوفيرة ولكنها متباينة عن حيازة الأرض في البهنسا.

وحتى المعرفة الدقيقة لأحجام حيازة الأراضي هي على الأقل عبارة عن قائمة تقريبية لمدى ازدهار ملاك الأراضي. إن محاولات تقدير "الحد الأدنى لمساحة الأرض اللازمة لدعم احتياجات العائلة" تقتضي أن تكون الاحتياجات من الناحية الاقتصادية معزولة ومعتمدة على نفسها وتستمد دخلها من مصدر اقتصادي واحد. في حين أن العائلات التي تكتسب دخلها من مصادر عديدة، من بينها أنصبة من الأرض التي يشغلها مستأجرون

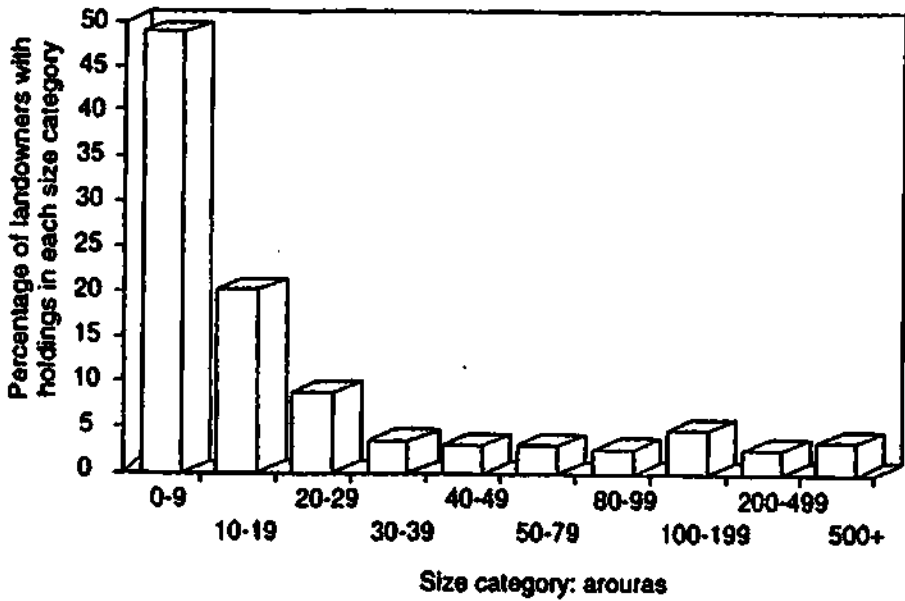
(٦٧) هناك أيضاً مشكلة في طريقة الإحصاء؛ لم يشرح للكتاب مطلقاً لماذا يتوقع أن أرقام حجم حيازة الأرض قد تناسب توزيع جاوس Gauss، التي ربما لا تكون الاختبار الأمثل لتطبيقها في هذه الحالة. استخدمت الدراسة المناقشات التي نوقشت أثناء مقياس جيني Gini coefficient of inequality مع ما فيه من تفاوت وعدم مساواة.

مختلفون، لابد من ضرورة النظر ليس لمجرد مساحة الأرض، ولكن أيضا لمعدل ضرائبها (الذى ربما يبلغ خمس مرات أعلى على الأرض العامة عن الأرض الخاصة) وسواء كانت تشغل بعقد إيجار خاص، حيث يبدو أن المستأجرين وخصوصا منذ منتصف القرن الثانى كانوا يستمدون منه عوائد ضئيلة (راجع الفصل السابع، المبحث الخامس، هاء). وربما كانت المساحات الكبيرة من الأرض العامة تدر دخلا ضئيلا لملاكها، كما تذكرنا شكوى أبوللوناريون Apollonariion بطلب الإعفاء من التزام مساحة أكثر من ١٥٠ أرورا، والتي ادعت أنها أدت إلى إفلاسها (P.Oxy. VI (899). إن الدخل المستمد من أرض يعتمد إلى حد بعيد على نوعية التربة، والمحصول المزروع، وعلى كثافة طرق الزراعة، ويجب أيضا أن نضع فى الاعتبار حجم الأسرة المتوسطة (وما إذا كانت تشكل وحدة واحدة متميزة اقتصاديا، وإلى أى مدى كانت هناك مصادر أخرى متاحة للدخل فيها غير الزراعة.

ليس من شك فى أن هناك عدة نقاط مفيدة فى المصادر يمكن تقريرها من واقع مادة مقارنة، فنحن نعرف أن مزارع الفيوم فى العصر البطلمى كان يعتقد أن زراعة مساحة خمسة أرورات كافية ليحمى نفسه وحيواناته من الموت جوعا (Tebt. I 56). فهل يمكن أن نستدل أن تلك الخمسة أو الستة أرورات من الأرض الخاصة فى الفيوم لامرأة واحدة تعد مساهمة كبيرة لإعاشتها؟^(٦٨) نحن نحتاج بطبيعة الحال إلى السماح بتوفير مساحة أكبر من

(٦٨) قامت امرأة محررة فى بردية P.Oxy. III ببيع $6 \frac{2}{3}$ أرورا بموافقة والدتها بالتبني، كانت فيما يبدو سيدتها السابقة التى من المحتمل أنها وهبت لها الأرض عند عتقها لها، راجع: إخطار بالتنازل عن ٥ أرورات إلى امرأة محررة على يد سيد ابنتها (P. Oxy. I 174) ولنا أنين بقراءة هذا النص للأستاذ (J.R. Rea)، وهبة من خمسة أرورات من أم لابنتها، P.Oxy. II 273.

الأرض لعائلة بأسرها، وربما إلى مساحة أكثر في حالة إذا كانت الأرض عامة، تم استئجارها بعقد خاص (بعقد من الباطن)، أو ببساطة إذا كانت أرضاً ذات نوعية فقيرة. ويمكن أن تعد الأرقام التي قدمها باير (Baer راجع جدول 6 a) للإعاشة من الزراعة المصرية خلال القرنين الماضيين بمثابة دليل لتقدير قيمة حجم الحيازات الزراعية في مصر الرومانية، إذا تم إدخال بعض التحسينات في الإنتاجية.



(شكل ١، توزيع حيازة الأراضي في إقليم هيرموبوليس طبقاً للمساحة)

يوجد سجلان من بين سجلات أراضي هرموبوليس في القرن الرابع (P. Landlisten F and G) يسجلان ممتلكات عدة مئات من ملاك أراضي عاصمة الإقليم، يمكن أن يقدم عند المقارنة نموذجًا جيدًا لبنية حيازة الأراضي المجاورة المعاصرة لإقليم البهنسا^(٦٩)، ويضم النصان ملاكًا من أنتينوبوليس - Antinopolis وكذلك من هرموبوليس نفسها؛ ولما كنا أقل ثقة بأن ممتلكات الأنطونيين ليست كاملة بشكل معقول، فمن الأفضل لتحقيق هدفنا التركيز على ملاك هيرموبوليس (شكل ١). تغطي القوائم أولئك المقيمين في حي الحصن الغربي من المدينة. وتعكس سجلات القرن الرابع هذه بطبيعة الحال أوضاع حيازة الأراضي والظروف الاجتماعية بعد الإصلاح الكبير لدقلديان Diocletian^{٧٠}، لكن هذا يحمل على الأقل ميزة ضم الحيازات الخاصة مع الأراضي العامة القديمة *demosia ge* فيها، وأنها أصبحت الآن أرضًا خاصة على نحو فعال.

إن التحليل الإحصائي لهذه النصوص التي قام بها بومان Bowman وباجنال Bagnall أرست بوجه خاص تركيزًا على درجة من عدم المساواة في توزيع حيازات الأراضي، كما قامت بقياسها معامل جيني *Gini coefficient*^(٧١). فالأمر المؤكد والمثير للدهشة أن عددًا قليلًا من الحيازات الكبيرة جدًا المذكورة في القائمة: كانت في القائمة (ف) في أيدي ثمانية ملاك فقط، وهو ما يمثل ٣,٣٦٪ (راجع شكل ١، والجدول رقم 6 c)^(٧١). وعلى العكس فإن

(٦٩) في مقارنة فيكمان Fikhman لمقود إيجار الأرض من البهنسا وهرموبوليس، لوحظ تباين ملحوظ بين الإقليمين منذ القرن الخامس وما بعده فقط؛ راجع الفصل السابع حاشية رقم ٢٠١.

(70) Bowman, JRS 75 (1985), 137-63; Bagnall, JRS 82 (1992), 128-64.

(71) M. Lewuillon-Blume, 'Enquête sur les registres fonciers (P. Landl.): la répartition de la propriété et les familles de propriétaires', Proc. 18 Int. Cong. Pap. 279-86.

وفيها ناقش الحيازات الكبيرة بالتفصيل.

حيازة ١١٦ فردًا من هيرموبوليس، وهم حوالى نصف المجموع الكلى
لحساب تمثل ٣,٤٥٪ فقط من مساحة الأرض.

توفر هذه القوائم قيمة تصحيحية لفكرة أن ملكيات الأراضى ذات
المساحات الصغيرة قد تآكلت بصورة كبيرة بحلول القرن الرابع الميلادى.
وإذا كانت البيانات التى قدموها قد نُظمت لكى تلائم طبقات باير Baer
(راجع جدول b 6) بأن ٣٠٪ من ملاك الأراضى فى هرموبوليس يمتلكون
حيازات أقل من خمسة أرورات طبقا لباير فهى مساحة صغيرة لكى تقى
باحتياجات أسرة، بينما كان ثلث آخر يمتلك ما بين خمسة وخمس عشرة
أرورا، تحتاج للاستعانة بعمالة صغيرة من خارج نطاق الأسرة إن وجدت.
إن أكثر من ربع سكان العاصمة قد يقعون ضمن تلك المجموعات ميسورة
الحال، والذين يمكن أن يعيشوا على دخل من المستأجرين (الملتزمين) أو من
استئجار العمالة..

إذا كان كثير من سكان عاصمة الإقليم من ملاك أراضى صغيرة
للمساحة، ما هى إذا الأحوال التى كان عليها القرويون فى الإقليم؟ وعلى
افتراض أن حتى الحصن الغربى لم يكن غير نمطى بالنسبة إلى الأحياء
الثلاثة الأخرى فى هرموبوليس، فإن النسبة الكلية للأراضى الزراعية فى
الإقليم التى كان يمتلكها سكان مقيمون فى المدينة (فى إقليمى هرموبوليس
وأنطونينية معا) قد تراوح تقديرها بين ٢٥-٣٣٪ من المجموع الكلى
لأراضى الإقليم؛ وبالتأكيد يجب أن يكون القرويون قد امتلكوا أكبر بكثير من

نصف مجموع الأرض فى الإقليم^(٧٢). ولا تقدم قوائم هرموبوليس كيفية توزيعها. ومع ذلك فقد حاول باجنال Bagnall بناء نموذج افتراضى لتوزيع أراض لإقليم نموذجى من خلال الجمع بين أرقام بيانات هيرموبوليس باستقراء نص لكرانيس Karanis من القرن الرابع. وهناك بطبيعة الحال كثير من المشاكل المحتملة لذلك؛ فبصرف النظر عن نقاط أكثر تفصيلاً بشأن الافتراضات المستخدمة فى تفسير النصوص، فهى تفترض تشابة أساسياً للبنية الاجتماعية بين أقاليم وادى النيل وبين قرية واقعة على حافة إقليم الفيوم^(٧٣). أعطى باجنال متوسطاً افتراضياً لمتوسط ممتلكات قرية بمقدار ٢٤,٣٪ أرورا، وخصم متوسط كرانيس بنسبة ٣٠٪ لإتاحة الفرصة لنسبة للأراضى غير المنتجة فى تلك القرية؛ لكن النتيجة الافتراضية لوجود عدد ٧٤٠٠ من ملاك الأراضى فى الريف تبدو منخفضة (بالنسبة لمجموع السكان الذى يبلغ ١٠٠,٠٠٠ نسمة، والذى يمكن أن يتكون من نساء وأطفال ذكور بالغين من بينهم مالكون لأراض)، وربما ينبغى لنا أن نستبعد أبعد من ذلك رقم كرانيس بسبب الأراضى ضئيلة الجودة بصفة عامة هناك عن أراضى وسط وادى النيل.

(٧٢) يفضل أسلى تقدير باجنال (137, JRS 82(1992)) لحيازات القرويين الذى بلغ حوالى ١٨٠,٠٠٠ من المجموع الكلى الذى بلغ 270,000 (66.7٪)، على ما قدمه بومان (الذى تراوح تقديره بين 70-75 ٪، والذى لا يسمح بنسبة للأرض غير المزروعة).

(٧٣) كما لاحظ باجنال Bagnall: 138 n. 38.

حيث تبدو بيانات باجنال Bagnall عن كرانيس أكثر فائدة للمقارنة، لأسباب ليس أقلها أنها تتفق مع مدفوعات القمح فى إقليم البهنسا، والتي نوقشت فى نهاية القسم السابق، التى تعطى فى كرانيس مؤشرات أقل بكثير مما تشير إليه بيانات عاصمة الإقليم التى نوقشت^(٧٤). ولو أنه ما زال يوجد هناك نطاق من أحجام - مساحات - حيازة الأرض، تمتد لتغطى ١٥٠ أرورا، وبالتالي تشهد تداخلا كبيرا مع حيازات عاصمة الإقليم التى ثبت وجودها فى كل من كرانيس (حيث من المحتمل أن الأرقام تمثل حيازات غير كاملة) وفى هيرموبوليس. وتقرب الأحجام ضمن هذا النطاق أكثر من توزيع "عادى"، ويمتلك فوق ٧٠٪ ما بين خمسة وخمسين أرورا، ويمتلك ٣,٦ أقل من خمسة أرورات. حتى لو استبعدنا هذه الأرقام بنسبة تصل إلى النصف عندما نقوم باستقرائها من كرانيس إلى إقليم البهنسا، فإن أقل من ثلث القرويين سوف يمتلكون أقل من عشرة أرورات، على عكس حوالى نصف سكان عاصمة هيرموبوليس فى بردية P. Landlistent. وقد يكون ذلك واقعا إذا اعتبرنا أنه بالنسبة إلى دخل عديد من سكان العاصمة كانوا يعتمدون أساسا فى إعاشتهم على التجارة أو الصناعة كمصدر أساسى لمعيشتهم، بينما يعتمد معظم القرويين اعتمادا كاملا على الزراعة أو الأنشطة المرتبطة بها (مثل القيام برعى الحيوانات) فى حياتهم^(٧٥).

(74) Bagnall, p.135

(٧٥) لئين بهذه النقطة ريتشارد ألتون Richard Alston، الذى سوف يناقش صلاحيتها بالتفصيل فى كتابه القادم.

تقدم تلك المقارنات بعض الأساس للافتراضات بصورة عامة للانتشار المحتمل لملكية الأرض في إقليم البهنسا، وينبغي أن نتذكر أن مادتنا للمقارنة ترجع جميعها للقرن الرابع، عندما انخفض على الأرجح عدد من ملاك الأراضي ممن كانوا يتمتعون برخاء متوسط إلى حد ما منذ القرن الثاني والثالث، لذلك على المرء أن يتوقع نسبة أعلى بكثير من ملاك الأراضي من فئة - ملاك - ٢٠٠-٤٤٩ أرورا، أى أكثر من نسبة ٢,٥٢٪ في بريدة P. Landlisten F. ويعزز دليل عقود الإيجار فكرة الانخفاض في مجموعة متوسطى المستأجرين (راجع الفصل السابع، للمبحث الثامن)، وعندما وصل ازدهار سكان عاصمة الإقليم في القرن الثالث على الأرجح إلى ذروته، لذلك فهي أفضل فترة يمكن أن تؤخذ في الاعتبار. وخلال هذه الفترة كان من الممكن وجود عدة عشرات من كبار الملاك، الذين يمتلكون ٥٠٠ أرورا أو أكثر، سيكون منهم أقلية تمتلك ما يزيد على ١,٠٠٠ أرورا؛ ومن هذه المجموعة أتى كبار الملاك البارزين في مجتمع الإسكندرية أو فى المناصب الإقليمية، مثلهم فى ذلك مثل أكبر أثرياء مجالس شورى عواصم الأقاليم وشاغلى الوظائف. نحن لا نعرف حجم مجلس شورى البهنسا، لكن ينبغي للمرء أن يخمن بأنه كان يتكون من ١٠٠ عضو، ويمكن الافتراض بأن معظمهم تقريبا كانوا من كبار ملاك الإقليم. كما كان هناك أيضا شريحة من أثرياء عاصمة الإقليم كانوا يعيشون على دخل إيجاراتهم، ولكنهم لم يشغلوا مناصب فى عاصمة الإقليم؛ كما شغل عدد قليل من أكبر أثرياء القرويين حجما مناظرا. وكان هناك عدد من القرويين الذين كانوا قادرين على العيش

من (ريع) ممتلكاتهم، وتبوير قليل من فائض دخولهم، سوف يتجاوزون إلى حد كبير عدد سكان عاصمة الإقليم الذين كانوا يستمدون مصدر رزقهم بالمثل من مجرد الزراعة؛ وربما كانت هذه الفئة في الواقع هي الأكبر عدداً، رغم أنها بسبب طبيعة دليها، تركت أثراً ضئيلاً في بردي إقليم البهنسا. وقد يأتي دون هذا أيضاً أعداد "كبيرة" من الذين يحتاجون لاستكمال دخلهم الصغير من حيازة الأراضي الخاصة بمصادر أخرى للرزق، وكان لدى سكان عاصمة الإقليم إمكانية الوصول لشغل مناصب مدينة، وللقرويين التزام الأراضي العامة والخاصة. وفي النهاية يجب أن نضع في الاعتبار القرويين الذين لا يمتلكون أرضاً على الإطلاق. كان معظم هؤلاء في أوائل عصر المواطن الأول إما يقومون بزراعة الأرض العامة، أو يتولون سلسلة من عقود الإيجار الخاصة، ولكن بحلول القرن الثالث كانت اليد العاملة الثابتة تمثل بدرجة أو أخرى عاملاً له أهميته في الضياع الكبيرة.

مدى تفتت حيازات الأرض (حجم تفتت حيازات الأرض)

The Extent of Landholding Fragmentation

لما كانت وثائق البهنا قد قدمت بعض الأدلة عن تعدد حجم نوعيات حيازة الأراضي، فسوف تكون أكثر فائدة إلى حد ما عندما يتعلق الأمر بالنظر في طبيعة وتكوين الحيازات. ومن الواضح أنه كان من الطبيعي لحائزي الأرض الزراعية امتلاك أكثر من قطعة أرض مميزة، سواء كانت منفصلة من الناحية المادية، أو كانوا يلتزمون بها تحت أشكال مختلفة من الإيجار (الالتزام). وسوف نفحص في الأقسام الباقية طبيعة حيازة الأراضي المتعددة من هذا الفصل بتفصيل أكبر: أولاً كيف كان تعدد الحيازة يعد أمراً شائعاً؛ بعد ذلك الحجم النسبي وموقع الأنصبة التي كانت تتألف منها الحيازات المتعددة.

نحتاج أولاً إلى القيام بتحديد أكثر دقة لما هو مقصود بتعبير الحيازات المتعددة multiple landholding. كنقطة بداية، ربما استخدم التعبير للإشارة للأراضي التي امتلكها فرد واحد (أو مجموعة واحدة من الشركاء الحائزين)، والتي تفقد لحدود عامة مشتركة، وتضم وحدتين أو أكثر غير متجاورتين لبعضهما بعضاً. ومع ذلك تظهر مضاعفات عندما ننظر إلى أمثلة واقعية. وكيف نتمكن من النظر في الأراضي التي كانت تقع مادياً في المناطق المتاخمة، وكانت تخضع لظروف إيجار (التزام) مختلفة؟ هل كانت الأملاك تقسم فقط بالمجاري المائية أو بالطرق أم بحدود مادية معترف بها

(على سبيل المثال حدود الإقطاع kleros)، وهل تُعامل على أنها قطعتان متجاورتان أو قطعة واحدة؟ إن الاسترشاد بالأوصاف المستخدمة في أوراق البردى أمر غير مرض تماماً، لأن المصادر نفسها غالباً ما تكون غامضة أو غير متسقة في إشارتها إلى التقسيم المادى للأرض، ويمكن فقط الاعتماد على سجلات الأرض التي رُسمت بهدف تسجيل حدود الممتلكات لتقديمها معياراً ثابتاً وواضحاً لقطع منفصلة مادياً، ولكن يوجد فقط عدة قصاصات من مثل هذه الوثائق مازالت باقية من إقليم البهنسا^(٧٦). ونملك بدلاً من ذلك وثائق عديدة متفرقة تتألف من وثائق إدارية وقانونية وخاصة، والتي تختلف اختلافاً كبيراً في دقة أوصافها للموقع المادى (على الطبيعة) لمكان الأرض.

لذلك فمن الجدير بالذكر القيام بمسح وجيز ودقيق إلى حد ما لمختلف أنواع الوثائق في إشارتها لحياسة الأرض. وكانت الخطابات الخاصة والحسابات نادراً ما تضم أكثر من إشارة بسيطة لوجود نصاب الأرض، أو إلى القرية التي تقع بالقرب منه؛ واستخدمت في بعض الأحيان مساحتها الدقيقة كوسيلة لتحديد الهوية^(٧٧). وحددت معظم الوثائق الإدارية مكان الأرض بالقرية والنصاب kleros (أو الناحية topos أو الحوض perichoma). حتى في بيانات الأرض التي لم يصلها الفيضان abrochos الموجهة إلى الموظفين، والتي تهدف إلى تأمين تخفيض الضريبة على مساحة معينة من الأرض، لم يُعتقد أن الإشارة إلى حدودها الدقيقة كانت ضرورية؛ وكان يكفي ذكر حجم

(76) Especially P. Oxy. XII 1537.

(٧٧) على سبيل المثال "النصاب الكبير" (P. Oxy. XII 1482)؛ "حديقة كروم" (P. Oxy. VI 967)؛ الأملاك ktema(ta) (P. Oxy. XII 1585, XLI 2982)؛ الأوروات السبعة (P. Oxy. VII 1061)؛ الأوروات العشرون (P. Oxy. XLI 2982).

الأرض، وموقعها بالتقريب، ومعدل ضريبيتها^(٧٨). وترجح الأوصاف التي وجدت في عقود الإيجار أن أطراف العقد كانوا يعتمدون في المقام الأول على معرفتهم الشخصية لمحل إقامتهم (راجع الفصل السابع، المبحث رقم ٣). بينما كان اسم ولقب مالك الأرض موضع تساؤل، كما في بيانات البيع وبيانات الملكية، التي كان يتم توفير أكبر قدر من الدقة لها من خلال سرد قائمة الجيران من مختلف الجوانب؛ ولكن قد يتم حذف ذلك إذا كانت المعلومات ذات الصلة متضمنة في داخل الوثيقة المصاحبة^(٧٩). قليل من وثائق البردي المتنوعة تذكر الأجزاء koiai أو الأقسام guai في الأراضي التي كانت مجزأة^(٨٠).

لذلك يجب أن تركز مناقشتنا عن "الحيازات المتعددة" multiple landholding أولاً على حالات تقع فيها القطع الفردية في إقطاعات kleroi متعددة أو بالقرب من قرى مختلفة. إن امتداد الأجزاء في داخل إقطاع kleros، ربما يكون ممثلاً بدرجة أقل في هذه العملية. وهناك نصوص سوف يتم مناقشتها بمزيد من التفصيل حالاً، تثبت وجود درجة كبيرة جداً من التفنن على هذا المستوى، لكنها ربما لا تمثل أصحاب حيازات أراضي عاصمة الإقليم بالكامل، مع أنها توفر لمحة عن جانب واحد من حيازات القرويين. ولا ينبغي أن يختلط علينا إذا اعتبرنا أن دليلنا يمثل مستوى كل الحد الأدنى للقطع المبعثرة (المجزأة).

(٧٨) راجع المصدر في الحاشية رقم ٨٦ أدناه.

(٧٩) على سبيل المثال وضعت قائمة الجيران بالتفصيل في بردية P. Gen. II 116. وليست في مجموعة يوتي P. Coll. Youti 165.

(٨٠) يمكن تحديد كل منهما بالأرقام: P. J. Sijpesteijn and K. A. Worp, 'Numbered Koitai', in the Oxyrhynchite Nome, Aegyptus, 58 (1978), 157-9; guai: P. Matrit. 2 line 19.

لا يمكن اتخاذ أى من برديات البهنسا التى تم نشرها على وجه اليقين على أنها تمثل المصالح الكاملة للحائزين. حتى الوصايا، التى من المفترض أنها أدرجت جميع الأملاك الخاصة بالموصى أثناء تسجيل الوصية، كان من الممكن أن تخذف أى أرض عامة أو خاصة من أملاكه، بل أكثر من ذلك كانت معظم وصايا البهنسا إما غير مكتملة أو لم تكن تتضمن أرضا زراعية. ومع ذلك، فإن هذه ونماذج معينة أخرى من الوثائق تعطى صورة أكثر اكتمالا للحد الأدنى للملكية المجزأة من معظم الوثائق الأخرى.

وبالأخذ فى الاعتبار هذه الأمور غير المؤكدة، فمن المدهش أن نرى الوصايا وتقسيم ملكية الأرض الناتجة عن الميراث تشير إلى أكثر من قطعة أرض. فالوصايا السبع التى تتضمن تفصيلات لأراضٍ زراعية ذكرت على الأقل قطعتين، وضمت اثنتان قائمة بستة أنصبه أو أكثر⁽⁸¹⁾. وهناك تقسيم لملكية واحدة تضم عدة شرائح من الأرض فى إقليمى البهنسا وهيرموبوليس (P.Oxy. XIV 1637). نتج عن التقسيم امتلاك ثلاثة من الذكور نصف الضيعة معا، وامتلك امرأتان النصف الآخر؛ وتكون كل نصف منهما من عدة أنصبه مختلفة.

(81) P.Oxy. XXXVII 2474, PSI III 240, XII 1263, P. Wisc. I 13, SB XVI 12331, P. Köln II 100 (ست قطع أرض زراعية وحديقة زيتون ومساحات خالية وعدة بيوت)، P.Oxy. VI 907 (= L. Migliardi Zingale, I testamenti romani nei papiri e nelle tavolette d'Egitto (Turin, 1991), no. 24 على الأقل ست قطع).

وفى حالة أخرى تم تقسيم أملاك بسينامونيس Psenamounis وهو قروى من سينوكويس Sinokomis وأقل ثراء بكثير، بين سبعة أطفال أنجبتهم له زوجتان. ويبدو أن قطعة أرض مُجمعة بلغت مساحتها $3\frac{1}{2}$ أرورا خصصت لحيازة اثنين من الأطفال من زوجة واحدة، وربما ذهب الجزء الباقي إلى الأطفال الخمسة الآخرين مجتمعين^(٨٢). والتقسيم الآخر الوحيد الذى يقدم معلومات عن الأرض الزراعية كان فى الواقع قسمة أرض مستأجرة أثناء مدة سريان العقد (P.Oxy. XXXI 2483). وهنا يظهر مرة أخرى أن الأرض كانت تمثل قطعة واحدة. وحفظت أيضًا نتائج تقسيم أملاك فى إقرار من عام ٩٧ ميلادية (P.Oxy. IV 713). فقد قدم ليونيديس بن ديودوروس Leonides son of Diodoros من البهنسا إقرار امتلاك $1\frac{1}{2}$ أرورا فى نيسلة Nesla ومساحة $2\frac{1}{2}$ أرورا فى بينو Peenno، وكانت تكون ثلث الأملاك التى ورثتها والدته؛ وورث أخوه وأخته اللذان تزوجا بعضهما ٨ أرورات، كما تم تقسيم أملاك لوالدهم أيضا بين الأبناء الثلاثة، لكن لم يسجل مضمونها. وعلى ذلك ففى هذه الحالة وكان الكل ما عدا أحد الأشخاص يمتلك بالتأكيد جزأين أو أكثر من أجزاء الأرض.

هناك وثيقة أخرى تسجل معظم، إن لم يكن جميع، مصادر الأرض الخاصة لأحد الأفراد، هى القسم الذى أقسمه ديوجنيس بن ديوجنيس Diogenes son of Diogenes ليصبح ملاحظًا على الجسور فى المركز

(٨٢) P. Oxy. XIV 1639. يدل إدراج جميع جيران بسينامونيس Psenamounis أن أرضه كانت تكون وحدة واحدة.

الأوسط (middle toparchy (P. Oxy.XLIX 3508، وكان يمتلك ١٥ أرورا في سينيليو، في نصاب سوسوس Sosos وأجاثون Agathon، أغلب الظن في قطعة واحدة، تبلغ قيمتها واحد تالنت Talent؛ كما أحرز ثمانى أرورات أخرى من عقد مستحق في أنصبة kleros مختلفة قيمتها ٢,٥٠٠، وكان لديه في حينه 2 ½ تالنت تأمين على ممتلكات اثنين من القصر، ومن الواضح أن ممتلكات ديوجينيس الأصلية، التى ربما آلت إليه بالميراث، كانت تكون قطعة واحدة؛ كما أحرز قطعة إضافية، وربما كان يأمل في اكتساب قطعة أخرى فيما بعد. وباستحواذه على ممتلكات تبلغ قيمتها نحو أربعة تالنت في مجموعها، فلا بد أن ديوجينيس كان من بين السكان البهنسا الأثرياء في القرن الأول.

توقع المرء أن التقارير العامة للملكية المقدمة بناء على أوامر الوالى قامت بتسجيل حيازات الملكية كاملة، غير أن الاستجابة جاءت قاصرة بدرجة قصوى، ولم يُبلغ أصحاب الممتلكات مرة أخرى عن ممتلكاتهم التى سبق التصريح بها من قبل^(٨٣). وبصرف النظر عن بيانات الممتلكات التى آلت بالميراث التى سبق مناقشتها، هناك خمسة سجلات عامة تخص أراضي زراعية، أربعة منها (تشمل ملحقاً لممتلكات سبق الإقرار عنها) وقائمة لقطعتين من الأرض على الأقل^(٨٤)، وقُدمت أحدثها تاريخاً نيابة عن سيدة

(٨٣) عن إجراءات وممارسات إقرارات الملكية راجع. P.Oxy LII 3690-1 introd.with refs. (٨٤) P.Oxy. II 248, 250, XLV 3242, P.Harr. I 74؛ فى وثيقة PSI VIII 942 قدم الوالد إقراراً نيابة عن ابنه الحدث عن قطعة لأرض ورثها عن والدته، وفى الوثيقة التالية PSI XIII 1322 (إقرار عادى) يبدو ارتباطها بقطعة أرض منتظمة يمتلكها قسمها والد لابنته. PSI XV 1532 إقرار عن ميراث من أخ توفى مكون من نصف مساحة يمتلكها بالشاع مع مقدم الإقرار.

أنطونينية، تضم قائمة لحقول كروم وحدائق، وأرضا عليها مبان، وأرضا غير مزروعة، وساقية مياه، ومصادر للمياه فى سكو Sko، بالإضافة إلى ممتلكات أخرى بالقرب من قرية مونيمو Monimou تمتلكها مع شريك، وباقى النص غير مكتمل، وربما كان هناك قطع أخرى تضمنتها القائمة فى الأصل. ومع ذلك كانت الممتلكات تمثل إلى حد ما قطعة واحدة؛ وكانت معظم أراضي سكو Sko تشترك فى حدود عامة، وكانت محاطة من جانبين بأرض أخرى تمتلكها مقنمة الإقرار وشريكها. كما أن مساحة أرض الحديقة فى سكو، فى نصاب kleros مختلف، كانت محاطة أيضا من جميع الجوانب بأملكها^(٨٥).

لم يكن من الضرورى أن يتوقع المرء أن تضم إقرارات الأراضى الجافة abrochos حيازات الملكية كاملة، فمن اللافت للنظر بشكل خاص أن نصف قوائم إقرارات البهنسا عبارة عن أرض متعددة القطع^(٨٦). ويمكن تفسير ذلك جزئيا بالميل لتكون الحيازات المتعددة بشكل عنقودى (راجع القسم التالى)؛ وربما كانت حالة الفيضان المنخفض تتسبب فى ترك عدة أراض فى القرية الواحدة أو فى القرى المتجاورة بدون مياه كافية للرى، ويسرد الإقرار الذى أدلت به كاليبورنيا هيراكليا عام ٢٤٥

(٨٥) وذلك يوضح أن مقنمى الإقرارات يمكن أن يكون لديه ممتلكات أخرى لم تتضمنها إقراراتهم؛ والنص هو P. Oxy. XLV 3242.

(٨٦) P. Oxy. XII 1459, XLII 3046, PSI Congr. XVII 25, P. Col. Inv. 478. BGU XIII 2234 (ii), وتشير برنية P.Lond. inv 2174 إلى قطعة واحدة؛ P. Oxy. VIII III3 (i) and (ii), XII 1549, and BGU XIII 2234(i), P. Harr. II 198, P.Oxy. VI 970, and SB XII 11033 are incomplete).

(P.Oxy. XLII 3047) قائمة بحيازات في خمس قرى مختلفة في المركز الشرقي. وكانت كالبيورنيا تمتلك أرضاً على نطاق واسع على نحو غير عادي، ولكن الآثار المترتبة على ضعف الفيضان على الحيازات الصغيرة تكون متشابهة. وهناك بيان معاصر آخر يضم عدة أجزاء في باكيركي Pakerke (المركز الشرقي)، وأرضاً بالمثل في كفر ساتيرو Satyrou (P.Oxy. XLII 3046) epoikion.

يجب أن ننظر الآن في نص يشهد درجة ملحوظة من الملكية المجزأة للأرض، حتى في داخل الإقطاعات Kleroi: وهو عبارة عن قائمة لضرائب من القرن الثالث ترتبط بأرض في بالوسيس Palosis وقرى مجاورة⁽⁸⁷⁾. إن المعلومات التي يقدمها ضمنت في الجدول رقم ٧. يوجد في العمود الأول الكامل تقريباً فرد واحد فقط من ثمانية من الحائزين على الأرض، وهي زوجة المالك السابق للأرض، وكانت تمتلك قطعة واحدة، ويمتلك الآخرون ما بين قطعتين وسبع قطع. ومن الواضح من مناقشة يوتي Youtie للعمود الثاني غير الكامل (وحتى العمود الثالث المجزأ أكثر) أن هذا النمط هو الذي تواصل في كل الوثيقة. وتعذر رؤية ورثة ابن تسينباوليميس Tsenpaulemis وأنهم قد حازوا جزءاً من الأملاك، وربما حازت تاوريس ابنة بتوليميا Tausiris d. of Ptolema 15 خمسة عشر جزءاً أو أكثر. وتتضح من التجزئة في كل من الأرض الخاصة والعامة معا (فيما عدا قطعة واحدة) أنها فرضت بالإكراه (pleonasmou basilikes). وتعطى هذه الوثيقة بالتالي انطباعاً

(87) P.Oxy. VII 1044 with L.C.Youtie, ZPE 21 (1967), 1-11.

حيا عن الحيازات المقسمة إلى قطع صغيرة متعددة، معظمها داخل قرية واحدة، أو حتى داخل الإقطاع kleros نفسه، مثل الأنصبه الأربعة في إقطاع بوليمون Polemon الذى حازه المدعو بيتوزيريس بن هيراكليوس Petosiris son of Herakleos.

ومع ذلك تبدو قائمة هذه الضرائب غير عادية بالمقارنة مع غيرها من معظم أدلة الإقليم الأخرى. وفى إقرار آخر معاصر تقريبا لأرض لم تصلها مياه الفيضان abrochos. وتتعلق إلى حد كبير بقرية بالوسيس Palosis نشهد درجة كبيرة من التجزئة إلى أجزاء صغيرة جدا أكثر مما كنا نجده فى بردى البهنسا بصفة عامة^(٨٨). فهل يمكن أن يكون نمط حيازة الأرض فى بالوسيس Palosis يتطابق مع الحيازات المجزأة بطريقة أكبر وبشكل ملحوظ عن أى مكان آخر فى الإقليم؟ وعلى الرغم من أن بالوسيس هى قرية موثقة بشكل جيد نسبيا، فهنا معلومة أخرى صغيرة حول الحيازات هناك. ومع ذلك، يوضح سجل واحد لبيع أرض على الأقل كيف أن مثل هذه الدرجة من التجزئة يمكن أن تتطور تدريجيا ضمن الإقطاعيات kleroi التى كانت أكثر ترابطا فى بداية العصر البطلمى فقد باع كاهن لأخيه $1\frac{19}{72}$ أرورا من واقع ست أرورات فى إقطاع أندرونيكوس Andronikos كانت يمتلكها بالاشتراك مع البائع وآخرين^(٨٩). يمكن للمرء استدعاء تحليل فى تفسير ذلك وهو الوضع

(٨٨) P. Oxy. VII 1044 and XII 1459 مع حساب ٣٣% لقطعة أرض أقل من أرورا، لكنها تمثل فقط ١٠% من كل القطع المعروفة.

(٨٩) P.Oxy. I 46. مصدر آخر عن بالوسيس Palosis قلم برونييتي بتجميعه:

Pruneti. I centri abitati. 134f.

الاجتماعى المتننى للأفراد المدرجة أسماؤهم، فمن المحتمل أن الجميع كانوا قرويين، بينما كان معظم ملاك الأراضي الذين ثبت وجودهم فى إقليم البهنسا من سكان عاصمة الإقليم^(٩٠). وكان من المتوقع وجود قرويين بالتأكيد يمتلكون أراضي بمتوسط أقل من سكان عاصمة الإقليم، على الرغم من أنه ليس من الواضح أن أراضيهم أيضا يمكن أن تكون أكثر تجزئة.

ويقف ضد كل من التفسيرين السابقين أنه يمكن الاعتراض عليهما، بأن هناك وثائق أخرى تشهد بوجود مستويات مماثلة من التجزئة (على الرغم من وجود أنصبة بمتوسط مساحات أكبر نسبيا) من ممتلكات املاكها سكان عاصمة الإقليم تقع فى مكان آخر من الإقليم، ولا سيما فى بعض المبيعات، 'ووصية تارابيسيس testament Taarpaesis'^(٩١). هل تمثل مثل هذه النصوص وقوائم الضرائب المستوى الحقيقى للملكية المجزأة فى جميع أنحاء الإقليم بين جميع شرائح المجتمع، وهو المستوى الذى تم حجبها من قبل فئات أخرى من الوثيقة؟ إن عقود الإيجار بوصفها مصدرا مهما ووفيرا كدليل عن حجم الحيازة، تشير بالتأكيد عادة إلى حيازات أكبر ولكنها أصغر كثيرا فى حجم تجزئتها much less fragmented holdings^(٩٢). ويمكن أن يحجب

(٩٠) لم يوضح وضع الملاك status فى النص، ولكن لاحظ أن الملحوظة فى العمود الأول، السطر ٢٦ تم الحجز على الأرض لصالح ضريبة لسكان العاصمة، مما يؤكد بأن المالك المقصود كان ينتمى إلى وضع اجتماعى مختلف.

(٩١) P. Coll. Youtie I 65 (قرى مختلفة فى المركز الأكنى)؛ P. Köln II 100 (Pela)، P. Gen. II 116 (قرى مختلفة فى المركز الشرقى)؛ راجع أيضا بيان كالپورنيا عن أرض غير مروية

Calpurnia Heraklia P. Oxy XI. II 3047، n. 95 below.

(٩٢) راجع الفصل السابع، المبحث الثالث (١). ولاحظ رقم ٢ أدناه.

بالفعل أوصافهم غير الدقيقة نسبيا للأرض أحيانا المستوى الفعلى للتجزئة رغم أن بعض عقود الإيجار تشير صراحة إلى وجود أكثر من قطعة واحدة في الإقطاع kleros الواحد^(٩٣). إن أرضا أجرت بعقد إيجار يمكن أن تكون في الحقيقة مجمعة (موحدة) أكثر من التي يزرعها ملاكها، وخصوصا ملاك القرية. وعندما وصلت العوائد إلى قمته في منتصف القرن الثاني فلابد أن هامش ربح المستأجرين (الملتزمين) كان محدودا لدرجة أنهم كانوا في حاجة لزراعة مساحة مناسبة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة حتى يتمكنوا من الحصول على عائد له وزنه.

نستنتج مبدئيا أنه ليس هناك سبب لاعتبار أن دليل التفتيت الشديد في ضرائب بالوسيس Palosis يعد أمرا شاذًا بالنسبة للملاك من فلاحى القرية (ولبعض حائزى الأرض العامة)، أو حتى بعض ملاك عاصمة الإقليم؛ لكن ذلك لا يمثل طراز ملكية الأراضى الوحيد. فملاك الأراضى من فئة أثرياء عاصمة الإقليم، وخاصة فئة المؤجرين كانت أملاكهم تشمل مساحات كبيرة موحدة؛ فلذلك وحتى هذه كانت تتكون من قطع مجزأة غالبا إن لم يكن عادة، فحيثما تنسب المصادر الموجودة لدينا قطعة أرض خاصة لأحد الأفراد يجب أن نتفهم دائما أنها ربما لا تمثل سوى جزء من المجموع الكلى لممتلكات أرضهم.

(93) e.g. PSI I 1072, P. Harris.II 224, and esp.P. Ryl.IV.683

٥. تكوين حيازات الأراضي The Composition of Landholdings

إن تفتت حيازات ملكية الأرض التي شهدناه في الجزء السابق، كان ظاهرة شائعة، رغم أنها لم تكن تمثل ظاهرة عامة بالنسبة لمساحات جميع الملكيات من كل الأحجام، لكن يبدو أيضا أنها اتخذت أشكالا مختلفة. امتلك بعض الملاك مجموعة من قطع الأراضي الصغيرة داخل منطقة واحدة؛ ولكنَّ هناك سببًا وجيها للثقة في الدليل الظاهر في مصادرنا عن وجود مساحات أخرى كبيرة موحدة. وهذه أيضًا غالبًا ما شكلت جزءًا من حيازات ملكية فردية. لذلك فإن الملكيات المجزأة في حاجة لمزيد من الفحص، لاكتشاف أولا: إلى أى مدى يمكننا أن نرى وجود صلة ثابتة ما بين الحجم الإجمالى للملكية وأحجام الأنصبة الفردية التي تتكون منها، وثانيا، إلى أى مدى يمكن أن نستشف الطريقة التي تناثرت بها الأجزاء المكونة للملكيات: وهل اختلفت الضياع الكبيرة كثيرا عن الملكيات الصغيرة من حيث امتداد انتشارها الجغرافى؟ وللأسف فإن معظم الأدلة الباقية تتعلق بنصاب واحد، سواء أكان جزءا من الملكية أو بكاملها، فإن عينة الأدلة المستخدمة في فحص أحجام القطع - أدلة - صغيرة: فمن بين ثلاثين حالة، تتضمن منها ثمانى حالات من بردى البهنسا P.Oxy. VII 1044 col. I (راجع جدول رقم ٧). وهناك معلومات أوفى متاحة عن المواقع، لا سيما من مجموعات الوثائق التي تشير إلى مالك واحد للأرض.

(أ) العلاقة بين حجم النصاب لحجم الملكية الكلية

The Relationship of plot Size to Total Landholding Size

لم تمثل الملكيات الكبيرة ببساطة مجرد عدد كبير جدا من القطع الصغيرة، على الرغم من أن عدد المكونات نتجته لزيادة الحجم الكلى للملكية، وكذلك بالنسبة للحجم المتوسط لمكوناتها. وبمعنى آخر كان الحجم المتوسط للوحدات الفردية لممتلكات مجزأة يمثل عاملا مهما في الحجم الكلى لحيازة الأرض كما كان الوضع بالنسبة لعدد القطع. وفي الناحية الأخرى لم تكن أحجام القطع تقترب بشكل دقيق من ذلك المعدل؛ فقد كان إجمالى أكبر حجم يمثل نسبيا بوجود واحدة أو أكثر من القطع الكبيرة نسبيا بالإضافة إلى بعض قطع صغيرة جدا. ويمكن ملاحظة هذا النمط حتى بين حيازات صغار القرويين المسجلة فى الجدول رقم (٧)، وبوجه خاص ضيعة تنيفيرسويس Tnephersois التى تكونت من قطعة واحدة من عشر أرورات بالإضافة إلى ست قطع مساحتها الكلية أقل من أربع أرورات. وعلى الجانب الآخر فقد تم بيع مزرعة فيما يبدو كوحدة واحدة تتكون من ١٨ قطعة منفصلة، قسمت فيما بعد إلى أجزاء koitai بلغ حجم مساحة خمسة منها أقل من أرورا واحدة. وإحدى عشرة أخرى منها بلغت مساحتها أقل من ثمانى أرورات. وقطعة أخرى بلغت مساحتها ٤٨ أرورا كانت تقدر فيما يبدو بأكثر من نصف مساحة الضيعة بأكملها التى بلغت مساحتها ٨٤ أرورا^(٩٤). وغطى

(٩٤) P. Coll. Youtie 165 + لم يتم الاحتفاظ بكل الأرقام. cf. P.Oxy. XIV 1637 : بلغ إجمالى المساحة ١٠٤ أرورات، وتتراوح مساحة الأنصبة من $2\frac{3}{4}$ إلى ٣١ أرورا.

إعلان كالبورنيا هيراكليا Calpurnya Heraklia عن أرض لم تصلها مياه الفيضان abrochos عدة مئات من الأرورات، وصفت بأنها لم تقسم إلى أقسام، ولذلك يحتمل أنها كانت وحدة واحدة، بالإضافة إلى مساحات عديدة أصغر^(٩٥). كانت ضيعة كلوديا إزيدورا التي تدعى أبياء، التي لا بد أن مجموع حيازتها يقدر بالمئات بل ربما بآلاف الأرورات من ضمنها مساحة قليلة الأهمية لمساحة $2\frac{1}{2}$ أرورا تم تأجيرها لفلاح بعد مصادرة ممتلكاتها (SB XVI 11403).

وتظهر بعض الممتلكات من الجانب الآخر، استقطاب أقل بين أكبر وأصغر مكوناتها. وبيعت مساحة بلغت حوالي ٢٥ أرورا عام ٢٤٧، من بينها منازل في البهنسا وعدة مساحات من أرض زراعية وأرض كروم في بيلا pela تكونت من عشر قطع تتراوح مساحتها بين $1\frac{7}{8}$ و $6\frac{1}{2}$ أرورا في المنطقة، تكونت واحدة - أخرى - منها من قطعة بلغت مساحتها $12\frac{29}{32}$ أرورا تم تقسيمها بين أربع وحدات مختلفة محددة بجوار بعضها sphragides (P.Gen.II 116 ؛ راجع شكل ٢). وعدد آخر من حيازات متواضعة الحجم (بين ١٠-٥٠ أرورا) تكونت من قطعتين أو ثلاث قطع متساوية في الحجم

(٩٥) P.Oxy. XLII 3047: بلغت إجمالي المساحة أكثر من ١,٧٠٠٠ أرورا، تضم مساحة $218\frac{3}{4}$ أرورا في ثمويناكومي Thmoinakome، +487 أرورا في ثموينيسوبثيس Thmoinepsobthis كلاهما 'غير مقسمتين' لأرض كروم سابقا؛ وكما علق الناشر فإن تمييز 'agoutometou' يعني فيما يبدو أن الأرض لم يسبق تقسيمها بالجسور المائية والقنوات.. إلخ. ويظهر أن المساحات الفردية التي كانت مسجلة في سخويبيس Schoibis وأزورونوفيريس Osoronophiris أصغر كثيرا؛ وبلغت أقل مساحة أرورا $\frac{1}{2}$ من أرض تم بيعها بسعر محدد hypologos في ثمويناكوميس Thmoinakomis.

تقريبا، ولا يوجد بينها أى قطعة مساحتها أقل من أرورا واحدة^(٩١). وتقع معظم الحيازات المتعددة فى عقود الإيجار فى إطار هذا النمط (راجع الأمثلة الملحق رقم ٢). وعلى ذلك فرغم أن درجة الاستقطاب بين المساحة الكبيرة والصغيرة يميل بشكل عام للزيادة مع الحجم الكلى للحيازة، فلم يكن هذا النموذج عاما على أى حال، وقد تكون الحيازات من جميع الأحجام ذات تركيب مختلف تماما.

إن التفتيت الحاد الموجود فى بعض الوثائق جاء نتيجة سلسلة من انتقال الملكية وتقسيماتها، التى كان الاعتبار فيها للتوزيع العادل للممتلكات بين الورثة أو الحاجة لاغتنام الفرصة للشراء، كما نشأت فى المقام الأول فيما يبدو من الرغبة فى تكوين أملاك ذات شكل طبيعى مُحدد. حيث تمكنت أراضي الاستيطان (التي كانت تمنح فى الأصل للمقطعين البطالمة بمساحات تتراوح من ٣٠ أرورا فصاعدا، كانت فى معظمها إن لم تكن كلها موحدة) من الهروب من عملية التقسيم هذه، فقد ظلت تتكون من مساحات واسعة؛ وكانت الأراضي التى تكونت دائما من جزء من ضيعة كبيرة تكون جزءا كبيرا من أراضي كالبورنيا هيراكليا فى المركز الغربى من ضيعة إمبراطورية، بل ترجع أصول بعضها إلى الهبات البطلمية (dorea المبكرة) ويمكن أن تشمل مساحات أخرى كبيرة جدا موحدة جنبا إلى حيث مع وحدات صغيرة أخرى ربما تكون مكتسبة بطريقة مجرأة.

(٩١) e.g. P. Oxy. II 265 (منحت مساحة $27\frac{1}{2}$ أرورا كنوطة زواج تتكون من ثلاث قطع: ١٥ أرورات،

$10\frac{1}{2}$ أرورات، وسبع أرورات) PSI Cong. XI 9 ($14\frac{3}{4}$ أرورا كضمان لقرض يتكون من ٣

أرورات، ٤ أرورات، $7\frac{5}{6}$ أرورات)؛ راجع أيضا P. Oxy. XLII 3046.

(i)

vineyard formerly of Dionysios		Aur. Achilles	
canal			
?	plot 2(a) 2 $\frac{1}{4}$ ar. arable	plot 1 4 $\frac{3}{8}$ ar. vineyard and reedbed with <i>mechane</i> , etc.	formerly of Aur. Achilles
formerly of Herodes son of Apion ex-gymnasiarch	plot 2 (b) 5 $\frac{17}{32}$ ar. arable		formerly of Julius Triadelphos and others

gues

(ii)

gues

of Julius Triadelphos and others	plot 2 (c) 3 ar.	Seuthes daughter of P...
--	---------------------	--------------------------------

[formerly?] of Sarapion son of
Alexander, ex-kosmates

(iii)

gues

?	plot 2 (d) 2 $\frac{1}{8}$ ar.	Julius Triadelphos
---	-----------------------------------	-----------------------

formerly of Julius Triadelphos and
Sarapion son of Alexander

A schematic reconstruction of some of the parcels sold by Aurelia Germania in AD 247, with neighbouring properties (*P. Gen.* II 116, lines 10-25). The topographical relationship of plots 2(c) and 2(d) to one another and to the other plots cannot be inferred from the text, unless the same *gues* is referred to in all three cases.

Fig. 2. The *kleros* of Eubios near Pela

شكل ٢: نصاب kleros يوريوس بالقرب من بيللا Pela

(ب) الوضع النسبى لمكونات حيازات الأراضى المجزأة

The relative Location of the Component Parts of Fragmented Landholdings.

إذا ما نظرنا فى مزيد من التفاصيل لمكونات حيازة الأرض التى ذكرت للتو فى بيلا (PelaP.Gen.II 116)، نلاحظ أنه برغم من الإحساس أن هذه الأرض كانت مجزأة بشدة فى ١٣ جزءاً منفصلاً، فإن كثيراً منها كان فى الحقيقة قريباً من بعضه البعض: كانت جميع الأراضى فى الأربعة أقسام المتجاورة sphragides، وربما كانت قطعتان اثنتان على الأقل من القطع الأخرى تقعان (راجع شكل ٢) فى إقطاع kleros يوبيوس Eubios، وفى الواقع لم تتجاوز أكثر من أربع قطع معاً، وربما قطعتان فقط كانتا مشتركتين مع بعضهما بعضاً، بالإضافة إلى قطعة واحدة لم تكن ضمن إقطاع kleros. ومن المثير للاهتمام أن توجد قطع صغيرة عديدة 'مجمعة' تتكون من أملاك باعها أحد سكان عاصمة الإقليم (يبدو أنه كان ثرياً جداً) لآخر، وكان يجاورها عدد من ملاك الأراضى المهمين. ووردت الإشارة فى وقت سابق من هذا الفصل إلى حيازات 'مجمعة' مماثلة خاصة بالقرويين. كيف كان ذلك شائعاً أن تجمع الملكيات المجزأة ضمن منطقة محدودة بهذه الطريقة؟ وإلى أى مدى أدت القطع المجزأة إلى زيادة إجمالى حجم مساحة الضيعة؟

يجب أن نكون على حذر منذ البداية من إمكانية وجود تحيز فى الدليل، فوثيقة واحدة قد تضم أجزاء تقع فى قرية واحدة أو فى مركز واحد فقط، وتتجاهل أملاك أخرى يحوزها نفس المالك فى مكان آخر، ما دام أنها تقع خارج اختصاص - الموظف - المسئول الذى قام بكتابتها. وعلى ذلك قد

تظهر الحيازات بشكل أكثر تجميعاً عما كانت عليه في الواقع. ومع ذلك فإن نموذج كاليريا هيراكليا يدل على أن هذا التحيز قد يكون أقل انتشاراً مما كان متوقعاً. فقد ضم إقرارها عن الأرض غير المروية (P. Oxy. XLII 3047) abrochos، الذي أرسلته إلى كاتب القرية Komogrammateus المختص بحى فوبوا Phobou في المركز الشرقي، قائمة لمساحات واسعة من الأرض محددة كلها بخمس قرى في ذلك المركز. ولكن إذا فرض أن هذه الوثيقة هي المصدر الوحيد كدليل عن ممتلكاتها، فمن الطبيعي أن يخلص المرء أن ممتلكاتها التي تدخل في نطاق اختصاص هذا الموظف المسئول إنما كانت تمثل فقط جزءاً من مجموع ضياعها، وأن تلك الممتلكات كانت أكبر وأوسع انتشاراً في أرجاء الإقليم. ومع ذلك فنحن نعرف من استجابتها لأمر أصدره القاضي iuridicus بخصوص إقرار تُصرح فيه عن كل القمح الخاص المخزون في البهنسا أو في أي مكان آخر في الإقليم (P.Oxy. XLII 3048)، كما أننا نعرف أن مخزون كالبورنيا من الغلال كان يُحفظ في قرى المركزين الشرقي والأبني فقط، مما يوحي بوجود ضياعها في هذين المركزين، بينما يصدق القول بأن الإعلان عن الأرض التي لم يصلها الفيضان abrochos يُعطى صورة جزئية عن مدى ممتلكاتها^(٩٧)، فإن الانتشار الجغرافي لكامل حيازتها في الإقليم كان رغم ذلك محدوداً أكثر مما يظن المرء.

(٩٧) وخصوصاً المخزن ktesis الذي يقع بالقرب من سويس Souis في المركز الأبني الذي كان يضم أكبر مخزون للقمح ذكر في بردى البهنسا P.Oxy. XLII 3048. هل كان ذلك المخزن ktesis في الواقع أكبر وحدة في ضيعتها، أم أنه يمثل جزءاً - قسماً - كان معظم تركيزه على زراعة القمح بدلاً من زراعة الكروم؟

يقدم عدد آخر من أسر ملاك الأراضي الأثرياء، الذين سبق مناقشة ممتلكاتهم بالتفصيل من قبل (المبحث الثاني أعلاه) حالات مفيدة لدراسة انتشار الملكيات. من المعروف أن كلا من تيبيري جولي ثيونيس Tiberii Julii Theones وكلوديا إزيدورا المعروفة بأبيا Claudia Isidora alias Apia عرفتا بأنهن يملكان ممتلكات في أقاليم أخرى، وكذلك في أكثر من جزء من إقليم البهنسا، وانتشرت ممتلكات كلوديا إزيدورا على أكثر من أربعة مراكز على الأقل، بالإضافة إلى منشأة كبيرة في الواحة الصغرى، وضبعة في الفيوم كانت تنتج الزيتون والعسل^(٩٨). كانت كل من أملاك ومشاركات أسرة سارابيون الذي يدعى أبولونيانوس الانتهازية عبر أجيال مختلفة تبدو مركزة في جزأين من المركز الأعلى حول سكو Sko وخوسيس Chusis؛ لكن المدفوعات لتالو Talao، وتوكا Toka وسنيبتا Senepta (عن يودايمون، وهي أخته) ووديعة في سيرفيس Seryphis ربما تعكس ممتلكات أخرى نتشرت في ثلاثة مراكز مختلفة^(٩٩).

إن حساب الضرائب في مدى ثلث قرن قد يشير إلى ضبعة واحدة مع أجزاء في كل مركز في الإقليم؛ فإنه يسجل بالتأكيد 'أرضًا باسم' ساراس Saras وأسرته في معظم المناطق (P. Oxy. XVII 2129). وأحيانًا تكون الإشارات الواجزة في الإيصالات الرسمية في بعض الأحيان كافية على التلليل بأن ممتلكات ما واحدة قد تكون قد انتشرت على عدة مراكز؛ ولو أنه

(98) P.Oxy. In nn.53-6.and P.Oxy. VI 919.

(99) See above. n. 40.

فى هذه الحالة، يكون من الصعب الحصول على أى فكرة عن مدى اتساع حجم مكونات الممتلكات^(١٠٠). تم توفير مزيد من التفاصيل لتقسيم ممتلكات فى إقليمى البهنسا وهيرموبوليس، وتوجد قائمة تضم أرضا فى خوسيس Chusis (المركز الأعلى) وإيبون خوسيس Chuseos على الحدود بين الإقليمين، وحدائق كروم فى ثولثيس أرتاباتو Tholthis Artapatou (الوسطى)، وعدة قطع مؤجرة لملتزمين فى بايميس Paimis وأنتيبيرا بيلا Antipera Pela 200 (المركز الغربى) (P. Oxy. XIV 1637). وفى حالة أخرى، امتلكت امرأة ثلاث حدائق كروم ampelika ktemata بالقرب من قرى سينيبتا، سينيلو وسينارى Senepta، Senekleu and Sinary، كانت تقع كل واحدة منها فى مركز مختلف. (PSI X 119) ويبدو أنها كانت فى الأصل تمتلك الأولى منها فقط، وورثت الاثنتان الأخريان من خلال وصية زوجها. ولم يُسجل كيف كانت تدار الأملاك، ولكنها كانت وحدات قائمة بذاتها بوضوح، كل واحدة منها لها كفرها epoikion؛ وألحق بكل منها قطعان من الأغنام والماشية على هيئة ملكية مشتركة مع مالك الأرض وآخرين، والتي يبدو أنها أديرّت بواسطة رعاة مستأجرين.

إن طريقة إدارة الممتلكات المتناثرة وثيقة الصلة بفهم لماذا كانت الظاهرة قابلة للاستمرار. فإذا قام المالك بالتعامل الكامل من خلال المديرين، تكون الاستفادة أقل عند حصر نطاق الملكية بالكامل ضمن منطقة واحدة محدودة، لاسيما إذا كان مكون كل قسم كبيرا بما فيه الكفاية لتكوين وحدة

(100) P. Oxy. XX 2271, XLI 2968, PSI XII 1262.

إدارية واحدة. وكان يمكن تأجير الوحدات الصغيرة، حيث إنه لم يكن يهم كثيرا ما إذا كانت هذه الوحدات تقع على بعد عدة أميال قليلة من قطعة أخرى من الممتلكات أو تكون على الجانب الآخر من الإقليم. كان السبب الأكبر كما نلاحظ في الأقسام المجمعة لأمالك كبيرة يرجع إلى فرص الشراء المتاحة، ويرجع أيضا إلى القرار الواعي للحد من انتشار أراضي الضيقة. فبينما كان ملاك الأراضي الأثرياء يفتنمون فرصة للحصول على أمالك مجاورة لممتلكاتهم، فإن فرصة الاستثمار في أمالك متفرقة ومنتشرة على نطاق واسع يمكن أن تكون مقبولة على حد سواء، كما توضحها محاولة المزايدة لشراء سبع قطع من الأراضي المحدد سعرها hypologos في القرن الأول في قرى مختلفة أو كفور epoikia كانت تنتشر على ثلاثة مراكز على الأقل⁽¹⁰¹⁾. وبعد قرنين من الزمان كان لسيرينوس المدعو سارابيون Serenos alias Sarapion مصالح مالية في عدة أماكن متعددة ومختلفة، ومع ذلك، فمن المثير للاهتمام أن ممتلكاته تركزت في بايميس Paimis التي كانت قريبة بشكل مريح من العاصمة⁽¹⁰²⁾.

يمكن توقع أن تكون أنصبة الأرض الخاصة بالأفراد المنشغلين أكثر في زراعة الأرض يوما بيوم من كل من القرويين وعدد كبير من سكان عاصمة الإقليم - أن تكون - منتشرة على نطاق أقل اتساعا مما كان الوضع عليه بالنسبة لمعظم الملاك الغائبين ورجال الأعمال. وتناسب هذا النمط

(101) P. Köln III 141; contrast P.Oxy. XXXVI 2723, P. Turner 24.

(102) See Ch. VI § 4, with nn. 51-3, ch. VII § 7, with note 191.

بطبيعة الحال مع قائمة الضرائب لملاك الأراضي القرويين في بالوسيس والقرى المجاورة (القائمة رقم ٧). وتشير قائمة أطول لمدفوعات الضرائب أنه ما بين ربع وثلاث هؤلاء الذين قاموا بدفع مستحقات القرى، فعلوا ذلك نيابة عن قريتين على الأقل، مع أن ذلك يتضمن فقط أشخاصا قاموا بدفع المستحقات عن طريق بنك، لذلك فمن المحتمل أنها لا تمثل ألوان الطيف الكامل لملاك القرية^(١٠٣). وعندما كان يوجد ملاك أراضٍ من سكان عاصمة الإقليم في تجمعات عنقودية في قرية أو قريتين، فربما يكون في ذلك إشارة إلى أنهم كانوا ينحدرون من سكان واحدة من هذه القرى. وعلى سبيل المثال، كان من ضمن تركة تاربيسيس التي تدعى إيزيدورا Taarpaesis alias Isidora من عاصمة الإقليم metropolis في وصيتها منازل بأفنية في البهنسا وفوبو Phoboou، حيث كانت تمتلك أيضا مساحات خالية وحديقة؛ وكانت أرضها المزروعة تقع حول فابو، المجاورة لبوسومبوس أريستوماخا Posomopous Aristomachou وأفيس Ophis، وجميع هذه القرى كانت تقع في المركز الشرقي (P. Köln II 100).

يوجد مثالان آخران مثيران للاهتمام. كلاهما يخص أسرتين من عائلات عاصمة الإقليم، ومن الواضح أنهما كانتا من الأغنياء نسبيا، ولكنهما كانتا بعيدتين عن كونهما ضمن كبار ملاك أراضٍ كبيرة المساحة. وكانت أملاك سارابيون Sarapion وإكساكون Exakon وهما ابنا هيروديس sona of Herodes التي تشمل على بضع أشجار زيتون، ومعصرة زيت،

(١٠٣) P.Oxy. XLIV 3169. يبدو أن كثيرا من القرى في هذه القائمة وخاصة سينيپتا Senepta وسينيس Sennis (كلاهما في المركز الأوسط)، وسيناو Senao (في المركز الغربي) كانت تقع قريبة من بعضها.

وأغنام وماعز، يبدو أنها كانت تتركز في بسوبثيس Psobthis في المركز الأوسط. وفي سينيبتا Senepta التي كان يحوز سارابيون فيها أرضاً عامة أجراها من الباطن لقروى، كما قام بمزيد من التعاملات مع قرويين آخرين، من المحتمل أنها كانت ملتصقة بها. بيد أن سارابيون كان على استعداد للقبول كضامن لقرض لأرض في بيلا Pela في المركز الشرقي؛ وهي عمليات مربحة لم تقتصر على المنطقة التي وجدت فيها أملاكه الموروثة^(١٠٤). ويبدو أن ألين ابنة كومون Aline d. of Komon وزوجها منيسيثيوس Mnesitheos قد حصلا على موردهما للدخل خلال فترة بلغت ٣٥ عاماً من حيازات متعددة، كانت بعيدة مادياً وتم استغلالها بأشكال مختلفة من الحيازة (الإيجار - الالتزام): فحصل منيسيثيوس Mnesitheos وشريك له على أرض بالإيجار في ثولثيس Tholthis في مركز ثمويسيفو Thmoisepho؛ وتمتع بالحصول على استثناء من الضرائب كمستأجر (كملتزم) لضبعة كلوديوس الإمبراطورية Imperial ousia of Claudius؛ وقامت ألين Aline بدفع ضرائب عينية (لأبد أنها بخصوص الوفاء بضريبة أرض) عن كيركيورا Kerkeura (في المركز الأوسط)، كما دفعت كذلك حبوباً لمحصل ضريبة الغلال sitologos في سينوكوميس Senokomis (الشرقية) عن نفسها عن طريق مزارع دولة georgos من سيرون Syron (السفلى)^(١٠٥).

(١٠٤) تم جمع المصادر بطريقة مناسبة في 157, B. E. Nielsen, BASP 29 (1992).

(١٠٥) يضم 'أرشيف كومون' Komon 2834-46, P.Oxy. I 48, XXXVIII؛ راجع:

E. G. Turner, 'Archive of Komon', Proc. XII Int. Cong. Pap. 485-9, J.E.G. Whitehorn, 'Two Notes on the Archive of Komon', ZPE 45 (1983), 254-6.

التصوص المستعان بها هنا مأخوذة من P.Oxy. XXXVIII 2836-41.

توحى مثل هذه النماذج بأن إجابة متناقضة يجب أن تعود إلى السؤال عن كيف كان الانتشار الجغرافى للأمالك يرتبط بمساحتها الإجمالية. من الواضح أننا يجب أن نتوقع أن أملاكاً تبلغ مساحتها عدة آلاف من الأوروات تقع على حافة أملاك لا تتجاوز مساحتها عشر أوروات؛ والأمر الأكثر مفاجأة كيف أن عديداً من الممتلكات المتواضعة كانت تشتمل على قطع ليست متناثرة فقط فى قرية أو فى عدة قرى قريبة جداً، بل تقع فى قرى بعيدة نسبياً، لم تكن 'الضياع الكبيرة' فقط هى التى انتشرت على عدة مراكز متعددة. فعمليات نقل *transfersgiro* القمح بين الصوامع على نطاق واسع فى مناطق مختلفة من الإقليم كانت جزئياً (إن لم تكن بالكامل) نتيجة لحاجة ملاك الأراضي لدفع ضرائب الأرض فى أماكن منفصلة تماماً^(١٠٦). ومع ذلك فيجب مرة أخرى السماح بانحياز دليلنا أكثر نحو ملاك ذوى العقليّة التجارية، الذين خلفت معاملاتهم وثائق مكتوبة. إن غالبية صغار ملاك الأراضي وهم عملياً الذين ينتمون إلى قرويين كانوا أقل تمثيلاً فى بردى البهنسا، ربما كانوا مبعثرين تماماً فى أنحاء المنطقة لقرية واحدة، ولم يكونوا منتشرين فى أجزاء متفرقة من الإقليم.

(١٠٦) دُعم دليل الحساب الطويل من صومعة سينارى Sinary بالإيصالات العديدة من صومعة الفلال لأفراد وجدت فى البهنسا (P.Oxy. XLIV 3170).

الفصل الخامس

وراثة الأرض

The Inheritance of Land

١- مقدمة Introduction

كانت الأملاك في مصر الرومانية، مثل غيرها في باقي أنحاء عالم البحر المتوسط تنتقل في المقام الأول من جيل إلى الجيل التالي من خلال التعاقب الوثيق لذوى القربى. نص قانون الميراث بدون وجود وصية على قواعد عامة للتعاقب عند الوفاة؛ لكن معظم الناس، رجالا ونساء، كانوا مخاطبين قانونا بكتابة وصية لتعديل أو تجاوز لقواعد الميراث بدون وصية. لم يكن نقل الملكية الموروثة يحتاج تنفيذها إلى - انتظار - وفاة مالکها السابق، وكان يمكن للأباء اختيار تقسيم أملاكهم بين أطفالهم خلال حياتهم، ومرة أخرى كان هناك حاجة لكتابة وثيقة لمثل هذا التقسيم ليصبح له قوة قانونية. لم يستخدم القانون المصرى على عكس القانون اليونانى والرومانى من الناحية التقليدية معياراً معيناً لعمل شروط وثيقة الميراث الفردى؛ بدلا من عقود الزواج التى غالبا ما تضمنت شروطا للتصرف النهائى فى ممتلكات الزوجين لورثتهم. ونتج عن التداخل بين العادات المصرية واليونانية فى العصر

الرومانى أن تضمنت عقود الزواج شروطاً مشابهة كتبت باللغة اليونانية. وبطبيعة الحال نتج أيضا عن ممارسة منح البنات دوة، انتقال ثروة الوالدين إلى الجيل الأصغر قبل وفاتهم. وعلى ذلك سوف يشمل هذا الفصل ليس فقط التعاقب عند الموت، بل كيف يرتبط ذلك بمعانٍ مختلفة متعددة، خاصة في ظروف الزواج الذى كان يتم عن طريقه انتقال الملكية إلى الأجيال القادمة.

يُعد الميراث في مصر موضوعاً معقداً، ليس فقط بسبب العيش المشترك والتفاعل بين ثلاثة أنظمة قانونية. وعلاوة على ذلك تم تحقيق أكبر قدر من الاتساق على حساب التغييرات القانونية وممارستها التى ساهمت فقط في مزيد من التعقيد في الأدلة التى لدينا. وأيضاً هناك تساؤل في الحقيقة عن مدى ما يبدو من تغييرات كبيرة مثل منح الجنسية الرومانية في كل أنحاء الإمبراطورية، لقد سارع دستور أنطونينانا *Constitutio Antoniniana* في إيقاف العمل بالقانون القديم واستبداله بالقانون الرومانى^(١). تؤرخ معظم الأدلة المستخدمة هنا في الفترة السابقة على صدور الدستور *Constitutio*، وهى خاصة بشعب لا يملك الجنسية الرومانية *Roman citizenship* ولا أيًا من تلك المدن الإغريقية القليلة في مصر؛ لقد استخدم المصريون *Aiguptioi*

(١) مصادر عامة، 207f. Montevecchi, *La papirologia* (Turin. 1973). عن العلاقة بين الأنظمة القانونية الثلاثة المختلفة

E. Seidl, *Rechtsgeschicht Ägyptens Als römische Provinz* (Sankt Augustin. 1973). 15ff., and refs on p.30.

وعن دستور أنطونينانا *Constitutio Antoniniana*، وتوايمه القانونية، راجع:

J. Modrezejewski, "Bibliographie de papyrologie juridique, 1972-1982, part IV, Archiv. 34 (1988), 79-136. at 92-5.

سواء أكانوا من عاصمة الإقليم metropolis أو من إحدى قرى الإقليم خليطاً من القانون المصرى والرومانى^(٢).

كانت الوصايا الرومانية من البهنا نادرة فى مصر قبل صدور الدستور Constitutio، وهى تعكس صغر حجم المواطنين الرومان فى المدينة. قام رجل محرر يدعى تيبريوس كلوديوس الإسكندر Ti. Claudius Alexander، بجعل زميلة له محررة وريثة له من الدرجة الأولى، وابنها من الدرجة الثانية، وترك مبلغاً مالياً صغيراً أوصى به لزميل له محرر^(٣). وترك مؤصى رومانى آخر يدعى كلوديوس يوليوس ديوجنيس C. Julius Diogenes ورثة مشتركين بأنصبة متساوية مكونة من ثلاثة أبناء وامرأة، هى زوجته فى أغلب الظن^(٤). لا يوجد مثال يسجل الملكية موضوع الوصية. وكان للدستور أثر مباشر على شكل وصايا الولاية؛ فعندما سمح سفروس الإسكندر

(2) R. Taubenschlag. The law of Greco-Roman Egypt in the light of the papyri, 332BC- 460 AD 2nd edn. Warsaw, 1955, 2ff. J. Méléze-Modrezejewski, 'La "loi des Egyptiens": le droit grec dans l'Egypt romaine'. Proc. 18 Int. Congr. Pap. ii, 383-99. repr. In droit imperial et traditions locales dans l'Égypte romaine (Aldershot, 1990).

الذى يدعى أن ممارسة القانون المصرى موصوفة فى العبارة التالية (νόμοι τῆς χώρας) قانون الريف) أو νόμοι τῶν Αἰγυπτίων (قانون المصريين) الذى تظهر فيه فى الواقع إشارات تشير إلى أصله اليونانى أكثر من الأصل المصرى.

P. Oxy. XXXVIII 2857. L. Miliardi Zingali, I testamenti romani nei papiri e nelle tavolette (3) d'Egitto, (Turin, 1991) إعادة لنشر جميع الوصايا الرومانية فى مصر من بينها التصويبات الأخيرة للنصوص.

P. Oxy. LII 3692 (4) تعطى المقدمة مصادر كاملة عن الوصايا فى البردى فى مصر الرومانية؛ راجع أيضاً، Modrzejewski, 'Bibliographie Juridique', IV, 124.

Severus Alexander أن نكتب الوصايا باللغة اليونانية، سرعان ما كان هناك إعادة كتابة الوصية باليونانية من حيث الشكل والمضمون واللغة^(٥)، وفي غياب الضلاحية، ينبغي أن تفترض في المناقشة التالية الإشارة إلى القانون كما كان ينطبق على كتلة السكان الإغريقية المصرية في الإقليم.

إن القاعدة الأساسية للميراث بدون وصية في مصر معروفة بدرجة معقولة من اليقين، وتم استكمال الشكل العام الذي قدمه كريллер Kreller وتعديلت تفصيلاته، لكن دون تنقيحات جوهرية^(٦). واتخذ تقسيم الميراث شكلاً نهائياً حصلت فيه الإناث على أكبر قدر من حقوقهن في التعاقب بنفس الدرجة مثل الذكور الوارثين. وكانت حقوق الإرث من الإناث أيضاً هي الحقوق نفسها من الذكور؛ وعلى ذلك كان يمكن للنساء المتزوجات أن يحصلن على ممتلكات لتصبح ضمن حق ملكيتهن، لذا شاع امتلاك الأبناء لأُملاك من كلا الوالدين على حدة^(٧). كان الأبناء يمثلون والديهم المتوفين على الأقل بعد عصر هادريان Hadrian^(٨). وفي غياب الأحفاد شرع الميراث للأصول أو بشكل جانبي - أًفقياً^(٩). كان الابن الأكبر طبقاً للتقاليد

(٥) Taubenschlag, Law². 193f. P.Oxy.XXII 2348 (AD 224) سجل باللغة اليونانية لفتح وصية رومانية، يعكس الوضع بين نستورى كراكالا وسيفروس الإسكندر، راجع (P. Oxy. VI 907 (A.D. 276) عن الممارسة المتأخرة.

(6) K.Kreller, Erbechtliche Untersuchungen auf der Grund Greco- Ägyptischen Papyrusurkunden (Leipzig and Berlin, 1919).

(٧) تتضح أفضل من خلال وثيقة P.Oxy. IV 731.

(8) R. Katzoff, 'BGU 19 and the Law of Representation in succession', Proc. 12 Int. Congr. Pap. 239-42.

(9) Kreller, Erb.Unt. 166ff; e.g. PSI XV 1532 (laterally); P. Oxy XIX 2231 (AD 241).

لمعرفة تأثير دستور أنطونينوس في إشارته إلى الإرث الروماني.

المصرية يحصل على النصيب الأكبر؛ ورغم أننا وجدنا الابن الأكبر قد فضل في وصية رومانية مكتوبة باليونانية لأحد أعضاء المجلس في البهنسا وضعت في أواخر القرن الثالث (P.Oxy. VI 907)، وهناك شك فيما إذا كان النصيب المضاعف للابن الأكبر في ميراث بدون وصية كان معترفا به عالميا - أى على نطاق عام⁽¹⁰⁾.

توضح النقطة الأخيرة أهمية التمييز بين "ميراث بدون وصية" *intestate inheritance*، و"ميراث بوصية" *testate inheritance* عند القيام بتقييم أثر ترتيبات الميراث على توزيع ملكية الأرض. هناك ميل طبيعي للنظر أولا إلى الوصايا نفسها لإيجاد دليل على كيفية التصرف في الميراث، فهل تقدم الوصايا صورة كاملة؟ كان الرجال بدون أبناء في أثينا القديمة هم الذين كانوا مطالبين قانونا بعمل "وصية"⁽¹¹⁾، ولو أنه يتضح على الفور أن أى قيد في القانون من هذا القبيل لم يمارس في مصر في العصر البطلمي

(10) E. Seidel, 'La preminente posizione del figlio maggior nei diritto dei papiri', *Rendiconti dell' Istituto Lombardo Accademia di Scienze e Lettere, Classi di Lettere e Scienze Morali e Storiche*, 99 (1965), 185-92

يوضح الأصل المصرى نو النصيب المزدوج المعقبات في ترجمة الدليل. فالحالات مثل P.Oxy. XVII 2133 ورثة بأنصبة متساوية طبقا للقانون، تسبب صعوبة إلا في حالة إذا ادعينا أن النصيب المزدوج ينطبق فقط عندما يكون الابن هو أكبر الأطفال، وهنا كان أكبر الأبناء أنثى. يتضح بجلاء من بردية (SB VI 9317(i)، أن الطفل الأكبر بتينيفوتيس Petenephotes، حصل على نصيب مزدوج من إرث بدون وصية.

(11) A.R. W. Harrison, *The Law of Athens i: The family and property* (Oxford, 1968), 151

اتسعت حقوق الوصية بطليمة الحال كما نرى حتى خلال فترة التتوير التي قادها الخطباء. لم يكن في استطاعة المرأة الأثينية تحت أية ظروف عمل وصية، أو القيام بعمليات كبيرة أخرى لنقل الملكية. D.M. Schaps, *Economic Rights of Women in Ancient Greece* (Edenburgh, 1979), 67ff.

أو الروماني، ولا ينبغي علينا الادعاء فقط بأن الممارسات الفعلية للوصايا كانت تعكس النمط "العادي" في التداول. ويجب أن نضع في اعتبارنا بعض تفاصيل الظروف التي وجدت فيها حالات - إصدار - الوصية من عدمها، وإلى أي مدى تكيفت الوصية مع نموذج الميراث بدون وصية.

٢. الميراث بوصية وبدون وصية Testacy And Intestacy

يمكن أن تكون فئات الأفراد الذين استثنوا قانونا من القيام بعمل وصية في مصر الرومانية وتم استبعادهم تمثل نسبة ضئيلة جدا من الموصين المحتملين وهم: القصر، والنساء السكندريات، والأطفال الذين تم إنجابهم أثناء حياة والدهم بدون زواج مكتوب، والأفراد المختلين عقليا^(١٢). وعلاوة على ذلك لم يكن الموصى ملزماً باتباع قواعد الميراث بدون وصية، بقدر ما يعنيه تطبيقها؛ وهناك مقتطف من سجل الوالى ينص صراحة على أن الأب يمكنه حرمان أى من أبنائه من الميراث إذا رغب^(١٣). وتمتعت النساء غير السكندريات بنفس حقوق الوصية مثل الرجال.

ومع ذلك كان يقترح أحيانا أن الوصايا الرومانية، وبالفعل القانون الرومانى الخاص بوجه عام كان يعكس ممارسات مقصورة على النخبة الصغيرة الثرية؛ فهم فقط الذين يمكنهم تحمل نفقات اللجوء إلى القانون، ولم تكن الوصية تستحق نفقات كتابتها ما لم يكن لدى الفرد ممتلكات عقارية سيتركها وراءه. ويقدم الدليل بعض الدعم لهذا الرأى: فقد كان معظم الرومان

(12) Taubenschlag, Law², 185, 202f. Kreller, Erb.Uni. 304ff.

(13) P.Oxy. XXXVI 2757; cf Modrzejewski, 'Bibliographie juridique' IV, Archiv, 34 (1988),

وتسجل البردية 124. P.Oxy. XLIII 3117 اعتراض (على لاس أخرى) على صحة وصية لم تكن وفقا لقواعد الإرث بدون وصية.

من الموصين يمتلكون منزلا على الأقل، مع أن ذلك يمكن أن يكون نتيجة انحياز الأدلة الباقية لجانب الطبقة الثرية جدا^(١٤).

كيف كان يتم تحديد البيئة الاجتماعية التي تمثلها وصايا الإغريق-المصريين؟ مرة أخرى، كانت كل حالة تشمل تقريبا الممتلكات العقارية، حتى لو كانت هذه تمثل جزءا صغيرا من منزل؛ ولا يبدو أن الممتلكات الشخصية المنقولة، وحتى المبالغ النقدية أو العبيد كانت تمثل الموضوع الأساسي الخاص بالوصية^(١٥). ولكن انتشر على نطاق واسع نوع ما من الملكية العقارية في مصر؛ كانت ملكية نصيب من منزل من الطوب اللبن في إحدى قرى البهنسا يمكن أن تمثل بصعوبة جواز مرور حتى لأعلى المراتب لمجتمع عاصمة الإقليم^(١٦). إن نسبة انتشار الوصايا التي لم يرد فيها ذكر لأى أراض زراعية (راجع الجدول رقم ٨) توحي بأن الانتشار الاجتماعي للوصايا امتد جيدا إلى أبعد من طبقة ملاك الأراضي الذين يهتمون الاهتمام الرئيسي لهذا الفصل.

(14) see most recently E. Champlin, *Final Judgment: Duty and Emotion in Roman wills*, 200 BC-AD 250, (Brekely, 1991), ch.3 (esp. P. 53)

التي تحدى بحق كروك في JRS 82 (1992), 232-4. مناقشته عن الوصية المحددة (المقدمة).

(١٥) لاحظ قلعة الممتلكات الشخصية التي تركها والد الأبنه: صندوقان، وصندوق من البرونز، صحن أو طبق، وفارورة قصدير، وبند آخر، وسترة، حصة النصف في ثلاثة أنوال، وخنزير (تم بيعه) (P.Oxy. X 1269). ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت جميع هذه الأشياء تم توزيعها على أساس الإرث بنون وصية أو لوث بوصية، وليس مؤكدا أنها تشمل جميع الميراث.

(16) O. Montevecchi, 'Ricerche di sociologia nei documenti dell' Egitto Greco-romano III: I contratti di compra- vendita: (b) Compra - vendite di edifici.' *Aegyptus*, 21 (1941), 93-151. at p. 104.

كانت هناك أسباب أخرى للشك في مدى انتشار الوصايا، حتى بين طبقة الملاك. فهل كان الناس يتكبدون فقط مشقة عمل وصية في حالة ما إذا كانوا غير راضين بعض الشيء عن تطبيق قواعد الوراثة بدون وصية في حالتهم؛ على سبيل المثال إذا كانوا يرغبون في حرمان ابن من الوراثة، لتغطية نفقات زواجه، أو للقصر من أبنائهم أو لترك ميراث؟ كذلك ربما يثير إلقاء نظرة سريعة على النصوص المعقدة الواردة في مصادرنا الباقية الشك: فنادرا ما كان يوجد فيها ورثة من الذكور البالغين، ومن المثير للدهشة أن النساء كوّن نسبة كبيرة من الموصى لهن.

مثل هذه الشكوك قد تمثل إجحافا لما يُعتقد من حرص السكان المصريين من التصرف بحكمة في الأملاك القليلة التي يمتلكونها. والواقع أنه كلما كان حجم الملكية صغيرا، كان هناك مزيد من الحاجة لضمان توزيعها بفاعلية أكثر. بينما كانت هناك فوائد واضحة في كتابة وثائق الوصايا للأفراد الذين بلا عقب، الذين كانت ممتلكاتهم ستؤول خلافا لذلك إلى خزنة الدولة، وربما كان هناك أيضا بعض الفوائد التي تؤول إلى من لديه عدد من الأبناء. فقد كانت قواعد الوراثة بدون وصية تسجل نسبة الميراث الذي كان يحصل عليه كل فرد، وربما كان يتم تحديد مكان الأنصبة بالقرعة (راجع P. Oxy. LII 3690)؛ ولم يكن في الاستطاعة التعديل في أي نصيب في الحالات الفردية. حتى لو كانت الأملاك المشتركة تتكون من وحدة واحدة، هنا يمكن أن يمثل تقسيمها مشكلة، أما في حالة أنها تتكون من أجزاء متعددة، فالسؤال الذي يبرز مباشرة هو ما إذا كان ينبغي أن يحصل كل وارث على جزء من كل قطعة؛ أو ما إذا كان يفضل

لصالح المحصول الزراعى تقسيم الأراضى بأقل قدر ممكن من عدد القطع بما يتفق مع التوزيع العادل. وربما تحفظُ الوالدان فضلاً عن ترك هذه المسائل الشائكة للورثة وقاموا بتسويتها بأنفسهم.

ومن ناحية أخرى كانت هناك طرق بديلة لكتابة وصية باللغة اليونانية (diatheke) لحل مشكلة توزيع الأراضى. فلم يكن هناك ضرورة إطلاقاً لتقسيم الأراضى، حيث كان يمكن للورثة الحفاظ على ملكيتهم المشتركة لسنوات عديدة بدون تقسيم، سواء أكانت أرضاً، منازل أو أى ممتلكات أخرى. واعتاد الإخوة للذكور القيام بالزراعة المشتركة للأرض العامة، لذلك لم يكن هناك حاجة جلية لتقسيمها إلى قطع خاصة للزراعة الفردية. وكان البديل القيام بتأجير القطعة بكاملها، وتقسيم العائد منها.

بالإضافة إلى ذلك كان يوجد خيار فى استخدام الطريقة المصرية التقليدية للتصرف فى الميراث. لم تكن الوصية الخاصة معروفة فى القانون المصرى؛ فقد كان التصرف فى الميراث يتضمن عادةً فى وثائق الزواج⁽¹⁷⁾. وبدأ المصريون منذ العصر البطلمى يستخدمون الشكل الإغريقى لعمل الوصية بالمعنى المباشر. وفى المقابل أثرت الممارسات المصرية فى الوثائق اليونانية ووجدت تصرفات تصبح نافذة المفعول بعد الزواج فى عقود الزواج

(17) P. W. Pestman, Marriage and Matrimonial Property in Ancient Egypt: A Contribution to Understanding the Legal Position of the Woman (Pap. Lugd.- Bat. 9) (Leiden, 1961), 117ff; E. Seidl, Ptolemäische Rechtsgeschichte, Ägyptologische Forschungen, 22 (Glückstadt, 2nd edn. 1962), 179, 184; Rechtsgeschichte Ägyptens als römische Provinz, 226: 'Von Erbrecht der alten Ägypten,' Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, 107 (1957), 270-81.

أو فى عقود منفصلة صنفها المؤرخون بأنها هبات بسبب الموت donations mortis causa بدلا من وصية خاصة^(١٨). وخدمت هذه فى المقام الأول تثبيت قواعد الوراثة بدون وصية فى حالة معينة^(١٩). ومع ذلك يمكن استخدامها فى بعض الأحيان فى تقسيم لبنود معينة من الممتلكات بين الأبناء الذين تم إجراء الحجز (katoche) عليها، لأن كثيرا ما كان يتم تحويل الزواج غير المكتوب إلى زواج مكتوب بعد ميلاد الأبناء^(٢٠). كما كان فى استطاعة الآباء، إذا عاشوا لفترة طويلة بما فيه الكفاية، تأكيد نظرية التصرف نظريا فى عقد الزواج الخاص بهما فى توزيع جزء معين من ممتلكاتهما فى عقد زواج ابنتهما^(٢١).

لم يكن هذا الإجراء كافيا فى الوصايا المعقدة: كان ترك إرث للزوجة أو لصديق أو للمعتق، أو ترك الأملاك لأفراد من غير الورثة الذين لا يرثون بدون وصية، هنا كان الوضع يحتاج لوصية كاملة. ومع ذلك فإن 'تصرف الوالدين' والحجز المشترك الذى يقع من الأبناء على ممتلكات الوالدين، كان من الواضح استخدامه على نطاق واسع بديلا عن الوصية، وكان مقصورا فى كل الأحوال على الطبقة الأقل تأغرقا من السكان^(٢٢).

(18) Kreller, Erb.Unt. 203ff., Taubenschlag, Law², 204ff., 209f., Seidl, « Ptoleäische Rechtsgeschichte 2, 183f.

(19) A.M. Harmon, 'Egyptian Property Returns', YCIS 4 (1934), 135-230, at p.148.

(20) e.g. CPR I 28= M. Chr. 312 (Fayum).

(21) e.g. P.Oxy. IV, 713.

(٢٢) انظر بشكل خاص P.Oxy. XLIX 3491.

سيكون من المفيد إذا كان يمكن الوصول لتقييم متوازن لنسبة التواتر لمن هم بدون وصية، فإن استخدام الوصية المكتوبة *diathekai*، وتوزيع أملاك الوالدين في عقود الزواج؛ سيؤدي بسهولة إلى بخس حجم الذين هم بدون وصية، نظرا لعدم ترك وثائق مباشرة. والمصادر العابرة في الالتماسات والقضايا القانونية ليس لها فائدة في الحصول على رأى متوازن. وتعد بيانات الملكية التي كانت تقدم للقائمين على سجلات الملكية منذ منتصف القرن الأول وما تلاه أكثر فائدة، فقد سجل في كثير منها أصول الملكيات^(٢٣) وحتى هذه وجد فيها قصور شديد في تقديم عينة غير متحيزة لجميع عمليات انتقال الملكية، ولذلك فإن استخدام توثيق متوازن بين الإرث بوصية والإرث بدون بوصية شرط ضروري لتحليل طبيعة هذا الانحراف.

وصف علماء البردى تلك البيانات بأنها بيانات "منظمة"، ومن الواضح أن معظمها كان يتم وضعه مرتبطا دائما ببيع ممتلكات، سواء من البائع مباشرة قبل نقل الملكية، أو من قبل المشتري بعد فترة وجيزة^(٢٤). وهكذا، حتى لو كان هناك شرط نظري بأنه يجب أن تعلن جميع الممتلكات في غضون فترة زمنية معينة بعد تملكها، فلم يكن ذلك يتبع عادة في الممارسة العملية عندما كان يتم اقتناء الميراث بالاكْتساب وليس بالشراء. كان من

(٢٣) مناقشة هارمون هي المناقشة الأشمل. Harmon, 'Egyptian Property Returns'. وتوجد قائمة بالتصاريح (البيانات - الإشعارات) في

di propria nell' Egitto Greco- romano'. S. Avogadro, 'Le ἀπογραφαὶ Aegyptus, 15 (1935), 131-206, supplemented by Motevcechi, La papirologia, 184ff., and H.J. Wolff, Das Recht der griechischen Papyri Agyptens, ii (Munich, 1978), 222ff., esp. the list of paratheseis, p. 238.

(24) Harmon, 'Egyptian Property Returns,' 214.

المفترض معالجة أوجه القصور هذه فى البيانات العامة التى كان يأمر بها الوالى، ولكن حتى هذه كان يمكن تجاهلها^(٢٥). يضاف إلى ذلك أن بيانات إقليم الفيوم العامة، التى تعد واحدة من مصادر أدلتنا، مختصرة. ولا تميز بين اقتناء الميراث بوصية مكتوبة أو بدون وصية^(٢٦). وعلى ذلك سوف تستخدم بيانات إقليم الفيوم لتحقيق الغرض الحالى، وسوف يوضع فى الاعتبار كل من البيانات المنتظمة والعامة من وادى النيل.

إلى أى مدى أثرت هذه العوامل فى تمثيل الإرث بوصية أو بدون وصية؟ لا يوجد أية أدلة مستقلة لاستخدامها فى التحقق من ذلك، لكن يبدو أن أى ترجيح سوف يتجه ناحية التمثيل الناقص للإرث بدون وصية؛ فهؤلاء الذين لا يبذلون جهداً للتحقق من صحة امتلاكهم للأموال ربما كانوا أقل ميلاً للقيام بكتابة تصرف لها. وفى كل الأحوال، لا يوجد سبب لقبول ترجيح منهجى للوصية.

يتضح من الجدول رقم (٩) أن الميزة الأكثر بروزاً من تلك الأدلة تتمثل فى التفاوت بين أدلة الفيوم وتلك الخاصة بالبهنسا والأماكن الأخرى. والفئة الأخيرة من أقاليم هيرموبوليس، وهيراكليوبوليس Herakleopolis ومنف، وتقع جميعها مثل البهنسا فى المنطقة السفلى من وادى النيل. هذا ليس هو المكان المناسب للنظر، سواء كان ذلك يمكن أن يعزى إلى اختلاف طبيعة الأدلة أو إلى ممارسات أصلية مختلفة. لكن يبدو أن هناك ما يبرر استنتاج

(25) Ibid. 184ff. and 229. cf. P.Oxy. LII 3690-I, introd. 129f

(26) Harmon, 'Egyptian Property Returns,' 206.

أنه فيما عدا الفيوم فإن الميراث بدون وصية لم يكن مرجحا بأغلبية ساحقة. لوحظ أن البهنسا نفسها كانت أعظم مصدر خصب للوصايا الباقية⁽²⁷⁾. وربما كانت الوصايا أكثر شيوعا هناك عن أى منطقة أخرى، على عكس المصادر الأخرى من نفس الإقليم المصرى التى تقع على مسافة غير بعيدة.

لا يعطى مزيدا من النظر فى تصاريح الممتلكات أى تمييز واضح فى الوضع القانونى status بين الأفراد المشتركين فى وصية والآخرين الذين بدون وصية، وفى أى إيرادات أخرى من الميراث. فيما عدا الفيوم، فمعظم مقدمى التصاريح كانوا من سكان عاصمة الإقليم، بينما كان ظهور الأراضى الزراعية من الناحية الفعلية أقل فى كثير من الأحيان فى وصايا الميراث من الميراث بدون وصية (راجع جدول (٩). وبطبيعة الحال فالمجموع الكلى للأدلة هو أقل كثيرا فى وزنه من أن يضاف على هذه الملاحظات، ولكن على الأقل فهى لا تعطى سببا لنفترض أن هناك اختلافات اجتماعية، ضمن الفئة العامة من أصحاب الأملاك، وداخل كل منطقة، وبين الأشخاص الذين تركوا وصية، أو الذين ماتوا بدون وصية.

هل وضّحت تصاريح الممتلكات أى علاقة متبادلة بين الذين كانوا بلا عقب والوصية؟ إن الأدلة متناقضة بعض الشيء. فأدلة البهنسا جميعها فيما عدا حالة واحدة لميراث بدون وصية وميراث طبقا لوثائق أخرى بدلا من وصية مكتوبة diathekai تضم إرثا لابن أو ابنة؛ واثنين من الموصين من

(27) O. Montevecchi, 'Ricerche di sociologia nei documenti dell' Egitto Greco-romano I: I testamenti', *Aegyptus*, 15 (1935), 67-121, at p. 84.

الستة لم يكن لديهم أبناء^(٢٨). وعلى ذلك، فرغم أن الغالبية حتى من الموصين لديهم أبناء، فقد نميل إلى استنتاج أن الذين لم يكن لديهم أبناء كانوا أكثر ميلا لعمل وصية بدلا من السماح لأملأهم من أن تتدرج تحت قواعد الإرث بدون وصية. وتمت التوصية بالأملاك فى حالة واحدة من زوجة للزوج، الذى لم يكن فى استطاعته الوراثة فى الإرث بدون وصية؛ وجاء الإرث فى حالة أخرى لأخ بأملاك من موصٍ بدون أبناء، وكان من غير المحتمل حدوث ذلك بدون وصية.

هناك اثنان من خمسة تصاريح من الفيوم لإرث بدون وصية خاصة بأفراد ليس لديهم أبناء؛ وفى واحدة منها كان الإرث من القصر الذين كانوا محرومين قانونا من عمل الوصية^(٢٩). ويوجد من تصاريح هيرموبوليس وأماكن أخرى، اثنتان فقط من ستة تتعلق بوراثة بدون وصية من أفراد بدون أبناء، واثنان من أربعة تتعلق بخلافة بوصية لأفراد بدون أى خلف، بالإضافة إلى حالة خلافة بوصية، والخلافة الوحيدة بعقد آخر خاص بأملاك تنتقل مباشرة من الأجداد إلى أحفادهم^(٣٠). وعلى ذلك، فهنا نسبة من قاموا بعمل وثيقة نقل الميراث أعلى بكثير من التوريث بدون وصية، وقام بعمل الوثيقة أولئك الذين لم يكن لديهم أبناء على قيد الحياة.

(28) P. Oxy. III 636= St. Pal. IV p. 114, P. Oxy. II 249.

(29) BGU III 919; the other is P. Bon. 24c.

(30) M. Chr. 209, M. Chr. 200.7f. (intestate); PSI XIII 1325, P. Oxy IV 715, P. Oslo II 24 (to grandchild) (testate); P. Amh. II 71 (to grandchild) (marriage contract).

وسجلت نسبة مختلفة إلى حد كبير من تصاريح البهنسا وأماكن أخرى من وادى النيل الإرث لأفراد بدون أبناء مما قد يلقى الشك في صحة الاستنتاجات العامة من مثل هذا العدد القليل من الحالات. على الرغم من أن مثل هذه الأمثلة التى نملكها تعطى بعض أسباب لوجود علاقة بين عدم الإنجاب والوصية، إن وجود أدلة أكثر هى التى يمكن أن نخبرنا فقط ما إذا كان لذلك ما يبرره فى الحقيقة.

هناك عامل لا ينبغي استبعاده من الحساب لمجرد وجود أدلة قليلة متبقية عنه. وهو ظرف وفاة هؤلاء الذين لم يكن لهم وصية. الشاب البالغ الذى استسلم للموت المفاجئ، ربما كان يهدف لكتابة وصية، لكن هذه الرغبة لم تنفذ بعد. ونادرا ما سُجل العمر عند وفاة الموصى^(٣١)، ونعرف من أمثلة قليلة الفترة الزمنية بين كتابة الوصية ووفاته الموصى.

وعندما تكون الفترة قصيرة، فيبدو من المرجح أن الموصين كانوا يشعرون بموتهم الوشيك، لذلك قاموا باتخاذ استعدادهم^(٣٢). كان ذلك مرغوبًا

(٣١) Montevecchi Aegyptus, 15 (1935) 85 P. Koln II 100 المعروف منها وفاة الموصى عن عمر بلغ (٥٩) عاما التى أضاقها كولن، وعمر بلغ ٣٥ عاما فى بريدية I 13 Wisc. لاحظ كذلك بريدية P. Merton I 26، وهى مستخرج من مضبطة المشرف القانونى exegetes: التماس من أوريليا ديديمي Aurelia Didyme لتعيين وصى على ابن أخيها - أو أختها، الذى مات والداه، أغلب الظن فجأة ' من مرض خطير' بدون القيام بإعدادة للطفل.

(٣٢) See P. Merton II 75 Pharmouthi إلى شهر إيبب Epeiph من سنة واحدة ؛ P. Harr. I 74، من السنة الأولى إلى السنة الثانية من حكم تراجان؛ راجع P. Ups. Frid I، من ديونسياس المؤرخة فى ٣٠ إيبب، التى يبدو أنه تقريبا واجه الموت المفاجئ، عند الاستعداد لدفع الضرائب الزراعية (ربما) عن السنة الجارية. على النقيض من بريدية P.Oxy. I 106 وهى نقض لوصية تم القيام بها منذ ثلاثين عاما من قبل.

فيه من قبل الأب الشاب، حتى لو كانت الأم على قيد الحياة وتقوم على رعاية أطفاله، لأن ميراثهم كان معرضا لمخاطر كثيرة. وكان من الحكمة تسجيل تفاصيل الثروة بالتحديد التي سوف يخلفونها، وتعيين وصي موثوق به. وكلما انخفض مستوى توقعات الحياة في المجتمع، أصبحت المخاطر الحقيقية أكثر على ترك أطفال أيتام، زاد الضغط على الآباء من الشباب لمواجهة هذا الاحتمال. وفي الواقع إن أهمية ممارسة أى ميراث تتأثر تأثرا كبيرا بالظروف الديموجرافية التي تعمل فيها. وقبل الانتقال إلى بحث مزيد من تفاصيل التصرف في الميراث، من المفضل النظر في الآثار المترتبة على نقل الملكية ديموجرافيا.

٣. علم السكان والميراث Demography and Inheritance

يمكن فقط من خلال معرفة تقلبات حجم السكان في إقليم البهنسا، وتوقع متوسط العمر، وتوزيع أنماط تكوين الأسرة بيان الآثار المترتبة على القواعد العامة السائدة في الإرث بدون وصية على التوزيع العام للممتلكات - وحتى تلك لن تضع في اعتبارها أيًا من التصرفات الخاصة بالوصية. ومع ذلك فإن مثل هذه المعلومات التي لدينا عن جغرافية السكان، بعيدة عن أن تكون محددة أو كاملة. إن تقدير العدد الكلي لسكان مصر في تواريخ شتى ليست جديرة بالثقة بما فيه الكفاية لتشكيل أساس حسابات الزيادة والنقصان في عدد السكان. فهي لا تقدم لنا أي مساعدة على الإطلاق في تقييم مدى التحولات في السكان من منطقة إلى أخرى في مصر^(٣٣).

لقد تم حديثًا القيام بكثير من الأعمال التي كرسست لمحاولة تأسيس البنية الديموجرافية للسكان القدماء، على الرغم من أن قليلا من الأدلة المحتملة جدير بالثقة بما فيه الكفاية وينبغي تفضيلها عند القيام بتقديرات تستند على

(٣٣) K. Butzer, Early Hydraulic Civilization in Egypt, ch.7 يمثل محاولة أكثر شمولاً لمجموع عدد سكان الإقليم المصري فيما بين عصر الأسرات وحتى عام ١٠٠. وادعى أن قمة ارتفاعه بلغت خمسة ملايين في القرن الأول قبل الميلاد وبعده (ص ٩١ وما يليها)، مع تذبذب لعدد السكان كل أقل في وادي النيل عن الفيوم والنلتا (شكل رقم ١٣، ص ٨٥).

D.W. Rathbon, 'Villages, Land and Population in Graeco - Roman Egypt,' PCPhs NS 36 (1990), 103-42,

بعد إعادة تقييم شامل للأدلة المتاحة تأكد هذا التقدير للعصر الروماني.

جداول أنماط الحياة النموذجية الحديثة المستمدة من عدد السكان^(٣٤). ولو أنه يمكن إثارة قضية بأن بيانات التعداد الروماني للمصريين لها قيمة مطلقة، مع أنه حتى هذه لا تخلو من المشاكل. ويؤدي استخدامها في التحليل الديموجرافي إلى أنها لا تضع في الاعتبار تقلبات السكان التي لا جدال فيها خلال القرون التي تغطيها الوثائق. ومما لا شك فيه أن الدراسات الديموجرافية الحديثة التي تعتمد على تقييم الأدلة من خلال التعداد تقدم أفضل أساس لفهمنا ليس فقط لمتوسط العمر المتوقع ولكن أيضا لحجم الأسرة وبنيتها^(٣٥).

يبدو أن مصر الرومانية كانت مجتمعا ارتفع فيه معدل الوفيات التي توازنت مع ارتفاع معدل الخصوبة العالية؛ وتم تقدير العمر منذ الميلاد بحوالي ٢٥ عاما بالنسبة للرجال، وأقل بسنتين أو ثلاثة بالنسبة للمرأة. ونحن

(٣٤) T. G. Parken, *Demography and Roman Society*, (1992) Baltimore. ناقش باركن

الأعمال الكبيرة السابقة، مع مصادرها؛ راجع أيضا الأعمال المذكورة في الحاشية التالية.

(35) R.S.Bagnall and B. W. Frier, *The Demography of Roman Egypt* (Cambridge, 1994), see also Bagnall, *Egypt in Late Antiquity*, 182-4, 199-204.

دافع فريير عن استخدام بيانات التعداد في استعراضه لكتاب دنكان جونز

R. Dunkan-Jones, *Structure and Scale in Roman Egypt* (Cambridge, 1990) ch.4 ('Statistics and Roman society', *JRA* 5 (1992), 286-90).

ادعى باجنال وفريير أن تعداد السكان كان مستقرا تقريبا، مع معدل نمو يبلغ ٢% (op. cit. 81, 89)، ولكن على الرغم من أن هذا الاتجاه ربما يمثل على المدى الطويل دورات الازدهار والمرض (وبوجه خاص 'طاعون عصر أنطونينوس' Antonine plague راجع:

Rathbone 'Villages, Land and Population', 114-119

فيجب أن يكون هناك سبب للتقلبات قصيرة الأجل في الفترة التي يغطيها التعداد

R. Sallares, *The Ecology of the Ancient Greek World* (London, 1991), 44.

حيث لفت الانتباه إلى تذبذب الحياة الطبيعية للسكان.

لسنا فى مجال التمييز بين سكان المجتمع الزراعى والمدنى، أو الفوارق بين الجماعات الاجتماعية، رغم أن اختلاف ظروف الحياة، حتى بين سكان الإقليم الواحد، يكاد يكون من المؤكد أن لها تأثيراً على معدلات الوفيات. وحتى لو كان معدل الوفيات مرتفعاً، فإن مخاطره غير متسقة فى جميع مراحل الحياة. ويوحى تقييم الحياة من خلال نموذج الجداول. إن خطر الوفاة يرتفع فى السنوات الخمس الأولى، مع انخفاض حاد فى الحقب التالية، ثم يرتفع بنبات ولكن بالتدريج طوال حياة الكبار. وقد ينشطر (أى يقل عدد النظراء إلى النصف) مجموع عدد من النظراء إلى النصف عند سن الخامسة عشرة، ولكنهم قد يبلغون الخمسين تقريباً مرة أخرى وبمرور الوقت ينشطرون مرة أخرى.

يرتبط نمط الوفيات لدى الكبار بالوراثة بصفة خاصة. وتزيد نسبة الوفيات المرتفعة بين الأطفال من احتمال وفاة الآباء بدون ورثة أو بوجود أطفال فى سن صغيرة فقط (إذا مات المولود الأول أثناء طفولته، فإن من يقدر لهم الحياة يكونون فى عمر أصغر)؛ لكن وجود الوالدين على قيد الحياة موضوع أكثر حسماً. فعندما يصل الرجل لسن ٢٥ سيكون لديه أكثر من فرصة للبقاء على قيد الحياة إلى ما بعد سن ٤٥؛ فإذا ما كان قد استطاع تكوين أسرة، فهو يقف أمام فرصة معقولة لرؤية أحد أبنائه على الأقل يقترب من سن الرشد. ويتوقع من أحد الأبناء الذى وصل لسن الرشد أن يمثل مصالح أى من الأبناء الصغار بعد موت الوالدين^(٣٦). علاوة على ذلك، يمكن أن يكون الأب على ثقة

(٣٦) على سبيل المثال، فى P.Oxy. XIV 1638 قام الأخوان أريت Aret وساراس Saras بتشييل ثلاثة إخوة قصر فى عقد التقسيم، ووعدا بالحصول على ممتلكاتهم عندما يبلغون السن القانونية.

من أن أبنائه الذين اجتازوا فترة الطفولة يمكنهم بلوغ سن الرشد، على الرغم من أن العائلة بأكملها كان يمكن أن يقضى عليها بكوارث محددة مثل الطاعون. خفف الضغط السكاني بلا شك على الميراث إلى حد ما عن طريق حق الإناث غير المقيد في الميراث وفي الاحتفاظ بالامتلاك الخاصة. ربما كان الأب يفضل أن يخلفه ابن ليرث أرضه، ولكنه لا يفقد وجود وريثة له في حالة إذا كان لديه بنات^(٣٧). بالإضافة إلى أن فرصة وجود أحد الوالدين على قيد الحياة كانت أكبر بكثير من تلك الخاصة ببقاء الأب وحده؛ وكان وجود الأم مع وصي kyrios يمثلها عند الضرورة كافيا لإدارة الأملاك نيابة عن أطفالها^(٣٨). ولم يكن ذلك بضمن بالطبع وجود إدارة سليمة^(٣٩)، لكن يبدو أن مخاطر تبديد أملاكهم لم تكن أكبر من التي كان يمكن أن تكون أثناء حياة الأب، وهي الظروف التي لم يكن للورثة فيها حق الحماية القانونية لأملاكهم إذا لم يكن قد تم الحجز عليها .katoche

ومن ناحية أخرى، طالما كان الأطفال يرثون من أمهم مثلهم في ذلك مثل أبيهم، فربما كانت وفاتها (أي الأم) المبكرة تؤدي إلى ترك أملاك لهم حتى قبل وفاة والدهم^(٤٠). في حين أن هذا لم يكن من شأنه إحداث أي مشكلة حول الوصاية، فإنه كان سيؤدي بالتأكيد إلى زيادة اتساع الملكية في حوزة

(٣٧) من جدول توزيع الأسرة لدى

J. Goody, Production and reproduction (Cambridge, 1976), 134

كان يتوقع بين $\frac{1}{3}$ و $\frac{1}{4}$ الزيجات المصرية لإنتاج البنات وليس الأبناء.

(38) Taubenschlag, Law², 149ff. See e.g. P. Köln III 149 and P.Oxy. IV 740 line 44.

(39) See P.Oxy. VI 898.

(40) e.g. P.Oxy. VIII 114, IX 1208, PSI VIII 942, SB I 1010, VI 9298, etc.

الأطفال. وفي الواقع كان يمكن للأطفال امتلاك الممتلكات حتى خلال حياة كلا الوالدين، ويمكنهم مع وجود شخص بالغ يمثلهم شراء وبيع الممتلكات. وكان امتلاك القصر لقدر كبير من الأراضي لابد من أن يكون له عواقب على الطريقة التي أُدبرت بها؛ ومن المؤسف عدم وجود وسيلة لقياس كمى ولو بصفة عامة، لنسبة الأراضي المتضررة فى أى وقت.

وعلى أى حال، كان من الواضح أن المشاكل فى حالة الأيتام كانت أكثر حدة، ووثق ذلك باستقاضة فى الالتزمات التى سعوا فيها إلى طلب المساعدة الرسمية لحماية إرثهم. كان الأوصياء عادة من الأقارب القريبين، إذا وجدوا؛ وكان من المفترض أنهم أفضل من يرفع مصالح الأسرة، وربما كانوا هم أنفسهم يقومون بزراعة أراض مجاورة لهم، فمن هنا يمكن أن تصبح مصلحتهم فى الأرض مباشرة جدا. ويمكن أن يستغل الأعمام والأخوال الأشرار محل الثقة فيهم للاحتيال على الأيتام من أبناء الأخ أو الأخت وبنات الأخ أو الأخت^(٤١). ومن الناحية الأخرى فإن شخصا لا علاقة له بهم، ربما لم يكن لديه الرغبة أو غير قادر على تكريس الجهد والنفقات المالية فى القيام بوصاية فاعلة^(٤٢). ويصبح الأطفال فريسة سهلة للجيران

(41) P.Oxy. XVII 2133, XXXIV 2713; cf. W.S. Bagnall, *The Archive of Laches: Prosperous Farmers of the Fayum in the second Century* (Diss. Duke University, 1974), 55.

وعن الوصاية بصفة عامة، راجع 157ff Taubenschlag, *Laws*.

(٤٢) P.Oxy. III 487، التماس إلى المدير العام epistrategos يطلب منه إعفاؤه من نفقات كونه وصيا على اثنين من القصر لا تربطها صلة بمقدم الالتماس.

الذى يعتكون على أراضيتهم، وحتى الموظفين عديمي الضمير كانوا قادرين على استغلال جهلهم بالضررائب الفعلية^(٤٣).

ومن الملاحظ كم عدد مقمى الالتماسات من الإناث، وربما لم يكن عددهن كثيرا ليس لأنهن كن أكثر سهولة في الوقوع في الاحتيال عليهن من الفتيان، ولكن بسبب أن المرأة كانت أقل قدرة على اللجوء إلى المساعدة الذاتية في تأكيد حقوقها بعد وصولها لسن الحلم^(٤٤). ويتضح من حالات مباشرة أن الميراث بدون وصي كان يؤدي إلى المنازعات بين العائلات، وهو ما يتضح من مناشدة رفعتها أخت إلى الوالى ضد شقيقتها وأخ غير شقيق^(٤٥).

برزت ملكية النساء لأراض وممتلكات أخرى من خلال جميع الأدلة، سواء عن طريق الميراث أو بطرق أخرى، لذلك فإننا بحاجة على وجه

(43) See e.g. P. Flor. III 319, P. Oxy. XII 1470, XXXVIII 2852, XLVI 3302, PSI X 1102, P.Oxy. XIX 2235

(الالتماس الأخير طلب ضد ضررائب مجففة). وربما يجب علينا أيضا باختصار ملاحظة نتائج معدل الوفيات المرتفع: فكثيرا ما جرت المنازعات للقانونية حول ملكية الثروة بشكل متكرر بعد موت واحد أو أكثر من الخصوم الأصليين. ومما لا شك فيه أن ذلك كان يؤدي إلى مزيد من التعميد؛

e.g. P.Oxy. I 68, III 486, XXXVIII 2852, and esp. XLIII 3117.

(٤٤) ومع ذلك نلاحظ أن ثايسيس Thaisis قامت بنقل المحصول من أرض كانت تطالب بها من خلال ابنتها المتوفاة، والتي كان معلم ابنتها (وهو زوج ابنتها) يماطل في التخلي عنها

P.Oxy. XVIII 2187(AD 304).

(45) P.Lond. inv. 226, published by P.J. Sijpesteijn and K. A. Worp in M. Capasso et al. (eds), *Miscellanea papirologica in occasione di bicentenario dell'edizione della Charta Borgiana* (Pap. Flor. XIX) (Florence, 1990), 512-17.

التحديد أن نضع في الاعتبار إرث الإناث، وعلاقته بالحصول على دودة
الزواج، وذلك قبل أن نخلص إلى استنتاجات عامة حول تأثير انتقال الملكية
على حياة الأرض.

(أ) المهور فى مصر الرومانية

اهتمت معظم عقود الزواج فى مصر الرومانية عادة وعلى وجه الحصر بأمور الثروة، وليس فقط بشكل وحجم المهر الذى سوف يؤول إلى منزل الزوجية، ولكن أيضا ما سوف ينتقل إلى الزوجين من حقوق عامة للميراث من والديهما، وما سوف ينتقل من ممتلكاتهما إلى أبنائهما. لذلك حققت الوثائق الغرضين معا: عقد زواج ووصية. وعلى الرغم من أن عقود الزواج اليونانية كانت تفتقد إلى العنصر الأخير، وكانت معنية إلى حد كبير بالممتلكات: مكونات المهر والشروط التى تحكم فسخ الزواج بالوفاة أو بالطلاق. ولذلك فإن كلا من وثائق اليونانية والمصرية تعبر عن رؤية مختلفة للزواج عن تلك المعروفة بالاحتفال نفسه، التى كانت تمثل فرصة احتفالات مريحة وولائم^(٤٦). كانت ترتيبات ممتلكات - بيت - الزوجية التى زودت

(٤٦) Pestman, Marriage and Matrimonial Property in Ancient Egypt، ميز بستان بين ثلاثة نماذج من وثائق الزواج فى مصر، جميعها كانت تتعلق حصريا بالممتلكات أو الحفاظ عليها. ولا يوجد وثيقة أو احتفال يبدو منه وجود شرط رسمى مسبق للزواج. وهناك من الناحية العملية أدلة وفيرة على أن الزواج فى مصر كان يتم الاحتفال به بشعائر وولائم:

S.Allam, 'Quelques aspects du mariage dans l'Égypte ancienne,' JEA 67 (1981), 116-35، وفيه قدم مصادر مختلفة متعددة. ولاحظ أن بردية P.Oxy. XLVI 3313, a 2nd-c وهى خطاب من القرن الثانى لتجهيز ١.٠٠٠ وردة و ٤.٠٠٠ عود نرجس narcissi لزفاف، فيما يبدو فى البهنسا، =

الزوجة عادة بحماية قوية كان لها بعض التأثير على الوثائق اليونانية؛ وفي الواقع كانت بعض وثائق الزواج التي كتبت باليونانية شكلها مصرى خالص. وعلى أى حال فإن وثائق البهنسا التي تشكل أساسا المناقشة التالية عن المهر وممتلكات الزوجية كانت "إغريقية" في جوهرها أكثر من كونها "مصرية" في الشكل والمحتوى وفي اللغة أيضا^(٤٧).

أثار الفارق الواضح في طبيعة المهر بين الوثائق اليونانية والمصرية ومصادر الزواج الأثيني الكلاسيكية مناقشة بين المؤرخين في القانون اليوناني عن العلاقة بين المهر وإرث النساء في مختلف النصوص اليونانية. كان المهر الأثيني يطلق عليه اصطلاحا برويكس "proix" على عكس فيريني "pherne"، وهو الاصطلاح المعتاد الذي كان يطلق على المهر بصفة عامة

٤٧ - ويوجد بالمطل دعوات عديدة للزفاف بين أوراق البردي. وكان من المعتاد كتابة عقد الزواج بعد سنوات من بداية الزواج، وتحويله من عقد 'غير مكتوب' إلى عقد 'مكتوب':

H.J. Wolff. *Written and Unwritten Marriage in Hellenistic and Roman Law*. Amer. Philol. Assn. philol. Mongra. 9 (Harverford, Pa., 1939, esp. 58.

وهناك قائمة بمزيد من الببليوجرافيا عن الزواج في:

Montevecchi, *La Papirologica* 206f. and Modrezjewski, 'Bibliographie de papyrologie juridique, 1972-82', part VI, 115-18.

(٤٧) عن الأثر المصري على الوثائق اليونانية

G. Häge. *Ehegüterrechtliche Verhältnisse in den griechischen Papyri Ägyptens bis Diokletian* (Köln, 1968), esp. 104ff., 181ff., 290ff..

نموذج الزواج المصري المعروف لى من البهنسا هو P. IFAO I 13 (23BC). عن مسح عام لعقود الزواج من البهنسا، راجع:

E. Kutzner. *Untersuchungen zur Stellung der Frau im römischen Oxyrhynchos* (Frankfurt, 1989), ch.2.

والموجود في البردي. واقترح ولف Wolff أن الكلمتين تعكسان اختلافا جوهريا في الشكل والأداء، رابطا اصطلاح proix بالمدينة الدولة polis التي تضم مجموعة محدودة من المواطنين يربطهم صلة النسب، وسكنى المنازل oikoi⁽⁴⁸⁾. وبناء على هذا الرأي فإن المنزل كمؤسسة اجتماعية ودينية نتج عنه وجود صلات في العادات الممارسة التي كانت تهدف إلى الحفاظ على الطابع المميز لكل بيت oikos؛ وشمل ذلك قيما على حق عمل وصية، واستخدام التبني لضمان ورثة ذكور (بشرط أن الابن المتبنى لا يستطيع الوراثة من والده الطبيعي)، وتقييد حق الإناث في الميراث فيما عدا في حالة وجود وصية (في الواقع كانت هناك قيود بصفة عامة على أهلية المرأة للقانونية)، فقد كان شكل عقد الزواج engysis-ekdosis، والمهر proix يُقدّمه والد العروس للعروس لتقدمه بنفسها 'epi' لزوج المستقبل، رأس منزلها الجديد.

كانت الممارسات في مصر الهلنستية مختلفة تماما، حيث إن معظم اليونانيين لم يكونوا مواطنين لمدينة polis. وإذا كان هناك ثمة أثر مهم للمهر الأتيكي proix، فهو يتمثل في أنه كان يسمح بانتقال الميراث من جد للأُم إلى أحفاده في حالة الإخفاق في الحصول على الميراث مباشرة من خلال الإناث، ولم يكن هناك حاجة ضرورية لهذه النقلة في مصر لحقيقة كون البنات كان

(48) RE XXIII.1 s.v. proix, esp. 162 ff.; J. Modrzejewski, 'Zum hellenistischen, Ehegüterrecht im griechischen und römischen Ägypten', ZSS 87 (1970), 50-84.

مراجعة شاملة لبيج في:

Häge, Ehegüterrechtliche Verhältnisse.

فى استطاعتهن، وعادة ما حدث، أن يرثن حتى فى حالة وجود أبناء. كما استطاعت النساء، حتى فى أثناء حياتهن الزوجية، امتلاك جميع أشكال الملكية العقارية ملكية خاصة لهن، وكان يمكنهن من خلال الوصى - ولى الأمر - أن يكون طرفا فى المعاملات القانونية، ومن بينها القيام بعمل وصية. واعتبر المهر المصرى pherne بالتالى مساهمة من جانب أسرة العروس للعروسة للإنفاق على نفسها وعلى بيت الزوجية. وبنى هيج Häge على أساس التمييز الذى ذكره ولف Wolff، افتراض وجود انقسام حاد بين مكونات المهر المصرى pherne والمهر الأتيكى proix. فالمهر المصرى قد يشمل، أموالاً نقدية وملابس ومجوهرات أو أثاثا، وجميعها كانت تُقيم بالعملة النقدية، أو بوزنه ذهب. ولم يشمل المهر على الإطلاق أراضي زراعية (أو أملاكاً عقارية أخرى)، أو عبيداً^(٩١).

وهذا ليس هو المكان المناسب للتساؤل عما إذا كان الفارق بين المهر المصرى واليونانى تم تحديده فى الواقع العملى بشكل حاد جداً^(٩٠)؛ لكن محتوى المهور اليونانية المصرية لا يستحق الاهتمام هنا، فرغم أن استنتاجات هيج

(49) Häge, Ehegüterrechtliche Verhältnisse, esp.47ff.

(٩٠) راجع تعليق تالامانسا المتقدم على مناقشة هيج فى:

M. Talamasca, 'Gli apporti patrimoniali della moglie nell'Egitto Greco e romano', Index. 2 (1971), 240-82 .

ولاحظ بوجه خاص أن كلا من العقد الأتيكى proix والعقد المصرى pherne قدرت قيمتهما بالمال، وعن محتويات العقد الأتيكى راجع Wolff, RE XXIII. I 136ff . راجع أيضاً:

A. Biscardi, 'Proix e pherne alla luci di un nuovo papiro fiorentino', in Modrzejewski and D. Liebs (eds), Symposion 1977 (Vienna, 1982), 215- 21.

Häge عن مضمون المهر المصرى pherne قد تبدو صحيحة، فإن الأرض قد تجد لها مكانا فى عقود الزواج، وكذلك بالإضافة إلى "المهر وهدية الزواج Phrene, en prosphora"، أو فى شكل وصية أولية للتصرف - فى الأملاك، وعلاوة على ذلك فحيث كان يمكن للنساء الوراثة والحصول على مهر، فمن المهم النظر فى الآثار المترتبة على الاختلاف فى المحتوى بين المهور والمواريث.

لعل أفضل طريقة لتبيان طبيعة المهر فى مصر بالتحديد من خلال النظر إلى ماهية الحقوق التى زادت على المهر، والتى تم الحصول عليها بالنسبة لمختلف الأطراف المعنية - زوج العروس بطبيعة الحال، والعروس، ووالدى العروس، والأطفال من نتاج الزواج. وأيضا ما الذى ميز المهر pherne عن الممتلكات الأخرى التى منحت وقت الزواج، فى المحتوى، والأصل، والملكية؟ إن الأدلة الخاصة بهذه الموضوعات من البهنسا سيتم التعامل معها بالتزامن مع الاستنتاجات الأكثر شمولا التى أيدها هيچ Häge⁽⁵¹⁾.

كان من الطبيعى أن يكون (المانح البعيد) ekdotes للعروس لتقديم المهر pherne هو أحد الوالدين⁽⁵²⁾. وربما وضع الموصون نصا صريحا

(51) Häge, Ehegüterrechtliche Verhältnisse, esp. 145ff. 223ff., 257ff

(52) P.Oxy. III 496, 497, X 1273, probably II 372, XLIX 3491; Häge, Ehegüterrechtliche Verhältnisse, 139 f. P. Oxy. VI 905 is ambiguous: see below.

لمهور بناتهم بأن يُدفع المهر لهن من ممتلكاتهم^(٥٣). ولكن عندما تكون العروس نفسها هي طرف في العقد، أو أحيانا عندما تكون لها مانح ekdotes كانت الوثائق تُقرأ كما لو كانت العروس هي التي أحضرت المهر: على سبيل المثال يذكر النص — ἡ δ' ἔκδοτος φέρει τῷ ἀνδρὶ [εἰς φε]ρνῆν (أحضرت العروس لزوجها المهر phrene)^(٥٤). وليس من الواضح ماذا كان الاصطلاح يُعنى بالتحديد، وحتى إذا كان هناك في بعض الأحيان ما يبرر الاستنتاج من هذه الحالات بأن المهر دفع فعلا من أملاك العروس الخاصة. تجدر الإشارة إلى أن العقد المذكور أعلاه يضمن لوالد العروس الحق في الحجز على الزوج وعلى جميع ممتلكاته، مما يعنى أن الأب كان له في الواقع مصلحة مالية خاصة في المهر. وربما كان من الأفضل الإقرار بأنه على الرغم من أننا يمكن أن نكون متأكدين بأن المهر غالبا ما كان يتم دفعه من ممتلكات واحد أو آخر من الوالدين، فإننا لا يمكن أن نكون متأكدين بالمثل أنه لم يأت في أى وقت من الجيب الخاص للعروس. ومع ذلك فمن المؤكد أن بعض الفتيات وخاصة الأيتام، كان يمكن بالتأكيد أن يملكن ما يكفي من الممتلكات لتغطية مهورهن.

(53) P. Oxy. I 75, IV 837, VI 907.

(٥٤) P. Oxy. II 266, 267, 281. الجملة التي تم الاستشهاد بها من بردية P. Oxy. VI 905، وفيها أمدت العروس من قبل ولدها. وبردية P. Oxy. XLIX 3500، عقد زواج بين اثنين من المحنطين embalmers ومن الغريب جدا عدم ذكر أى مهر بالمرّة.

تحدث معظم الوثائق بلا استثناء تقريبا عن المهر pherne على أنه قد أحضر إلى الزوج. وعلى أى حال فقد ذكر مرة بصفة عامة أن الملكية المطلقة ('Eigentum') كانت تقع للمرأة، ويرجع ذلك أساسا إلى مرسوم تييريوس يوليوس الإسكندر Tiberius Julius Alexander الذى نص صراحة على أن المهر لا يعد جزءا من تركة الزوج^(٥٥). ومع ذلك فقد أثبت ولف Wolff أن مفهوم الملكية المطلقة غريب على القانون اليونانى، بحيث يجب النظر أكثر فى مسألة ملكية المهر pherne خلال فترة الزواج من خلال الحقوق المختلفة التى يمتلكها كل من الزوجين (وبعد فسخ عقد الزواج والتى يمتلكها المانح الأصلي للمهر أيضا)^(٥٦).

وفى عدا العدد القليل من الوثائق البطلمية التى تحدث عن الملكية الزوجية المشتركة (على سبيل المثال بردية P. Tebt. I 104)، فقد كان يبدو أن الزوج امتلاك حقوق استخدام والتصرف فى المهر pherne، ما دام أن ذلك كان فى مصلحة الزوجة وبيت الزوجية. لكن الزوجة كانت تمتلك ضمانات ضد تبديد مهرها؛ فكان لها طبقا لمرسوم تييريوس يوليوس الإسكندر حق الدفعة الأولى (protopraxia) قبل مطالب الدائنين الآخرين بما فيها الدولة^(٥٧). وتم تأمين بعض المهور صراحة بضمان جزء من ممتلكات

(٥٥) 'وعن المهور التى تخمس شخصا آخر، وليس للرجال الذين حصلوا عليها'

§ 3.25: Häge. Ehegüterrechtliche Verhältnisse, 145ff.

واستُخدمت كلمة 'proikas' للتعبير عن المهور هنا مما يعكس التأثير الرومانى بطبيعة الحال.

(56) Wolff. RE XXIII. I 148.

(٥٧) See n. 55; cf. P. Oxy. VIII 1102. حُكم لمسجل دار الوثائق hypomnematographos بأمر تسليم

ربع أملاك أحد الرجال إلى المدينة، يستثنى منها المهر الذى سبق منحه لابنته.

الزوج، أو قد يكون أحد والدى الزوج بمثابة ضامن لإمكانية السداد^(٥٨).
ويسجل التماس من البهنا في أوائل عصر المواطن الأول طلب زوجة
لاسترداد مهرها، الذى قام زوجها بتبديده، مضافا عليه ٥٠٪ على أساس
سوء التصرف (P. Oxy. II 281)

صرحت معظم عقود الزواج بأنه فى حالة الطلاق يجب على الزوج
إعادة المهر فى خلال سنتين يوما، وإعادة متعلقات العروس الشخصية
parapherna فى الحال؛ وانطبقت هذه القواعد فى كثير من الحالات سواء
أكان الزواج نتج أو لم ينتج عنه وجود أطفال^(٥٩). وإذا كان الشخص الذى
منح المهر لا يزال على قيد الحياة، يبدو أنه كان يجب أن يعود إلى ذلك
الشخص، وفى حالة عدم وجوده كان المهر يعود إلى الزوجة نفسها^(٦٠). كما
وضعت أيضا شروط للوفاة بدون وجود ذرية لدى أى من الزوجين. فإذا
توفيت الزوجة أولا، يعود المهر خلال نفس الفترة إما إلى من قام بمنحه
أو لأحد أقاربها؛ وإذا سبق الزوج زوجته يعود المهر إلى الزوجة.
وربما كانت الزوجة تضع يدها على كل ممتلكات زوجها حتى يتم
الحصول على المهر^(٦١).

(٥٨) عن المهور المضمنة: P.Oxy. III 496, 603, VI 907, VII 1034؛ وفيما يبدو أيضا فى بردية PSI
V 450 recto 19 ff. ومن المحتمل أيضا أنها كانت وظيفة الممتلكات المدرجة فى قائمة وثيقة P.Oxy.
XLIX 3491: lines 15 ff. عن الضامن راجع P.Oxy. II 266, VI 905.

(٥٩) P. Oxy. III 496, 497, 603, VI 905, X 1273؛ وفى وثيقة P.Oxy. XLIX 3491 تحدد إعادة المهر
إذا كان للزوج بدون عقب، ويبدو أنه تم الاحتفاظ بجزء فى حالة رغبة أحد الأبناء البقاء مع والده.

(60) Oxy. III 496, 497, X 1273, XLIX 3491.

(٦١) P. Oxy. II 265, III 496, 497؛ ومن المحتمل أيضا فى وثيقة P. IFAO III المهشمة بصورة كبيرة.

يتضح من العقود المتعلقة بتناول إعادة الصهور، أنه كان يجب إعادتها في حالة وفاة الزوج حتى في حالة وجود أطفال. على الرغم من بعض الغموض في بردية P. Oxy. II 268 فهي توضح بجلاء أن المهر أعيد دفعه للزوجة، أموناريون Ammonarion من ممتلكات زوجها المتوفى. وكان لهما على قيد الحياة على الأقل ابنة مستحقة للوراثة، ومن المحتمل أيضا وجود أبناء بالمثل^(٦٢).

هناك إعادة لمهر في بردية P. Coll. Youtie II 67 سوف يثير أسئلة جوهرية عن طبيعة المهر pheme في مصر، في حال قبول تفسير واحد اقترحه ناشرها. تعاقدت سبارتياتيس التي تدعى خايريمون Spartiates alias Chairemon مع الوصي على حفيدها الصغير إبيماخوس Epimachos ليعيد من ميراث الزوجية مهر ابنتها التي حصلت عليه. من الواضح أنه كان متوقعا زواج ابنتها مرة ثانية. ولاحظ الناشر في تعليقه في المقدمة، أن أيًا من المتعلقات التي أعيدت كانت لا تشير صراحة على أنها مهر pherne، رغم أن بعضها سمي باسم متعلقات العروس parapherna، واستخدمت أيضا صفة "من المنزل proikimanion"، ولم يعط- البيان- مبالغ نقدية، كما جرت عليه العادة في المهر. لذلك اقترح الناشر أن متعلقات العروس proikimaion

(٦٢) تخلت ابنتها في الواقع عن حقها في الوراثة من خلال بردية P.Oxy. 268. وافق أنتيفاتيس بن ميراكلانس Antiphanes son of Herakleas بشكل عام بأن يكون أبناء، رغم ترميم بعض جوانب شجرة العائلة بطريقة مختلفة:

Mitteis, M. Chr. 299, introduction, Kreller, Erb. Unt. 132. Note also P. Oxy. X 1274.

كانت هي فقط التي كان يتم إعادتها، ومن ثم فإن الوثيقة قد توفر أدلة على أن المهر pherne - المصري- كان يعامل مثل المهر الأتيكي proix، في انتقال الميراث خلال خط النساء، ما دام تم الاحتفاظ بالمهر pherne من قبل ابن من الزواج.

ولا يمكن قبول هذه للترجمة، ومن المؤكد أنه يعد أمرا شاذا عدم وصف المتعلقات التي أدرجت أسفل سطر ٢٧ صراحة بأنها هي المهر pherne، لكن بدا بوضوح عند هذه النقطة قسم جديد من الوثيقة، يميز متعلقات العروس parapherna عن ذلك الذي كان ذكر من قبل؛ وعلاوة على ذلك لم نقيم متعلقات الزوجة، مثلما حدث بالنسبة للبند السابقة. ويجب أن نتذكر أن هذه الوثيقة متأخرة نسبيا (٢٦٠ م)؛ كما أنها في الحقيقة متأخرة ثلاثين سنة عن آخر إشارة إلى متعلقات الزوجة المعروفة لهيج Häge^(٦٣). عند هذه المرحلة بدأ الاصطلاح يتأثر على نحو متزايد باستخدام الرومان لاصطلاح proix كترجمة لـ 'dos' والكلمة العادية للمهر. ووفقا لهيج لم توجد كلمة pherne في البردي بعد القرن الرابع^(٦٤).

وعلاوة على ذلك، فقد وضع من قائمة الجدول رقم (١٠) التي ضمت معظم المهور منذ أواخر القرن الثاني وما يليه، أنها ضمت المجوهرات الذهبية والملابس ولم تضم من بينها مبالغ نقدية، وعلى ذلك تكون الوثيقة P. Coll. Youtie II 67 فريدة في نوعها في هذا الصدد (وكان هناك في واقع

(63) Häge, Ehegüterrechtliche Verhältnisse.224 cites CPR I 21 (ad 230).

(64) Ibid.210.

الأمر مبلغ كبير من المال دفع لاستخدامه "لتأثيث المتعلقات الأخرى للمهر". كان من غير المؤلف أيضا عدم إعطاء بنود الذهب قيمة نقدية. حيث كان الذهب في أواخر القرن الثالث بوجه خاص بعيدا عن الاستقرار بالنسبة للعملة، كما كانت الملابس في حاجة لتقييمها، نظرا لأنها كانت معرضة للتلف⁽⁶⁵⁾. ونحن قد نستنتج من ثم أن بردية P.Coll.Youtie II 67 لا تقدم سببا للتفكير أن ابن الزوجية كان يرث أى جزء من مهر الزواج. أما إذا ما كان ذلك يتفق مع الممارسة العامة، فإن ذلك وبطبيعة الحال يعد أمرا آخر؛ وخاصة ما إذا ما كانت الأرملة لن تتزوج مرة أخرى.

ماذا كان يمكن أن يحدث لمهر *pheme* الأرملة التى لم تتزوج مرة أخرى (أو التى ظلت على قيد الحياة بعد آخر زوج لها)، والتى تتوفى تاركة نسلا وراءها على قيد الحياة؟ كان ذلك (أى المهر) يكون جزءا من ممتلكاتها وترثه ذريتها، وهو نتيجة طبيعية، وتؤيده حقيقة كون وثائق الزواج تقدم فى حالة الوفاة فقط بدون ذرية.

ومع ذلك، فهذا يفترض أن السلع التى كان يتألف مهر العروس منها كانت للاستخدام العام، وليس فقط لاستخدام الزوجة، أو تلك التى يمكنهم تبادلها بسهولة بسلع للاستخدام العام. وتوضح بردية P. Coll. Youtie II 67 إمكانية شراء 'سلع المهور' مقابل عملة، وكان من المفترض وجود سوق

(65) J.Whiteborne, "The valuation of Gold Dowry Objects in Papyri of the Roman Period", *Archiv*, 32 (1986) 49-53.

نشطة للذهب، وكان يمكن تقدير القيمة النقدية للمجوهرات والملابس الجميلة من هذه الأشياء من المهور. لم يكن هناك مشكلة بطبيعة الحال بالنسبة للعملة نفسها، على الرغم من استثناء بردية أمهرست الغربية P. Amh. II 95، وفيها تم شراء أرض من والد العروس بمهرها، وأنا لا أعرف أى دليل قاطع لعمليات شراء تمت بالعملة من المهور^(٦٦). ويبدو من المحتمل استخدام الحلى والملابس بدورها كجزء من المهر لأى ابنة تولد من الزواج، على الرغم من أن الأدلة القاطعة على ذلك من الصعب الحصول عليها^(٦٧).

وهكذا، على الرغم من أنه سيكون من الصعب القول إن المهر *phorne* لم يعمل مطلقاً على انتقال الملكية إلى الذرية عن طريق فرع الإناث، فإن استنتاج ولف Wolff وهيج Häge، بأن ذلك لم يكن هو الدور الرئيسى للمهر فى مصر، لا يمكن قبوله إلى حد بعيد. فبصرف النظر عن الاستخدام العام للمهر فى مصر لجعل الفتاة أكثر جاذبية لزوجها المحتمل، فقد كانت المهمة

(٦٦) نمرف من وثيقة P.Oxy. II 281 فقط أن المهر يُبَدد بطريقة ما. وفى بردية P.Kronion 52 تم تبادل مجوهرات المهر بمبالغ نقدية للاستخدام الشخصى للزوج: راجع Whiteborne, 'Valuation', 53 الذى نكر فيها أيضاً بردية P. Oxy. III 528 الغامضة. وبطبيعة الحال كان يمكن رهن بعض بنود بضائع المهر: توجد المصادر فى:

T. Reckmans, 'Treasure Trove and parapherna', *Le Monde grec*, 748-59, at p. 759.

(٦٧) PSI III 240 (reedited in PSI Corr. I) توضح سيدة توصى فيها بألوات زينتها *gynaikeion kosmon* لفتاة ليست متروجة فيما يبدو، ومن الواضح أنها ليست ابنتها. وفى بردية P. Oxy. XLIX 3491، أعطى الأب ابنته المهر، ومتعلقات أمها *parapherna*، ولكن لا نحتاج لأن نفترض أن هذه الأخيرة تألفت من البنود نفسها التى قد تلقاها. وبالمعنى الدقيق للكلمة، كان لا يجب منح أجزاء من مهر الأم ما دام الزواج قائماً، ولكن ذلك لم يكن يمثل عقبة فى حالة عدم وجود اعتراض من أحد أفراد الأسرة، وإن كان من المحتمل أن يتسبب (أى الاعتراض) فى وجود عقبة فى التطبيق.

الأولى للمهر pherne في مصر هو الحفاظ على العروس (ومن المحتمل أيضا من أجل زينتها) والأسرة الزوجية. ولذلك فعندما تتسحب العروس من ذلك المنزل، كان المهر يذهب بطبيعة الحال معها. وهنا ينبغي ملاحظة شرط في بردية (P.Oxy. II 265 (line 19)، اتخذها الناشرون وسيلة لمنح أى طفل يرغب في البقاء مع والده في حالة الطلاق نصيبا من المهر؛ وحتى إذا كانت تلك ترجمة سليمة للعبارة، التي لم يتبق منها غير سبع كلمات باقية، فيمكن أخذها بالمثل على اعتبار أنها تشير إلى رعاية الأبناء خلال طفولتهم، كما يتعلق بتوفير حصة لهم في ميراث الأم. وإذا كانت لدى الأم رغبة في ترك بعض ممتلكاتها إلى أبنائها من زواجها الأول يمكنها ترك وصية بهذا المعنى، وهو اختيار لم يكن متوافرا تماما للمرأة التي كانت تخضع للقانون الكلاسيكي الأثيني.

وردت الإشارة من قبل للمحتويات النموذجية للمهر pherne؛ وتتكون المحتويات التفصيلية لمهور البهنسا من المهر pherne، ومتعلقات العروس الشخصية parapherna، والإضافات الأخرى prosphora ووردت جميعها في الجدول رقم (١٠). وتعد متعلقات العروس الشخصية بمثابة إضافة إلى المهر، والتي تظهر في العصر الروماني، وتحتوى على متعلقات للاستخدام الشخصى للعروس - تختلف عن بعض البنود التي يمكن أن تكون موجودة في المهر. ولم يكن من الضروري تقييم متعلقات العروس parapherna نقداً^(٦٨).

(٦٨) لكن لاحظ هنا تعليق تالامانكا على هيج Häge في

Talamanca, 'Gli apporti patrimoniali'. Index, 2 (1971), 246f.:

ويرى تالامانكا أن الخاصية الرئيسية التي تميز متعلقات الزوجة parapherna بأنها تكون تحت تصرف الزوجة، بينما كان المهر pherne في حوزة الرجل على الأكل في المدى القصير.

لذلك لم يكن لمتعلقات العروس الشخصية تحميل إضافي على العلاقة بين الأرض وممتلكات الزوجية. ويحال للقارئ لمزيد من المناقشات عن أصل ومحتويات وأهمية هذا الجزء من المهر إلى هيج أو إلى مقالة جيرنر^(٦٩).

عبر هوبكنز عن دهشته من انخفاض متوسط حجم المهور الذي سجل في دار تسجيل تيبتيونس Tebtunis أعوام ٦-٤٢ ميلادية (٨٠ دراهمة؛ وتراوح الحد بين ١٨-١,١٠٠ دراهمة)^(٧٠)؛ أما تلك الخاصة بالبهنسا فعادة ما تكون أكبر، حتى إنها تسمح بالتضخم؛ لأن جميعها كانت تتعلق بدون شك فيما عدا واحدة (P. Oxy. VI 905) بسكان المدينة أكثر من للقرويين. واختلفت القيمة النسبية للمهور اختلافا كبيرا باختلاف المجتمعات، ومن المفهوم اتجاه المهر ليكون منخفضا نسبيا، حيث إنه لم يشكل الحصة الوحيدة للابنة في ممتلكات والديها. علاوة على أن قيمة المهور يجب أن تُقيم فيما يتعلق بوضع البضائع الاقتصادية الفعّال، بدلا من وضعها جانبا أو (كما في حالة المجوهرات) التي يُحتفظ بها للعرض. وهناك بعض الانتماسات المثيرة من قرية يوهيميريا Euhemeria في الفيوم تنتهم امرأة من أصل متواضع قامت بزيارة الحمام وهي تترين بمجوهرات، فضلا عن (زعمها) الاحتفال بصندوق من سلع المهر dowry كان مسروقا ومُخبأ في جدار منزل منذ أربعين سنة^(٧١).

(69) Häge, Ehegüterrechtliche Verhältnisse. 221 ff., E. Gerner, Beitrag zum Recht der Parapherna (Munich, 1954).

(70) M. K. Hopkins, 'Brother-Sister Marriage in Roman Egypt' Comparative Studies in Society and History, 22 (1980), 303-54, at 432.

(71) P. RYL. II 124-125 (= Sel. Pap. II 278); see Reckmans, 'Treasure Trove and parapherna'.
Le Monde grec 748-59.

(ب) طرق التبرع بالأراضي في زواج الابنة: إضافات على مهر
الزواج ومخصصات الوالدين

Methods of Donating Land on Daughter's Marriage: *prosphora*
and 'Parental Apportionment'.

إذا رغب والدا العروس في توفير حياة آمنة للزوجين، كانت هناك وسائل مختلفة متاحة لهما. فقد كان يمكن منح العروس بعض الأراضي، أو عائد إنتاج عدة ممتلكات قبل الزواج^(٧٢). وكان يمكن تسويتها للزوجين من خلال عقد الزواج نفسه، إما عن طريق إضافتها إلى المهر الأصلي أو إلى "مخصصات الوالدين *parental apportionment*".

وناقش هيج بأن الأرض (والعبيد) كان لهما مكان في المهور في الإضافات الأخرى في هدية الزواج *en prosphora* فقط، كإضافة على المهر *parapherna* والمتعلقات الشخصية. وحقيقة أن ذلك كان نادرا نسبيا مما يجعل من الصعب تعميمه كقاعدة. وهناك عدة حالات غامضة، تشمل بردية P.Oxy. II 265، أوردها هوبكنز Hopkins ضد دفاع مودريزجويسكي Modrzejewski عن وجهة نظر هيج Häge^(٧٣)، لا يمكن في الواقع اعتماد

(٧٢) P.Oxy. II 273، e.g. وبردية P. Michael. 33 من فترة متأخرة جدا وهي نقلت بعد الزواج. وراجع

أيضا الشراء نيابة عن ابنة غير متزوجة، الفصل السادس، المبحث الخامس.

(٧٣) 'زواج أخت بأخيها'، ٣٣٩. وعن الإضافة *prosphora* بصورة عامة راجع:

Häge. Ehegüterrechtlich Verhältnisse. 250 ff.

أى استنتاج نهائى بشأن بردية P.Oxy.II 265^(٧٤). ويوجد جزء صغير جدا من كل سطر من الأسطر المتبقية، يكفي لتوضيح أن العقد تضمن سمات لا يمكن تفسيرها بالكامل عن طريق القياس مع غيرها من العقود الأكثر تكاملا، كما لا تقرر بوضوح ما هي هذه الشروط المحددة. ولا يمكننا أن نقرر بثقة ما هو عدد الأحرف المفقودة في نهاية كل سطر، ولكن من المرجح أن الفقد كان كبيرا جدا. وعلى ذلك فإن ما يبدو على أنه انتقال مفاجئ من البنود التي يمكن توقعها في المهر pherne في السطر الثالث إلى وصف ما لا يقل عن ثلاث قطع من الأرض في سطرى ٤-٥، يترك في الواقع مجالا واسعا للتباين في طبقتي الملكية.

وربما تكون وثيقة CPR I 24 = M. Chr.288 من الفيوم أقرب الوثائق التي تتساوى معها تقريبا. فهنا وبعد ذكر قائمة بنود الذهب والنقود (ضمنها قيمة بعض الملابس) التي تسلمها العريس من العروس 'epi' التي حصلت عليها من والدتها وتابع العقد 'ومنحت أفروديت بالمثل لابنتها نفسها هدية إضافية على مهرها لا تسترد مرة أخرى (ἐν φερνῇ κατὰ προσφοράν ἀναφαίρετον) -----' (السطر الثامن وما يليه) ثلاث أرورات من أرض الاستيطان katoicic ونصيب نصف منزل وفناء في المدينة metropolis (هذه كانت مختلفة عن بقية الأملاك الأخرى التي تركت لابنتها من والدها). واحتفظت الأم بحق السكن والانتفاع بالمنزل والفناء ونصف الأورورا خلال حياتها. ومن ثم، على الرغم من أن المنزل والأرض التي منحتهما الأم

(74) See BL 94 on the text.

كانت تعنى أنها جزء من المهر، فقد كان هناك تمييز واضح لحق الملكية بينها وبين بنود المهر 'العادية'. وقامت العروس بإيداع بيان بتغيير ملكية المنزل (مع استمرار حق والدتها فى الانتفاع به) فى دار الوثائق bibliothek (الأسطر ٣٣-٣٤). وكان العريس ملزما بالقيام بالعمل الزراعى فى أملاك زوجته التى ورثتها من والدها، وقام بدفع الضرائب عن نصف مساحة الأوروات الثلاث التى منحت له kata prosphoran؛ ولكن ظلت حجة الملكية لزوجته بصفة قاطعة. ونصت الشروط على إعادة الذهب والنقود فقط فى حالة الطلاق.

وفى حالة عودتنا إلى بردية P.Oxy.II 265 فى ضوء هذه الحالة المناظرة نجد أن أنصبة الأرض الثلاثة (أو أكثر) فى أسطر ٤-٥ كانت فى أغلب الظن هى تلك التى حصل الزوج ديونيسيوس Dionysios وزوجته على (καρπιαί) حق الانتفاع بها. ومن الصعب القول لمن كان حق ملكيتها. وفضلا عن ذلك ربما منحت الأرض والأملاك من قبل الأم، التى احتفظت بحق الانتفاع وبدخلها طوال حياتها؛ ويبدو أن مقصدها النهائى كان هو الأطفال من الزواج، لكنه لم يكن واضحا من الذى سوف يمتلك العقارات خلال هذه الأثناء. يضاف لذلك أن الأرض التى ورد ذكرها فى السطر ١٥، كانت من نصاب موسخيون Moschion بالقرب من تالاو Talao؛ وإذا أمكن ربط ذلك بمضمون السطر السابق، فربما كانت الجملة ترغم ديونيسيوس إما على أن يعطى لزوجته نصيبا من الدخول من أملاكه، أو ضمان حقوقها من أملاكها. وأخيرا - نجد - فى إقرار ديونيسيوس بتسلم المهر، إشارة إلى مزيد

من الأراضى، أغلب الظن أنها مثل تلك التى سبق ذكرها فى السطر ٤-٥، على الرغم من أن للبندود الموجودة تكونت، من حديقة للكروم (٢) مع متعلقاتها ومصادر مياه، وأرورا واحدة من نصاب kleros لليبوس Lybios تختلف عن تلك الموجودة فى الجزء السابق. ويظهر من سطر ١٤، أن هذه الأشياء منحها زويلوس Zoilos، والد العروس، الذى احتفظ ببعض الحقوق عليها أثناء حياته. ومن الواضح أن وثيقة الزواج استعملت لترتيب الشروط الرئيسية لممتلكات الأسرة؛ ومع ذلك ليس هناك دليل على أن ملكية الأرض والمنزل كونت جزءاً من المهر الأصلى phrene.

كانت أكثر الطرق شيوعاً لمنح ممتلكات - عقارية - عن طريق عقود الزواج هى القيام بعمل "مخصصات من قبل الوالدين"، التى كانت مختلفة تماماً عن المهر. وتواصلت الأدلة على ذلك الإجراء من خلال تلميحات متناثرة وإقرارات العقارات (راجع المبحث الثانى أعلاه)، علاوة على ذلك من خلال نفس عقود الزواج. ورغم أن الممارسة العملية يتضح منها أنها ذات أصول مصرية، فقد استخدمت فى العصر الرومانى حتى بين أسر معهد التربية فى المدن، كما حققت انتشاراً واسعاً فى منشور ميتيوس روفوس Mettius Rufus عام ٨٩ الخاص بالتشديد على تسجيل الممتلكات، وأمر بأنه عند الإقرار بوفاة الوالدين بالتحديد أن يتضمن الإقرار التصريح بالأملك (٧٥).

(٧٥) (P.Oxy. II 237 col. viii 34 ff(=Sel. Pap.II 219): 'إذا كان لدى بعض الزوجات حق الحجز على الأملك بمقتضى قانون بعض الدول، فكان يجب إضافة تفسير على بيان أزواجهن، وعلى نحو مماثل لأطفال هؤلاء الآباء، الذين تم تأمين تمتعهم بالأملك بالوثائق العامة، واستقرار ملكيتها لأبنائهم بعد وفاتهم، ولذلك فإن الذين يقومون بعقد اتفاقات معهم لن يمكنهم الاحتيايل عليهم لجهلهم.'

كان يمكن لإجراء التصرف فى الممتلكات أن يتضمن فى عقود زواج سواء الوالدين أو الأطفال^(٧٦) لذلك يبدو أن عقد زواج الوالدين لم يرق بأكثر من تأكيد حقوق الوراثة الطبيعية بدون وصية للأبناء الشرعيين للزواج فى الوقت الذى كتبت فيه الوثيقة، وإذا كان الزواج لم يكتب من قبل كان يمكن نكر أماكن الأملاك بالتفصيل نظرا لأن عدد الأبناء وكم الممتلكات ربما يحدث فيهما تغيير فى السنوات المقبلة.

وفى حالة عقود زواج الأبناء، كان يمكن وضع المخصصات موضع التنفيذ. وكانت كل المراحل فى العملية يتم توضيحها بدقة بواسطة بيان يقدم إلى المشرف على السجلات bibliophylakes فى عام ٩٧ (P.Oxy. IV 713). أعلن ليونيديس Leonides البهنساوى أن والديه قاما فى عقد زواجهما فى عام ١٢ من حكم كلوديوس "بتسوية مشتركة لكل ممتلكاتهما، وذلك لتكون بعد وفاتهما مؤمنة وموقوفة ملكيتها على أبنائهم". وعند وفاة الأب قسمت ممتلكاته بالتساوى بين الأطفال الثلاثة، وتزوج فيما بعد أخ وأخت ليونيديس كلا منهما الآخر، وفى عقد زواجهما قاما باقتسام أربعة أرورات فى نسله Nesla بينهما وبلغت $\frac{1}{3}$ ممتلكات الأم؛ وقام ليونيديس إلحاقا لذلك بالتصريح بالحجز katoche على الثلث المتبقى وهى كالاتى: $1\frac{1}{2}$ أرورا فى نسلة، $2\frac{1}{2}$ أرورا فى بينو Peenno. ومن المحتمل أن هذا التصرف كان يمكن أن يحدث فقط عندما كان يتم زواج الأبناء ويصبح للوالدان متأكدين أنهما لن ينجبا بعد أطفالا، حيث إنه فى حالة حدوث ما يخالف ذلك فسوف يحرم الأبناء الذين يولدون بعد ذلك من الميراث.

(76) E. Rabel, *Elterlich Teilung* (Basel, 1907), Kreller, Erb. Unt. 224ff.

كان التصرف من هذا النوع لا يحتاج لأن يكون مرتبطاً بوصية في عقد زواج الوالدين، وفي بيان آخر لتقسيم أملاك بخط يد Chirographer. الابنة على عقد زواج قام به والدها، لم يذكر مطلقاً زواجه هو نفسه. ومرة أخرى كان في نصاب مُحدد من الأرض في إيمي Ieme في نصاب خريس Chares الذي كان محل التقسيم (PSI XIII 1322). ويتضح من بيان آخر لإثبات توقع مرسوم ميتيس روفوس Mettius Rufus أن الوالدين سوف يحتفظان ويستفيدان بالأملاك التي تم توزيعها خلال حياتهما، ومن الطبيعي تفسير وجود التصريح بهذه الطريقة، رغم أن كريلر Kreller يعبر عن الشك فيما إذا كان الالتماس في بردية P. Oxy. IV 713 يمكن أن يكون له التصرف الذي تم لكليهما باتفاق بخط اليد cheirograph ومن خلال عقد زواج الوريث (P.Oxy. II 250).

توقع مرسوم ميتيس روفوس Mettius Rufus أن الوالدين سوف يحتفظان ويستفيدان بالأملاك التي تم توزيعها خلال حياتهما، ومن الطبيعي تفسير وجود التصريح بهذه الطريقة، رغم أن كريلر Kreller يعبر عن الشك فيما إذا كان الالتماس في بردية P. Oxy. IV 713 يمكن أن يكون له تأثير مباشر أو أنه كان سينفذ عند وفاة الأم^(٧٧). والتماس ديونيسيا Dionysia في بردية (P.Oxy. II 237)، الذي احتفظ فيها بالمرسوم، مهشم بدرجة كبيرة من جهة ويتعلق بنزاع معقد جداً لكنه يمكن أن يقدم دليلاً واضحاً فيما يتعلق بالحقوق الخاصة بالابنة والوالدا على الممتلكات. ويبدو أن ديونيسيا حصلت

(77) Kreller, Erb. Unt.229.

بمقتضى حق الزواج على حق الحجز katoche على بعض الممتلكات، مما جعلها توافق في وقت لاحق جنبا إلى جنب والدتها ووالدها على رهن تلك الممتلكات نظير مبلغ ثمانى تالنتات (col. Vi 22ff.). ويبدو أن حقوقها على الدخل الحالى لتلك الممتلكات كان يعتمد على الافتراض بأنه يقع عليها بعض المسؤولية عن الديون، وسيكون لوالدها على ما يبدو حق استعادة الدخل عندما تنتهى المديونية (col. iv). ويجب أن نتذكر أيضا أن وجهة نظر ديونيسيا هي التى حفظت فقط فى نصنا.

وفى بردية P.Oxy. II 265 احتفظت والدة العروس بالوصاية على أمور الأطفال من الزواج^(٧٨)، مما يعد مثالا آخر عندما يحتفظ المانح بحق الانتفاع خلال فترة حياته.

ربما يتساءل المرء لماذا كانت هناك حاجة للإضافة prosphora ما دام كان من الممكن ضم الأرض فى عقود الزواج عن طريق 'مخصصات الوالدين'. ولكن حيث إن الأخيرة كانت فى المقام الأول بديلا عن الوصية، فكان المقصود بها أن تصبح نافذة المفعول بعد وفاة المانح، وحتى ذلك الحين يحمل الوريث فقط حق الملكية، ولكن لا يستخدمه. وكانت الإضافة prosphora من ناحية أخرى تبدو على الأقل فى جزء منها كما لو أنها للاستخدام الفورى، كما فصلت بردية P. Ryl. II 154 'من أجل بيت الزوجية المعتاد'.

(78) Ibid.

أصبح من الواضح لاختفاء الإضافة *prospora* مع نهاية القرن الثاني^(٧٩)، وربما قبل ذلك، ومنح حق الانتفاع المباشر للزوجين في 'مخصصات الوالدين' (P. Oxy. XLIX 3491, AD 157/8). وهنا كما في كثير من الأدلة التي نوقشت، كان الوسط الاجتماعي للأشخاص المنخرطين (في هذه الأمثلة) مصرياً خالصاً بمعنى الكلمة. فكانت أم عروس سكندرية، وكان حجم المهر يوحى بثروة كبيرة لدى أسرة العروس على الأقل.

هذا هو قدر ما أعرفه حتى الآن، وهو أمر فريد في نوعه. يبدو أنه كان من الأمور المعتادة أكثر في القرن الأول والثاني حصول الزوجين على إضافات *prospora* يكون لهما حق الاستخدام المباشر لها بدلاً من أن تعد 'مخصصات الوالدين' *parental apportionment*. فإذا ما كانت بردية P.Oxy. II 265 تم المحافظة عليها لتكون أكثر اكتمالاً، فربما كانت قد أوضحت هذه المسألة، حيث يبدو أنها تضمنت كلا النوعين من التصرف. ويبدو أن نقل الانتفاع وبالمثل ملكية الأرض أو أى ممتلكات ثابتة أخرى في عقود الزواج كان نادراً ما تم تنفيذه بالمرة، أغلب الظن لأن عدداً قليلاً من الآباء كان في قدرته تحمل فقد جزء من دخلهم. وينبغي أن نتذكر أيضاً أن بعض الأبناء كانوا قد ورثوا من قبل من أحد الأبوين أو كليهما الذين توفيوا قبل أن يحين موعد زواجهم (كما في بردية CPR I 24).

(79) Häge. Ehegüterrechtlich Verhältnisse. 254.

تعكس الوثائق حلا وسطا بين الأعراف الاجتماعية، والمتطلبات القانونية، وما يفضلهُ الأفراد والعائلات. ويبدو أن دفع المهر *pheme* بالذهب أو بالنقود اقترب من أن يكون عُرْفا عاما^(٨٠)؛ لكنه كان فوق ذلك اعتمد على الظروف ورغبات الأفراد المعنيين ما إذا كان يتضمن أية شروط للمعيشة أو دخل الزوجين عن طريق إغداق الممتلكات عليهما. وربما يعكس ظهور المتعلقات الشخصية *parapherna* والإضافات *prosphora* في أوائل العصر الروماني ضغطاً اجتماعياً على المهر ليصبح أكثر تفصيلاً وثباتاً، ولكن كانت هناك أسباب وجيهة، ربما قانونية كما هي عملية بأن المهر لم يبد أنه كان يتضمن إطلاقاً أملاكاً من الأراضي أو المنازل. كما لوحظ، أنه في حالة منح مثل هذه الأملاك من والدي العروس عن طريق عقد الزواج، فقد كانت العروس هي التي كانت دائماً تحتفظ بملكيّتها؛ وربما كان على الزوج واجب زراعة الأرض لصالح الأسرة الزوجية، ولكن بلا شك كانت الملكية لزوجته. ويجب التأكيد على أن المرأة في مصر كان يمكنها امتلاك جميع أنواع الممتلكات (وأن تكون طرفاً في العقود القانونية، وتقوم بتصرف الأعمال عند الضرورة عن طريق وصي *kyrios* في جميع مراحل حياتها، سواء كانت متزوجة أم لا، وهو وضع كان مغايراً للقانون الإنجليزي قبل الماضي

(٨٠) P.Oxy. XLIX 3500، عقد زواج بين اثنين من المحنطين، ومن غير المؤلف عدم ذكر مهر على الإطلاق.

القريب جدا^(٨١). وهكذا وبغض النظر تماما عن مسألة إمكانية انتقال الملكية مباشرة عن طريق فرع النساء، فقد كان ممكنا للزوجة أيضا، أو لأحد والديها، القيام بتقديم إعانة اقتصادية للأسرة من صميم حقها وليس فقط عن طريق الزوج^(٨٢). وطبقا لهذه الظروف، لم تكن هناك مزايا من وجهة نظر المرأة وأسرتها في إدخال الأملاك التي تدر دخلا في المهر pheren المعتاد؛ وهي ليست ميزة في ذلك، وحيث إن الزوج قد اكتسب الحق في استخدام المهر phrene خلال فترة الزواج، كان هناك خطر كبير في إساءة استخدامه. وبالإضافة إلى ذلك، فيبدو أن غموض حقوق الملكية حول المهر phrene كانت تؤدي إلى التضارب مع الإطار القانوني الذي فرضته الإدارة الرومانية على الأملاك العقارية في مصر، وهي مشكلة لم تكن حتى فكرة الحجز على الأملاك katoche يمكن أن تحلها بقدر كاف.

(٨١) أخيرا حصلت المرأة الإنجليزية المتزوجة على المساواة التامة بالرجال المتزوجين في قدرتها على امتلاك الأملاك والتصرف فيها بلانحتين صدرتا عام ١٩٣٥، ١٩٤٩؛

J. Baker, *An Introduction to English Legal History* (London, 1971), 258 FF.

(٨٢) كان في استطاعة الزوج والزوجة القيام بعمل عقود قانونية مع بعضهما بعضا عن الأملاك: e.g. P. Mich. III 191-2, P.Oxy. XII 1473, XLIX 3487, loans. Sales (from the archive of the grapheion of Tebtunis): P. Mich. II 262, 272.

وحتى لو كانت هذه تتعلق عادة بإدارة ترتيبات الزواج راجع:

T. Gagos, L.Koenen, and B. E. McNellan, 'A First century Archive from Oxyrhynchus: or Oxyrhynchite Loan Contracts and Egyptian Marriage', in J.H. Johnson (ed.), *Life in a Multi - Cultural Society: Egypt From Cambyes to Constantine and Beyond*, (Chicago, 1992), 184-204)

وقدمت هذه الترتيبات بالتأكيد قدرًا أكبر من المرونة من حقيقة إمكانية صياغتها من خلال عقود عادية لقروض أو بيع وكذلك من خلال عقود خاصة بالزواج.

سيكون من غير المريح البحث عن تفسير واحد لوظيفة المهر فى مصر الرومانية. ويمكن اعتبار كل من وظائفه العديدة قابلة للتطبيق إلى حد ما: كوسيلة من وسائل نقل الملكية من خلال خط الأم، ومساهمة فى نفقات الزوجة، ويحتمل الأطفال أيضا، خلال فترة الزواج، باعتباره رمزا لمكانتها، وعرض بشكل جلى لثروة الزوجين من خلال حلى للزوجة، وبمثابة بوليصة تأمين فى الأيام الصعبة فى المستقبل، أو كوسيلة لضمان حسن سير وسلوك الزوج. أما إلى أى مدى من هذه الأمور كان ينظر الأفراد المعنيون إلى وظيفة المهور فهو أمر آخر. ونحن لا نعلم شيئا عن الأسباب المنطوية وراء مكونات مهور بعينها. ولكن يظهر أنه كان يبدو مبررا أن نقل الملكية على اعتبار أنها واحدة من أقل الاعتبارات؛ فى نقل الملكية المباشرة؛ وتفصيلية فى حالة الرغبة - فى وجودها- فى وثيقة الزواج فى حد ذاتها، ويمكن أن تحقق هذه المهمة بكفاءة أكبر، بينما كان تركها يعنى بدون شك أن الملكية والسيطرة الفاعلة على الممتلكات تقع فى حوزة المرأة.

ج- أثر المهور على ميراث الإناث

The Effect of Dowries on Inheritance by Females

لما كان فى مقدور النساء أن يرثن حتى فى حالة وجود ذكور من نفس صلة القرابة، فقد كان للعلاقة بين الميراث والمهر أهمية كبيرة. وخاصة لأن المحتوى النموذجى للمهر كان يختلف كثيرا عن نوع الممتلكات الموجودة فى الوصايا. وكان تبادل استلام المهر والميراث فى بعض مناطق أوروبا فى

أوائل العصر الحديث على سبيل المثال، يتم لأى امرأة بالاتفاق الكامل بين الطرفين، وتم الحصول على بعض الأدلة التى توضح أن ذلك كان هو الوضع فى مصر⁽⁸³⁾. ويدل وجود نصريقات الوالدين فى عقود الزواج أن بعض النساء حصلن على كل من المهر والوراثة، لكنه لا بعد قاعدة يحكم من خلالها بأن هؤلاء كانوا فقط من نسل آبائهم، وبذلك يمكن اعتبارها حالات استثنائية.

وتتأخر الأدلة بقوة كما جرت العادة نحو حالات الوصية، ومن المؤكد أن كريллер Kreller كان صائبا فى رفضه لاعتبار هذه دليلا قانونيا بوجه عام بدلا من كونه يمثل الرغبات الخاصة بكل فرد من الموصين⁽⁸⁴⁾. وفى الحقيقة يبدو أكثر احتمالا أن ابنة لم تكن تستبعد باستلام مهر من الوراثة بدون وصية، على الرغم من عدم وجود دليل يؤكد ذلك.

وفى حالة واحدة، لدينا مثال واضح لابنة (لم تتزوج بعد) كانت مستحقة لحصة متساوية، جنباً إلى جنب مع ثلاثة من إخوانها الأصغر سناً، طبقاً للوصية بدون ميراث. ولكنها لم تحصل عليها مطلقاً، لذلك فلا نستطيع التأكد لدرجة كبيرة أنه لم يكن فقط بسبب تخلفها عن الحضور للمحكمة حتى تكون قادرة على تأكيد مطالبتها بالمهر.

(83) see Goody in J. Goody, J. Thirsk, and P. Thompson (eds.), *Family and Inheritance: Rural Society in Western Europe, 1200-1800* (Cambridge, 1976), esp. P. 18, commenting on J. Yver, *Égalité entre héritiers et exclusion des enfants dotés*; cf. Mitteis, *M.Christ.* 57 introduction: generally, the works cited by Kreller, *Erb.Unt.* 143 n. 9.

(84) Kreller, *ibid.* 143ff.

ومرة ثانية في حالة أخرى، حيث حصلت الابنة بالتأكيد (من والدتها) على ميراث مساوٍ لميراث إخوتها، ولم يتم الاحتفاظ بالجوانب الأخرى التي لها صلة بالحالة في بردية (P. Oxy. IV 713). فقد وزعت حصص الأملاك على الأولاد في عقد الزواج بين الفتاة، ثايس Thais، وواحد من إخوتها وفي بيان الأملاك الذي قام بعمله الأخ الآخر، لم يكن هناك بطبيعة الحال ذكر واضح لمهر ثايس، على الرغم من أنه ربما كان له ما يبرره بالتسليم بأنها حصلت على نصاب واحد، وأن ذلك لم يكن من الناحية الشكلية فقط^(٨٥). حيث عرف أن ثايس ورثت بعض الأملاك من والدها (الأسطر ٢٠ وما بعدها)، فإن حصولها على المهر لم يكن يؤدي إلى استبعادها من ميراث من أحد والديها؛ ويظل الاحتمال بأن نصيبها من ميراث الوالدين كان أصغر من ميراث إخوتها، وحصل الأبناء الثلاثة على مساحات متساوية من الأرض من أمهم، وربما لم تحصل ثايس على أي شيء من والدتها في مهرها. وينبغي أن نتذكر، أنه ما دام كان الأبناء يرثون كلا على أفراد من كل من الأبوين، فلم يكن من الضرورة حصول كل منهم على النصيب ذاته في كل حالة.

كانت الممارسة العملية التي كشفتها وثائق الوصايا تختلف بشكل واضح، رغم أن بعض الاختلافات التي ظهرت ربما نتجت من تباين في قيمة المهر والمواريث؛ وعلى أي حال، فإنه من المعقول أن نفترض مع كريллер Kreller، أن ميراث ابنة كان يمكن أن يُخفض على أساس المقدار الذي حصلت عليه في المهر، ولذلك في حالة إذا كانت قد حصلت في مهرها على مقدار كل

(٨٥) P.Oxy. XVII 2133 توضح البردية أن القتل في الحصول على المهر كان سببا للشكوى. ولاحظ هوبكنز أنه حتى الزواج بين الأخ وأخته كان يتضمن مهرا

Hopkins. 'Brother- Sister Marriage'. 322.

نصيبها في الميراث، فهي سوف تستثنى عمليا منه^(٨٦). وربما يمكن رؤية ذلك في عملية P.Oxy. I 75 (AD 129)، إعلان ملكية لثلث ($\frac{1}{3}$) منزل مكون من ثلاثة طوابق وبدروم cellar وفناء في البهنسا وثلث ($\frac{1}{3}$) نصيب لمكان خال psilos topos محاط بسور ترك في وصية من والد لابنه؛ وكان للابنة الحق في مهر من ألف دراهمة وشغل (جزء من؟) المنزل بناء على الوصية ذاتها إذا لم تتوف قبل والديها. ويفترض المرء أن المنزل الذي ترك للابن كان ثمنه يساوي أكثر من ألف دراهمة، وفي هذه الحالة لن تعاني الابنة ماليا بالحصول على المهر بدلا من الميراث. في واقع الأمر إذا لم يمتلك الابن أملاكاً من مصادر أخرى، لذلك ربما يكون من حسن حظه أن شقيقته توفيت دون ذرية في حياة والديها؛ وكثيراً ما رأينا أن تقديم المهر كان مصدراً لمديونية (ديون) الفلاح^(٨٧). وعلى الرغم من جوانب الغموض المختلفة، في وصية من عام ٩٦ م. فهي ربما تشير إلى سبب مشابه واضح لعدم وراثة ابنة متزوجة، خاصة إذا ما كان الموصي مديناً (لزوجها)^(٨٨).

(٨٦) لاحظ أنه في برنية P. Ups. Frid I (Dionysias, AD 48)؛ قسم رجل نصف أملاكه العقارية لابنه أبولونيوس Apollonios (يبدو أنه كان يسير على عادة أن الابن الأكبر يحصل على نصيب مضاعف)، وربع لكل واحدة من بناته. وكان يجب على أبولونيوس تجهيز المهر لكل من المراتين؛ لكنه كان يحصل فقط على إنتاج والده الزراعي (مع الالتزامات المصاحبة لها)، وكان يشارك والدته في أثاثات منزل الوالدين. إن التوزيع هنا لعناصر مختلفة في الميراث جاء بوضوح من اعتبارات أكثر تعقيداً من مجرد خصم قيمة المهور من أنصبة ميراث البنات.

(87) J. Goody, *Production and Reproduction*, 10

(٨٨) P. Oxy. I 104: كان ابن الموصي ملزماً بدفع مبلغ ٤٠ دراهمة لابنتها خلال ٣٠ يوماً من وفاة زوجها الموصي؛ كما يبدو أن الابن كان في الحقيقة قد تم تبنيه - وربما يكون حفيدها لوفاة ابنتها.

سوف تمد وثيقة أخرى ما زالت باقية بالتأكيد لكل من ميراث ابنة كانت قد حصلت على مهر من قبل، ومهر سوف يقوم بدفعه مستقبلا أشقاؤها للابنة الصغرى، التي ورثت أيضا بمقتضى الوصية (P.Oxy.VI 907). وعلى الرغم من تاريخ الوصية المتأخر ٢٧٦ ميلادية فإن أحكام الوصية رغم ارتباطها القوى بالصيغة اللاتينية، فيبدو أنها اتبعت الممارسة الإغريقية المصرية المبكرة، وعلى سبيل المثال فى منح الابن الأكبر نصيباً إضافياً؛ وربما اتخذ ذلك المبرر القانونى لتوضيح الإجراء الذى اتبعته الأسر الأكثر ثراءً فى توزيع المهور والمواريث رغم كونها ما زالت أسراً محلية. ومن سوء الحظ أن المشاكل العامة المرتبطة بتقدير القيمة النسبية للأموال المختلفة تفاقمت فى هذه الحالة بوجود الفجوات lacunae فى وصف الممتلكات. وعلى ذلك فكل ما يمكن قوله فى هذا المجال، أن الأبناء الثلاثة حصلوا بمفردهم على أنصبة فى منزل فى العاصمة metropolis؛ كما حصلوا أيضاً مشتركين على ملكية أرض فى قريتين، بينما حصل الابن الأكبر علاوة على ذلك على أرض غلال فى قرية أخرى، وحصل هو أيضاً على عبيدين، بينما حصل كل واحد من الأبناء على عبد واحد فقط. وحصلت البنات أيضاً على أرض غلال وأرض كروم، وحتى زوجة الموصى حصلت على ملكية بعض أراضي الغلال والتي تم بها تأمين مهرها^(٨٩). وعلى ذلك، فرغم أنه يبدو من المحتمل أن البنات حصلن هنا ربما مقابل إعادة المهر نفسه؛ cf. St. Pal. XX 29 (Herakleopolite, AD.226). على نصاب أقل قيمة عن الأبناء من

(٨٩) ربما مقابل إعادة المهر نفسه؛ cf. St. Pal. XX 29 (Herakleopolite, AD.226).

الميراث عن طريق الأب، فمن المقبول ربط ذلك بماضى أو مستقبل حصولهن على المهور. ومن غير الممكن معرفة ما إذا كان المبلغ المعطى فى المهر يعوض النقص فى الميراث.

ومن المثير للاهتمام مقارنة - تلك الوصية بالوصية الأفضل حفظا الخاصة بتاربيسيس التى تدعى إزيدورا Taarpaesis alias Isidora، التى تركت لابنها وابنتين ولحفيد من إحدى الابنتين، عدة بنود من ملكية منازل فى البهنسا وفى فوبو Phoboou، وكذلك مساحات صغيرة من أراض زراعية بالقرب من فوبو Phoboou، وأوفيس Ophis، وبسومبويس أريستوماخو posompois Aristomachou (P. Köln II 100). وكانت تاربيسيس نفسها قد ورثت كلا من الأرض وأمالك أخرى من كل واحد من والديها، لكن من المثير للانتباه أن ابنها الوحيد قد ورث النصيب الأكبر من الميراث، من بينها كل الأراضى الصالحة للزراعة، وتبلغ مساحتها ما يزيد قليلا على مساحة أحد عشر أرورا. وحصل الحفيد على الأرورا الباقية، بينما حصلت الابنتان على حقوقهما التى تأكدت على ما تم الاتفاق عليه فى عقود زواجهما وحصلا معا على نصف منزل فى البهنسا وفى فوبو Phoboou. بالإضافة لذلك حصلت إحدى البنات برينيس Berenice على بعض الحقوق بالانتفاع بدخل مساحة الأرورا التى ورثها ابنها.

يبدو بالتالى أنه بصرف النظر عن مسألة القيمة النسبية لأصبة الورثة، فقد تقلبت تاربيسيس مختارة منح ملكية الأراضى الزراعية للنساء. ويبدو أن ذلك مثيرا للدهشة بالنظر إلى انتشار ملكية النساء للأراضى فى أئمة البردي؛

وفى المقابل يمكن للمرء أن يستشهد بموصين آخرين الذين اتجهوا فى طريقهم لإعطاء الأراضى للإناث من نريتهم. كما يبدو أن وثيقة PSI III 240 تقدم قضية أكثر إثارة للانتباه فى التمييز فى محتوى الميراث، بين أرض غلال، وأرض حدائق تم إعطاؤها لذكر، ولامرأة أعطيت صندوق زينة gynaikeion kosmon يحتوى على بنود لمجوهرات. إن ذلك اللوضوح لتجنب التوصية بالأرض للنساء يتفق أيضا مع أدلة أخرى بأن المرأة لم تكن قادرة دائما على التعامل مع ملكية الأرض بمفردها. وقد يكون هناك فى الواقع شيء من التمييز الذى يمكن استخلاصه هنا بين الأسر الثرية جدا، وتلك الأقل ثراء؛ فالأولى لا تحتاج فقط لتكون أقل اهتماما بتجنب تجزئة ممتلكاتهم التى لا مبرر لها، ولكن كان أيضا يمكن لنسائهم التمتع بدخل الأرض عن طريق استخدام آخرين لزراعتها وربما أيضا حتى لإدارتها.

وثمة سؤال آخر هو ما إذا كانت قيمة الحصة الإجمالية (المهر والإرث) التى حصلت عليها ابنة ستكون أقل من تلك الخاصة بأصغر الأبناء. وتوضح معظم أدلة الميراث بدون وصية أن الأبناء جميعا كانوا يرثون أنصبة متساوية، رغم أن كريллер Kreller ناقش عدة قضايا حيث ظهرت فيها عدم المساواة بالنسبة للنساء، من ضمنها بردية P. Oxy. III 503^(٩٠). لكن خلفية تقسيم الأملاك هذه هى بالتأكيد لا نعرف عنها غير القليل جدا حتى نتأكد من أن نصيب سيساريون Sepsarion جاء صغيرا لكونها أنثى؛ فربما جاء التوزيع

(٩٠) Erb. Unt. 147ff. إرث متساو للجنسين: P.Oxy. VII 1032, XVII 2133, IV 713, X 1269.

كنتيجة لزواج أخت بأخيها بين والدين إبيماخوس الثالث Epimachos III وبيتوزيريس Petosiris، أو كقرار عام من أحد الأجداد بالتوصية بالأملك بالتساوى بين جميع أفراد النسل الأحياء، فيما عدا الأكبر الذى يحصل على نصيب مضاعف..، لذلك حصل كل من إبيماخوس الثالث وبيتوزيريس على نصيب بدلا من أن يمثلوا معا والدهما.

لذلك حددت قواعد الإرث بدون وصية نصيبا متساويا من الملكية كما توحى بها بقوة بردية P.Oxy. XLIII 3117 (من القرن الثالث)، وفيها قامت ابنة كانت قد خصص لها فى وصية نصيب أصغر من أخيها بالاعتراض على الوصية (لأسباب فنية) ونجحت، أمام ممثل الوالى، فى تأكيد حقها فى نصف النصاب بالكامل. رغم أن الوضع انعكس عند الاستئناف، وكان أحفادها يأملون بعد حقبة أكثر من عشر سنوات فى الحصول على نصيبهم للنصف.

قد نلخص الآن النتائج الخاصة بالتوزيع العام للأملك من مختلف أشكال نقل الملكية من خلال النساء. وبوجه عام فإن القيمة الإجمالية لما حصلت النساء عليه لا يبدو أنه كان أقل من نصيب نظرائهن من الذكور، على الرغم من أنه كان يمكن بطبيعة الحال حرمان أى فرد بوصية. وحيث إنه لم يكن هناك أى قيود قانونية فى كفاءة الإناث على تملك أرض أو أى ممتلكات أخرى، كان يمكنهم، وكثيرا ما فعلن، الحصول على أرض فى ميراثهن؛ وبصورة عامة، فإن الفتيات غير المتزوجات والإناث اللاتى لم يشتركن فى الوراثة مع الذكور لم يختلفن مطلقا عن الذكور فى ترتيب

- تسوية- الميراث اللاتي حصلن عليه. ومع ذلك فهناك أدلة على قيام بعض الموصين بالتمييز ضد توريث النساء الأراضي الزراعية، مع تعويضهن بممتلكات أخرى والتي ربما اعتبرت أكثر ملاءمة لهن. وعلاوة على ذلك، يبدو أن قيمة المهر الذي حصلت المرأة عليه، أدى في العادة إلى تخفيض الميراث الذي حصلت عليه من مانح المهر. ولما كان المهر لا يتضمن أراضي (إلا بشكل هامشي جدا) فقد قيد ذلك الميل المساواة الكاملة في وراثة الأرض. وفي الجانب الآخر، فيقدر احتفاظ النساء بالسيطرة على مهرهن، بقدر ما حقق ذلك لهن ثروة خاصة في شكل ذهب ومجوهرات ونقود.

د. قسمة الميراث وتوزيع الحيازات

Partible Inheritance and Distribution of Landholdings

من غير المعقول أن نرى أن انتشار النظام الوراثي كان السبب الوحيد وراء تجزئة الحيازات الخاصة إلى أنصبة منفصلة. كان من المرجح أن الطفل الوحيد للزواج يرث نصابين منفصلين على الأقل، نصاباً من كل من الوالدين، بينما كان المعتاد في العائلة الكبيرة، تقسيم كل نصاب بين الورثة، فيحصل كل ابن على نصيب في قطعتين على الأقل. هل كان تفتت الملكية بهذه الطريقة ينظر إليه على أنه أمر غير مرغوب فيه؟ كان هناك بلا شك طرق أخرى للحد من مدى تفتت الحيازات، والتي كما سنرى فيما بعد، استخدمت بدرجة ما، ولكن ليس كما رسمخ في تصور المشاهد تماماً عن مزايا الحجم الاقتصادي الذي ربما كان يؤدي إلى التوقع. فقسمة الميراث في نهاية المطاف كانت أمراً معتاداً في العالم الإغريقي⁽⁹¹⁾. كما أن أسباب عدم الاكتراث النسبي للتجزئة يمكن وجودها أيضاً في كل من طبيعة الزراعة في مصر وفي النظام السائد في حيازة الأرض.

(91) See R. Lane Fox, 'Aspects of Inheritance in the Greek World', in P.A. Cartledge and F. D. Harvey (eds.), *CRUX: Essays Presented to G.E.M. de Ste. Croix on his 75th Birthday*. (London, 1985), 208-232, esp. sections II and IV.

ومن المفيد مقارنة مزايا قطاع الزراعة الصغيرة في إنجلترا خلال العصور الوسطى:

D. N. McCloskey, 'The Persistence of English Common Fields', in W.N. Parker and E.L. Jones (eds.) *European Peasants and their Markets: Essays in Agrarian Economic History* (Princeton, 1975), 73-119.

يمكننا أن نورد حالات أدى التصرف في الملكية المكتوبة فيها إلى تجزئة أقل من توزيع جميع الممتلكات بالتساوى. من بين الثلاثة أبناء الذين وزئوا ١٢ أرورا من والدتهم في قطعتين تكونتا من $9\frac{1}{2}$ ، $2\frac{1}{2}$ أرورا على التوالي (P. Oxy. IV 713)، تم الإعلان فقط في الوثيقة الموجودة، بحصول ليونيديس Leonides على جزء. وحصل كل من أخيه وأخته، كل واحد منهما على أربعة أرورات من $9\frac{1}{2}$ أرورا في نسلا Nesla، ولما كانا متزوجين من بعضهما، كان يمكن ومن المفترض أن تعامل الثمانية أرورات الخاصة بهما على أنها وحدة واحدة، في حالة إذا كان ذلك مرغوباً فيه من الناحية الزراعية.

يوضح نفس المثال كيف كانت عادة زواج الأخ بأخته تؤثر بدون شك في الحد من تجزئة الممتلكات في بعض الأحيان. ولكن ليس معنى هذا بطبيعة الحال القول بأن الرغبة في منع تجزئة الممتلكات كانت هي السبب في عدم تحرر المصريين من 'زنا المحارم'، ناهيك أن هذا كان دائماً السبب الظاهر لماذا اختار الأشقاء الزواج من بعضهم. فقد اختار البعض الزواج رغم عدم وجود ميزة ظاهرة من ناحية المحافظة على الأملاك، بينما تزوج آخرون من خارج العائلة رغم إمكانية المحافظة على الممتلكات^(٩٢). ومع ذلك قد يكون مبرراً رؤية الظاهرة باعتبارها وسيلة في الممارسات التكميلية التي تميل للإبقاء على عملية تجزئة الأملاك عند مستوى مقبول.

(92) See B.D. Shaw, 'Explaining Incest: 'Brother-Sister Marriage in Graeco-Roman Egypt', *Man* 27 NS (1992)267-99; Hopkins, 'Brother-Sister Marriage', 322f.

لاحظ بالجنال وفريير Bagnall and Frier ارتفاع معدل زواج الأخت في بيانات الإحصاء (حوالي 17% ؛ وأن حوالي 40% من العائلات كان تشكيلهم مناسباً؛

(The Demography of Roman Egypt, 127f.).

فى حالة وفاة المالك السابق لم يكن من الضرورى تقسيم الأملاك بين الورثة؛ ويمكن أن نظل إلى ما لا نهاية فى ملكية مشتركة. ومع ذلك، لم تكن الملكية المشتركة فى جميع الحالات تعنى إدارة الممتلكات، وذلك على خلاف الحق القانونى واقتسامها الحقيقى؛ فإذا كانت الأرض 'ملكية مشتركة' وغير 'مقسمة' يمكن لكل واحد من الشركاء، على سبيل المثال، تأجير أنصبتهم للزراعة بصرف النظر عن بقية الممتلكات^(٩٣). ومن الجانب الآخر كان يمكن قيام الملاك الشركاء لأرض غير مقسمة بإجراء عقد مشترك مع المستأجر، وتقسيم الدخل بينهم طبقاً لأنصبتهم فى الملكية^(٩٤). ومن الناحية العملية قام عديد من الملاك المشتركين لقطع غير مقسمة لأرض، وخصوصاً إذا كانوا إخوة بالاشتراك معاً فى العمل الزراعى بأنفسهم، كما كان يمكنهم أن يفعلوا عند القيام بتأجير (بالتزام) زراعة أرض خاصة أو عامة. ربما كان الإبقاء على الملكية المشتركة يتناسب بصفة خاصة عندما يكون بعض الملاك ما زالوا قُصراً، على الرغم من أنه يتضح أن الوضع لم يقتصر على تلك الحالات^(٩٥).

(93) E. Weiss, 'Communio pro diviso und pro indiviso in den Papyri', Archiv, 4 (1908), 330-65.

لم يلاحظ القانون الرومانى الملكية المشتركة ولكن الملكية المقسمة للممتلكات الزراعية فقط (Ulpian, Dig. 8.4.6.1.)، لأن الأراضى الزراعية على سبيل المثال لم تكن تمثل وحدة مثل المنشآت. ومع ذلك، كان هذا الشكل هو الشائع فى مصر؛ راجع للنماذج التى قدمها فيس (Weiss (339f.)، وعقود إيجار عديدة من ثيبهنا: P. Strass IV 244, P. Oxy. I 103, XIV 1691, XXXI 2585, XLV 3255، فى الحالتين الأخيرتين على الأكل؛ من المؤكد أن الملتزمين كانوا مسئولين عن العمل الزراعى؛ ولم يكن دخل الأرض فقط هو الذى تم تأجيره.

(٩٤) الأمثلة فى الملحق رقم (٢) أنناه.

(٩٥) كما فى P. Flor. III 319, P. Oxy. XXII 2351, XLIX 3508 lines 32ff.

رغم أن الاحتمال الأكبر أن الملكية المشتركة انتشرت غالباً بين عدد محدود من ملاك الأراضي، خاصة أولئك المتأثرين بالثقافة المصرية^(٩٦)، فإنها كانت موجودة بين جميع مستويات المجتمع. فقد كان أوريليوس سارابيون المدعو أبولونيانوس Aurelius Sarapion alias Apollonianus الذي تولى لفترة منصب مدير قسمي ثيميسيس وبوليمون Themistes and Polemon في الفيوم وإقليم هيرموبوليس يؤجر أرضاً يمتلكها بالاشتراك مع أوريليا بطليمية التي تدعى العظيمة (P.Oxy. XVII 2137 Aurelia alias Ptolema magna). كما قامت ديونيسيا بنة سارابيون المدعو ثامونيون Dionysia d.of Sarapion alias Thamounion الأنطونيونية [أى من مدينة أنتينوبوليس] بتقديم بيان من عدة بنود عن ملكية مشتركة تمتلكها فى سكو Sko وموميمو Momimou منذ قرن سابق بأسماء أجدادها، كما يبدو أنها كانت ثرية نسبياً (P. Oxy. XLV 3242). وتم تقسيم جزء من ممتلكات بين أفراد معروفين بترائهم ومكانتهم الاجتماعية فى أوصاف البهنسا^(٩٧). ومن المثير أن تقسيم الملكية المشتركة للأرض فى الحاليتين الأخيريين على الأقل، كانت مجزأة إلى حد بعيد، والتي لم

(٩٦) راجع ألفة الملكية المشتركة فى قائمة مونتيقيشي

: O.Montevecchi ('Ricerche di sociologia nei documenti dell' Egitto grec-romano III-I contratti di compra-vendita (c) Compra-vendite di terreni', Aegyptus, 23 (1943), 11-89.

حوالى نصف الأمثلة من باثيريس Pathyris البطلمية، وقليل منها عن أراضى استيطان katoicic .land(ibid. 49)

(٩٧) P. Oxy. XIV 1637 التقسيم المعاصر لأمالك كبيرة فى هيرموبوليس بين ثلاث من الإخوة ولخت واحدة P. Flor. I 50, discussed by M.A. H. El-Abbadi, 'P. Flor. 50: Reconsidered ', Proc. 14 Int.Cong. Pap. 91-6.

تكن بأية حال أكثر من تقسيم ضيعة إلى نصفين بين مجموعتين من الملاك المشتركين، مما يبدو أنهم تجنبوا إيجاد تفتيت أكثر للأرض.

وكان يمكن أن يستخدم البيع أيضا كوسيلة لإعادة توحيد الملكية التي إما أصبحت مجزأة ملدا أو تلك التي أضحت تحت مسؤولية مشتركة لعدة ملاك. وهناك مناقشة أكثر عن هذا الموضوع في الفصل التالي، (المبحث الخامس).

على الرغم من وجود هذه الطرق للتقليل من تجزئة الممتلكات، ومع ذلك يتضح من البردى أن تجزئة الحيازات كان يسمح بها كسمة تتفق مع ملكية الأملاك. وعلى مستوى القرية، ربما لم يكن هناك خطورة كبيرة من الناحية الاقتصادية. كان هناك في كل الأحوال تمييز مادي واضح بين المبانى الواقعة داخل تجمع القرية، والتي شكلت قاعدة للعمليات الزراعية، والحقول التي تحيط بها بشكل أقرب كثيرا أو قليلا منها؛ إذا كان العمل متوفرا جدا كما هو متوقع فقضاء الوقت الإضافي في زيادة عدة قطع من الأرض بدلا من قطعة واحدة لا يمكن أن يحقق مكاسب اقتصادية أكبر. ويتوازن مقابل تقليل المخاطرة في المساواة الكاملة للمحصول بسبب نقص المياه ومرض المحصول، أو غزو حيوانات الرعى. بالإضافة لذلك كان تأجير الأرض يقدم حلا للتعامل مع القطع التي على مسافة بعيدة لزراعتها دون الحاجة لتغيير دائم للملكية.

هناك مشكلة أكثر خطورة من عدم استمرار الوحدة المادية لحيازة الملكية، وتتمثل في عدد الأفراد الذين كانوا يشتركون بطريقة ما في الإرث.

فربما كان يجب الحفاظ على الأرض لنسل الذكور (رغم أن ذلك كان محدودًا وينطاق ضيق عندما كان يتم تنفيذه في الواقع)، والمحافظة على وحدة الأجزاء؛ ولكن ما دام أن كل الورثة كانوا يتوقعون الحصول على ميراث بأنصبة متساوية بالتقريب، للبنات مثل الأولاد، فلم يكن هناك 'استراتيجية للورثة' يمكن أن ترفع إلى مستوى مناسب قيمة النصيب الإجمالي الذي يحصل عليه كل واحد من الإخوة والأخوات الكثيرين. ويمكننا تخيل أن الأب المصري لم يكن بمنأى عن المعضلة الكلاسيكية للمالك الصغير؛ فالعدد القليل جدا من النسل ربما يتركه كلياً بدون ورثة؛ بينما قد يؤدي عدد كبير جدا من الورثة إلى إفقار الجيل التالي من عائلته.

لذلك من المهم أن نتذكر أنه خلال أكبر فترة من عصر المواطن الأول كان يوجد احتياطي من الأرض التي لم يكن من الضروري نقلها من جيل لآخر طبقاً لقواعد الوراثة، حتى إنه إذا تمكن ابن من السيطرة من الناحية العملية على أرض عامة خاصة بوالده، كان لا يزال هناك قدر كبير من المرونة في تخصيص هذه الأرض من أسر لديها عدد قليل جدا من الورثة للأسر ذات العدد الأكبر من الورثة. وربما تم المحافظة على "الأرض الخاصة بضريبة الإردب الواحد monartabos" التي كان ينظر إليها بحسد؛ أما الأرض العامة فكان يمكن الحصول عليها لتدعيم أولئك الذين كانوا راغبين في العمل الشاق نظير دخل أقل. ولعل أن هذا، وليس التعامل مع الإرث في حد ذاته أو في مصادر البلاد الطبيعية، كان هو السبب فيما كان يبدو للمراقبين من الخارج أن المصريين كانوا على غير العادة يهتمون بعدد الأبناء الذين يقومون بتنشئتهم. (Diodorus I. 80, Strabo 17.2.5).

الفصل السادس

البيع ورهن الأرض

The Sales and Mortgage of Land

١. مقدمة Introduction

يبحث هذا الفصل مثل الفصل الأخير فى الطرق التى كان يتم بها انتقال الأرض من مالك إلى آخر. ويهتم فى المقام الأول بتحديد موقع العديد من عقود البيع الموجودة داخل إطار السياق الاقتصادى والاجتماعى؛ وعلى وجه الخصوص لربط هذه المعاملات بين ملاك الأراضى الخاصة وبين الصورة المتزامنة إلى حد كبير لتوزيع حيازة الأراضى، التى برزت من الفصل الرابع. فهل يوجد هناك أى دليل واضح، مثلاً، على أن مبيعات الأراضى الخاصة ساهمت على تركيز ملكية الأراضى وزيادة التفاوت فى ثروة الأرض؟ وهل يمكننا القول ما إذا كان بيع الأرض يستعمل للحد من تجزئة الحيازات الفردية؟ إن القروض بضمان ملكية الأراضى الزراعية هى أقل عدداً من المبيعات، ولكن يمكن أيضاً فحصها للكشف عن دليل لآثارها الاجتماعية والاقتصادية.

كان الحق الواسع النطاق في نقل الأراضي بالبيع، في مقابل ثمنها بالنسبة لأي شخص يختار البائع التعامل معه، إحدى أهم النتائج البعيدة المدى لإدخال روما الانتشار الواسع لملكية الأراضي الخاصة في مصر. ومع ذلك كان بيع الأراضي الزراعية بعيدا عن كونه غير معروف قبل وصول الرومان. ويثبت نقش ميتن Meten من الأسرة الرابعة من قبل تطور حقوق محدودة من الملكية الخاصة، ولو أن البيع في حد ذاته في ذلك الوقت كان ممكنا فقط لأغراض أقل قيمة من الأرض الزراعية⁽¹⁾. وفي بردية من الأسرة الثامنة عشرة (١٥٧٥-١٣٠٨ ق م)، التي سجل فيها بيع ثلاث أرورات نظير بقرة تبلغ قيمتها نصف دين deben، وربما يكون ذلك هو المثال الأول الذي يسجل فيه ثمن أرض زراعية⁽²⁾ وهناك أمثلة أخرى تمتد بين ذلك التاريخ وبين الغزو المقدوني؛ حتى ولو كانت الأرض في بعض الحالات تؤزل ملكيتها إلى أحد المعابد في نهاية المطاف، والتي كان يفرض عليها ضريبة مبيعات قدرها ١٠٪، ومن الناحية العملية يمكن التصرف فيها بحرية⁽³⁾. وبالمثل في اليونان القديمة والكلاسيكية لم يكن ملك الأراضي ممنوعين قانونيا بصفة عامة من بيع حيازاتهم، حتى ولو فعلوا ذلك على

(1) B. Menu and I. Harari, 'La Notion de propriété privée des biens fonciers dans l'ancien Empire égyptien', CRIPEL 2 (1974) 127-154, repr. In B. Menu, *Recherches sur l'histoire juridique, économique, et sociale de l'ancienne Égypte* (Versailles, 1982).

(2) P. Berl. 9784 in Gardiner, 'Four Papyri of 18th Dynasty from Kahun', *Zeitschrift für ägyptische Sprache und Altertumskunde* 43 (1906), 28ff.

(3) Listed in Baer, 'The Low Price of Land in Ancient Egypt', *JARCE* 1 (1962), 25f.

مضض⁽⁴⁾. ويبدو أن- الشاعر- هزيود Hesiod اعتقد أنه كان من الممكن القيام بشراء وبيع الأرض في بيوتيا Boiotia (إقليم في بلاد الإغريق) في القرن السابع لذلك يمكنك شراء قطعة من الأرض من آخرين ولكن ليس منك لآخرين' (Works and Days 341).

كما لم يكن بيع الأملاك الزراعية غير معروف في مصر البطلمية. رغم من أنه لم يثبت البيع العلني لأرض إقطاع عسكري kleruchic land مقابل الشراء بثمن فيما قبل المرحلة الرومانية، ويبدو أن البيع كان مقصورا على نطاق واسع على الأرض غير الصالحة للزراعة في مصر السفلى، وما زال يوجد عديد من مبيعات أراض زراعية من إقليم طيبة في العصر البطلمي مدونة بكل من اليونانية والمصرية⁽⁵⁾. لذلك فإن تأثير الإدارة الرومانية كان جوهريا في امتداد نطاق عمليات البيع إلى كمية أكبر بكثير من الأراضي الخاصة، وعلى وجه الخصوص لأرض الاستيطان katoicic.

يوجد من الوثائق ما يزيد على أكثر من خمسين وثيقة بيع لأراض خاصة من إقليم البهنسا. ومع ذلك فإن الدليل المصري أفقر من تلك الخاصة بإيطاليا الرومانية؛ فالشكل القانوني لوثيقة البيع لا يقدم معلومات مباشرة عن الاعتبارات التي دفعت الراغبين في البيع والمشتريين، مثل ذلك الذي حفظته

(4) See M.I Finley, 'The Alienability of Land in Ancient Greece', in *The Use and Abuse of History* (London, 1975).

(5) See the list in O. Montevecchi, 'Ricerche di sociologia III (c): Compra- vendite di terreni', *Aegyptus*, 23 (1943) 11-89, at 39f.

رسائل بليني Pliny أو في نصيحة كولوميللا Columella^(٦). ولا يبدو أن الخطابات الخاصة في مصر ناقشت أبدا بيع أو شراء أرض، ويجب أن يكون الفرد على حذر للغاية بشأن استنتاج الدافع من محتوى الوثائق القانونية. وسيتم مناقشة الجوانب الفنية في وثائق البيع في المبحث الثاني، كما سوف تثير مشاكل خاصة بالمقارنة؛ ولا تضم جميع النصوص الباقية نفس نوع المعلومة.

نحن لا نعرف بطبيعة الحال نسبة أراضي المبيعات في إقليم البهنسا التي تم حفظها في أدلتنا، وبالتالي إلى أي مدى تكرر تداول الأراضي عن طريق البيع. أخذت سجلات الأراضي في إقليم هيرموبوليس تشير في القرن الرابع 'إلى سوق نشطة في الأرض' (بين سكان المدينة) في ذلك الوقت، في حين أن عقود بيع الأرض الباقية نادرة^(٧). وإذا كان قد حدث تغيير لنسبة ٣٥٪ خلال عقد من الزمان في حيازات الملاك التي سُجلت في كل من السجلات، فهي تعكس حقا مدى معاملات البيع الخاص، فمن المؤكد أنها تمثل مستوى مفاجئا للنشاط. والدليل الآخر المصري الوحيد للمقارنة يرجع لثلاثة قرون سابقة، وينتمي لقرية واحدة، رغم أنها وثيقة طويلة نسبيا ومتطورة، ويضم السجل الكامل للمعاملات تقريبا من خلال دار توثيق grapheion تيبتيونيس Tebtunis من السنة السادسة لحكم كلوديوس (٦٤٥) - يضم تقريبا - تسعة مبيعات لأرض زراعية، تتكون من أقل من ٥٠ أورا

(6) e.g. Pliny, Ep. 1.24, 3. 19, 7. 11; Columella, De re rustica; 1.2-4. cf. D. Kohoe, 'Allocation of risk and Investment on the Estates of Pliny the younger', Chiron, 18 (1988) 15-42.

(7) Bagnall, Egypt in Late Antiquity, 72 concurs with Bowman, 'Land- holding in the Hermopolite Nome', JRS 75 (1985), 155.

فى مجموعها؛ وتزايد النشاط إلى حد ما فى الأشهر الأربعة الأولى من السنة التالية^(٨). ولابد أن ذلك يمثل نسبة أقل كثيرا فى المعاملات عن تلك الخاصة ضمنا فى حالة إقليم هيرموبوليس، وحتى ذلك يوحى أن أكثر من ٥٪ من أرض القرية تغيرت اليد عليها بالبيع خلال عقد، بينما تمت معاملات إضافية أغلب الظن من خلال مكتب تسجيل عاصمة الإقليم metropolis. وهذه المتشابهات توحى أن البيع - للأمثلة المتشابهة - كان بالتأكيد أبعد من أن يكون نادرا، حتى بين القرويين^(٩).

فهل كان حجم المبيعات فقط هو الذى يقرر طبيعة 'سوق الأرض land market'؟ ويثير مناقشة مبيعات الأراضى فى العصور القديمة أسئلة أساسية عن طبيعة الاقتصاد من الناحية المنهجية والتجريبية. ولم يوجد توصيف فينلى Finley للشراء القديم للأرض على اعتبار أنه أساسا 'خير مفاجئ' لأن الشراء لم يجد له قبولا واسعا^(١٠). ولكن يجب ألا يتخذ الاقتصاد البدائى على أنه يشير إلى أن شراء وبيع الأراضى الزراعية بشكل سوقا غير كاملة حتى فى ظل اقتصاد متطور. ولذلك عند القيام بتحليل للاقتصاد الكلاسيكى

(٨) P. Mich. II 123, V 238 كان يوجد هناك ست عمليات بيع فى الشهور الأربعة لعام ٤١/٢٢ (P. Mich. II 121 verso) وهى أقل من الفترة المقابلة من عام ٤٥/٤٦.

(٩) ومع ذلك، عندما قدم أحد القرويين من البينسا التماسا، لم يعتبر أن الشراء جدير حتى يذكره على اعتبار أنه أحد السبل الممكنة التى اكتسب قطعة الأرض بها، وذكر فقط أنه ورثها من والده الذين كانوا مزارعين للدولة georoia أو مزارعى ضياع إمبراطورية mishosis (PSI VII 807).

(10) M.I. Finley, *The Ancient Economy* (London, 2nd. edn. 1985) 118ff.; rejected by M. Frederiksen reviewing the first edition: 'Theory, Evidence and the Ancient Economy'. JRS 65 (1975) 168; cf. E. Rawson, 'The Ciceronian Aristocracy and its Properties', in M.I. Finley, (ed.) *Studies in Roman Property*, 85-102.

الجديد يجب أن يوضع في الاعتبار 'الخلافات' في السوق الذي ينشأ عن عوامل مثل التباين بين قطع الأراضي، والمعلومات غير الكاملة بالنسبة لكل من المشترين والبائعين، وحقيقة كون الأرض كانت تقليدياً تمثل أكثر من مجرد 'أصول اقتصادية' (١١). ومرة أخرى فإن إعادة التقييم الحديث لأساس القاعدة الكلية للتحليل الاقتصادي التقليدي للأسواق يسمح بالنظر إلى وزنها في السياق الاجتماعي من بيع وشراء بدون التورط بأن هذا ينطبق فقط على الأشكال البدئية أو غير المتطورة للنظام الاقتصادي (١٢).

إذا أردنا أن نتفهم جيداً الأثر الكامل لهذه المبيعات، يجب أن نكون يقظين، ليس فقط لمقياس المعاملات، ولكن إلى ما يمكن استخلاصه من الوثائق عن طبيعتها.

(11) J.M. Currie, *The Economic Theory of Agricultural Land Tenure*, (Cambridge, 1981). 118-29.

(12) e.g. R. E. Lane, *The Market Experience* (Cambridge, 1991); J. Davis, *Exchange* (Buckingham, 1992).

٢. طبيعة المصادر The nature of the Sources

مما لا شك فيه أن شراء أو بيع أراض زراعية كان بلا شك من المهام الكبيرة (لأى) مواطن مصري، وكان لابد من ضمان تأمين حقوق كلا الطرفين (وحقوق الدولة) عن طريق مجموعة من الوثائق ضد مزاعم مستقبلية^(١٣). فبالإضافة إلى اتفاق البيع نفسه، كانت هناك حاجة إلى التوثيق الرسمي - العام (ekmartyresis) إذا كان العقد عقدا خاصا، بالإضافة إلى إعلانات تغيير الملكية من عدد من الموظفين^(١٤). وكان تسديد ثمن البيوع وضرائب أخرى (مفروضة) على نقل ملكية الأرض يتطلب عنها وثائق مكتوبة^(١٥). ولذلك تتكون الأدلة المتبقية من نماذج مختلفة من النصوص، التي تحتوي على درجات متعددة من التفاصيل عن الصفقة.

يتبع بيع أراضي الاستيطان katoicic land بوجه خاص إجراءات مختلفة عن تلك الخاصة بغيرها من ممتلكات خاصة، لأسباب تتعلق بأصلها^(١٦).

(١٣) تضمنت قضايا عديدة خاصة بالنزاع على الملكية الادعاء أو الإنكار بأن الأملاك تم بيعها أو التنازل عنها: P.Oxy. XII 1470, III 486, I 67 (= M.Chr. 56). وجاء في الحالة الأخيرة مراقبة صريحة [أو في استئناف صريح] الحاجة لإيجاد دليل مكتوب على الملكية والتنازل.

(١٤) عن هذه الإجراءات راجع مقممة P.Oxy. LII 3960, and to P. Mich. Inv.988 (M. Damen and N. Priest, 'Registration of Deed of sale', BASP 19 (1982), 129-41).

(١٥) e.g. P.Oxy. XVII 2129, SB XVI 12642

(١٦) راجع أيضا الفصل الثاني، المبحث الرابع (ج)، والمناقشة ومزيدا من المصادر في

K. Maresch, 'Zession von Katökenland; eine Neuedition von P. Erlangen 59', ZPE 76 (1989), 115-20.

رغم أنه كان قد سمح منذ بداية العصر الروماني الاستغناء عن أرض الاستيطان لبيعها في مقابل ثمن، فإن ذلك لم يتم عن طريق عقد بيع (prasis) ولكن بعقد تنازل (parachoresis). ولم يؤثر ذلك على الطبيعة الاقتصادية للصفقة، لكنه حافظ على تميز قانوني بين أرض الاستيطان والأراضي الأخرى لأكثر من قرنين من الزمان.

ويمكن رؤية التمييز الرسمي بين عقد تنازل parachoresis وعقد بيع prasis. في عقدين من الوثائق حفظا في صفحة واحدة من البردي، أبرما بين نفس الطرفين (اثنان من الإخوة) خلال ثلاثة أشهر في صيف عام ١٣٩ (P.Oxy. LII 3690-1). والأول عقد تنازل parachoresis عن قطعتين من أرض الاستيطان، والثاني عبارة عن وصية عامة لعقد بيع خاص prasis لنصيب في مزرعة epaulis وأماكن خالية. ومن خلال الاختلاف في تاريخ العقدين، (الأمالك الممثلة في المزرعة وأماكن خالية يبدو أن البائع ورثها فقط بعد القيام بعمل التنازل)، ويتضح في هذه الحالة أنه قد تم القيام بعقد صفقتين منفصلتين، وإن كان بين نفس الأطراف. ومع ذلك فمن الأجدر الأخذ في الاعتبار أنه كان يمكن لأي فرد في ذلك التاريخ لديه الرغبة في بيع أرض استيطان وأمالك أخرى معا فكان عليه استخدام نوعين مختلفين من العقود.

كان السجل المنفصل للأمالك الذي حفظ لأراضي الاستيطان هو graphe katalochismon أى سجل أراضي الاستيطان (راجع الفصل الثاني، المبحث ج)، ونتج عنه أيضا أنواع مميزة من التوثيق، وخاصة الإخطارات الخاصة بالتنازل المرسله لموظفي سجل أراضي الاستيطان katalochismos، أو من أولئك المشرفين على الأسواق agoranomoi. هناك مجموعة لها أهميتها من هذه

النصوص لا تزال موجودة، وتؤرخ جميعها من العقدين الأخيرين من القرن الأول الميلادي^(١٧). لم تسجل الأثمان في هذه النصوص مطلقا، ويرجع ذلك بدون شك إلى أن الإجراء يعود للعصر البطلمي، عندما كان ذكر الثمن ممنوعا. وليس هناك من سبب للشك من أن الغالبية العظمى من هذه الصفقات، إذا لم يكن جميعها قد تضمنت دفع الثمن، وكانت في الحقيقة مبيعات أكثر من كونها هبات على سبيل المثال. لكن طبيعة هذا الدليل تعنى أن معلوماتنا عن أثمان الأرض قليلة في القرن الأول عن التحقق من شخصية الأطراف المتعاقدة وعن وصف الأرض نفسها.

كانت الوثائق الخاصة بالتنازل *parachoresis* عن أرض الاستيطان (من ضمنها عقود التنازل الفعلى، وأيضا إخطارات التنازل) تشكل نسبة عالية للغاية لشامل دليل مبيعات الأراضي الزراعية في إقليم البهنسا، كما هو الحال في مناطق أخرى من مصر. وفي الحقيقة، فقد شملت جميع أدلة البهنسا الباقية إلى حد ما بعد منتصف القرن الثانى الميلادي^(١٨). ويجب أن يؤكد جزئيا كثرة ظهور عقود البيع *prasis* المرتبطة بالأراضي الزراعية في القرن الثالث، انعكاسا في زيادة كمية الأراضي الخاصة وليست أراضي الاستيطان. كما أنه يمثل تغيرا اصطلاحيا في عقود البيع بصفة عامة، التي

(17) P.Oxy. I 45-7, 165, 174, 176; II 341-2, 344, 346-7; III 641; XII 1462:3556.

(١٨) ويبدو أن وثيقة SB XII 11229 (من عصر ماركوس Marcus وفيروس Verus) استخدمت اصطلاح البيع *prasis* (انظر السطر ١٢). وهي بيع بين اثنين من جنود خيالة، P. Hamb. III 217، يبدو أنه لم يكن بخصوص أرض زراعية، ولكن لمنشآت وملحقاتها وليست أرضا زراعية (استخدمت كلمة 'engaia' في بردية P.Oxy. LII 3691 للأماكن الخالية). ويبدو أن الأملك كانت تقع في فيلا-بيلفيا Philadelphia في القيوم.

جمعت صياغتها بين البيع والتنازل وأصبحت النموذج للملكية كلها، المدنية والزراعية: 'أقر بأننى قد بعث وتنازلت لك عن-----' (١٩). ولذلك كان يمكن أن يمثل عقد واحد لبيع وتنازل فى القرن الثالث عدة أنواع متباينة من الأرض وما يرتبط بها من ممتلكات: أرض محدد عليها ضريبة الإردب الواحد على الأورورا monartabos، أرض خاصة idiotike، أراضي استيطان katoikike، أراضي حدائق كروم، أدوات رى، منشآت صناعة النسيج، منزل فى كفر epoikion ومبان أخرى، وأيضا منزل وفناء داخل القرية (P. Coll. Youtie I 65).

أثرت تلك التغييرات فى شكل الوثائق على التوزيع الزمنى العام لأدلة مبيعات إقليم البهنسا. تضمنت مجموعة إخطارات التنازل أن القرن الأول ممثل جيد بوجه خاص. وعلى العكس من ذلك فعلى الرغم من أن القرن الثانى كان غزيراً جداً فى وثائق التأجير والأنواع الأخرى من الوثائق، فمن المدهش أنه ممثل بشكل ضعيف، فى حين أن المبيعات أصبحت مرة أخرى وفيرة فى القرن الثالث (٢٠). ويختلف التوزيع الزمنى من الأقسام الأخرى لمصر اختلافاً كبيراً (٢١). ولكن لا يمكن استخدام هذه التقلبات العرضية فى التوثيق فى دعم مناقشات عن الاقتصاد (راجع المبحث الرابع).

(١٩) راجع P.Oxy. IV 719 (AD 193) بخصوص منزليين فى إيسيون تريفونيس Ision Tryphonis. من المحتمل أيضاً أن تلك الضبعة تمكس طبيعة البيع بين الطرفين فى القانون المصرى، والتي تتعلق تقليدياً بوثيقتين مختلفتين، واحدة بخصوص 'الكتابة لأجل الفضة' (ثمن - الوثيقة)، والثانية بخصوص 'كتابة التنازل' (التنازل أو نقل الملكية).

(٢٠) الأعداد كالتالى: القرن الأول الميلادى: ٩ بالإضافة إلى ١٤ إخطاراً فى قائمة رقم ١٧ فى القرن الثانى الميلادى: ١٩ فى القرن الثالث الميلادى: ١٩. وفى وثيقة SB III 6612 التى لا يزال باقياً منها البيع الوحيد لأرض من إقليم البهنسا.

(21) See Montevecchis listin Aegyptus, 23 (1943) 12ff., with additions la popirologia 210f., P. Hamd. III 217 in introd.

٢. محتويات وثائق البيع The Contents of The Sale Documents

مع ذلك تسفر تلك الوثائق غير الكاملة والمستعصية غالبا لبيعوع الأرض عن بعض معلومات اجتماعية واقتصادية، وخاصة إذا كنا نعتبر أنها تقدم أمثلة توضيحية يمكن استخدامها لتشير إلى احتمالات بدلا من أن تكون أساسا مضمونا للتعميم. وسوف يتم مناقشة المعلومات المتعلقة بوضعية الفرقاء، وطبيعة الملكية، والسعر في حينه؛ كما ظهر نمط مُحدد في المبيعات الموسمية وعلاقتها بالسنة الزراعية.

ضم البائعون والمشترون للأراضي الزراعية في إقليم البهنسا كلا من الذكور ومن الإناث، قرويين، وسكان عاصمة الإقليم، والمواطنين الرومان، والسكندريين، ومعظمهم في الحقيقة يمثلون قطاعا من تلك الجماعات المعلوم عنها بأنها تمتلك أراضي هناك. وكان بعضهم يشغل مناصب دينية^(٢٢). ومثل العبيد السابقين ونسلهم، وفي حالة واحدة حصلوا على أرض من سيدهم السابقة، وفي حالتين آخرين تصرفوا في قطع أرض كان قد سبق منحها (أو بيعها) من سيدهم السابقات^(٢٣). ويُفتقد الجنود المسرحون فقط؛ فقد استوطن الجنود المسرحون إقليم البهنسا (رغم أنهم لم يكونوا بأعداد كبيرة كما كان الحال في إقليم الفيوم)، وليس من قبيل المصادفة أننا لا نمتلك عملية

(22) P.Oxy. I 46, 47

(23) P. Oxy. I 174; P. Oxy. III 504, P. Matrit. 2; also P. Oxy. I 165.

شراء أو بيع لأرض خاصة بواسطة جندي مسرح. ويشير التماس واحد من القرن الرابع إلى قيام جندي مسرح بشراء أرض لابنته بالقرب من قرية سينتو (P. Oxy. XII 1470).

شكلت الإناث نسبة ملحوظة لأطراف البيع: ٤٠٪ للبائعين ونصف المشترين. وإذا كان الوضع كما اقترح حديثاً، إن ما لا يزيد عن ٢٥٪ من مجمل الأراضي الزراعية كان في ملكية النساء (وربما كانت أقل بكثير بين الطبقات الأكثر ثراءً وسكان عاصمة الإقليم)، ولذلك مثلت النساء في الواقع بكثافة في هذه الصفقات^(٢٤). وسوف نناقش الأسباب المحتملة لذلك في المبحث رقم (٥) فيما بعد.

لقد كان ظهور السكندريين نادراً نسبياً في المبيعات، وأولئك الذين كثيراً ما يندلسون في أصلهم البهنسي. صحيح أن كلا من الطرفين سُجلا على العقد في وثيقة P. Oxy. XXIV 2723: أوريليا أبولونيا المدعوة هاربوكراتيائينا Aurelia Apollonia alias Harpokratiaina مواطنة من الإسكندرية - ومدينة - بطلمية Ptolemais، ولوكيوس كالبيريوس جايوس L. Calpurnius Gaius وابنه سليل أسرة معروفة شغلت مناصب بلدية وسكندرية أسرة - كالبيونيوس فيرموس Calpurnii Firmi (راجع الفصل الرابع، المبحث الثاني). وتؤرخ من القرن الأول معظم حالات السكندريين الأصليين الذين اشتروا وباعوا

(24) Bagnall, Egypt in Late Antiquity, 92f., 130.

بلغت مساحة الأرض التي تمتلكها النساء في وثائق هيرموبوليس (P. Landlisten) $8\frac{1}{8}\%$ في القرن الرابع، والتي أرجعها باجنال إلى موقف الرومان نحو تركيز الثروة.

أرضا في الإقليم، رغم أنه لا ينبغي أن نعول كثيرا ونضغط على ذلك، حيث إن القرن الأول أنتج أوفر الأدلة على البيوع^(٢٥). وليس هناك إشارة على أن الإسكندرانيين كانوا أكثر رغبة للحصول على أرض من أن يتصرفوا فيها.

كان معظم المشترين والبائعين الذين سُجل سكنهم أتوا من البهنسا نفسها، مما يعكس أصول الوثائق. وكثيرا ما قام سكان العاصمة بالبيع لآخرين من نفس الوضع الاجتماعي، ومما لا شك فيه أن ذلك كان بسبب أنهم الأشخاص الذين كانت لهم معهم معظم الصلات^(٢٦). ونحن لا نملك معلومات واضحة كيف كان المشترين يستدلون على أرض معروضة للبيع؛ لكنه كان يفترض أنها أساسا مسألة معلومات تتقل عبر المعرفة الشخصية^(٢٧). و'الحالة الحدية' Limiting case لذلك هي بطبيعة الحال البيع للأقارب أو الجيران، وتمت مناقشتها بتفصيل فيما بعد (المبحث الخامس فيما بعد). وأهمية شبكة المعلومات الشخصية أنها تبقى على الأرض في داخل نفس الدائرة الاجتماعية؛ وهذا يعني أن ابن العبد المحرر باع لزوجة عبد محرر آخر (P. Matrit. 2). وربما قام مالك غائب بالبيع لزميل له، وقام بإجراء

(٢٥) P. Ryl. II 159 (AD 31 L2: vendor)؛ شراء نيابة عن أخته

P. Oxy. XII 1462(i) (AD 83-4: PSI VIII 897(ii) (AD 93: purchaser).

(٢٦) كان الطرفان من مواطني عاصمة الإقليم:

P. Oxy. XII 1475. XXXVII 2473. LI 3638, LII 3690 (brothers), P. Wisc. I 9, P. Gen. II 116

وكان طرف واحد على الأقل من مواطني عاصمة الإقليم:

P. Coll. Youtie I 65, P. Giss. 100, P. Oxy. IX 1208. XIV 1636, XLIX 3498, PSI V 450, VIII 897(i), SB III 6612.

(٢٧) Cf. Finly. Ancient Economy. 118 ويوجد التحليل لشراء الأرض في خطابات بليني

Pliny's Letters, discussed by Kohoe. 'Risk and investment', esp. 19-21.

الصفقة فى مكان بعيد من المكان الفعلى للأرض^(٢٨). وإذا لم يتمكن -البائع- الغائب من إيجاد أى من معارفه لديه الرغبة فى الشراء فيمكنه تعيين وكيل محلى لإيجاد مشتر له. وقام أوريليوس سارابيوس المدعو ديونيسيون Aurelius Sarapion alias Dionysiotheon وهو مدير معهد التربية السابق ومستشار مجلس شورى البهنسا، ببيع أرض خاصة بالجندى ماركوس فيبيوس هوريجينيس M. Vibius Horigenes الذى لم يكن موجودا فى مصر، إلى زميل يشغل منصب بلدى (P. Coll. Youtie I 65)

ومن الناحية الأخرى لم يكن هناك أى عائق واضح سواء اجتماعى أو مفروض من قبل الإدارة الرومانية يحول بين سكان عاصمة الإقليم (أو حتى الإسكندرنيين) من الشراء أو البيع للقرويين؛ وإلى هذا الحد كانت بالتأكيد أرضى الاستيطان فى العصر الرومانى سلعة يمكن نقلها بحرية^(٢٩). كما لا نستطيع أن نكتشف أى اتجاه ثابت للبهنساويين لتجميع الأراضى على حساب القرويين، على الرغم من أن الدليل المتوفر كان قليلا جدا بحيث إننا لا نستطيع أن نستبعد أن مثل هذا التراكم قد أخذ مكانه بشكل تدريجى. وفى الحالات الثلاث التى سجلت كلا من موقع الأرض وأصل قرية المشتري،

(28) 114 P.Hamb. III 217(see introd.); P. Oslo III.

(٢٩) من سوء الحظ أن الوثائق لم تكن تسجل موطن أطراف العقد حتى أواخر القرن الأول الميلادى؛ وجاءت أقدم حالة فى بردية (P. Harr. I 138 11-18 (ad 92: see J. Whitestone, *Anagennesis*, I (1981), 137-9) وفيها قام قروى بالبيع للابنة الصغرى لأحد مواطنى عاصمة الإقليم؛ وفى وثيقة PSI VIII 897(ii) باع قروى لسكندرى. ومبيعات متأخرة من أو إلى قرويين فى وثيقة P. Matrit. 2. وأولئك المذكورون فى الملاحظتين التاليتين.

كانت الأرض المشتراة تقع في قرية المشتري ذاته⁽³⁰⁾ واشترك قرويون في عمليات بيع لأرض من قرية مختلفة، وأخرى من قرينهم الأصلية⁽³¹⁾. وليس لدينا أى أمثلة لقروى من البهنسا يقوم ببيع أرض لآخر؛ ومثل هذه المبيعات كانت تتم بطبيعة الحال من خلال دار توثيق القرية grapheia مما يقلل من احتمال أن التوثيق كان يتم حفظه في عاصمة الإقليم. ونعرف عن تنازل، أنجز بواسطة دار تسجيل grapheion سينارى Sinary، من خلال الإشعارات التى قدمت فقط لموظفى دار تسجيل أراضي الاستيطان katalochismos؛ وكان مرتبطا به إشعار آخر للتنازل تم من خلال دار توثيق grapheion نويس Nois وقرى أخرى في ريف الإسكندرية⁽³²⁾.

تباينت مساحة الأرض التى بيعت في صفقة واحدة تباينا كبيرا، من $\frac{1}{6}$ أورا إلى $93\frac{19}{24}$ أورا⁽³³⁾. وتضمنت ممتلكات عديدة أكثر من قطعة واحدة؛ وتكونت أكبر مساحة بالفعل ليس أقل من ٢٢ قطعة، بالإضافة إلى منشآت زراعية ومنزل. ويبدو أن ألبىوس فاليريانوس Ulpius Valerianus هو الذى قام بشراء المزرعة بأكملها من كلوديوس فاليريانوس Claudius Valerianus وظلت على حالها كاملة لم تجزأ في حيازة ملاكها الثلاثة التاليين، ويبدو أنها وصلت إليهم بالميراث، وبيعت مرة أخرى كلها بواسطة ماركوس فيبيوس

(30) P. Oxy. XIV 1636, IX 1208, SB III 6612.

(31) P. Harr. I 138, PSI VIII 897(ii), SB VI 8971.

(32) P. Oxy. XII 1462؛ راجع السجلات المتبقية لدار تسجيل grapheion تيبونيس Tebtunis؛ P. Mich. vols II and V. P. Harr. I 139، وتضم وثائق ميشيجان وهاريس مجموعة من مستخلصات العقود التى تم القيام بها في قرى عديدة من المركز الأوسط.

(33) P. Oxy. X 1270; P. Coll Youtie I 65.

هوريجنيوس M. Vibius Horigene . وتعد هذه - الوثيقة- أوضح مثال من إقليم البهنسا على نقل جميع ملكية الضيقة العقارية عن طريق عقد بيع خاص. وفي حالتين أخريين، اشتملت الممتلكات على منازل وعلى قطع مختلفة من أرض زراعية⁽³⁴⁾.

وربما كان أكثر شيوعا في البيع إضافة كمية صغيرة نسبيا للحيازة القائمة لأحد الأفراد. فقد تم نقل ثلثي المبيعات لملكية أقل من عشر أرورات ونصف لأقل من خمس أرورات. وقامت أسرة كالبورنيوس فيرموس Calpurnius Firmus بشراء $11\frac{3}{4}$ أرورا من أراضي الكروم، على الرغم من كونها مساحة لا تذكر، وتكون نسبة ضئيلة من مجموع ممتلكاتهم (P. Oxy. XXXIV 2723). ويمكن تتبع علاقة طفيفة بين الثراء أو الوضع الاجتماعي للأطراف ومساحة الأرض المتعلقة بالصفقات؛ فقد قام قروى بشراء مساحة ٦١ أرورا في القرن الرابع، في حين قد يشتري أحد السكندريين ثلاث أرورات فقط⁽³⁵⁾. ووجد المقاتل المتواضع سيرينوس المدعو سارابيون Serenos alas Sarapion أنه من المفضل القيام بشراء ثلثي أرورا، والتي قام ببيعها فيما بعد مرة أخرى في نصابين لشخصين مختلفين (P. Oxy. XIV 1636).

من الواضح أن قيمة الأرض لا تعتمد على جودتها فقط واستخدامها الزراعي. ووصفت معظم القطع وخصوصا تلك الخاصة بأراضي الاستيطان بأنها 'أراضي غلال منتجة ذات شكل مستطيل'، ومن المفترض أنها تشير

(34) P. Gen II 116, P. Oxy. XII 1475.

(35) SB III 6612; PSI. VIII 897(ii).

إلى مستوى ملائم من الجودة والملاءمة^(٣٦). وذكر في حالة بيع، أرض غلال 'أنها مغطاة بالسمار البرى' (P. Oxy. XIV 1636). ولما كانت نسبة قليلة من وثائق البيع تسجل سعرا، وحتى النسبة الأقل التي احتفظت بكل من السعر ومساحة الأرض، فقد شكلت أساسا محدودا لمقارنة الأسعار لكل أرورا أو حساب مستوى الأسعار على مدى فترات مختلفة. وقد وضعت المعلومات المتاحة في الجدول رقم (١١)؛ ولكن يجب أن نتذكر أن الأسعار لابد أنها تأثرت بالظروف الشخصية ودوافع الأطراف المتعاقدة وكذلك بنوعية الأرض^(٣٧). ونشر التباين في سعر الأرورا في تنازلين في بردية PSI VIII 897، وكلاهما بتاريخ ٩٣م.، ومتعلقان بأراضى استيطان غلال مستطيلة، كما يسلط الضوء على عدم قدرتنا على تغطية العوامل المحددة لأسعار الأرض في مصر الرومانية. ومع ذلك فإن أدلة القرن الثاني يبدو أنها تشير إلى 'مستوى' ٦٠٠ دراهمة للأرورا.

ظهرت أرض الكروم في مبيعات قليلة، وجميعها من الجزء الأخير من تلك الفترة^(٣٨). ومن المثير للدهشة أن أسعار أراضى الكروم لم تبد أعلى كثيرا عن الأراضى الصالحة للزراعة، لأننا كنا نتوقع أن ترفع الأعناب من

(٣٦) γῆς στοφοῦρου σπορίμου ἐξ ὀρθογωνίου (26) أرض مبنورة بالغلال مستطيلة الشكل، كان ذلك هو المعيار في الإشتاعات التي ترسل إلى المشرفين agoranomoi على الأسواق؛ راجع أيضا e.g. P. Ryl. II 159, PSI IV 320.

(٣٧) راجع تحفظ جونسون على مقارنة الأسعار

(Roman Egypt, 146 f.) Drexhage. Preise, Mieten/Pachten, kosten und Lohne im romischen Ägypten, 127-38. حيث قدم مقارنة كاملة للأسعار من أنحاء مختلفة من مصر حتى عصر ديقلديانوس، 127-38. P. Coll. Youtie I 65 (neglected vineland), P. Oxy. XXXIV 2723, XLIX 3498, LI 3638, P. Gen II 116, SB XVI 12333, 12553 (an 'old vinyard').

قيمة رأس المال، فضلا عن آلات الري. ومع ذلك، فمنذ القرن الثالث ذكرت الأراضي الصالحة للزراعة كثيرا في عقود البيع أنها مزودة بماكينات الري. ولذلك فإن الارتفاع العام للقيمة خلال القرن الثالث يمكن إرجاعه على الأقل جزئيا لهذا العامل؛ ويبدو أن الانهيار الحاد للأسعار بصفة عامة في مصر قد بدأ متأخرا في عام ٢٧٠ (٣٩).

قسمت عديد من المبيعات المبكرة صراحة أنصبة إيجار السنة الجارية إما للمشتري أو للبائع^(٤٠). وأيا كانت النظرية فلم يكن يتبع بالضرورة في الممارسة العملية، "أن البيع يوقف الإيجار". فلم يكن هناك سلبات خطيرة في شراء أرض يقوم عليها مستأجر؛ فقد كانت عقود الإيجار المتفق عليها لمدة قصيرة، ولم يكن هناك افتراض بأن الأرض ستؤجر مرة ثانية للمستأجر (للملتزم) نفسه بعد انتهاء مدتها، ولذلك كان يمكن للمالك أن يضمن الحصول على امتلاكها خالية خلال سنة أو سنتين. ومن الجانب الآخر ربما يكون المالك الجديد مقتنعا تماما بإعادة التأجير للمستأجر (للملتزم) نفسه^(٤١).

ويمكن رؤية العلاقة بين السنة الزراعية وتواريخ البيع. وتظهر معظم الأراضي في حالة منتجة عندما تم بيعها، وحتى في حالة عدم وجود مستأجر (ملتزم) عليها، فإن مسألة المحصول الحالي يحتمل أن تكون ظهرت. ويعطى

(39) D.W. Rathbone, 'Monetisation, not Price-Inflation, in Third Century AD Egypt' (Forthcoming).

(40) PSI IV 320, VIII 897 (i) and (ii), P.Oxy. I 165, LIH 39-690, III 633 as fully published in BASP 29 (1992), 143 ff. H. C. Youtie (Scriptiunculae I 242-5).

حيث وضع (يوتي) أن عوائد العام تم تخصيصها على أي ما كان الطرف الذي أصبح مسئولاً عن ضرائب العام، وأضاف لمصادره M. Chr. 220.

(٤١) يوافق عقد الإيجار الذي عقده كرونونيون بن تيوس Cronion son of Teos من تيبثونيس of Tebtonis، ١١٠ ميلادية، وكان لا يزال ملوئاً بالمفعول بسبب التقيض الضعيف عام ١٥٠/١٥١، عندما كانت الملكية في حوزة مالك آخر: D. Foraboschi, P. Cronion, p. xxvi.

دليل إقليم البهنسا (الجدول رقم ١٢) بعض المبررات للتفكير بأنه كانت هناك محاولة متعمدة لتجنب إبرام عقود بيع بين فترة بذر البنور وبين فترة حصاد المحصول الرئيسى للسنة (تقريبا أواخر كهيك إلى بؤونة)، فيما عدا فى حالة وضع شروط لتقسيم عوائد السنة. ومن الأخير يوجد ثلاثة عقود تمت فى شهر مسرى، وواحد فى شهر برمهاث Phamenoth، وواحد فى شهر بؤونة. ويوجد ثلاثة مبيعات باستثناء الجميع، تؤرخ بفترة النمو الرئيسى للمحصول. ويوجد بالتالى فى معظم الحالات وقت بعد إنهاء البيع للمالك الجديد لوضع شروط لزراعة محصول السنة.

لم تكن عملية البيع تستغرق فترة طويلة إلا فى حالات استثنائية جدا فقط. واستغرقت فى حالة واحدة فقط ثلاث سنوات مضت من أول تعيين البائع لممثل له حتى إشعار البيع لموظفى دار التسجيل bibliophylakes، لكن البائع كان غائبا خارج مصر طوال هذه الفترة، التى ربما تكون قد أخرت الأمور، ومن الممكن، كما اقترح الناشر، أن الوثائق ضلت طريقها أو فقدت فى الطريق إلى الإسكندرية، مما أطال فترة العمل التى كانت مطلوبة. (P. Youtie I 65).

٤. البيوع كدليل على الاستثمار أو المضاربة فى الأراضى

Speculation In Land

عبر بعض كتاب مصر الرومانية عن الرأى القائل بأن انخفاض قيمة العملة وعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى العام فى القرن الثالث شجع الميل إلى الاستثمار فى الأراضى، حيث إنها كانت الاستثمار الوحيد المستقر والمتاح بيسر. كما كان ينظر إلى نفس الفترة أيضا على أنها واحدة من الفترات التى ارتفع فيها حراك الأرض، ومرة أخرى نتيجة لانخفاض العملة. وذهب ماكلينان MacIennan إلى حد القول 'بأن الاتجار فى الأرض وصل إلى أبعداء محمومة' (٤٢). فإلى أى مدى تبدو هذه الآراء مبررة؟

وكما سبق ورأينا بالفعل، ليس هناك وسيلة يمكن الاعتماد عليها لتقييم حجم مبيعات الأراضى فى مصر الرومانية فى أى فترة، وبالتأكيد ما إذا كان هناك زيادة فى الحجم فى أى وقت معين؟ كانت المبيعات التى لا تزال (وثائقها) باقية عن كل الصفقات لمساحات متواضعة جدا من الأراضى، بين أفراد من مختلف الأوضاع الاجتماعية ودرجات الثروة، وكثير منهم نساء. ويبدو أن الاعتبار المناسب يتمثل فى الاستخدام السريع للأراضى الزراعية. ولا يبدو للوهلة الأولى حتى الآن حالة تدعو للتفكير بأن المبيعات تعكس

(42) Oxyrhynchus: An Economic and Social Study, 18; cf. Johnson, Roman Egypt, 146, and I. Fikhman, 'Quelques données sur la genèse de la grande propriété Foncière a Oxhrhynchos', Le Monde grec, 784-90, at p. 787.

وجود سوق تجارى كبير للأمالك فى الأراضى التى كانت فيها الأرض مجرد سلعة للتجار لتحقيق مكسب مالى سريع.

وفى حساب لضرائب من القرن الثالث (P. Oxy. XVII 2129) يظهر على ما يبدو مساحات كبيرة من الأراضى تم الحصول عليها حديثا عن طريق الشراء الخاص، لأن كمية - ضرائب المبيعات (enkyklion) وسجل أراضى الاستيطان katalochismon تم إدخالها مقابل معظم قطع الأرض المدونة. والوثيقة بكاملها غامضة جدا، لكن يبدو أنها تتعلق بضيعة واحدة خاصة تتراوح مساحتها بين ١,٠٠٠ - ١,٥٠٠ أرورا انتشرت فى أنحاء كل مراكز الإقليم. ونحن لا نعرف من هو مالكاها الجارى؛ ومن المحتمل أن "أسماء" ساراس Saras وعائلته تشير إلى ملاكها السابقين. وكان قد تم شراء الأرض حديثا فى معظم المراكز (وكانت مدخولات ضرائب البيع enkyklion وسجل أراضى الاستيطان katalochismon غائبة فقط فى أبولونيوس Apollonios فى المركز الأعلى، والمركز الشرقى)، رغم أن المقادير التى تم تحصيلها لا تؤكد ما هو نصاب الأرض الذى تم التحصيل عليه، ومن المحتمل أنها تمثل أقساطا بدلا من كونها تمثل المبالغ المستحقة. كما أن تاريخ الوثيقة غير مؤكد؛ وربما يمكن إرجاعها لأوائل القرن الثالث، أو إلى وقت لاحق لحد كبير. وهكذا، على الرغم من أن هذا النص يبدو أنه يقدم أحد التصورات لنمو ضيعة كبرى من خلال عملية الشراء الخاصة خلال القرن الثالث، فنادرا ما يبرر رؤية على أنه استجابة مباشرة لانتهاء العملة، التى من المؤكد تقريبا أن مرحلتها الحادة الأولى بدت أسبق بكثير من نصف قرن. وعن رأى القائل إن عدم الاستقرار فى القرن الثالث أدى إلى ازدياد الاتجاه

للاستثمار في الأراضي يفترض مقدما أن نسبة لها قدرها من ثروة الأفراد التي احتفظوا بها نقدا من قبل، أصبحت الآن معرضة لهبوط قيمتها. ومما لا شك فيه أن الاقتصاد الروماني لمصر اعتمد بدون شك على استخدام الأموال، كوسائل للمدفوعات وكوحدة للحساب⁽⁴³⁾. واحتاج نظام الأعباء Liturgical System أنه ينبغي أن يكون لجميع الأراضي قيمة نقدية راجع (P.Oxy. XLIX 3506) ويمكن رؤية أفراد يستغلون هذه الفرصة بالاستخدام المثمر للفائض النقدي، إما بإقراضه بفائدة (راجع المبحث السادس)، وإما بالمضاربة به في السلع التي تخضع لتقلبات السعر المتغير⁽⁴⁴⁾. وليس هناك داع لنظن أن عددا كبيرا من الأفراد قد احتفظوا في أى وقت مضى بجزء كبير من ثروتهم في شكل نقود. فقد كانت الأرض دائما هي الشكل المفضل للاستثمار في الريف المصري الغني والخصيب لدرجة أن الجزء الأكبر من الثروات الخاصة قد خففت فعليا من الخوف من تأثير عدم استقرار العملة. كان فائض الثروة من الإنتاج الزراعي دون شك أحد الأشكال المهمة في نهاية القرن الثالث؛ فقد اعتاد ملاك الأراضي الزراعية الاحتفاظ 'بحسابات accounts' من الغلال في صوامع القرية، والتي كان يمكن القيام منها بتأدية المدفوعات وتحويلاتها في هيئة عملة، وبذلك يمكن تجنب استخدام النقود⁽⁴⁵⁾. وكان يمكن

(43) C. Howgego, 'The Supply and Use of Money in the Roman World 200 BC to AD 300', JRS 82 (1992), 1-31.

(44) 'little Theodora' SB XVI 12607 (provenance unknown): عندما أبلغت ثيودورا الصغرى أنه تم بيع القمح بسعر منخفض بلغ ١٢ دراهمة للإردب، طالبت المشرفين على أرضها القيام بشراء ما يولزى قيمته ٢ تالنت، أى حوالى ألف أردب؛ راجع حاشية رقم ٥٥ أدناه.

(45) HusselmanE أن مواقع لجران القمح التي أجريت حفائر أثرية فيها كانت تتكون من صناديق منفصلة للودائع الخاصة لكل صاحب صلب، TAPA 83 (1952), 56-73, at 73f.

استخدام مخزونات القمح لإقراض قروض نظير عائد مرتفع، أو الإفراج عنه للسوق في أوقات العجز - في الكمية-^(٤٦). ولما كانت الطبقات الثرية في إقليم البهنسا بالفعل ملاك أراض أساسا، فقد قاوموا للحصول على أكثر مما فقدوا من تخفيض قيمة العملة.

وبالإضافة إلى ذلك، كان أي فرد لديه رغبة في الاستثمار في الأرض خيارات أخرى متوفرة أكثر ربحا من شراء قطعة صغيرة خاصة، وكانت الأرض التي باعها الحكومة تقدم فرصة لشراء أرض غير منتجة أو مهملة بسعر رمزي، وهي نموذج واعد جدا للاستثمار (راجع الفصل الثاني، المبحث رقم ٤(س)). وفي مثل هذه الحالات، فضلا عن الحيازات الموجودة فقد كان الاستثمار في سلع مثل آلات الري يؤدي إلى تحسينات في الإنتاجية على المدى الطويل. ويمكن للمرء أيضا أن يتعهد بتأجير مساحات واسعة من الأراضي العامة وأراضي الضياع، واستخدام النفوذ لترحيل المستأجرين (الملتزمين) الموجودين إذا لزم الأمر^(٤٧). وعلى ذلك إذا كان هناك أي اتجاه لزيادة الاستثمار في الأرض خلال القرن الثالث، فإن ذلك ينعكس، ليس فقط في عقود بيع الأراضي الخاصة الباقية، ولكن في عدة أنواع أخرى من الوثائق أيضا.

قد يظن بداهة أن عدم الاستقرار الاقتصادي يمنع المتاجرة في الأراضي كما يشجع عليها، مثلما يحاول ملاك الأراضي التمسك بأصولهم

(٤٦) من هنا جاءت الأوامر الحكومية بتسجيل وبيع مخزون الحبوب الخاصة في أوقات نقص المعروض:

P.Oxy. XLVII 3339 (AD191), XLII 3048 (246).

(47) e.g. P.Oxy. XXIV 2410, PSI XII 1260.

الأمنة. وبالإضافة إلى ذلك، فلا تقدم وثائق البيع الفردى تعزيزاً لوجهة النظر التي ترى زيادة في حجم الأرض التي تم بيعها في القرن الثالث، على الرغم من أن أكبر مساحة من المعروف أنها كانت موضوعاً لعقد البيع الخاص اتفق حتى الآن تأريخها بمنتصف هذا القرن (P. Coll. Youtie I 65)، ونملك أيضاً أمثلة لنماذج مناطق ذات مساحة كبيرة تم استبعادها في فترات سابقة، وكانت تمثل استثناءات في جميع الأوقات من النمط العام^(٤٨). وتُفترض الوثيقتان الوحيدتان للبيع من إقليم البهنسا، والتي تعطيان معلومات مفصلة عن التاريخ السابق للممتلكات من القرن الثالث، بالإضافة إلى أنها تمثل التطرف العكسي في الوسط الاجتماعي للأطراف المعنية، - تُفترض - إلى أنه كان من المرجح أن تلك الأرض كانت تنتقل مرات عدة عن طريق الميراث دون بيعها. والحالة المعروفة عن مزرعة تبلغ مساحتها تقريباً مائة أروراً تم بيعها كوحدة واحدة (عام ٢٣٨) وسجلت أنه سبق بيعها أخيراً قبل ١٦ عاماً، وكانت من الواضح أنه تم نقلها ثلاث مرات عن طريق الورثة في الفترة الزمنية المتداخلة. وكذلك فإن مساحة صغيرة تم شراؤها عام ٢٦٥ انتقلت بالميراث خلال ثلاثة أجيال قبل بيعها مرة ثانية بواسطة حفيد مشتريها الأصلي بعد ٢٥ عاماً^(٤٩).

(٤٨) P. Oxy. II 346 (AD 100)، تنازل عن ٥٠ أروراً وفي بردية P. Oxy. IX 718، التماس يشير إلى بيع مساحة ٥٣ أروراً عام ١٤٠-١٥٠ ميلادية.

(٤٩) P. Coll. Youtie I 65، والوثيقة على عكس وثيقة M. Chr. 200 (Herakleopolite nome)، التي تتبع تاريخ القطعة منذ عام ٢٤٤ إلى منتصف القرن السابق، وخلال الفترة نقلت بالتنازل ثلاث مرات وثلاث مرات بالميراث.

إن التعريف الأكثر شيوعاً في جميع وثائق البيع للقب البائع في وثائق البيع يذكر أن البيع تم من خلال الميراث أكثر من الشراء⁽⁵⁰⁾. حقيقة أن كلا الحالتين السابقتين ترجع إلى أواخر القرن الثالث و كليهما مما لا شك فيه يستحق مواصلة الاهتمام، ولكن لا يمكن اعتبار أى منهما كنموذج ضرورى أو مؤشراً على أوضاع في تلك الفترة. فى المثال الأول كانت الأرض (ومعظمها زراعية) والأملك الأخرى فى بيميس Paimis المتاخمة مباشرة للبهنسا، كانت قد أعيد بيعها لمالكها السابقة، أوريليا ثايسوس التى تدعى لوليان (P. Oxy. XII 1475) Aruelia Thaisous alias Lolliane). كان يوجد هناك نوع من الرهن يخول عمل عقد بيع والذى ألغى فيما بعد (راجع بداية الجزء التالى)؛ ولكننا هنا لا نتناول إلغاء البيع السابق، ولكن نتحدث عن بيع جديد، مصحوباً بجميع عمليات التوثيق والتسجيل. كان السبب الذى حفز على استرداد هذه الممتلكات وعودتها إلى المالك الأصلي أكبر من عملية الاسترداد، ولا يمكن الادعاء أنها كانت أو لم تكن صفقة 'سوق'.

يدعى البعض فى الحالة الأخرى أنها يمكن أن تفسر على اعتبار أنها مثال لعملية 'مضاربة فى الأملك'، ليس فقط على أساس المعلومات التى تحتويها الوثيقة نفسها، ولكن أيضاً من عدة وثائق أخرى باقية متعلقة بالبائع. قام أوريليوس سيرينوس المدعو سارلييوس Aurelius Serenos.

(50) Inheritance: P. Oxy. LII 3690, P. Wisc. I 9, PSI V 450, P.Oxy. LI 3638, XLIX 3498, XIV 1704, SB IV 7343. Purchase: P.Oxy. XIV 1636, XII 1475.

alias Sarapion في وقت ما قبل عام ٢٤٩ بشراء $\frac{2}{3}$ أرورا من أراضي الغلال في سيريفيس Seryphis، وباع نصفها فيما بعد لثلاثة أفراد. وتنازل في عقد باق (P. Oxy. XIV 1636) عن ثلث أرورا المتبقى نظير مبلغ ٤٠٠ دراخمة لأوريليوس بانيسنيوس Aurelius Panesneus، صاحب الأرض المجاورة التي تقع في الغرب. وكان لدى هومبيرت Hombert وبريو Preaux قليل من الشك في رؤية ذلك كمضاربة في البيع، وظنوا أن سارابيون استخدم المال الذي حصل عليه من بيع هذه الأرض لمساعدته في شراء نصف منزل في السنة نفسها في البهنسا، في حين كان يمتلك النصف الآخر بالفعل^(٥١). وكان من المعروف أن سارابيون اشترى منزلا آخر، وقام بشراء جارية ثم باعها ثانية لصاحبها الأصلي مع الطفل الذي أنجبته. ويتضح استحضانه للأرباح التي حصل عليها من خلال تخفيض قيمة العملة ومن فترة عدم الاستقرار السياسي يمكن ملاحظته في الصفقة التي عن طريقها وافق على قبول وديعة عام ٢٧٩ بمبلغ ١٤٨ تالنت في مقابل ١,٢٨٠ دراخمة، يتم إعادتها طبقا لرغبة -لشرط- المودع^(٥٢).

ولكن على أي حال هل نعتبر أن سارابيون كان يمثل نموذجا لمعاصريه. ويبدو أنه في البدلية كان شخصا ذا ثروة متواضعة جدا؛ وربما ورث مع أخيه خمس أرورات قاما بالاشتراك معا بتأجيرها سنة ٢٦٦ (P.Oxy. XIV 1689)،

٥١) M. Hombert and C. Préaux 'Un petit propriétaire égyptien du milieu IIIe Siècle de notre ère:

Aurelius Serenus Sarapion', L'Antiquité Classique, 17 (1948), 331-7. on P.Oxy. X 1276.

٥٢) P.Oxy. XIV 1699. IX 1209, XIV 1713.

وربما كانت له هناك أملاك أخرى لم يتبقى لها سجل. وامتك فيما بعد حديقة كروم تم تأجيرها، وأجر لنفسه أرضاً تخص ورثة جندي مسرح، وقام بشراء أرض حكومية مصادرة (وكانت الأخيرة 'كاستثمار لإسطبل'؟)⁽⁵³⁾. ومع ذلك من الممكن أن تكون جهوده لتنمية ثروته حققت نجاحاً محدوداً فقط. وإن رأى ماكلينان Maclennan أنه أصبح 'من ملاك الأرض للكبّار Landgraf' معتمداً على إثباتات هوية تتأرجح ما بين غير المحتمل إلى الذي لا يمكن تصديقه⁽⁵⁴⁾.

لم تقدم حالات أخرى باقية من أى فترة أوجه شبه واضحة لسيرينوس المدعو سارابيون Serenos alias Sarapion. قد يكون هناك بطبيعة الحال أناس آخرون قاموا بمشتريات وبيع كثيرة للحصول على مكسب مالى سريع، واضعين الأساس للازدهار الفردى الكبير. وفى غياب مزيد من الأدلة، فنحن ببساطة لا نعرف. ولا يوجد فى الواقع ما يجعلنا نقترح أن حجم صفقات الأرض كان كبيراً بما فيه الكفاية فى أى وقت، وأن حدوث تقلب فى الأسعار كاف للقيام بمضاربات فى اقتناء الأراضى لتوفير أكثر لعطاءات مؤقتة (خيرية) فى بعض الأحيان. ومن المنير للاهتمام أن نلاحظ أنه عندما رغب أوريليوس هوريون Aurelius Hóron فى دعم قرى البهنسا المثقلة بالأعباء الإلزامية liturgists، استثمر هباته الخيرية ليس فى شراء الأرض، ولكن فى شراء الأعلاف التى يظهر من بعض الأدلة الأخرى أنها كانت لها سوق حية ومتقلبة⁽⁵⁵⁾.

(53) P. Oxy. XIV 1631, 1646, 1633.

(54) Oxyrhynchus 39; see Fikhrman's criticisms. Le Monde grec. 787.

(55) P. Oxy. IV 705 lines 77f.; cf. P.Oxy. III 507. حالة مضاربة فى الملف؟ عن سوق الملف، راجع الفصل الأول، المبحث الثانى.

٥. أسباب أخرى لشراء الأراضي وبيعها

Other Reasons For Buying And Selling Land

فى حالة غياب أية معلومات مباشرة عن الدافع للبائعين والمشتريين، وأية معلومات أخرى عن الأطراف المشاركة، بعيدا عن ما يتضمنه عقد البيع فى حد ذاته، ماذا يمكن قوله عن مضمون هذه الصفقات؟ ليس كثيرا فى الواقع بأى قدر من اليقين، ومع ذلك هناك بعض الأنماط تظهر من الأدلة.

النقطة الأولى الجديرة بالاعتبار هى ما إذا كانت الوثائق جميعها تمثل مبيعات 'حقيقية'، بدلا من الغرض الخفى *one en pistei*، وهو نوع من الرهن، وفيه يقوم الطرفان بكتابة عقد بيع ممتلكات ورهن أموال فى آن واحد من 'المشتري' إلى 'البائع'،. ويلغى البيع عند تسديد المبلغ^(٥٦). وقام مونتوفيتشى Montevecchi بجمع الأدلة من بين عقود البيع (خاصة من باثيريس البطلمية Pathyris وتبتونوس Tebtunis - أم البرجات - فى أوائل العصر الرومانى) الخاصة بهذا النوع من الصفقات^(٥٧). وهناك نزاع قانونى حول امتلاك ممتلكات فى إقليم البهنسا يبدو أنه خاص بموضوع ما إذا كان العقد يخضع لعملية بيع حقيقية أم أنه كان على هيئة رهن بشكل خفى *one en pistei*^(٥٨). لكن البيع

(56) Taubenschlag, *Laws*² 271ff., Pringsheim, *Greek Law of Sale*, 117ff.

(57) *Contributi per una storia sociale ed economica della famiglia nell'Egitto Greco-romano*, Aegyptus, 17 (1937), 338-48, at 344; 'Ricerche di sociologia III(c)', Aegyptus, 23 (1943), 24 f., La papirologia, 210, 227.

(58) P.Oxy. III 472, 486 تتمثل إحدى المشكلات فى اكتشاف السبب الخفى *one en pistei* فى عدم وجود مظاهر غير عادية فى عقد البيع نفسه؛ والسمة المميزة لهذا الإجراء وجود بيع وقرض بجانب بعضهما. راجع على سبيل P.Ryl. II 160 c.

الوحيد الباقي للأرض التي عادت لمالكها الأصلي لا يبدو أنه الغرض الخفى one en pistei، حتى لو كان السعر ربما يبدو منخفضا كثيرا^(٥٩).

نحن نجهل تماما الدوافع التي تؤدي بملك الأراضي لبيع حصص من أملاكهم. ومع ذلك هناك دليل على بيع ممتلكات معينة ترتبط بأرض لتلبية ضرائب مستحقة، وهناك يبدو أنه لا يوجد سجل لبيع الأرض نفسها للسبب ذاته، ربما لأن الثمن الذى يمكن الحصول عليه مقابل الأرض بالمقارنة بأشكال الملكية الأخرى التي من المرجح أن مالك الأرض كان يمتلكها كان منخفضا نسبيا فيما يتعلق بدخلها العادى الذى تقدمه. لذلك فضل الوصى على أبناء أبولونيوس Apollonios مواجهة متأخرات الضرائب منذ فترة طويلة ببيع ١٤ شجرة سنط acacia على جسر حديقة كروم مزروعة حديثا نظير مبلغ ١,٢٠٠ دراخمة (P. Oxy. VI 909 AD 225). وربما كان الوصول للسعر نفسه نقدا فى ذلك الوقت يحتاج لبيع أكثر من أرورا واحدة من الأرض مما يُعد خسارة دائمة لدخل ممتلكات الأطفال.

كانت إحدى المناسبات التي كان على العائلات مواجهتها ضرورة إيجاد مبلغ نقدي كبير لم يكن متاحا لها بسهولة عندما تزود الابنة بمهرها، وقد يتوقع أن ذلك يمكن أن يؤدي لبيع أرض. وعلى أى حال فإن العلاقة بين صفقات الأرض وتوفير المهر للبنات تبدو أقل وضوحا من ذلك. وينبغي أن نتذكر، أنه فى حالة بيع أملاك لشخص لا تربطه صلة بالمشتري، يبعد عن الاحتمال كثيرا حقيقة أن إجراءات عقد البيع كانت تسجل أن البيع كان

(٥٩) P. Oxy. XII 1475 ؛ راجع المبحث الرابع. وعن مقارنة الأسعار، راجع الجدول رقم (١١).

من أجل استخدامه لمهر الابنة. وتم الكشف فقط عن الارتباط بين المهر وأحد مبيعات أرض في هيرموبوليس لأن عقد البيع قد تم تنفيذه بين الأب وابنته، وبسبب أنه ذكر بوضوح أن المبلغ المستحق على الأب من أجل مهر ابنته كان مستحقا للابنة كجزء من ثمن شراء الأرض التي كانت قد اشترتها من والدها. (P. Amh. II 95). وبالتالي فلا يعتقد حقيقة أنه كان من المناسب إعطاء الأرض مباشرة باعتبارها العنصر الرئيسي للمهر (راجع الفصل الخامس، المبحث الرابع) لذا قد تم التحايل بذكاء في بيع الأرض دون الحاجة لتقديم أموال نقدية في الحقيقة. وهو يشبه إلى حد ما وليس مطابقا، للوضع الذي وجد في حالة من البهنسا وفيها جهز والد ابنته التي لم تبلغ السن القانونية بمبلغ ١,٠٠٠ دراخمة 'غير قابلة للرد' لشراء نصيب في حديقة كروم من أخيها غير الشقيق، وهو ابنه (P.Oxy. LI 3638) ؛ وهنا لا يوجد ما يشير إلى أن المال كان يكون كلا أو جزءا من مهرها. ولكن من الصعب عدم رؤية ارتباط للصفقة بطريقة ما بزواجها في المستقبل.

وبشكل عام كان دليل إقليم البهنسا أبعد ما يكون من أن يوحى أن العائلات قد تضطر إلى بيع أراضيها لكي تزود- بناتها- بالمهر، ويكشف عدد كبير من الأمثلة عن أرض قام الآباء بشراؤها نيابة عن بناتهم غير المتزوجات^(٦٠). وفي معظم هذه الحالات لا يبدو أن الأرض قد تم شراؤها من الأقارب. والنقيض لحالة واحدة لشراء بالنيابة عن ابن قاصر

(60) P. Harr. I 138 lines 11-18; P. Oslo III 114; P.Oxy. III 633; IX 1208; XI 1462, 1470;

P. Turner 24. والوثيقة الأخيرة عبارة عن محاولة لشراء ممتلكات مصادرة؛

cf. J. Rowlandson, 'Sales of Land in their Social Context', Proc. 16 Int. Congr. Pap., 371-8 at P. 376.

(P. Oxy. XXXIV 2723) يوحى بأن تفسير تلك المشتريات للبنات لم تكن كثيرة، حيث إن صفقات ممتلكات الشباب من السكان كانت تتطوى في الغالب على ممتلكات قصر كانت تحظى بالقبول والتشجيع^(٦١)، ولكن يعتقد أن ذلك كان مناسباً بوجه خاص للفتيات الحصول على حيازات من الأراضى قبل زواجهن. وهناك نتائج مشابهة بطبيعة الحال تمت إما عن طريق هبة من حيازة قائمة لأحد الوالدين (P.Oxy. II 273)، أو بواسطة إدراج هبة أرض في عقد الزواج (راجع الفصل الخامس، المبحث الرابع (ب)). ولما كانت الزوجات تصغر أزواجهن عادة بعدة سنوات، لذلك كانوا أقل احتمالاً بالفعل للحصول على كل ميراثين^(٦٢). وعلى ذلك ربما كان شراء الأرض نيابة عن البنات يبدو كبديل لكل من المهر والميراث لتزويدهن بممتلكات في شكل يمكن أن يسهم في دخل الأسرة الجديدة أكثر مما يفعله المهر المعتاد، وفي وقت ليس مشروطاً على وفاة والدى الفتاة، ولكن بدلاً من ذلك، عندما يكون ذلك أكثر فائدة للجيل الأصغر ومن ناحية أخرى أيضاً، فربما اقترن بيع الأرض مع انتشار نموذج لنقل الملكية. ويمكن أن يوفر البيع وسيلة بالإضافة إلى التى سبق مناقشتها (الفصل الخامس، المبحث الخامس) لتعديل حيازات الملكية للحد من التجزئة الناجمة عن تقسيم الميراث. قام أحد القصر المدعو، أوريليوس ثيونيس Aurelius Theonis عام ٢٩١ ببيع $\frac{4}{5}$ أرورا في باكيركى

(٦١) فى الواقع إذا نظرنا إلى وجود نسبة كبيرة من الممتلكات فى حوزة القصر، فإنه من اللافت للنظر كيف كان من النادر مشاركتهم فى الصفقات العقارية.

(٦٢) بلغت فجوة متوسط العمر سبع سنوات ونصف فى وثائق التعداد:

Bagnall and Frier. The Demography of Roman Egypt. 118.

Pakerke في المركز الشرقي، عبارة عن نصيبه في ميراث والدته الذي تم تقسيمه بين أبنائها الخمسة. ويبدو أن البيع وتقسيم الميراث تم بعد فترة قصيرة من وفاة والدته، وربما رأى أن المساحة الصغيرة غير مناسبة وخاصة إذا كانت تقع بعيدة عن الأملاك التي قد يرثها ثيونيس Theonis من والده (P.Oxy. IX 1208).

يوجد هناك عدة أمثلة لمبيعات تتعلق بالأقارب القريبين أو ملاك مشتركين في ملكية عادية؛ وغالبا ما تتداخل هذه الفئات، وكلاهما يدل على الميراث المشترك. وقد عرفت هذه الظاهرة ضمن النصوص من باثيريس البطلمية Pathyris منذ فترة طويلة^(٦٣)، وأصبح من الواضح جيدا مع نشر نصوص جديدة على نحو متزايد استمرار تلك الممارسة بين طبقة سكان عواصم الإقليم المتأثرة في العصر الروماني^(٦٤). ومما يعزز هذه الحالات تصريحات (بيانات) أعم من المحامين ومن الوالي أفيدوس هيلودوروس Avidius Heliodorus C. التي أكد أن القانون منح بوجه عام أسبقية حقوق الشراء للملاك المشتركين للممتلكات أو الأقارب القريبين وأسقطها عن الجيران^(٦٥). وببيت القصيد هنا هو أن البيع لم يكن يمارس مباشرة في أعقاب توزيع الميراث لتسويته، ولكن إذا رغب أحد من الملاك المشتركين في ملكية مشتركة وقرر البيع في أية مرحلة، كان لشركائه الآخرين في الملكية الأولوية في المطالبة بشرائه (حق الشفعة).

(63) Montevocchi, *Aegyptus*, 23 (1943), esp. 64f

(64) P. Oxy. I 46 ((brothers; 47 (joint owners); XII 1462 (brothers?); LI 3638 (brother to sister) ; LII 3690 (brothers); P.Matrit. 2 (joint owners?); SB XVI 12277(sisters?); see further Rowlandson, 'Sales of Land', 373f.

(65) Refs. in *ibid.* 374f. ; also H. -A Rupprecht, 'Zum Vorkaufsrecht der Gemeinschaftler nach den Papyri', in E. Bresciani et al. (eds.) *Scritti in onore di Orsolina Montevocchi* (Bologna, 1981), 335-42.

ويوضح تنازل سيرابيون بن أدراستوس Sarapion son of Adrastus لشقيقه ثيون Theon عن قطعتين من الأرض بالقرب من تامير Taamire الواقعة في مركز ثومويسيفو Themoisepho، ويظهر أنه ربما كان ينقضى وقت طويل في الواقع بين مناسبة الإرث وقرار نقله إلى آخر من الورثة (P. Oxy. LII 3690). كانت ممتلكات سيرابيون نتيجة لتقسيم ميراث والده بينه وبين إخوته الأشقاء الخمسة وأختين؛ ويرجع أصل قطعة واحدة لسيرابيون من عمته زويس Zois، وأخرى من جده لأبيه. وفصلت ثلاثون سنة تقريبا بين التقسيم الخاص بثروته من ملكية أبويه وبين بيع سيرابيون للقطع لأخيه، ولذلك فإن تلك الصفقة كانت تعد بالكاد، نتيجة مباشرة لتوزيع الميراث. ومع ذلك فبعد أقل من ثلاثة أشهر من التنازل، قام سارابيون ببيع آخر لثيون Theon لنصاب من مزرعة وأرض بناء شاعرة ورثها من أخ آخر الذي ينبغي أن يكون قد توفي في الفترة بين الاتفاقين (P. Oxy. LII 3691)؛ ولذلك ففي هذه الحالة، فإن وجود الفترة الأقصر أوجد صلة مباشرة مع وقوع الميراث مما جعلها أكثر قبولا. واستغل ثيون الفرصة، التي نشأت من معرفته برغبة أخيه في بيع بعض الأرض، لكي يحصل على مزيد منها بالقرب من تلك الأرض التي كان قد ورثها هو نفسه، على الرغم من أن قائمة الممتلكات المجاورة تجعل من الواضح أنها لم تتاخم أرضه مباشرة. وكان هناك إغراء إضافي لكلا الطرفين في الحفاظ على الأرض 'في نطاق الأسرة'.

لا يأتي هذا المثال مباشرة في داخل نطاق الحكم القانوني، لأن ثيون المشتري لم يكن مالك مشارك للممتلكات التي اشتراها من أخيه، ولا كان جارا مباشرا. ولكن يبدو أنه يعكس مجموعة الأولويات نفسها، بتفضيل البيع لشخص له صلة ما ببائع الأرض وبالأرض نفسها، بدلا من مجرد ما يُقَدَّر من سعر أعلى.

أكد مرسوم أثينديوس هليودوروس P. Oxy. XLI (2954) حق الجيران في شراء الملكية المشتركة للممتلكات في حالة عدم وجود رغبة لدى الملاك المشتركين في القيام بذلك. ولكن هل توحى المبيعات نفسها أن الجيران يميلون لشراء ممتلكات حتى ولو لم تكن ملكية مشتركة، وإن لم يكونوا من أقرباء المالك السابق؟ إن شراء الممتلكات المجاورة مباشرة من أملاك الجيران، على عكس تلك الخاصة بالملكية المشتركة ليس موثقاً في كثير من الأحيان. وفي واحد من النموذجين لبيع أرض خاصة لأحد الجيران من إقليم البهنساء، كانت مساحة الأرض صغيرة وبلغت ($\frac{1}{3}$) أرورا، وربما تكون مزايًا الدمج مع قطعة أكبر تبدو واضحة (P. Oxy. XIV 1636). وفي الحالة الأخرى تكونت الأرض من مزرعة كروم من مساحة أكبر نسبياً، مع أنها كانت مهمة، وكان المشترون مؤسسة كالبورني Calpurnii Firmi وهم أثرياء غائبون يمتلكون الأراضي المحيطة من ثلاثة جوانب^(٦١). ويستدعي المرء منطق بليني (Pliny, (EP. 3.19) عندما واجه فرصة مماثلة من قبل لشراء إحدى الممتلكات المجاورة: الراحة التي تمكنه من زيارتها في مرة واحدة على حد سواء، وربطها تحت إدارة واحدة، وهي الحجج التي رافقت بدرجة معقولة مؤسسة أسرة كالبورني؛ وسليبات افتقاد المالك للتنوع، والمخاطر من فشل المحاصيل المحلية.

(٦١) P. Oxy. XXXIV 2723: cf. P. Turner 24 محاولة لشراء ١٦ أرورا من أرض مصادرة محاطة من جميع الجهات بأملاك كانت تزعم المشتريه وابنتها شراءها.

والاعتبار الأخير الذى لابد أنه تم تطبيقه بقوة خاصة فى بلد مثل مصر التى تعتمد على وصول إمدادات المياه لتخصيب تربتها، أن الضياع لا تبدو كما وسبق أن رأينا فى الفصل الرابع أنها كانت موحدة تماما حتى عندما تكون قد نمت بنسب كبيرة جدا، وكان فى مقدور صغار ملاك الأراضى إبقاء قطع صغيرة متعددة ما دام كانت القطع تقع على مسافة ملائمة من القرية التى تؤلف القاعدة لعملياتهم الزراعية. فلا فائدة أن تكون كل أرضك تقع فى نهاية ترعة الري. يتمثل مدى الفاعلية الجيدة الذى تقدمها المبيعات الباقية فى زيادة الموافقة على أن توزيع حيازة الأرض ربما كان يمكن إخفاؤها جيدا من خلال حقيقة أن وثائق البيع سجلت فقط الظروف التى تم فيها شراء الأرض بواسطة مالك الممتلكات المجاورة مباشرة، وليس عندما يكون المشتري مالكا آخر من المنطقة نفسها.

إن الحالات التى نوقشت فى هذا القسم تمثل فقط أقلية من بين كل وثائق البيع من البهنساء، لكنها تؤكد أن المبيعات لم تكن بالضرورة دليلا على وجود سوق تجارى كبير للأراضى. لقد قدمت الأرض لكل من كبار ملاك الأراضى وصغارهم مصدرا آمنا للدخل على المدى الطويل بدلا من تبادل أصول قصيرة المدى مقابل أى شئ يمكن أن يسفر سريعا عن عائد أفضل. وتقدم عمليات الشراء نيابة عن البنات غير المتزوجات مثلا واحدا بذاته على كيفية التعرف على الصفقات التى يمكن أن تواجه احتياجات الفرد أو الأسرة فى المستقبل ضمن نمط أوسع نطاقا من توزيع الممتلكات والميراث. لا يزال ينظر للمبيعات بأن لها علاقة ما بصفقات السوق؛ لكن السوق كان غير مكتمل إلى

حد كبير، حيث يدخله المشترون والبائعون لأسباب ليس لها علاقة بالسعر. وعلاوة على ذلك دخول عامل إضافي وهو ما تعارف عليه من تفصيل البيع للأقارب والملاك المشتركين أو الجيران، الذين تضمنهم القانون كما وثقوا من خلال النماذج الفردية.

إن هذا الفشل في التوافق مع المعايير التي وضعتها النظرية الكلاسيكية الجديدة للاقتصاد neo-classical economic theory لا يعنى أن المبيعات لم تخدم وظيفة مهمة في تكيف آثار انتقال الأولولة على أشكال الملكية، على سبيل المثال عن طريق الحد من عدد أصحاب الملكية المشتركة أو إعادة جمع شمل الحيازات المجزأة. والأهم من ذلك هو السماح بالحصول على الأراضي لمن هم في بداية سن البلوغ (إذا كان في استطاعة المشتريين أو عائلاتهم ذلك) دون الحاجة لانتظار وفاة والديهم. وبعيدا عن القيام بدور قاطرة كبرى للتحويل الاجتماعى أو كفكرة لاستثمار على نطاق واسع أو ما يعنى ضمنا المضاربات فى الأرض، فيبدو أن البيوع ساعدت فى المقام الأول على الحفاظ على النمط السائد لملكية الأرض ذات الحجم الصغير وملكية الأرضى المجزأة بشكل كبير من خلال إعطائها مرونة أكثر.

٦. رهونات الأراضي الزراعية Mortgages of Agricultural Land

يمثل الاقتراض إحدى الفرص الرئيسية لاستثمار المال في العالم القديم، وحتى القروض التي لم يكن عليها فائدة نقدية كان يمكن توقع تأمين إعادتها من خلال الالتزامات الاجتماعية أو السياسية التي وضعها المدين. ومع ذلك تبدو معظم القروض المعروفة من خلال البردي المصري أنها كانت ضمنا أو صراحة تحمل فائدة^(٦٧)؛ ومهما كانت الروابط الاجتماعية التي ربما شكلت عرضا أو عززت بهذه العقود، فقد كان يمكن للدائنين التطلع أيضا للعوائد الاقتصادية التي يمكن جنيها من القروض التي قاموا بها. وتُدرج القروض المضمونة الحصول على فرصة أخرى بحصول الدائن على ملكية دائمة للممتلكات المستخدمة كضمان إذا لم يتمكن من تسديد القرض، وهو عائد قد يكون في الواقع ميزة للدائن إلى حد كبير، ولم يكن من النادر أن يكون الضمان أكثر من قيمة المبلغ المقرض فيما يبدو في أكثر الأحيان.

وعلى ذلك فإن رهونات الأرض قيد النظر هنا، تشكل نسبة ضئيلة فقط من جميع أنواع القروض المسجلة في أوراق البردي. وكما يتوقع المرء تقع المبالغ المعنية في أقصى النهاية لألوان الطيف، وأكبر من معظم القروض غير المضمونة، وتزيد حجم القروض المضمونة على وجه العموم أيضا على

(٦٧) 9-225, *Montevcchi, La Papirologia*, قدم قائمة لجميع أنواع القروض في البردي. وعن موضوع الفوائد راجع، الأعمال المذكورة في P.Oxy. XLVII 3351 introduction.

العقارات أكثر من الأراضى الزراعية. ومع ذلك فربما يمكن الإشارة على أن هذا التمييز تم الحفاظ عليه ليس لأن الأراضى الزراعية كان لها قيمة جوهرية فى ذاتها، ولكن لكبر حجم المساحات، خصوصا فى أوائل العصر، التى ربما استخدمت لتأمين القرض (راجع الجدول رقم ١٤).

إن العقود نفسها لا تمدنا بمؤشر عن الغرض الذى من أجله أجريت قروض الرهن. ويؤكد البردى الخاص بـ "سوتيريوخوس من ثياديلفيا" Soterichus of Theadelphia الاستخدام العادى لقرض غير مؤمن عليه بواسطة فلاح مستأجر لتمويل نشاط السنة الزراعية حتى وقت الحصاد. ولكن يبعد عن الاحتمال أن ملاك الأراضى كانوا يحتاجون لرهن أملاكهم من أجل هذا الغرض^(٦٨). ونحن لا نعرف ما إذا كان قد أجريت أى من الرهون لتمويل تحسينات فى قيمة رأس المال للملكية نفسها. ومع ذلك فربما كان الأرجح أنها كانت تستخدم بصفة أساسية فى تمويل مصاريف غير عادية، مثل تسديد متأخرات ضريبة أو تأدية التزامات إجبارية، بالإضافة إلى المناسبات العائلية مثل الزواج والجنازات. وجاءت الإشارة إلى استخدام قرض مؤمن لتسديد ضرائب وردت الإشارة إليه فى وثيقة نثير الفضول عن زواج ثان، وفيها تم الاتفاق على أنه فى حالة الطلاق الثانى فسوف يحصل الزوج على حق الانتفاع بأملاك زوجته حتى يسترد كل من السلفة التى قدمها لها وقيمتها $2\frac{1}{2}$ تالنت مع الفائدة وتسديد الدائنين الآخرين (P.Oxy. XII 1473).

(68) P.Soterichos pp. 19ff; See R.S.S. Bagnall, 'Theadelphia Archive: A Review Article', BASB 17 (1980), 97-104.

هذه الحالة التى يغطى دين لزوجها صراحة التزامات تتفصل كليا عن مهرها، هى نوع مختلف تماما عن عقد قروض من البهنسا بين زوج وزوجه، والذي تم مؤخرا تحديده على أنه شكل بديل لتوفير المهر^(٦٩). وكما كان يحدث فى أثينا الكلاسيكية فإن أرض للزوج كان يمكن رهنها أيضا لتأمين مهر زوجته، لكن هذا يختلف عن الرهون العقارية التى تناقش فيما يأتى، والتى كانت تستخدم لتضمن قروضا نقدية بين أشخاص لا تربطهم ببعضهم علاقة^(٧٠).

إن حدوث مشكلة أخرى بما فيها الإجمالى المفترض للقرض يبدو أنه كان مرتفعا نوعا ما، وربما يشير فى كثير من الأحيان إلى أن القروض كثيرا ما كانت تتخذ فى الأصل من قبل أشخاص يعانون ضيقا ماليا بشكل ما. فنلث من بين الثمانى عشرة حالة التى تم تلخيصها فى الجدول رقم (١٤) عبارة عن إضافات للقرض السابق على الممتلكات نفسها أو على ممتلكات أخرى وتشير حالات أخرى إلى التقصير^(٧١). فى عام ١٩٤ قام جوليس بطوليمايوس C. Julius Ptolemaios السكندرى بعمل قرض بمبلغ (٢) تالنت لأبولونيانوس المدعو ديونيسيوس Apollonianus alias Dionysios من البهنسا لمدة عام واحد تقريبا؛ وحتى عام ٢٠١ لم يكن قد استعاد الدين بعد، كما لم يحصل على حيازة الضمان (PSI XIII 1328).

(69) T. Gagos, L. Koenon, and B. E. McNellan, 'A First Century Archive from Oxyrhynchus: of Oxyrhynchite Loan Contracts and Egyptian Marriage', in J.H. Johnson (ed.), *Life in a Multi-Cultural Society*. (Chicago, 1992), 184-204.)

(70) See ch. V n.58; cf. M.I. Finley, *Studies in Land and Credit in Ancient Athen 500- 200 BC: The Horos Inscriptions* (New Brunswick, 1952), 44ff.

(71) P.Oxy. II 270, III 506, SB VI 9190.

ومع ذلك كان من المرجح أن ينتفع الدائنون في نهاية المطاف - بدلا- من أن يعانون من المشاكل المالية لدائنيهم. ويمكن الاستدعاء بسهولة لحالات امتلاك ممتلكات ناجمة عن قرض تأخر سداده كثيرا^(٧٢). وأحيانا ما كانت تتور منازعات أكثر تعقيدا عندما يتعذر إعادة الدين. وهناك التماس من ثلاث إخوة أن الدائن لوادهم قد حصل من الإنتاج على أكثر من قيمة القرض الأصلي من خلال حوزته للتأمين وهو يمثل عن كذب صدى لحالة أكثر وضوحا من إقليم هيرموبوليس منذ سنوات سابقة^(٧٣). ويوضح المثال الأخير أن المشكلة ثارت من البداية لأن التأمين تجاوز قيمة القرض الأصلي، لذلك كان بيع نصاب من الأرض سيكون كافيا لدفع الدين بالكامل. كان هذا في الواقع هو الحل الذي قضى به للقاضي uridicus؛ وكان الدائن رافضا للتخلي عن امتلاكه للتأمين كله (المريح للغاية). لذلك عندما نسمع عن حالات أخرى لبيع أرض لها علاقة برهن، فإنه من الممكن أن الإجراء قصد به أيضا إنقاذ المدين من مصادرة أملاكه التي لها قيمة أكبر بكثير من القيمة الفعلية لمبلغ دينه^(٧٤).

من المثير للاهتمام للقيام بمقارنة نسبة النساء اللاتي لهن علاقة بالقروض بضمان الأرض مع نسبتهن في المشاركة بعقود البيع. كان نصف المستدينين المعروفين تقريبا في عقود الرهن من النساء، وهي نسبة مماثلة لشراء وبيع النساء للأرض. ومع ذلك ساد الرجال بشكل كبير بين الدائنين

(72) e.g. P.Oxy. XLIX 3508, St. Pal. IV p. 114(= P.Oxy. II 636), PSI VI 687, XIII 1322.

(73) SB IV 7339, P.Ryl. II 119.

(74) P.Oxy. XXII 2349, III 588.

فى الرهون^(٧٥). وربما يكون السبب فى ندرة النساء كمدينات فى تلك العقود مثيرة للدهشة إذا اعتبرنا أن مهور النساء لم تكن تتضمن المال فقط (رغم أنهم ربما لم يكن فى وضع يمكنهم من تسديد القرض خلال فترة زواجهن)، ولكن أيضا كانت قروض إقليم البهنسا بصفة عامة غير مؤمنة بضمان، وأيضا بالمثل بضمان، وكثيرا ما ظهرت النساء فى الواقع أكثر كمدينات من ظهورهن كمستدينات^(٧٦).

وبالنظر للفوائد المحتملة عن إقراض مال (نقود) بتأمين بضمان الأرض، فمن المهم النظر فى الوضع الاجتماعى للمدين والمستدين. وهناك بطبيعة الحال دليل طفيف متاح نسبيا، وحتى ذلك يعد كافيا لإظهار الاختلاف الملحوظ للوضع النموذجى للطرفين (الجدول رقم ١٣).

يتناقض ذلك مع دليل المبيعات التى سبق مناقشتها فى هذا الفصل، حيث لا يظهر نمط واضح، لكنه يتناسب مع اكتشافات كينان J.G. Keenan من القروض والوثائق الأخرى التى ترجع للعصر البيزنطى، الذى خلص

(٧٥) توجد قائمة النصوص التى تمثل أساس هذه البيانات فى الجدول (١٤).

(٧٦) Kutzener, Unters zur Stellung der Frau, 124. وجد ٢٣ قرضا من البهنسا بواسطة نساء مقابل ١٨ قرضا لنساء، من سوء الحظ لم يحاول تقييم ما هى نسبة هذه القروض من كل القروض. تشكل بيانات هوبسون Hobson من سكونوباو نيسوس Soknopaiou Nesos على النقيض من ذلك، حيث توضح أن نسبة النساء كن فى كثير من الأحيان أقل بكثير من الرجال (نسبة ٤:١) بوصفهم إما المقرض أو المقرض، على الرغم من أن المقرضين الإناث كن أكثر عرضة لتوفير العقارات للضمان من نظرائهم من الرجال (D. H. Hobson, 'Women as Property Owners in Roman Egypt', TAPA 113 (1983), 311-21, at 316-7). ويقترح التباين الواضح فى هذا الدليل إلى أن مسألة دور المرأة كمدينة ودافعة تحتاج لمزيد من التحقيق.

منها إلا أن سكان المدن كانوا عادة في الموقف المهيمن اقتصاديا في علاقاتهم مع القرويين^(٧٧). ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن هذا النمط ينطبق عادة كذلك حتى في حالة أولئك القرويين الذي يمتلكون أملاك من الأراضي الخاصة، والذين من المفترض أنهم يشكلون النخبة الاقتصادية لمجتمعاتهم. لقد خدمت الرهون بطريقة ما لم تبد أن المبيعات قامت بفعله، وإلى زيادة ثروة أولئك الذين يمتلكون بقدر أكبر من الموارد على حساب أولئك الأضعف اقتصاديا منهم.

(77) 'Village and Polis in Byzantine Egypt', Proc. 16 Int. Cong. Pap. 479-485, esp. 484.

الفصل السابع

الالتزام الزراعى الخاص ومتونه

Private Agricultural Tenancy And its Context

١. مقدمة Introduction

قد ينظر إلى الالتزام الزراعى كثيرا على أنه علاقة اقتصادية اجتماعية أو قانونية، إلا أن الرؤية التى يقدمها البردى قانونية فى المقام الأول. وعقود إيجار الأرض التى تسمى فى اللغة اليونانية باسم *misthoseis* هى الأكثر عددا لنوع وحيد من الوثائق المستخدمة فى هذه الدراسة. تم حتى الآن نشر ١٣٩ وثيقة من وثائق تؤرخ بالفترة ما بين عام ٣٠ ق.م، حتى نهاية القرن الرابع الميلادى، مع أمثلة جديدة تظهر باستمرار توضع تحت الضوء؛ ويمكن استكمال هذه الأدلة من المواد التى لها صلة بإيصالات الإيجار ومن إشارات خاصة بالإيجار فى خطابات وحسابات المزارع. من المرجح لهذا السبب وحده، أن عقود الإيجار يكون لها فى المقام الأول تأثير ملحوظ على الصورة التى لدينا عن حيازة الأرض فى الإقليم^(١). ومع ذلك

(١) تشمل الدراسات القياسية لعقود إيجار الأرض *misthoseis* فى:

S. Waszynski, *Die Bodenpacht: Agrargeschichtliche Studien I: Die Privatpacht* (Leipzig and Berlin, 1905). J. Hermann, *Studien zur Bodenpacht im Recht der graeco-ägyptischen Papyri*

تعد أعدادا كبيرة من الوثائق الباقية دليلا ضعيفا للأهمية الأساسية لنوع من الوثائق، خاصة وأن كثيرا من عقود الإيجار كانت صالحة لمدة عام واحد فقط. وإذا ما اعتبرت عقود الإيجار كمصدر مهم لإلقاء الضوء على الأوضاع الزراعية في مصر الرومانية فإن ذلك يحتاج إلى تبريره بالتفصيل. فالهدف الرئيسى من هذا الفصل هو مناقشة ذلك في حين أن كثيرا ما كان لعقود الإيجار في مصر دور محدود نسبيا لتوفير الإدارة أو رأس المال على مدى قصير جدا لملاك الأرضى الذين كانوا لسبب ما لا يمكنهم تقنين هذه الاحتياجات بأنفسهم، فيمكن ملاحظة اتساع دور هذه العقود في البهنسا خلال قرنين من منتصف القرن الأول إلى منتصف القرن الثالث م. لكى تكون هى الممثلة للوسائل العادية التى أدار بها ملاك الأرضى من سكان عاصمة الإقليم أراضيهم عن طريق تأجيرها على أساس مدة زمنية أطول للقرويين المحليين^(٢).

وعند استخدام عقود الإيجار فى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى، فإننا نحتاج الاثنين لاختراق أسفل سطحها القانونى لكشف جوانب العلاقات التى نشأت منها، وللبحث عن الأدلة الأخرى التى سمحت لهم بوضعها فى سياق زراعى أوسع. وساعد العملية الأولى وجود تفاصيل غير عادية تضمنتها العقود القانونية؛ على الرغم من الصيغة المشتركة بين جميع الوثائق القانونية

(Münchener Beiträge, 41), (Munich 1958), and D. Hennig, Untersuchungen zur Bodenpacht im ptolemäisch-römischen Ägypten (Münich, 1967).

(٢) قدمت المناقشة - جين رولاتسون - الاقتراح نفسه بشكل موجز فى

'Crop rotation and rent in Oxyrhynchite land lease: social and economic interpretations'.

Proc. 20th Int. Cong. Pap. 495-9.

أساساً، فهي تظهر قدر أكبر من الاختلافات الفردية عن تلك التي نجدها مثلاً في مبيعات. ويمكن بالتالي القيام بتحليل دقيق للتعامل مع أحكام المعدات والعوائد، ومدة الحياة (الالتزام) لاستكمال معلومات مباشرة أكثر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمالك الأرض والمستأجر (الملتزم). وهذا هو مجال اهتمام الأقسام التالية من هذا الفصل، بعد القيام بدراسة مساحة -استقصائية - أولية لتقاليد الحياة الزراعية في مصر بين أشكال أخرى لإدارة الأرض.

٢- إدارة الأراضي: تأجير الأراضي وبدائله

Land Management: Tenancy and its Alternatives

تعد حيازة الأرض (الالتزام) إلى حد بعيد أفضل توثيق لطريقة إدارة الأرض في مصر، بسبب الحفاظ على العقود المكتوبة. وأول خطوة نحو فهم معناها الحقيقي هو النظر في ما هي البدائل التي كانت ممكنة، بصرف النظر ما إذا كانت الوثائق الباقية كافية، ومدى الأهمية التي كان يجب أن تكون لها في الأصل للإنتاج الزراعي بشكل عام. ثلاثة بدائل أساسية تحتاج إلى دراسة: الأولى- الزراعة المباشرة بواسطة مالك الأرض، استخدام العبيد أو غيرهم من الخدم، وأجرة العامل. ثانياً، نحن نحتاج بعد ذلك للنظر فيما إذا كان ينبغي الادعاء بانتشار أشكال من الحيازة (الالتزام) تختلف كثيراً عن تلك التي تجسدت في عقود الإيجار (الالتزام) misthosis الموجودة؛ وهذا يتطلب النظر باختصار في تطور وتفاعل التقاليد المصرية واليونانية لعقود الإيجار.

(أ) الزراعة المباشرة (autourgia) Direct Cultivation

حتمًا كانت زراعة صغار الملاك وأسره لأراضيهم ممثلة نمثلاً ناقصاً في أدلتنا المكتوبة بشكل كبير، حيث نتج عنها توثيق قليل نظراً لطبيعتها الخاصة جداً، وكان من المفترض أنها الأكثر انتشاراً بين القرويين، الذين لم يكن نشاطهم الاقتصادي هو الركيزة الأساسية في أوراق بردي

البهنسا. وربما ينبغي أن نفترض وجود ممارسة زراعية معتادة بين القرويين، خاصة أولئك الذين كانوا يملكون مساحات صغيرة من الأرض. مع ذلك فرغم طبيعة الأرض المجزأة للحيازة فحتى هؤلاء يحتمل أن بعضهم ربما كان يتم تأجير أجزاء من أراضيهم، في حين يستكملون دخلهم من خلال القيام باستئجار (بالتزام) زراعة أراض عامة أو خاصة. يوضح التوثيق من قرى الفيوم انتشار الإيجار حتى بين القرويين، على الأقل باعتباره وسيلة مؤقتة: وتشكل إيجارات الأراضي ربع جميع العقود المسجلة من خلال مكتب تسجيل تيبينونييس Tebtunis عام ٤٥/٤٦ ميلادية^(٣).

قام بعض سكان عاصمة الإقليم أيضا بزراعة أراضيهم. إن معظم مساحة المركز الغربى الذى يقع على بعد حوالى [٧] كم من مدينة البهنسا، وكذلك بعض القطع البعيدة من الإقليم وخاصة فى المركزين الأعلى والأوسط كانت متاحة على طول نهر توميس. ويتضمن كل من عقدى إيجار السنوات الست فقرة تحظر على مالك الأرض إعادة تأجيرها أو زراعتها مباشرة autourgein خلال سريان مدة العقد؛ كان مالك الأرض فى حالة واحدة من عاصمة الإقليم يعيش على مقربة من الأرض (فى بايميس Paimis، شمال البهنسا مباشرة)، أكثر من المستأجر (الملتزم) الذى كان يأتى من لينون Lenon بالقرب من بيلا Pela التى تبعد إلى حد ما جنوبا. وهنا كانت زراعة المالك المباشرة تتوفر لها بالتأكيد إمكانية معقولة. ويبدو فى المثال الثانى أن

(3) P. Mich. II 123; see L.R. Toepke, 'Studies in the administrative and Economic History of Tebtunis in the First Century AD. (Diss. Duke Univ., 1973), 136.

الخيار كان أقل: كانت مالكة الأرض سيدة، وكان نصاب الأرض أكبر كثيرا [٣٨] أرورا، وكانت الأرض تقع في باكيرك Pakerk في جزء من المركز الشرقي أبعد كثيرا عن عاصمة الإقليم metropolis⁽⁴⁾ وربما يمكن للمرء تصور أن ابنها أبيون Apion كان يقيم محليا أثناء فترة القيام بفلاحة الأرض؛ ولكن ينبغي أن ينظر إلى الفقرة كمعيار لشرط عقود الإيجار طويلة الأجل بدلا من كونها تطبيقا خاصا للحالة الفردية. ومع ذلك فإن عادة وجود مثل هذه الفقرة (القصيرة) لابد أن فيها إشارة إلى أنه حتى كبار ملاك أراض في عاصمة الإقليم ربما كان لهم أن يقرروا تجنب الإيجار لصالح الزراعة المباشرة.

لا يلزم الزراعة المباشرة بطبيعة الحال أن تنحصر تماما في اعتماد صاحب الأرض على مزاوله العمل بنفسه أو على أفراد من الأسرة، رغم أن اصطلاح 'autourgein' لا يبدو عادة أن له هذا المعنى. نحن نحتاج الآن إلى النظر في الطرق الممكنة التي يستطيع صاحب العمل الاستفادة بها من اليد العاملة للآخرين مع احتفاظه بسيطرة مباشرة على إدارة الأرض.

(ب) العبيد والخدم (والعمالة التابعة)

Slavery and Dependent Labour

على الرغم من أن وجود عبيد المنازل كان مألوفا في الأسر التي تمتعت بدرجة معقولة من الرخاء في مصر الرومانية، والدور الذي لعبه العبيد المحررون في الإدارة في بعض النصوص، فإن هناك سببا ضعيفا

(4) Le Monde grec, 601-8; P.Oxy. I 101.

للاعتقاد أن عبيد المتاع ساهموا بدرجة كبيرة في اليد العاملة الزراعية. إن الإشارة إلى paidaria في نصوص الضياع الكبرى كان يعنى بوضوح خدم من مركز متواضع، ولكن لا يبدو أنهم كانوا مستعبدين قانونياً^(٥). ومن ناحية أخرى فمن الواضح أنهم سدوا جزءاً من احتياجات العمل الزراعى، ليس فقط فى الضياع، ولكن على ما يبدو أيضاً فى قطع من الأرض التى أجرها المستأجرون، الذين كان عليهم أن يساهموا فى بعض الأحيان بإعطاء هبة للبيداريا paidaria^(٦). توحى الكلمة بمعنى الصبيان (ربما ليس فقط الذين أهملوا فى طفولتهم كما يقترح راثبون Rathbone) ولكن الذين يعملون بصفة غير رسمية إلى أن يصلوا لسن النضج، فى إطار منظومة علاقات الالتزام الاجتماعى الذى يسقط من فحوصنا المباشر لحد كبير.

يبدو بالتالى أن عبيد المتاع كان لهم دور محدود جداً فى الزراعة، أما 'العمالة التابعة'، فربما كانت لها معنى أكثر أهمية، رغم أن الأشكال المحددة لتلك التبعية تظل غامضة، وتميل بقدر توثيقها، إلى دمجها بالقسم التالى الخاص بأجور اليد العاملة الذى يتعين النظر فيها.

(٥) أثبتت استنتاجات راثبون من الأكلة التفصيلية لأرشيف هيرونيانوس (Economic Rationalism, 89-91) تأكيد صحة الإشارات المتباينة من دليل البهنسا، وخاصة بردية

: PSI 1263 recto, published by R. W. Daniel and R. Pintaudi, Aegyptus, 64 (1984), 61-7

وهى صلبات مزرعة من القرنين الأول والثانى تسجل مدفوعات لأجرة (opsonion) للصبي والفتيات.

1. Biezunska-Malowist, L'Esclavage أيضا paidaria and korasia dans l'Égypte gréco-romaine: 2^e partie: Période romaine (Wrocław etc., 1977), 74-85.

P.Oxy. XXII 2351, IV 730. In P. Oxy. I 101. P. Berl. Leihg. I 20. P. Merton I 17. SB VIII (٦)

٩٩١، لم يكن البشيش Sponde مخصصاً تحديدا للصبيان Paidaria.

(ج) أجور اليد العاملة Wage Labour

اتخذت أجور اليد العاملة في الزراعة أشكالاً متعددة مثل الحيازة (الالتزام). من موظفين لمدة طويلة (تتفاوت طبقتهم من المحضرين bailiffs إلى الخدم البسطاء) إلى العمال المستقلين أو الحرفيين الذين يتم دفع المقابل لهم نظير القيام بخدمة واحدة. وكان يتم الدفع في كلا الحالتين، وخصوصاً الأولى بالمقابل العيني الذي حل محل الأجرة النقدية. كما لم يكن الفارق بين العمل بأجر والإيجار حاداً كما نتوقع. ويمكن أن تكون عقود العمل التي حصل فيها المستأجر (الملتزم) على أجرة (misthos)، - تكون - قد استخدمت في توظيف القائمين بأعمال الري hydroparochoi بالإضافة إلى فلاحي الكروم (التي نوقشت بالتفصيل في المبحث الرابع أدناه)؛ بينما حصل الملتزمون في بعض الأحيان في عقود الأراضي العادية على أجور نظير تأديتهم لأعمال إضافية معينة. وينبغي أن نضع في ذهننا أيضاً، أن المزارعين الرئيسيين في الأراضي الزراعية إضافة إلى أراضي الكروم، سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين (ملتزمين)، قد يحتاجون لشراء خدمات مثل الإمداد بالمياه، وعمال الحصاد، أو حمير للنقل. ولم يكن يتم كتابة هذا النوع من الترتيبات عادة، وبالتالي فهي ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الأدلة لدينا، إلا عندما كان يتم تسجيلها في حسابات الضياع، لكنها كانت بالتأكيد أكثر انتشاراً من كونها مقصورة فقط على ضياع الأثرياء.

يجب أن ينظر إلى جميع أشكال العمل المأجور كأهم بديل للإيجار (لالتزام)، وعلى ذلك من المهم أن ننظر بشيء من العناية كيف ظهر

التشابه بالضبط بين الاثنين على كل من ملاك الأراضي ذات الحجم الكبير وذات الحجم الصغير. من الأسهل أن نبدأ بحالة ملاك الأراضي الأثرياء، أولاً لكونها موثقة بشكل جيد، ولأن إستراتيجية إدارة أراضيها موضع نقاش حديث. ويوضح أرشيف هيرونيوس Heroninus دورا هامشيا جداً للإيجار، خصوصاً للأراضي الزراعية، بالمقارنة بتشغيل العمالة المباشرة، على مزرعة أبيانوس Appianus الموثقة في ثيادلفيا Theadelphia^(٧). ومع ذلك فحتى لو كان الأرشيف قد حافظ على صورة متوازنة لأهمية الإيجار على كل أملاك صاحب هذه الأرض الخاصة، فالحالة ليست بالضرورة نموذجية، واقترح كيهيو Keheo وجوداً أكثر من مكان مركزي لإدارة الضياع المصرية الكبرى بصفة عامة^(٨). في الواقع إن أحد المواضيع الرئيسية لكتابه - مؤلفه - كان إثبات أهمية الإيجار (الالتزام) لملاك الأراضي من مختلف درجات الثروة، في نشر المخاطر الاقتصادية وتكلفة الاستثمار. ولكن بالنظر لطبيعة الأدلة، فإنه من الصعب للغاية إثبات مثل هذا التعميم. فالحالات القليلة من العقود أو الإشارات الأخرى للإيجار (للتزام) التي يمكن أن تكون مرتبطة مع الضياع الكبرى، يمكن اعتبارها جميعاً استثنائية: وعلى سبيل المثال فالجزء الوحيد الكبير من ضيعة كلوديا إزيدورا Claudia Isidora الذي نعرف أنه تم تأجيرها كان يقع في واحة صغيرة نائية^(٩)، وليس لدينا فكرة عن نسبته

(7) Rathbone, *Economic Rationalism*, esp. 183-8

(8) D. P. Kehoe, *Management and Investment on Estates in Roman Egypt during the Early Empire* (Bonn, 1992), esp. 120.

(9) Cf. Kehoe, *Ibid.* 124, 138f.

إلى المساحة الكلية التى تتألف منها ممتلكاتها. من المؤكد أن بعض الضياع الكبرى أعطت للإيجار (للاتزام) مكانة مهمة بجانب الزراعة المباشرة، وتتمثل أكثر الحالات وضوحاً فى أرشيف خلفاء لاختيس Lachis من تبتونيس Tebtunis، ومازال باقياً منه ليس فقط عدة عقود إيجار فردية، ولكن أيضاً قائمة بالعوائد العينية من نفس النوع، بالإضافة إلى حسابات الأجور^(١٠).

إن الأدلة الخاصة بأجور عمال الزراعة والإدارة المباشرة للضياع فى إقليم البهنسا فى العصر الرومانى متوفرة بكثرة فى عدد النصوص الباقية؛ لكن معظمها قصير أو قصاصات مهلهلة، وتفتقد إلى نص كاف لتقديم أى مؤشر عن حجم الملكية الذى يتضمنه. وتوضح مجموعات متنوعة من الخطابات أوامر صدرت من المشرفين pronotai أو نظار الضياع phrontistai أو إليهم لتسديد أجور أو مدفوعات أخرى، وهو شكل من الإدارة لا يختلف عن ذلك الموثق فى أرشيف هيرونيوس Heroninus، لكنه أقل تعقيداً^(١١). وهناك رسائل مماثلة وقصاصات حسابات ضيعة كثيراً ما تشير للمستأجرين (للملتزمين) misthotai وأكثر شيوعاً إلى المزارعين georgoi. مما يمكننا من أن نكون على ثقة بأن الملتزمين misthotai هم المستأجرون

(١٠) See esp. the numerous texts published in P.Mil. vol. VI and VII فى الجزء السادس 74-96; see Kehoe's discussion, ibid. VI 275. اعتدت مالكة الأراضى أوريليا خاريت Aurelia Charite فى هيرموبوليس على تأجير ضيعتها المكونة من ٥٥٠ أورو لإدارتها بشكل حمري. راجع (P. Charite, introduction and texts, passim) ..

(11) P. Theon.: P.Oxy. XLIX 3513-21 (orders from Nemesianus; see S. Stephans, ZPE 31 (1978), 145-60); P. Oslo III 146, P. Harr. II 230-4 (relating to the pronotai Philantinos).

لأمالك بعقد مكتوب من ذلك النوع الموجود الآن؛ ومع ذلك يمكن أن يكون للمزارع 'georgos' نفس المعنى (خصوصاً في إيصالات العوائد)، لقد كان مصطلح 'للمزارع- الفلاح' أكثر شيوعاً مثله مثل مصطلح 'المستأجر- الملتزم'؛ وعلينا عدم الافتراض مسبقاً أنه ينبغي أن يشار في سياق حساب ضيعة إلى المستأجر(الملتزم) بدلاً من الموظف المباشر. فقد عيّن على احتياطي الغلال في ضيعة كالبورنيا هيراكليا Calipurnia Heraklia المزارعين georgoi بالإضافة إلى نظار الضياع phrontistai والموظفين pragmateutai والصبية paidaria والمراقبين katameneioi الذين كانوا بالتأكيد موظفي الضيعة (P. Oxy. XLII 3048).

بطبيعة الحال، لا يمكن اتخاذ الحسابات الوافية للضياع أو الخطابات، على أنها تشير إلى الأهمية النسبية لهذا النوع من الإدارة، إلا في المعنى العام بأن ظهورها لم يكن نادراً بوجه خاص حتى في مطلع عصر المواطن الأول، بالنسبة للضياع كان الاعتماد في المقام الأول على التوظيف المباشر لعمال مدفوعى الأجر من مختلف درجات الدوام. وتدل بعض المصادر القاطعة على مستأجرين يعملون في نفس الإطار مما يدل على أن بعض الضياع كانت تضم عمالة مأجورة مع الإيجار (الالتزام)، لكنها لا توضح مدى شيوع هذا النمط من الإدارة.

إنه من الصعب إلى حد كبير العثور على أى قاعدة للحكم على مدى شيوع، وفي أى سياقات، لم يحتفظ ملاك الأراضي بحسابات مكتوبة للعمال المأجورين الذين استخدموهم. وقد يكون الظن بأن صمت مصادرنا عن أن

دفع أجر العمل الزراعى للعمل السنوى أو العمل لمدة قصيرة خارج سياق الضياع قد يكون جديرا بالثقة^(١٢). ومن المرجح أنه حتى صغار الملاك قد يؤجرون العمال لمواجهة احتياجات لمدة قصيرة، خصوصا لأعمال الحصاد؛ والنيران والحمير وسائقيهم وعند الحاجة لأعمال أخرى متكررة. ولكن يجب علينا أيضا السماح لمثل تلك المتطلبات المؤقتة بكونها تقابل بترتيبات المقايضة بين المزارعين، التى لم يكن من الضرورى تداول استخدام الأموال فيها، أو حتى تقييم الخدمات المتبادلة بالأموال.

(د) تنوع الإيجار (الالتزام): التقاليد اليونانية والمصرية

Varieties of Tenancy: Greek and Egyptian Traditions

كانت إجراءات تأجير الأراضي لا تطول عادة بشكل غير عادى فى كل من الممارسة القانونية الإغريقية والمصرية. وكانت عقود الإيجار الخاصة بين الأفراد فى العالم اليونانى خارج مصر فقيرة التوثيق، ومعظم النقوش الباقية خاصة بالأمالك الرسمية أو المقدسة التى تم تأجيرها لفترة طويلة من عشرة، وعشرين، أو حتى أربعين عاما^(١٣). وخلصت دراسة حديثة إلى أن الإيجار (الالتزام) شغل حيزا كبيرا نسبيا فى أثينا القديمة - الكلاسيكية؛ ولكن حيث إن كثيرا من المادة تشير إما إلى حالة خاصة بضعة أيتام أو إلى كبار الأثرياء، فمن الصعب التأكد أن تلك الصورة يمكن استقراؤها لتغطى الجزء

(١٢) Bagnall, Egypt in Late Antiquity, 121f., قدم مناقشة لماذا لم يكن التأجير الدائم العمالة قابلا للتطبيق.

(١٣) راجع: D. Behrend, Attische Pachturkunden: Ein Beitrag zur Beschreibung der *μίσθωσις* nach den griechischen Inschriften (Munich, 1970).

الأكبر من الشعب الأثيني^(١٤). ومما لا شك فيه أن عقود الإيجار الخاصة القصيرة الأجل لم تكن معتادة في بلاد اليونان القديمة. وقد سجل ليسياس Lysias في خطبته السابعة Oration 7 أن المتهم اشترى قطعة أرض وقام بتأجيرها فوراً لأحد المستأجرين (الملتزمين) لمدة عامين، ولمستأجرين اثنين لكل واحد منهما لسنة واحدة، وقام بتأجيرها لآخر لمدة ثلاث سنوات، وفي النهاية قام بزراعتها بنفسه. ولا توضح لنا المصادر الأدبية ما إذا كان الإيجار لفترة قصيرة أمراً معتاداً في ترتيبات الإيجار الخاص^(١٥).

وقد عُرف المزيد عن ممارسة عقود الإيجارات المصرية، وخصوصاً منذ القرن السادس وما يليه، على الرغم من^(١٦) أن وثيقة من عصر الأسرة ٢١. (١٠٦٩ - ٩٤٥ ق. م.) أثبتت بالفعل وجود ترتيبات مكتوبة للإيجار

(14) R. Osborne, 'Social and economic Implications of the Leasing of Land Property in Classical and Hellenistic Greece', *Chiron*, 18 (1988) 279-323, at 304ff.

حالة كارثيا على جزيرة - كيوس Karthaia on Koes من القرن الثالث م. التي استشهد بها كليلات (ص ٣١٩ وما يليها) يشير إلى أن ما يصل إلى ثلث السكان كانوا منخرطين في تأجير الأرض، تقدم دليلاً موازياً للدليل البطلمي المصري للإيجار؛ ومن المؤسف أن ترجمة نص النقش (IG xii 5 544, 1075, 1056) المرتبط بذلك ليس بعيداً عن مجال الشك. راجع أيضاً:

G. Casanova, 'I contratti d'affitto fra private nelle epigrafi greci', in E. Bresciani et al., *Scritti in onore di Orsolina Montevicchi* (Bologna, 1981) 89-97.

(١٥) الأرض الموحدة المصادرة بصفة عقابية، مثل تلك الخاصة بتأجير البلاطيين Plataeans لفترة عشر سنوات (Thuc. 3 68.3) لا يمكن اعتبارها تسويات خاصة. ويعني ثيوفراستوس (Theophrastus, De caus. plant. 2. 11. 3) ضمناً أن الإيجارات التي قام به الثاسيان Thasians كانت عادة لمدة لأكثر من سنة واحدة، لكن تصريحه جاء غامضاً جداً لتوفير أساس آمن للمناقشة.

(16) W. Spiegelberg, 'Eine zurückgezogene Pachtkündigung', *Ägypt. Zeitschr.* 53 (1917), 107-11.

(للالترام). وقام هيو جيس Hughes بنشر سبع من أقدم الوثائق الديموطيقية مع مناقشة مستفيضة لها مع عقود إيجار مصرية أخرى^(١٧). وتُقدم ترجماته واستنتاجاته لهذه العقود البطلمية المتأخرة بعض النقاط المهمة للمقارنة بينها وبين العقود الأخرى باللغة اليونانية التي عُثِرَ عليها في مصر. أولاً، كانت مدة جميع عقود إيجار هيو جيس لسنة واحدة؛ وكان الوضع كذلك بالنسبة لمعظم العقود البطلمية بكل من اللغة الإغريقية والديموطيقية. وسوف يتم أدناه مناقشة وجود علاقة نسبية عامة بين عقود الإيجار القصيرة الأجل والمكانة الاجتماعية العليا للملتزمين - للمستأجرين - بالمقارنة بتلك الخاصة بمالك الأرض. واقترح هيو جيس أيضاً أن المستأجرين لم يكونوا رجالاً يمكن أن يقوموا بتأدية العمل الزراعي بأنفسهم، رغم أن هؤلاء المستأجرين كهنة من طبقة أدنى من المؤجرين (وكان جميعهم من الكهنة)^(١٨). وكانت الألقاب التي وصف بها بعض المستأجرين 'حارس النحل' أو 'راعي الأغنام'، ربما كانت ألقاباً تشريفية بدلا من كونها أسماء لمهن حقيقية. ويشير أحد عقود الإيجار صراحة إلى تشغيل عمالة: 'سوف تحصل لنفسك على الثلثين لصالح الثيران، وبذور الاستزراع والرجال'. ورغم أن عقد الإيجار هذا غير مألوف إلى حد ما في كونه يتم التعاقد به مباشرة نيابة عن المعبد، فيمكن العثور على شروط مماثلة في عقود ديموطيقية أخرى كان فيها الطرفان من

(17) G.R. Hughes, Saite Demotic Land Leases (Chicago, 1952)

(18) Ibid. 3

الأشخاص العاديين، ونحن لسنا في حاجة لأن نفترض أن استخدام عمالة أخرى كان محدودا بحالات يشارك فيها المعبد مباشرة^(١٩). إن ظهور توفير الثيران في الترتيبات التي نشرها هيو جيس تقدم إشارة أخرى على أن جوهر العلاقة بين المؤجر والمستأجر كانت أقل من تلك التي كانت بين الموردين لمختلف أشكال رأس المال الضروري للزراعة المنقولة وغير المنقولة لمالك الأرض والعمال (الفعلة).

استمرت كتابة عقود الإيجار المكتوبة بالديموطيقية طوال العصر البطلمي وأوائل العصر الروماني، رغم أن النصوص التي نشرت منها لم تكن عديدة مثل تلك المكتوبة باليونانية^(٢٠). احتل إيجار الزراعي مكانة بارزة

(19) Ibid. no. II; cf. no. V, and e.g. K. Sethe and J. Partsch, *Demotische Urkunden zum ägyptischen Bürgschaftsrechte vorzüglich der Ptolemäerzeit* (Leipzig, 1920), no.9 (Gebelen, 124 BC). With reference to parallels in 41 n.(Heid.724=U. Kaplony-Heckel, *Die Demotischen Gebelen- Urkunden der Hridelberger Papyrus-Sammlung* (Heidelberg, 1964) no. 8).

(٢٠) Hughes, *Saite Demotic Land Leases* 30ff (٢٠) يقدم مصادر عديدة لعقود الإيجار البطلمية الديموطيقية؛ راجع أيضا: ملاحظته في

"Notes on Demotic Egyptian Leases of Property", *JNES* 32 (1973) 152-60; E. Seidel, *Bodennutzung und Bodenpacht nach den demotischen Texten der Ptolemäerzeit* (Vienna, 1973) 38ff.; and C.J. Martin, 'A Demotic Land Lease from Philadelphia: P. BM 10560', *JEA* 72 (1986) 159-73. .

قد يوجد نماذج لعقود ديموطيقية من أوائل العصر الروماني في

G. Botti, 'Papiri demotici dell'epoca imperial da Tebtynis', in *Studi Calderini-Paribeni* II (Milan, 1957) 76-86, and G. Mattha, *Demotic Ostraca from the collections at Oxford*, Paris, Berlin, Vienna and Cairo (Cairo, 1945), nos. 273-6.

فيما يسمى 'القانون الديموطيقي لغرب هيرموبوليس' الذي عُثر عليه في البهنسا^(٢١). لكن الحقيقة المؤكدة أن هذا الدليل القانوني المصري ترجع إلى اليونانية (من المرجح في العصر البطلمي)، وكان من الواضح أنه ظل متداولاً في العصر الروماني، مما يوحى بأن ممارسة تقاليد قانونية في أحدهما كان له تأثير كبير على الآخر. وبالتأكيد يمكن أن يتم الكشف عن التأثيرات المتبادلة بين العقود المصرية واليونانية المكتوبة. ويتمثل أحد أوجه التشابه في أنه بينما كانت عقود الإيجار في أنحاء العالم الإغريقي خارج مصر تقوم في العادة بتحديد ضرائب نقدية، كانت عقود الإيجار المصرية قبل العصر البطلمي تضمن عادة ترتيبات لتقاسم حصة من المحصول، فقد جاء تحديد العوائد العينية قياسياً (أساسياً) في كل من عقود الإيجار اليونانية والديموطيكية للأراضي الصالحة للزراعة في العصرين البطلمي والروماني.

ويمكن مشاهدة التأثير المتبادل أيضاً في العقود القبطية، فقد تم استعارة عدة مصطلحات بصورة مباشرة، من بينها اصطلاح 'misthosis'، وكانت بعض العقود القبطية قريبة جداً في كل من الشكل والمضمون لعقود الإيجار الرومانية المتأخرة باللغة اليونانية. وعندما أصبحت عقود إيجار تقسيم المحصول أكثر شيوعاً في هذه الفترة، ظهرت مرة ثانية جملة كانت موجودة في العقود الديموطيكية المتأخرة، التي قام فيها المستأجر (الملتزم) بتوفير

(٢١) G. Mattha and G. Hughes, The Demotic Legal Code of Hermopolis West (Cairo, 1975).

تاريخ الترجمة اليونانية في بردية P. Oxy. XLVI 3285 بالنصف الثاني من القرن الثاني الميلادي.

راجع أيضاً Seidl, Bodennutzung und Bodenpacht, 7ff.

نفقات الثيران والعمال، وهى مرة أخرى تتشابه كثيرا مع العقود اليونانية المعاصرة⁽²²⁾.

وبالتالى ففى مصر الرومانية، على الرغم من بعض الاختلافات من حيث الشكل بين عقود الإيجار باللغة اليونانية والديموطيقية، فليس هناك سبب لافتراض أنها تمثل تقاليد منفصلة تماما تخدم بوضوح احتياجات اجتماعية واقتصادية مختلفة. فى الواقع ليس هناك فرق كبير للغرض الاجتماعى والاقتصادى بين عقود الإيجار الديموطيقية واليونانية عن تلك التى كثيرا ما كانت توجد بين عقد يونانى وآخر. وعلى أية حال، لم يظهر من البهنسا الرومانية تقريبا وجود لعقود ديموطيقية⁽²³⁾. وربما يرجع ذلك جزئيا لانحياز بردى البهنسا لعاصمة الإقليم؛ وكان يمكن كتابة بعض العقود باللغة المصرية فى أوائل العصر الرومانى بين القرويين وخصوصا الكهنة، كما حدث فى تبتيونس Tebtunis أو سكونوبايونيسوس Soknopaiou Nesos.

هل كانت هناك أشكال أخرى من الحياة (الالتزام) لم تكن تتضمن عقودا مكتوبة، باليونانية أو المصرية؟ اعترف النظام القانونى فى مصر الرومانية فى ظروف معينة، بمشروعية العقود غير المكتوبة؛ وأوضح حالة لذلك وجود عقود الزواج غير المكتوبة، الأمر الذى انعكس أيضا فى الوثائق اليونانية. لكن يبدو أن الاعتراف القانونى امتد أيضا لأشكال أخرى من

(22) e.g. W.E.Crum, *Varia Coptica* (Aberdeen, 1939), no.30; id., *Catalogue of the Coptic Manuscripts in the collection of the John Rylands Library* (Manchester and London, 1909), nos. 158-9; and *Similar Greek leases St. Pal. XX 218, SB IV 7368*.

(23) See introd. n. 4

العقود غير المكتوبة^(٢٤) على الرغم من أنه ليس لدينا أدلة واضحة عن اتفاقات غير مكتوبة للإيجار (للاللتزام)، فيبدو أن وجودها ربما يدل عليه قضية من عصر هادريان، ضد إجراءات كانت غير مرضية لمستأجر (ملتزم)، وصف فيها عقده بأنه عقد إيجار (التزام) مكتوب *misthosis* (P.Oxy. IV 707). وكانت العقود غير المكتوبة بطبيعة الحال على ما يبدو هي قاعدة لالتزام الأرض العامة (راجع الفصل الثالث). وقد نتوقع أن تكون العقود غير المكتوبة أكثر انتشاراً بين القسم الأقل معرفة بالقراءة والكتابة والأقل ازدهاراً من السكان، وهو أمر يتولد عنه عنصر آخر من التحيز الواضح تجاه مصادرنا المادية نحو الثراء. وحتى لو اعترف القانون بها، يبدو من غير المحتمل أن عقود الإيجار غير المكتوبة كان يمكن أن توفر ضمانات فاعلة تقف على قدم المساواة لأى طرف، مثل عقد مكتوب بالنظام القانوني الذى كان يُدعم عادة بسند من الأدلة الخطية. فقد اعتقد المحامى بوضوح فى الدعوى التى ذكرت نوا أنه ساعد قضيته بتقديم عقد إيجار مكتوب. ومن شأن المستأجر دون حماية عقد مكتوب أن يكون أقل قدرة على الحصول على الأنصاف ضد مالك قوى صاحب نفوذ. وبالتالي يجب أن نسمح لأشكال الالتزام غير المكتوب بأن يكون موقف الملتزمين فيما يتعلق بعلاقتهم بالمالك أدنى بكثير بالنسبة لسمات العقود المكتوبة.

cf. P.Oxy. XXXI ١٢٩، تقسيم غير مكتوب لمبيد؛ Taubenschlag, *Law*², 301 ff.; e.g. PSI V 452 (٢٤) 2584 line 18: لا يحق لأى من الطرفين الادعاء فيما بعد حول أية مسألة مكتوبة أو غير مكتوبة عن تقسيم الممتلكات.

على اعتبار أنه المقطع الختامى لهذا المسح الموجز عن تقاليد تأجير الأراضى، غير المكتوبة؛ فى مصر، وتمهيدا لتحليل أكثر تفصيلا لفترة الإيجار من مدينة البهنسا الرومانية، فإنه يستحق التنبيه لعقود تأجير إقليم البهنسا من الفترة البطلمية. إن أقدم عقود البهنسا تنتمى لمجموعة وثائق تتعلق بأنشطة أعمال المقطعين من ثولذيس Tholthis وتاكونا Takona فى أواخر القرن الثالث ق.م.⁽²⁵⁾ قام هؤلاء المقطعون بتأجير أرضهم لسنة واحدة فى وقت واحد لملتزمين كانوا يضمنون دائما شخصا يونانيا على الأقل، وأحيانا باشتراك واحد أو اثنين من المصريين. وجاء وصف الإغريق دائما بأنهم من السلالة 'tes epigones'؛ وهذا يعنى أنهم مدنيون، وليسوا عسكريين؛ وكانت العوائد تدفع مقدما فى كثير من الحالات. واقترح بنجن Bingen أن المستأجرين من الإغريق المدنيين كانوا يعملون كوسطاء بين المقطعين والمزارعين حيث إنهم كانوا معفيين من الواجبات العسكرية ويملكون رأس المال، وهو ما كان ينقص المقطعين.

كما لاحظ - بنجن - أيضا علاقة مشابهة فى بعض وثائق الفيوم من خلال العصر البطلمى، وفيها كان معظم الملتزمين مرة أخرى إغريقيا أو مصريين متأغرقين⁽²⁶⁾. وهذا الاقتراح مقنع بصفة خاصة فى ضوء وجود

(25) Refs. Given above, ch. II n. 45. 3.

(26) J.Bingen "Land leases from Tholthis", Illinois Cl. Stud. 3 (1978), 74-80; id., 'Présence grecque et milieu rural ptolémaïque' in M. I. Finley (ed.), Problèmes de la terre en Grèce ancienne (Paris, 1973) 215-22.

مساحات شاسعة باستمرار في العقود الفردية، ونادرا ما كانت أقل من عشرة أرورات ولا تزيد عن مائة أرورا. ومما لا شك فيه أن المستأجرين كانوا يقومون بتقسيم هذه المساحة الكبيرة بين عدد من المزارعين^(٢٧). وقامت كروفورد Crawford بفحص أراضي المقطعين في كيرك أوزيريس Kerkosiris إلى حد ما وكيف كانت تعمل، ووضعت في الاعتبار كلا من عقود الإيجار الباقية والإشارات المتكررة في الوثائق المساحية للمزارعين georgoi الذين يحملون أسماء مصرية والعاملون في حيازات إقطاعية، والذين كانوا على الأقل عبارة عن عمال مستأجرين بدلا من الملتزمين^(٢٨). ويبدو أن الملتزمين في العقود كانوا في وضع أكثر 'حرية في التنقل' من أولئك المزارعين georgoi: كان أحدهما مصرية متأخرقا، يدعى بطوليمايوس بن أبولونيوس المعروف أيضا باسم ببتيموخوس بن هاريوتيس Ptolemaios son of Apollonios also known as Petesouchos son of Haryotes، وكان والده قد ترقى في السلك العسكري، وتم قبوله ضمن - فئة - مستوطن katoikia ومن المحتمل أن الثاني منخيس Menches كان كاتب القرية komogrammateus^(٢٩).

حفظت عدة عقود قليلة من البهنسا في الثلثين الأولين من القرن الأول ق.م.^(٣٠) ومرة أخرى يظهر الملتزمون فيها على أنهم إغريق أو مصريون

(27) For details, see Hennig, Unters.zur Bodenpacht, 173ff., 185.

(28) Kerkeosiris, 77.

(٢٩) P. Tebt. I 105-7 عن والد بطليميوس Ptolemaios راجع. 64 Kerkeosiris راجع أيضا عن تلخيص شروط عقود الإيجار من كيرك أوزيريس في P. Tebt. III 815.

(٣٠) P.Oxy. XIV 1628, 1629, PSI X 1097, P. Köln III 145 (تضمنت هذه التفصيلات في الملحق رقم ٢).

متأغرقين، وفي ثلاث حالات جاء جميع الأطراف من الشارع نفسه في مدينة البهنسا. ومن جانب آخر تم إمداد الملتزم في أكثر الأمثلة تكاملاً (P. Oxy. XIV 1638) ببذور حبوب الشعير والعدس (وليس بذور القمح) بالإضافة إلى إمداده بكمية صغيرة لنفقات أخرى، وتم دفع مبلغ ١,٥٠٠ دراخمة نحاسية له لقطع الحلفاء. ويبدو أن شروطاً مشابهة تضمنها عقد آخر، حيث قُطع النص عند النقطة حيث تفاصيل ما حصل عليه المستأجر من عطاء (P.Oxy. XIV 1629). وعلى ذلك ربما يكون الوضع الاقتصادي للملتزمين هنا أكثر هشاشة من العقود البطلمية حتى الآن، نظراً لأن الملتزمين كانوا يحتاجون لمثل تلك المخصصات من مالك الأرض.

وإذا كان الوضع كذلك، فإن هذه العقود البطلمية المتأخرة توضح الإشارات الأولى لتغيير في العلاقة بين المالك والمستأجر (الملتزم) التي أصبحت أكثر وضوحاً في العصر الروماني. وكما يظهر من المناقشة المفصلة في بقية الفصل، أن عقود إيجار ملاك الأراضي في البهنسا كانت لمدة بلغت مائتي عام منذ منتصف القرن الأول الميلادي، قد تفوق فيها نورو المكانة الاجتماعية العالية على ملتزميهم بشكل كبير، وكانوا يمتلكون مصادر اقتصادية ضخمة.

٣. مساهمات كل من المالك والمُلتزم (المستأجر)

The Contribution of the Landlord and Tenant

يتمثل جوهر إيجار الأرض في تسليم مالك أو مالكة أرض جزءاً من ممتلكاته ليستخدمها شخص آخر، وعادة في مقابل إيجار. لكن زراعة المحاصيل عملية معقدة تتطلب الحصول على بنود أكثر من التربة نفسها. إن التقسيم الخماسي الذي أورده فوكسهول Foxhall بالنسبة للنظام المكسيكي لزراعة الأرض بتقسيم المحاصيل للأرض المؤجرة، وهي: الأرض، البذور، المياه، العمالة، وسائل النقل، مناسب تماماً لمتطلبات الزراعة المصرية^(٣١)؛ ونضيف إليها الأدوات الزراعية والمعدات، وأى مصاريف نقدية يحتاج إليها حتى يتم التصرف في المحصول. وربما يمكن أن يزود المالك بعضاً من البنود المشار إليها أو جميعها، لأن له مصلحة في التأكد أن الأرض قد زُرعت بشكل صحيح، وأن الإيجار سيدفع فوراً وبالكامل. ويتوقع المرء أن يشير عقد اتفاق الإيجار صراحة لجميع البنود التي زود المالك الملتزم بها ليستخدمها. ووجد هذا التوقع دعماً له في مجموعة كبيرة ومتنوعة ومفصلة من الأحكام الواردة في عقود الإيجار اليونانية من مصر.

ومن جانب آخر، لم يكن من الضروري أن تضم العقود قائمة بجميع المواد والعمل التي سيساهم به الملتزم في العملية الزراعية، وألزمت بعض

(31) L. Foxhall, The Dependent Tenant: Land Leasing and Labour in Italy and Greece, JRS 80 (1990), 97-114, esp. 105-7.

عقود الإيجار الملتزم في بنود عامة أن يفى بمتطلبات العمل الزراعى بطريقة سليمة، أما وسائله المحددة في تحقيق ذلك فقد كانت من شأنه الخاص⁽³²⁾؛ كان الشغل الشاغل هو ضمان أن المستأجر كان فى استطاعته دفع الإيجار وعدم إلحاق ضرر دائم بأرض المالك. كان الاتفاق بين المالك والملتزم يقترب من درجة شراكة زراعية تقريبا، والتي جعلت من مساهمات كل طرف تتوازن مع الطرف الآخر. ظهرت البنود التى التزم المستأجر (الملتزم) بها فى عقد الإيجار، فى مقابل الالتزامات التى كان عليه الالتزام بها فقط عندما يكون هناك احتمال لوجود غموض لم يسبق لهم ذكره.

كانت عقود شراكة المحصول استثناء عن ذلك. فهى أقرب بكثير فى طبيعتها للشراكة فى مشروع زراعى مشترك⁽³³⁾؛ وعلى سبيل المثال، فقد وصف المستأجر ليس بكونه دافع إيجار، ولكن بأنه يقوم بتسليم جزء من المحصول 'ἀντὶ φόρου' (مقابل إيجار)؛ وأنه يحتفظ بالباقي ἀνθ' ἧς ποιούμεθα γεωργίας καὶ ὧν παρέχονον σπερμὰ των καὶ ἀναλωμὰ των فى مقابل العمل الذى نقوم به والبذور والنفقات التى نقدمها⁽³⁴⁾. بل هذه أصداء عبارات من أكثر العقود الديموطيقية وضوحا عن المزارعة؛ 'عليك إعطائى ثلث الغلال كلها ---- فى يدى باسم الأرض، وتحصل لنفسك

(32) See D. Henning, 'Die Arbeitsverpflichtungen der Pächter in Landpachtverträgen aus dem Faijum', ZPE 9 (1972), 11-31.

تتمثل الاستثناءات الرئيسية حول التفاصيل الزراعية فى عقود العمل فى حدائق الكروم، حيث كانت تعنى بالتحديد العمل فى حد ذاته، وليست الأرض التى شكلت بشكل صحيح الهدف من عقد الإيجار. راجع المبحث الرابع فيما بعد.

(33) S. Waszynski, Die Bodenpacht, 148 ff., esp. 156.

(34) e.g. P.Oxy. XLV 3256 etc.

على التلث باسم الثيران، 'وبذور الغلال والرجال' (٣٥). وعقود إيجار المزارعة هي مصدرنا الرئيسى للمعلومات عن بنود الإنفاق الرأسمالى الذى يقدمه الملتزم عادة عن نفسه، وحتى هذه تبدو غامضة بعض الشيء، وتحتاج إلى أن تُستكمل بالنظر فى ممارسة الزراعة المصرية بصورة عامة.

(أ) الأرض ومرافقها The Land and its Appurtenances

كانت أكثر البنود وضوحا من قَبْلِ المؤجر فى عقد الإيجار هي، الأرض بطبيعة الحال. بخلاف البنود الأخرى الطارئة التى قد يوفرها المالك، والتى ستكون قيد البحث فى الجزء الثانى من ذلك القسم، وطبيعة الأرض التى تُكوّن موضوع العقد ليست مسألة بسيطة كما قد يبدو. كان الهدف من عقد الإيجار بالنسبة لمصادر القانون اللاتينى ليس فقط اتساع الأراضى الصالحة للزراعة، ولكن كل مُجمّع المزرعة، وكان من الطبيعى أن يجهز مع المزرعة Fundus الأدوات instrumentum، التى تتكون من أدوات المزرعة والحيوانات واليد العاملة التى تحتاجها زراعة الأرض (٣٦). وبالنظر إلى أوصاف الأرض الموجودة فى عقود البهنسا سيتضح كيف اختلفت عقود الإيجار المصرية عن الإيطالية فى هذا الجانب.

فى جميع الحالات فيما عدا قليلا منها كان عقد إيجار أرض مستأجرة من القطاع الخاص يتمثل فى قدرة الأرض على إنتاج محصول فى السنة

(35) Hughes, Saite Demotic Land Leases no. II

(36) A. Steinwenter, Fundus cum instrument: eine agrar-und Rechtsgesch- ichtliche Studie (1942).

الجارية. وذلك بعد أن يكون قد تم الانتهاء من التطهير الأولي للأرض أو حرث التربة، وتم تزويدها بإمدادات كافية من المياه، وفي حالة زراعتها بالكروم والفاكهة، أن تكون مزروعة بالكروم الناضج وبالأشجار، وخلافاً لذلك كان لا يستحق دفع إيجار، وذلك رغم أن الملتزم ربما يكون لديه الرغبة في إدخال مزيد من الأرض في الزراعة مقابل عوائد أخرى مناسبة على إنتاج الأرض. وفي حساب لحرث مساحة ست أرورات بالحشائش chersos زود المالك المستأجر بالثيران المستخدمة دون مقابل، وأجر مستأجر (ملتزم) قطعة أرض شجير بإيجار منخفض على غير العادة بلغ إردبين من القمح عن كل أرورا، إلى جانب استئجار أراض أخرى لزراعة الأراكوس arakos والخورتوس (SB XII.10942, 4 BC) وهناك حالة مستأجر لحديقة كروم أخذ على عاتقه القيام بزراعة النبات في المكان المفتوح في الحديقة بدون تحصيل إيجار منه عن السنوات الأربع الأولى، والقيام بإعادة بناء السور وبناء دولا ب صناعة الطوب (حرفيا عجلة الطوب) نظير مبلغ ألفي دراخمة. بحيث يتم دفع الإيجار عن آخر سنتين فقط من السنوات الست (P.Oxy. IV 707, AD 136).

الوصف النموذجي لعقد إيجار أراض صالحة للزراعة في البهنسا هو: 'الأرورات الأربعة والعشرون الخاصة به بالقرب من نفس قرية تانايس Tanais من نصاب نيكايوس نيكايوس ----- τὰς ὑπαρχούσας αὐτῷ [π]ερὶ τὴν αὐτὴν Ταναῖν ἐκ τοῦ Νικάϊο[υ]----- κλήρο[ύ] ἀρο[ύ]ρας (P.Oxy. XXXVIII 2874, AD 108) εἴκοσι τέσσαρας'; توحى كل من ملامح وإسقاطات هذا الوصف أن هدفه الأساسي كان تحديد الأراضي

التي سيلتزمها المستأجر فعليا والذي يعرف المساحة المزروعة للقرية جيدا،
والتي ربما كان يقيم فيها.

وعلى النقيض في الممارسة المعتادة على سبيل المثال في إقليم الفيوم،
كان من غير المعتاد إلى حد كبير ذكر طبقة الأرض الإدارية^(٣٧)؛ وكان
تعبير τὰς ὑπαρχούσας αὐτῶν (الخاصة به) كافيا للإشارة بأن المالك يمتلك
الأرض التي قام بتأجيرها بالفعل^(٣٨). تم تأجير الأراضي العامة في إقليم
البيهنسا بواسطة ملاكها بطريقة قريبة الشبه بالأرض الخاصة؛ وحلت كلمة
'المسجلة' τὰς ἀναγραφόμενας بدلا من 'الخاصة به' τὰς ὑπαρχούσας. كانت

(٣٧) لم تصنف أراضي المستوطنين بوضوح في عقود إيجار البيهنسا الياقية، رغم وجود الأنصبة kleroi
الذي تكرر عادة ذكرها. كانت العبارة المعيارية في عقود إيجار الفيوم هي 'نصاب المستوطن
kleros katoikikos' كما كان يشار إلى الطبقات الأخرى من الأرض. ذكر فقط في بردية P.
Oxy. XIV 1686 طبقة أرض خاصة idiotike ge ولم يتم استخدامها هنا بصفة غير فنية. كانت عقود
إيجار البيهنسا أكثر انتظاما في تسمية اسم طبقة الأرض العامة، ولكن حتى ذلك لم يكن ثابتا: c.g. PSI
VII 739.

(٣٨) استخدم فعل الكينونة εἶναι = to be في مكان فعل الملكية ὑπάρχειν = to have في بعض العقود
المبكرة:

P.Oxy. II 277 (19 BC). Cf. XIV 1628 (73 BC), but not 1629 (44 BC), and also in L
3589 (2nd AD).

أصبح فعل الملكية ὑπάρχειν ومنذ أواخر القرن الثالث يمكن أن ينطبق أيضا على الأراضي الملكية
basilike ge: SB XII 11081 (AD 261). أصبحت بعض الأراضي وخاصة في القرن الثالث
وما يليه تمتلكها هيئات عامة، أو لها بعض السمات الغريبة التي لوحظت في عقودها:
ἀπο τῶν ὑποσχεζόντων τῇ δεκαπρωτίᾳ P.Oxy. XII 1502 verso, PSI III 187
بمدينة البيهنسا؛ PSI IX 1070, XIII 1330 P؛ أرض باعتها خزانة الدولة، واستأجرها مالك خاص
؛ P. Coll. Youtie II 70؛ أرض كانت تحت إدارة منير الحساب الخاص BGU IV 109، idios logos؛
أيضا أرض من ضياع ousiai غير خاصة، PSI IX 1036, SB XIV 11403.

مدة حيازة الأراضي العامة في هذه الحالات على المدى الطويل كما هو واضح بما فيه الكفاية، لضمان حقوق المستأجر دون عائق لحقوق الزراعة خلال سريان مدة عقد الإيجار، وكان لا يعنى المستأجر أن الضرائب على الأرض العامة كانت أعلى بكثير عن الأرض الخاصة؛ كانت الضرائب في معظم الأحوال هي مسؤولية المالك المالية. (راجع الملحق رقم ٢ لمزيد من التفاصيل).

لم ينصب اهتمام أطراف العقد على الدقة القانونية أو الرسمية، ولكن على التحديد المادي للأرض، وكان ذلك يُخدم بشكل كاف بنكر 'الأرورات الخاصة بفلان، الواقعة في قرية كذا' حتى بدون ذكر اسم النصاب في بعض الأحيان. كان في استطاعة الأطراف أن يكون العقد حتى مختصرا إذا كانوا يقومون بتجديد عقد من وقت سابق، على الرغم من أن معظم العقود المجددة كانت تحوى على نفس البيانات كما حدث في الاتفاقات الأولية^(٣٩). لم يَمَ ملك الأراضي كثيرا بتأجير جميع الأراضي التي يمتلكونها في قرية بعينها بعقد إيجار واحد، ويشير إلى ذلك استخدام عبارة ('من' الأرض' الخاصة به' ἀπὸ τῶν ὑπαρχόντων)؛ كان الوصف اللاحق عادة، ولكن ليس دائما يأتي مفصلا بما فيه الكفاية لتوضيح الجزء الذي أجر من أملاك المالك. كان يجب على المستأجرين الاعتماد إلى حد كبير على معلوماتهم الشخصية أو على الوصف الشفوي في معرفة الأرض التي سوف يقومون بزراعتها. وإذا كان

(٣٩) توجد العقود المجددة في قائمة الحاشية رقم ١٤٦ فيما بعد. لا تقدم بردية P. Oxy. I 101 أى تفاصيل عن عقد الأرض؛ وحذفت المساحة من وثيقة PSI IX 1072.

المؤجر غير مالك للأرض، ولكنه يشغلها بعقد خاص من شخص آخر فقد كان يشار إلى ذلك بعبارة، من التي نقوم بشغلها بالإيجار (ὁφ ὧν) (AD 323; ἔχομεν ἐν μισθώσει P.Oxy. XLV 3260)، ولم يكن من الضروري تسجيل اسم مالك الأرض^(٤٠).

هذه الدقة في ذكر العنوان والمكان المحدد من الأراضي التي سيتم تأجيرها يتناقض بشدة مع الممارسة الفعلية في مبيعات الأراضي (في العصر الروماني) التي كانت تذكر العنوان والحدود بالتفصيل. ولقد تم نشر عقد إيجار واحد فقط حتى الآن لقائمة بالأمالك المجاورة، وحتى هنا ربما كان الغرض ببساطة هو منع الالتباس عن ما هي أجزاء ملك الأرض داخل نصاب kleros ديون Dion من سينيبثا Seneptha التي شملت موضوع العقد، حيث إن ممتلكاتهم امتدت على طول الجنوب والشمال لمساحة ١٠ أرورات التي أجرت لأبولونيوس ابن حورس Apollonius son of Horos P.Oxy. III 499, AD 121.

استخدمت أوصاف أخرى بالمثل لموقع يكون جزءا من نصاب kleros أرض إذا كانت الممتلكات تتكون من قطعتين داخل قطعة أرض واحدة، وانصب اهتمام عقد الإيجار المعنى بقطعتين من الأرض، في الشمال والجنوب من قطعة واحدة kleros، (كل قطعة منها موجودة في قطعة واحدة ἑν μίᾳ κοίτη; SB VIII 9918, AD 180)؛ ويبدو أن كل قطعة كانت تكون جزءا من وحدة أكبر، كان قد سبق تأجيرها من قبل ككل، لذلك كانت

(٤٠) عن العقود الثلاثة لإيجار من الباطن لأرض خاصة، P. Oxy. IV 729, XLV 3260 and XLI 2974
سجل المقد الأخير فقط اسم المالك.

التفصيلات المطلوبة منعا للتباس، وربما كان الغرض من الوصف المفصل في بردية P. Merton I 17 تمييز الأرض عن أملاك نفس المالك، أو ربما استخدمت لأن المستأجرين كانوا غير معروفين في كفر أوسيتو epoikion Ositou. وكان يستدل على القطع في بعض الأحيان باسم المكان topos⁽⁴¹⁾.

كانت مساحة الأرض بالتحديد هي الأكثر أهمية بالنسبة للدولة، لأن العوائد كثيرا ما كانت تحصل بمعدلها على الأرورا، حتى في كل العوائد التي سوف يتم وصولها ستكون مع إشارة واضحة إلى عدد الأرورات. لهذا السبب وضعت عبارة 'بالمسح' (ἐκ γεωμετρίας) أو 'بدون المسح (μηδεμιᾶς γεωμετρίας γενομένης) 'مقترنة مع عبارة الإيجار، بدلا من المساحة، التي يتوقع المرء وجودها⁽⁴²⁾.

تفاوتت مساحة القطع المؤجرة كثيرا بطبيعة الحال، ولكن بحدود توحي بأن الاحتياجات العملية للزراعة كانت لها أهمية حقيقية. فقد ثبت أن قطعاً صغيرة جدا في وثائق مؤكدة، تضمنتها بعض عقود البيع⁽⁴³⁾، وغابت من

(41) P.Oxy. XIV 1687, P. Ryl. IV 683, P. Oxy. XII 1502v, P. Mich. Shelton 610, PSI III 187, IV 316, P. Lond. inv. 2131 (Hellinika 38 (1987) 43-5).

عينت الأرض باسم (cadastre أرض مسورة - أرض صومعة الغلال):

SB X 10216, P. Oxy. XXXI 2585, PSI V 469, IX 1078.

(42) على سبيل المثال: في الربط مع جملة الإيجار

P. Merton I 17, P.Oxy. III 499, P. Berl. Leihg 120, P. Oxy. XIV 1686

مع المساحة:

Le monde grec 601-8, SB VIII 9918, P.Oxy. 1687, LVII 3911, P. Faud 43, P. Mich. Shelton 610, SB IV 7443, P. Oxy. XIV 1691, PSI IX 1072.

(43) e.g. P.Oxy. VII 1044, XII 1459, X 1270, XIV 1636.

عقود الإيجار، وكان من النادر جداً أن نقل المساحة عن أرورا واحدة (كما هو الحال في بردية PSI VII 739 وبردية P. Oxy. VI 975). وتعد أكبر مساحة أصغر بكثير من تلك التي سجلت في عقود إيجار من أماكن أخرى في مصر^(٤٤). كان يمكن للمستأجرين (الملترمين) في الغالبية العظمى من الحالات، إن لم يكن فيها جميعها، زراعة الأرض دون الاستعانة بعمالة مستأجرة من خارج أسرهم، على الرغم من أنه لا يمكن الافتراض بأنهم قاموا بالضرورة بذلك، ويبدو أن عقود إيجار خاصة قد قام بها أفراد كان لديهم بالفعل إمكانية الحصول على مساحات من الأراضي من مصادر أخرى، ولم يكن يلجأ إليها الفلاحون الفقراء فقط الذين كانت حيازاتهم الخاصة تكفي للإعاشة.

كانت عقود إيجار الأراضي الصالحة للزراعة تعقد غالباً في كل الحالات عندما تُعرف حالة الفيضان للسنة الجارية، ولكن قبل القيام بتنفيذ أى عمل زراعى لمحاصيل ذلك العام. اتخذت الاتفاقات حول المحاصيل التي تمت زراعتها عادة شكل بيع محصول قائم بأن يتم حصاده على يد المشتري، رغم أن كلا النوعين من العقود قد تداخلا في بعضهما^(٤٥). ومع ذلك فقد

(٤٤) بلغت أكبر مساحة مؤكدة من البهنسا ٣٨ أرورا في بردية P. Oxy. I 101. وتراوحت المساحة المذكورة في بردية P. Harr. II 224 بين $30\frac{1}{2}$ - $39\frac{1}{2}$ أرورا.

(٤٥) لا يزال تميم هيرمان Hermann بأن عقود إيجار البهنسا كانت تتم في الأشهر الأربعة الأولى من السنة (97 Studien)، لها إثباتاتها إلى حد كبير، رغم وجود عدة استثناءات؛ انظر فيما بعد حاشية رقم

١٣٩. بيع محصول زراعى في بردية (flax) XLV 3254 (choros). P. Oxy. IV 728 راجع:

F. Pringsheim, The Greek Law of Sale, (Weimar, 1950) esp. 303 ff., Hermann, Studien, 167, 228.

اشتملت معظم العقود بصفة دائمة على شرط حول المحاصيل التي يمكن للملتزم زراعتها، حتى لو ورد مجرد ذكر أن للمستأجر زراعة ما يشاء. كانت عقود إيجار حدائق الكروم والفاكهة تختلف كثيراً بطبيعة الحال عن عقود الأراضي الزراعية في هذا المقام؛ فهنا كان نوع المزروعات يكون جزءاً ضرورياً من موضوع العقد.

كانت عقود الإيجار نادراً جداً ما تشير إلى أن المباني الزراعية أو المعدات الأخرى باستثناء أليات (معدات) الري ضمن عقود إيجار الأراضي الصالحة للزراعة. وحتى في حالة ذكر مباني في الأراضي في عقد إيجار الأراضي الصالحة للزراعة، فلا شيء يوحي بأن هذه كانت موجودة جنباً إلى جنب مع الأراضي، بدلاً من وجودها في القرية المجاورة^(٤٦). ويشير أحد العقود إلى أن بعض الأراضي غير الزراعية (psiloi topoi) (أرض مسطحة لا تصلح للزراعة) كانت بالقرب من الأرض الزراعية، وكانت الأراضي غير الزراعية psiloi topoi تقع عادة في داخل قرية ما، ولكن ربما كانت الأراضي الزراعية في هذه الحالة قريبة من الأراضي غير الزراعية لتلك القرية^(٤٧).

تقدم عقود إيجار حدائق الكروم في هذا الصدد أيضاً تعارضاً ملحوظاً لعقود الأراضي الصالحة للزراعة حتى إذا ما ذكر أن معدات صناعة النبيذ قد تكون واقعة في الكفر epoikion حيث يمكن للمباني الموجودة هناك تقديم الإيواء للمستأجرين أثناء الليل. لأجل ذلك ولاختلافات أخرى، يكون من

(46) P. Oxy. XX 2284, SB XIV 11281.

(٤٧) P. Oxy. III 501، أضيفت عبارة psiloi topoi بعد استرجاعها فوق السطر؛ وورد وصف الأملاك المجاورة في بردية P.Oxy. XII 1475.

الأفضل النظر لعقود إيجار حدائق الكروم بالتفصيل وبشكل منفصل (في المبحث الرابع أدناه). ويوجد عقد بشكل استثنائي أيضا لحديقة زيتون في بسوبثيس (Psobthis المركز الأوسط)؛ فقد قام نفس الملاك فيما بعد بتأجير معصرة زيتون في نفس الجزء من القرية⁽⁴⁸⁾.

كان إنتاج الأرض الزراعية يؤخذ بعد الحصاد إلى أرض الدريس (جُرن القرية)، حيث غالبا ما كان يتم تسليم الإيجار للمالك، إذا كانت القطع المؤجرة لا يوجد فيها أماكن خاصة لدريس القمح. تؤكد الاستثناء لهذه الممارسة العامة بتأجير أرورتين لأرض زراعية استؤجرتا بجوار حديقة كروم كان ينبغي دفعها في جُرن- المزرعة (chorion)؛ وكانت حديقة الكروم تكون جزءا من وحدة زراعية متكاملة، والتي كان يمكن استخدامها لتجهيز إنتاج الأراضي الزراعية التي يمتلكها الشخص نفسه (O.Oxy. XLVII 3354, AD 257). ولم يكن معظم الأفراد الذين يمتلكون أراضي صالحة للزراعة يمتلكون مركزا 'زراعيا' بمفردهم من هذا النوع لكنهم كانوا يديرون عملهم الزراعي من القرية. وحيث إن المباني وباقي المرافق الأخرى ينبغي أن تكون فوق مستوى الفيضان، لذلك كان من المناسب أكثر، وأقل إهدارا لأراض زراعية جيدة، القيام بتجميعها في القرى على أرض مرتفعة.

(48) P. Oxy. III 639 (Full edition by Nielsen, BASA 29 (1992), 152-63); 152-63; PSI IX 1030.

كانت الأدوات التي تظهر بشكل متكرر في عقود الإيجار هي ماكينات الري (السواقي)، وحتى هذه كانت أكثر ندرة على الأراضي الزراعية عنها في حدائق الكروم ومزارع الفاكهة. وكان يمكن أن تغمر الأراضي الصالحة للزراعة عادة بمياه الفيضان، والعبارة الوحيدة التي اهتمت بها كثير من عقود الإيجار المتعلقة بالمياه كان هو المستوى الذي يسمح بتخفيض الإيجار في حالة الأرض التي لم تصلها مياه الفيضان abrochia. ربما كان يطلب من المستأجر ري الأراضي التي لم يفيض عليها النهر abrochos بدون آلة (كما في وثيقة P.Oxy. IV 810)، ولكن في حالات أخرى قام المالك بتوفير آلة لري الأرض التي لم يصلها الفيضان abrochos بشكل واضح^(٤٩). ولقد تردد كثيرا ذكر أدوات الري منذ القرن الثالث وما يليه^(٥٠). ومن الصعب الاعتقاد أن كثيرا من الملاك مضوا في دفع نفقات قطعة واحدة معقدة من الآلات وجعلها في حالة صالحة، لتكون في حالة لا تحتاج إلى إصلاح لتستخدم فقط في وقت الفيضانات المنخفضة، في الوقت الذي يمكن للماكينة نفسها إتاحة الفرصة أيضا فيما يبدو لزراعة أكثر من محصول واحد في سنة واحدة. ويبدو أن الإيجار الذي دفع من أجل الماكينة في برنية (P.Oxy. Hels. 41 (AD 223L4)، كان ظاهرة غير عادية. ربما في الواقع إيجاراً غير مباشر مقابل زراعة محصول ثان في نفس السنة. وكانت جميع النفقات الجارية للآلة توضع على كاهل المستأجر، ولذلك أصبح الإيجار مرتفعاً جداً على أية أرض تمكن المستأجر من زراعة ما كان يرغب فيه^(٥١).

(49) SB XIV 11281, PSI IX 1078.

(٥٠) عن الأرض الزراعية، الحالة الوحيدة في القرن الثاني الميلادي هي SB XIV 11281؛ الأمثلة الأخرى هي P. Oxy XVII 1078, P. Harr. I 80, PSI IX 1072، ومن المحتمل أيضاً:

SB VIII 9900, P.Oxy. Hels. 41, PSI IX 1078, P. Rob. Inv. 20, P.Oxy. I 102

تشير لماكينة في وصف الأرض.

(٥١) بلغ الإيجار أكثر من $\frac{1}{6}$ أراب من القمح إضافة إلى كمية قليلة من بذور الخضروات.

هكذا يمكن أن ينظر على أن المستأجر المصرى قام بتأجير أرض زراعية تتكون من حقل واحد أو أكثر بدلا من مزرعة واحدة ممتدة ذات تربة صالحة للزراعة، ولكن لم توجد قاعدة للكيفية التى تم بها إنجاز هذا العمل. ومما شجع على ذلك الترسيم العام للحدود المادية بين القرية نفسها وبين الأراضي الزراعية المحيطة بها، لكنها لا تحسب كلها بهذه الطريقة، فإذا ما كانت هناك حاجة لتوفير مكان إقامة للمستأجر أو مكان للتخزين، كان من الممكن للمالك إمداده بها من خلال نفس العقد مثل ذلك الذى كان يتعلق بالأرض الزراعية، حتى ولو كانت المباني تقع داخل القرية، وتتفصل عمليا عن الأرض. وفي الواقع، يبدو أن ذلك قد تم فى حالات قليلة منفصلة.

ربما يمكن أن ندعى، أنه خلال الفترة التى تناقش هنا، كان المستأجر قادراً عادة على إمداد نفسه بهذه الاحتياجات؛ وفي حالة المستأجرين الذين كانوا يقطنون فى قرية قريبة من موقع الأرض، يوجد كل ما يدعو إلى الافتراض أنهم كانوا يمتلكون بالفعل كلا من مكان للإقامة ومكان للتخزين فى القرية، بينما لم يكن لدى مستأجرى سكان عاصمة الإقليم مشكلة فى استئجار غرفة أو غرفتين فى القرية بشكل منفصل إذا كان ذلك ضروريا، وفى هذا الصدد كان المستأجر المصرى فى وضع أكثر استقلالا فى علاقته مع المالك من المستأجر الإيطالى الذى نظر إليه كآلة فى المزرعة fundus cum instrument، والذى كان يعتمد على مالك واحد، ليس فقط بالنسبة لأدوات الإنتاج الزراعى، بل حتى لمنزله أيضا.

(ب) الإمداد بالأدوات وتكاليف الزراعة

Provision of Equipment and Expenses of Cultivation

ربما كانت الماشية أعلى متطلبات الزراعة بصرف النظر عن الأرض نفسها. ومع ذلك، فقد ورد ذكر الماشية واضحا سواء للرى أو لحرارة الأرض في قليل جدا من عقود إيجار الأرض الصالحة للزراعة^(٥٢)؛ وفي هذه الحالات كان المالك يقوم عادة بالإمداد بها. لكن يوحى النظر لطبيعة عقد الإيجار بأن ذلك يرجح أن يكون مضللا؛ فأى ماشية زود بها المستأجر لا تجد لها مكانا للذكر في عقد الإيجار إلا إذا كانت الظروف غير عادية في هذا الصدد، وعلى سبيل المثال كما في حالات عقود إيجار المشاركة الزراعية.

وعقد الإيجار الوحيد من البهنسا الذى ينص على توريد المستأجر لماشية هو أيضا غير عادى، سواء في شكله وما يعكسه عن الحالة الاقتصادية العادية للمالك والمستأجر^(٥٣). وفوق ذلك كان قرض مستحق للمستأجر لا يزال معلقا من والد مالك الأرض. وربما يكون إدراج بند يجعل المستأجر مسئولا عن توفير الثيران والبذور متصلا مع تلك الخصائص الأخرى غير العادية للعقد. ومن المحتمل أنه إذا لم يتضمن ذلك بندا في العقد كان يترك

(٥٢) من عقود إيجار أراض زراعية من البهنسا، تذكر الماشية في البرديات التالية فقط:

SB XII 10942, P.Oxy. Hels. 41 and P.Oxy. XLI 2973.

وعن أماكن أخرى راجع

S. Von Bolla-Kotek, Untersuchungen zur Tiermiete und Viehpacht im Altertum (2nd edn., Munich, 1969), 9ff.

(٥٣) P. Oxy. LXI 2973 (AD 103) Synchoreisis (عقد غير عادى - مزور؟)، وفيه كانت عوائد القمح منخفضة، وتدفع مقدما، لكن هورين المستأجر كان (على غير العادة) مسئولا عن الضرائب، كما دفع مبلغ ٤٨ دراخمة مصاريف إزالة الحطب من الأرض.

للمستأجر فى الظروف العادية الحصول على الحيوانات بنفسه إذا اختار استخدامها. ومع ذلك ففى غياب أدلة واضحة، من الصعب تقدير إلى أى مدى اتسع نطاق استخدام الملتزمين لها فى الأرض الصالحة للزراعة^(٥٤).

فى حالة عدم امتلاك الملتزم نفسه لماشية، أو إذا لم يحصل عليها من مالك الأرض، كان يمكنه تأجيرها من طرف ثالث. ويوجد من بعض العقود القليلة عقدان يوضحان بجلاء أنهما كانا لحرث الأرض^(٥٥). تضمن العقد فى واحد منهما الحاجة إلى استخدام المحراث أيضا فى الأرض. ولم تكن مساحة الأرض التى كان مطلوبا حرثها فى تلك الحالات معروفة، وعلى ذلك لا يمكن مقارنة إيجار الحيوانات بما يحتمل إنتاجه من المحصول؛ لكن الإيجار لم يهمل أمره؛ فقد تكلفت أجور ثلاث مواش لمدة الحرث ٩ أرادب من القمح وبعض العشب الأخضر chlora، وهو ما يعادل إيجارا مرتفعا على أرورا واحدة من أراضي القمح. وبلغ إيجار ثورين ومحراث ٢٧ إردبًا من القمح. وكان يمكن لمالك الأرض الذى يقوم بتزويد المستأجر (ملتزم) بها دون دفع أجر أن يسبب للمستأجر وفرا كبيرا، وعلى وجه الخصوص إذا أخذ المالك على مسؤوليته إطعام الحيوانات^(٥٦). وعلى أية حال، فنحن قد نفترض أن تغذية الحيوانات كانت عادة مسؤولية المستأجر.

(٥٤) انظر المزيد فى الفصل الأول البحث ١، ٢.

(٥٥) ذكرت حراثة الأرض فى P. Michael. 22. SB 10573+ P. Wisc. II 41. راجع عن مصادر أخرى.

Res. 'Lease of a red cow.' 277; cf also P. Lond. II 366 descr (p. xxxvc), and P. Mich. II 124 recto vii 17.

(٥٦) كما فى بردية P. Gen. I 34 معظم الأمثلة التى وضعها فون بولا - كوتيك (see n. 52) Von Bolla- Kotek تشير إلى قيام المالك بتوفير كل من الحيوانات وغذائها، وتشترط بردية P. Berl. Leihg. I 23 بأن يقوم المالك بتوفير الحيوانات، ولكن على الملتزم أن يقوم بتغذيتها.

كان بند البذور فى غاية الأهمية للزراعة، وذكر الإمداد بالبذور فى عقود الإيجار فى كثير من الأحيان أكثر بكثير من الماشية، ولكن مع ذلك فالمعلومات غير مكتملة، لأن عقود الإيجار من البهنا ومناطق وادى النيل الأخرى أقل وضوحا بكثير فى هذا المقام عن عقود إقليم الفيوم. فقد كان معتادا نسبيا ذكر البذور فى العقود البطلمية من كل من المنطقتين؛ فقد كان المؤجرون يلزمون المستأجر فى كل من الفيوم ومعظم البهنا بالتزويد بها^(٥٧). وكثيرا ما قام المؤجرون فى تلك الحالات أيضا بدفع نفقات نقلها. ويتضمن عقد إيجار واحد من ثولثيس Tholthis فى البهنا إعادة دفع قرض بذور مع العوائد (P. Frankf. 2)، وهى ممارسة سادت فيما بعد فى الفيوم. ويتضح من عقدين للإيجار من البهنا من نهاية العصر البطلمى حصول الملتزم على البذور من المالك بدون فائدة^(٥٨).

وظهر نموذج واضح من عقود إيجار الفيوم من العصر الرومانى المبكر، حيث توافرت فيه أدلة بإمداد البذور فى معظم الحالات^(٥٩). وتتضمن عقد أرض خاصة، إعادة دفع ثمن البذور مع الإيجار؛ أى إن المالك هو الذى قدم فى الأصل قرض البذور. ومع ذلك، أخذ مستأجر الأرض العامة من الباطن البذور على مسؤوليته. ومن المحتمل أن المستأجر من الباطن فى هذه الحالات قد حصل على بذوره من السلطات العامة، وليس من الاحتياطى الخاص به؛ ولكن مباشرة وليس من خلال مالك أرضه. وبناء على ذلك، يبدو أنه لم يكن معتادا فى الفيوم على الأقل خلال القرنين الأولين من الحكم

(٥٧) راجع القائمة المذكورة لدى هينج 173 ff. Henning, Unters. Zur Bodenpacht.

(٥٨) أعيد ترميم العبارة المرتبطة بها فيما بعد. P. Oxy. XIV 1629

(59) Henning, Unters. Zur Bodenpacht, 201-16 (1st c.AD); 223-52(2nd c.)

الرومانى أن يحصل المستأجرون (الملتزمون) على بذور الغلال من الاحتياطي الخاص بهم؛ وتعد مصادر المعلومات من القرن الثالث وما يليه أكثر تناثرا وأقل طواعية^(٦٠).

لم تكن الممارسة العادية في عقود إيجار البهنسا في العصر الرومانى تتضمن عبارة عن إمداد البذور. كانت الاختلافات في الصياغة واضحة بين مناطق مصر إلى حد ما وهى مجرد مسألة تعود، وقد ينطوى الأمر هنا على أكثر من ذلك؛ ومن الغريب أن عقود الإيجار التى تكتب بالتفصيل فى بعض النواحي، تحذف أمرا مهما كالإمداد بالبذور، إلا فى حالة وجود ممارسة معتادة غير مكتوبة كان يمكن اتباعها إلا فى حالة وجود عبارة تتضمن عكسها فى العقد.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن الممارسة المرجحة كانت قيام المستأجر بتوفير البذور. وكما سبق ولاحظنا من قبل، أن البنود التى يقوم المالك بتوفيرها كان من المؤكد إدراجها دائما بصراحة؛ ويترك المستأجر بعد ذلك لتدبيره الخاصة، خصوصا إذا كان اختيار المحصول من تقدير المستأجر. كانت عقود إيجار أراضي المشاركة التى كان من الطبيعى حذف التزامات الدولة من عقود الإيجار الأخرى، تقوم عادة بتقسيم حصص بذور المؤجرين^(٦١)؛ وفى الاستثناء الوحيد اشترك كل من المالك والمستأجر بالتساوى فى تدبير البذور والنفقات (SB X 10216, 3rd-4th c).

(٦٠) ضمت قائمة هيج عقدين للإيجار فقط من القرن الثالث من القويم تذكر البذور: P. Tebt. II 377 and

SB VII 9562. قام المالك بتوفير البذور فى هذه العقود وفى عقد إيجار آخر من القويم (BGU II 586).

(٦١) P. Oxy. I 103, XLV 3255, 3256.

فى عديد من الحالات التى يقوم فيها المالك بتوفير قرض البذور، يكون الملتزمون فى موقف اقتصادى ضعيف بشكل خاص. قُدم قرض بذور بدون فائدة لمستأجرين يستحق عليهم دفع ٩٢ إردب قمح فى متأخرات الإيجار، وهو ما يمثل تقريبا عوائد سنة كاملة للأرض (P.Oxy. XXII 2351, AD 112). وأثبتت قصاصة بردية (O. Oxy. III 640 (AD 120/1) وجود قرض من ١٨ إردباً من القمح، يتم إعادة دفع خمسة أرابب منها فى السنة الجارية، وثلاثة عشرة إردباً تدفع فى السنة التالية. وكان المراد من ذلك القرض كما يبدو تغطية كل من البذور ونفقات المعيشة حتى وقت حصاد المحصول. وهناك إقرار لإيجار وبذور حبوب مستحقة ومع ذلك لا يبدو أن لها صلة بالمتأخرات، لأن التاريخ كان شهر بؤونة Phaophi، وهو تاريخ كان معروفا جيدا قبل حصاد المحصول واستحقاق الإيجار (O. Oxy. III 375, AD 112). وتظهر قروض بذور أخرى الدليل على عدم وجود أى صعوبات مالية خاصة من جانب فصيل من المؤجرين. وهناك عقد حصل على عائد بلغ ٣٣٪، وأخفى آخر فيما يبدو عائد بلغ ٤٠٪ من العوائد عن تشكل اسمياً توفير ٧ أرابب من البذور نظير خمس أرورات^(٦٢).

كان توفير البذور مؤشراً مهماً للمقدرة المالية النسبية للمالك والمستأجر. فإذا كان المستأجر يمتلك احتياطياً كافياً من الغلال للحصول على بذوره الخاصة، كان يمكنه تلافى المعدل المرتفع للعوائد الذى كان يُقرض

(62) P. Fouad 43, P. Oxy. VI 910

فى العادة على قروض الغلال؛ وكان معدل ٥٠٪ مألوفاً^(٦٣). يمكن توقع قيام الملتزمين الذين هم فى وضع اقتصادى مشابه لملاكهم، بتوفير بنورهم، وربما كانوا هم أنفسهم ملاكا. كانت الإدارة عادة تمد الملتزمين على الضياع الكبرى بالبنور بطبيعة الحال؛ ومع ذلك تضمنت حسابات ضيعتين حول بداية القرن الثالث^(٦٤) إعادة سداد المستأجرين لقيمة البنور. وتضم وثيقة من أرشيف من القرن الرابع لبابنوثيس ودوروثيوس Pappnouthis and Dorotheos أمراً إلى بابنوثيس المشرف من سارابامون the pronotes of Sarapammon بإمداد فلاح بالبنور (P.Oxy.XLVIII 3388)

هناك وثيقة كاشفة أيضاً تتعلق بجزء من ضيعة كلاوديا إزيدورا التى تدعى أبيا Claudia Isidora alias Apia (P. Oxy. XIV 1630). فقد قام هيرون Heron بإيجار قطعة أرض من الباطن فى الواحة الصغرى التابعة لتلك الضيعة من اثنين من المستأجرين، وقام بالفعل بتزويد المزارعين المحليين بالبنور والمصاريف الأخرى، وعندما قدم أفرادا آخرين من الذين يستخدمهم فى الإدارة عطاء لأسعار أعلى. قام هيرون بمدهم ببلغ ٣ تالنت، ٤٠٠ دراهمة، والتى حاول استردادها؛ وعندما تم تجاهل ذلك، قدم هيرون عطاء أعلى بلغ $1\frac{1}{2}$ تالنت سنوياً. وعلى ذلك يتضح هنا أن الضيعة لم تكن هى نفسها التى تقدم البنور والنفقات الأخرى للمزارعين، ولكن كان يوجد

(63) C. Michurski, 'Les Avances aux semailles et les prêts de semences dans l'Égypte Greco-romaine.' Eos, 48 (1956), 105-38; Johnson, Roman Egypt, 460ff..

ومع ذلك لاحظ أنه يبدو أن ملاك الأراضي الخاصة فى القيوم كانوا يوفرّون البنور عادة بدون فوائد.

(64) P. Oxy. IV 740, XIX 2240

هناك سلسلة معقدة من المقاولين من الباطن الذين كانوا يقدمون التمويل المالى اللازم. ويذكرنا هذا الإجراء أكثر بإدارة الضياع الإمبراطورية، رغم أن هذه الضيعة كانت لا تزال كما يبدو ملكية خاصة فى وقت تاريخ الوثيقة. كما أنه يستحق ملاحظة أن النفقات تجاوزت إيجار الأرض السنوى إلى حد كبير.

لا تعطى بعض عقود الإيجار تفاصيل على الإطلاق عن النفقات الزراعية، بخلاف الثيران والبذور. وبطبيعة الحال فى حالة استخدام ماكينة للرى على الأرض، فربما ينطوى ذلك أيضا على الثيران، وعلى مدفوعات لعمال الماكينة *mechararioi*، والنجارين، والحراس؛ وأدوات أخرى كان يتم أيضا توفيرها (P. Oxy. Hels. 41). أما النفقات الجارية لتشغيل الماكينات، ومواجهة أى مصاريف إضافية للإصلاح، يبدو أنها قد تحولت بشكل عادى على المستأجر^(٦٥).

ضم أحد عقود إيجار المشاركة الزراعية قائمة بالنفقات الزراعية المعتادة التى كان يجب تكبدها. فكانت نفقات النقل وعملية الدريس^(٦٦) يتحملها المستأجر، أما تلك الخاصة بالحصاد فقد اشترك فيها كل منهما^(٦٧). ومن الملاحظ أن مصاريف الحصاد لم تذكر كثيرا فى عقود الإيجار، ما دام أن الوضع ربما كان يتطلب زيادة العمالة أيضا. فقد كان يجب تربية القمح قبل دفع العوائد^(٦٨) أما فى حالة الكتان، فقد كان الملتزم مسؤولا عن جميع الأعمال ومن ضمنها التعطين.

(٦٥) P. Oxy. Hels. 41، ولكن لا يبدو أن وثيقة P. Oxy. XVII 2137، تم فيها تزويد المستأجر بالعملة بدون إيجار. أما الإنشاءات والإصلاحات الكبرى فكانت عادة بالمشاركة وفقا

لاتفاق تفصيلى بين الطرفين. راجع 19 P. Michael، 80 P. Harr. I 1281، SB XIV

(٦٦) P. Oxy. II 277، قراءة *ἀνέματα* فى السطر السابع؛ (cf. P. Oslo II 33) BL I, II

(٦٧) كان القمح فى حاجة دائمة لكي يكون نظيفا، صافيا مغربلا قبل تسليمه: P. Oxy. XXXVIII e.g.

2874 27f.

كان يتم دفع العوائد النوعية في جرن القرية التي تقع الأرض المستأجرة عليها، أو في قرية متاخمة؛^(٦٨) لذلك لم يكن هناك حاجة للنقل إلى مسافة كبيرة. ولكن حتى للمسافة قصيرة كانت هناك حاجة لتأجير حمير؛ وبلغت أجرة نقل الحمير في أواخر القرن الثاني لنقل الحشائش الخضراء chortos إلى جرن أوفيس Ophis دراخمتين يومياً؛ واستخدم في اليوم الأول ٩ من الحمير، وبعد ذلك ١٢، ٤، ٦ في الأيام التالية على التوالي. وتكلف السائقون دراخمة واحدة وخمسة أوبلات، أو دراخمتين وأربعة أوبلات، والعمال الذين قاموا بربط الحزم ثلاث دراخمات وثلاثة أوبولات. وبلغت جملة المصاريف للعملية على مدى أكثر من أربعة أيام ٩٩ دراخمة (P.Oxy. VII 1049). وبطبيعة الحال إن أي مزرعة كانت تحتفظ بحسابات مسجلة من المحتمل أن تكون كبيرة؛ ومن المحتمل أن صغار المزارعين حصلوا على معظم العمالة غير مدفوعة الأجر من أفراد الأسرة، ولكن حتى هؤلاء قد كانوا في حاجة لتأجير حمير، أو الاحتفاظ بحيواناتهم مع توفير الأعلاف لها.^(٦٩)

كانت هناك مسؤوليات أخرى يتقاسمها المالك مع المستأجر. إن الالتزام العام على المستأجر في إعادة تسليم الأرض في حالة جيدة، قد وجد له أكثر من تعبير مفصل لذلك؛ وجد في أحد العقود أن الأرض يجب أن تكون خالية من الحلفاء kyperis (sedg P.Oxy.II 374, Ad 6). وفي عقد

(٦٨) Appendix 2, passim؛ كان التسليم يتم في بعض الحالات للصومعة العامة وكانت أحياناً على نفقة الملتزم الخاصة بوضوح. e.g. P.Oxy. VIII 1125; see also P.Oxy. XXXII 2626. XXXVI 2795, L.

3591, LV 3800, SB XII 1181, PSI 173.

(٦٩) عن مستأجر صغير يمتلك حملاً، راجع P.Oxy. XXXI 2583.

آخر ألزم المستأجر بإعادة تسليم الأرض بعد إزالة البوص، وحرث نصف (مساحة الأرض) وتنظيف ما تبقى من قطع الحشائش الخضراء (P. Oxy. XXXVIII 2874 lines 31ff., AD 108) arakochortos

ولا تتطوي حراسة توفير المياه والعمل على الجسور إلى الحاجة إلى عمالة فقط ولكن على نفقات؛ فمثل هذا العمل كان يتطلب في حدائق الكروم قيام المؤجر بتوفير ١٥ حماراً للمستأجر (P. Oxy. IV 729). ومع ذلك ففي مكان آخر أخذ المستأجر على عاتقه كل مسؤولية للقيام بهذه الأعمال (PSI IV 315).

كان المالك مسؤولاً غالباً في معظم الأحوال عن المستحقات العامة على الأرض،^(٧٠) رغم أن المستأجر ربما قام بالفعل بدفع الضريبة وبعد ذلك يطالب باستردادها من المالك.^(٧١) وفي الحالات التي تحمل فيها المستأجر جميع الأعباء المالية للضرائب أو جزءاً منها، فإن العوائد كثيراً ما كانت تدفع مقدماً في الغالب^(٧٢). وكانت أيضاً بعض هذه العقود غير عادية في نواح أخرى، فقد جمع عقد بين منزل وأرض، وهو عقد مزور - غير عادي synchoreisis الذي سبق ذكره من قبل. وألزم عقد من القرن الرابع المستأجر بدفع ضريبة السخرة (PSI IX 1078). naubia والفجوة الموجودة في بردية P. Michael. 19 لا توضح ما إذا كان المتعاقد قد قام بدفع كل الضرائب السنوية، أو إذا كانت بعض الضرائب خصصت للمالك.

(70) See Appendix 2, passim, and Hermann. studien, 122 ff.

(٧١) c.g. SB XII 10942 : 'إذا تم الضغط على المستأجر للمساهمة في الخزينة العامة ----- باسم ديمتريوس Demetrios أو الأرض ، اسبحوا بأن يتم خصم ذلك من الإيجار'

(72) P. Oxy. XXXI 2584. SB XII 11228 (= P. Yale 68). P.Oxy. XLI 2973.

يمكن ملاحظة أن المستأجرين قد وجدوا أنهم مطالبون بنفقات كبيرة خلال فترة الزراعة، وقبل أن يتمكنوا من الحصول على ناتج المحصول. وقد رتبت بعض العقود قروضا يدفعها الملاك للمستأجرين، على أن يتم إعادتها في نفس الموعد مثل الإيجار، إما بدون فوائد، أو بالمعدل العادى. ويجب تمييز هذه القروض عن مدفوعات تمت للمستأجرين عن عمل إضافي تم القيام به، مثل الثمانية أراب من القمح التي اقتطعت من الإيجار في أحد الاتفاقات 'إزالة الحلفاء kyperis' (SB XII 10942, 4^{BC})، أو دفع مبلغ ٢,٠٠٠ دراخمة مقدما لمستأجر حديقة كروم من أجل إقامة ساقية جديدة (P. (Oxy. IV 707). كانت المدفوعات هنا مقابل التحسين الدائم في نوعية الأرض، ولكن كان الغرض منها في القروض 'ek logou prokrias' تغطية النفقات الراهنة وليس القيام بالتحسينات. هذا هو السبب في أن القروض كانت بقيمة صغيرة بصفة عامة؛ ٢٨ دراخمة في عام ٩٩؛ ١٠٠ دراخمة و ٢٠٠ دراخمة خلال القرن الثاني، وحتى مبلغ ٤,٠٠٠ تالنت الذي أقرض عام ٣٥٦ كان يمثل نصف الإيجار السنوي عن المحصول في مواعده في منطقتين choria عن ثلاث سنوات سابقة^(٧٣). ومع ذلك فإن مدى ما يحتاجه المستأجرون من ملاك أراضيهم مقدما لا ينبغي المبالغة فيه، فالقروض التي ظهرت تمثل أقل من ٥٪ من عقود الإيجار. وهناك ملتزمون آخرون كان عليهم متأخرات لعوائدهم^(٧٤)، لكن ذلك لا يشير إلى عدم كفاية الموارد

(٧٣) SB X 10274, P.Oxy. L 3589, VIII 1125 (فائدة من دراخمة واحدة / وزنة مينا mina / شهريا)؛

PSI IX 1078; cf. P.Oxy XIV 1642

(74) P.Oxy. III 501, XVIII 2188, XXII 2350, 2351, XLII 3051, XLV 3251, SB X 10256, XIV

11899, P.Oxy. XXXIV 2712; cf. P.Oxy. III 533.

=

وحدها فقط، لكنها تتفاقم بضعف المحاصيل. ومن المهم الإشارة أيضا أن كثيرا من أدلة مديونية المستأجر تتعلق بالقرن الثاني الذي ينظر إليه عادة على أنه عصر ازدهار، في حين غابت بوضوح الإشارة إلى متأخرات أو مديونية في أكثر السنوات اضطرابا في أواخر القرن الثالث عن أدلتنا الوفيرة لذلك العصر (راجع الملحق الثاني). وذلك يمثل أحد الجوانب التي يبدو فيها أن عقود إيجار القرنين الثاني والثالث تعكس تغيرا اجتماعيا واقتصاديا.

إذا كان يمكن اعتبار أن الملتزمين المتقنين بالديون والفقراء يشكلون أحد طرفي النقيض، فإن هيرون Heron المستأجر من الباطن على ضيعة كلوبيا إزيدورا الذي قام بالتمويل بالمال والأدوات على نطاق واسع للمزارعين يجب وضعه على الطرف الآخر. كان كل منهما لا يعد نموذجا عاديا؛ ويبدو أن معظم الملتزمين، حتى أولئك الذين يعملون على نطاق صغير، كانوا قادرين على تزويد أنفسهم بالنفقات والأدوات الزراعية، وكان هذا مفيدا من الناحية الاقتصادية للملاك، في تحويل جزء من نفقات ومخاطر الزراعة على المستأجرين⁽⁷⁵⁾. ولكن يقف على قدم المساواة، أنه مكن الملتزمين من الاحتفاظ بقدر كبير من الاستقلال المالي، وبالتالي من أن يتطور الوضع إلى الاعتماد الاجتماعي الدائم على ملاك أراضيهم.

- قرض خمسة أراب قمح لفلاح الدولة georgos وربما كذلك في بريدية P.Oxy. XIV 1748 line 12. ربما لم يكن الإيجار هنا متأخرا، راجع التعليقات على مديونية سوتيريخوس ملتزم الفيوم، الذي ظهر كممارس منظم بشمول زراعته بالائتمان، وهو الإجراء الذي أدى لظهور مشاكل خطيرة عند وفاته (P. Soterichos pp. 19ff; R.S. Bagnall, 'Theadelphia Archives: A Review Article', BASP 17 (1980), 97-104.).

(75) See Kehoe, Management and Investment, ch.4.

٤- الإيجار والعمل فى حدائق الكروم Lease and labour vineyards

كان تأجير حدائق الكروم مسألة أكثر تعقيدا بكثير من عقود الأراضى الزراعية: كانت الأعناب تمثل استثمارا رئيسيا مهما عندما تصبح منتجة خلال فترة من ثلاث إلى خمس سنوات بعد زراعتها، وتحتاج لرعاية ماهرة ورى دائم، بالإضافة لذلك أن حديقة الكروم ذاتها كانت تمثل فى العادة جزءا فقط من مؤسسة زراعية معقدة، بما فى ذلك بيت المشتل (kalameia) حيث تنمو فيه شتلات الكروم، ويقع فيه مكان لتصنيع النبيذ.

وعلى ذلك كانت ملكية حديقة كروم (ampelikon ktema) تضم أرضا للتجفيف (heliasterion) وأحواضا لتجميع النبيذ، بل قد تشمل أيضا سلسلة كاملة من المباني فى الكفر epoikion. نسمع عن برج (magdolion) وأماكن (زرايب) لحيوانات المزرعة، وبرج حمام لتوفير المخصبات للكروم، وحتى مباني لإقامة المستأجرين^(٧٦). وأتاح أحد العقود وجود غرفتين للمستأجرين، بينما ينص عقد آخر يشترط على أحد المستأجرين النوم فى الكفر ليلاً. كان القصد فيما يبدو منع السرقات، وقد سجلت حادثة سرقة لأحد مستودعات النبيذ، واستخدمت الضياع حراسا متخصصين لحماية محصول الفاكهة عند نضجها^(٧٧). ولذلك نرى تناقضا ملحوظا بين عقود حدائق الكروم والأراضى الصالحة للزراعة، التى نادرا جدا ما تشير إلى مبان، خاصة على مقربة من الحقول، أو إلى أى نوع من الأدوات الأخرى فيما عدا آلات الرى. وحتى الأخيرة كثيرا ما ذكرت أكثر من ذلك فى عقود تأجير حدائق الكروم؛ وسوف

(76) P.Ross.Georg. II 19; P. Rob. Inv. 7; P.Oxy. X 1278; P. Oxy. IV 729, XIVII 3354.

(77) P. Oxy. XX 2279; P.Oxy. IV 729, PSI VIII 890.

نرى أدناه أن عملية رى حدائق الكروم كانت إحدى المهام الرئيسية التى كان يقوم بها المستأجرون.

كانت حدائق الكروم تحاط فى العادة بأسوار مشيدة من الطوب اللبن أو بالجر الذى تكون الأشجار قد نمت عليه^(٧٨). ولما كانت حدودها محددة بوضوح للغاية بهذه الطريقة ربما تفسر لماذا ذكرت مساحة الأرض فى عقود قليلة لإيجار حدائق الكروم^(٧٩). وأشارت عقود الإيجار أيضا لمختلف المحاصيل الأخرى التى يمكن أن تكون قد نمت فى حديقة الكروم، وفى كثير من الأحيان تحدثت كميات صغيرة من إنتاج مختلف أشجار الفاكهة كمدفوعات إضافية لحساب المالك (راجع جدول ١٥). وربما تعكس مدفوعات الجبن الإضافية المطلوبة فى أحد العقود اعتياد القطعان الرعى فى حديقة الكروم^(٨٠). شكلت أكثر من قطعة أرض واحدة عادة موضوعا لأحد اتفاقات عقد إيجار حديقة كروم: وكان يمكن تأجير عدة ممتلكات ktemata معا^(٨١)، أو تأجير حديقة نخيل منفصلة أو حديقة فاكهة مع حديقة الكروم. فضمت وثيقة واحدة فى الواقع ثلاثة عقود من هذا القبيل، الأول عن العمل فى حديقة الكروم ومشتل الزريعة kalameia، والثانى عن محصول البلح وأشجار الفاكهة فى حديقة كروم قديمة، والعقد الثالث بدون أجر

(78) P.Oxy. IV 707, VI 909, 985.

(79) Only P.Oxy. XLVII 3354 (6 aroura)

(٨٠) P. Oxy. IV 729; cf. PSI X 1119, P. Oxy. XIV 1673. وكانت هذه الأرض فيما يبدو على عكس مزرعة أليانوس فى ثيادلفيا، حيث لم تترك أعواد البوص الكثيفة فرصة كافية لرعى الحيوانات:

Rathborne, *Economic Rationalism*, 251.

(81) P. Harr. I 137

إضافى عن جزء من العمل فى حديقة الفاكهة التى تقع جنوب حديقة كروم (P. Oxy. 1631) وكان يتم تأجير الأراضى الصالحة للزراعة فى بعض الأحيان إلى جانب أرض الكروم فى عقد واحد؛ وكانت هذه الأرض يمكن أن تشمل ليس فقط الأرض الجافة chersampelos الواقعة بالقرب منها، ولكن الأرض العادية الصالحة للزراعة أيضا التى تقع فى محيط نفس القرية⁽⁸²⁾. وفى تلك الحالات فإن مساحة الأراضى الزراعية الصالحة للزراعة لا بد أنها كانت صغيرة، وربما كانت تكفى بالكاد لتلبية احتياجات معيشة المستأجر.

لم تكن معظم عقود إيجار حدائق كروم البهنسا عقود إيجار بالمعنى الصحيح للكلمة، فهى لم تكن للكروم نفسه ولكن للعمل فى حديقة الكروم ampelike erga، ورغم عدم الشك فى وصفها فى اللغة اليونانية بعقود misthoseis، فيمكن اعتبار هذه العقود من وجهة النظر الحديثة على أنها عقود عمل بدلا من عقود إيجار؛ وبدلا من دفع المستأجر الإيجار (phoros) للمالك، كما كان معتادا فى عقود الإيجار، كان يتم دفع أجر (misthos) من المالك للمستأجر، وكثيرا ما كان يتم على أقساط مع تقدم العمل⁽⁸³⁾. ومن الظاهر أن نشأة - هذه العقود - فى الأصل كانت فى إقليم البهنسا فى أواخر القرن الثانى، وسرعان ما انتشر هذا النوع من عقود إيجار حدائق الكروم

(82) P. Ross. Georg. II 19(?), P.Oxy. IV 729, XLVII 3354, probably P. Rob. Inv. 7; cf. P.Oxy. XIV 1637 line 30.

(83) J. Hengstl. Private Arbeitsverhältnisse freier Personen in den hellistischen Papyri bis Diokletian (Bonn, 1972), 52 ff.; A. Jördens., ΜΙΣΘΩΣΙΣ ΤΩΝ ΕΡΓΩΝ: Ein neuer Vertragstyp', Proc. 19 Int. Congr. Pap. 259-70; and esp. ead., Vertragliche Regelungen von Arbeiten im späten Griechischsprachigen Ägypten (P. Heid. V), (Heidelberg, 1990), 222 ff. (ch.4).

عادة هناك، وانتشر أيضا في إقليم هيرموبوليس^(٨٤). وعلى الرغم من التباين بين أشكال الأجور من حيث المبدأ فربما لم يكن هناك تباين حاد دائما بين النوعين من العقود؛ فهناك خطاب من القرن الرابع طالب المستلم بإقناع (بعض) بعض عمال رى حديقة كروم على استئجار عمل الكروم فيها أيضا، وذلك يعنى أن المستأجرين كانوا يمكن أن يقوموا بدفع مال للمالك، بل وربما حتى مقدما؛ وإذا تمكنت من أن تحمل أفينخيس Aphynchis وشريكه فى الرى من 'الأوكيانوس Okeanosthe' لكى يقوموا بتأجير عمل الكروم أيضا هناك، بالإضافة إلى مسئوليتهم عن الرى، أرجو حضورك وإخبارى، نظرا لحاجتك (الأصح لحاجتنا) للمال^(٨٥). ويوجد فى أحد عقود الإيجار الباقية ما يبدو أنه نموذج لعقد مزدوج؛ حيث يذكر بوضوح أن غرضه كان القيام بالعمل والرى واستئصال الأعشاب الضارة من حقل الكروم الجديد؛ ولستخدم اصطلاح 'الأجر phoros' مرة واحدة ليشير بوضوح إلى قيام المستأجر بتأديته للمالك، رغم أنه تشير فى مكان آخر (ربما نتيجة لخطأ الكاتب) على قيام المالك بدفعه (أى الأجر) للمستأجر^(٨٦).

(٨٤) Jordens, *ibid.* 227 ff. P. Rob. inv. 7 (ad 212 or later), (٨٤) بمقد إيجار صحيح لحديقة كروم: P. Heid. V 344. P. Oxy. L 3582. تم عمل عقود لأعمال الرى وكذلك للعمل بحديقة كروم.

(٨٥) P. Oxy. XII 1590: وأبين لتراب M. B. Trapp على نصيحته فى الترجمة.

(٨٦) PSI XIII 1338, especially lines 11 f. and 16; cf. C. Preaux, CE 29 (1954), 334. ويبدو أن السبب فى اللبس جاء من عدم نضج العنب، وأن الإيجار قد تم دفعه على الخضروات والخيار والقرع المتداخلة بين الزراعات (وأبين بالفضل لريا R. Rea لهذه النقطة). ولكن ما زال من المهم التأكد من أن ما إذا كان مبلغ (١,٢٠٠ دراهمة على الأروا) قد تم دفعه للمالك أو بواسطة المالك. ويبدو أن بردية P. Laur. IV 166 يجب السعى لترميمها، وعلى ذلك تكون مدفوعات مبلغ ٤,٥٥٥ لعمل الكروم قد تمت من قبل المالك للمستأجر، وليس على العكس من ذلك كما جاء ترميمها فى الطبعة.

لا يوجد معنى لمقارنة مستوى الأجور في هذه العقود نظرا لوجود عدد قليل من النماذج الباقية، ومن الاصطلاحات والشروط، المتباينة، ما يمكن تقديرها بطريقة أفضل إذا وضعت في شكل جدول (الجدول رقم ١٥). ويجب أيضا أن تضع أى مقارنة في اعتبارها حقيقة كون عقود الإيجار تختلف كثيرا في العمل المطلوب من المستأجرين.

كثيرا ما كانت عقود العمل، إن لم تكن دائما، تضم قائمة بتنفيذ العمل المطلوب القيام به بدقة طوال مدة العقد. وتظهر النصوص الثلاثة التي احتفظت بتفاصيل معقولة (تم تلخيصها في الجدول رقم ١٣) لمجموعة المجموعة أساسية متماثلة من المهام في جميع الحالات الثلاث؛ ويقع التباين بسبب الترتيب الذي تم سرده (باتباع تسلسل جزئي موسمي وجزئي طوبوجرافي)، وفي درجة السيطرة التي احتفظ المالك بها على أى عملية. لم تذكر بردية P.Oxy. XIV 3354 علاقة المالك بأى من الأعمال، ربما لأنها كانت أنثى، رغم أنه يظهر ادعاءها حق القيام بالإشراف العام عن طريق أقاربها (سطر ٣٨). ومن ناحية أخرى ففي بردية P. Oxy. XIV 1631، أخذ المالك على عاتقه مسؤولية تدبير شتلات الكروم (klamourgia)، وكان المستأجرون يتصرفون بموجب مسؤوليته، وقاموا أيضا بمساعدة المالك للإشراف على جلب الحمير للطي chous^(٨٧). وتقرر احتفاظ المالك بمراقبة تقليم أشجار العنب في بردية O.Oxy. XIV 1692. وتضم بعض عقود الإيجار السليمة لحديقة كروم شروط

(٨٧) Chous نوع من الروث يستخدم كسماد: راجع مناقشة ديليا

D. Delia, 'Carrying Dung in Ancient Egypt: A contract to Perform Work for a vineyard', BASP 23.(1986), 61-4.

تتعلق أيضا بالعمل الزراعى، ولكن كان ذلك يوجب تدخل المالك عندما كانت توجد مسألة خاصة بالعمل فقط، ففي بردية P. Ross. Georg. II 19، تم القيام بالتشذيب، وإعداد شتلات العنب، والتخلص من جور العام المنصرم التى كان من المقرر تنفيذها تحت إشراف المالك، بينما يبدو أن المؤجر سارابيون Sarapion احتفظ فى بردية P.Oxy. IV 729 بحق الإشراف على التشذيب وجميع الأعمال الأخرى المرتبطة بالعقد. لكن هذه الحالات تختلف عن عقود العمل من حيث إنها تظهر اهتماما أقل كثيرا بالعمل الذى كان على المستأجر أن يقوم بتنفيذه بمفرده.

إن مقارنة تفصيلات أعمال حديقة الكروم هنا بتلك التى تم القيام بها فى ضيعة أبيانوس Appianus تظهر عادة كثيرا من أوجه الشبه، ولكن يوجد هناك اختلاف بين⁽⁸⁸⁾. ويبدو أن عقود الإيجار على وجه الخصوص لم تهتم مباشرة بالعمل الرئيسى لقطف الكروم، الذى كان يشغل معظم شهر مسرى Mesore فى ضيعة ثيادلفيا. واحتاج الأمر مجرد حضور المستأجر (الملتزم) عند قطف الكروم P.Oxy. XIV 1692؛ وسرد العقدان الآخران بعض الأعمال التى يبدو أنها تقدم الدعم للعمل الرئيسى لقطف العنب، من ضمنها القيام بصنع حصيرة لأرضية الجرة (زلعة- دن) واختبار الزيت وتحريك جرار النبيذ، وكانت النفقات الإضافية تدفع فى وقت الحصاد فى بردية P.Oxy. XLVII 3354 فى مقابل عدم التقصير فى الرى والتقليم. وطبقا لما ورد فى بردية P. Ross. Georg. II 19 كان المستأجر يزود بماكينة لتجهيز

(88) Rathborne, Economic Rationalism, 249-54, 260-3.

المحصول، لكن مرة أخرى لم يذكر من كان عليه مسؤولية جمع العنب. ومن الواضح أن العمل الرئيسي لجنى المحصول يتم تنفيذه بمقتضى بعض الترتيبات المنفصلة عن كل من عقود تأجير حديقة الكروم أو عقود تأجير العمل فيها، سواء أكانت تحت مسؤولية المالك المباشرة، أو ضمن شكل آخر من الترتيبات. ومن المعروف أن ضيعة أبيانوس Appianu تعاقدت على العمل فى حديقة كروم مع مقاولين karponai الذين قاموا بكل من حصاد المحصول وتحمل بعض مخاطر تسويقه^(٨٩).

كان النبيذ بطبيعة الحال محصولاً نقدياً بصفة أساسية. وترك لمالك الأرض فى عقود تأجير العمل المسؤولية الكاملة لتسويق المحصول؛ وترك للمستأجرين حتى فى عقود تأجير حدائق الكروم الكاملة، القيام ببيع جزء من المحصول فقط، حيث وفرت هذه العقود إما ترتيبات مشاركة زراعية أو لتسديد جزء من الإيجار كان يدفع عينا (راجع الجدول رقم ١٥). وكان فى إمكان أى ضيعة القيام ببيع محصول النبيذ كله لتاجر نبيذ واحد، مثل هيرماس Hermas تاجر النبيذ oinoprates الذى قام بشراء محصول عام واحد فى أواخر القرن الأول الميلادى مقابل ما مجموعه 3,068 دراهمة^(٩٠). أما صغار المنتجين فكانوا يمكنهم أن يقوموا بتسويق نبيذهم، بما ينطوى على بعض المخاطر

(89) Ibid., 193-5

(٩٠) P. Oxy. VI 985; cf. VII 1055 (تسليم ٣٠٣ جرة نبيذ ceramia لبيع نبيذ بمبلغ 1100 دراهمة لمسد 101 جرة نبيذ Ceramia عام ٢١٧) P. Eri. مصادر أخرى عن بيع نبيذ من المزرعة: P. Theon. 24; XIV. راجع تفاصيل تحليل تسويق النبيذ على مزرعة أبيانوس Rathborne. 1673; P.Oxy. XLIX 3521. Economic Rationalism, 278-306, وعن الأسعار راجع P. 466-71.

وعدم اليقين: يوجد خطاب من منتصف القرن الأول من ابنين لوالدهما يسردان فيه تفاصيل البيع الذى قاما به ويقدمان له نصيحة بخصوص أى نوع من النبيذ الذى يجب عليه حمله للمدينة (أغلب الظن البهنسا)، والنوع الذى عليه تركه ليبيع فى بيلا P.ela. وكان من الواضح من المراسلات قلقةما على السعر الذى يمكن الحصول عليه P.Oxy. XIV 1672. وفى خطاب من القرن الرابع، طلب محرر الخطاب قرضًا يبلغ ٢ تالنت لدفع الأجور ونفقات أخرى لأن أحدا لم يشتري نبيذًا منا^(٩١). وفى القرن الثالث كان فخرائى فى حاجة ماسة سريعة للنقود، وكتب 'لحوروس Horos سائق الجمال السوري' طالبًا منه بيع ١٢ جرة spathia نبيذ فى إقليم البهنسا بالسعر الجارى هناك (P.Oxy. LVI 3854).

قدم القرنان الثالث والرابع أدلة وفيرة على مدفوعات تمت بواسطة النبيذ، خاصة لموظفى الضيقة، على الرغم من أن هذه الممارسة لم تنعكس فى بنود عقد إيجار لا يزال موجودا لممتلكات شخص عرفت ضيعته أنها كانت تؤدى مدفوعاتها بالنبيذ^(٩٢). وكان الأجر الذى قدمه الملاك للمستأجرين فى عقود إيجار العمل نقدا فى المقام الأول بدلا من النبيذ. مع مدفوعات

(٩١) P. Oxy. XVII 2155 line 10 f. ومصادر أخرى متضمنة فى رسائل لبيع النبيذ:

P. Oxy. I 117, XLI 2985, XLIX 350.

(٩٢) PSI I 83, V 472 with XII 1338 (مزرعة أوريليا ديوجنيس التى تدعى توربينيا)

Aurelia Diognis alias Tourbiaina (Cf. P. Alex. 13 and P.Oxy. VIII 1141)

(لوامر من يوليوس ديوجنيس. P. Oslo III 146, P. Oxy. XLV 3253 etc.)

عينية بكمية قليلة فقط (راجع جدول رقم ١٥). لكن مقارنة بالممارسة على ضيقة أبيانوس فقد تم استبدال المدفوعات العينية وخاصة النبيذ بالأجور المالية لموظفي الضيقة، مما يوحي بأننا لا ينبغي استبعاد إمكانية استبدال مماثل لدفع أجر *misthos* للعمل في كرمة العنب للمستأجرين^(٩٣).

وعلى ذلك فحيثما نجد إشارات لفلاحين مهرة *ampelourgi* (لقطف العنب)، يحصلون على مدفوعات نقدية أو نبيذ^(٩٤)، فهذا لا يحول دون حصولهم على عقود إيجار *misthosis* ولا سيما أولئك الذين يعملون في النبيذ. وتذكر بعض الوثائق صراحة عقود إيجار حازها الفلاحين المهرة *ampelourgoi*؛ على سبيل المثال خطابا من القرن الثاني إلى أحد المشرفين من أحد مرؤوسيه يطلب منه 'إرسال عقود للفلاحين المهرة، وذلك ليتمكنهم بدأ القيام بالتشذيب' (P. Oxy. XIV 1673) واستلم أحد الفلاحين المهرة *ampelourgos* إيصالا عن إنتاج العام الماضي الذي قام بتقديمه لمالك أرضه طبقا لبندود عقده^(٩٥). وهكذا سيكون من التسرع أن نستنتج أن جميع الفلاحين المهرة *ampelourgoi* المذكورين في وثائقنا كانوا مستأجرين وفقا لبندود عقود *misthosis*، ومن الصواب افتراض أن بعضهم كانوا كذلك، وأن نعتبر المستأجرين في العقود الباقية التي تناولت العمل في كرمة العنب على أنها لفلاحين مهرة، رغم أن

(٩٣) Rathbone. Op. Cit. esp. 113. and 169f.

(٩٤) P. Giss. 101. P. Oslo. III 146, PSI VIII 890, P. Oxy. VI 985, XIV 1732, XLIX 3515-6.

(٩٥) P. Oxy. XLI 2970 (1 st c. AD); cf. XIV 1735, P. Erl. 101, P. Wash. Univ. I 18.

استخدام اصطلاح فلاحين مهرة ampelourgos لم يستخدم بالفعل لهم. وكانت مساهماتهم فى العملية الكلية لإنتاج النبيذ مهمة، لكنها كانت عملا نوعيا ومحدودا، على عكس المسؤولية الكاملة التى يفترض عادة أنها كانت لمستأجر الأراضى الزراعية الصالحة للزراعة.

ويظهر تقسيم المسؤوليات تعقيدا أكثر فى أحد عقود الإيجار السلمية (P. Oxy. IV 728)، التى تتعلق بحديقة كروم جديدة على الرغم مما يبدو من إنتاجها الجزئى. فكثير من شروط هذا العقد (خاصة من السطر التاسع وما يليه) كانت أقل اهتماما بالأعمال التى كان يجب القيام بها عند تحديد المسؤولية المالية: كان على المؤجر توفير ١٥ حمارا بدون أجر؛ مع تقديم نرق (سماد) الحمام للتخصيب بتمويل مشترك^(٩٦)؛ وكان يمكن للمؤجر استخدام حارس للفاكهة على نفقته الخاصة؛ وعليه توفير المواد الخام لبناء آلة جديدة mechane (ساقية)، وعلى المستأجر دفع أجور العمال. بالإضافة إلى ذلك يقدم المؤجر قرضا ماليا بدون فائدة، ويقدم قرض آخر فى حالة وجود ضرورة. وهناك عبارات أخرى تشير إلى العمل، من المحتمل أنها كانت تنطوى أيضا على نفقات للمواد أو عمالة إضافية.

(٩٦) ربما بلغت تكلفة تسميد حديقة كروم بتأجير استخدام ثلاثة حمير و ١١ دراهمة وثلاث أوبلات فى برنية P. Harr. 1 95. 'بلغت التكلفة المحددة فى المقد لنقل الأسمدة فى حديقة كروم ثيادلفيا Theadelphia ثمانية دراهمات يوميا للحمار لتست نقلات للطين، وشأتى أوبولات لكل حمار لشأتى نقلات روث (ammos):

Delia, 'Carring Dung', BASP 23 (1986), 614 (= SB XVIII 13311; cf. D. Hagedron, ZPE 86 (1991), 143 f.).

وعلى ذلك سواء كان لسارابيون المؤجر أى دور فى الزراعة بخلاف الإشراف العام أم لا، فقد كان يبدو بالتأكيد قيامه بتوفير معظم رأس المال اللازم. وفى مقابل ذلك حصل على نصف المحصول بالإضافة إلى ٥٠ جرة نبيذ *keramia*. لكن سارابيون نفسه لم يمتلك حديقة الكروم. وكان ينبغي دفع $\frac{2}{3}$ من قرض بمبلغ ٣,٠٠٠ دراخمة بدون فائدة لبعض رجال الرى *hydroparochoi*، وفقا للعقد الذى لدى سارابيون (السطر ١٤)، ومن المحتمل أن ذلك لا يعنى كما ظن الناشر، أن رجال الرى امتلكوا الأرض، حيث تبين أن رجال الرى يعثرون عادة على عمل لدى أشخاص آخرين، كما أن بنود عقد سارابيون مع المالك كانت تضم عبارة الحاجة لدفع جزء من العوائد لرجال الرى مقابل توفيرهم المياه. إن ارتفاع تكلفة إمدادات المياه هنا يتناقض تماما مع شروط عقد إيجار حديقة كروم أخرى، التى أعطت للمستأجر (للملتزم) الحق فى استخدام آلة الرى *mechane*، ليس فقط فيما يبدو فى حديقة كروم المالك فقط، ولكن لرى أراض أخرى بالمثل، بل وحتى بيع المياه (P. Ross. Georg. II 19 lines 18 ff). كان شرط الماء كما هو واضح عاملا أساسيا فى عقد إيجار أى حديقة كروم كما فى عقود العمل. وفى بردية P.Oxy. IV 729 كان هناك حاجة للقيام بالرى كل خمسة أيام (سطر ٢٤). وهناك ملاحظة أخرى على هذا العقد وهى الحيوانات التى وفرها سارابيون وتم تسليمها لاستخدام رجال الرى *hydroparochoi*، وكانت الأملاك القديمة *ktema* تجاور حديقة الكروم الجديدة التى كانت موضوع العقد الذى ما يزال ساريا، قد تم تأجيرها لمستأجر مختلف (سطر ٨).

يفترض هذا العقد ضمنا الوضع التالي: امتك مالك الأرض حديقة كروم قديمة وأخرى جديدة، قام بتأجيرهما لمستأجرين مختلفين. واستأجر رجال رى، ورتب بأن يقوم أحد الملتزمين أو كلاهما بتحمل المسؤولية عن الدفع لهم، وكذلك بناء آلة رى جديدة. ولم يوفر المالك أى رأسمال بخلاف الأرض، ويقوم رجال الرى بتوفير عمالهم؛ ويقوم المستأجر سارابيون بتوفير رأسمال المصاريف لكل من الرى والزراعة فى الحديقة الجديدة. ومع ذلك فقد قام سارابيون بعمل عقد آخر، وهو النص الباقي لدينا، مع أمونيوس Ammonius وبتولاس Ptolas، اللذين حصلوا على قرض منه لتغطية معظم نفقاتهما، واللذين كانا فيما يبدو مسئولين عن الزراعة بأنفسهم، تحت إشراف سارابيون. ويبدو أنه كان يتضمن وجود عمالة أخرى، من بينهما 'حارس الفاكهة'، رجال الحصاد، وعدد إضافي فيما يبدو من الرجال الذين يقومون برعاية الحمير الخمسة عشر.

كان هذا العقد على غير العادة مُعقدا، بسبب أنه يتضمن جزئيا استثمار رأس مال جديد. ومن طبعي أكثر بالنسبة لمالك الأرض توريد أى رأسمال ضرورى وأن يمارس درجة من الإشراف، مثل التى رأيناها على سبيل المثال فى بردية P.Oxy. IV 707 و P.Ross. Georg. II 19. ويبدو أن ما ورد فى بردية P.Oxy. IV 707 مثال مشابه، حيث قامت المالكة بتقديم جزء من رأس المال؛ وكان طلبها الأساسى من المستأجر تنظيم زراعة كروم جديدة وبناء عجلة جديدة (ساقية).

وكثيرا ما كانت هناك حاجة ليستكمل المستأجر مساهمته باستئجار عمالة إضافية لأداء مهام محددة من حين لآخر، مثل الخمارين، وصناع الطوب، والنجارين، والحراس. وربما تختار ضياع أيضا توظيف عمال غير

مهرة ergatai لأداء أعمال متعددة، من بينها القيام بالحفر، وقِيادة الحمير، تحريك ونقل الجرار، ربط أغصان الكروم فى حزم^(٩٧). وكانت أجور العمال غير المهرة ergatai تدفع عادة يوميا، وكانوا يعملون على أساس مؤقت عند الحاجة؛ وهؤلاء سيكون لهم اتفاق شفهي فقط مع مستخدميهم، ويظهرون فى التوثيق فقط عندما تسرد حسابات الضيعة قائمة أجورهم.

لذلك كان طابع الإيجار فى حدائق الكروم يختلف تماما فى جوانب مهمة عن التزام الأراضى الصالحة للزراعة. كان يمكن أن يجد المستأجرون لحديقة الكروم، وبخاصة المستأجرون للعمل بعقود فى حديقة الكروم، ومقلمو الأشجار الذين يوفرون جزءا متخصصا (ماهرا) أساسيا واحدا فقط فى عملية إنتاج النبيذ، - يجدوا- أنفسهم يعملون جنبا إلى جنب مع كل من العاملين الدائمين والمؤقتين المدفوعين الأجر، فى شبكة معقدة من العلاقات الإدارية والعمل.

(97) P.Oxy. VI 985, P. Harr. I 95, P. Oxy. XIV 1732, P. Eri. 93.

٥. المحاصيل والعوائد على الأراضي الصالحة للزراعة

Crops and Rents on Arable Land

تضمنت جميع عقود إيجار البهنسا تقريبا عند اكتمالها شرطاً عن المحاصيل التي يجب زراعتها، إما بتسمية محاصيل بعينها، أو السماح للمستأجر باختيار المحصول^(٩٨). وفي الحالة الأخيرة كان يستثنى في معظمها دائما زراعة ورد النيل *isatis* والعُصفر (الزعفران الكاذب) *echomenion*^(٩٩). ولما كانت المحاصيل المتنوعة المذكورة في عقود الإيجار واسعة نسبيا، كما كانت قيمة بعض المحاصيل الاقتصادية أكثر أهمية من قيمة محاصيل أخرى، فإن مناقشة الإيجار ترتبط ارتباطا وثيقا بنوعية المحاصيل. وفي الواقع من الواضح أن طبيعة المحصول كانت عاملا رئيسيا في تقرير كل من حجم العوائد، وما إذا كان ستفرض عينا أم نقدا. وبناء على ذلك، يجب النظر في مستوى ونوع العوائد على أنه نتيجة جزئية للتغيير في المحاصيل بالتحديد.

(أ) التوازن بين المحاصيل The Balance between Crops

يشكل القمح أحد البنود الرئيسية لكل من الغذاء ووسيلة لدفع الضرائب على الأراضي الصالحة للزراعة، لذلك كان المحصول الوحيد الأكثر شيوعا

(٩٨) See Hermann, Studien, 98ff. and Henning, Unters. Zur Bodenpacht, 3ff., 42ff.

المحاصيل والإيجارات في عقود الإيجار بصفة عامة.

(٩٩) نبات ورد النيل *woad* ونبات الصبغة الزرقاء

safflower? (D. Hagedorn, Zum Anbauverbot von *isatis dyorémeton*, und *kyffos*, ZPE 17 (1975), 85-90.

ويعزى استبعاد محاصيل الصبغة لفضوعها للاحتكار بدلا من إجهادها للتربة. ويوجد هناك عقدان

للإيجار استبعد فيها محاصيل الفلال: P. Oxy. X 1279, XXXII 2676

فى تحديد زراعته فى عقود الإيجار (راجع شكل رقم ٣). وكان الشعير هو الغلة الوحيدة التى كثيرا ما تكرر ذكرها من وقت لآخر، وكان ينمو أحيانا بكميات ضئيلة بالإضافة إلى القمح، لكنه لعب عادة دورا صغيرا بالمقارنة بالقمح^(١٠٠). أما المحاصيل الأخرى، مثل بذور الخضروات والعدس، فقد ورد ذكرهما فقط بين حين وآخر، ويبدو أن زراعة الكتان، وربما محاصيل أخرى، قد اضطلع بها مزارعون متخصصون فى المقام الأول^(١٠١). ومع ذلك، ينص عدد قليل نسبيا من عقود الإيجار على زراعة القمح منفردا؛ وفى أفضل العقود الموثقة جزئيا من تلك الفترة، كانت المحاصيل العلفية مهمة فى معظمها مثل أهمية القمح. وتشهد عقود إيجار عديدة بوضوح على ممارسة تناوب المحاصيل 'لتحسين الحقلين'، ليتناوب زراعة غلال مباشرة مع كل من محصول الخضروات والعشب. رغم أن بعض عقود السنة الواحدة تنص على زراعة القمح وحده، أو محاصيل علفية فقط، وكان من المعتاد أكثر أن ينص فى عقد واحد على زراعة كل من الغلال والعلف، سواء بتبادل زراعة محصول واحد مع الآخر على القطعة كلها سنويا، أو بتقسيم القطعة على أن يبذر نصفها بالغلال ونصفها بالعلف كل عام^(١٠٢).

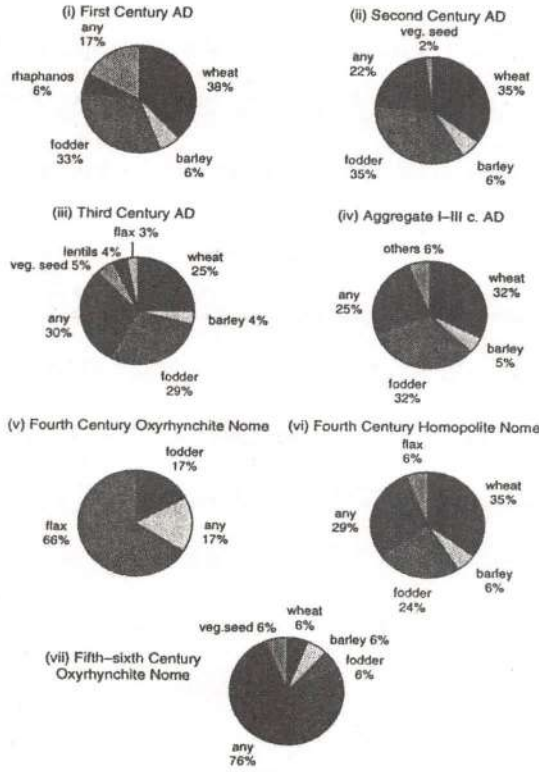
(100) See PSI IX 1072, P. Berl. Leihg. I 20, P. Oxy. XIV 1687, P. Faud 43, P. Harr. II 224, PSI IX 1072, P. Köln III 149, P. Oxy. XLVII 3354, P. Coll. Youti II 70, SB XIV 11604.

(١٠١) كان الكتان يوجد دائما بمفرده؛ وتم تحديد محصول الرافانوس raphanos فى برنية P. Princ. III 147، طبقا لاشنيل (Die Landwirtschaft, 203) على أنه محصول

زيتى نادر، وقد تكون حالة مماثلة للتخصص.

(١٠٢) عن المصادر راجع الملحق رقم ٢؛

cf. Schnabel (Die Landwirtschaft, 218 ff. Hennig, Unters. Zur Bodenpacht, 50 ff. =



الشكل رقم (٣)

نسب المحاصيل المختلفة المحددة في عقود إيجار أراضي البهنسا

الطريقة المستخدمة لتوضيح النسبة المتغيرة للمحاصيل المختلفة المحددة في عقود الإيجار على النحو التالي: تم تقسيم عقد الإيجار عند الضرورة، إلى أجزائه السنوية. تمثل كل دائرة منها حجم "عقد الإيجار/ السنوات" المخصصة لكل محصول. أخذ الدليل للجزء السادس والسابع من هينج

henning, unters. Zur bodenpach, 305 – 10.

= ويبدو أن بعض عقود الإيجار حددت زراعة العلف فقط لضعف الفيضان، بدلا من كونها تمثل جزءا من نظام دورة المحاصيل؛ خاصة بردية P.Oxy. IV 810, XII 1502 verso.

لاحظ هينج Henning كيف كانت الأدلة الإيجابية الباقية ضئيلة عن نظام 'الحقول الثلاثة المحسنة'، وفيها ينمو الغلال خلال عامين بدلا من ثلاثة؛ ويبدو وجود حالة واحدة في البهنسا لتتناسب هذا النمط^(١٠٣).

لماذا كان المستأجرون محتاجين لزراعة هذه المساحة الكبيرة من العلف؟ ففي وادي النيل، حيث تُخصب الأرض سنويا بالطمي، سوف يتعجب المرء ما إذا كان 'نظام الحقليين' له أية ميزة كبيرة على نظام الحقول الثلاثة من ناحية استبدال المعادن في التربة. يبدو أن وجود العدد الكبير من الحيوانات وندرة المراعى الدائمة في هذا الإقليم أوجد حاجة لزراعة العلف على أرض صالحة للزراعة الجيدة؛ ومع ذلك من الواضح أن سوق العلف كانت متقلبة وعرضه للنقصان، وكان عائد المالك من محاصيل العلف ضئيلاً دائما بالمقارنة مع عائده من الغلال.

هناك سمة أخرى بارزة في ميزان المحاصيل (شكل رقم ٣) وهو الانخفاض الملحوظ خلال فترة التكرار التي ورد ذكرها مع القمح. وإذا كان ذلك يعكس تغيراً حقيقياً في الممارسة، فسوف يكون له تأثير عميق على الاقتصاد الزراعي للإقليم. ويبعد عن الاحتمال أن الوضع يكون كذلك. فقد حدث تشويه لأدلة البهنسا في القرن الرابع بسبب وجود 'أرشيف ليونيداس archive Leonides'، الذي يحتوى على الكثير من عقود إيجار الكتان، ويؤكد ميزان المحاصيل الذي ثبت وجوده في عقود إيجار هيرموبوليس في القرن

(١٠٣) P. Oxy. XVIII 2188، التي لم يأخذ بها هينج. Hennig, Unter. Zur Bodenpacht. بيد أنه يرجع (في رأى هينج) أنها عوائد مختلفة عن السنة الأولى والثانية والثالثة.

الرابع إعطاء القمح المكانة الأولى الذى يمكن أن يتوقعه المرء (شكل رقم ٣، للقطاع ٦). بالإضافة لذلك فإن إراحة القمح كان غالبا نتيجة للزيادة الكبيرة خلال الفترة (وواصل استمراره خلال القرن الخامس والسادس: راجع شكل ٣، قطاع ٧) فى نسبة عقود الإيجار التى سمحت للمستأجر باختيار المحصول. وحتى مع إعطاء المستأجرين هذا الخيار فكثيرا ما كان يتم اختيار زراعة القمح بالتأكيد؛ وفى أحد عقود الإيجار الذى أعطى للملترم حرية الاختيار يتضح إدراك المستأجر الضمنى واحتمال تفضيل الغلال: 'ليبنرها (أى الحقل) بالقمح، والشعير، أو أيهما اختار' (P. Coll. Youtie II & 0, 14f).

هناك سمة أخرى فى عقود القرن الثالث وهى الميل إلى حد كبير فى تنوع المحاصيل التى خصصت للزراعة (راجع شكل ٣)، فبينما يحدد العقد النموذجى فى القرن الثانى تبادلا مباشرا بين الغلال والعشب، فإن تحديد المحاصيل فى عقود إيجار القرن الثالث قد يكون أكثر إحكاما، حيث تضمنت محاصيل أكثر ضمن نمط دورة محاصيل 'تحسين الحقلين'. ويمكن أن نرى فى حالة واحدة^(١٠٤) حدوث تغيير من دورة محصولين فى العام إلى أربعة وهو التكييف التالى للتناوب الأساسى للغلال ومحاصيل "إراحة الأرض".

past year	السنة الماضية	Present year	السنة الجارية
قمح		{	عشب chlora حبوب خضروات (٤ أرورا)
عشب chlora		{	قمح شعير (2 1/2 أرورا)

(١٠٤) PSI IX 1072، عقد لسنة واحدة لأرض سبق زراعتها بواسطة نفس المستأجر.

ويُظهر عقد إيجار آخر دورة القمح والعشب chloa وبنور الخضروات على نفس نمط دورة المحاصيل^(١٠٥)

الأولى والثالثة	السنة الثانية والرابعة	
قمح	$4\frac{1}{2}$ أرورا خلورا	قطعة مساحتها $5\frac{1}{2}$ أرورا
$2\frac{1}{2}$ أرورا خلورا	أرورا حبوب خضروات قمح	قطعة مساحتها $3\frac{1}{2}$ أرورا
أرورا حبوب خضروات		

إن هذا التنوع الكبير، الذي ربما يمثل في حد ذاته استجابة لانخفاض مستويات الإيجار من القرن الثاني إلى القرن الثالث (راجع المبحث الخامس (الفقرة الخامسة)، قد يساعد في تفسير زيادة انتشار عقود الإيجار التي تسمح للمستأجرين باختيار محاصيلهم؛ وهناك الآن مجال أكبر لاتخاذ قرارات حول وجود مساحات محددة تخصص لمختلف المحاصيل. لكن يمكن تحقيق مزيد من فهم الأساس المنطقي للخصائص الواضحة، والتغيرات في التوازن

(١٠٥) P. Harr. 180، تعتمد على القراءة التالية التي أكدها ريا J. R. Rea والتي أدین له بالفضل فيها، والتي سمح لي بطباعتها.

ὥστε τοῦς ζ (ἔτει) καὶ θ (ἔτει) σπεῖ-
 ραι καὶ ξυλαμῆσαι [π]υρῶ μὲν ἀρούρας πέντε ἡμίθ, χλωροῖς ἁ-
 10- ρούρας δύο ἡμισυ, λαχανοσπέρμω ἄρουραν μίαν. [τοῖς δὲ η (ἔτει)
 καὶ ι (ἔτει) πυρῶ ἀρούρας τρεῖς ἡμισυ, χλωροῖς ἀρούρα[ς] τεσσάρων ἡ-
 μίσυ, λαχανοσπέρμω ἄρουραν μίαν ἐκφορίου ὁ[ποτάκου] κα-
 τ' ἔτος κατ' ὁ[ρ]ουραν τῶν μὲν ἐν πυρῶ ὁ[ρ] πυρ[οῦ] ἄρτάβας
 ὁκτώ, τῶν δὲ ἐν χλωροῖς ὁ[ρ]α πυρῶ ἄρτάβας [3.5, τῆς δὲ
 15- λαχάνω λ[α]χανοσπέρμουκα ἄρτάβων τριῶν.

بين المحاصيل من خلال دراسة مزيد من التفصيل فقط للعلاقة بين المحاصيل المحددة فى عقود الإيجار والعوائد التى تعين عليها.

(ب) العلاقة بين محاصيل مختلفة ومتوسط قيمة الإيجار (العوائد)

The relationship between different crops and the medium of rent payment

يوجد فى عقود إيجار البهنسا درجة كبيرة من الانتظام فى وسائل دفع الإيجار المنصوص عليه فى محاصيل أراض زراعية محددة: وهناك قليل من القواعد العامة يمكن أن تفسر جميع الأدلة المتاحة^(١٠٦) حُدثت العوائد بالحبوب على محاصيل الحبوب: فكانت العوائد تؤدي دائما بالقمح على الأراض التى تنبت القمح، لكن تؤدي إما بالشعير أو قمحا على محصول الشعير. وفى العادة كان يتم دفع العوائد النقدية على المحاصيل الأخرى إما بالمحصول المزروع أو بالقمح، أما محاصيل العلف فتأدرا ما كانت تستخدم كوسيط لدفع العوائد^(١٠٧) وخضعت معظم محاصيل العلف للعوائد النقدية؛ وخضع لعوائد القمح محصول الأراكوس arakos بانتظام، ومحصول الخلورا chlora من حين لآخر. وخضع الكتان لعائد نقدي، أو نسالة الكتان، أو بالاتفاق على مشاركة المحصول. وفى بعض الأحيان تم تطبيق مشاركة زراعية فى محاصيل زراعية أخرى.

(١٠٦) عن الأثلة راجع الملحق رقم ٢. كان النمط مشابها بوجه عام فى الأقاليم الأخرى.

Hennig, Unters. Zur Bodenpacht, 29ff., 48, 127 n. 76. Note esp. P. Mic. II 121 recto l/ 5.

عوائد نقدية على محصول القمح.

(١٠٧) بصرف النظر عن عقود إيجار المزرعة، فى بردية P. Laur. IV 165، وإيصال العوائد؛

P.Oxy. XIV 1719.

ومع ذلك، فهناك بعض عقود ليس لها علاقة مباشرة بين محاصيل معينة وعناصر خاصة في العوائد. وبصرف النظر عن تلك - العقود - التي سمحت للمستأجر (للملتزم) باختيار محصوله، فهناك عدة عقود الأراضي (خاصة من القرن الثاني) مقسمة بالتساوي بين محصولين، وهي عادة بين القمح والخلورا chlora، ولم تحدد العوائد - الإيجار - بعدد الأرباب عن كل الأرورا بالنسبة لكل المحصول، ولكن بوصف العوائد جميعها بالقمح (apotakton)، أو تطلب الأمر الجمع بين القمح والعائد النقدي دون أن تربط العوائد العينية بمحصول القمح والعائد النقدي مع محصول العلف^(١٠٨). هل من الممكن أنه حتى في هذه الحالات تم تطبيق نفس الاتفاقات التي ربطت بين المحاصيل ووسيلة دفع العوائد ضمناً؟

لا توجد انحرافات واضحة على الأقل عن النمط العام. وعندما كانت المحاصيل المحددة تضم القمح، كان يتم دفع جزء على الأقل من العوائد بالقمح، في حين أن الإيجار على المحاصيل العلفية كان متوافقاً مع البدائل إما قمحاً أو نقداً. وفي حالة الجمع بين عوائد القمح والنقد كان يمكن النظر للعناصر المختلفة للعوائد لتتناسب مع المستويات العادية للعوائد على المحاصيل الزراعية؛ وعلى سبيل المثال في بردية P. Lips. 118 يمكن أن ينظر إلى ٣٠ إرباً من القمح على أنها عوائد على الأرورات الأربع التي تزرع قمحاً، بينما سيكون مبلغ ١٢٠ دراهمة عوائد مناسبة على أربع أرورات مزروعة بالخلورا chlora^(١٠٩).

(108) P.Oxy. II 208 (yr.4), XXXVIII 2874. Le Monde grec, 601-8.. P. Lips. 118. P. Oxy. XIV 1686. SB XIV 11291. P. Oxy. II 501. L. 3591. perhaps P. Heid. Inv. G 921 (=ZPE 75 (1988), 167-70)

(١٠٩) P. Oxy. L 3591 and 3592 تقدمان مثالين آخرين واضحين.

ومن الصعوبة أكثر القيام بفصل العناصر المختلفة عن جميع عوائد القمح. ويوجد بالمناسبة، عقد لأربع سنوات لمساحة ٢٤ أرورا مقسمة بالتساوى بين القمح والأراكوس arako chortos التي عينت عوائدها بمقدار ١٣٤ إردباً من القمح في السنة الأولى، وفي السنوات الثلاث الأخرى بمقدار ١٣٩ إردباً، ويمكن مقارنته (أى العقد) مباشرة بعقد إيجار آخر من المنطقة نفسها من أرض تقع في نفس القطعة kleros بعد أربع سنوات، والتي تقدم أيضاً نمطاً يشبه إلى حد كبير دورة المحاصيل^(١١٠). وجاء التقييم الأخير لمساحة ١٢ أرورا مزروعة بالقمح بمعدل $8\frac{1}{2}$ أرادب على الأرورا المزروعة بالقمح، بينما كانت مساحة ١٢ أرورا مزروعة بالأراكوس arakos تدفع ٢ أرادب من القمح عن كل أرورا، أو ٢٤ دراخمة عن كل أرورا. وعلى ذلك يكون أقصى مقدار من القمح كان من المفترض أن يتم دفعه بالقمح طبقاً لبنود هذا العقد يبلغ ١٢٦ إردباً، وهو فقط أقل قليلاً من العقد السابق. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بشكل جيد بقيمة محصول الأراكوختوس arakochortos الأكبر في مقابل الأراكوس arakos، أو في التغيير الطفيف في الظروف الاقتصادية الأخرى (كان على المستأجرين بالفعل متأخرات ضرائب من العقد السابق).

ويجب أن نقر أن كثيراً من العوامل المؤثرة في حجم العوائد هي حالات منفصلة لا يمكن استعادتها، من ضمنها الحالة الدقيقة للأرض، والوضع

(١١٠) P.Oxy. XXXVIII 2874, XXII 2351؛ راجع الملحق رقم ٢ لتفصيلات كليهما. وعن إمكانية

وجود علاقة بين الحالتين، راجع R. S. Bagnall, BASP 5 (1968), 142ff.

للمالى لكلا الطرفين، وليس آخره حجم المكىال المستخدم للمدفوعات^(١١١). ومع أن مساحة المحاصيل المزروعة لا بد أن يكون لها الاعتبار الرئيسى، فإن ميزة واحدة لنظام دفع الإيجار الشامل بالتحديد أنه كان يتطلب عدم ارتباطه المباشر بمعدلات محددة على كل أرورا، وكان يمكنه استيعاب اختلافات صغيرة، كما هو الحال فى المثال المذكور حالا.

وهناك عقد لمدة ست سنوات لعام ١٢٧ يسجل بصفة استثنائية معدلا عاليا للعوائد المجمعة قمحا لأرض مقسمة بالتساوى بين القمح والخلورا chlora: كان معدل المتوسط العام عن كل أرورا هو ٨,٤ إردبًا يعد معدلا مرتفعًا نسبيًا حتى بالنسبة لأرض مزروعة كلها قمحا^(١١٢). وإذا كان المعدل على العلف يقدر بمقدار ٣,٤ أراب على الأرورا (وهو فى حد ذاته معدل مرتفع بشكل استثنائي)، فذلك يترك ١٣,٤ إردبًا من القمح على الأرورا، وهو لا نظير له فى إقليم البهنسا، ومع ذلك فعوائد أراضي القمح التى تتراوح

(١١١) استخدم بالتأكيد عدد من مكاييل الإردب معا فى مصر الرومانية؛ ومن المحتمل أن مكىال choinix^(#) كل متغير؛ راجع: DW. Rathborne, 'The Weight and measurement of Egyptian Grains, ZPE 53 (1983), 265-75

مع مصادر للنقائى السابق الذى دار بين دافكن - جونز وشيلتون R. P. Duncan - Jones and Shelton. إن مكىال الأربعة خوينكس metron tetrachoinix، المحدد فى معظم عقود إيجار التى تحفظ تفصيلات المكاييل المستخدمة؛ يفترض وجود سعة تقريبية موحدة؛ لكن حقيقة كون عقود الإيجار كانت تذكر عادة المكىال المقرر استخدامه (كان فى كثير من الأحيان مكىال الاستلام من الملك)، يعد شهادة بنفسه على القباين فى حجم الحارويات. وتم جمع ألة البهنسا فى الملحق رقم ١2

Herrmann, Studien, 103-5. Hennig, Unters. Zur Bodenpacht, 13-21.

(112) Le monde grec. 601-8.

(#) Choinix مكىال أثينى = ٦٨ رطلا = sextari

بين ١١-١٥ إردبًا على الأرورا، كان وجودها شائعًا في عقود إيجارات تبتيونيس Tebtunis^(١١٣). وهذه حالة واحدة التي ربما يمكن قبولها ظاهريًا بافتراض أن "مكيال النصف إردب الخاص بدوجنيس بن الإسكندر من بيللا Diogenes son of Alexander from Pela"، كان له تأثير كبير على معدل العوائد.

(ج) المؤثرات التي حكمت وسيلة دفع العوائد (الإيجار) عندما يُسمح فيها للحائز (المستأجر) اختيار المحصول

The Factors Which Governed the Medium of Rent Payment When the Tenant Was Allowed to Choose the Crop

نحن لا نملك بطبيعة الحال سجلاً مباشراً عن ما كان مزرعاً في الواقع على الأرض في الحالات التي سمح فيها للمزارع باختيار المحصول. فقد كان هذا النوع من عقد الإيجار نادراً نسبياً في أوائل العصر (على الرغم من أن هذه الندرة قد تكون نتيجة لضعف وقلة العقود الباقية التي تمثلها من عقود الإيجار بشكل عام من القرن الأول قبل وبعد الميلاد)، لكنها أصبحت

(113) See Drexhage, Preise, Mieten/Pachten, Kosten und Löhne, 160-2; add P. Mil. Vogl. III 130,

بإيجار ١١ إردبًا للأرورا، ١٣ إردبًا للأرورا متضمنة البذور؛ يبدو أن رقم 5.725 دريكسيج Drexhage لهذا العقد كان معدل المتوسط. جاء العديد من هذه الإيجارات المرتفعة من 'لرثيف لاخيس Laches': راجع:

W. S. Bagnall, 'The Archive of Laches: Prosperous Farmers of the Fayum in the second Century' (Diss. Duke Univ., 1974), 118ff.:

لم تحصل بعض العقود - وليس جميعها - عوائد على محصول العلف المرفق بها. (e.g. P. Mel. Vogl. II 65, III 130).

شائعة بشكل متزايد منذ منتصف القرن الثاني وما يليه. ومع ذلك فقد سبق تقديم الأسباب أعلاه لافتراض أن القمح ظل المحصول الأكثر شيوعاً حتى عندما سمح للمستأجرين باختيار المحصول، وفضلاً عن ذلك كان يمثل عنصراً أساسياً في النظام الغذائي ووسيطاً رئيسياً في دفع الضرائب، وفي الواقع يبعد عن الاحتمال أن غالبية المستأجرين ابتعدوا عن الاهتمام بتبادل الغلال ومحاصيل العلف. وترك ذلك النطاق مجالاً للاختيار فيما يتعلق بتفاصيل مثل ما إذا كان يزرع بعض الشعير إلى جانب القمح، أو زراعة الخضروات؟ *lachanospermon* التي كانت تعد من محاصيل إراحة الأرض مع الخلور^(١١٤).

رتبت بعض عقود الإيجار بوضوح وجوب قيام المستأجر بالزراعة طبقاً لنظام تعاقب المحاصيل؛ وسمحت بالاختيار في بعض سنوات العقد فقط، وعُني باستخدام كلمة بذور النقاوى '*xylamesai* لبذرهما *sow*' وتشير إلى أن الاختيار كان مقصوداً به محاصيل العلف فقط^(١١٥). وإذا بقي للملترم اختيار المحصول حتى السنة الأخيرة للعقد، فلم يكن هذا يعنى أنه كان متوقعاً منه التنازل عن دورة المحصول حتى ذلك العام، ولكن كان له اختيار محاصيله^(١١٦) ضمن البدائل الأساسية للغلال مع المحاصيل الأخرى. ويذكرنا

(١١٤) P.Oxy. XIV 1686، حيث سمح للملترمين بزراعة حبوب الخس *lachanos-permonp* بدلا من العشب *chorotos* إذا رغبوا في سنوات التبادل مع القمح.

(١١٥) Cf. P.Oxy. XIV 1017, P. Merton I 17 line 11; cf. (يبنو أنها غلال) في بردية P.Oxy. XXXIII 2676، والاختيار في السنوات البديلة فقط في بردية SB XIV 11281 (حيث من الممكن وضع كلمة الغلال '*rupē*' في الفجوة في نهاية السطر السابع).

(١١٦) P.Oxy. I 191, II 280 من الصعب تقييم نظام تبادل المحاصيل المتوقع في هذه الحالات؛ يرى شنيبل (Schnebel) (Die Landwirtschaft, 237f. أن تحسين منظومة الحقول الثلاثة ممكنة هنا في بردية P.Oxy. II 280، ولكن تحسين نظام الحقول ربما كان أكثر احتمالا نظرا لأهميته لأكلة البهنا.

إجمالي عوائد وثيقة SB XII 10780 بمعدل ٨ أراب قمح للأرورا و ٣٢ دراخمة على أرورتين،- يذكرنا- بالعقود التي حددت الإيجار قما ونقدا على الأرض التي قسمت زراعتها بالتساوي بين قمح علف^(١١٧).

هل كان هناك صلة ضمنية بين وسيلة دفع العوائد وبين المحاصيل المزروعة حتى بالنسبة لتلك العقود التي تسمح للملتزم صراحة باختيار أى المحاصيل التي تزرع؟ اختلفت أشكال دفع العوائد كثيرا بنفس الطريقة كما هو الحال في عقود الإيجار الأخرى؛ وساد دفع العوائد بالقمح أو بالنقد، كما وجد الدفع بغيرها من المحاصيل أيضا مثل حبوب الخضروات، والعسد، والشعير^(١١٨). وإذا رغب ملاك الأراضي حقيقة إعطاء مستأجريهم حرية اختيار المحصول، فلا بد أن نتوقع أن يكون تعيين العوائد بوسيط 'محايد'، من القمح. وهناك أمثلة عديدة تتناسب مع هذا التوقع، من ضمنها عندما يبدى بعض كبار الملاك اهتماما ما في تفاصيل إدارة الأرض^(١١٩).

كانت العوائد النقدية في عقود الإيجار التي تسمح للملتزمين باختيار المحصول منخفضة مثلها مثل محاصيل العلف بشكل منتظم، وقد تكون في الواقع منخفضة بشكل استثنائي تماما؛ ويبدو من غير المحتمل هنا وجود أى أمل لدى المستأجر في النجاح في زراعة محصول أكثر قيمة^(١٢٠). ولكننا نجد هنا أيضا إيجارا نقديا مرتفعا على غير العادة، هو ٤٢٠ دراخمة نظير ثلاث أرورات من ضيعة ousia لإيزيس تابوزيريس Isis of Taposiris،

(117) P.Lips. 118, P. Oxy. III 501, P. Oxy. L 3591, 3592.

(118) P. Oxy. XXXIII 2676, P. Oxy. Hels. 41, P.Oxy. XIV 1689, SB IV 7443.

(119) P.Oxy. I 101 (year105), PSI IX 1070, XIII 1330, P. Coll. Youlie II 70, PSI III 187.

(120) راجع شكل ٥؛ أنى معدل للإيجار في بردية P. Oxy. X 1279 (أربع دراخمت).

حيث كانت زراعة قمح أو محاصيل أخرى ذات قيمة يعد بالتأكيد خيارا واقعيا^(١٢١). إن الاستثناء ليس في معدل الإيجار (العائد) المرتفع بحد ذاته، ولكن في حقيقة تعيين الإيجار (العائد) نقدا بدلا من القمح. وربما يكون السبب في ذلك يتعلق أكثر بطبيعة الضيعة التي جاءت الأرض منها، ومع ذلك فمن الواضح أن العقد نفسه عقد من الباطن؛ فإذا كان المؤجر مضطرا لدفع إيجاره نقدا للضيعة، فمن الواضح كان من مصلحته الحصول عليها بهذا الشكل من مستأجره من الباطن. وتستدعي الترتيبات عن كذب الحالة التي يبدو أنها انتشرت إلى حد ما فيما بعد في ضيعة كلوديا إيزيدورا Claudia Isidora في "الواحة الصغيرة". وهنا فإن كبار المستأجرين الذين يدفعون عوائد نقدية أيضا على أرض كانت تبدو أنها استخدمت لزراعة القمح، سواء قاموا بإدارتها بأنفسهم، أو بتأجيرها لآخرين من الباطن^(١٢٢).

(د) استمرارية ارتباط المحاصيل الزراعية ووسيلة دفع العوائد (الإيجار)

The Continuity in the Association of Crops and the Media of Rent Payment

إن العلاقة الوثيقة لوسيط معين لدفع العوائد (الإيجار) بمحاصيل محددة تثير نقطتين مهمتين. النقطة الأولى خاصة بتسويق الإنتاج الزراعي. وإذا كان الوضع كما سبق مناقشته، 'هو' ارتباط وسيلة معينة لدفع الإيجار مع زراعة محاصيل معينة كانت تنفذ على عقود الإيجار التي تعطى للمستأجر

(١٢١) PSI IX 1036؛ إذا تم تحويل عائد ١٤٠ دراخمة عن كل أرورا إلى قمح بمعدل ١٢ دراخمة للإربب لكل أرورا (cf. P. Oxy. XXII 235) فرغم أن النتيجة ما تزال مرتفعة (١١.7 أرببا لكل أرورا) فهي ليست فوق التصور لإيجار أراض من نوعية جيدة تحت محصول القمح.

(١٢٢) P. Oxy. XIV 1630؛ إن حقيقة ذكر الزراعة هنا صراحة جعل ترميم الناشر (على النحو التالي) [στικῶν ἐδαφῶν] وهي أكثر احتمالا من ترميم مكملان (BL III) [φονικῶν (sic) ἐδαφῶν].

اختيار المحصول، والأمثلة التي كان يضطر فيها المستأجر لبيع محصوله لكي يقوم بدفع العوائد كانت مقصورة إلى حد كبير على تلك العقود التي كانت المحاصيل المزروعة تخضع تقليدياً للعوائد النقدية؛ الخورتوس chortos والخلورا chlora، وإنتاج النبيذ وفي بعض الأحيان الكتان. وهذه المحاصيل بالتحديد هي التي خلفت معظم أدلة البيع والشراء^(١٢٣).

أما فيما يخص القمح الذي كثيراً ما كان هو الوسيط لدفع العوائد على زراعة المحاصيل الأخرى، فقد كان الوضع أكثر اختلافاً. ورغم وجود سوق واضح للقمح فهناك في الواقع أدلة قليلة بشكل لافت للنظر لمعاملات بيع خاصة في هذا المحصول، نظراً لأهميته الشاملة والكلية للاقتصاد^(١٢٤). وربما كان الأثرياء يقومون بالمضاربة في الحبوب بالشراء وقت الذروة، والبيع عند ارتفاع الأسعار، في حين كان يمكن للمزارعين متوسطي الثراء بيع فائضهم أغلب الظن لأسر محلية من الذين كانوا لا يقومون بالزراعة بأنفسهم^(١٢٥). كان معظم الفلاحين يهدفون بالتأكيد لزراعة ما يكفي من القمح الكافي لتغطية أي إيجار أو ضرائب بالإضافة لمتطلبات الإعاشة لأسرهم،

(١٢٣) عن تسويق العلف، راجع الفصل الأول، المبحث الثاني، العنب، المبحث الرابع أعلاه.

(١٢٤) عن قائمة بأسعار القمح، راجع:

Duncan-Jones, 'The price of wheat in Roman Egypt under the Principate', *Chiron*, 6 (1976), 241-62, at 252f. (rept. In *Structure and Scale in Roman Economy* (Cambridge, 1900), ch. 9), and D. W. Rathborne, 'Monetisation, not Price-inflation, in the Third-Century AD Egypt', in D.G. Wigg (ed.) *Proceedings of the 13 Oxford Symposium on Coinage and Coinage History* (Studien zu Fundmunzen der Antike, Mainz, 1996, forthcoming), n.24

(١٢٥) SB XVI 12607 (إقليم غير معروف): شراء بالمضاربة بمبلغ ٢ ثالثت لألف إردب (١٠٠٠) قمح.

كان مخزون قمح كالبيورنيا هيراكليا فيما يبدو من إنتاج ضياعها (P. Oxy. XLII 3048). مبيعات ضيعة

هيرموبوليس من قائمة دنكان - جونز 14-20 (Op. cit. previous note), nos 14-20 ومبيعات لسرة

سارابيون Sarapion of Hermopolis nos. 22-4 ومشتريات من قبل القائمين على سجل تبتونوس

Tebtunis nos 22-4

وفي حالة حدوث فشل في المحصول، فالفلاح الذي لا يمتلك فوائض (احتياطيا) من القمح لن يكون لديه الوسيلة لشراؤه نقدا. وفي المقابل، كانت قروض القمح شائعة في البردي^(١٢٦).

ثانيا: إن امتداد هذه الاستمرارية في الربط بين المحاصيل ووسيلة سداد الضرائب يعنى أن عقود الإيجار توفر في الواقع أساسا ضئيلا لتقدير ما إذا كانت الفترة السريعة لانخفاض قيمة العملة تؤدي إلى تحول من دفع الإيجار النقدي إلى الإيجار العيني؛ لذلك لابد من عرض ليس نسبة الزيادة الإجمالية للعوائد العينية (التي قد تكون ناجمة عن تغيير في ميزان المحاصيل المزروعة)، ولكن لتلك الإيجارات على المحاصيل التي كانت تخضع سابقا للإيجارات النقدية والتي بدأ جمعها عينا. يفيد ذلك أساسا الأدلة الصالحة للاستعمال لعقود الإيجار التي تنص على زراعة المحاصيل العلفية أو الكتان (بدأ الأخير في أواخر القرن الثالث فقط) وعقود إيجار حدائق الكروم، ولم تكن الإيجارات تعين حصريا نقدا حتى على المحاصيل الأخيرة في الوقت المبكر.

وإلى الحد الذي يصل إليه، فإن أدلة إقليم البهنسا المؤرخة لا تعطي سببا للافتراض بأن تحولاً للعوائد العينية وقع كرد فعل على حالة التضخم المالي أواخر القرن الثالث، رغم أن معدل العوائد النقدية لا يعكس بوضوح حالة التضخم المالي لتلك الفترة^(١٢٧). إن بردي القرن الرابع أكثر التباسا؛ واستنتاج ميتسوفيتش Michwitz بأن رفض التعامل بالإيجارات النقدية قد تم

(١٢٦) توجد المصادر لدى مونتيفيتشي Montevicchi, La papirologia, 229. ربما كان بيع القمح مقدما أقرب لكونه قرضا بدلا من البيع الجيد:

R.S. Bagnall, 'Price in Sales on Delivery', GRBS 18 (1977), 85-96.

(127) See Fig. 5: cf. H. -J. Drxhage, 'Zum Preisentwicklung im römischen Ägypten von ca 260 n. chr. bis zum Regierungsantritt Diokletians', MDAH 6 (1987), 30-45.

وناقش رايبورن Rathbone أن الأسعار لم تبدأ في الارتفاع بشكل ملموس إلا بعد عام ٢٧٠، ثم قفزت مرتين، عام ٢٧٤/٥ وعام ٢٩٦.

إيقافه (أو تحصيلها مقدما) يستند فى الحقيقة على حفنة من الوثائق التى سُجل فيها المحصول، وليس على العدد الإجمالى الكثير جدا من عقود الإيجار الباقية من تلك الفترة^(١٢٨). ولتأييد رأى ميتسوفيتش Michwitz ربما يمكن أن نضيف لمصادره حجم عقود إيجار الكتان من إقليم البهنسا، التى توضح تحولاً ملحوظاً من العوائد النقدية إلى العوائد العينية، ولكن حتى هنا، فالعينة صغيرة، وربما تمثل العوامل الأخرى التحول الواضح^(١٢٩). ومن المشكوك فيه أن عقود الإيجار يمكنها أن تمد بأدلة كافية لتأييد فرضية أن التضخم فى القرن الرابع شجع على التحول إلى العوائد العينية.

(٥) معدلات الإيجار Rental Levels

تعتمد أهمية معدل الإيجار وخاصة تلك العينية بشكل حاسم على المحصول الكلى، والذى لا بد أنه اختلف اختلافاً كبيراً وفقاً للنوعية الأساسية للأراضى الزراعية وعلى درجة كثافة زراعتها. وتراوح تقديرات متوسط 'غلة محاصيل' القمح أو 'مُعْدَلْ' فى مصر الرومانية بين دون عشرة إلى ما فوق عشرين ضعفاً، أى ما يعادل عدد الأرباب على كل أرورا؛ حيث إن

(128) G. Michwitz, Geld und Wirtschaft im römischen reich des vierten Jahrhunderts n. chr. (Helsinki, 1932), 120 ff.

فهو أكثر حذراً من بعض العلماء الذين يشيرون فى مصادرهم إلى استنتاجه؛

M.K. Hopkins, 'Taxes and Trade in the Roman Empire (200 BC-400 AD)', JRS 70 (1980), 101-25, at 123; Hennig, Unters. Zur Bodenpacht, 107 n. 28.

(١٢٩) راجع الملحق رقم 2 عن المصادر. ويمكن مناقشة تغلب الإيجارات العينية فى القرن الرابع. بأن عقود إيجار الكتان تعكس رغبة شخصية خالصة من ليونيديس Leonides وشريكه ديوسكورس Dioscoros فى عقود المزارعة.

معيار بذر البذور كان بمعدل أردب واحد لكل أرورا^(١٣٠). وجاءت البيانات الأكثر أمانا وفائدة عن إنتاج القمح من ضيعة أبيانوس في ثيادلفيا Theadelphia؛ حيث تراوح تسجيل غلة المحاصيل من سبعة إلى فوق ستة عشر إردبا على كل أرورا، بمتوسط بلغ ١١,٥؛ وفيما عدا هذا الرقم العالي جدا، فليس هناك سبب يدعو للافتراض أن ذلك يمثل نتائج ممارسة الزراعة الكثيفة بوجه خاص^(١٣١). وليس لأن أرضا في ثيادلفيا، تلك القرية التي تقع بالقرب من الحافة الصحراوية للفيوم، كان يحتمل أن تكون ضمن الأراضي الأكثر إنتاجية في مصر. وعلى ذلك فبالنسبة للأرض الخصبة الكثيرة التي تغمرها مياه الفيضان في معظم إقليم البهنسا، من الطبيعي توقع أن تكون في ظل نظام الزراعة الكثيفة نسبيا التي تتطوى عليها عقود الإيجار، أن تتراوح غلة المحصول العادية ١٠ أرانب عن كل أرورا وأكثر.

يتناسب هذا التوقع جيدا مع معدل الإيجار المسجل لإقليم البهنسا. وإذا كانت عقود المشاركة الزراعية تمثل أى دليل، فمن غير المرجح أن العائد كان يمثل أقل من الثلث أو أكثر من ثلثي المحصول الكلي^(١٣٢). ويوضح

(١٣٠) يمثل باجنال Bagnall وفورب Worp الحد الأعلى من المحصول، للذان يشار إلى أن أقلية فقط من الأراضي المصرية كان يمكن أن تغل أكثر من شاقية أرانب لكل أرورا. (' Grain Land in Oxyrynchite Nome', ZEP 37 (1980), 263), and Johnson. Economic Survey, 148f. قدر أن المعدل يتراوح بين ٢٠-٢٥ إردبا عن كل أرورا معتمدا جزئيا على مستويات الإيجار.

(131) Rathborne, Economic Rationalism, 243 f.

(132) P. Oxy. II 277 (half shares); SB XII 10942 (the canal: half shares); P. Harr. I 137: (half shares); SB XIV 11604 (size of half shares); P. Oxy. I 103 (half shares); P. Oxy. XLV 3256 (half shares); P. Oxy. XLV 3260 (3/5 to tenant, 1/5 to landlord); PSI IV 316 (3/5 to tenant, 1/5 to landlord);

راجع بيع محصول: إذا كان ورثة أوريليوس أنطيوخوس Aurelius Antiochos هم ملاك الأرض، فقد حصلوا على ثلثي قيمة المحصول تقريبا، cf. P. Oxy. III 512.

الشكل رقم (٦) تسلسل المحاصيل الذي دلت عليه عقود الإيجار التي احتفظت بعوائد القمح على محاصيل القمح؛ وتجاوزت أعلى الحالات وأقلها التقديرات القصوى لمتوسط العائد، وبعد ذلك في جزء من نسقها فقط، باستثناء بردية P. Köln III 149. التي تم الحفاظ على وصف الأرض في البردية، ويمكن أن يقدم ذلك بعض الإيضاح للعوائد المنخفضة للغاية، فقد كان المؤجرون اثنين من القصر تمثلهم والدتهم، وربما كانوا على استعداد لقبول جزء أصغر من إنتاج الأرض بخلاف معظم ملاك الأراضي. وقد وجد عائد منخفض مشابه في إيصال عوائد من تاريخ أقدم في بردية (P. r Oxy. III 575, AD 110).

سوف يتضح من الشكل رقم ٤؛ أن المعدل المتوسط لإيجار القمح كان يخضع للاختلاف الزمني؛ الذي يبدأ من المستويات المنخفضة جدا في القرون الأولى قبل وبعد الميلاد، وبلغت الإيجارات ذروتها في القرن الثاني، وبعد ذلك تدهور المعدل بعض الشيء، رغم وجود حالات فردية للإيجارات العالية في القرن الثالث وحتى بعد ذلك؛ ومما لا شك فيه أنه لوحظ أن التدهور كان أقل كثيرا مما جاء في أدلة المراسلات من إقليم الفيوم^(١٣٣). وفي المقابل، فإن عوائد القمح في عقود الإيجار التي ترك للمستأجرين اختيار المحصول أصبحت أكثر عددا، وارتفع معدلها في القرن الثالث، لتتزامن مع الجزء الأكبر انخفاضاً لمعدل العوائد على محصول القمح فقط. وفي حقيقة الأمر قد يكون تنوع المحاصيل في القرن الثالث نتيجة لمحاولات الحفاظ على المستوى الكلى للإيجار في أعلى مستوى بقدر الإمكان في مواجهة انخفاض العوائد على محاصيل القمح.

(133) Drexhage, Preise, Mieten/Pachten, Kosten und Lohne, 162 f.

من المهم ملاحظة أن الإيجارات النقدية لا تبدو أنها قد تذبذبت بنفس الطريقة، رغم أن الارتفاع التدريجي في المستويات حتى منتصف القرن الثالث، تبعها في هذه الحالة ارتفاع أكثر سرعة، وإمكانية اقتسامها بالتساوي بينهم وبين المستأجرين.

نحن لسنا بالطبع في مركز يمكننا من تمييز التذبذب في مستويات العوائد، بين تغير في المحصول الكلي وبين تغير في نسبة المحصول التي حصل المالك عليه. قد يكون الرى المؤثر، وتنشيط التربة خلال دورة تناوب المحاصيل، وتسميدها عن طريق السماح برعى الحيوانات فيها قبل القيام بزرع المحصول قد ساعد على زيادة المحصول في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني؛ ويؤكد متوسط عوائد القمح على محصول القمح الذي بلغ ٧,٧ أراندب على الأورو في القرن الثاني أن متوسط المحصول كان بالتأكيد حوالي ١٢ إردبًا. ومن المعقول أن نستنتج أنه كان على قمة الزيادة المتواضعة في المحصول، أن نسبة المحصول التي حصل عليها المالك قد ارتفعت أيضا في القرن الثاني، من حوالي النصف إلى حوالي ثلثين. وسمح ذلك للمستأجر بأن يبقى عائده الصافي ثابتا عند خمسة أراندب بالتقريب لكل أورو (وهو لا بد أن يكون عائدا جيدا على الأقل لما يتوقعه فلاحو الأرض العامة). وبمعنى آخر، يبدو فوائد الارتفاع في زيادة الإنتاج قد ذهبت معظمها للملاك بالتحديد، بدلا من اقتسامها بالتساوي بينهم وبين المستأجرين.

وإذا نظرنا عن قرب أكثر لعقود الإيجار التي وجدت فيها أكثر عوائد القمح ارتفاعا، تبرز ظاهرة مثيرة للاهتمام، فجميعها، فيما عدا واحدة تنص

على زراعة محصول آخر كان يحمل عائدا منخفضا في نظام تبادل المحصول في الدورة الزراعية التي تستمر أكثر من سنة واحدة^(١٣٤). لذلك فإن معدل الضرائب من خلال حصيلة المساحة الكلية المؤجرة، والفترة الزمنية الكاملة للعقد ستكون إلى حد ما أقل. بالإضافة إلى ذلك إذا تمت مقارنة تلك العقود ذات عوائد القمح المرتفعة مع عقود الإيجار الأخرى التي تنص على دورة المحاصيل، سوف يلاحظ أنه بعد القرن الأول الميلادي (عندما كانت العوائد منخفضة نسبيا بصورة عامة، وحيث لم تسجل عوائد نقدية)،

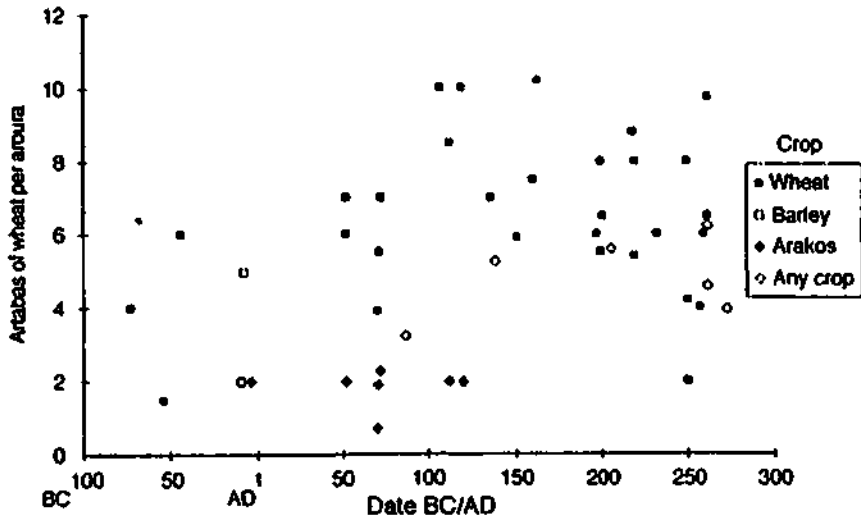
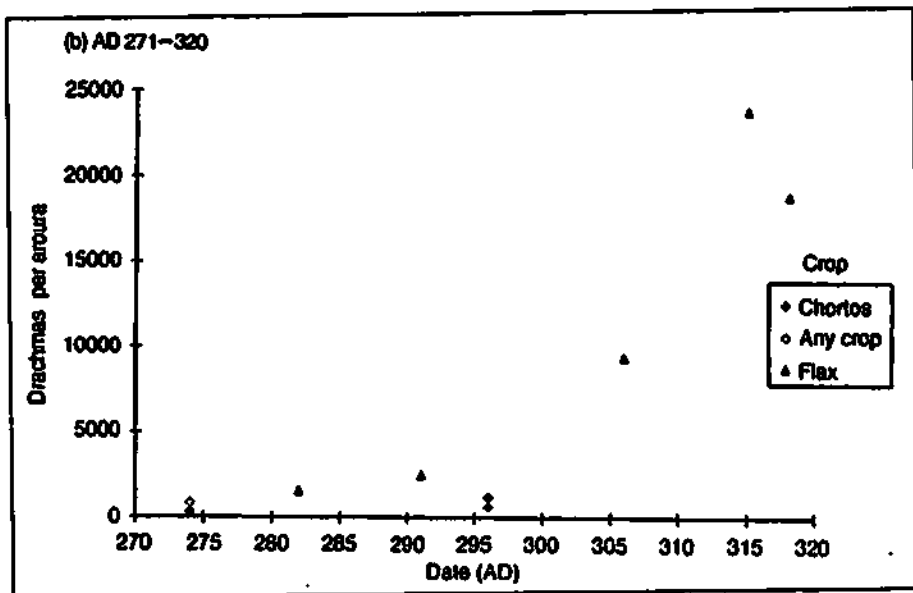
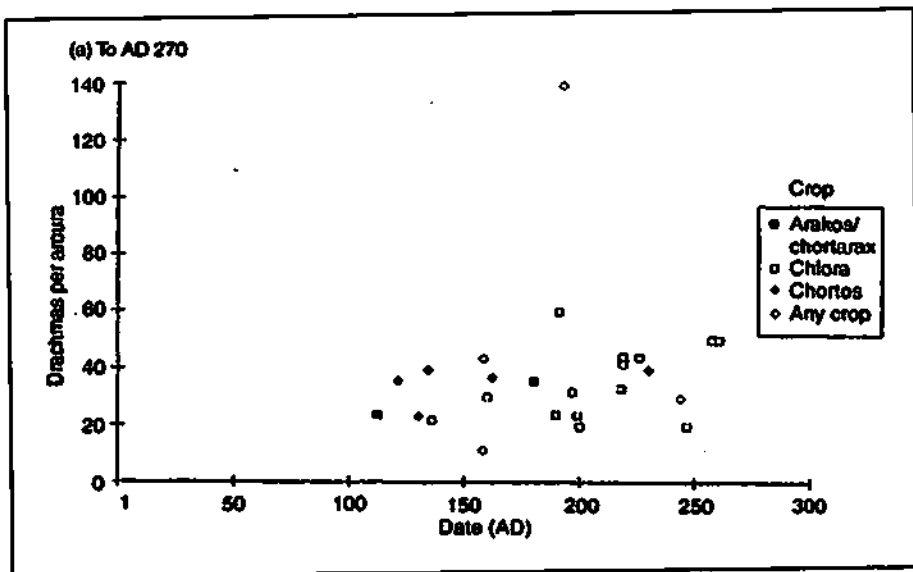


Fig. 4. Rents in Wheat

شكل رقم ٤ : العوائد بالقمح

(١٣٤) تبلغ عوائد القمح على الأقل ثمانية أراباب على الأوراب:

P. Oxy. XVIII 2188; XXII 2351; XXXVI 2776; L 3598; LV 3800; PSI VII 739;
P. Harr. I 80; PSI IX 1072; cf. P. Mich. Shelton 611 (AD 412).



شكل رقم ٥ : العوائد النقدية

أن العقود التي فرضت فيها أقل العوائد كانت بالتحديد تلك التي كان المستأجر فيها مجبرا على دفع العائد نقدا على محصول العلف^(١٣٥). ويتفق الارتفاع العام في العوائد في بردية Le Monde P.Oxy. XXXVIII 2874, and grec, 601-8 مع نفس النمط. وإذا لم يكن هذا الارتباط من قبيل المصادفة، يبدو أن اقتراح موريس Morris بأن الزيادة العامة في معدل العوائد النوعية في إقليم البهنسا من القرن الأول إلى القرن الثاني الميلادي صاحبها تفضيل متزايد لدفع العوائد نقدا^(١٣٦). في الحقيقة كان المستأجرون إما أن يعاقبوا بدفع كامل عوائدهم نوعا، أو يمنحوا تخفيضا في حالة الدفع نقدا على محاصيل العلف.

توضح العقود التي بلغت مدتها أكثر من سنة محاولة ضئيلة من جانب الملاك لضمان دخل ثابت في كل سنة؛ ويمكن أن يصل الإيجار الكلي في سنوات 'إراحة الأرض' إلى أقل من النصف أو حتى الثلث للعائد عندما يكون القمح هو المحصول الرئيسي^(١٣٧). ويمكن الحصول على إيجار ثابت بسهولة أكثر عن طريق تقسيم مساحة الأرض بالتساوي نوعا ما بين المحاصيل المختلفة^(١٣٨).

(١٣٥) بلغت عوائد غلال أقل من ٨ أرادب على الأرورا مع إيجار نقدي على محصول العلف:

PSI IV 315, P. Lips. 118, P. Oxy. III 501, VI 910, LVII 3911, P. Wisc. I 7, PSI I 73.

P.Oxy. LV 3800

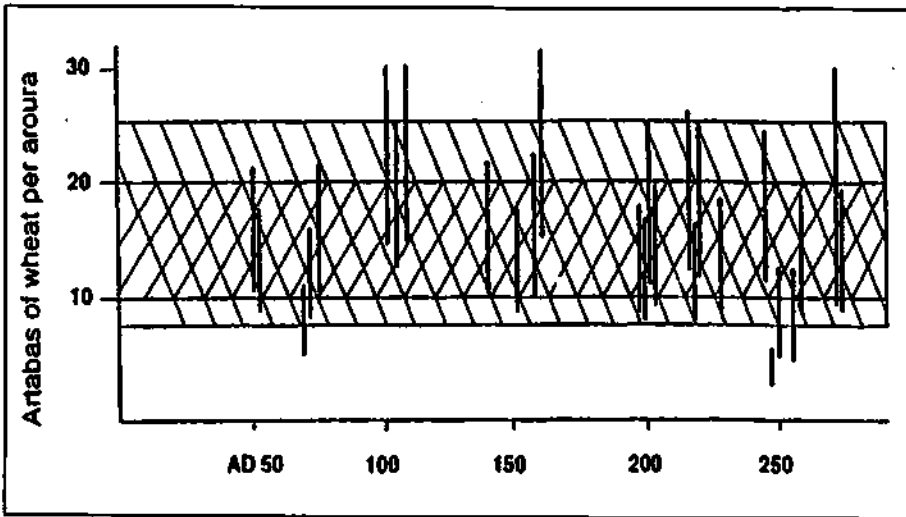
المطلوب ٨ أرادب عن الأرورا وإيجار نقدي عن محصول العلف.

(136) 'A Study in Social and Economic History of Oxyrhynchos', 121.

(137) See esp. P. Oxy. XLIX 3488 introd.

(138) As in e.g. P. Oxy. XXII 2351.

ويوفر هذا سببًا واحدًا للاشتباه أن العديد من المؤجرين كانوا يمتلكون مصادر دخل أخرى، وبالتأكيد من الأرض تقريبًا، ولدرجة أنه عندما يختلف عائد عقد واحد اختلافًا كبيرًا من عام لآخر يظل حصيلة ممتلكاتهم الكلية ثابتة تقريبًا. وسواء كان الملتزمون في حاجة لموارد أخرى لتحقيق دخل ثابت فهو أمر أقل وضوحًا؛ ومن الممكن، وإن كان بعيد الاحتمال، حصول الملتزمين عادة على نسبة أعلى من المحاصيل الأقل قيمة.



شكل (٦): تقدير غلة القمح المستخلصة من الإيجارات المدفوعة

على افتراض أن مستويات الإيجار تمثل ما بين ثلث وثلثي المحصول الكلي الذي تم تسليمه، والمحصول الذي سلم بمقتضى عقود إيجار أراضي البهنسا يقع ضمن النطاق الممثل في خطوط عمودية أعلاه. وتمثل المناطق المظلمة نطاق متوسط العوائد السنوية التي افترضها العلماء.

٦. مدة الالتزام The duration of Tenancies

كانت معظم عقود الإيجار المصرية، بكل من - اللغتين - اليونانية والمصرية الديموطيقية، تسرى لمدة سنة زراعية^(١٣٩). وتبدأ في الأشهر التي تسبق موسم الزراعة، وينتهي فيما يبدو بمجرد حصاد المحصول ورفع العوائد^(١٤٠). ويستحق دفع العوائد العينية على الأراضي الزراعية عادة في شهر بؤونة، وكثيرا ما كانت العوائد النقدية تستحق في وقت لاحق. واتبعت عقود إيجار حدائق الكروم والفاكهة نمطا مختلفا، يتفق مع وقت حصاد الفاكهة.

لماذا كانت مدة العقود قصيرة هكذا؟ كثيرا ما كان يُعتقد أن عقود إيجار مدة خمس سنوات غير ملائمة للمستأجرين، ربما لأن المرء كان يتوقع أن الالتزام لمدة سنة يمكن إنهاؤه (تفكيكه) أكثر^(١٤١). ولكن حقيقة أن

(139) Herrmann, Studien, 89 ff.

(١٤٠) كانت مدة معظم عقود الإيجار تبدأ منذ وقت المصادقة على العقد مباشرة؛ وفي حالات نادرة كان يتم وضع العقد قبل نهاية العام السابق، فكانت مدته تبدأ في اليوم الأول من السنة الجديدة (Le Monde grec, 601-8, P. Oxy. XXXI 2584). وهناك استثناء من النمط العام في بردية P. Oxy. XLVII 3352، المؤرخة بشهر برمودة Phamenoth، فبراير - مارس. ولا تستند فيها الأحكام الرئيسية لعقد الإيجار، لكن يبدو أنها أشارت إلى السنة الجارية. ولو كان جزءا أكبر من العقد محفوظا لأمكن شرح لماذا لم يتم وضعه في وقت متأخر من العام.

(141) M. Finley, 'Private Farm Tenancy in Italy before Diocletian', In M.L.Finley (ed.), Studies in Roman property (Cambridge, 1976), 103-21, at 109. L. Foxhall, 'The Dependent Tenant', JRS 80 (1990), 101.

ولكن راجع كوري 95-8 Currie, The Economic Theory of Agricultural Land Tensure, عن وجهة نظره القائلة بأنه ربما كان كل من المستأجرين وأصحاب الأراضي يدركون قيمة مرونة المدة القصيرة التي يقدمها العقد القصير الأجل.

الاختلاف عن القاعدة في عقود الإيجار المصرية توحى بأن الأطراف المتعاقدة اختارت متعمدة تحديد مدة معينة. وعلى ذلك فليس خروجاً على السياق أن نسأل لماذا ظل عقد السنة الواحدة مهيمناً مع استثناء القرن الثانى الميلادى فقط، وحتى ظهور عقود إيجار لمدة غير محددة فى أواخر القرن الرابع^(١٤٢).

لم يكن انتهاء مدة العقد ينطوى بطبيعة الحال، على ضرورة رحيل المستأجر الفورى عنها، فربما يتم تجديد عقد الإيجار سواء كتابة أو عن طريق اتفاق ضمنى، وكان معترفاً بالممارسة الأخيرة صراحة فى القانون الرومانى^(١٤٣). ومن الممكن أن يكون عقد الإيجار الأولى بمثابة فترة اختبار، ويمكن بعدها رفض المستأجرين غير المناسبين، ودعوة المُرضى عنهم لكى يظلوا على الأرض. لكن إذا كانت تلك هى الممارسة، فإن نتائجها سوف تكون مختلفة عن عقود الإيجار المسجلة طويلة الأمد؛ لأن عنصر عدم اليقين ربما يجعل أى مستأجر أقل رغبة فى أن يضع مصلحة الأرض على المدى الطويل فوق الفائدة السريعة قصيرة الأمد، أو قد يكون أكثر تقلباً أو مرونة بينما مقدار العوائد الذى يُفرض من سنة لأخرى قد يكون من الصعب التنبؤ به، أو قد يكون أكثر مرونة.

يمكن أن يعد عامل المرونة فى الإيجار الدافع المناسب لعقود إيجار السنة الواحدة حسب الظروف الزراعية الخاصة فى مصر؛ حيث تتوقف

(142) H. Comfort, 'Late Byzantine Land Leases ἐπ' ὅσον χρόνον βούλει', *Aegyptus*, 14 (1934) 808.

راجع عند الإيجار الدائم، (P. Oxy. LV 3803 (AD 411)).

(143) Finley, 'Private Farm Tenancy', 115.

الإنتاجية بشكل حاسم على نوعية الفيضان. ووضعت معظم عقود الإيجار وخاصة في البهنسا في وقت من السنة بعد أن أصبحت حالة الفيضان معروفة بالفعل، وصرحت بعض العقود المعنية بأن (الأرض) غير مغمورة بالمياه abrochos^(١٤٤). لكن عقود الأجل الطويل تحالفت على المشكلة بسهولة كافية، بالسماح للمستأجر بإلغاء العوائد في حالة عدم غمر الأرض بالمياه abrochia في السنوات التالية. ورغم صعوبة إثبات أن إنهاء عقود إيجار المدى القصير أيضا لا تقدم معنى مع السياق العام لترتيبات الإيجار. لذا يجب الآن استكشاف أسباب ذلك.

ويمكن ملاحظة نمط زمني واضح من الأدلة الخاصة بمدة عقود إيجار البهنسا من (جدول ١٧). فحتى نهاية القرن الأول سادت عقود السنة الواحدة، مثلما كان الوضع المعتاد في العقود المصرية. ولكن أصبحت عقود الأجل الطويل منذ أوائل القرن الثاني أكثر عددا إلى حد كبير، وأصبحت عقود السنوات الأربع بمفردها أكثر شيوعا من العقود السنوية، بينما أنتجت تلك الفترة أيضا عقود السنوات الست المتبقية فقط من البهنسا^(١٤٥). وواصلت العقود طويلة الأجل سيطرتها حتى منتصف القرن الثالث، عندما انعكس الاتجاه بشدة فيما يبدو، وأصبح عقد إيجار السنة الواحدة هو المعيار مرة أخرى. ومن الضروري وجود بعض الحذر عند تفسير الأرقام، حيث قد

(144) P.Oxy. IV 810, PSI IX 1078.

(١٤٥) Le Monde Grec. 601-8, P.Oxy. I 101; راجع بردية P.Oxy. IV 707 وهي دعوة قضائية لفشل

مستأجر بالوفاء بشروط عقد إيجار لست سنوات (عام ١٣٦ م).

تتسبب إضافة وثائق قليلة نسبياً، ولا سيما في وقت مبكر من هذه الفترة، في التأثير كثيراً على الصورة العامة، لكن بالنسبة للدليل الحالى فإن النمط واضح جداً.

هل ينبغي أن تؤخذ مدة إيجار العقود باعتبارها مؤشراً منصفاً على طول مدة الالتزام الفعلى؟ يصعب الحصول على أدلة التجديد الضمنى للعقود بطبيعة الحال من ذلك النوع، عندما تكون كثير من الأدلة التى لدينا مستقاة من عقود مكتوبة، كما يبدو أن الإشارات العارضة للممارسة مفقودة. ومن المؤكد أن إشارات ضمنية للتجديد أخذت مكانها إلى حد ما، لكن أى تقدير عن مدى شيوعها لا بد أن يظل مجرد تخمين.

يعد الأساس أكثر ثباتاً بالنسبة لتجديد عقد الإيجار المكتوب. حيث يوجد تسعة عقود إيجار باقية على الأقل لتجديدات صريحة؛ وصفت أرورات الأرض فيها 'بأنه سبق زراعتها' بواسطة المستأجرين أنفسهم (προγεωργουμέναι) ^(١٤٦). وربما لا يثير الدهشة أنها من الوثائق التى تؤرخ جميعها بالقرنين الثانى والثالث الموثقين بطريقة جيدة. كما يوجد هناك عدد قليل من عقود القرن الثانى التى يشير التجديد فيها إلى حقيقة ذكر وجود متأخرات على المستأجرين بالفعل ^(١٤٧). واتبع تجديد العقد نفس الأسلوب المتبع كباقي العقود بصفة عامة: وسادت عقود السنوات المتعددة حتى أواخر القرن الثالث. ونحن

(146) P.Oxy. I 101, SB XIV 11428, P.Oxy. Hels. 41, P. Oxy. XXXVI 2795, P. Wisc. I 7, SB XIV 11604, PSI IX 1072, P.Oxy. XIV 1688, SB.XIV 12025; possibly also P. Rob. Inv. 20, P. Heid. Inv. G 921.

(147) P.Oxy., XVIII 2188, XXII 2351, III 501.

لا نعرف بطبيعة الحال كم من الوقت استمرت العقود السابقة؛ إن حقيقة كون المتأخرات وجدت في حالة واحدة في السنة السابقة مباشرة لا يعنى أن عقد الإيجار الأول قد بدأ بالضرورة في تلك السنة فقط (P. Oxy. III 501). ويبدو أن التجديدات ساهمت أكثر في تضخيم الإحساس باستمرار أكبر في التعاقد في القرنين الثانى والثالث.

قد يُظن أن تجديد عقود الإيجار بعد أن تم تحميلها للمتأخرات تشير إلى ظروف مشابهة لتلك التى انتشرت في إيطاليا الرومانية، وفقا لفنلى Finley فقد ضُغِط على المستأجرين للبقاء على الأرض ما دام كان عليهم ديون خوفا من إعمال قوانين الدين القاسية^(١٤٨). من الواضح أن المستأجر المدين كان تحت رحمة مالك أرضه، لكن واجهت المالك أيضا مشكلة كيفية انتزاع أكبر قدر ممكن من الدين إذا لم يكن المستأجر قادرا بالفعل على دفع المبلغ بالكامل. وأبقى بعض الملاك المستأجر على الأرض في أثناء القيام بالتسديد، ولكن آخرين قاموا بعمل ترتيبات منفصلة مع المستدين، مع افتراض ترك الأرض لشخص أكثر ثقة من الناحية المالية^(١٤٩). ويبدو أن ملاك الأراضي المصريين لم يواجهوا نقصا في الأراضي الزراعية 'penuria colonorum' بنفس الدرجة التى واجهت نظراءهم في إيطاليا.

(148) M. Finley, 'Private Farm Tenancy' 115 ff.

(١٤٩) تحصيل متأخرات من مستأجرين سابقين لم يعودوا يوجرون أرضا من المالك نفسه: P. Oxy. XXII 2350; XLV 3251 (Cf. XLII 3051). تحصيل قرض من ابن مستأجر متوفى). ويبدو أن بردية P.Oxy. XXII 2351 line 59ff تصور العثور على مستأجرين آخرين للأرض في حالة أصبح المستأجرون الأوائل غير قادرين على تلبية دفع متأخرات متفق عليها.

يمكن إيجاد صلة بين أنماط زراعة المحصول ومدة عقود الإيجار. وقد سبق أن رأينا من القسم السابق أن عقد الإيجار النموذجي قد حدد دورة المحاصيل بين الغلال ومحصول العلف، وكانت معظم هذه العقود لمدة أربع سنوات. وفي المقابل نادرا ما ظهر دليل على تناوب زراعة المحاصيل في أى من عقود السنة الواحدة المعاصرة، على الرغم من أنه يمكن أن يكون مناسباً تماماً لعقد إيجار السنة الواحدة القيام بتقسيم الأراضي بالتساوى لزراعة محصولين في وقت واحد، كما حدث بالضبط في عديد من عقود إيجار الأربع السنوات^(١٥٠). في الواقع تم تحديد زراعة الأعلاف فقط في عديد من عقود إيجار السنة الواحدة من القرن الثاني^(١٥١).

هل يمكن أن يكون التحول إلى عقود السنة الواحدة في أواخر القرن الثالث يعود إلى تغييرات في نمط المحاصيل؟ أصبح الآن ينظر لمعظم عقود السنوات المتعددة من القرن الثالث على أنها استمرار للنوع 'النموذجي' لعقد إيجار القرن الثاني، على الرغم من أن إعطاء المستأجر حرية اختيار المحصول (على افتراض أنه سوف يستخدم دورة المحاصيل) أصبح الآن أكثر شيوعاً من أن يشترط صراحة دورة للقمح والعلف^(١٥٢). يبدو أن معظم عقود إيجار زراعة أعلاف كانت كما هو الحال في القرن السابق تتعلق بالأراضي التي لم تكن مناسبة لزراعة غلال على الأقل مؤقتاً^(١٥٣)، على

(150) e.g. P.Oxy. XIV 1686, XXII 2351, XXXVIII 2874.

(١٥١) (P.Oxy. III 499, IV 730, 810, XLI 2974) ؛ ومن المحتمل أن يردية SB VIII 9918 كانت أيضاً سنوية.

(١٥٢) راجع عن الأكلة الملحق رقم ٢.

(153) PSI IX 1069, P. Oxy. XII 1502 verso, PSI IX 1071, SB X 10216.

الرغم من وجود عقد إيجار لأعلاف ألحق بعقد آخر بين الأطراف نفسها لزراعة القمح على أراض متاخمة (P. Oxy. XVII 2137). وتم رصد اعتماد تناوب المحاصيل في عقود السنة الواحدة في حالات قليلة أخرى، ويمثل ذلك تحولاً من القرن الثاني، مما يشير إلى أن العقود ربما أصبحت أقصر من ذي قبل، حتى لزراعة مجموعة (تركيبية) من المحاصيل الأساسية^(١٥٤). ويجب أن يُعزى قصر مدة عقود الإيجار في هذه الحالات على الأقل لعوامل أخرى غير المحاصيل المزروعة.

إن زيادة نسبة عقود السنة الواحدة في أواخر القرن الثالث إلى حد ما كان بسبب ظهور عقود زراعة الكتان، ويؤرخ ظهور أولها بعام ٢٦٦. وكان لعقود إيجار الكتان تأثير كبير على أدلة القرن الرابع؛ نظراً لأنها تمثل أكثر من نصف العقود الباقية من تلك الفترة^(١٥٥). ويبدو أن المحصول الذي كان يتطلب تقنيات معالجة خاصة أغرى منتجين متخصصين مثل الشركاء الموسمين ليونيداس Leonidas وديوسقورس Dioscoros اللذين قاما بتأجير عدة أنصبة مختلفة لزراعة الكتان في الثلث الأول من القرن الرابع، وانتقلت عقود هذه الإيجارات بشكل واضح من نصاب إلى نصاب ومن مالك إلى مالك على مدى عدد من السنوات، وليس من المعروف تأجير أى نصاب واحد لمدة أكثر من سنة واحدة. كما كانت عقود إيجار الكتان الأخرى أيضاً

(154) PSI IX 1072, perhaps P. Ryl. IV 683, SB XIV 11604.

(155) راجع الملحق رقم 2، الذى يشكل فى الواقع ثلثى عقود الأراضى الزراعية فى القرن الثالث التى حُفظت فيها معلومات عن المحاصيل.

ذات سنة واحدة، ونفذت جميعها بواسطة مستأجرين من عاصمة الإقليم metropolis وليس من قرى. ربما أرغمت الحتمية الطبيعية - الفيزيائية- لدورة المحاصيل مزارعى الكتان التجارى الحصول على عقود إيجار قصيرة الأجل؛ وربما استفادوا أيضا من مرونة ترتيبات سمحت لهم بتغيير الشركاء أو إلى الانتقال لأرض وعدت بمحاصيل جيدة أو إيجار منخفض.

لكن بيانات زراعة الكتان لا تفسر تماما زيادة انتشارها - بوجود- ثلاث عقود فقط لإيجار سنوى من أواخر القرن الثالث، كما أنتجت هذه الفترة أيضا النماذج الوحيدة لعقود أرض تخص مدينة البهنسا أو محصلى ضرائب القمح dekaprotia، وجميعها لمدة سنة واحدة وتمت لمتعاقدين ترجع لأصول عاصمة الإقليم^(١٥٦). لقد أثرت هذه العقود وعقود إيجار الكتان على النمط العام لعقود الإيجار المعاصرة فقط بسبب الاختفاء الافتراضى (الظاهرى) لنمط عقود إيجار القرن الثانى. والمطلوب تفسيره ليس فقط قصر مدة عقود الإيجار المصرية، ولكن لماذا زادت طولا إلى حد ما فى القرن الثانى وأوائل الثالث، ثم عادت إلى نمط العقود السنوية.

ولعل أفضل طريقة لفهم مدة حياة عقود الإيجار المصرية يعتمد جزئيا على الطبيعة الفيزيائية لحياة الأرض فى البلاد، وأيضا على الدور الاجتماعى للإيجار. ويمكن رؤية ذلك بالنظر إلى الوضع الاجتماعى للمستأجرين، الذى يتبع نمط تغيير على نحو مطابق وثيق لطول مدة العقد، ويظهر الجدول ١٨ أنه بينما كانت نسبة كبيرة للملتزمين من كل من القرية

(156) P. Oxy. XII 1502 verso, PSI III 187, IX 1070, XIII 1330.

وعاصمة الإقليم الذين حصلوا على عقود إيجار لأكثر من سنة في القرن الثاني، كان القرويون يكونون أكبر مجموعة واحدة (أكثر من ٤٠٪ من المجموع الكلى). واستمر نفس النمط في أوائل القرن الثالث ولكن رأى الجزء الأخير من هذا القرن تحولا ملحوظا نحو غلبة مستأجرى عاصمة الأقاليم مع عقود إيجار السنة الواحدة، وحافظوا عليه للفترة التالية. ويبدو بعد ذلك أن عقود الإيجار الطويلة الأجل قد ارتبطت مع المستأجرين من الطبقات الأدنى. ويمكن أن يوفر هذا الجدول دليلا مرشدا تقريبا فقط، لأن الارتباط بين أصل المستأجرين ومكانتهم الاقتصادية، كان بعيدا عن الدقة، وعلى الأخص كان بعض مواطنى عاصمة الإقليم ومثلهم القرويون يعيشون على فلاحه التربة بأنفسهم^(١٥٧). ومع ذلك فإن دراسة دقيقة للمحتويات الكاملة للعقود سوف تبين علاقة أكثر وضوحا بين عقود إيجار المدة القصيرة والمستأجرين من ذوى المكانة الاقتصادية المرتفعة.

وكما سبق ورأينا فى القسم الثانى، فكثيرا ما خدمت عقود الإيجار فى العصر السابق للغزو الرومانى فى توفير رأس المال والإدارة لملاك الأراضى الذين كانوا غير قادرين على القيام بهذا الدور لأنفسهم. وعلى هذا النحو كان يوجد أكثر من وسيلة مؤقتة وأكثر من وسيلة دائمة، وربما تزد مالك الأرض فى خيار التخلّى عن الزراعة المباشرة (autourgia) لمدة طويلة سلفا^(١٥٨). بالإضافة إلى ذلك، لم يكن المستأجرون أقل ثروة بكثير من

(157) P.Oxy. XVII 2131.

(١٥٨) كان يعتقد حتى فى القرن الثانى الميلادى أنه من المستحسن فى عقود إيجار الست سنوات طويلة الأجل بشكل غير عادى النص صراحة بمنع مالك الأرض من القيام بالزراعة المباشرة autourgein خلال الفترة التى يغطيها العقد: P. Oxy. 101, Le Monde Grec, 601-8.

أصحاب أراضيهم، وفي الواقع ربما كان لديهم سيولة مالية متاحة أكثر؛ باختصار لم يكن وضعهم الاجتماعي يقع بعيدا عن موقع ملاك أراضيهم. وكان لهؤلاء الرجال مصالح مالية أخرى، سواء أكان ذلك في الأرض أم في المؤسسات التجارية الأخرى، وكانوا سوف يبحثون عن عقد إيجار كوسيلة لتحقيق ربح مالى وليس كمصدر مباشر لإعالة - لإطعام - أسرهم. ولم يكن مثل هؤلاء الرجال يرغبون في التزلم طويل الأمد: فكانوا يفضلون أن يكونوا قادرين على أن يحملوا أموالهم ومهاراتهم إلى المصدر الأقرب الذى يحقق أكبر مكسب.

ويمكن أيضا رؤية أن عقود الإيجار فى أوائل الحكم الرومانى كانت تناسب هذا النمط؛ فقد أجر فارس مقدونى لآخر وتقاسما معا النفقات والإنتاج، بينما حصل مستأجر (ملتزم) آخر على حث الأرض الجافة وإعدادها للزراعة فى مقابل تأجير بعض الأراضي الجيدة^(١٥٩). لم يفرض هذا الدور للإيجار أبدا فيمكن إيجاد أمثلة له خلال القرون الثانى والثالث والرابع الميلادية^(١٦٠). أما الحالة الأكثر إثارة للدهشة فهى لرجل الأعمال الانتهازى سيرينوس المدعو سارابيون Serenos alias Sarapion فى أواخر القرن الثالث (الفقرة السابعة أدناه).

أصبح عدد كبير من المستأجرين منذ القرن الأول فصاعدا من ذوى مكانة اقتصادية دنيا. ويبدو أن مساهمتهم الأساسية فى الزراعة كانت فى

(159) P. Oxy. II 277, SB XII 10942.

(١٦٠) e.g. P. Oxy. IV 729 يناسب هذا النمط أيضا أنشطة مزارعى الكتان ليونيديس Leonides

ودioskوروس Dioskoros.

عملهم فيها. ومال هؤلاء الأشخاص إلى أن يكونوا قرويين، وأن يعيشوا بالقرب من مكان عملهم، ويتوقع المرء أن وجود استمرارية أكبر للإيجار يكون له قيمة أكبر بالنسبة لمثل هؤلاء الناس.

وعلى ذلك تظهر مدة العقود المكتوبة كواحدة من أهم المؤشرات للدور الذى لعبته الإيجارات المكتوبة بالوفاء بالالتزامات فى وقت محدد. وتعكس العقود السنوية سواء فى البداية أو قرب نهاية الفترة قيد البحث، الدور الذى كان يعد فى الأساس وسيلة مؤقتة عوضا عن وسيلة دائمة لإدارة الأرض، مع مستأجرين يبدون غالبا من ذوى مستويات مرتفعة نسبيا لرجال الأعمال، يغطون حاجات رأس المال أو الإدارة بدلا من الحاجة إلى العمل، وبحلول القرن الثانى يبدو أن نطاق عقود الإيجار المكتوبة قد امتد ليغطي ترتيبات المدى الطويل مع مستأجرين تمثلت مساهمتهم الرئيسية فى تقديم العمل. ووصل مستوى الإيجار لمحاصيل القمح ذروته، وأدى احتياج الملاك فى بعض الأحيان لتزويد المستأجرين بمقدم نقدى أو من البذور، أو مواجهة عدم قدرتهم لتسديد الإيجارات، إلى تعزيز أو اصر الالتزام والتبعية، والتي من المفترض أنها قامت بنشر علاقات اجتماعية فى جميع المجتمعات الريفية القديمة، حتى ولو كانت العقود القانونية التى تعتمد عليها تجاهلتها أدلتنا^(١٦١).

ولكن حتى هؤلاء المستأجرين قد تمكنوا على الأرجح من الاحتفاظ بقدر من الاستقلال عن ملاك أراضيهم. ويعنى الطابع المجزأ لحيازة الأراضي أنه من المرجح أنه حتى لو كانت حيازة قروى مجزأة من الناحية

(١٦١) نقطة حاسمة أدلى بها فوكسال 97. Foxall. 'The Dependent Tenant'.

المادية، فقد كان ينطبق أيضًا عليها مجموعة من الظروف المتنوعة للحيازة. ولم يعتمد غالبية المستأجرين بعقود مكتوبة اقتصاديا على مالك وحيد مطلقا، فبالنسبة لكثيرين كان أصحاب عقود الإيجار الخاصة يستكملون دخلهم الأصلي من أرض عامة أو من مساحة صغيرة من أرض خاصة. ولم يعتمدوا بطبيعة الحال على المالك في الإقامة. وكان يمكن للمستأجر الحصول على أدوات الزراعة من قاعدته في القرية للخروج لزراعة أى قطع تكون في نفس الوقت في ملكيته أو تكون مستأجرة. وتميل هذه التجزئة للقيام بدور فاصل يوقف إمكانية تطوير إيجارات دائمة أكثر؛ ولما كان دخل المستأجر (يستمد) من مصادر متعددة، فهو لن يفقد كثيرا من الأمان عندما يحصل على عقود إيجار لمدة لا تتجاوز أربع سنوات في نفس الوقت. وربما تكون القيمة الأكبر من تأمين الحيازة كانت إدراكه أنه لن يورط نفسه لسنوات في المستقبل، عندما يتوفر له العمل من عائلته (لمساعدته)، ويتغير نمط استهلاكهم للطعام إلى حد كبير... أو عندما يموت هو نفسه. يبدو أن قاعدة الأربع السنوات لعقود الإيجار حتى في القرن الثانى وأوائل القرن الثالث تبدو أقل انعكاسا للوضع (غير المستقر) للمستأجرين في مصر، أكثر من استمرار استقلالهم.

ما الآثار التى ترتبت على اختفاء هذا النوع لعقد الإيجار فى أواخر القرن الثالث؟ إن الحاجة إلى العمل الزراعى لم تتدهور ولكن يفترض أنه تم بطرق أخرى. ويمكننا معالجة هذه المسألة من خلال النظر عن كثب فى ظروف الملاك الاجتماعية، ومن ثم بطريقة أكثر تعميما على طبيعة العلاقة بين المالك والمستأجر.

٧- ملاك الأرض وظروفهم الاجتماعية

The Landlords and Their Social Circumstances

لوحظ من التحليلات السابقة لعقود الإيجار ظهور تغيير زمنى ملحوظ لبعض الأنماط. وحتى يمكن فهم ذلك، نحن بحاجة للنظر في الظروف الشخصية والاجتماعية للملاك. وعلى وجه الخصوص إلى أى مدى تقوم عقود الإيجار بتمثيل وسيلة الانتشار 'القياسية' التى أدار بها ملاك الأرض أملاكهم، أو إلى أى مدى يبدو أنها تعكس ظروفًا محددة أصبح التأجير بموجبها هو الخيار الوحيد المناسب لاستغلال الأملاك؟ وسوف يساعد ذلك على تقرير كيف كان الإيجار يحتل مكانة مركزية فى النمط العام للاستغلال الزراعى بواسطة ملاك الأراضي فى الإقليم.

يمكن بالتأكيد تشخيص بعض ظروف محددة. وتتمثل وأكثر العوامل المرشحة وضوحا فى عقود إيجار ممتلكات تابعة لمؤسسات، وضياع أفراد متوفين، وقُصر. وهناك أنواع أخرى من المسألة تحتاج أيضا للنظر أيضا يتمثل فى عقود إيجار مع ملاك من الإناث، حيث يرتبط المالك والمستأجر ببعضهما بعضا، وملاك يعانون فيما يبدو من صعوبات اقتصادية. وأخيرا فنحن نحتاج للنظر فى حالة قضية الملاك الغائبين، رغم أن هذه قد تتحول بطبيعة الحال لتكون حالة أكثر انتشارا بكثير من الأنواع السابقة للقضية.

(أ) مؤسسات ملاك الأراضي Institutional Landlords

يمكن أن يكون التأجير بشكل جيد هو الوسيلة الوحيدة المربحة التي تدر دخلاً من الممتلكات، عندما تكون الأرض مملوكة لهيئة عامة أو مؤسسة بدلا من أن تكون خاصة بفرد. بمعنى أن جميع الأراضي العامة كانت تقع ضمن هذه الفئة، ولكن كانت معظم الأراضي الملكية *basilike ge* (كما رأينا في الفصل الثالث)، تُشغل تحت شروط تقليدية للحيازة، لم تكن واضحة في عقود مزارعي الدولة *misthosis*. وكانت الأراضي الفقيرة بوجه خاص، أو الأراضي التي لم يكن من الممكن زراعتها بصفة مستمرة هي فقط التي يقوم مدير الإقليم *strategos* أو الكاتب الملكي *basilicogrammateus* بتأجيرها بعقود مكتوبة، والتي لم يتبق منها سوى نموذجين أو ثلاثة من إقليم البهنسا^(١٦٢). وكان التأجير وسيلة معترف بها أيضا لاستخلاص دخل من أملاك مصادرة قبل إعادة بيعها^(١٦٣). وعلى أية حال، عندما تكون الضياع المصادرة كبيرة، يبدو أنه كان يتم الاحتفاظ بجهاز إدارتها والقوة العاملة فيها، لذلك فإن عقدي الإيجار اللذين تم إبرامهما مع قرويين محليين بواسطة وكلاء الخزنة *pragmateutes* للضيعة التي كانت تملكها كلوديا إيزيدورا التي تدعى أبيا *Claudia Isidora alias Apia* من قبل، ربما كانت استمرارا لسياسة الضيعة عندما كانت في يد ملكية خاصة في التعامل مع أنصبة صغيرة معزولة من الأراضي^(١٦٤). وهناك مثال أكثر وضوحا لتأجير أرض بوصفه الخيار الواقعي

(١٦٢) P. Rein II 99 والبربية التالية (فَسَمَ لتأكيد عقد إيجار) P. Oxy. II 279, X 1279, SB XIV 11280

(163) BGU. IV 1091: cf. P. Oxy. XXXVIII 2854 lines 25 ff.

(164) SB XIV 11403 (=BGU XI 2126 revised).

الوحيد للتعامل علانية مع ملكية أرض عامة تملكها مدينة البهنسا ومحصولي
ضرائب القمح dekaprotia من القرن الثالث، وفيه قام كل من رئيس prytanis
مجلس الشورى boule ومحصول ضريبة القمح dekaprotos بالعمل كمؤجرين
بالتبادل^(١٦٥). لم تكن المدينة ولا محصول الضرائب dekaprotia يمتلكون أى
شكل للإدارة الدائمة التي كان يمكن بموجبها القيام بالزراعة المباشرة، كان
الهدف المرجو الحصول على دخل يمكن أن يُعول عليه بقليل من التدخل.
وكانت مساحة الأراضي في ثلاث من الحالات الأربع كبيرة نسبيا، وكان
وضع المستأجرين فيما يبدو جيدا.

(ب) ضياع لأشخاص متوفين Estates of Deceased Persons

كان ذلك يمثل بالضرورة حالة مؤقتة، بحيث ليست هناك حاجة للبحث
عن حل أكثر دواما لمشكلة إدارة الأراضي عن طريق استخدام أحد المشرفين.
كانت الأولوية الرئيسية هي الحفاظ على الأرض في حالة جيدة والحصول
على بعض الدخل منها حتى يتم تسوية تقسيم الممتلكات. ويوجد من بين
بردى البهنسا مثالان باقيان لعقود إيجار ممتلكات أرض لأفراد متوفين؛ كان
المستأجر في كليهما في أوائل القرن الرابع هو منتج الكتان ليونيداس بن
ثيون Leonidas son of Theon^(١٦٦). وهناك دليل آخر يأخذ شكل إيصالات
إيجار قام بها ورثة فيبيوس بوبيليوس Vibius Publius لسيرينوس الذي يدعى
سارابيون Serenos Alias Sarapion، وبيع محصول علف chlora قام به

(165) P.Oxy. XII 1502 verso, PSI III 187, IX 1070, XIII 1330.

(166) P. Oxy. XLV 3257, PSI V 469

أبيون Apion مدير معهد التربية السابق ex- gymnasiarch من الأرض التي أجزاها من ورثة أوريليوس أنطيوخوس. Aurelius Antiochos^(١٦٧).

تشترك هذه الحالات في عدد من الملامح. فجميع المستأجرين كانوا من مواطني عاصمة الإقليم الأغنياء نسبيا وليسوا من القرويين، والذين يستطيعون استخدام رجال آخرين للقيام بالعمل الزراعي. لا يبدو أنهم من كبار المستأجرين، الذين سوف يقومون بتقسيم الأرض بين مستأجرين من الباطن؛ وكانت مساحات الأرض في هذه العقود متواضعة إلى حد كبير جدا، وبالكاد لا يمكن أن تمثل جميع الممتلكات التي كان يمتلكها الورثة. ومن ثم يبدو أن الإجراء الذي اتبعه ممثلو الشخص المتوفى تضمن تجزئة الأرض لوحدات بأحجام متواضعة لرجال لديهم ما يكفي من الدعم المالي لسداد الإيجار حتى في حالة تعرضهم لسلسلة من المحاصيل الضعيفة.

على الرغم من ارتفاع معدل الوفيات، فإن الأرض المؤجرة عندما تكون في أيدي الورثة لن تكون ذات أهمية كبيرة باعتبارها جزءا من مجموع الأرض. وتم القيام بمدفوعات لقائمة حساب قمح خلال حساب بنكي من مدخولات أكثر من مائة من ملاك أرض متباينين، تضمنت خمسة نماذج فقط من ورثة^(١٦٨). تمت المدفوعات في واحد منها عن طريق مزارعي الدولة،

(١٦٧) P.Oxy. XIV 1646 ؛ في الوثيقة P. Oxy. III 512 بلغت مساحتها أكثر من ٢٠ أرورا، ومن المقترح أنه لما كان تم دفع مبلغ 1120 دراهمة لوكلاء الورثة فهو يمثل معدلا عاليا للإيجار على الملف (راجع شكل رقم ٥).

(١٦٨) P. Oxy XLIV 3169 lines 60, 61.92,181,225. وعلى العكس كانت أكثر نسب الورثة ارتفاعا في سجلات أراضي هيرموبوليس في القرن الرابع

(P. Landlisten F and G, listed under initial letter 'K').

الذين كانوا على الأرجح مستأجرين، وإن لم يكونوا بلا منازع؛ وقدمت المدفوعات مباشرة في الحالات الباقية، وربما لم تكن الأرض مؤجرة. وحيثما كانت الأملاك صغيرة، وكان الورثة مرتبطين ببعضهم بعضا وجيرانا مقربين، ربما فضلوا أن يعهدوا بالزراعة لواحد من بينهم، أو يشتركوا في القيام بالعمل، بدلا من تأجيرها^(١٦٩).

(ج) القُصر Minors

كون القصر وخصوصا الأيتام منهم مجموعة أخرى قد نتوقع العثور على أرضهم مؤجرة لكونهم غير قادرين على رعاية الأرض بأنفسهم، كما أن أوصياؤهم لم يكونوا بالضرورة في وضع يمكنهم من مباشرة الإشراف الوثيق عليها^(١٧٠). وحتى في حالة تعيين الأوصياء لأحد الأفراد المحليين ليعمل كوكيل لهم، فمن المتوقع أنه سوف يدير الأرض بتأجيرها (c. g. P.Oxy. IV 727). وإذا كان الموصى محظوظا بما فيه الكفاية، يكون له وصى epitropos يمكنه الاعتماد عليه بالإقامة وإدارة ضيعة أبنائه بعد وفاته، وكان يتوخى أن تكون الإجراءات نقدا وعينا لتشكل جزءا كبيرا من دخلهم (أي الأبناء)؛ ومع ذلك فنحن لا نتصور إذا كان ذلك يمثل خروجا على طريقة استغلال الأرض التي كان يستخدمها الموصى نفسه أثناء حياته (P. Oxy. XXVII 2474).

(١٦٩) لما كان من المحتمل أن قائمة بريدية P.Oxy. VII 1077 (الجدول رقم ٧) تتضمن ورثه لأوصبة صغيرة؛ فإننا لا نعرف ما إذا كانت الأرض المذكورة في النص قد أجزت من عدمه.

(170) Cf. Kehoe, Management and Investment, 129.

يوجد عقدا إيجار قامت والدتان بعملهما نيابة عن طفليهما بدون والد. وسوف نناقش لاحقا باختصار الوضع الضعيف الذى كانت فيه المرأة فى المسائل الزراعية؛ لكن يبدو أن الأحوال فى كلتا هاتين الحالتين كانت الشروط تمثل أضرارا غير عادية للمؤجرين. ففى إحداهما وهى بردية (p. Köln III 2973) كان الإيجار على كل من أراضى القمح والشعير منخفضا للغاية، وبالتأكيد لن يتبقى منه إلا القليل بعد دفع الضرائب. وجاء الإيجار منخفضا مرة أخرى فى الحالة الأخرى (P. Oxy XLI 2973)، على الرغم مما تم من إسقاط مسؤولية المستأجر عن القيام بدفع الضرائب. ولكن كانت شروط هذا العقد غير مناسبة ليس فقط بسبب صغر سن الطفل ووصاية الأم؛ ولكن لأن والده كان مكبلا بالفعل بديون للمستأجر التى لم تتأثر من شروط عقد الإيجار. وهناك عدد قليل آخر من عقود الإيجار تتعلق بأمالك قصر، لكنها لا يمكن أن يقال عنها إنها تشترك بوضوح فى أى من السمات المميزة^(١٧١).

(د) النساء Women

يجب أن نضع فى الاعتبار أيضا ما إذا كان يوجد أدلة على أن مالكات الأرض من النساء كان يمكنهن من الناحية العملية القيام بتأخير ممتلكاتهم بسبب عدم القدرة على القيام بالأعمال الزراعية بأنفسهن؛ إذا كان الأمر كذلك

(١٧١) P. Oxy. III 501 يبدو أنه نموذج لعقد القرن الثاني؛ ويوجد فى بردية SB XII 11081 مستأجر ذو منزلة عالية، جندى مسرح؛ وفى بردية P. Wisc. I 7، رجل يعمل كمؤجر لأمالك أخته؛ راجع أيضا P. Lond. inv. 2141؛ also P. Rob. Inv. 20.

فإن نسبة الإناث كمالكات للأراضي المرتفعة نسبيا سوف تجعل ذلك مصدرا مهما لعقود الإيجار. أولا لا بد أن نلاحظ أن الأدلة العامة لانخراط النساء في الزراعة متناقضة. ويوحى ندرة النساء المستأجرات والتصريح للمرأة بزراعة الأرض العامة بالإجماع على أن المرأة كان لا يمكنها أو لا ينبغي أن تكون معنية بالعمل الزراعي مباشرة^(١٧٢). وفي نفس الوقت فقد كان من الواضح أن بعض النساء تمكنت من زراعة أرض عامة لفترة كبيرة. ولم يكن ممنوعات بالضرورة من الذهاب شخصيا للقيام بتحصيل إيجاراتهن، ويوجد بعض الأدلة على انخراط النساء في الإدارة الزراعية^(١٧٣). ويبدو من ناحية أخرى، أن النساء كن أكثر معاناة من مستأجرين غير مرض عنهم أو من مشاكل ذات الصلة، أو على أى حال في حالة اللجوء إلى إجراءات رسمية للشكوى^(١٧٤). وربما يعنى ذلك أنهن كن أقل قدرة بصفة عامة على ممارسة الرقابة الكافية على الزراعة؛ أو ببساطة كن لا يستطعن الدفاع عن أنفسهن (حرفيا استخدام مساعدة ذاتية) عندما تسوء الأمور. ويقترح التناقض في الأدلة أن ذلك كان يعتمد إلى حد كبير على ظروف وشخصية كل امرأة، وكيفية انخراطها في الزراعة عن كثب وبشكل فعال.

(١٧٢) لا تعرف من دليل البهائم في العصر الروماني التزام (إيجار) نساء لأرض خاصة، رغم وجود امرأة كانت واحدة من مستأجرين اثنين في أحد العقود من القرن الخامس الميلادي. (P. Oxy. VI 913)، وكانت صاحبة الأرض امرأة أيضا، وكانت عقود الإيجار مع النساء غير مألوفة للغاية أيضا من أماكن أخرى في مصر: Hermann, Studien, 58. وعن سيدات يعملن مزارعات لأرض عامة، راجع Ch.III § 4 and Table 5.

(173) P. Oxy. VI 932, XVII 2142, 2680, XLVIII 3406-7.

(174) P.Oxy. VI 707, XXXIV 2712; cf. XIV 1758, SB III 6294; cf. Bagnall, Egypt in Late Antiquity, 131f.

كما لم تبرر العقود نفسها إجمالا استنتاج أن صاحبات الأراضي من النساء أقدمن على تأجير الممتلكات بسبب أن وسائل أخرى للاستغلال لم تكن متاحة لهن. لقد ظهرت النساء وكأنهن المالك الوحيد الفعال في أقل من ربع عقود الإيجار للقرون الثلاثة الأولى الميلادية، وهو معدل أقل من نسبة مشاركتها في غيرها من الأنواع الشائعة في التصرف في الملكية^(١٧٥). وبينما افترقت بعض النساء المؤجرات لأقارب ذكور مقربين، كان لدى أخريات ابن أو أخ أو زوج يمكن رعاية العمل الزراعي على أراضيهم^(١٧٦). وتصرف الأزواج في بعض الأحيان كمؤجرين لأملأك زوجاتهم^(١٧٧). وبشكل عام، لا يبدو وجودا مبررا نستنتج منه أن الاعتبار التي دفعت ملاك الأراضي من النساء لتأجير الأرض كانت تختلف كثيرا عن دوافع نظرائهن من الرجال.

(و) عقود إيجار كان الملاك فيها على صلة بالمستأجر

Leases in which the Landlords was Related to the Tenants

في تناقض ملحوظ لمبيعات الأرض (الفصل الرابع، المبحث الرابع)، لم تكتب العقود بين أقارب باستثناء عقد واحد (P. Stras. IV 244)؛

(١٧٥) كونت النساء المعروف جنسهم ٢٣% من المؤجرين للأرض الخاصة: راجع الملحق رقم ٢؛ قارن مشاركة النساء في مبيعات الأرض (Ch. VI § 3) للرهمون^(١٧٦)، والوصايا (Table 8).
(١٧٦) يستل من علاقة القرابة بالوصى kyrios، أن الأدلة لم تكن متاحة بعد أوائل القرن الثالث الميلادي: عدم وجود أقارب مقربين P. Oxy. XIV 1687, XXXI 2584, PSI VII 722؛ لين: P. Oxy. I 101؛ أخ: PSI IX 1029؛ زوج: P. Lips. 118, SB X 10532؛ إيجار عن طريق مشرف: SB XIV 10780.
(١٧٧) P. Oxy. XXXVI 2776, XLIX 3498, SB XIV 11428؛ وكذلك برنية P. Oxy. XVII 2137. المرسل لسيدة عن طريق زوجها.

وفى الواقع كان من الطبيعي أن يكون أطراف العقد من أصول ومراكز اجتماعية مختلفة. وقد استثنينا ذلك العقد الباقي من (العقود) لأنه يعد اتفاقات وتعديل توزيع الملكية داخل الأسر.

(ز) عقود إيجار واجه المالك فيها مشاكل اقتصادية

Leases in which the Landlords was in Economic Difficulty

يتضح من عدد من عقود الإيجار بين المالك والمستأجر أن العلاقة 'الطبيعية' بينهما قد تبدلت إلى حد ما. وتستمد الإشارات التي تدل على ذلك من وجود عقد إيجار أو أكثر له السمات التالية: دفع الإيجار مقدما، تولى المستأجر بدلا من المالك المسؤولية المالية لدفع الضرائب، أو كون الوضع الاجتماعي للمستأجر أعلى من الوضع الخاص بالمالك. لقد كانت العقود التي يتم فيها دفع كل الإيجار مقدما غير معتادة نسبيا في البهنسا، مقارنة بالمجموعة الكبيرة لمستأجرى الضياع فى الفيوم *misthoseis prodomatikai* فى القرن الأول والثانى الميلادى، وهو الأمر الذى يثير جدلا أكبر^(١٧٨). بينما لا يبدو أن دفع الإيجار مقدما من بعض مزارعى الضياع *misthoseis prodomatikai* لم يكن يعكس مشاكل مالية على الأقل من جانب المالك، فإن

(١٧٨) Herrmann, Studien, 229ff., Henning, Unters. Zur Bodenpacht, 36ff.

المستأجرين للأراضي العامة الإيجار مقدما فى الفيوم *misthoseis prodomatikai*, ibid. 201ff. ميز هينج Hennig بين عقود إيجار العام الواحد التي ربما لم تكن تضمن صعوبات اقتصادية من جانب المالك، وبين تلك التي دفع الإيجار فيها مقدما لعدة سنوات. ووصفت غالبية عقود إيجار البهنسا من هذا النوع على أن الإيجار دفع مقدما *misthapochai* فى قائمة بردية فى

P. Lond. Hels. Inv. 2131(both 2 nd c.).

عديد من عقود إيجار البهنسا للعقود المدفوعة مقدما تشير إلى مزيد من الإشارات على الضعف الاقتصادي.

وأوضح حالة تتمثل في بردية P. Oxy. XLI 2973: فقد دفع المستأجر الإيجار عن مدة سنتين، وتحمل دفع الضرائب، وكان من طبقة عاصمة الإقليم، بينما كان المالك قرويا، وكان - أى المستأجر - يدين بالمال لعائلة المالك. ولدينا مرة أخرى حالة عن دفع الإيجار لسيدة من البهنسا حصلت على مبلغ كامل لألف دراهمة، عن إيجار خمس سنوات مقدما من مستأجرها، الذى كان مدير سابق لمعهد التربية ex-gymnasiarch ومستشار المدينة councilor؛ وهناك أيضا مستأجر قام بدفع الضرائب فى بردية P.Oxy. XXXI 2584. وتتوافر معلومات أقل فى الحالات الثلاث الباقية، ولكن فى واحدة منها كان المستأجر مسئولاً مرة أخرى عن دفع الضرائب^(١٧٩).

ومع ذلك فإن دفع الإيجار مقدما misthapochai فى البهنسا لم يختلف عن عقود دفع الدين antichretic leases، وهى قروض يقوم المقرض بتأجير أملاك للمقرض ليغطي تسديد الفوائد مع القرض الأصلي. وما يزال باقي أحد العقود التى تغطي قرض جيد من البهنسا؛ وفيه اشترك كل من المالك والمستأجر مناصفة فى دفع الضرائب (SB XII 11228). أوردت عقود

(١٧٩) P.Oxy. XX 2284 : إن غياب المالك الذى كان يحمل مندوب الإمبراطور لدى singularis الوالى Prefect لم يفسر لماذا لم يأخذ على عاتقه مسؤولية الضرائب المالية؛ فكثيراً ما كان المستأجرون يقومون بدفع الضرائب فعليا، لكنهم كانوا يستعينون بالتكلفة من المالك. ولا تعطى البرديات التالية P. Oxy. Hels. 42 and P. Lond. Inv. 2131 أى دليل على متاعب مالية.

الإيجار التى نوقشت هنا تقريبًا حسابًا لكل حالة معروفة ما إذا كانت مسئولية دفع الضرائب تقع على عاتق المستأجر بدلا - من وقوعها على- عاتق المالك (راجع الملحق رقم ٤).

هناك حالة مثيرة للاهتمام حيث كان المالك فيها من طبقة اجتماعية أدنى من تلك الخاصة بالمستأجر. ففي عام ٢٤٤ م. أجر أربعة قرويون من سكو $20 \frac{3}{4}$ Sko أرورا من الأراضى العامة بأسمائهم للثرى سبارتياتيس المدعو خايريمون (Spartiates alias Chairemon (P. Ryl IV). ويبدو أن القرويين كانوا يدينون لسبارتياتيس. ويمكن أن نقارن بذلك إيصالا أصدره ثلاثة من قرويين من كفر إبيسمو Episemou epoikion لسارابيون المدعو أبولينيانوس Sarapion alias Apollonianos والد سبارتياتيس (SB I 5806). توحى هذه النماذج أنه يمكن أن تكون هذه العقود قد استعملت كوسيلة حقق بها أثرياء البهنسا فى القرن الثالث الحصول على أراضى القرويين الذين لم يكونوا قادرين على تحمل الأعباء المالية المرتبطة بهم.

(ح) الملاك الغائبون Absentee Landlords

يغدو السؤال عن الملاك الغائبين مسألة شائكة فى منطقة مثل إقليم البهنسا التى ربما كان ملاك الأراضى فيها يمتلكون عدة أنصبه متناثرة من الأرض. ولا يجب علينا النظر فى الحالات غير المشكوك فيها فقط، عندما يكون فيها المالك يقيم فى منطقة مختلفة تماما من مصر، ولكن أيضا إلى أى مدى كان التأجير يمثل أنسب وسيلة لمالك الأرض الذى يعيش فى الإقليم لاستغلال قطع متناثرة.

وفى الحقيقة لدينا عدد قليل نسبيا من ملاك الأراضي من خارج الإقليم، وكان هؤلاء إما من مواطنى أنتينوى Antinoite أو من مواطنين سكندريين Alexandrian citizens، الذين يبدو أنه كان لأجدادهم ارتباطات بالبهنسا^(١٨٠). فقد قام أحد أعضاء مجلس شورى أنتينوى Antinoite bouleutes بتأجير عشر أرورات من أملاكه فى تالو Taleo لثلاثة إخوة من تلك القرية، يعملون عن طريق المشرف phrontistes الذى كان يمارس دون شك سيطرة كاملة فى الناحية على أملاكه^(١٨١). ويبدو أن القروى من بيلا Pela الذى قام أحد الأنطونيين عن طريقه بتقديم تصريح عن بعض ممتلكات بالقرب من سيريفيس Seryphis، كان أحد مستأجره (P. Oxy. VI 970). وقام أيضا أخ وأخته من مدينة أنتينوبوليس بتأجير أرض لهما من ممتلكاتهما فى سيرون Syron فى المركز toparchy الغربى لأحد سكان البهنسا (P. Oxy. XIV 1719). وهناك حالة لأحد السكندريين الغائبين مثيرة للاهتمام بوجه خاص؛ لأن قطعة الأرض تقع بالفعل فى إقليم هيرموبوليس حيث يعيش المستأجر، ويذكر العقد أنه يجب دفع العوائد فى صومعة البهنسا العامة موضحا أن المالك كان يمتلك حساب قمح هناك. وكان المالك يتصرف فى حالة أخرى من خلال ممثل له يبدو أنه أحد معارفه الذى يعيش محليا (PSI IV 315). وفى الحقيقة فإن عددا من السكندريين الذين وجدناهم يؤجرون أراضيهم فى البهنسا تركزت ممتلكاتهم فى منطقة أو أكثر. وعلى

(١٨٠) تنعكس أصول هيئة مواطنى مدينة أنتينوبوليس Antinoopolis التى ترجع لطبقة الجناريوم فى الأقاليم المجاورة، والقيوم بالمثل فى توزيع ممتلكات الأنطونيين؛

H. Braunert. Die Binnenwanderung: Studien zur Sozialgeschichte Ägyptens in der Ptoleae- und Kaiser-zeit (Bonn, 1964), 123-6, 229.

(١٨١) P. Oxy. XIV 1686 وصف الأرض بأنها 'من الأملاك' يشير إلى أرض أخرى فى تالو Talao ومن المحتمل وجود أملاك أكثر فى قرى أخرى.

ذلك فسواء كانوا يقومون بزيارتها في أوقات كثيرة أو لم يقوموا بزيارتها، فكان يمكن أن يدار مباشرة الجزء الأساسى من ضياعهم بطريقة جيدة عن طريق المشرفين على العمل *pragmateutai* (الموظفين) والنظار *phrotistai* وزراعتها بالعمال مدفوعى الآخر بدلا من تأجيرها؛ وكانت الأنصبة المعزولة فقط هى التى تحتاج لتأجيرها^(١٨٢). ومن المحتمل أن تلك كانت حالة أوريليا هيراكليديانا Aurelia Herakleidiana الحقيقية، التى أجرت عام ٢٦٦ أرضا فى أنتيبيرا بيللا Antipera Pela لزراعتها بالكتان (P. Coll. Youtie II 68). وإذا قمنا بفحص قائمة الأملاك التى حصلت منها على نصيب 3/4 بناء على عقد تقسيم مؤرخ بعام ٩/٢٥٧، يظهر أن الجزء الرئيسى من الضيعة (من الصعب ذكر تفصيلاتها نظرا لتكسها) كان يقع فى إقليم هيرموبوليس بالقرب من المركز الأعلى لإقليم البهنسا، بينما تم تأجير الأنصبة المتناثرة فى قرى أخرى لمستأجرين فرادى^(١٨٣). وربما تم بالمثل تأجير حديقة كروم أو العمل فى حديقة كروم، أو حتى ضياع تحت الإدارة المباشرة التى كان يمتلكها سكندريون^(١٨٤).

(١٨٢) كان الجزء الأكبر من ضيعة كالبيورنيا هيراكليا يدار فيما يبدو بطريقة مباشرة: P. Oxy. XLII 3048. ويبدو أن كلا من ديودوروس المدعو أبولونيوس Diodoros alias Apollonios وأنتيوخوس ابن سارابيوس Antiochos son of Saraoin الذين سجل لهما وجود أجزاء صغيرة من ضيعتها فى بردية (P. Oxy. XLII 3047 13 f.)، ربما كانوا من مستأجريها، ولكن يوجد هناك غموض فى معنى 'التسجيل'، راجع Ch. III (5. with note 89).

(183) P.Oxy. XIV 1637

(١٨٤) ديوجينيس المدعوة توربيينا Diogenis alias Tourbiaina فى بردية: PSI XIII 1338 (عقد وقعه المشرف Pronoetes)، مع بردية PSI I 83, V 472 راجع ديوسكوريانا المدعوة سابينا P. Oxy. XXXIV 2712، Dioskouriana alias Sabina.

عند هذه النقطة، قد يكون من المفيد تقييم أهم القضايا التي نوقشت حتى الآن. وما دام كان من الممكن تحديد الدوافع ' الخاصة' بالتأجير، يبدو أن تلك تنطبق نسبيا على عدد قليل من عقود الإيجار؛ حيث لدينا احتمالية لوجود طبقة كبيرة من المؤجرين، كما في حالة النساء، فهناك عدة أسس قليلة تدعو إلى اعتبار أن دوافعهم للتأجير كانت متميزة حقا. ومع ذلك فعندما تؤخذ معا الحالات الخاصة للعقود التي تغطي أطول فترة من أواخر القرن الثالث من تلك الخاصة بالقرون السابقة؛ فهي على وجه الخصوص لا تشكل الكثير لحساب جوهر العقد بين أواخر القرن الأول ومنتصف القرن الثالث الذي يشترك عادة في ثلاث خصائص: مستأجرو القرية، المدة الطويلة نسبيا، وزراعة المحاصيل الأساسية.

هذا هو جوهر العقود في المقام الأول، ومن الناحية الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار ما إذا كان من المناسب اعتبار ملاك البهنا نفسها كغائبين. وعلى الأخص أن الغالبية العظمى من العقود قام بها ملاك عاصمة الإقليم؛ ولكن هل كان التأجير يمثل إستراتيجية ابتكروها باختيارهم للأملالك البعيدة فقط أو الواقعة في مكان غير مناسب، أم أنه كان بمثابة ظاهرة أكثر انتشارا؟ ليس هناك وسيلة واضحة وقاطعة للإجابة على هذا السؤال، ولكن لجعل القضية مقبولة لكي يكون ذلك التأجير من قبل سكان العاصمة بمثابة الحل الأولى لمشكلة وجود صعوبة للوصول إلى ممتلكاتهم يحتاج الأمر لمعالجة حالتين؛ أن المستأجرين أنفسهم كانوا يقيمون في المنطقة المجاورة مباشرة للأرض المؤجرة لهم، وأن الأرض المؤجرة كانت تقع أساسا في أجزاء من الإقليم أكثر بعدا عن العاصمة.

يحتمل تأكيد الشرط الأول بالأدلة، وعلى الرغم من معرفة أن نصف مستأجرى القرية بالكاد كانوا يسكنون بالتحديد في القرية القريبة حيث تقع الأرض التي في حيازتهم، ولكن هناك دائما أسباب للاعتقاد بأن مكان إقامتهم كان قريبا من الأرض^(١٨٥) وهناك في بعض الحالات أدلة قاطعة بأن القرى كانت ترتبط ببعضها؛ وأخرى كانت تقع بالتأكيد في المركز نفسه ومن المحتمل أنها كانت تقع قريبة من بعضها^(١٨٦). وفي حالة وحيدة أقام المستأجر في مركز مختلف عن الأرض التي يقوم بزراعتها، فربما كانت القرى لا تزال قريبة من بعضها، أو على الأقل يمكن بسهولة الوصول إليها عن طريق قناة^(١٨٧).

لكن من الصعب إيجاد تعزيز للاقتراح بأن الأنصبة المؤجوة لمستأجرى قرية كانت تقع أساسا في أجزاء من الإقليم تبعد كثيرا عن العاصمة metropolis. إن الأدلة غير مفيدة باعتراف الجميع؛ حيث إن قليلا من القرى يمكن معرفة مكانها بالتحديد، وتقدم المراكز التي تتبعها الأرض مقياسا تقريبا جدا للمسافة من العاصمة. بينما قد يمكننا أن نقول بثقة إن كل المركز

(١٨٥) ٢١ حالة من ٤٢ (راجع الملحق رقم ٢)؛ لكن كثيرا ما أقام المستأجرون في الكفر epoikia، الذي في حالة تحديد موقعه، يمكن أن يكون قريبا منهم كما هو معروف عادة.

(186) Esp. Nesla-Ision Pagna, PSI VII 772, Epsiemou - sko. P. Oxy. XVII 2137.

ربما برومبوس - فوبو راجع P. Oxy. XIV 1688 ؛ لينو Lenon بالقرب من بيلا بايميس Le monde grec. 601-8, 'Pela- Paimis (وبصرف النظر عن الخمسة أميال، فيمكن الوصول إليها مباشرة على طول - نهر - توميس Tomis ؛ راجع الخريطة)

(١٨٧) SB X 10532 ، نيسلا (العليا) - سيرون (غربية) Syron (upper) - Nesla ؛ كان المحصول غير عادي أيضا، raphanos (محصول زيتي نادر)، وربما كان المستأجر الذي كان يستعد للسفر منتجا 'متخصصا'.

الغربي كان يمكن الوصول إليه بسهولة من البهنسا، وأن المركز الأدنى بكامله كان بعيد عن العاصمة، ومن الصعوبة القيام بمزيد من التحديد. فقرى مثل ميرمرثا Mermertha وسينكيفا Sinkepha التي تقعان في اتجاه جنوب المركز الأعلى كانتا بعيدتين عن البهنسا، لكن الجزء الشمالي من المركز نفسه كان قريباً نسبياً. وبالمثل فإن قرى المركز الشرقي التي يحدها النيل قد تكون على بعد مسافة مرتين من البهنسا عن تلك القرى الملاصقة للمركز الغربي.

على الرغم من هذه المشاكل، فإن أي اتجاه قوى لقيام سكان العاصمة بتأجير أنصبة أراضيهم الأكثر بعداً لقرويين يمكن توقع ظهورها. ومع ذلك فإن النتائج (راجع جدول ١٩) في الحقيقة غامضة جداً، مع أن هناك بالتأكيد وجود بعض الاختلافات الإقليمية والزمنية المذهلة في الأدلة. وعلى الرغم مع أن مركز ثومويسيفو Themoisepho كان أصغر بكثير من المراكز الأخرى، فإنه يبدو ممثلاً تمثيلاً ناقصاً في عقود الإيجار، مثل المركز الأدنى الذي كان يغطي بدون شك مساحة واسعة. كما كان تمثيل ملاك عاصمة الإقليم بوجه خاص ممثلاً تمثيلاً ناقصاً في المركز الأدنى، على الرغم من أن ملكية أراضي سكان عاصمة الإقليم هناك تم توثيقها بشكل كاف عن طريق أنواع أخرى من الوثائق بخلاف عقود الإيجار^(١٨٨). وعلى ذلك، فبينما لا تقدم أدلة

(١٨٨) لم يسجل أحد من مواطني عاصمة الإقليم تسجيلاً جيداً كما سجل ملاك الأراضي في المركز الأدنى؛ ومع ذلك فرغم الحالات القليلة المتبقية التي توفر أسماً آمناً للتعميم، فمن المحتمل أن هذا المركز كان يوجد فيه أكبر نسبة من ملاك الأراضي من غير طبقة عاصمة الإقليم (من بينهم سكندريون، أنطونيون وقرويون) أكثر من أي مكان آخر. ويشير خطاب خاص بتحصيل الموائد في تاكلونا Takona أن المالك كان سكندرياً؛ P.Oxy. IV 743 كما نعرف عن قروي من قرية تريفونيس ليسيون Trhphonis Ision كان يمتلك أرضاً يوجرها في سيناري (Sinary P.SI VIII 897 iii).

هذين المركزين للواقعين فى أقصى المراكز الشمالية للإقليم أى دعم لفكرة أن سكان عاصمة الإقليم كانوا عرضة لتأجير أراضيهم هناك بسبب بعد مسافة موقعها، فهو يشير لنمط إقليمي ما فى الإيجار يتحدى التفسير فى حالة أدلتنا الراهنة.

يوجد فى الحد الجنوبي للإقليم، عدد ملحوظ من عقود إيجار القرن الثالث من المركز الأعلى لا يمكن أن يُعزى مرة أخرى إلى متاعب الزراعة المباشرة لملاك الأراضي من عاصمة الإقليم. حيث كان المستأجرون أنفسهم من عاصمة الإقليم ومن القرويين. وكان هناك عقود عديدة من ملاك أراض ليسوا من عاصمة الإقليم (من القرويين ومن مؤسسات الأراضي) كما كان هناك أيضا مستأجرون من البهنسا. ولم يكن المستأجرون محددين بجزء المركز الأكثر قربا من البهنسا؛ وثبت وجود العديد فى ميرميرثا Mermertha، فى الجنوب (التي كانت توجد فى القطاع الأول) أو فى سكو Sko أو مونيمو Monimou فى اتجاه الشرق^(١٨٩). وهكذا بينما كان هناك تناقض واضح فى المركز الأدنى، فيبدو أن المركز الأعلى كان لديه بالتحديد نمط ملاك الأراضي الذين خلفوا عقودا مكتوبة (خصوصا فى القرن الثالث)، ولم يكن لذلك أى صلة تستحق الاعتبار بملاك الأراضي الغائبين.

تتفق معظم عقود إيجار المركز الشرقى بدقة لنمط عقود ملاك أراضى سكان عاصمة الإقليم للقرويين المحليين، كما كانت تفعل عقود إيجار القرن الثانى من المركز الأوسط. ولكن حقيقة قيام ملاك العاصمة بتأجير أرض

(189) P. Oxy. L 3591, BGU XIII 2340, PSI IX 1070, P.Coll. Youtie II 70; P.Oxy. XXXVI 2776, BGU IV 1091, P. Ryl. IV 683.

لقرويين في المركز الغربى أيضا، وتأجير أرض في حالة واحدة في بايميس Paimis، بالقرب من البهنسا، لقروى يعيش على بعد عدة أميال بالقرب من بيلا Pela، تلقى ظللا من الشك على مسألة بُعد مسافة الأرض من العاصمة كدافع لتأجيرها^(١٩٠).

ومع ذلك إذا لم يكن ممكنا رؤية عقود الإيجار بشكل مباشر كوسيلة لحصول ملاك العاصمة على مزارعين لأنصبة أراضيهم التى تقع على مسافة بعيدة، فربما يمكننا إيجاد علاقة بين التأجير وبين مكان ممتلكات سكان العاصمة التى تعد أكثر محدودية وتعقيدا على حد سواء. ومما له دلالة بالغة القيام بفحص الحالة الخاصة لسيرينوس سارابيون Serenos Sarapion. كانت الأرض التى يمتلكها بالاشتراك مع أخيه، التى من المحتمل أنها كانت موروثه، تقع فى ميرميرثا Mermertha، تم تأجيرها لرجلين من تلك القرية. كما قام أيضا بتأجير حديقة كروم فى تانائيس فى المركز الأوسط Tanais لرجلين من العاصمة وقروى وجميعهم كانوا دون شك من عمال الكروم الماهرين. لكن سيرينوس نفسه قام بتأجير أرض فى موقع قريب من البهنسا من ورثة فيبيوس بوبليوس Vebius Publius الجندى المسرح؛ حيث قام هناك أيضا بشراء أرض من الدولة فى أوقات متعددة، واشترى منزلا وأنصبة خالية فى القرية^(١٩١).

(190) Le monde grec. 601-8.

(191) P.Oxy. XIV 1689, 1613, 1646, 1633, 1699; cf. Kehoe, Management and Investment. 72 f.

وعن أنشطة سيرينوس الاقتصادية راجع 3-51 nn. Ch. § 4

ويشير هذا المثال الوحيد إلى ثلاث مهام محددة للتأجير: ففي حالة عقد إيجار ميرمرثا Mermertha قام اثنان من المزارعين المحليين بتحمل مسؤولية زراعة أرض صالحة في مكان لم يكن مناسباً بالنسبة لسيرينوس (وربما أيضاً لأخيه) لممارسة إشراف مباشر بنفسه. صُمِّمَ عقد إيجار حديقة الكروم في تانايس Tanais للحصول على عمالة ماهرة متخصصة للمحصول؛ وليس الاثنان من المستأجرين اللذين لن يكونا أكثر محلية من سيرينوس نفسه، وحتى يتمكنوا من ممارسة مهارتهم، فقد كانوا مستعدين إما للسفر أو إيجاد إقامة (سكن) مؤقتة لفترة العقد. ومن ناحية أخرى فإن حصول سيرينوس لنفسه على حيازة (إيجار)، كان يسعى للحصول على مصدر للربح بالإدارة الناجحة لأرض تفتقد ملاكا يستطيعون القيام بهذا الدور بأنفسهم.

يشير مثال سيرينوس المدعو سارابيون إلى أن غياب ملاك الأرض من هذا النوع يمكن أن يكون سبباً لسكان العاصمة الذين يقوموا بتأجير الأرض، خاصة إذا كان لديهم اهتمامات أخرى في الإقليم. لكنه لا يعني بأي حال أنه كان - المثال - الوحيد. لقد كان سيرينوس المدعو سارابيون يعيش في النصف الثاني من القرن الثالث، وهو الوقت الذي كان فيه جوهر عقود الإيجار مع مستأجري القرية يتم لمدد طويلة نسبياً، وكانت المحاصيل الأساسية قد تضاءلت كثيراً بالمقارنة مع القرنين السابقين، ليحل محلها على ما يبدو إلى حد كبير إجراء عقود إيجار لمجموعة متنوعة من الأسباب المحددة. ومع ذلك حتى في الفترة التي كان فيها عقد الإيجار 'اللمونجي' أكثر انتشاراً، من غير المقنع رؤية أن الغياب يمثل دافعاً رئيسياً لاتفاقات الإيجار الخاص، وإذا كان الأمر كذلك فقد كان يمكن أن نتوقع وجود فارق أكثر وضوحاً في عقود الإيجار من مناطق قريبة وبعيدة من الإقليم.

يتمثل التفسير الأكثر إقناعاً لهذه العقود 'النموذجية' من أواخر النصف الثاني وحتى منتصف القرن الثالث م. ببساطة في أن كثيراً من ملاك أراضي عاصمة الإقليم، وقد أصبحوا مزدهرين اقتصادياً بما فيه الكفاية لكي يكون لديهم خيار المعيشة جزئياً أو كلياً على دخل الإيجار، واختاروا القيام بذلك وبدون شك شجعهم الإيجار المرتفع الذي كان يمكنهم الحصول عليه^(١٩٢). ومن سوء الحظ أننا لا نعرف إلى أي مدى كانت رغبة هؤلاء الأفراد لتأجير جزء فقط من أملاكهم، والاحتفاظ بالباقي للزراعة المباشرة، ولكن بالنسبة إلى الذين أخذوا هذا المسار، يكون من شأنه توضيح المنطق في تأجير القطع التي كانت أكثر صعوبة في الوصول إليها. وبالتالي يمكن أن يكون الموقع قد أخذ في الاعتبار دون توفير السبب الرئيسي لاختيار هذا الأسلوب في الاستغلال.

وفي أية حال، لم يعف هذا الأسلوب في تأجير الأرض ملاك الأراضي تماماً من زيارة أملاكهم. وحتى كبار الملاك الأثرياء الذين كانت مصالحهم يديرها في العادة الوكلاء، كانوا يبذلون جهدهم للتفتيش على حقولهم في أوقات حرجة من السنة، مثل وقت الري، وبذر الحبوب أو الحصاد^(١٩٣). على الرغم من أن المستأجرين، الذين كانوا يقومون بزراعة الأراضي الصالحة للزراعة كانوا في العادة متحررين على الأقل من التدخل المتواصل أو الإشراف من قبل ملاك أراضيهم. وزاد من الحرية استخدام معداتهم الخاصة، وربما كان المالك أو ممثله يلتقى شخصياً مع المستأجر عند إتمام العقد للمرة الأولى،

(١٩٢) وعن ازدهار ملاك أراضي عواصم الإقليم في تلك الفترة راجع: Rotovtzeff, SEHRE² I 295 ff.

(١٩٣) e.g. P. Amh. II 136 (for the date see BL IV), P.Oxy. IX 1220, XXXVI 2760, P. Mert I 18.

العقد للمرة الأولى، وعندما كان يتم دفع الإيجار، وربما درج ظهوره في أوقات أخرى خصوصا إذا كان هناك سبب للاعتقاد بوجود خطأ ما. وفي الختام، فلكى نفهم خصائص عقود الإيجار، وكيف تتلاءم مع نمط الاستغلال الزراعى بوجه عام، نحن بحاجة لمزيد من النظر إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية التى يتضمنها الإيجار.

٨. النتائج: العلاقة الاجتماعية بين المالك والمستأجر ودلالاتها.

Conclusion: The Social Relationship Between Landlord and Tenant and its Implications

يعنى قصر مدة عقود الإيجار عادة أنه ربما واجه ملاك الأراضي في كثير من الأحيان مشاكل نسبية في العثور على مستأجرين جدد. وسيكون من المثير للاهتمام معرفة كيف فعلوا ذلك. ولا يمكننا أن نستبعد فكرة قيام ملاك الأراضي الخاصة بنشر إعلانات مكتوبة في مناطق بارزة في القرية التي تقع فيها أراضيهم، أو في عاصمة الإقليم بطريقة مشابهة للإعلانات العامة التي احتفظ بها^(١٩٤). ومع ذلك فالاحتمال الأكبر أن غالبية ملاك الأراضي الخاصة وجدوا مستأجريهم من خلال صلات شخصية. وهذا لا يعنى بالضرورة أن المالك والمستأجر كانا معروفين لبعضهم بعضاً؛ فقد عرضت كاتبة خطاب تحصيل عوائد من مستأجر نيابة عن أختها (إذا لم تكن تقصد بكلمة 'أختها' صلة الصداقة) وكان من الواضح أنها فكرت أن المستأجر لن يعرف من هي إذا لم ترسل المالكة خطاباً للتفسير^(١٩٥).

وفي الحالتين فقط اللتين أشارتا بوضوح إلى عقود الإيجار التي تم عقدها، إلى أن كل من مالك الأرض ومستأجرها كانا على معرفة ببعضهما من قبل

(١٩٤) عن عقد أرض عامة: BGU III 656؛ عن مزاد، P.Oxy. XX 2269.

(١٩٥) P.Oxy. XXXIII 2680؛ بالمناسبة من الجدير ملاحظة كيف كان هذا الخطاب وغيره يوضح المدى الذي كان يتصل فيه كل من المالك والمستأجرين بالقطاعات، رغم حقيقة كون كثيراً من المستأجرين كانوا غير قادرين على التوقيع بأسمائهم على عقود الإيجار، ويفترض من ثم أنهم أميون.

بشكل واضح. كان المستأجرون المحتملون فى حالة واحدة يعملون من قبل لدى المالك فى وظيفة أخرى^(١٩٦). وفى حالة أخرى من البداية المبكرة لفترتنا يبدو أن المستأجر قد طمح فى التعرف على مالك الأرض عن قرب، ويقدم هذا الخطاب رؤية رائعة فى العلاقة بين المالك والمستأجر، ويستحق نقله كاملاً:

من أفينخيس Aphynchis إلى أبيس Apis، تحياتى - وتمنيات - بصحة جيدة. ذكر لى ابنى حورس Horos عند عودته من المدينة أنك أخبرته بأن يذكرنى عن زراعة الأعلاف (على الأرض) التى تملكها، وأنت سوف تقوم بإعطائها لى لمدة عام، وإذ أتيت لك وقتئذ الفرصة - أرجو - حضورك إما أنت أو ابنك وتأجيرها لى؛ حيث إننى مشغول بالحيوانات، وليس لدى وقت - أرجو أن - لا تقصر؛ لأن آخرين يضغطون أيضاً على، لكنى لم أختارهم، لأننى أفضلك. احسم أمرك فى ذلك واعطنى إجابة فى الحال، حتى لا أفقد الفرصة. ولتهتم بصحتك. إلى اللقاء.

السنة الثامنة والعشرون من حكم قيصر، شهر بابة Phaophi.....‘

(يعاد) إلى أبيس Apis.

(P.Oxy. XLI 2979. 3 BC)

لهجة الخطاب مهذبة، لكنها بعيدة عن التذلل، فهى رد على رسالة أرسلت له من أبيس Apis مالك الأرض. لقد تمكن من التبسط مع المالك والتأكيد فى الوقت نفسه على استقلاله. فقد كان المالك (أو ابنه) هما اللذان كانا يجب عليهما القيام بمجهود الحضور إلى القرية وكتابة العقد؛ فقد كان

(196) P. Oxy. XII 1590, 4th c. AD

أفينخيس مشغولا بحيواناته. وتتفق الرسالة بشكل وثيق مع أدلة العقود المبكرة نفسها: وكان واضحا أن العقد لمدة سنة واحدة. ومن المتوقع زراعة العلف (ξύλαμῃ lines 5-6)؛ ومن المحتمل أن أفينخيس كان يحتاج العلف لإطعام حيواناته. كُتب الخطاب في شهر بابة Phaophi، وهو أيضا الوقت الشائع في إقليم البهنسا لكتابة عقود الإيجار.

وأيا كان الأمر، فعقود السنوات الأولى من الحكم الرومانى تقترح قدرا كبيرا من مساواة فى الوضع الاجتماعى بين المالك والمستأجر أكثر من العقود النموذجية من أواخر القرن الأول وما يليه. وبناء على ذلك هل كان الخطاب يعكس نوعا من العلاقة بين المالك والمستأجر التى كانت محبوبة حتى وقت قريب؟ ويوجد خطاب يشير لعقد من أواخر القرن الأول الميلادى يتعلق بقروى من هيراقلوبوليس Herakleopolite، طلب فيه الكاتب من مراسله أن يرسل له - العقد - ملفوفاً ومختوماً، عن طريق الحمام (سائق الحمام) أو عن طريق أية وسيلة مضمونة أخرى (P. Oxy. XLVII 3357). كان لا بد أن يمر هذا العقد من خلال أيدى اثنين من الوكلاء الذين كانوا يقفان بين المستأجر ومالكه. ومن ناحية أخرى إذا كان فانياس Phantias (حقا هو المالك)، شخص من نوى الأهمية، على الأقل فى رأى المراسل، ربما لا يطابق المثال الملاك والمستأجرين المعاصرين بوجه عام.

يوضح خطاب من القرن الثانى مرة أخرى مالكا يتعامل مع مستأجره على أساس شخصى أكثر، على الرغم من أن المشاكل الاقتصادية التى يلمح إليها الخطاب وهى دلالة على التغيير فى العلاقات الاقتصادية النموذجية بين

مالك ومستأجر والتي كانت تحدث في أوائل القرن السابق (SB XIV 11899). وطلب الكاتب من أخيه القيام بزيارة 'لأربع عشرة أرورات'، وتقديم تقرير - في حينه عن حالة الري فيها.. واهتم جزء كبير من الخطاب بمتأخرات الإيجار وديون أخرى يدين بها لاماخيس Lamachis المستأجر، لعدم قيامه بالدفع والتي قدم عنه أعذار متنوعة. ويبدو أن الكاتب كان قد سبق له إجراء اتصال شخصي مع لاماخيس (عندما وافق على الانتظار على دفع ٣٠ إردبًا من القمح حتى يتم شفاء ديوجنيس Diogenes ، من مرض عينه ربما يكون مستأجرا آخر)، وعول من جديد - على تحصيل مستحقاته - عندما يذهب في بعض المناسبات في المستقبل لتحصيل ثمن خشب السنط acacia (الأكاسيا). كانت هذه اللقاءات الشخصية تيسر بوضوح التفاهم بين المالك والمستأجر؛ وكان تقديم الأعذار كتابة أو عن طريق وكلاء أقل إقناعا ومن السهل تجاهلها. لقد كان هناك في الحقيقة قليل من الملاك الذين في مثل هذا الوضع والذين يمكنهم قبول الاعتذارات المقدمة على أمل الحصول على المدفوعات فيما بعد؛ لقد كانت الفجوة الاجتماعية بين المالك والمستأجر ضيقة نسبيا، وربما لم يكن لدى المالك الوسائل المتاحة لإرغام المستأجر على القيام بالدفع، حتى لو كان لديه ضرورة للقيام بذلك. وكان اللجوء إلى القانون مكلفا، وهو وسيلة يتم اللجوء إليها فقط عندما يختفى تماما الأمل في الحصول على الدفع بالوسائل الأخرى.

ومع ذلك، يبدو أن الملاك كانوا يأملون في تحاشي هذه الدرجة من التدخل في علاقاتهم مع المستأجرين. كانت الممارسة المعتادة لملاك

الأراضي تفويض مستأجريهم في القيام شخصيا بواجب تسليم ضرائب القمح على الأرض مما يوفر لهم الحاجة لزيارة أملاكهم في فترة تحصيل الضرائب. وحتى العوائد كان يمكن تحصيلها عن طريق وكيل، أو إيداعها في حساب المالك في الصومعة العامة (مخازن الغلال العامة)^(١٩٧).

هناك دراسة حديثة عن الإيجار تميل إلى اعتباره في المقام الأول إستراتيجية لتقاسم مخاطر اقتصادية لصالح كلا الشريكين في العلاقة: فيمكن للمستأجر توزيع مخاطره من خلال إجراء عدد من العمليات التجارية المختلفة في نفس الوقت، بينما يحصل المالك على دخل متوقع سلفا، كما يتم تحويل جزء كبير من تكلفة الإنتاج على المستأجر^(١٩٨). لا بد أن هذه الاعتبارات لعبت دورا، خاصة في الحالات التي كان يوجد فيها مستأجرون وهم رجال لديهم قدر من الاستقلال المالي. لكن المحرك الاقتصادي لتجنب المخاطرة لا يفسر تماما انتشاره خلال فترة كبيرة من عصر المواطن الأول Principate بين مستأجرى القرى، حيث كانت إقامتهم مريحة في الأرض، ولم يكونوا رجالا ذوي حاجة ومعرضين للسقوط في الديون. فالمستأجر الذي كان في حاجة لقروض لتنفيذ العمل الزراعي، والذي كثيرا ما كان عليه متأخرات في دفع إيجاره أو القرض، لا يقدم سوى القليل من التأمين - الضمان - الاقتصادي أو القدرة على التنبؤ، وكيفما كان الأمر ماذا قدم المستأجر للمالك، كان

(١٩٧) P.Oxy. IV 643, XXXIII 2680 راجع ملحق رقم (2) عن عقود الإيجار التي احتاجت تسليم الإيجار لحساب الصومعة العامة.

(198) Kehoe, Management and Investment, esp. ch.4.

الهروب من 'مقتضيات العمل Georgikon bion' وحياة العمل الزراعى
'واختيار حياة الدعة المعتادة فى الحضر للطبقة العليا الهلينية.

من الناحية الاجتماعية، لن يضر ملاك العاصمة فى علاقتهم من
المستأجرين إذا احتفظوا - أى المستأجرين - بعدم وجود ديون عليهم، هنا يتحقق
التأمين للملاك. ارتفع دخل العوائد فى القرن الثانى بدرجة ملحوظة، مع عدم
وجود مردود فعلى من جانبهم؛ بينما وضع المستأجرون الذين سقطوا فى
مشكلة المتأخرات تحت عبء التزامات اجتماعية لصالح المالك، والتي
كان يمكن أن تجرهم لخدمة مصالح المالك فى المنطقة المحلية بطرق
مختلفة. وإذا كان المستأجر سيئ الحظ، فإن عدم القدرة على التخلص من
دين ربما يقوده للحرمان من أى مصدر مستقل للمعيشة، وربما إلى إقامة
علاقة دائمة من الاعتماد على مالك واحد فى نهاية المطاف. لكن حتى
الخوف من مثل ذلك المصير قد لا يمنع أحد سكان قرية من الذين يتحايلون
من أجل لقمة العيش عن طريق أنصبه متناهية الصغر من أرض موروثه،
من أن يغريه التحدى للحصول على عائد مجزٍ من أنصبه أكبر ذات إنتاج
وفير متاحة من عقود إيجار خاص.

يوجد عقد إيجار عمل من بين عقود العمل *misthosis* له شكل فريد مُعقد،
يسمح يقدر كبير من الاختلاف فى طبيعة الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية
المنصوص عليها. لكنه لا يمكن أن يشمل جميع العلاقات المتضمنة فى
الإنتاج الزراعى أو حتى لكل ملايسات الإيجار. والعامل الرئيسى الذى يحدد
استخدام العقد *misthosis* فى إدارة الأرض يقع فى حقيقة كونه عقدا قانونيا،

لذا يفترض مسبقا درجة معينة من المساواة في وضع الطرفين المتعاقدين، ويحصل بمقتضاه كلاهما على بعض الحماية القانونية. وإذا اتسعت الفجوة بين وضع المالك وبين المستأجر تصبح تلك الضمانات غير مؤثرة من وجهة نظر المستأجر، وغير مناسبة من وجهة نظر المالك.

لم يكن المستأجرون في هذه العقود مجرد مزارعين فقط قبل وأوائل العصر الروماني، لكنهم ما كانوا غالبا رجال أعمال مستقلين يوفرون الإدارة أو رأس المال لملاك الأرض الذين كانوا لأى سبب لا يمكنهم أو غير قادرين على توفير ذلك بأنفسهم. لذلك لم يكن هؤلاء المستأجرون بالضرورة، حتى إذا كانوا يفتقرون لوسائل أخرى للحصول على ملكية الأرض، أقل ثراء أو أدنى بشكل ملحوظ من طبقة ملاك أراضيهم الاجتماعية. وامتد نطاق عقود الإيجار المكتوبة مع منتصف القرن الأول الميلادي؛ ليغطي ترتيبات اتخذت بين ملاك الأرض المقيمين في عاصمة الإقليم metropolis وبين القرويين المقيمين قرب الأرض. وفي العادة كانت تلك العقود طويلة الأجل، وكانت توفر عادة التناوب بين المحاصيل الأساسية والمحاصيل العلفية، وكانت مطلوبة بعوائد غلال مرتفعة جدا. وتطلب هذه العقود أن ينظر إليها أكثر (حرفيا أقوى) على أنها إحدى سمات الاقتصاد الزراعي الذي يعكس زيادة الرخاء لملاك أراضي عاصمة الإقليم. لقد امتلك معظم هؤلاء الملاك أصلا ضياعا ضخمة، قدمت الإدارة المباشرة والعمل بديلا فاعلا عن الإيجار؛ ولكنها أمنت في حالة امتلاك عدد قليل من عشرات من الأرورات المنتجة، بمعدل معتدل من الضرائب، من أراضي الاستيطان، عائدا يكفي

لتهيئة حياة مريحة. ويبدو أن الانخفاض المحدود في متوسط الإيجار أثناء
زروة منتصف القرن الثاني (أغلب الظن نتيجة لانخفاض أعداد السكان بسبب
طاعون عام ١٦٠ ميلادية) كان له تأثير طفيف، ربما باستثناء تشجيع تنوع
بعض المحاصيل؛ ويمكن ملاحظة نفس النمط في عقود الإيجار حتى أواسط
القرن الثالث الميلادي.

ومع ذلك يبدو تراجع سمات عقود الإيجار منذ عام ٢٦٠ م. لتعود إلى
"النمط الخاص" بالفترة المبكرة لفترة زمنية قصيرة، ومستأجرين من مستوى
اجتماعي مرتفع، ويبدو كثيرا بأنهم من رجال الأعمال، الذين يوفرّون خدمة
معينة. وأصبحت الأدلة نادرة في العقود التي تنص على تناوب المحاصيل
الرئيسية، وفي الواقع عن إنتاج الحبوب بصفة عامة. وسادت في أوائل القرن
الرابع العقود التي حصل عليها ليونيداس Leonidas وديوسكوروس Dioscoros
المتخصصان في إنتاج الكتان؛ وأصبحت عقود إيجار البهنسا التي أمكن
الحصول عليها بعد ذلك ضئيلة العدد. ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال تخلي
قروي البهنسا فجأة عن المحاصيل الرئيسية، لكن ذلك يرجع إلى أن عقود
الإيجار توقفت عن أن تعكس بدقة الأنماط "المعتادة" للزراعة في الإقليم.
بينما ظلت أنماط من الوثائق تواصل تسجيل ممارسات زراعية مشابهة في
خصائصها لعقود الفترة الوسطى من عصر المواطن الأول وهي: تناوب
الغلال مع العلف، مع إيجارات نوعية عالية على الغلال، وإيجارات نقدية
على العلف. وتأتى أوضح الأمثلة الآن لهذه الممارسات من حسابات الضياع
أو من ملفات العوائد؛ وأتاح إعادة نشر حسابين من القرن الرابع من هذا

النوع فى إلقاء ضوء على قصاصات مقطعة أكثر من نصوص القرن الثالث،
والتي يبدو أنه من الأفضل تفسيرها الآن كأجزاء لملفات عوائد خاصة
(وربما من الخزائنة) لضياح، أكثر من كونها سجلات لضرائب عامة^(١٩٩).

يختلف شكل هذه النصوص تفصيليا الواحدة عن الأخرى، لكن يكفي
مستخلص قصير من أحد نماذج القرن الثالث لتوضيح خصائصها العامة:
يدين سيلفانوس Silvanos وبرائوس Praous بإيجارات نوعية من السنة
الثالثة، لقسم مساحته $3\frac{1}{2}$ أرورا من نصاب إزيدوروس وديوكليس Diokles:
مساحة $1\frac{3}{4}$ أرورا مغمورة والباقي غير مغمور بالمياه، ويبلغ مجموع العوائد
الممنوحة على المساحة الكلية $3\frac{1}{2}$ أرورا هو $17\frac{1}{2}$ إردب قمح؛ وعلى مساحة
 $1\frac{3}{4}$ أرورا، فيكون المجموع الكلى $8\frac{3}{4}$ إردب قمح^(٢٠٠). وعلى ذلك يظهر أن
ملف هذه العوائد يقدم دليلا واضحا على الاستمرارية فى شكل عقود الإيجار
(الحيازة) الريفية لم ينعكس فى عقود الإيجار الباقية نفسها بعد منتصف
القرن الثالث الميلادى. ما السبب فى ذلك؟ وناقش فيكمان Fikhman، فى
مقارنته بين عقود إيجار العصر البيزنطى من البهنسا وهيرموبوليس، وقال
إنه لما كان ملاك الأراضي يغلب على كونهم أعضاء فى الأرستقراطية
المحلية، فإن إحلال هذه الطبقة بملاك ضياح كبيرة، التى أحرزت مع القرن

(199) P. Col.VIII 238 (incorporating P. Princ. III 136); SB XVI 13035 (P. Bon. 39 as re-edited by R.S. Bagnall and K.A. Worp, ZPE 52 (1983), 247-54); cf. P.Oxy. XIX 2240 (certainly a private estate), 2242 (on the back of 2240), 2241 (a rent roll, dated 283/4, on an ousia which was perhaps fiscal), XIV 1743 (similar in the format to 2241).

(200) P.Oxy. XIX 2242 lines 1-5.

السادس تقديماً في البهنسا أبعد بكثير من إقليم هيرموبوليس، بينما أخصت انخفاضاً أكثر حدة في عدد من عقود إيجار البهنسا بين أواخر القرن الثالث والسادس أكثر من عقود إيجار هيرموبوليس خلال الفترة نفسها^(٢٠١).

من الصواب بالتأكيد الربط بين التغيير في سمات عقود إيجار البهنسا مع تغيير ثروات طبقة ملاك الأراضي البلدية؛ فقد أدى استقطاب ثروة أراضي مواطني عواصم الأقاليم بالتحديد إلى تآكل تلك الطبقة المتواضعة الثراء من ملاك الأراضي التي قيل: إنها كانت مسؤولة عن عقود الإيجار "النموذجية" الخاصة بمنصف عصر المواطن الأول. فالروابط غير الرسمية والشخصية التي كانت تربطهم بمستأجريهم والموتقة بالخطابات الذي سبق حالاً مناقشتها، فضلاً عن الشروط المعقدة والشخصية لعقود الإيجار نفسها، كانت تمثل شكلاً هشاً لعلاقات اجتماعية قضى عليها بسهولة بواسطة اتساع الهوية الاجتماعية بين المالك والمستأجر. وكلما أصبح الملاك أكثر بعداً عن مستأجريهم، أصبحت الشروط التي تزرع أرضهم بمقتضاها أكثر توحداً، ونجد أن ملف العوائد حل محل عقد الإيجار كأهم سجل لعلاقاتهم. ويوضح صياغة أحد عقود البهنسا القليلة من أوائل القرن الخامس P.Oxy. LV 3803 تغييراً في التعليمات من السمات الفردية شديدة الدقة المميزة لعقودهم

(201) I.F. Fikhtman. 'Oxirinch i Ermoupol'v vizantiiskoe vremia (sopostavlenie arendnykh dogovorov)'. ('Oxyrhynchus and Hermopolis in the Byzantine period: a comparison of the lease agreements') in Drevnii Vostok. Sbornik I: k semidesyatiyatiletiyu Akademika M. A. Korostovtzeva (Moscow, 1975), 184-91 (in Russian; French summary P. 313).

المبكرة: 'أقدم بكامل إرادتي بتأجير..... وفقا لملفات الإيجار السابقة.....
[يشترط أن أحصل] على العقد ودفع الإيجار السابق وجميع الالتزامات
المنفصلة على نفس الأساس بالنسبة لآلات الري الأخرى وفقا لملفات
الإيجار.....'.

يدل هذا المثال بطبيعة الحال على أن عقود الإيجار المكتوبة، وكذلك
الإيجار الزراعى بشكل عام، واصل وجوده على ضياع كبيرة كما كان يحدث
دائما. وتُفتَح أقدم الحسابات التى سبقت الإشارة إليها بتسجيل المبالغ المدین بها
المستأجر لإكراميات sponde العقد^(٢٠٢). ومن ثم كان الأمر ببساطة رؤية
إحلال بسيط لعقود الإيجار المكتوبة مع نمو الضياع الكبيرة. ولكن لا بد أن
هناك أسبابا لماذا كان من النادر حفظ عقود الإيجار المكتوبة مع مستأجرى
الضياع الكبيرة فى البهنسا نفسها؛ حيث كانت مسؤولية كتابتها والاحتفاظ بنسخ
منها موكول به للمشرفين المحليين pronooetai أو نظار الضياع phrontistai فى
القرية، بينما كان المستأجرون الذين ظلوا مع المالك نفسه لعدة سنوات قد
تجددت عقودهم ضمنا (حتى لو كان العقد الأصيل محددا بنطاق زمنى)، بدلا
من إعادة كتابة مسودته على فترات متعددة، ومن ثم كان مجموع عقود الإيجار
التي يصل إلينا أمثلة منها أصغر عددا.

وعلى ذلك فلكى نختم الحديث، فإن عقود الإيجار الباقية على الرغم
من أنها مفيدة فى تفاصيلها عن الإنتاج الزراعى وعلاقاته الاجتماعية الريفية
فى أى جزء من الفترة، فإنها تقدم نظرة كاملة عن الإيجار الزراعى فى
الإقليم، لكنها تعكس جوانب معينة منه. وكان دورها الأكثر ثباتا، حتى إذا

(202) P. Oxy. XIX 2240 (AD 211).

كان متخصصا، يتمثل في توفير الإدارة أو رأس المال الذي لم يكن مالك الأرض يستطيع تقديمه، أو لا يفضل القيام به. فقد قامت عقود الإيجار بإلقاء الضوء فقط لمدة القرنين، من منتصف القرن الأول إلى منتصف القرن الثالث الميلاديين على أكثر الجوانب 'مركزية' للأحوال الزراعية، حيث أصبح ملاك أراضي عاصمة الإقليم أغنياء بما فيه الكفاية ليعتمدوا في حياتهم على تأجير أنصبتهم من الأرض للقرويين المحليين. إن ضغط هذه الطبقة باستقطاب ثروة الأرض، غير الظروف الخاصة التي كان يعمل فيها نظام الإيجار، لدرجة تَوَقُّف عقود الإيجار الباقية مرة أخرى عن أن تعكس الأهمية المستمرة للإيجار في العلاقات الاجتماعية للإنتاج الزراعي.

الخاتمة

Conclusion

يُوثق بردى البهنسا بالكامل معظم أنشطة ملاك الأراضي الذين عاشوا في البهنسا نفسها في حين كانوا يمتلكون أراضي في القرى المحيطة بالإقليم، وكان لدى الإدارة الرومانية لمصر الوعي الكافي بمسؤولية تعزيز مثل هذه الطبقة المعتدلة الغنى من ملاك أراضي عاصمة الإقليم، رغم صغر حجم المساحة الغالب عليها، في المقام الأول من خلال خلق كميات كبيرة من أراض ملكية خاصة بمعدلات ضريبية معتدلة.

ومع ذلك يمكننا تبين أنه لم يكن هناك وجود لأي مانع رسمي للحصول على حيازة الأرض بين سكان عاصمة الإقليم والقرويين (كما كان في الضرائب الشخصية)، أو في الواقع بينهم وبين مواطني روما والإسكندرية، رغم أن هؤلاء كانوا يخضعون لنظم قانونية مختلفة. فقد كان يُمكن أفراد من جميع تلك المجموعات امتلاك أرض خاصة من الطبقات المختلفة، ويمكن تبادلها من واحد لآخر؛ كما كان يمكنهم حيازة إيجار أرض عامة، أو مقدسة أو أرض إمبراطورية. وغالبا ما كان الرومان والسكندريون الذين تم تسجيلهم كملك أراض في إقليم البهنسا بعد أوائل الحكم الروماني- ينحدرون من

عائلات لها أصول محلية، أو كان لهم على الأقل صلات طويلة مع الإقليم؛ على الرغم من أننا لا يمكن استبعاد إمكانية أن مدى تمثيل الملاك الغائبين كان ناقصا بسبب استخلاص الأدلة من البهنا نفسها.

ليس هناك معلومات دقيقة عن نسبة الأراضي العامة للأراضي الخاصة خلال عصر المواطن الأول. وحتى عند منتصف القرن الرابع عندما تحولت الأرض العامة السابقة إلى ملكية الخاصة، فإنها كانت نسبة أقل من ٢٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في الإقليم. ومن الممكن أن يكون التوازن بين الأرض العامة والأرض الخاصة في أوائل عصر المواطن الأول كان أكثر إلى حد ما، ولكنه كان ما يزال أقل من أن يتساوى الميزان الذي ثبت وجوده في بعض قرى إقليم الفيوم. وتعد نسبة الثلثين للأرض الخاصة في تلك الحقبة نسبة مناسبة، ارتفعت تدريجيا من خلال مبيعات الحكومة للأرض، خاصة في القرن الثالث. وفي الحقيقة لا توجد وسيلة لتقدير إلى أي حد كانت مساحة الأرض الإمبراطورية أو الأرض المقدسة هناك في أي مرحلة.

بلغ المعدل القياسي للضريبة على معظم الأراضي الزراعية الخاصة إردبًا واحدًا على الأورورا. وكانت الأرض العامة تسلم مستحقات بمعدلات متفاوتة تجاوزت إردبين على الأورورا، وتراوح المعدل الأكثر شيوعًا بين ثلاثة وأربعة أرناب. وهكذا واجه مستأجرو الأراضي العامة الذين كان معظمهم من القرويين عبء ضرائب أكبر بكثير من الأفراد الذين امتلكوا أراضي خاصة فقط. ومع ذلك فإن اختلاط حيازات نوعيات مختلفة من

الأرض فى أيدى كل من سكان عاصمة الإقليم والقرويين قد ساعد على تخفيف ذلك العبء. لقد كانت فى الحقيقة سياسة رسمية، أغلب الظن لمواجهة عدم قدرة بعض صغار الفلاحين للوفاء بمستحققات الأرض العامة، وذلك بواسطة وضعها فى أيدى أناس ذوى ثروة خاصة كبيرة، وفى حالة عدم وجود متطوعين يتم اللجوء إلى الإرغام.

كان يوجد هناك بعض الضياع الكبرى خلال العصر الرومانى، وتلك هى الأملاك التى يبدو أنه كان لها إدارة مركزية أكثر من كونها كتلا لقطع منفصلة؛ رغم أن هذه الضياع كانت تضم فى العادة وحدات عديدة منفصلة. أصبح الدليل المرتبط بهذه الضياع، من حسابات زراعية وخطابات التعليمات، أكثر شيوعا خلال العصر الرومانى، لكن من الطبيعى أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن تلك الضياع نفسها أصبحت إما أكثر شيوعا أو اتساعا. ورغم أنه يفترض عادة حدوث تركيز تدريجى للثروة من الأرض الزراعية خلال تلك الفترة، فلا يوجد فى الواقع أى دليل من البهنسا، أو فى الحقيقة من أى مكان آخر فى مصر يمكن استخدامه لإثبات ذلك.

ومع ذلك، فإننى أعتقد أننا محقون فى افتراض بعض التركيز التدريجى فى حيازة الملكية، ما دام لا نبالغ فى مداه؛ وتقدم مصر أدلة غزيرة على ملكيات أراض ذات مساحات صغيرة خلال القرن الرابع وما بعده. وهناك بالتأكيد تغيير فى سمات 'ونجمة' وثائق البهنسا (المسلم بها بصورة خطيرة جدا كقاعدة للمناقشة) والتى تقترح زيادة إقصاء ملاك الأراضى عن ممتلكاتهم. ويعد ذلك أيضا دليلا كافيا لاقتراح بعض العمليات التى ربما إما أن تكون قد ساهمت فى الاتجاه نحو تركيز الملكية أو تباطؤها.

مما لا شك فيه أن نظام السماح بتقسيم الميراث شجع على التجزئة المادية للملكية، وحال دون تركيز الثروة العائلية. كانت الأملاك تقسم بين النسل لكل من الذكور والإناث، على أن يكون الابن الأكبر هو المخول الوحيد بالحصول على نصاب مضاعف؛ وعلى أن يرث الأطفال بشكل منفصل من كل من الوالدين. وكان لا بد أنه كان لفرص الخصوبة ومعدل الوفيات تأثير كبير على مدى تركيز أو تبديد ثروة عائلة الفرد على مدى الأجيال؛ ولكن كان يمكن لبعض أفرادها السعى لتحقيق بعض السيطرة على تلك العمليات؛ وساعد زواج الأقارب بالتأكيد على مواجهة تجزئة الملكية. واحتفظ الموصون (حتى الإناث منهم) في بعض الأحيان بأراض زراعية للورثة الذكور؛ وكان يمكن شراء الأرض أو بيعها للأقارب أو الجيران (الفئات التي تزامنت في كثير من الأحيان). كان بيع أرض خاصة لأفراد بعيدا عن تقديم مساهمة كبيرة في تركيز ثروة الأرض، ويبدو أنه ساعد أكثر على الحفاظ على نمط مستقر لملكية المساحة الصغيرة من الأرض بإعطائها مرونة إضافية.

يبدو أن تحفيزاً أكثر قوة لتغيير اقتصادي واجتماعي كان كامنا في سياسة الحكومة تجاه الأراضي العامة. فقد ثبت بيع أراض عامة لتصبح ملكية خاصة في أوقات مختلفة، خاصة في عهد أغسطس Augustus وفي منتصف القرن الثالث. وشكل ذلك 'استثماراً جيداً' لأصحاب المشاريع من ملاك الأراضي؛ مختلفا عن الأرض المصادرة في مزاد، فالأرض العامة كان يتم بيعها بثمن مُحدد، منخفض جداً نظراً لحاجة الأرض لاستعادة

إنتاجيتها. ونحن لا نستطيع تقدير كم من الأرض العامة بيعت إجمالاً، لكنها مثلت بالتأكيد زيادة دائمة في نسبة الأراضي الخاصة.

رغم ذلك وأكثر أهمية، كانت التغييرات التي حوت تدريجياً الجزء الأكبر من الأراضي العامة إلى ملكية خاصة. هناك مؤشر طفيف أن الإجراء لتعديل معدلات الضريبة على الأرض العامة كان ضرورياً حيث كان على صغار المستأجرين مواجهة التزاماتهم، وقد تم تطبيقه أصلاً على نحو فعال تحت الحكم الروماني، ويبدو أن النظام تجمد إلى حد كبير في الفترة الأنطونية. ومنذ البداية كان كثير من الأراضي الملكية في أيدي كبار المستأجرين الأثرياء؛ ووجد أيضاً أن ذاك كبار ملاك الأراضي من عاصمة الإقليم أصبحوا يضطلعون على نحو متزايد بمسؤولية الأراضي العامة العادية (demosia ge). كان ذلك نتيجة للإرغام أحياناً، وهناك أيضاً دليل على حصول ملاك أراض عليها تطوعاً، وحتى بشغف؛ لأن ملاك الأراضي أمكنهم بفاعلية عن طريق إصلاح الأرض، وتطبيق نظام تناوب المحاصيل العادية على الأرض الخاصة إضافة رقعة كبيرة فاعلة إلى ضياعهم القائمة بدون أن يضطروا إلى دفع ثمن الشراء. وتم توجيه بعض الإجراءات لاحتياجات صغار المزارعين، مثل الإمداد ببذور القمح التي استمرت حتى القرن الثالث، وبنهاية ذلك القرن تم استيعاب كامل للأرض العامة لتصبح ملكية خاصة، وتم تمييزها في القرن الرابع فقط بمعدل ضرائب مرتفع. ومع ذلك ظلت بعض الأراضي العامة القديمة باقية في أيدي القرويين لزراعتها على نطاق صغير (وعلى الرغم من ذلك يوجد لها توثيق كاف من الأدلة)،

وهناك ما يدعو تماما لنعتمد أن هذا التحول الكبير فى التزام الأرض، ساهم إلى جانب ضغوط أخرى مثل الأعباء العامة *liturgies* على الأفراد من نوى الثراء المتواضع، تجاه الاستقطاب لثروة الأرض.

وإذا قمنا بفحص عقود إيجار الأرض الخاصة من البهنسا، يظهر بالتأكيد وجود تغييرات كبيرة فى الجزء الأخير من القرن الثالث التى لن يكون من السهولة تفسيرها من خلال احتمالات فرصة بقاء الأدلة؛ لأنه بالنسبة لمعظم عصر المواطن الأول فتلك المجموعة الكبيرة من الأدلة تعكس الممارسة التى درج عليها ملاك أراضى عاصمة الإقليم من نوى الثروة المعتدلة فى العيش على دخل عوائد إيجار أرضهم لقرويين محليين. ورغم أن هؤلاء المستأجرين كانوا أساسا من صغار المزارعين أكثر من كونهم من كبار المستأجرين وتكبد بعضهم ديونا لملاك أراضيهـم، فغالـب الظن أنهم تمكنوا من الحصول على بعض الاستقلال الاقتصادى عن ملاك أراضيهـم بتوفير أدواتهم الخاصة ونفقاتهم. ومن الضرورى وجود روابط اجتماعية ما زالت غير موققة إلى حد بعيد، وحال دون تبعيتهـم للكاملة أيضا حقيقة أن المستأجرين عادة كانوا يقيمون فى منازلهم، وكان يمكنهم الحصول على دخل من مصادر متعددة فى الوقت نفسه، وربما كانوا هم أنفسهم يمتلكون أنصبة من الأرض، أو ربما كان لديهم أكثر من مالك للأرض، أو يجمعون بين إيجار أراض خاصة وأراض عامة.

ومع ذلك، أصبح مستأجرو القرية فى أواخر القرن الثالث أكثر ندرة فى عقود الإيجار، وحل محلهم سكان عاصمة الإقليم الأثرياء، الذين بدوا أنهم

كانوا إداريين فى المقام الأول أكثر من كونهم أنفسهم مزارعين. إن المحاصيل المذكورة توقفت أيضا لتكون دورات المحاصيل العادية للقمح والعلف، وفى الحقيقة لم يكن هناك ابتعاد كامل عن زراعة المحاصيل الأساسية، وفى الواقع هناك أدلة أخرى على استمرار أهميتها، لكن يبدو أن الذى حدث هو أن أهمية عقود الإيجارات المكتوبة قلصت من انعكاس نمط زراعى سائد إلى دور أكثر تحديدا من ذلك بكثير. ويبدو أن استقطاب الثروة أدى إلى محو مركز ملاك أراضي عاصمة الإقليم من ذوى الرخاء المتواضع، وكذلك أيضا العلاقة الهشة التى كانت لهؤلاء الملاك مع صغار مستأجريهم الذين كانوا مستقلين نسبيا. ولما كانت الفجوة الاجتماعية بين ملاك الأراضي والفلاحين قد اتسعت، وأصبح الفلاحون معتمدين على ضيعة واحدة لإعاشتهم، حل ملف العوائد محل عقد الإيجار على اعتبار أنه الشكل المميز لتوثيق علاقتهم.

تم توثيق وجود عدد كبير من الإناث ملاكا للأراضي خلال الفترة: وتقوم كلوديا إيزيدورا *Claudia Isidora* وكالبورنيا هيراكليا *Capurnia Herakia* بتقديم اثنتين من الأمثلة الأكثر إثارة للاهتمام عن كبار مالكات الأراضي. ويقدم بردى البهنسا أساسا جيدا لدراسة مواقف فى ملكية المرأة للأراضي فى مصر الرومانية، على الرغم من ظهور صورة متناقضة فى بعض الأحيان. ورغم العدد الكبير من النساء مالكات لأراض، فلم تصبح النساء فى الغالب مستأجرات لأرض خاصة تقريبا (أو أنها على الأقل لم توثق بأنها قامت بذلك)، وأنهن كن مستثنيات قانونا من الإرغام على زراعة أرض عامة.

ولكن ربما واجهن صعوبة فى تطبيق هذا الحق، وفى الواقع كانت المرأة فى موقع بارز بين الحائزين على أرض عامة. ربما تحيز الموصون ضد وراثـة المرأة عند توزيع أراض زراعية، ولكن وجد آباء كانوا يقومون أيضا بشراء أراض لبناتهن قبل الزواج. لذلك، فإن ما يبدو لنا وجوده، يتمثل فى مزيج من مفاهيم مختلفة لدور المرأة تتعايش معا فى توتر. منح كل من القانون المصرى والقانون اليونانى الذى طبق فى مصر حقوق كبيرة للمرأة فى الميراث وملكية الأرض؛ لكن ذلك لا يعنى بالضرورة أنهن لعبن دورا فاعلا ومستقلا فى إدارتها وزراعتها. وكان يمكن لبعض النساء خاصة المتعلقات أو اللاتى حصلن على حقوق طبقا للقانون الرومانى للتصرف بدون وصى، واللاتى شعرن بقدرتهن على القيام بذلك الدور؛ لكنه كان واضحا من الطريقة التى كن يشار بها لهذه المميزات فى الوثائق أنهن كن يقمن بشيء غير عادى نسبيا. وعندما كانت النساء تشير فى التماساتهن عن 'ضعف المرأة' والذى كان يمنعهن من القيام بإدارة أراضيهن بفاعلية، فإنه كان ينطوى على عرف اجتماعى ربما شاركن أنفسهن أو لم يشاركن فيه، وكانت ميزة كبيرة لأية مالكة أرض أن تتلاعب بهذه القاعدة الاجتماعية، حتى تتمكن من الاحتفاظ بملكيتهـا، فى حين تصبح متحررة من الالتزامات المرتبطة بها.

كان توثيق الأدلة التاريخية هو إحدى أكبر نقاط القوة فى بردى البهنسا، رغم مجموعة من الأمثلة المنفصلة، وتنوع الاستجابات الفردية لكل من الرجال والنساء للمشاكل فى الحصول على سبل الإعاشة من بيع

ريع الأرض. فقد كون كل من ملاك الأراضي والمستأجرين جزءا من شبكة شديدة التعقيد من العلاقات الاجتماعية، كانت واضحة بدرجات متفاوتة من خلال نظام إيجار الأرض، وقواعد الوراثة، وقانون البيع والإيجار، بالإضافة إلى ما هو أكثر غموضا (بقدر ما يتعلق بوثائقنا) عن طريق التزامات التقاليد الاجتماعية. ربما كان لبردى البيهنا حدوده كأساس لتعميم اجتماعي، ولكن مع توضيح تفصيلي كيف حاول الأفراد إفصاح طريق التفاوض من خلال مسار هذه الشبكة واستخدموها لصالحهم، فسمحوا برؤية لا نظير لها في طبيعة ملكية الأراضي في جزء من الإمبراطورية الرومانية؟.

الملحق الأول

الجدول رقم (١): الحجم النسبي لقرى البهيسا
The Relative Size of Oxyrhynchite villages

طبقا لمحفورات قائمة بولية (P. Oxy. 1285, 3rd c. AD): أخذت الأرقام من السلسلة الثانية (cols iii ff.) حيث كان ذلك متاحا: أما الذي لم يكن متاحا، فقد أخذت الأرقام من السلسلة الأولى (cols i-ii) ووضعت بين قوسين مربعين.

(١) تسلسل أحجام القرى تنازليا

L = يسار M = وسط E = شرق Th = جنوب U = العليا W = غرب

اسم القرية	المركز	المبلغ المقوع بالواقعة
1500 dr+ Seryphis	W	1940
1000-1499 dr. Teis	Th	1308
Senokomis	W	1260
Mermertha	U	1060
Nesminis	U	1034
Pela	W	1018
500-900 dr. Phoboo	E	900

تابع الجدول رقم (١)

اسم القرية	المركز	البيع المخطط بالدرخمة
Moninou	U	872
Episenou	U	846
Chusis	U	828
Sesphtha	L	740
Dosilheou	L	676
Taampemou	E	630+
Nemou ep.	M	[622]
Takona	L	584
Sinkcepha	U	568
Syron	W	560?
Tampitei	M	540
Panenei	W	516
Ophis	E	500
Paomis	Th	496
300- 499 dr.		
Kerkelhyris	W	441

تابع الجدول رقم (١)

اسم القرية	المركز	البيع الممنوع بالسلخمة
Tanais	M	438
Talao	L	379
Ision Panga	U	371
Kerkemounis	U	360
Istrou	M	352
Pakerke	E	342
Leukion	W	324
Sinary	L	324
Psobthis	E	326
Enteis	U	300
Tychinphagon	L	300
200-900 dr. Petne	L	288
Psobthis	M	242
Nemera	U	236
Sadalou	W	236

تابع الجدول رقم (١)

اسم القرية	الرمز	البيع المدفع بالدرامة
Senekelu	L	225
Tholdhis	E	223
Terrythis	Th	208
Palosis	E	200
Adalou	-	-
100-199 dr. Iston Tryphonis	L	198
Mouchinaryo	L	180
168	E	
Sarapion Chairemonos		
[165]	M	
Herakleion		
153	L	
Sous		
Takolkeitis	M	144
Kerkeura	M	136
Kesmouchis	Th	117
Senyris	U	116

تابع الجدول رقم (١)

اسم القرية	المركز	البيعة المدفوعة بالدراخمة
Heracleidou	W	108
Petenounis	W	108
Sento	M	118
Leme	M	100 +
Paimis	W	100 +
Kosinou	L	100
Senao	W	100
Senepia	M	100
Psobthis	M	97
Nigrou	U	80+
Archibiou	U	72
Lenon	W	72
Mastingophorou	M	72
Posompous	E	72
Sepho	Th	72

تابع الجدول رقم (١)

اسم القرية	المركز	البيغ المصنوع بالمرافعة
Tholthis	Th	72
Xenarchou	U	72
Thosbis	U	70+
Nesla	U	64
Satyrou	E	64
Toka	M	64
Artapaton	M	54
Under 50 dr.		
Pelo	M	48
Mouchinaxap	W	45
Poulchis?	M	40+
Texei	M	36
Petenouris	M	28
Iasion Kato	L	18

تابع الجدول رقم (١)

ب- أسماء القرى بالترتيب الأبجدي

اسم القرية	المركز	البلغ المدفوع بالدراخمة
Adaion	E	200
Archibio	U	72
Artapatou	M	54
Athychis	U	712
Chusis	U	828
Dositheou	L	676
Entesiss	U	300
Episenou	U	846
Herakleidou	W	108
Herakleion	M	[165]
Keme	M	100+
Ison Kato	L	18
Ison Panga	U	371

تابع الجدول رقم (١)

اسم القرية	الرمز	المبلغ المدفوع بالديارضة
Ision Tryphonis	L	198
Istrou	M	352
Kerkemonis	U	360
Kerkethyris	W	441
Kerkeura	M	136
Kesmouchis	Th	117
Kosmou	W/	100
Lenon	W	72
Leukion	M	324
Mastingophoron	U	72
Mermertha	U	1068
Moninou	U	872
Mouchinaryo	L	180
Mouchinaxap	W	45

تابع الجدول رقم (١)

اسم القرية	التركيز	البلغ المبلغ بالدراسة
Nemera	M	242
Nesla	U	64
Nesmimis	U	1024
Nigrou	U	80+
Nomou epolkion	M	[622]
Ophis	E	500
Paimis	W	100+
Pakerke	M	342
Palosis	Th	208
Paneuei	W	516
Paomis	Th	496
Pela	W	1018
Petemounis	W	108
Petenouris	M	28

تابع الجدول رقم (١)

اسم القرية	الركز	المبلغ المدفوع بالدرهما
Petne	M	297
Phobouu	E	900
Plelo	M	48
Posompous	E	72
PoufChlis	M	40+
Psobithis	E	376
Psobithis	L	288
Psobithis	M	97
Sadalou	U	236
سرايون خايرمونوس Sarapion Chairmonos	E	168
Satrouu	E	64
Senao	W	100
Senekelu	W	7236

تابع الجدول رقم (١)

اسم القرية	التركيز	البلغ المبلغ بالدراخمة
Senephta	M	100
Senokomis	W	1296
Sento	M	108
Senyris	U	116
sepho	Th	72
Seryphis	W	1940
Sesphtha	L	740
Sinary	L	324
Sinkepha	U	568
Sous	L	153
Syron?	W	560?
Taampenou	E	620+
Takolkeilis	M	144
Takona	L	584

تابع الجدول رقم (١)

اسم القرية	المركز	البيع الممنوع بالسنخمة
Talao	L	379
Tampitei	M	540
Tanais	M	[438]
Teis	Th	1308
Terythis	E	223
Texei	M	36
Tholehis	L	225
Tholthis	Th	72
Thosbis	U	70+
Toka	M	64
Tychinphagon	L	300
Xenarchou	U	72

الجدول رقم ٢

تصنيف الأرض في بردية W. Chr. 341

الفرض من هذه القائمة توضيح مبدئي تصنيف الأراضي في ذلك السجل لأرض نابو Nanoo في إقليم

أبولونوبوليس. يلتزم الجدول بقدر الإمكان بترجمة مباشرة من الجزء الرئيسي من النص (مع حذف المقدمة،

وتفاصيل الحيازات الفردية التي تنتهي بها النص الموجود)، لكنه وضع لكي يكون الهيكل واضحا لم يتم تحديد هيكل

واضح. ووردت الإشارة إلى كسور الأوراب بعلامة a+.

* مجموع الأراضي المسجلة في أحواض نابو ar 668+ Naboo. منها:

ملكية : basilike

2+ar.	at $5 \frac{1}{12}$ (art./ar.)
1+ar	at $4 \frac{1}{12}$ (art./ar.)
55+ ar	at $3 \frac{1}{12}$ (art./ar)
35+ ar	at $2 \frac{7}{12}$ (art./ar.)
127+ ar	at $2 \frac{1}{12}$ (art./ar.)

222+ar (المجموع للكل) أراضي ملكية basilike

تابع الجدول رقم (٢)

* أراض ملكية أخرى مسجلة في طبقة:

امتلاك خاص

13+ar.	at 1 $\frac{7}{12}$ (ar./ar.)	idioktetos
15+ar.	at 1 $\frac{1}{12}$ (ar./ar.)	Idioktetos'
87+ar.	at $\frac{11}{12}$	Land
29+ar		1 $\frac{1}{4}$ Pol ()
237+ ar		Katoikike
38+ ar		eonemene

المجموع أراض خاصة Dioktesis, idiotike

* المجموع الكلى لأراض تابعة للمدير المالي، وأراض ملكية وأراض خاصة + 644 أرورا

الجدول رقم (٢)

* حساب أراض مقدسة، تم تأجيرها:

8+ar.

13+ar.

Hierakonitis

[3] ar.

(*) $2 \frac{1}{12}$ land (art./ ar) شعيير

24+ar.

(المجموع الكلي) حساب مقدس

* حساب المشرف على الحالية dioikesis والأرض المقدسة كما هو مذكور أعلاه = 668+ ar. منها:

402+ar.

مفقورة

260+ ar,

يمكن ريبها صناعيا

6+ ar.

غير مفقورة بالمياه

منها قائمة بالأفراد (kat' andra) إلخ.

(*) لا يوجد من بينهما قائمة بأسماء الأفراد Kat' avdota.

(*) ترجمة هذا السطر فيه شك؛ راجع مقدمة البردية 60. Giss. 341 and P. Chr. 341

تابع الجدول رقم (٣)

معدلات ضرائب الأراضي الملكية في البهنسا

Rate of tax (per ar.)	Date	Reference
$2 \frac{3}{16}$ Art. (plus money)	229	P.Oxy. LVII 3906 line 13
$2 \frac{29}{128}$ art (plus money)	229	P. Oxy. LVII 3906 line 15
$2 \frac{3}{4}$ Art. 1 ch.	IIIc	P. Oxy. VII 1044 line 21*
$3 \frac{1}{16}$ Art.	245	P. Oxy. XLII 3047 line 22
$3 \frac{1}{32}$ Art.	229	P. Oxy. LVII 3906 line 14
$3 \frac{19}{64}$ art. (plus money)	229	P. Oxy. LVII 3906 line 18
$3 \frac{1}{4}$ Art. 2 ch.	IIIc	P. Oxy. VII 1044 line 20*
$3 \frac{1}{2}$ Art.	245	P. Oxy. LVII 3047 line 10
$3 \frac{3}{4}$ art.	180-92	P. Oxy. IV 718 line 15
$3 \frac{3}{4}$ art 2 ch.	93	Princ, II 42 line 4

تابع الجدول رقم (٢)

$3\frac{3}{4}$ art 4 ch.	IIIc	P. Oxy. VII 1044 lines10, 11*,20*, 21
$3\frac{3}{4}$ art 6 ch.	IIIc	P. Oxy. 1044 line 19
$3\frac{3}{4}$ art 7 ch. (*)	IIIc	P. Oxy. VII 1044 line 11
4art.	IIIc	P. Oxy.VII 1044 lines 8*,12*, 23
4art. 4 ch.	IIIc	P. Oxy. VII 1044 col. ii 18
4art. 8 ch.	IIIc	P. Oxy. VII 1044 line 15
$4\frac{1}{16}$ Art.	244	P.Lond. inv 2174
$4\frac{1}{4}$ art.1 ch	IIIc	P. Oxy. . VII 1044 line 20*
$4\frac{1}{4}$ art.3 ch	IIIc	P. Oxy.. VII 1044 col ii 20 pleonasmou basilikes

(*) لاحظ أن art. 3 في الفصل السابع لمصوت خطأ في ZPE 67 (1987) p. 292.

تابع الجدول رقم (٣)

5 art.	21 BC	P. Wash. univ. II 77 line 22
$5\frac{1}{4}$ art. 9 ch	IIIc	P. Oxy. VII 1044 line 16
$5\frac{1}{2}$ art	229	P. Oxy. LVII 3906 line 16
$5\frac{3}{4}$ art	21BC	P. Wash. univ. II 77 line 24

ملاحظات:

- تم حساب الأرقام بمكيال خوينكس choenix (وحدة مقياس جافة يساوى تقريباً نفراً واحداً)؛ ومكيال الأرناب الذى استخدم فى جميع الحالات كان مكيال أر بين خوينكس choenix.
- P. Oxy. VII 1044: راجع مراجعة يورنى Youite L.C. Youite للطبعة الأصلية فى especially ZPE 21 (1976) 1-13; ZPE 67 (1987) P. 290 راجع 235: وهنا يمكن تصحيح تاريخ 11-12 pp. 11-12 ولا يفهم منه صراحة أنه ملكي basilike، حيث يوجد بعض الشك فى أنها تشير لتلك الطبقة.
- عن يردية 3047 XLII Oxy. راجع مراجعة الموزنة فى 283-92 ZPE 67 (1987).

الجدول رقم (٤)

معدلات الضرر إنب بالأزورا التي استخرجت من بردية P.Oxy.XII 1445 (2 nd c. AD)

مدفوعات بالأزورا		المساحة	
شعير	قمح		
0.50 ^٥	4.82 art. ^٥	63.94 ar.	القيد الإجمالي لبداية القسم الموجود ^(١)
2.45art. ^٥	4.53 art. ^٥	8.67 ar.	
	2.08 art (2.43)	0.37 ar.	مزارع الأراضى العامة (أراض جافة) [demosioi] ^(١)
	0.90 art (1.07)	4.84 ar.	
			demosios epitros (المتقابلة القمر رغم مياه القمر
			جميعها أراضى ملكية خاصة All idiotike
	6.01 art.(6.90)	4.25 ar.	جزر علمة [demosioi] nesoi علم 18

(*) خضعت هذه الطبقات أيضا لضررية إضافية prosmetroumena (تبلغ ١٥٪ من قيمة الضررية على القمح؛ ٢٠٪ من ضررية الشعير)؛ لكن المدفوعات الإضافية على كل من السطرين الأول والثاني من الجدول لا يمكن أن تحسب بشكل منفصل.

ملحوظة: أعطيت الأرقام بـعشرين عشريين؛ وتضمنت الأرقام التي بين قوسين على الضررية الإضافية prosmetroumena.

(٢) يتضمن قيد الإجمالي الأول الباقي مساحات الأرض الجافة diapsioi الأرقام الموجودة في السطر الأول من القائمة هي نتيجة الطرح من أرقام الأرض الجافة diapsetioi .

الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

الاختصارات:

ذكر Male

أرورا = ar.

A = أوريبوس / أوريبيا

(or) Oxyrhynchus من البهيسا = Oxy.

أرلب = Arl.

Alex = سكندرية

son of ابن = s

ابنة = d.

Any crope except isatis & echomention
ماعدا ورد النيل (الصبيغة الزرقاء) والحصفر

فرعون vill = villager (s)

أنثى = Female

المصدر	التاريخ	نوع الوثيقة	وصف الأرض	المساحة	الحصول	الواقع	اسم العائل	نوع الجنس	الوضع الاجتماعي	مالك أرض خاصة أيضا	اسم المقيم من الباقين	ملاحظات
P. Oxy. XII 1464	كلوبترا أو أصطس	القصاص	أرض ملكية basilike ge		قبح	يسبون Isbon ابن			فارسي مستوطن Kaitic shippare مزارع دولة denosios georgos			
P. Wash. univ. II 77	21 ق.م.	القصاص	أرض ملكية basilike ge		قبح وعقب أخضر arakos	Pekysios تاكونا توتونس Takona Trothitis	فانياس ابن سلاريون Phantias s. Sarapion	رجل		نعم		

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

ملاحظات	اسم المزارع من البهاغن	ملك أرض خاصة أيضا	الوضع الاجتماعي	نوع البهيس	اسم العائل	الموقع	المحصول	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
		نعم	البهيسا مزارع أرض عامة	رجل	ليون بن هوراكليدس Leon s. Herakleides	أنتيويرا بيل Antipera Peta	عصا، وقح	5 لورا 3 لورا	أرض ملكية hasillic ge	إقليم	5/4 BC	P. Oslo II 26
			قروي	رجل	ابن فيلو تاس؟ s. Philotous?				من العامة From the Public (٩)	قسم زراعة أرض عامة		P. Rein. II 99
	أريسون لين أبو اللوقوس Antemion? S. Apollonio			رجل	سارليون المدعو ديموس بن هوراكليدس	بيل Peta			من مزرعة ملكية	عقد من البهاغن	43/4	P. Oxy. II 368= St. Pal. IV p. 116
	سيف زراعتها من قبل اخرون بشت الارضي cithora				M	ثوجينيس بن ثوجينوس	نسل Nosta	40 لورا	أرض ملكية	أعلى مزاوية أو مناقصة	44/5	P. Oxy. II 279

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهنا

ملاحظات	اسم القزم من اياقن	مالك أرض خاصة أيضا	الوضع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم العائل	الموقع	المحصول	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
	بولتس بن بعلبوس Poutas s. Pheraicos	نعم		سيدة	كلوس راييس بنت كومون Tausoris d. Konon	Seraphis	قمح شعير عشبة؟ - atrikos	جزء من $15 \frac{3}{4}$ أورا	أرض خاصة وملكية	عقد ليجار من اليان	52/3 1029	PSI IX 1029
			قروي	رجل	بيميس بن أمون	تاليس	قمح	3 أورا	أرض ملكية إيج	طلب قرض غلل	87/8	P. Coll. Youite I 22
			قروي	رجل	هيراكليوس بن بلميس وثلاثة إخوة	Talsu	قمح	$25 \frac{1}{4}$ أورا	أرض ملكية إيج	أمر بمنحة بنور	88	P. KMin III.137
				رجل	شخص واحد	بسيم بنيس الشرقية ?Psychitis	(قمح)		ضحية إمبراطورية وأرض أخرى	أمر بمنحة بنور	88	P. KMin. inv. 59
			Oxy.?	رجل	باتورم أوديس louthis بن بوزيريس Pausiris				أمر بمنحة بنور		88/9	P. Rob. inv. 49

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

ملاحظات	اسم المقتدّم من الممتلك	مالك أرض خاصة أيضاً	النوع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم العائز	الموقع	المحتول	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
			Oxy.	رجل	هير الكليدس بن هير الكليدس Herakleides.	هيروثيس و هيروثيس Herolhis	فتح	$2\frac{1}{4}$ أورو $(\frac{1}{2} \times 30)$ $2\frac{1}{2}$ أورو أورو (١)	أرض استيطان أرض مصادرة مصادرة (onsialke) Prins(sodon)	أمر بنسخة بذور	٩٢	P. Oxy. XVIII 2185
			نعم		امراة	نيونيسيا ابنة بيتر زيريس	يونيس Pounis	$2\frac{1}{4}$ أورو	أرض ملكية	حساب عادل	٩٣	P. Princ. II 42
طلب محكم بسم يطلب ملو من المدعو أيضاً يا... بن ليستكر طلب				رجل	باناخوتيس بن باناخوتيس Panchotes s. Panchotes		فتح	٦ أورو	أرض ملكية	طلب قرض بذور	٩٩	P. Oxy. LVIII 3902

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

ملاحظات	اسم المزرع من المالكين	مالك أرض خاصة أيضا	الوضع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم المزارع	الواقع	المسكون	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
كلمه بارتوليس بن بطليموس وثو جويس بن فحقيس Naxtharitis				رجل	يسوبثيس Psobthis					أمر بنسخة بنور		? 3907
				سيدة	ثاثيريس بنت ثيو جويس Thaures d. Diogenes	كير كثيريس	فتح	$\frac{3+2}{4}$ $+\frac{2+2}{4}$ (1+) لور را		أمر بنسخة بنور	99	P. Oxy. LVII 3903=3904
										أمر بنسخة بنور غلال		+ 3908=3909

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهمنسا

ملاحظات	اسم الترم من البيانات	مالك أرض خاصة أيضا	النوع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم المانز	الموقع	المحصول	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
			جميع القرويين من بيلا Pella	رجل	نومينوس Noumenios		قمح	١ أوروا		طلب قرض غلال	99	P. Oxy. LVII 3905
				رجل	أبولونيوس Apollonius;		قمح	١ أوروا				
				رجل	توكيس Tokos;		قمح	$\frac{1}{2}$ أوروا				
				رجل	هيبوليتوس Hippolytos;		قمح	١ أوروا				
				رجل	پاساليمس Pasalyms;		قمح	$\frac{1}{2}$ أوروا				

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهنا

ملاحظات	اسم الملتزم من المالك	مالك أرض خاصة أيضا	الوضع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم العائل	الموقع	المحصول	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
				---	حوروس بن بيمنيس Pemsynis:		قبح	$\frac{1}{2}$ أورا				
				---	حوروس بن باريس Paris:		قبح	$\frac{1}{2}$ أورا				
				---	ناريس Naris:			$\frac{1}{2}$ أورا				
				امرأة	تامينوس ابنه بيمنيس Tamenous d. Pecimis			$\frac{1}{2}$ أورا				

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهنا

المصدر	التاريخ	نوع الوثيقة	وصف الأرض	المساحة	المحصول	الموقع	اسم المالك	نوع الجنس	الوضع الاجتماعي	مالك أرض خاصة أيضا	اسم المالك من المالكين	ملاحظات
SH XIV 11280	108/9	عقد إيجار	(عامة)				إكسكون بن هيروديس Exakon s. Herodes	رجل	Oxy.	نعم؟		
P. Manti. 1	119/20	تقرير رسمي	ضباغ oustiac	210+ أرورا		ثوليثس Tholitis (المفلي)						
P. Oxy. XXIV 2410	120	التماس	ملكية				مورديون؟ كورديون	رجل	قروي			مورديون بلاجر أرض من اليطن لاخرين
P. Oxy. VII 1024	129	أمر بمنحة بنور جريب	(عامة)	$\frac{1}{4}$ أرورا	قمح	أوبيس Opis	أبولونيوس بن هيليودوروس	رجل	Oxy.			
P. Oxy. IV 730	130	عقد إيجار من اليطن	ملكية	$\frac{5}{8}$ أرورا	عشب أفندر choros	سينيئا Senepia	سارابيون بن هيروديس Sarapion s. Herodes	رجل	Oxy.		ثاليريوس بن أبولونيوس Valerius s. Apollonios	

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهنا

ملاحظات	اسم القديم من الباطن	ملك أرض خاصة أيضا	الوضع الإقليمي	نوع الجنس	اسم العائل	الموقع	الحصول	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
	اسم القديم من الباطن Dioskoros			امراة	كلوديا باطليما Claudia Proclama	سيناري Sinary	عقب أخضر chortos	3 أوروبا	ملكية	عقب إيجر من الباطن	134/5	P. Oxy. IV 810
كلفت الأرض للخدمة ملحة بقرض مضمونة						تاميير Taminire			أرض عامة Demosia ge	تتارل عن أرض لستيطان	139	P.Oxy.LII 3690
					أوفيلاس يدعى كوراكس Ophelax alias Korax (عبد محرز)	سينارو Sennaro	ماعدنا ورد النيل، والنصف والفتح	3 أوروبا	أرض بيعت بمسرح محدد hypotogus	عقد إيجار	139	P.Oxy. X 1279

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

ملاحظات	اسم الملتزم من المملوك	مالك أرض خاصة أيضا	الوضع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم العائل	الموقع	المسعود	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
			Oxy.	رجل	كلبو خارس بن كلبو خارس يلاحي خايريون واخاه غير الاشقيق كلبو خارس	Phobou; قوبر	لمح	$\frac{1}{4} 28$ أرورا ٩١	(عامة)	أمر بفتح بنور على	148	P.Oxy. XLI 2936
	أسيقاس بن ليونسيوس Anxias s. Diorystos			رجل	لوكونس ليونسيوس Lucius Diogenes	سوكينا Sinkopha	أي / قبح	$\frac{3}{4} 6$ أورا	أرض عامة ملكية Basilica edaphic	عقد ليجار من الباطن	151	P.Oxy. XXXIII 2676
				رجل	ليون بن سارليون	كفر بوتوريس			أرض عامة Demostia ge	تق ملكية	158/9	P.Oxy. VIII 1123

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

ملاحظات	اسم المقيم من الباطن	مالك أرض خاصة أيضا	الوضع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم المأوى	الموقع	الحصول	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
	لور جينيس بن حوروس Diogenes s. Horus			رجل	سابقا تيروس بن توتوتيس Apton s. Sarapion formerly Tcos s. Roxes	بالخمسة Patenours Epotion of						
			Oxy.	رجل	سل ليرين بن هير اكس Sarapion s. Hicrax	موشيناكس Mounchina zap	قمح	$\frac{2}{8}$ أرورا	(أرض مسجلة له)	عقد ليجار من الباطن	163	PSI VII 739
يذكر مقدم القلم التاريخ أنه يمتلك الأرونة من الأرض الملكية		نعم	Oxy.	رجل	ألفسوكوس الأول يدعى لواليسوس	سينيز Sennis		4 أرورا	ملكية	القلم	180-92	P.Oxy. IV 718

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

ملاحظات	اسم المقيم من المياطين	مالك أرض خاصة أيضا	الوضع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم المالك	الموقع	المحصل	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
			قروي	رجل	أبولو لوفوس بن. بن تيماجين ويدعي دييموس Didymos	تيس Tetis			[عام]	إيصال لبنور غلال	١٩٧	P.Oxy. X 1262
			Oxy.	رجل	إسحقريون بن هير لايون Ischyron s. Heradion	ثولثيس (Tholthis (Tantiois- pho)	قبح	١٧ أرورا	ملكية	طلب قرض غلال	١٩٧٨	P.Oxy. XLIX 3474.
		نعم			ورثة ديونيستوس بن أسيكليديس				ملكية	إيصال لضريبة التاج	١٩٧٠- 200	P.Oxy XII 1441
			قروي	رجل	أمويوس بن أمويوس وأخيه أنوفريوس Amois s. Amois & his brother Onocphris				أرض عامة	حكم خاص بشيين أرض	القرن الثاني	P. Mil. Vogl IV 211

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

المصدر	التاريخ	نوع الوثيقة	وصف الأرض	المساحة	الحصول	الموقع	اسم العائل	نوع الجنس	الوضع الاجتماعي	مالك أرض خاصة أيضا	اسم القدم من الباطن	ملاحظات
P.Oxy. XII 1445	القرن الثاني	تقرير أرض مفوضة	أرض عامة			قري Hemkiet- de epdiction						
P.Oxy. XII 1537	القرن الثاني في أواخر القرن الثالث	قائمة ملك أرضي	ملكية			قري البهيسا خو سين Chusis				نعم		
P.Oxy. VI 899	199/ 200	القلم	(عامة)	20 أدورا		البهيسا	أبوللو ثلثيون المدعوة أريستندرا أبنة أريستندور	امرأة				
				أدورا		خو سين Chusis						
				أدورا		؟						
				10 أدورا		فستون Pamga						
				38 أدورا		سيرفيلس Seryphis						
				أدورا		سينكولوم Senekoleu & Ke						

تايح الجدول رقم (٥) الاراضى العامة فى إقليم البهنسا

ملاحظات	اسم القزم من المياطين	مالك أرض خاصة أيضا	الوضع الاقتصادى	نوع البنفس	اسم العائز	الموقع	المحصول	المساحة	وصف الأرض	نوع الولاية	التاريخ	المصدر
أرض أن شخصية مورجينا Horigene- ia تطبق على مورجينا المذكورة في وثيقة SB XVII 12642 رغم حفظات القائم		نعم	مكثري ؟ (استي)	امراة	مورجينا أبنة ماركوس Horigeneia d. Marcus	أنتينوا بيل Amilpera Pela		لصوب من 2 1 4 أرورا	ملكية	فصريح عن أرض لم فصلها مياه التيضان	203/4	P.Col. inv. 478
13 لرب فصح كمتيا صومعة تانيوس				رجل	أوريلاوس دونيوسوس	تانيوس Tanaïs	فصح	13 أرورا	أرض عامة	شهادة بتسلم بنور حبيب	217	P.Oxy.Hels . 24

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهنسا

ملاحظات	اسم المالك من الملاك	ملاك أرض خاصة أيضا	النوع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم المالك	الموقع	المحصول	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
مسجل في شمارح بن ٩	أوريليوس أموثي بن ٩		Oxy.	رجل	أوريليوس، سيريون الكبير وأوريليوس هيراكلتيوس المدعو سارليون Sarapion	پسوديثيس (الشرقية) Psodithis	قمح/ عشب رحي chiron	6 أوروا	أرض ملكية	عقد إيجار من الباطن	219	P.Oxy. LV 3800
سجل من ورقة هيرموجنيس Hermogenis لملكها سيلي بوكليوس بن بوتليون Pekyllos s. Petamon			Oxy.	رجل	أوريليوس كورنيليوس بن باسيوس A. Cornelius s. Pasais	سينو Seno		$\frac{1}{4}$ أوروا	أرض ملكية	إعلان عن أرض لم تصلها موه القيمان	224	P. Lond. Inv. 2174
			Oxy. يعيش في قرية	رجل	أوريليوس، بن خارميون Charition	كفر مونيمو Monimon epokion	قمح	$\frac{1}{4}$ 13	أرض ملكية	طلب قرض بنور غلال	225	P. Hamb. I 19

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهنا

ملاحظات	اسم الترم من الباطن	مالك أرض خاصة أيضا	الوضع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم الحائز	الواقع	المصول	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
ملاحظة: لغير اكلوس بن بتولويس بن ثايسوس Petosins s. Thaesis			نعم	جندي مدرج	رجل	جوليوس موريون Julius Horion	بالروسوس Palcosis سينو Sepho	أوروبا 1 أوروبا	ملكية	تصريح عن أرض لم تصلها مياه للقيضان	226 1459	Oxy.XII 1459
	أورليوس بيليوس بن بيليوس A. Biaios s. Biaios			رجل	رجل	لوكونس أورليوس أبولونيوس ولين لوكونس أورليوس ماتريوس المدعو هيريسكوس L. Aur. Matritos alias Heraiskos	سكو Sko	فتح	أرض عامة	طلب أرض بذور خلال	228 1031	P.Oxy. VII 1031

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

ملاحظات	اسم الملتزم من المباطن	ملك أرض خاصة أيضا	الوضع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم العائل	الموقع	المحصول	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
مسجل لأفراد آخرين، ومدينة لمراكش لوالقوس ليوينيين ولثيودوروس بن لثيودوروس			قرري	رجل	أورليوس يوليوس بن أمونيوس ألكسيريوس أين بلوثقوس	سينكفيا Sinkapha	قمح	$19 \frac{20}{32}$ أرو را $3 \frac{1}{2}$ $7 \frac{5}{16}$	أرض ملكية	طلب قرض بشر غلال	229	P.Oxy. LVII 3906
			قرري	رجل	كوبريوس بن سارلس، بلوثقوس بن كورثيوس			$9 \frac{41}{66}$ $5 \frac{1}{2}$ + أكثر				

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

المصدر	التاريخ	نوع الوثيقة	وصف الأرض	المساحة	الحصول	الموقع	اسم العائل	نوع الجنس	الوضع الاجتماعي	مالك أرض خاصة أيضا	اسم القزم من الهائل	ملاحظات
P.Oxy. VII 1044 (with ZPE 21(1976) M col. 1 6ff	235?	كلمة ضرائب	(ملكية)	$\frac{7}{12}$ أورا		بالرميس (و تيس): Palosis (& Teis نصلي مربوس kteros of Dryos	ورثة بولزيريون بن بولزيريون	رجل		نعم		
10ff			ملكية	$\frac{12}{16}$ أورا		بالرميس (و تيس): بالرميس سولون Pasion's Simon	بن بولزيريون بن بولزيريون	رجل		نعم		
14f			ملكية	$\frac{1}{16}$ أورا		بالرميس Palosis	بولزيريون بن بولزيريون	رجل		نعم		

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

ملاحظات	اسم الملتزم من اهل اهل	ملك ارض خاصة أيضا	الوضع الالقياني	نوع الالقي	اسم الحائز	الموقع	المسعود	المساحة	وصف الارض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
					تسيفيريس لينة بيتر وولوس الحدو هورلون Tsenyris d. Peuronius alias Horton	بالوسيس Palosis		$\frac{1}{2}$ أرورا	ملكية			17٢
					بيتريريس بن هير لكتوس عن طريق الورثة	بالوسيس Palosis		$\frac{99}{124}$ أرورا	ملكية			١9٢٢
					تيفيريسوس لينة أنوفريف Trephepsiois d. Ornophinis	نكرو Nero		$\frac{1}{32}$ أرورا	ملكية			22٢٢
		نعم			تارزيريس لينة بتوليسا Tausiris m. Plocina	بالوسيس Palosis?		$\frac{5}{32}$	ملكية محاطة (بالأرض أخرى)			Col. ii 23

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهجة

ملاحظات	اسم الملتزم من الماطن	مالك أرض خاصة أيضا	الوضع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم العائلة	الموقع	المحصول	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
أوريلوس سبارتياتوس المدعو خليليوس A. Spartiates alias Chaircimon			قروي	رجل	أوريلوس تويريس وثلاث إخوة	سكو	بدون ورد التيل والمصفر قسح	$10 \frac{1}{4}$ أروا $10 \frac{1}{4}$ أروا	ملكية	يجاز من الماطن	244	P.Ry IV 683
مسجلة لبوالة المتقنين لأمره للأمه قيسايلين وثيقوس		نعم	مكتبرية	امراة	كاليورنيا غير الكليا المدعوة يودليا لينة كاليورنيوس ثون	شورينسيو يس سكوليس Thimoine psobitis Schobis		$4 \frac{1}{4}$ أروا 10 أروا	ملكية	قصر برج بارض لم يسلها القيصان	245	P.Oxy. XLII 3047
									مطل عقاري للأرض	مكتشف القرن الثالث م		SBX VIII 14067

تابع الجدول رقم (٥) الأراضى الخاصة فى إقليم البهنسا

المصدر	التاريخ	نوع الوثيقة	وصف الأرض	المساحة	المحصل	الموقع	اسم المانح	نوع الجنس	الوضع الإيجاعى	مالك أرض خاصة أيضا	اسم المانح من الباطن	ملاحظات
SB XII 11081	261	عقد إيجار ٢ من الجبلن	ملكىة	$\frac{3}{4}$ 1 أوروا	أى	سكو Sko	أوريليا ابنة نيونيسيا ابنة ثيون المدعوة ثيون ثيون	امراة	(نصفوى)		كلوديوس أنياليس المدعو إفثيودروس	يطلق على القرم نيونيسيا قارسة 'Heparchein'
SB VII 9502	296	تقرير	أرض ملكىة	$\frac{1}{2}$ 1 أوروا		سوريفثيس Scorphis	فيلوروس بن بيثو زيريوس	رجل	يجش فى ميد - لنيور لنيوم Serpium		Pullos	
P.Oxy. XII 1535 Recto	القرن الثالث م	كلمة لملاك الألى ايضا	ملكىة									
P. Glss. 113	القرن الثالث م	كلمة لملاك الألى ايضا	ملكىة									

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

المصدر	التاريخ	نوع الوثيقة	وصف الأرض	المساحة	المسول	الموقع	اسم الحائز	نوع الجنس	الوضع الاجتماعي	مالك أرض خاصة أيضا	اسم اللقب من الملاك	ملاحظات
P. Oxy. XLIV 3170	القرن الثالث م.	صليب صومعة غلال	ضبعة أثروس السابعة؛ راحة الحاشية؛ راحة في نهاية الجدول			سيناري Sinary	أونيوس بن بيتاوس أونوس	رجل	Oxy.			
PSI XII 1260	القرن الثالث م.	خطاب	أرض ضياع Orestic gc	26 أرورا		إقليم هيرمبولي؟	أونيوس الصغير بن أونوس 'هولاه من أليون'	رجل	Oxy. قرويون			
PSI VII 808 recto	القرن الثالث م.	حسابات	أرض عامة									

(١) ضبعة؛ أثروس السابقة؛ أرض باعها رئيس الحسابات المالية dioliscos بيسر محد Proso do؛ أرض تابعة لمسيح الحساب الخاص titos Logos باع بيسر محد. فتمت وضع التركة بالمسورة السابقة ليسهل على القارئ متابعتها نظرا لضيق مساحة المصدر المخصص له في الجدول. (المترجمة)

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهتسا

المصدر	التاريخ	نوع الوثيقة	وصف الأرض	المساحة	المحصل	الموقع	اسم العائز	نوع الجنس	الوضع الاجتماعي	مالك أرض خاصة أيضا	اسم اللزوم من المبالغ	ملاحظات
SB V 7633	القرن الثالث م.	قائمة لملك الأراضي	ملكية	$14 \frac{1}{4}$ أرورا			استيفانوس وثيون أمون بن اليوس	رجل		نسم ^١ ؛ نسم ^٢ ؛ نسم ^٣ ؛		
P. Oslo III 119	319	إيصـال ضريبة ملابس	أرض ملكية				هولاء من بتروكي Petroki?		قروي			
SB III 6612	365	بيع أرض	ملكية	12 أرورا		سكينا Sinkepha	من: أوريليوس هوراكليديس بن تيوسكوريليوس إلى : أوريليوس بوليبيوس بن ميلس	رجل	Oxy. قروي	نسم		

تابع الجدول رقم (٥) الأراضي العامة في إقليم البهيسا

ملاحظات	اسم الملتزم من الباطن	مالك أرض خاصة أيضا	الوضع الاجتماعي	نوع الجنس	اسم المالك	الموقع	المعمول	المساحة	وصف الأرض	نوع الوثيقة	التاريخ	المصدر
مجموعها الكلي 38857 أروا أرض عامة منبورة في الإقليم									عامة	ملخص سجل أراضي صالحة للزراعة	القرن الرابع ^٢	SB XIV 12208
			Oxy.	امراة	سار ليلاس ابنة بوليميدوس	سهل جيساوس Gessai-os		$7 \frac{1}{2}$	ملكية	توثيق نقل لأرض	367/83	P. Michael. 33 (see BL IV and CH 66 (1991) 284-7

الجدول رقم (٦)

توزيع حجم حيازة الأرض: دليل مقلن

١- تصنيف مساحة الأرض قبل عام 1800 في مصر :

A. Baer, A History of land ownership in modern Egypt, 1800-1950 (Oxford, 1962,76)

لا يكلّى وحده لتغطية احتياجات أسرة واحدة.
تكلّى لاحتياجات عائلة:

متوسط ملاك الأراضي: يستوجب تأجير جزء
من الأرض أو استخدام عمالة مأجورة.

ملاك غائبون في كثير من الأحيان
أكثر من 100 فدان (150 لرورا)

(ب) النسبة المئوية لملاك أراضي هيرموبوليس في بردية P. Landlisten F and G بالتقريب لحيازات
الطبقات في المجموعة (١):

P. Landl.G	P. Landl. F	المساحة
30.2	29.0	أقل من 5 لرورا
34.0	34.5	5-15 لرورا
27.2	26.6	15-150 لرورا
8.6	9.9	150 وما فوقها

تابع الجدول رقم (٦)

توزيع تفصيلي لحيازات ملاك الأراضي في هيرموبوليس في بلدية Landlisten F البيئات مأخوذة من Bowman, ' Landholding in the Hermapolite Nome', JRS 75 (1985), 159: Table IV B)

النسبة المئوية للمساحة	مساحة الأوربات في المنطقة	النسبة المئوية لجمع عدد الملاك	عدد الملاك	مساحة طبقة الأرض
3.45	520	48.74	116	0-9 ar
4.31	649.5	20.17	48	10-19
3.38	509.5	8.82	21	20-29
1.79	269.5	3.36	8	30-39
2.06	310.5	2.94	7	40-49
2.9	437.5	2.94	7	50-79
3.49	526.5	2.52	6	80-99
10.96	1652	4.62	11	100-199
12.68	1911.75	2.52	6	200-499
54.9	8291.75	3.36	8	500+
100.01	15078.5	99.99	238	المجموع

راجع شكل رقم (١) وبشكل الفرع chart العمود الأول والثالث من الجدول السابق.

الجدول رقم (٧)
ملك الأراضى وممتلكاتهم في منطقة بالاسيس Palasis المجاورة
أوائل القرن الثالث الميلادي

طبقاً لبردية (283-92) (1987) ZPE 67 cf J. Rowlandson, ZPE 21 (1976) 1-13; cf P. Oxy. VII 1044, with Youie
وحصلت على البيانات من العمود الثاني (غير المنشور)، التي أعيد بناؤها من المعلومات المستمدة من مقالة يوتي.
واعتمدت في البيانات الموضوعة بين قوسين على النص الموجود مباشرة؛ وكذلك عن أماكن أنصبية Kleroi القسري
الموضوعة (بين قوسين) راجع: (1975), 159-244, 55 Pruneti, Aegyptus. تم الاستدلال على الفئات الضريبية
الموضوعة بين قوسين من مبلغ الضريبة المدفوعة.

العمود الأول i. Col.

نوع الضريبة	المكان: القرية	مكان الانساب	مساحة كل قطعة بالأدورا	المساحة الكلية بالأدورا	عدد القطع	الاسم الملك
(واحد إردب)	(بالوسيس؟) (Palosis)	سوتاليس	$5 \frac{55}{128}$	9+	4	[]
		نوكي مانيس	[]			
(واحد إردب)	(بالوسيس؟)	أندرونكوس	$\frac{1}{2}$			
(واحد إردب)	(بالوسيس؟)	سوتاليس	$3 \frac{1}{12}$			

تابع الجدول رقم (٧)

الاسم المالك	عدد القطع	المساحة الكلية بالأزوا	مساحة كل قطعة بالأزوا	مكان التصاب Klerosi	المكان: القرية	نوع الضريبة
ورثة بالي سيريون بن بالي سيريون	4	$2\frac{1}{2}$	1	شيريچنيس	بالوسيس	(ملكية ٩)
			$\frac{11}{24}$	لريوس Dryos	(تيس Teis)	(ملكية)
			$[\frac{11}{12}]$	مينيماخوس	(بالوسيس ٩)	$1\frac{1}{2}$ إرب
			$\frac{1}{8}$	لريوس Dryos	(تيس Teis)	(ملكية)
			$\frac{1}{2}$	أفرون بن مينيخوس	(بالوسيس)	ملكية
بنيسترون بن سرون	5	$2\frac{13}{16}$	$\frac{1}{2}$	نيكو ستر اقرس	(بالوسيس ٩)	(ملكية)
			$\frac{1}{2}$	مينيماخوس	(بالوسيس ٩)	(واحد إرب)
			5	بوليون	(بالوسيس ٩)	ملكية

تابع الجدول رقم (٧)

نوع الضريبة	المكان : القرية	مكان التصليب Kerosi	مساحة كل قطعة بالأورا	المساحة الكلية بالأورا	عدد القطع	الاسم المالك
(ملكية)	تليس (Teis)	دريوس Dryos	$\frac{3}{16}$			
(واحد إردب) ملكية	(بالوسيس) ^(٢)	نيكسقرقوس مينياخوس	$\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$	$\frac{5}{12}$	2	بالوسيون بن مينياخوس
واحد إردب	(بالوسيس)	المتقي من مينياخوس	1	1	1	تيتسوريس ابنة هاريسوس زوجة السابق أعلاه
واحد إردب ملكية	(بالوسيس) ^(٢) (بالوسيس)	مينياخوس خوبيجينيس	2 $1\frac{1}{8}$	$3\frac{1}{8}$	2	تسيفوريس ابنة بثرونيوس المدعو هوريون

تابع الجدول رقم (٧)

الاسم المالك	عدد القطع	المساحة الكلية بالأزور	مساحة كل قطعة بالأزور	مكان التصاب kerosi	المكان: القرية	نوع الضريبة
بيتي سويريس	6	$5 \frac{99}{124}$	$\frac{1}{4}$	نيكي مافوس	بالوسيس	ملكية
بن هير اكلوس			$\frac{3}{178}$	كورسيس؟	(بالوسيس؟)	(ملكية؟)
من ورثته			$\frac{1}{2}$	بويليون	(بالوسيس؟)	(ملكية)
			1	بويليون	(بالوسيس؟)	(ملكية)
			$3 \frac{1}{2}$	بويليون	(بالوسيس؟)	(ملكية)
			$\frac{2}{11}$	بويليون	(بالوسيس؟)	(ملكية)

تابع الجدول رقم (٧) Colii

اسم المالك	عدد القطع	المساحة الكلية بالأدورا	مساحة كل قطعة بالأدورا	مكان التصاب Klerosi	اللون: القوية	نوع القوية
ورثة بولسيريس بن أنقريس	6 +			أفرو ()		
				بوليمون	(بالوسيس؟)	
				ثيون		أرض خضراء
				(ديفو)		$1\frac{1}{2}$ أرباب
				[]		
				أفرون	(بالوسيس؟)	
				سقروموس		
				سقروموس		
ورثة بارداالوس بن ثاميس	3+			سقروموس		$1\frac{1}{2}$ أرباب

تاسو سويس اينة بطلينا	اكثر من 12					
			$\frac{9}{32}$	شوريجينيس نيكو مافوس المفتي من مينيافوس	(بالوسيس) (بالوسيس) (بالوسيس)	$1\frac{1}{2}$ ارباب
			$5\frac{1}{2}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{2}$	اقدرون مع مينيافوس نيكو سترافوس مينيافوس اجاتلور پاراموفوس	(بالوسيس) (بالوسيس) Netro	ارض خاصه $1\frac{1}{4}$ ارباب ملكه
			$6\frac{3}{4}$			واحد ارباب
			$\frac{5}{32}$			ارض ملكيه وسط اراض اخرى
ورثه با [] ين تسويها لويوس	واحد على الاكل			سوتلوس		

جدول رقم ٨

شروط وصايا من البهنسا، القرن الأول - القرن الثالث

المصدر	التاريخ	الموصي (رجل/امراة)	المستفيدون		وراثة من بينها ارض
			الورثة	آخرون	
P.Oxy. II 379	81-96	امراة	أخوان ، أخت	وصية لابنة الموصي؟	
P.Oxy.I 104	96	امراة	ابن واحد	أولا للزوج؛ يحصل على سكن منزل؛ تستفيد منه الابنة أيضا.	
P.Oxy. III 650	I-IIc.	امراة			
P. Oxy.III 489	117	رجل	أطفال	حصول زوجة على استقلال منزل، أخت، حبيد.	
P. Oxy.IV 837	117-8	امراة	ابن من الزواج الأول، وأطفال من الزواج الثاني	حصول ابنة على مهر وتعيين وصى على الأطفال	

تابع جدول رقم ٨
شروط وصليا من البهنسا، القرن الأول - القرن الثالث

المصدر	التاريخ	الموصي (رجل/امرأة)	المستفيدون		وراثة من بينها أرض
			الورثة	آخرون	
P.Oxy. III 583	119/20	امرأة	الأول لزوج: بعد ذلك للأبناء بالتبني	100 دراهمة لأبنة، تعيين وصي على الأطفال	
P. Oxy. III 490	124	امرأة	قاصر: أو أقرب أقاربها		
O.Oxy. III 491	126	رجل	3 أبناء بالقسوى: ويبلغ بنشى الذكر لبيع اثنين	تعيين وصاية على أبناء إذا كانوا أقل من عشرين عاما.	أرض غير محددة edaphie
P. Oxy III 634	126	امرأة	زوج	حصول عبد (لا ينتمى للموصي) على مال وسكن منزل	
P. Oxy. III 651	126/7	رجل	أطفال	تعيين وصي حتى من الرشد	
P. Oxy. III. 492	130	امرأة	إخوان غير أشقاء لا ينتمون إلى الموصي		

تابع جدول رقم ٨
شروط وصايا من البهنسا، القرن الأول - القرن الثالث

المصدر	التاريخ	الموصي (رجل/امراة)	المستفيدون		وراثه من بينها ابن
			الورثة	آخرون	
P. Köln II 100	133	امراة	ابن واحد، وابتنان	حصول ابن الابنة على أوردا واحدة، استفاضة زوج الموصية أيضا	قطع متعديرة بالقرب من فوبو Phoobou وأوفيس Ophis وبسوموبوس Posomopous وأريستيماقو Aristomachou
P. Oxy. XXXVIII 2857 وصية رومانية	134	رجل	زمية محرة	إرث لزملاء محبرين	
P. Oxy. I 105	117-38	رجل	ابنة أو أخوها غير الشقيق	حصول زوجة على منزل للسكن واستخدام المنقولات	
P. Oxy III 646	117/38	رجل	ابنان بالتبني؛ منقولات إضافية للأبن الأكبر		

تابع جدول رقم ٨
شروط وصايا من البهنسا، القرن الأول - القرن الثالث

المصدر	التاريخ	الموصي (رجل/امرأة)	المستفيدين		ورثة من بينها أرض
			الورثة	آخرون	
P. Oxy. III 648	117/38	رجل			
P. Oxy. III 493	أول القرن الثاني	رجل وزوجته مشاركين	لمن يعمر منها بيت الآخر	قد يترك للمفسر الأملاك للأطفال الأربعة	
P. Oxy. III 647	أول القرن الثاني م.	امرأة			
P. Oxy. III 649	أول القرن الثاني م.	رجل	ابن	مدفوعات لزويوس	
P. Oxy. III 652	أول القرن الثاني م.	امرأة			
P. Oxy. VI 968	أول القرن الثاني م.	امرأة	أبناء من الزوج الأول والزوج الحالي	نفقات لمرضة	

تابع جدول رقم ٨
شروط وصايا من البهنسا، القرن الأول - القرن الثالث

المصدر	التاريخ	الموصى (رجل/امراة)	المستفيدين		وراثه من بينها ارض
			الورثة	آخرون	
P. Wisc. I 13	نحو اول القرن الثاني م.	امراة	لابنى حورس ولبن Horos s. بيلوكس Petux بالتساوي		قطع بالقرب من بسموس أريستوملخو Posomompous Aristomachou بثرخيس Phoechis
P. Oxy. III 494	156	رجل	ابن	للزوجة حتى الانقاع طوال حياتها، وبكدها البيع والرهن	
P. Oxy. III 495	181-95	رجل	ابن (قاصر)	حتى الإشراف على المسمى والمرزعة لأخت الموصى حتى يبلغ سن الرشيد	
P. Oxy. LII 3692 وصية رومانية	القرن الثاني	رجل	ثلاثة أبناء وزوجة بالتساوي		

تابع جدول رقم ٨
شروط وصايا من البهنسا، القرن الأول - القرن الثالث

المصدر	التاريخ	الموصى (رجل/امراة)	المستفيدين		وراثه من بينها ارض
			الورثة	آخرون	
PSI III 240	القرن الثاني	امراة	زويطوس وتامنيوس: للقرابة بينهما غير واضحة		مزرعة كروم سابقة chersapelos وحديقة نخيل
PSI XII 1263	القرن الثاني	امراة	لبنان: يحصل أحدهما على ١٠ أرورات أكثر من الآخر	تحرر أمة وابنتها (سلارابوس Sarapous) وتحصلان على نفقة وسكن. وتحصل حفيدة الموصية على خدمة سلارابوس، أو التناج [؟] بعض الأرض والمجوهرات.	من ضمنها أرض قرب توبو Teou وكفر ساتيرو Satyrou
P.P. Oxy. VII 1034 (draft) SB XVI 12331	القرن الثاني الثالث	رجل	تحصل ابنة وأختها التي أرضعتها بالتساوي، وابنة أخرى		

تابع جدول رقم ٨
شروط وصايا من البهنسا، القرن الأول - القرن الثالث

المصدر	التاريخ	الموصي (رجل/امراة)	المستفيدين		ورثة من بينها أرض
			الورثة	آخرون	
			وهيرميس وآخرين على نصيبين مفسارين		تتضمن 2 أروا، وحديقة عنب بالقرب من تيس Tels
P. Oxy. XXII 2348 (سجل إغريقي عن فتح وصية رومانية)	224	رجل		يجب قيام الأبناء بدفع نفقات الجنازة، تحت إشراف الزوجة وآخرين	
P. Oxy. VI 907 (روماني)	276	رجل	ثلاثة أبناء وابنتان	تحصل الزوجة على أرض لتأمين المهر لها، تزود ابنة غير متزوجة بالمهر idowry ويعين وصي على القصر لمصدق.	قطع متعددة لأرض غلال وصديقه كروم
PSI IX 1040 (روماني)	القرن الثالث	رجل	ابن	تحرير أمة وتزود - بنفقة -	

تابع جدول رقم ٨
شروط وصايا من البهنسا، القرن الأول - القرن الثالث

المصدر	التاريخ	الوصي (رجل/امراة)	المستفيدون		ورثة من بينها أرض
			الورثة	أطفال (قصر)	
P.Oxy. XXVII 2474 (روماني)	القرن الثالث	رجل			يحصل الوصي على أرض غلال قرب سينكوميس وبيل Senokomis and Pela
					يعين وصي Epitropos لإدارة ممتلكات ورثة، ويحصل على أرض لنفسه

الجدول رقم ١٠

محتوى مهرور (الدوطة) Dovyries البهيسا، القرن الأول – الثالث الميلادي

المنس	التاريخ	المهرور Pherne	مقتنيات المهرورس الشخصية Parapherna	مقتنيات أخرى
(*)P. IFAO I 13	23BC	21 أدوات للاستخدام المجموع 200 دراهمة		
P. Oxy. II 281	20-50	المجموع 72 دراهمة نقود 40 دراهمة ، أقرطع 20 دراهمة، ثوب 12 دراهمة		
(**)P. Oxy. II 267	37			
P. Oxy. II 268	58	المجموع 800 دراهمة		
P. Oxy. II 372	74/5	يقتضين 160 دراهمة		
P. Oxy. II 265	81-95	يقتضين 4 مينا ذهبية؛ 3 أقواساب، أساور ذهبية؟		يشمل 105 لوراء؛ 10 لوراء؛ 7 لوراء؛ ومزلا وعدا

A syngraphe trophitisa (*)

(**) راجع عن التاريخ Pap. III. 1269 Whitehorne, Atti del 17 Congresso Int.

تابع الجدول رقم (١٠)

النص	التاريخ	المهر Pherne	منطقت العروس الشخصية Parapherna	ممتلكات أخرى
P. Oxy. II 266	96	المجموع 400 دراهمة		
SB XIV 11846	97	228 [1?] دراهمة		
P. Oxy. IV 796	98-117		زواج ؟ أسلور فضة	
P. Oxy. III 496	127	المجموع 4100 دراهمة؛ 5+ مينا حلية ذهبية، ملابس تبالغ قيمتها 560 دراهمة، 1860 نقدا		أمة من الجدة
SB XVI 12627	c.127/8	المجموع 200 دراهمة		
(*)P. Oxy. 175	129	1000 دراهمة		الإقامة في منزل
P. Oxy. III 497	Early II c	مال، خاتم؟		
P. Oxy. Hels. 35	151	المجموع 1000 دراهمة ، تشمل أدوات زينة وملابس		

(*) سالت الفتاة قبل تنفيذ ملحة المهر .

تابع الجدول رقم (١٠)

النص	التاريخ	المهر Pherne	مناطق العروس الشخصية Parapherna	ممتلكات أخرى
P.Oxy. XLIX 3491	157/ 8	المجموع الكلي 6900 دراهمة؛ واحد ثلاث عتبة؛ حلي ذهبية تزن 2 مينا (تقدر قيمتها 600 دراهمة)؛ ملابس قيمتها 300 دراهمة	حلي ذهبية، عتبة صفيح، عبادة، دمية، جسد، كرسي، مرآة... إلخ	ملكية العروس من مفردات الوالدين من الأرض/ منزل، مع حق اقتطاع الزوج إثناء الزواج
P.Oxy. VI 905	170	وزن مينا واحدة ذهبا	2 حجاب خارجي	
St. Pal. IV p. 115(=P. Oxy. 603)	169-76	تضمن أربعة أرباع بتود، وحلي تزن 10 أرباع؛ 3 ثياب قيمتها 360 دراهمة	عقب جوار، عتبة دمية خفيفة رداء خفيف chiton أحمر	ألمنيّة فضي مزين
(٩)SB VI 9372	IIc	حلي ذهبية تزن 14 قيراط qtrs قيمتها 217 دراهمة؛ ملابس قيمتها 40 دراهم؛ زوج أساور فضة تزن 14 دراهم (تبلغ قيمتها ٢٧١ دراهمة)	أوان نحاسية، وعاء، خزانة... إلخ	

(٩) مع وايت هورن 51٢ (1986), Archiv 32 Whitechorne.

تابع الجدول رقم (١٠)

اللقب	التاريخ	المهر Pherne	ممتلكات العروس الشخصية Parapherna	ممتلكات أخرى
PSI V 450 recto col.1	II-III c	6 مينا ، تزن 4 قيراط ذهب؛ ملابس قيمتها 100 دراهمة		ألمة؟ (منزل يدي كضمان مقدم من قبل الزوج)
P.Oxy. X 1273	260	وزن مينا واحدة و4.5 قيراط حلى ذهبية؛ ملابس بقيمة 620 دراهمة		
P. Coll. Youie II 67	260/ 1	١٧ مينا الأقل من قيراط ذهبية حلى ذهبية؛ عقد وحلى قيمتها 1500 دراهمة؛ بنود أخرى؛ ملابس قيمتها 5000 دراهمة؛ مبلغ 4 تالانت، 2000 دراهمة لشراء بنود أخرى	مجوهرات ذهبية ، ملابس، كحل، زحل أسفر، أحجار، واحد تالانت، لشراء حديد	منحت الأم للعروس حبوب

تابع الجدول رقم (١٠)

النص	التاريخ	المهر Pherne	متعلقات العروس الشخصية Parapherna	ممتلكات أخرى
P.Oxy. VI 907	276	مجموع 4 ثلثات فضة		
P. Oxy. X 1274	IIIc	حلى ذهبية، ملابس إيج، نكدر مجموعها 2.5 ثلثات		

ملحوظات:

يتضمن هذا الجدول جميع نسلج الوثائق التي حفظت تفاصيل محتوى المهور. عن قوائم كاملة لوثائق الزواج والطلاق، راجع: 65 and 27f pp. Zur Stellung der Frau, Kuizner, Unters.

توضح الطبيعة الحديثة لبردية P. Mich. Inv. 6551, P. Mich. XV 700 أنها تم العثور عليها في كراتيس، وعلى ذلك لا يجب فسرها لتصورات اليهينسا.

جدول رقم (١١)
أسعار الأراضي الزراعية من البهنسا

المصدر	التاريخ	المساحة	نوع الأرض	السعر	السعر بالأورو
P.Oxy. IV 794	85/6	$1 \frac{1}{48}$ ar.	زراعية	500 دراخمة	490.19 dr./ar.
PSI VIII 897 (i)	93	5dr.	زراعية	1200 دراخمة	240 dr./ar.
PSI VIII 897(ii)	93	3dr.	زراعية	240 دراخمة	800 dr./ar.
P.Oxy. LII 3690	139	5+2 ar.	زراعية	4500 دراخمة	643 dr./ar.
P.Oxy. III 633	early II C	$1 \frac{17}{316}$ ar.	زراعية	900 دراخمة	616.43 dr./ar.
P.Oxy. III 504	early II C	$6 \frac{2}{3}$ ar.	زراعية	1000 دراخمة	150.15 dr./ar.
P. Oxy. X 1270	159	$\frac{1}{6}$ ar.	زراعية	106 دراخمة	636 dr./ar.?
SB XII 11229	161-9	$2 \frac{1}{2}$ ar.?	زراعية	1500 دراخمة	600 dr./ar.
P. Matrit.2	181/2	3 ar.	زراعية	2000 دراخمة	666.67 dr./ar.
P.Wisc.I 9	183	$\frac{17}{96}$ ar.	زراعية	4000 دراخمة	436.20 dr./ar.
SB XVI 12333	189?	$28 \frac{1}{2}$ ar.	حديقة كروم مع ساقية	17,100 دراخمة	600 dr./ar.

تابع جدول رقم (١١)

المصدر	التاريخ	المساحة	نوع الأرض	السعر	السعر بالأورو
SB XVI 12553	II/IIIc	8 ar. 1 ar.+?	حديقة كروم قديمة جافة+chersos?	9000 دراخمة؟	1000 (*)dr./ar.
P.Oxy. LI 3638	220	لم يذكر	حديقة كروم وأبنوات ري	1000 دراخمة	----
P. Gen.II 116	247	أكثر من $24\frac{22}{64}$ Ar.	حديقة كروم ومشغل الزريعة وأرض زراعية ومنازل	7400 دراخمة	275 (**)dr./ar تقريباً
P.Oxy. XIV 1636	249	ar $\frac{1}{8}$	أرض زراعية	400 دراخمة	1200 dr./ar.
P.Oxy. XII 1475	267	11 ar $\frac{11}{16}$ ar	أرض زراعية (مع لأبنوات ري) وحديقة جافة dry orchard منازل، وأماكن خالية	9700 دراخمة	C820 (***)dr./ar.
P.Oxy XLIX 3498	274	$12\frac{27}{32}$ ar.	أرض زراعية مع لأبنوات ري	30,000 دراخمة	2335.7---- dr. / ar
P.Oxy IX 1208	291	ar. $\frac{4}{6}$	أرض زراعية مع لأبنوات ري	9000 دراخمة	11,250.----- dr. / ar

(*) جميع الأرقام في هذا الدخل مشكوك في صحتها بشدة بسبب طبيعة النص الممزق.

(**) لم يتم تعيين أى مخصص لأثمان المنازل.

(***) لم يعين أى مخصص لأثمان لمنازل.

لاحظ أيضا قيمة الأراضي المقررة لأغراض إلزامية:

المصدر	التاريخ	المساحة	نوع الأرض	السعر	السعر بالأورو
P. Oxy. XLIX 3508	70	15 ar.	زراعية	6000 dr.	400dr./ar.
		8 ar.		2500 dr.	312.5 dr./ar.

الجدول رقم ١٢

التغييرات الفصلية في تاريخ عقود البيع

التحليل الشهري للتواريخ التي تحررت بها العقود:

1	بشنس Pachon	o	طوبة Tybi	حالة 2	توت Thoth
1	بؤونة Pauni	4	أمشير Mecheir	4	بابة Phaophi
1	إبيب Epeiph	2	برمهات Phamenoth	3	هاتور Hathyr
2	مصري/ Mesore أيام النسيء	o	برمودة Pharmouthi	3'	كهيك Choiak

(*) يؤرخ لثان من هذه الحالات بأول يوم من الشهر (P.Wisc. I 9, P. Oxy. XIV 1636) ويؤرخ العقد الثالث في موعد لا يتجاوز كهيك، وربما ببداية العام (P.Oxy. X 1270).

الجدول رقم ١٣

تحليل لحالة الداننين والمدنيين بضمن ممتلكات الأرض^(*) .:

الموطن				
الجهنسا	القرية	الإسكندرية	المجموع	
4 حالات	7	1	12	مدنيون
6	1	2	9	داننون

(*) بيانات القائمة مستمدة من بردية:

P.Harr. I 138 col. iii 11ff., P. Mert. I 23, P.Oxy. I 56, II 270, III 506, XVII 2134, XXII 2349, XLIX 3508,
PSI XIII 1328, PSI Congr. XI 9, P. Wash. Univ. II 78, SB IV 7339, VI 9190.

الجدول رقم (١٤)

قروض بضمان أرض زراعية (الحالات التي تقدم بعض التفاصيل هي فقط التي تضمنتها القائمة)

المصدر	التاريخ	المبلغ الاقترض	الضمانة	المدة	
P.Oxy. XXVII 2349	70				24 $\frac{1}{2}$ ar.
SB IV 7339 + P. Oxy. IX 1203	Vesp.				46 ar.
P. Oxy. II 373	79/80	1120 دراخمة			10 أرورا أراضي استيطان katoic
P. Oxy. II 270	94	3500 دراخمة	12%	سنتال	24 $\frac{5}{12}$ أرض استيطان وأرض مشتراة، (7 أرورات أخرى كانت موهبة لداين مختلف)
P. Oxy. II 343	99				2 $\frac{1}{4}$ أراضي استيطان دراخمة
P. Wash. univ. II 78 col.ii 9	أوائل القرن الأول ميلادي	6 ثالثت	12%		4 أرورا ، 1 $\frac{1}{2}$ أرورا
P. Wash. Univ. II 78 col.ii 11	أوائل القرن الأول ميلادي	340 دراخمة	12%		4 أرورا، حديقة كروم حديقة فكحة orchard، منزل، أرض قضاء
P. Oxy. II 348	أواخر القرن الأول ميلادي				40 أرورا أرض استيطان

تابع الجدول رقم (١٤)

المصدر	التاريخ	البلغ المقترض	الائتاحة	المدة	
P. Oxy. III 483	108		12%	11 سنة وخمسة شهور	6 أروارات أرض استوطان
P. Oxy. III 588	108				2 أروا أرض استوطان
SB VI 9190	131	المجموع 618 مراخمة 210) بالإضافة لقرض بمبلغ 408 على نفس الضمان عام 129			$1\frac{1}{2}$ أروا أرض استوطان (وحديقة كروم قديمة نسيبا chersampos)

تابع الجدول رقم (١٤)

المصدر	التاريخ	المبلغ المقترض	الفائدة	المدة	
P. Oxy. III 506	143 قرض آخر في نفس الشهر	1000dr. ثلاث واحد، وستة دراهمة	6% ويشمل الفائدة	سنتين وتسع شهور	$1\frac{42}{64}$ أروا حديقة كروم سابقا $14\frac{1}{2}$ أروا أراضي قصب
PSI Cong. XI 9	161/2?	2300 dr.	يخصن الفائدة		$14\frac{5}{6}$ أروا ، منزل ، وأماكن خالية
P.Oxy. XVII 2134	c. 170	1800 dr.	6%	سنة وتسع شهور	4 أروا أرض استيطان
P. Merton III 109	II c				3 أروا
P. Leid. Inst. 43 14ff.	II c				حديقة كروم، وأرض زراعية الرقم (غير معروف)

تابع الجدول رقم (١٤)

المصدر	التاريخ	المبلغ المقرض	الضامنة	المدة	
P. Mert 123	أواخر القرن الثاني م.	500 dr.	%48	سنة واحدة (+?)	أوروتان
PSI XIII 1328	201 (قرض تم في عام 194)	2 تالنت	%10	سنة واحدة	حوالي $13\frac{1}{2}$ أروا حديقة كروم، وأراض زراعية تشمل أرض استيطان وأرض مشقراة
P. Oxy. 156	211	6000			حديقة كروم

تابع الجدول رقم (١٥)

عقود حقائق الكروم والعمل في حقائق الكروم؛ سمعة نوعية الأجور

The Character of Remuneration

P.Oxy. IV 729	P. Ross, Georg II 19	P. Harr. I 137	P. Oxy., XLVII 3354	P. Oxy., XIV 1631	PSI XIII 1338
شكل النقش	حديقة كوروم	حديقة كوروم	العمل	العمل	العمل
وصف المسك: الأبسط حجم المبلغ الأقصى (بالقائمة)	(مشاركة زراعية) (sharecropping)	مشاركة زراعية ينوزن مدفوعات <i>anti phoron</i>	<i>misthos</i> عقد عمل	<i>misthos</i> عقد عمل	عقد عمل <i>misthos</i>
مدفوعات إضافية: (قام بها المؤلفون لمالك الأرض ما لم يُنص على خلاف ذلك)	يحصل الملك على نصف إنتاج التبغ إضافة إلى 50 وزنة كورايمون، ker. (؟) 60 دراقمة (?) 100 دين	يحصل الملك على 2100 (+ ؟) دراقمة + 400 وزنة Kkr. أو 2500 (*) Kkr. + 50 دراقمة ووزة كورايمون، ker. أو شئها 75 حزمة من خشب الكرومي	يحصل المستأجرون على 360 دراقمة في الأورويا يحصل المستأجرون سنويا على: 1 وزنة تبغ خاضقة؛ 3 أرانب دقيقا؛ 2 وزنة تبغ جديد	يحصل المستأجرون على 4500 دراقمة يحصل المستأجرون على 10 أرانب دقيقا؛ 4 وزنة تبغ يحصل الملك على واحد ونصف الراتب	يحصل الملك (؟) على 1200 دراقمة عن الأورويا

تابع الجدول رقم (١٥)

PSI XIII 1338	P. Oxy. XIV 1631	P. Oxy. XLVII 3354	P. Harr. I 137	P. Ross. Georg. II 19	P. Oxy. IV 729
	بلغ طرازه واحد ونصف ارناب بلع مكسوس واحد ونصف ارنب حوز الطبخ واحد ونصف ارناب زيقون أسود 1 500 حبة خوخ مسقر 15 15 حبة ليمون 400 حبة تين صلب 500 حبة تين شقر 4 حبث كبير من القسم الأبيض	يشترى القلزمون أيضا نصف إنتاج الخلل الذي يلمو بن الكرم	أربعة الفلزم تسوي 16 دراهمة من حبة كرم بشوروز 'Pangouleion' (بشور من سورفوس Seryphis) 4: كرسون نبيذ حلو 2 ارناب من أربعة غير تسوي 16 دراهمة عائقة عنب لسن القلزم (المسورة ، 80 دراهمة	300 عقود عنب بلغ شجرة نخل واحدة ارناب بلع مكسوس 400 وزنة نبيذ 5 حوز زيقون 20 قرع صلب 40 شمامة جزيلان من خسروات بوميا في الموسم 20 حبة رومان ربع ارناب ، 2 خولكس ch. زيقون أسود حبة خوخ 1000 200 حبة تين 8 خولكس ch. يرشقي صلب.	

ملحوظة: النصوص التالية لأقصة جدا ذلك لم تشملها القائمة:

P. Oxy. XIV 1692: لم تحفظ بتفصيلات عن الأجور.

P. Laur. IV 166: دفع 4000 [در اخصه] يمكن ترميمها كاجرة لنفسها المالك، ولا توجد تفصيلات اخرى.

P/Rob. Inv.7 (=BASP 25 (1988) 114-8): نحفظ بقسمت لعدة مدفوعات إضائية، من بينها إردب واحد من اللقيق وفنرير يملوي [40] در لخمه؛ لكن لا يوجد مفتي متصل بينهما.

(*) أوبن بالفصل للدكتور R. Rea. لفتت نظري إلى أن قراءة النشتر لمدة أربعة أشهر من الفوخ أمر محال الاستفادة للكمية، والترح إيكانيكية ترميها على النحو التالي $2000 \times \text{Rea} \times \text{P.Oxy}$ (مختارة) 1631 XIV.

الجدول رقم (١٦) العمل في حديقة الكروم كما تم تحديده في عقود العمل

يتضمن ذلك الجدول المعلومات الخاصة بواجبات العمل من ثلاثة عقود إيجار العمل في حدائق الكروم التي تحفظ بتفاصيل كاملة بملكية من البهتسا. بالإضافة لبردية P. Laur. VI 166 التي من الواضح أنها تضم معلومات مشابهة، والتي لم يتبق منها غير قصاصات؛ والبردية PSI XIII 1338 لم تضم قط سرد العمل بالتفصيل، وتحدد فقط الرى وإزالة الأعشاب الضارة. في البردية XLVII 3345، دفعت الأجر بأقساط شهرية بقيمة مختلفة، تراقت أحياناً مع التقييم بقيمة محددة في هذا الموسم. ولما كانت هذه المعلومات توضح كل من توزيع الواجبات الموسمية خلال العام وأهميتها النسبية، لذلك أدرجت في هذا الجدول.

P.Oxy. XLVII 3345 الأجر المستحقه شهريا	المبلغ (دراخمة)	الأعمال	P.Oxy XIV 1692 الأعمال	P.Oxy. XIV 1631 الأعمال
هاتور كبيك طوبية	200 200 400	نزع الأعشاب الضارة؛ نقل الأعشاب الضارة؛ التقليم الجيد، وضربها في حزم، ربط وجمع، الحزم ونقلها؛ تنظيف الأوراق والقضبان خارج الأسوار	نزع الأعشاب الضارة؛ نقلها إلى المكان المعتاد (استبعاد التقليم من العمل المطلوب) كنس الأوراق والتخلص منها في أماكن مناسبة خارج الأسوار	نزع الأعشاب الضارة؛ نقل الأعشاب الضارة؛ التقليم الجيد، وضربها في حزم، ربط وجمع، الحزم ونقلها؛ كنس(?) الأوراق والتخلص منها في أماكن مناسبة خارج الأسوار
		العريق	العريق	

تابع الجدول رقم (١٦)

P.Oxy. XLVII 3345 الأجور المستحقة شهريا	البيع (درامة)	الأعمال	P.Oxy XIV 1692 الأعمال	P.Oxy. XIV 1631 الأعمال
		حفر جُور مستنيرة	حفر جُور مستنيرة	وضع طبقات عديدة من البراعم حسب الضرورة عرق وحفر (?) جُور مستنيرة
		(وضع) طبقات عديدة من البراعم حسب الضرورة	(وضع) طبقات حسب الضرورة	الملك مسئول عن أعمال البوص؛ يساعد في أعمال البوص
مصرى	400	الإشراف على الحفير في ممثل الزراعة؛ نقل الطمي؛ تقسيم البوص؛ أعمال البوص	جمع بوص جديد، لأعمال البوص أعمال البوص (بعد الملك بالبوص)	الملك مسئول عن أعمال البوص؛ يساعد في أعمال البوص
برمجات	180	العرق للثاني نزع البراعم الزائدة		العرق الثاني نزع البراعم الزائدة
برمودة	240	'عمل شهر برمودة' تخفيف الأوراق		'عمل شهر برمودة' تخفيف الأوراق
(باخون) بستان	100	تنظيف الجزء العلوي		تنظيف

تابع الجدول رقم (١٦)

P.Oxy. XLVII 3345 الأجور المستعقة شهريا	المبلغ (مداخلة)	الأعمال	P.Oxy XIV 1692 الأعمال	P.Oxy. XIV 1631 الأعمال
بوذينة	240	تقليم الأشجار للآدم		التقليم للآدم للأشجار وتقليم كل البوص
(طوال العام؟)		الرى	الرى	الرى
		استمرار إزالة الأعشاب الضارة	استمرار إزالة الأعشاب الضارة؛ نزع البراعم الزائدة؛ تخفيف الأوراق	استمرار إزالة الأعشاب الضارة
		في بيت الزريعة، حفر دائرية، فرش (بشر) السمك		الإشراف على الحميم عند إلقاء الطمي في مشتل الزريعة والأملاك
أبيب، (مستحق الدفع في شهر توت) (مصرى مستحق الدفع في شهر بابه)	100	عمل هوخذ الدهس بالمحصر والكبس، وجزء من العجلة. اختيار جرار التبنيد، وضع الجرار الكاملة في الهواء المفتوح في مكان مظلل، تحريك الزيت، وحر استنها.	حضورى جنى المحصول	اختيار جرار التبنيد، وضع الجرار المستقلة في الهواء المفتوح في الظل، وصفها الواحدة بعد الأخرى؛ وحر استنها.

الجدول رقم (١٧)

مدة العقود إيجار أراضي البهنسا، القرن الأول ق.م. - القرن الرابع ق.م.

المدة (السنوات)	1	2	3	4	5	6	منذ أخرى	المجموع ^(*)
القرن الأول ق.م.	5	1	-	-	-	-	-	6
القرن الأول ق.م.	4	2	-	1	-	-	-	7
100-149	5	4	3	6	1	2	1	22
150-199	6	2	-	6	-	-	1	15
200-249	7	4	1	6	1	-	1	20
250-299	15	4	-	1	-	-	-	20
القرن الرابع ق.م.	15	1	-	-	-	-	-	16

ملاحظات: يمكن الحصول على المصادر في الملحق الثاني، العقود التي يوجد فيها عنصران من فترات مختلفة تم حسابها مرتين. وضعت النصوص المؤرخة بأوائل القرن الثاني أو أوائل القرن الثالث مع مجموعة الفترة بين 100-49 و الفترة 100-200 على التوالي وحفظت المؤرخة بالقرن الثاني والقرن الثالث الميلادي من القائمة.

(*) من المحتمل أن تكون جميعها لأكثر من عام واحد، ولكن الوثيقة لم تحتفظ بطول المدة.

الجدول رقم (١٨)

مدة العقد ووضع المستأجر الاجتماعي

مدة العقد	AD55-99 البيئسا قروي	100-199 البيئسا قروي	200-249 البيئسا قروي	250-299 البيئسا قروي	300-349 البيئسا قروي
عام واحد	0 حالة واحدة	7	4	2	4
أكثر من عام	1	13	8	6	4
المجموع	1	20	11	10	6
	3	1	11	6	14
					2
					11

يمكن الحصول على المصادر من الملحق رقم (2). عقود المستأجرين من كل من القرية والبيئسا تم إحصائها تحت كلا الفئتين. وضعت النصوص المؤرخة بأول القرن الثالث مع مجموعة الفترة 49-200، وحذفت المؤرخة بالقرن الثالث الميلادي من الجدول .

الجدول رقم (١٩)

ملاك العاصمة: مكان أراضيهم ومقر مستأجرهم، القرن الأول - الثالث الميلادي

مكان الأرض (المركز)	مجموع عدد عقود الإيجار الباقية	عقود إيجار كبار ملاك العاصمة ومستأجرهم المعروف مكان إقامتهم		
		المجموع	مستأجر القرية ^(*)	مستأجر البهنا
الأعلى	3	3	3 ^(*)	0
	4	3	0	3
	21	12	6	6
القرن الأول	0	0	0	0
القرن الثاني	5	3	2	1
القرن الثالث	6	3	2	1
القرن الأول	1	1	0	1
القرن الثاني	7	6	6	0

(*) مقيم واحد في المركز الغربي، واثنان في إقليم كينويو ليس (يبدو بالقرب من الأرض).

تابع الجدول رقم (١٩)

مكان الأرض (المركز)	مجموع عدد عقود الإيجار المباقية		عقود إيجار كبار ملاك العاصمة ومستأجر يهم المعروف مكان إقامتهم			
			المجموع	مستأجر القرية	مستأجر البهيسة	
	القرن الثالث	2	2	2	0	0
الأوسط	القرن الأول	0	0	0	0	0
	القرن الثاني	7	6	5	1	1
	القرن الثالث	6	5 ^(*)	3	3	3
ثوموسيڤو	القرن الأول	0	0	0	0	0
Thmoisepho						
	القرن الثاني	1	1 ^(**)	0	0	0
	القرن الثالث	0	0	0	0	0
الأدنى	القرن الأول	0	0	0	0	0
	القرن الثاني	2	1	1	0	0
	القرن الثالث	2	0	0	0	0

(*) كان يوجد مستأجران، واحد من العاصمة والثاني من قرية في عقد واحد.
 (**) كان المستأجر في هذه الحالة مستكديراً.

الملحق الثانى

عقود إيجار البهنسا

تقديم :

الغرض من ذلك الملحق تقديم ملخص من تفصيلات 143 بردية من مجموعة إقليم البهيسا P.Oxy. لعقود ليجال الأرض في الفترة بين بداية القرن الأول ق.م. ونهاية القرن الرابع الميلادي، من أجل تبسيط مصادر هذه المادة في النصوص سالفه الذكر. ومن المأمول أن الأعمدة المختلفة لا تحتاج إلى شرح لد كبير، لكن قائمة الاختصارات العامة تبعها ملاحظات لقراء الضوء على محوري أعمدة معينة.

اختصارات عامة

A	أوريليوس / أوريليا	kat.	استيطان katolici
ala	إرب لكل أروا	ker.	كيرامون / كيراميا keramion/a
Alex.	سكندري	L	مالك الأرض
any x i & c	أي محصول ماعدا ورد النيل (الصينة الزرقاء) isais	m	معال
	وكوزيرة echomction	Mac.	Macedonian
ar.	أروا aroua	mo	الذي تكون أمه
art.	إرب artaba	Oxy.	(من) Oxyrhynchus (of)
boul.	عضو مجلس الثوري boudetes (مستقل) (councillor)	pyri	رئيس مجلس الثورة pyrianis
ch.	خونكس / خونيكس Choinix/-ikes	rec.	المحصل على receiving
d.	أبنة	s.	ابن son of
dr.	دراخمة drachma	T	مستاجر (ملقزم)
cp	كفر epokion	thr. fl.	طاحونة للريس thrashing flour
gran.	شونة غلال	vill.	قروي
gym.	مدير معهد التربية gymnasiarch	wh.	ثقق

الملاحظات العرضية الأخرى، ولا سيما أسماء الأماكن ينبغي أن تكون واضحة بذاتها (بدويية)

ملاحظات على بعض الأعمدة

المكان Location: يذكر المركز في حالة كونه معروفاً، حتى في حالة إذا كانت تلك المعلومات لا يتضمنها نص المقطع. المساحة Area: ذكرت القطع المنفصلة في قائمة منفصلة، ويحل أن تقرأ المعلومات التي لها صلة بـ "لا كل قطعة بشكل فني".

الوصف Description: تلتزم المعلومات بأكثر قدر ممكن بنص عقد الإيجار، وتشير (١) ما إذا كان المؤجر يتصرف توابلية عن شخص آخر، و (٢) كثيراً ما جاءت خيارات الأرض ضمنياً؛ على سبيل المثال، 'L' Belonging to e. hyparchein تشير إلى أرض خاصة بملكها المالك. استخدمت صفة 'belonging' حيث وجد الفعل hypostellein.

المحاصيل Crops: تشير الأعداد إلى السنوات ضمن نظام دورة المحصول؛ على سبيل المثال $1/3 =$ 'السنة الأولى والثالثة'؛ 1-3 'السنوات الأولى الثلاثة'

العائد Rent، لكمية amount: كثيراً ما ترتبط بمحصول سنة واحدة (d نظام دورة المحصول؛ راجع السطر السابق. المعيار (الكيل) Measure: 4-ch. m = معيار أربعة خوينس، $m. \frac{1}{4} =$ ربع لتر metron tetartem . مالك الأرض Landlord، اسم name: عندما يتصرف المالك بصفته الرسمية، كان يذكر منصبه وليس اسمه.

وضع المالك Landlord، الاجتماعي status: وضع المالك الطلمية، إلى المواطن (Status: تغيرت المعلومات خلال الفترة، من الأقاليم العسكرية أو آخر الفترة الطلمية، إلى المواطن (معظمهم من البهنا على سبيل المثال للوضع الاجتماعي لسكان عاصمة الإقليم Metropolitan Status، وأي منصب تم شغله فيما بعد.

المستأجر Tenant، وضعه status: يتضمن ذلك قرية المستأجر الأصلية، والمركز التابعة له، إذا لم يكن قد أعطى في عود المكان. راجع أيضاً السطر السابق.

ملاحظات عامة General remarks. يدل هذا بشكل متكرر إذا كان عقد الإيجار قد تم تجديده، ويشير الاصطلاح ABR وما إذا كان يوجد أية ديون مستحقة. ويشير الاصطلاح ABR إلى وجود بند بنص على تخفيض الإيجار في حالة أرض غير مغورة.

ملحوظة: نظر الصعوبة إخراج الملحق الثاني، نظراً لكثرة المعلومات التي يشتملها السطر الواحد، لذا تم الاكتفاء بتصويره كما هو، حرصاً على صحة ودقة البيانات الواردة فيه والتي يحتاجها المتخصص.

1st Century BC

The contract		The subject		The rent		Tax		Landlord		Tenant		General remarks	
References	Date	Term (yrs.)	Loca- tion	Area (ac.)	Descrip- tion	Crops	Month	Place due	Amount due p.a.	Measure	Name	status	status
P. Oxy. XIV 1648	25 Phosphi 73 BC	1	Sepho Thoonis 12	3	from L's share, 12 shares, 12 barley 12 lentils 12 holds	1 wheat 1 barley 1 lentils 1 holds	4 1/2 (wheat)				Sargis a. Apollonios	Mac. Apollonios of the alias Panl a. lat. Ichyrion cer. alias dry Nocturnalibus	Peroo 120 epigonus Aphrodite. T receives for seed and expenses of sowing 7 1/2 art. barley and 7 1/2 art. lentils, and 1200 copper dr. not repayable for clearing ruhes.
P. Oxy. XIV 1649	24/3 BC	1	Sargis 10 Western	10	Belong- ing to L.		temple of Sargis at Oxy.	13 art. wheat	4-cb. m.		Asclepiades a. Dionysios	Mac. Herakleides	Peroo 120 epigonus
P. Oxy. XIV 1649	27 Epiph 44 BC	1	Palmas Western	30	the share which belongs to L.	1 wheat, 1 barley	6 1/2 wheat 1 1/2 wheat				Thoon a. Thoon	of the Apollonios lat. alias cer. Harbichis a. dry Apollonios alias Harbichis	Peroo 120 epigonus Both parties from the street of Kleopatra Aphrodite. T receives for seed ...
P. Oxy. XIV 1649	1c. BC (late PtoL period)		(Middle)		the share which belongs to L.		wheat				Two tenants	Peroo 120 epigonus	Extra payment in Pharmouthi, the price of wine 4 bans, 20 eggs.

The contract		The object		The rent		Tax resp.		Landlord	Tenant	General remarks			
Reference Date	Term (yrs.)	Loca- tion	Acre (ac.)	Descrip- tion	Crops	Month lease due	Piece due	Amount pa.	Measure	Name	status	status	
P. Oxy. II 277 (Bk I)	9 Thoth 19 bc	Panith	6½	which L holds	wheat	L's thr. fl. cropping	L	Share-cropping	L	Dionysios Alexander	Mic. hippo- arch	Artemidoros Mic. hippo- arch	T pays cost of transport and threshing, both share harvesting cost. Tax deducted from rent.
P. Oxy. IV 823	Phaophi 6 BC	Mas- mettha Upper										Thoonis	Tax deducted from rent. T provides meal for L at Little Pankylia. T pays L price of 8 art. wheat. Rent doubled if land not sown.
SB XII 10913	3 Hathyr for 4 bc plot)		1 (a and plot)		? ? ? canal chertus no crop	Panist Thr. fl. ea Delous wheat x: 24/a wheat shares no wage	m. L of T			Demetrios			

1st Century AD

The contract		The object		The rent		Tax resp.	Landlord	Tenant	General remarks		
Reference	Date	Term (yrs.)	Loca- tion	Area (ac.)	Crops	Month due	Price due p.a.	Measure	Name	status	status
P. Oxy. II 374	Phaenias AD 6								Diodymos		Land to be returned free of hyperis.

P. Oxy. VIII 1124	30 Phasphi 26	1		partly fodder?	Pausi	Thr. fl. wheat Typh- cent lion	4-ch. m. L of Annon- ius & Pro- crustes	Dionysios & Theon	One tenant	Fine of 200 dr. if T abandons land.
P. Oxy. II 368 = St. Pad. IV p. 116	41	1								
P. Oxy. II 279	44/5									
PSF IX 1024	52/3	1								
P. Oxy. XLVII 333	70	2								
P. Oxy. XLIX 348										
SB X 1032 = P. Price. III 147	87/8	1								

P. Oxy. 15 XXLVIII 2874	4 Phaophi 118	Tanis 24 Middle	Belonging to L. { wheat/ { embryo chert p.a.	Punt Thur. d. 12: 139 art. 1 Tanis wh. 3-4: of L. 134 art. wh. 2 { chaff	Siraton a. Heliodorus	Oxy. Totes Pachiaubis a. vill. Tanis	L. chooses rest measured ABR. Land to be returned with reads out and 1 ex-fallow
SB XIV 1156	108/9 4		(public land)		Officiat Antibab grammaticus	Exatens a. Herodes Oxy.	
P. Oxy. III 996	Hadbyr 112	3		36 dr., 3 art. wh., 6 art. barley		more than one	{ art. barley extra.
P. Oxy. XII 2151	10 Phaophi 112	Tanis 24 Middle	Belonging to L. and { wheat/ { embryo p.a. nephew	Punt Thur. d. 81/4 Tanis wh./ 2 1/2 wh. or 24 dr/ 2.	Phatras a. Harmobius	Oxy. Totes alic Pionathet; Pachiaubis; Totes a. Papita	12 art. wh. seed interest-free. Arrears 92 art. wh.: 32 art. remitted, rest repaid @ 20 art. p.a. Exatens: 1 art. bread seed 1 art. to Pionathet; chaff to L. L. may re-let if Ty' obligations unfulfilled.
P. Surv. IV 244	107-116 1	Ketia- dyris Western	Belonging to L. jointly with others		Apollonios a. Epimachos	Oxy. Apollonios younger brother of L.	
PSI VII 772	98-117 2	Neals Upper	Belonging (fodder) to L.	Id.	Apollonios d. Sarpion	Ptolemios a. vill. Onaspiris litha Pamps Upper	

The contract	The object		The rent		Tax resp.	Landlord	Tenant	General remarks					
Reference Date	Term (yrs.)	Loca- tion	Area (ac.)	Descrip- tion	Crops	Month due	Place due	Amount p.a.	Measure	Name	status	Name	status
P. Oxy. 119 XXXVI 2776	1	Silo Upper	91	Belonging to L's wife	1: orobas 2: wheat	Peuni		1: 2 4/5 wh. 2: 10 4/5 wh. 1: 7 4/5 2: ?		Sarcopion	Oxy.	One tenant	Oxy.
P. Oxy. 120/1 III 640 = BASP 29 (1999) 164-6	3+?		1		1: wheat 2: ?		public gran.	apollonia				Petousis	ABR for following years. Advances 18 art. wh.: repay 5 art. year 1; 13 art. year 2.
P. Oxy. 25 III 499	1 Thoth 111	Sarcopion Middle	191	Belonging to L's ex-corn in	chortas	Peuni		36 dr./ac.		Tryphon & Annandros; Sarcopion & Herodes	Oxy. Oxy.	Apollonios & Heros	vill. Sarcopion
La mende 22 grs for 3 Measure 177	6	Peunis Western	108	Belonging to L's for	1: wheat 2: ?	Peuni	Th. 8. 91 art. of	1: 91 art. of		Eudaimon & Eudaimon	Oxy.	Dionysios & Dionysios	vill. Lenon
P. Oxy. 19 IV 719	1 Hathyr 119	Sarcopion Middle	5	bonitate reg. to L	chortas	Peuni		120 dr.		Sarcopion & Herodes	Oxy.	Valerius & Apollonios	vill. Sarcopion
P. Oxy. 14/5 IV 810	1	Suary Lower	3	bonitate aduocatus	chortas			120 dr.		Claudio Problema Diogenes		Dialteros	T to irrigate at his own expense. L has grazing rights.
P. Oxy. Thoth IV 836	Thoth 176	Herakli- dou ep. Western										Two tenants	

ABR for following years. Advance 18 art. wh.: repay 5 art. year 1; 13 art. year 2.

Without survey. Lien adjacent holdings.

Without survey. ABR. L may not re-let or farm himself. Lease begins in the new year.

4 dr. spende for the *pendenti*.

T to irrigate at his own expense. L has grazing rights.

PSI IV 315	1367	4	Pa-nis (Herm- epidic name)	191	Belonging to: others to L	Puani grain of ex. public	1/2: 20 dr/ 2/4: 7 1/2 public	Thon alias Antina s. Ammonius	Alex. Horo	Petris s. Horo	vill. Sia- agene (Herna- polite)	T resp. for water- guarding, dyke- work etc.
P. Oxy. IV 799	15 Phaophi 157	4			vineyard vines on lease	vine produce + go Aramae vine to dr. +1)	L	Serapion	Ammonius s. Apollonides; Prolla s. Loubos	Extra payment: 100 obol cheeses in last 3 years.		
SB XIV 1142b	137 or 138?	3 (1132)			clerk- any wife ampelas	Tych- [75] art. rec. m. L mouch- 6 ch. ons wheat	L	Didymus	Oxy.	Previously farmed by T.		
P. Oxy. X 1279	139	5	Sense 3 Winters		hypologos say 3 wheat, like.	Masore 4 dr. for pictures	L	official: strateges	Ophthal alias Kerra, freedman	ABR. T not obliged to renew lease.		
SB XVI 1243 P. Ros Gorg. II	1401 11 141	4 more than 1	Karteura 4 Middle		Belonging to L vineyard, vines readied, clerk- ampelas	Habyr 2100 dr. + 400 her. wheat, on? 2500 dr. +1 50 her. or its price	L	Harthocis s. Surnatus Primion	Oxy.	Various extrus. T must not leave until expiry of lease.		
P. Oxy. I 101	5 Phaophi 142	6		38	Belonging to: say 2 like to L 6: 20 final yr. of previous lease	Puani The. fl. 120 art. Pa- wheat herbe E rec. m. L	L	Dionysia d. Chairman	Oxy.	Previously farmed by T. ABR. L may not re-let or farm himself.		
P. Berl. Leig. I 20	14 Phaophi 149	117		?	barley barley ?	Puani The. fl. 4 1/4 of? barley The. fl. 6 1/4 of? barley The. fl. ? of Meroe	L	female		more than one	4 dr. spende. By survey.	

The contract	The object	The rest	Tax resp.	Landlord	Tenant	status	General remarks
Reference Date	Term Loca- Area	Disrup- Crops	Month Place	Amount Measure	Name	status	
(yrs.)	(ac.)	(ac.)	due	due			
BCU IV mid-11c. 4	21	Belonging to L	1/2 wheat	1/2 all-in wheat	h. Apollonius	Oxy.	Ed. pt. incorrectly dates to 111c.
1017 (BL 14 of 1)		1/2 wheat	1/2 wheat	1/2 wheat	Peterson & Neukirchen		
P. Oxy. 16 4	Sakapha 61	1/2 wheat	1/2 wheat	1/2 wheat	Amarius & Dionysios	Oxy.	ABR. Extra payment of 1/2 for wine.
XXXIII Ptolemai 151	Upper	1/2 wheat	1/2 wheat	1/2 wheat	Lucius Diogenes		
P. P. 17 158	Quintus 12	1/2 wheat	1/2 wheat	1/2 wheat	Heros & Petros & Kornelios & Herakleides	vill.	Spends and additional payment of half the chaff. The 3 at previously seen.
P. Dem. VI 534	Ptolemai 8	1/2 wheat	1/2 wheat	1/2 wheat	Theron & Theron		
P. P. 17 118	Eastern	1/2 wheat	1/2 wheat	1/2 wheat	Theron & Theron		
P. Oxy. 12 14	Sakapha 61	1/2 wheat	1/2 wheat	1/2 wheat	Amarius & Dionysios	Oxy.	
XXI 1774 Thab 161	Upper	1/2 wheat	1/2 wheat	1/2 wheat	Diogenes & Heros		
PSI VII 16 161	Western	1/2 wheat	1/2 wheat	1/2 wheat	Diogenes & Heros		

P. Oxy. 165 XIV 1646	4	Talos 10 Lower	Belonging to wheat/ to L, charrou or idiotike ge veg. seed	wheat and money	Apolonia a Apollonia	Annia. Krebion a. beul. Pynur; his half brothers Harpasos and Heros	vill. Talos Without survey.
SB XIV Phaeophi 177 1126 172			sources and a house	Epeiph public Epeiph gran. Mene	L	more than one	Land contains wheat and well. ABR. L pays 1 expense of deterioration of irrigation equipment. Lease labelled on verso 'Palas(u)'
P. Oxy. III 1725 93 = SB XII 1078a	4	Niko- 2 stratus epikhon Thracia.	Belonging any x like to L	8 art. wheat, 32 dr.	L	Thaurylou d. Oxy. ? mo. Apia	Sarapion a. Alex. Hermione
SB VIII 180 9918		12	choronax	36 dr./ar.	L	Dionysios	one tenant Spouda.
P. Oxy. 184 XIV 1687	1	Nela 1 Upper liria 11 Panga 3 Upper	Belonging barley to L fodder } (donkey) }	? art. barley 180 dr.		Demetrios Oxy. alias Thaeis d. Tennitios	Sarapion mo. Oxy. Tachois Without survey.
P. Oxy. I 14 146 = III Phaeophi 901 185	4	Tum- 21 + pousa 1 Eastern 1090	Belonging to wheat/ to La chiron p.a.	deposit 8 art. (pub. wheat gran.) 40 dr.	L	Heraclides Oxy. alias Diogenes gym. and Sarapion alias Diogenes sons of Diogenes	Harmius a. vill. Tychin- achitoo future years. Tychin achitoo: see Pruneti, J centri ablati aro. T oves 3 art. wheat arrears for part year. ABR for future years.
P. Oxy. 188 XIV 1692	1	Talos 1 Lower	Work of vines vineyard/ redded belonging to L			Apion a. Horion gym.	Amon a. Oxy. gym. vill. Talos Lease begins on 1 Hebryt.

The contract	The object		The rent		Tax resp.		Landlord	Tenant	General remarks				
Reference Date	Term (yrs.)	Loca- tion	Area (ac.)	Descrip- tion	Crops	Month due	Place due	Amount p.a.	Measure	Name	status	status	
P. Found 43	1971	2	Phobous 41 Eastern	Belonging to ?	1: wheat & barley 2: <i>chlora</i>	thr. 8. Phob- ous	1: 12 ac. wh. 14 ac. barley 2: 60 dr./ac.	1: 12 ac. wh. 14 ac. barley 2: 60 dr./ac.	res. m. L L	Serenus alias Dionysios a. Dionysios	Ory. Papontion; Antonius a. Thostulius	vill. Phobous	Tr also lease 'Name of the Wharf' from same L. ABR for following year. Seed loss of 4 ac. wheat at 11.5%.
PS IX 1036 Phaenhi 193	14	3	Toou Eastern	Quais of Isis of Tepontia	any 1 like Phan- enothe/ Moore			1: 24 dr./ac. 23 2/3 barley 420 dr.		Ichthyion a. Theon	more than one		The 8 ac. by survey. Rent instalments: 100 dr. in advance; 100 dr. in Phanenothe; 220 dr. in Moore.
P. Oxy. VI 910 Hathy 197	8	4	Pakette 5 Eastern	Belonging to L	1: wheat 2: <i>chlora</i>	Thr. 8. 1/2 Pa- kete	6 1/4 4-ch. wh. 1/2 1/2 32 dr./ ac.	6 1/4 4-ch. wh. 1/2 1/2 32 dr./ ac.	rec. m. L	Hieration a. Hieration	Ory. Teon a. Suraemmon	vill. Pakete	7 ac. wheat seed repaid with rent. ABR for future years. Return land free of rushes etc.
P. Oxy. LVII 3911	199	5	Pimpai 51 4	Belonging to L	1: <i>chlora</i> 2: wheat 3: wheat 4: <i>chlora</i> 5: <i>chlora</i> 6: <i>chlora</i>	Public deposit 2: 61 1/2 wh. 1: 51 1/2 wh. 2: 20 dr./ac.	Public deposit 2: 61 1/2 wh. 1: 51 1/2 wh. 2: 20 dr./ac.	1: 24 dr./ac. 2: 61 1/2 wh. 1: 51 1/2 wh. 2: 20 dr./ac.	L	... dots alias Si ...	Panchotes a. Agathon		ABR. Return land free of rushes.
P. Oxy. VIII 1125 Ilc.	Thoth 1125	1125	Thoth 1125	Time of first gran. meas.		Time of first gran. meas.			L	Dionysios and at least one other	one tenant		ABR for future year. L loans Tr. 200 dr. at interest; repay in Pual.

P. Hon. 11c. (gr. 1+) 1 177	Siuary Lower Scriphus Western	2 campd. ktemata 1 campd. ktema, orchard, reedbed	share- cropping	female	Abstract of terms of lease. Lease at Siuary to begin in Twelfth at Scriphus to begin in Halfyr. Spends 8 dr. ABR. Repay 100 dr. ban & Chair- in Phannoth next year. T responsible for dytes etc. Mistakepoche. If ABR, allowance to lease in following year. Penalty if L fails to guarantee lease.
P. Ory. 11c. 4 L 1389	Kerke- thomis	Which L vj: chlon holds	Th. A. vj: 21 art. wh. 2/4: 80 art. wh.	L	Apollonia & Ory. Apollonia Zoilos Thoreus & Ep. Sarapion & Chair- emou
P. Lond. 11c. (gr. 1 inv. 213 7 of 7)	Noske Upper	Belonging any 2 ide paid to L in advance	80 dr.	L	Hareus d. Ory. Aperus Protemnia & Ory. Hermippes dus Herpotation
P. Hon. late II/ 2 11 224	Tholbus 30+ (3 plots) to L	Belonging chlon; barley } wheat/ chlon	1 dr; 30 art. barley; 14/31 art. wheat & ? 1/51 art.; chaff and wheat?	Julia Isidora Chiremon & Ory. Chiremon App[aratus]	
P. Bez. late II/ inv. E early III 8093	Belonging treat? to L			Thom d[us] ? Alex. ? will Ereus?	
P. Heid. late II/ 1+ inv. G 923 early III	Puuni public money, grua. wheat			L	male male ABR.

3rd Century AD

The contract	The object	The rent	Tax resp.	Landlord	Tenant	General remarks									
Reference Date	Term (yrs.)	Loca- tion	Area (ac.)	Descrip- tion	Crops	Month due	Place due	Amount p.a.	Measure	Name	status	Name	status	Mon. ep	General remarks
PSJ V 48	20	Hechyr 300	Maxima 2	Register- ed to L	Upper	Phar- month	Thar. fl. 4/8	4/8	4-ch. m. of Hers- kien & Paphos	Sarapion a. Diocytos	Oxy.	Pempos a. Apis	vill. Mon. ep		
P. Yde 68 = SB XII 11228	204	Ensis 15 Upper	15	Belonging any s. i. de to L	Upper	Phar- month	Thar. fl. 4/8	4/8	4-ch. m. of Hers- kien & Paphos	Diogenes alias Oxy. Arctos and Apion, sons of Apollonios	Oxy.	Zoilos? alias a. Germanos	Oxy.	Antichrestic loan for 1900 dr. and 24 art. wheat.	
SB X 10063	28	Phasphi 205	28	Belonging any s. i. de to L	Upper	Phar- month	Thar. fl. 4/8	4/8	4-ch. m. of Hers- kien & Paphos	Sarapion alias Oxy. Achilles a. Zoilos	Oxy.	Hellen a. Phalibastos	vill. Paima	ABR.	
P. Oxy. XXXI 384	211	Senepous 6 Western	6	Belonging any s. i. de to L	Upper	Phar- month	Thar. fl. 4/8	4/8	4-ch. m. of Hers- kien & Paphos	Sarapion a. Serenos alias Petronianus	Oxy.	Theon alias Ammonios a. 1/2 gm./d.	Oxy.	Misapochs. If ABR, allowance to lease in following year. Lease begins at start of following year.	
BGU IV 1091	211	Sto 21 Upper	21	Unsold property of the	Upper	Phar- month	Thar. fl. 4/8	4/8	4-ch. m. of Hers- kien & Paphos	official: bar. gnom. (acting stratage)	Oxy.	Eudaimon a. Eudaimon	Oxy.		
P. Oxy. L 218-61? 391	211	Mar- mada 51 Upper	51	Belonging 1 wheat/ to L	Upper	Phar- month	Thar. fl. 4/8	4/8	4-ch. m. of Hers- kien & Paphos	A. Zoilos a. Diogenes	Oxy.	A. Theosis a. Prodis	vill. Merm.	ABR.	

P. Oxy. L 20 391	4 Thoth 219	Met- mertha Upper	10	Belonging to L and partners	Pauni public granary wheat; 258 dr.	L	A. Diochourides alias Kaster	Oxy. gym./ beal.	A. Sarapion s. Oxy. Athensodotes	ABR.
P. Oxy. XVIII 2169	13 Phaophi 219 (BZ VI)	Sko Upper	11	belonging to L	51 art. lentils	1 m.	A. Sarapion alias Apollonius	Oxy. gym.	A. Podas s. Pecunonius	ABR for following year.
P. Oxy. LV 3600	Phaophi 4 219	Probitis 6 Eastern	6	lentils reg. to Strad	at first public mass- granary utrage.	L	As. Syrtion and Oxy. Herakleides alias Sarapion	Oxy. gym.	Ammonas vill. Probitis	ABR.
P. Heid. IIIc. inv. G 921 (220-40)	11c. 14		11	Belonging to L property of Claudia Isidora alias Apia	44 dr./oz. wheat? 40 dr. 1 ul. 3000 dr.	L	male	male	ABR.	
P. Oxy. XIV 1630	Tybi 2227	Small Oasis		Belonging to L property of Claudia Isidora alias Apia	Prokmaion alias Antipatros; Sarapodotes)		Prokmaion alias Antipatros; Sarapodotes)	Heron (with a society, A. Sarapodotes)	Higher bid for a sub-lease.	
P. Oxy. Hid. 41	2374	Sko & Minimas Upper	22	Belonging to L to L	Thr. B. 145 art. Mon- wheat oil m. 10 art. reg. seed	L L	A. Dionysothos gym. beal.	Oxy. gym.	A. Hieroyotes s. vill. Mon- imous Phinas	Previously farmed by T. ABR. Rent for machine 300 dr.
P. Oxy. XVII 2137	Choiak 226	Sko Upper	23	Belonging to L to L	44 dr./oz. 1 ul. 3000 dr.		A. Sarapion alias Apollonius; beal. A. Prokma alias Magna	Oxy. gym. beal.	A. Petas s. Pais epikition	Irrigation machine provided rent-free. Same parties have also leased 23 ar. under wheat.
PSI I 71	2307	Senopta 2 Middle	2	Belonging to L to L 22070707?	public deposit wheat 2:30 dr. 182: 1		A. Tereus alias Oxy. Apollonius d. Prokmaion	Oxy. gym.	A. Bessas s. Matter; A. Sarapion s. Bessas	ABR.
SB XIV 1103 = BGU XI 2126 (e)	2327	Probitis 3 Lower	3	Belonging to the own	182: 1		prokmaion/ on behalf of Imp. fac	Oxy. gym.	A. Silvanos s. vill. Horion Probitis	Confiscated estate of Claudia Isidora alias Apia.

P. Kām III 149 111c	1st half 17		wheat barley	Puani Sin- lepha Upper 2 1/4 barley	2 1/4 wheat 2 1/4 barley	rec. m. L	M. Aur. Theos alias Dionysia Theos alias Hierakles (cunore)	A. Kopres & Sara	
P. Oxy. XXXVI 2795 290 PSI VIII 3545 886	14 Phaophi 257	Thesbia 5 Upper	Belonging wheat to L	first public measur. gran. ing	30 art. lentils	4 ch. rec. L m. L	A. Sarapion alias Dionysionem basil. A. Dionysia alias Herpetronion & Apollonios	A. Cornelius & vill. Kelloubas Plerous A. Aniketos; Oxy. agave- samar; vill. Mfer- mentbas; vill. Ision Panga	Previously farmed by T.
P. Oxy. XLVIII 334	Hathyr 2 257	Senapta 6 Middle	went of vineyard dunes and reedbed	Ta. receive wage 360 dr./ac. and buy half date			A. Sarapion d. Oxy. Theos	? & Sarapionem, Nomou ? & Hierous Middle	Wage paid in instalments; Dates purchased at customary rate.
P. Oxy. XX 224 Theoth 358		Senapta 2	Belonging 1/2 wheat to L any & late	The fl. 4 art. of wheat 5 clovers art. barley		T	A. Sarapion & Ask(tepos?) irregular of Prefect	Synon alias Sarapion	Additional & ch. per art. on grain rent. Mithopache of house and land.
P. Wisc. 1 7	15960 2	Senap- temis Western	Belonging 1: chloum to L's daughter & wheat	Puani Seno- hous 2: 12 art. wheat		L	A. Theodosius & Oxy. Neitamonios	A. Philotas & Metas	Previously farmed by T. If ABR, T to irrigate } at own expense and pay proportion of rent.
P. Oxy. XII 1500	after 240	Ision Panga Upper	exchange- charres ing to the daka prous						

The contract	The object	The rent	Tax resp.	Landlord	Tenant	General remarks								
Reference Date	Term (yr.)	Loca- tion	Area (ac.)	Descrip- tion	Crops	Month due	Place due	Amount p.a.	Measure	Name	status	Name	status	
PSI IX 261? 1079	1	Takot- helia Middle 21+	4+	Belonging chlom, to L	vegetable seed, wheat, barley			on chlom: 50 dr./ac.; on wheat: 9½ and 6½ 4½ wheat; on barley (21 ac.): 25 art. barley 220 art. wheat?		A. Apion alias Oxy. Theonastan <i>Oxy.</i>	A. Apion & Dioskoros	Oxy.	Wheel and machine. Previously farmed by T: previous crops wheat and chlom rotate with present year's crops.	
PSI IX 261? 1079	1	Mer- mertha . 12½ Upper 12½	11	*belong- ing to the city of Oxy.	any & like	Prusi				T?	official (prytanis)	A. Chaire- metianus alias ?	Oxy.	
SB XII 261 1108	4	Sko Upper	11	like any belonging to L	any	first mess- uing	public granary	8 art. wheat		L	A. Dionysia d. Theon alias Diosynthoon, minor	Claudius Apelles alias Isidoros, veteran	ABR.	
P. Oxy. XIV 266 1669	2	Mer- mertha two Upper plots	5 (in two)	Belonging any & like to L	any & like		Thr. fl. 10 art. Mer- mertha 10 art. lentils			L	Aa. Serenos alias Sarepion & Apion, sons of Agathinos	Oxy. Platon; Panchores & mertha	ABR.	
P. Coll. Youle II 266 68	1	Antipera Pale Western	20	Belonging flax to L	flax	Tybi - Mesore initial - mensa	300 dr./ac.; 11 al weight tow			L	A. Heraklidasia d. Herakleides, <i>maxima statera</i> official: Prytanis	Aa. Melas & Melas; Zoilon & Dionysios	Oxy.	T's have use of L's reservoir rent-free for retting.
PSI XIII 267 1330	1	Ision Panga Upper	16½	any land any & like belonging to the city	any & like	Pachon	1 dr.				official: Prytanis	A. Zoilos & Zoilos	Oxy. <i>Oxy./Abol.</i>	
P. Coll. Youle II or 267 70	1	Mer- mertha Upper	6	bought at wheat, auction barley or from the any flax	any & like	Prusi vill.	Thr. fl. 24 art. wheat			L	A. Severus	Oxy. A. Herakleides <i>Oxy.</i> <i>Oxy./ a. Pindaros boad.</i>		Contract found at Hierapolis

PS/ III 187 (BASP 11 2861) (1974) 65L on date)	2745 or 2746	1	Ision Panga Upper	10	*belong- ing to the deka- charter proia	Pouni	1 tal.	L	official: dekaprotes	A. Ammonios Ory s. Zoiba	
P. Ory. Hela. 42	30 279-82										Mishapoghe.
P. Ory. XIV 1631	25 Choini 286	1	Tanait Middle		work of vineyard/ reedbed; old vineyard; fruits orchard Belonging flax to ?	Epeiph	Wage to Tx. 4500 dr., 10 art. wheat, 4 jars wine	L	A. Serenna alias Sarapion s. Agathinos	A. Kuriot s. Rufus & his son Ptolemaios, Peleios s. Tannia	Contract starts 1 Helyr. Various extra payments. Wage paid in instalments.
P. Mich. Shelton XI 610 SB IV 7443	Phaeophi 282 4 Tybi 285	2	Ision Panga Upper Hera- ktion?	1	Belonging any to L	Pouni	10 art. m. barley dekalon	L	A. Ptolearchos Ory. alias Ammonios boul. A. Ammonios d. Theodorea	A. Koptes s. Papantos A. Iustus mo. Ory. Sarome	
P. Ory. XIV 1690 Theoth 287	21 287	5					3000 dr./ar.	L	A. Ptolemaios		
P. Laur. IV 166	2690				vineyard work		4000 dr. wage to tenant?	L?	(male)	A. Agathos	Detailed description of work to be performed by T.
P. Ory. XIV 1691	291	3	Seno- tomis Western		Belonging flax to L		3500 dr./ar.	L	Achis Herodians	A. Diogenes s. Ory. Diogenes, Philonikos s. Theon A. Silvanos	
PS/ III 178	21 Theoth 291					Pouni		L	(male)		
PS/ IX 1071	296	6	Ision Panga Upper		Belonging charter to ?		1 tal. 1800 dr.	L	A. Didymos s. Alex. Sarapion office-holder	A. Petechon s. Ammonios	5000 dr. paid in advance.

The contract		The object		The rent		Tax resp.		Landlord		Tenant		General remarks	
Reference Date	Term (yrs.)	Loca- tion	Area (ac.)	Descrip- tion	Crops	Month Place due	Amount due p.a.	Measure	Name	status	Name	status	
P. 296 Michael				vineyard!									Oxy nome! Unusual provisions. T lives in position Pneuon near Senepta.
P. Oxy. 4 LV 382	1	Senepta Middle	1	Belonging to L	barley	Pechon	1000 dr.	L	A. Plotinos s. Eudimon	Oxy. 222/ Apis bond.	A. Aluis s. Apis	Oxy.	
PSJ XIII 13 1338	1	Phaophi	1	work in new vineyard	vegetables	Purni	1200 dr./ar.		A. Diogenis s. Teuchaias, molassa stela		A. Theon s. Theon	Oxy.	Contract starts 1 Hathyr. Hybrid lease of land/ work? rent not wage.
SB XIV 111c 1164	1	Korobia	1	Belonging to L	wheat, barley, lentils			sheepskins	A. Antiochus s. Apion s. Maron	Oxy.	A. Ant[?] s. Paternouthia	will. Mouch- incasp Western	Previously cultivated by T.
P. 111c Michael.	1+	Syros Western	4	Belonging to ?			2000 dr./ ar. ? t ar. bread		A. Demetrius		A. ? s. Ploutarchos		Water wheel. T receives rope, seed, cow. Extra payment cheese.
P. Oxy. XIV 163	4	Praem- pous Anisomachos Eastern	51	Belonging to L					A. Theon s. Epimachos s. Diogenes	Oxy.	A. Theon, Epimachos, Ploutarchos of Anesouria	Vill. Phobou Eastern	Previously cultivated by same Ts.
P. Rob inv 20	11			Belonging to the minors			In kind (and money?)		[A. ? s.] Ptolemaios	Anin. Oxy. bond.	Three Ts.	Villa?	Previously cultivated by same Ts. Water wheel.

[illegible]

4th Century AD

The contract	The object	The rent	Tax resp.	Landlord	Tenant	General remarks									
Reference Date	Term (yrs.)	Loca- tion	Area (ac.)	Discrip- tion	Crops	Month due	Place due	Amount p.a.	Measure	Name	status	status	Name	status	General remarks
P. Louv. IV 165	Phaophi 305	1	Tholabis ? Eastern	Belonging charter			{The fl. ? art. of vill.} charter of vill.		{1/2}me of L?				{1/2}m. vill. Tannophris East		
P. Oxy. I 102	Phaophi 306	1	Pielo Middle	9	Belonging flax to L	balance in Epreph		1 tal. 3500 dr./ar.	L	A. Antiochis alias Dionysia d. Antiochus alias holder	Alex. Apollonios	A. Dioskotos s. Ory.			4 tal. of rent paid in advance.
P. Oxy. XXXI 298	Hathyr 315	1	Ison Panga	21	Belonging flax to L	Pausi/ Epreph		4 tal./ar.	L	Dionysios A. Dioskourides alias Julianus	Ory. gym. ppyi. boal.	A. Leonides s. Ory. Theon			Land ex-fallow.
P. Oxy. XLV 355	Hathyr 315	1	Ison Panga	61	Belonging flax to L	Pausi?		on half: 4 tal./ar. on half: share-cropping	L	A. Eutropia d. Theodoros alias Chaitemon	Ory. d. gym. ppyi. boal.	A. Dioskotos s. Ory. Ammonios			Land owned jointly with Penares. T to supply all seed.
P. Oxy. I 103	Phaophi 316	1	Ison Panga	1	Belonging flax to L	at proper time		share-cropping	L	A. Theonistotles alias Dioskourides	Ory. gym. ppyi. boal.	A. Leonides s. Ory. Theon; A. Dioskotos s. Ory. Ammonios			Land owned jointly with brother Leukadios. T to supply all seed.
P. Oxy. XLV 356	3178	1	Antipera Pels	13	Belonging flax to L			whole crop of 1 ac., share crop of rest		A. Heron alias Sarpion	A. Dioskotos s. Ory. Ammonios; gym. ppyi. boal.	A. Dioskotos s. Ory. Ammonios; A. Leonides s. Ory. Theon			Land taken from sds. in fallow. T to supply all seed.
P. Oxy. XLV 357	Hathyr 318	1	Ison Panga	5	Belonging flax to L	Epreph //		3 tal. 1000 dr./ar.	L	Heirs of ? s. Valerius	A. Leonides s. Ory. Theon; A. Ammonios s. Koprois	A. Dioskotos s. Ory. Theon; A. Ammonios s. Koprois			

P. Oxy. XLV 348	319	Antipera Pela	Belonging ?				A. Dios s. Zoilas	Oxy.	A. Leonides s. Oxy. Theon	
P. Oxy. XLV 349	319	Antipera Pela	Belonging				A. Apollonios Oxy. alias Serenos s. Theon		A. Leonides s. Oxy. Theon	
P. Oxy. XLV 360	319	Antipera 6 Pela	From what he has on base	flax	proper time	share- cropping: ? to T; ? to L	L	vill. ep. Chou- in	A. Leonides s. Oxy. Theon	T. supplies feed.
PSI IV 316	346?	Place called Pylos	Belonging any		at proper time	L receives ? crop	L		A. Diogenes s. Oxy. Silvestos	A. Helios s. Denid lives in Met- mertha
PSI V 469	21 Thoth 334	Ision Panga	Belonging flax to ?		in the ? epoi- tion? of tow per st.	1 arcumens of tow per st.	L		Hiers of Salontious ? (BL I)	A. Leonides s. Oxy. Theon
PSI VI 706	28 Phaophi 335								A. Arcutous d. Oxy. Dionysia	A. Lamachos Oxy. s. Kasinos
P. Oxy. XIV 1632	1 Meure 353		s choria	dete crop	instal- ments	Sooo tal.			A. Herakleides Oxy. s. Herakleides gym. pyr. bond.	A. Kastor s. Paternouthios
P. Oxy. I. X. 4093	3 Phaophi 355	epochion 20 of Piri- bonhus	an <i>adelphos</i> called 'of the bath ancient'	chorior	short- cropping				Fl. Julianus ex- and Serapias, cum- s. end d. of tor Diochourides	A. Patereus s. vill. Choous Panga
PSI IX 1074	29 Hathyr 356	Lenon 4th pagus	Belonging any to ?		25 art. wheat & art. barley ± j art. veg. seed	m. of L of art. tazu of pref			Flavias Kronion	A. Horos s. Pasalyms Lenon
										T responsible for newly and arebelc.

The contract	The object				The rent	Tax resp.	Landlord	Tenant	General remarks		
Reference Date	Term (yrs.)	Loca- tion	Area (ac.)	Crops	Month due	Place due	Amount p.a.	Name	status	Name	status
PS/1 90 Phuaphi 364	21 3							Flavius Crescentinus	pro- posi- tus	A. Klematis a. soterichos	vill. Tholbis

Bibliography المصادر

- Allam, S.**, 'Quelques aspects du mariage dans l'Egypte ancienne', JEA 67 (1981), 116-35.
- Alston, R.**, *Soldier and Society in Roman Egypt: A Social History* (London, 1995).
- Avoardo, S.**, 'Le ἀπορραι di proprieta nell'Egitto Greco-romano'. *Aegyptus*, 15 (1935), 131-206.
- Baer, G.**, *A History of Landownership in Modern Egypt, 1800- 1950* (Oxford, 1962).
- Baer, K.**, 'The Low Price of Land in Ancient Egypt', JARCE I (1962), 25-45.
- Bagnall, R.S.**, 'Price in Sales on Delivery', GRBS 18 (1977), 85-96.
- 'R.S., ' The Date of the Hermopolite Land Registers: A Review Article', BASP 16 (1979), 159-68.
- 'P.Oxy. XVI 1905, SB VI 7756 and fourth -Century Taxation', ZPE 37 (1980), 185-95.
- 'Theadelphian Archives: A Review Article', BASP 17 (1980) 97-104.
- 'Agricultural Productivity and Taxation in Later Roman Egypt', TAPA 115 (1985), 289-308.
- 'The Dossier of Aurelius Ammonion', CE 66 (1991), 289-93.
- 'The Taxes of Toka: SB XVI 12324 Reconsidered', Tyche, 6 (1991), 37-43.

- 'Landholding in Late Roman Egypt: The Distribution of Wealth', *JRS* 82 (1992), 128-64.
- Egypt in Late Antiquity (Princeton, 1993).
- Bagnall, R. S., and Frier, B. W.,** *The Demography of Roman Egypt* (Cambridge, 1994).
- Bagnall, R. S., and Worp, K. A.,** 'Grain land in the Oxyrhynchite Nome', *ZPE* 37 (1980), 263-4
- Bagnall, W. S.,** 'The Archive of Laches; Prosperous Farmers of the Fayum in the Second Century' (Diss. Duke Univ., 1974).
- Baker, J.K.,** *An Introduction to English Legal History* (London, 1971).
- Balconi, C.,** 'Le dichiarazioni di bestiame nell'Egitto romano', *Aegyptus*, 70 (1990), 113-22.
- Bastianini, G.,** 'La carrier di Sarapion alias Apollonius', *Aegyptus*. 49 (196), 149-82.
- Behrend, D.** *Attische Pachturkunden: ein Beitrag zur Beschreibung der μίσθωσις Nach den griechischen Inschriften* (Munich, 1970).
- Bell, H. I.,** *Egypt From Alexander the Great to the Arab Conquest* (Oxford, 1948).
- Biezuńska-Malowist, I.,** 'La Famille du vétéran romain C. Iulius Niger de Karanis', *Eos*, 49 (1957), 155-64
- 'La Propriété foncière dans l'Égypte romaine et le rôle de l'élément romain', in M. I. Finly (ed.). *Problèmes de la terre en Grèce ancienne* (Paris and Hague, 1973), 253-6
- 'Les Citoyens romains à Oxyrhynchus aux deux premières siècles de l'Empire', *Le Monde grec*, 741-7.
- *L'Esclavage dans l'Égypte Greco-romaine: 2^e partie: période romaine* (Wrocław etc., 1977).
- Bingen, J.,** 'Présence grecque et milieu rural Ptolémées de la terre en Grèce ancienne (Paris and The Hague, (1973), 215-22.
- 'The third-Century BC Land-lease from Tholthis', *Illinois Classical Studies*, 3 (1978), 74-80.

- _____'P.Cair. 10311 et le marché du fourrage', *Archiv*, 33 (1987), 5-7.
- Biscardi, A.**, 'Proix e pherne alla luce di un nuovo papiro fiorentio', in J. 625Modrezejewski and D. Liebs (eds.), *Symposion 1977* (Vienna, 1982), 215-21.
- Böhm, R.**, 'Contribution à l'étude de l'administration romaine en Égypt', *Hermes*, 81(1953), 465-80.
- Bolla, S. von**, 'Pacht' in *RE XVIII/4* (1949), cols. 2439f.
- Bolla-Kotek, S. von**, *Untersuchungen zur Tiermiete und Viehpacht im Altertum* (2 edn., Munich, 1969).
- Bonneau, D.** *La cru du Nile, divinités égyptienne, à travers mille ans d'histoire (332av.-641 ap. J.C.) d'après les auteurs grecs et latins, et les documents Des époques ptolémaïque, romaine et byzantine* (Paris, 1964).
- Bonneau, D.**, *La Fisc et la Nil. Incidences des irrégularité de la crue du Nil sur fiscalité foncière dans l'Égypte greque et romaine* (Paris 1972).
- _____'La terre "arrosée par le Nil": Neilobrochos', *BASP* 16 (1979) (Studies presented to O. M. Pearl), 13-24.
- _____'Le Régime administrative de l'eau du Nil dans l'Égypte greque, romaine et byzantine' (Leiden, 1993).
- Bowan, A.K.**, 'The Crown Tax in Roman Egypt', *BASP* 4 (1967), 59-74
- _____'The Town Councils of Roman Egypt' (*Am. Stud.Pap. II*) (Toronto, 1971).
- _____'Papyri and Roman Imperial History, 1960-1975', *JRD* 66 (1976), 153- 73.
- _____'The economy of Egypt in the Earlier Fourth Century', in C. E. King (ed) *Imperial Revenue, Expenditure and Monetary Policy in the Fourth Century AD. The fifth Oxford symposium on coinage and monetary history BAR International Series 76* (Oxford, 1980), 23-40.

- _____ 'Landholding in The Hermopolite Nome in the Fourth Century AD', *JRS* 75 (1985), 137-63.
- _____ Egypt after the Pharaohs: 332 BC-AD 642: From Alexander too the Arab Conquest (London, 1986).
- Bowmann, A. K., and Rathbone, D. W.,** 'Cities and Administration in Roman Egypt', *JRS* 82 (1992), 107-27.
- Braunert, H.,** Die Binnenwanderung: Studien zur Sozialgeschichte Ägyptens in der ptolemäer-Und Kaiser-zeit (Bonner Historische forschungen 26 (Bonn, 1964).
- Breccia, E.,** 'Fouilles à Oxyrhynchos et à Tebtunis, 1928-30', Le muse Greco- Romain d'Alexandrie, 1925-31 (Rome, 1970: anastatic reproduction of 1st edn., Bergamo, 1932), 60-3.
- Butzer, K.,** Early Hydraulic Civilization in Egypt: A Study in Cultural Ecology (Chicago, 1976).
- Cadel, H.,** 'Le Vocabulaire de l'agriculture d'après les papyrus grecs d'Égypte', proc. 12 Int. Congr. Pap. 69-76.
- _____ 'La γεωργία en Égypte; genèse d'un theme économique et politique', le Monde grec, 639-45.
- Casanova, G.,** 'I contratti d'affitto fra private nelle epigrafi greche', in E. Breciani Et al. (eds.), Scritti in onore di Orsolina Montevicchi (Bologna, 1981) 98-97.
- Chalon, G.,** L'Édit de Tiberius Julius Alexander; etude historique et exégetique (Olten and Lausanne, 1964).
- Champlan, E.,** *Final Judgements: Duty and Emotion in Roman Wills, 200 BC- AD250* (Brekeley, 1991).
- Clarysse, W., and Kruit, N.,** 'Notes on P. Princeton II 42', ZPE 82 (1990), 123-5.
- Cockle, H. M.,** 'Pottery Manufacture in Roman Egypt: A New Papyrus', *JRS* 71 (1981), 87-97.
- Crawford, D. J.,** Kerkeosiris: An Egyptian Village in the Ptolemaic Period Cambridge, 1971).

- _____. 'Imperial Estates', in M.I. Finly (ed.), *Studies in Roman Property* (Cambride, 1976), 35-70, with notes 173-80, bibliography 201-7.
- Currie, J. M.**, *The economic Theory of Agricultural Land Tenure* (Cambridge, 1981).
- Cuvigny, H.**, *L'arpentage par espèces l'Égypte ptolémaïque d'après les papyrus grec* (Brussels, 1985).
- Daris, S.** 'toponimi dell'Ossirinchte: Kerkeurois', *St. Pap.* 19 (1980), 107-48.
- Davis, H.**, *Exchange* (Buckingham, 1992).
- Déléage, A.**, 'Les Cadastres antiques jusqu' à Dioclétien,' *Études de Pap.* ii (1934), 73-228.
- Della, D.**, *Alexandrian Citizenship During the Roman Principate* (Atlanta, 1991).
- Drew-Bear, M.**, *Le nome Hermopolite: toponymes et sites* (Am. Stud. Pap. 21) (Missoula, 1979).
- _____. 'Les Coseillers municipaux des métropoles au IIIe siècle après J.-C,' *CE* 59 (1984), 315-32.
- Drexhage, H.-J.**, 'Zum preisentwicklung im römischen Ägypten von ca.260 n. Chr. Bis zum Regierungsantritt Diokletians', *MBAH* 6 (1987), 30-45.
- _____. *Preise, Mieten/Pachten Kosten und Löhne im römischen Ägypten Bis Zum Regierungsantritt Diokletians: Vorarbeiten zu einer Wirtschafts-geschichte des römischen Ägypten I* (St Katharinen, 1991).
- Dunkan-Jones, R. P.**, 'The Choinix, the Artaba, and the Modius', *ZPE* 21 (1976), 43-52.
- _____. 'The price of Wheat in Roman Egypt under The Principate', *Chiron*, 6 (1976), 241-62, rept. In *Structure and Scale in Roman Economy* (Cambridge, 1990), ch.9.

- _____'Variation in Egyptian Grain Measure', *Chiron* 9 (1979), 347-75.
Egypt Exploration Fund Archaeological Reports (ed. F. L. Griffith), 1896/7, 1902/3, 193/4, 1904/5, 1905/6, 1906/7.
- Eitrem, S., 'A Few Remarks on σπονδὴ θαλλός and other extera Payments, in Papyri', *Symb. Osl.* 17 (1937), 26-48.
- El Abbadi, M. A. H. 'P. Flor. 50: Reconsidered', *Proc. 14 Int. Congr. Pap.* 91-6.
- Fikhman, I. F. 'Die Bevölkerungszahl von Oxyrhynchos in byzantinischer Zeit', *Archiv*, 21 (1971), 111-20.
- _____'Oxirinchskie Kuriali', *Archive*, 22/3 (1974), 47-87 (in Russian).
- _____'Oxirinch I Ermoupol' v vizantiiskoe vremia (sopostavlenie arendnychdogovorov)', ('Oxyrhynchus and Hermopolis in the Byzantine period: composition of the lease agreements;) in *Drevnii Vostok. Sbornik I: K semidesyatiyatiletiyu Akademika M. A. Korostovtzeva* (Moscow, 1975), 184-91 (in Russian; French Summary p. 313).
- _____'Queques donnees sur la genese de la grande prpriete foncier a Oxyrynchos', *Le Monde grec*, 784-90.
- _____'Oksirinkh-gorod papirusov. Social'no-economicheskije otosheniya v Egipetskom gorode iv- serediny vii v (Moscow, 1976) in Russian; French Summary).
- Finley, M. I. *The Ancient Economy* (London, 2nd edn. 1985).
- _____'The Alienability of Land in Ancient Greece', in *The Use and Abuse of History* (London, 1975), 153-60.
- _____'Private Farm Tenancy in Italy before Diocletien', in M.L. Finley (ed.), *Studies in Roman Property* (Cambridge, 1976), 103-21.
- Foxhall, L. 'The Dependent Tenant: Land Leasing and Labour in Italy and Greece', *JRS* 80 (1990), 97-114.
- Frederiksen, M., 'Theory, Evidence and Ancient Economy', (review of Finley, *The Ancient Economy*), *JRS* 65 (1975), 164-71.

- Frier, B. W.**, 'Law, Tecnology and Social Change: The Equipping of Italian Farm Tenancies', *ZSS Rom Abt.* 96 (1979), 204-28.
- Gagos, T., Koenen, L., and McNellan, B.E.**, 'A first Centurt Archive from Oxyrhynchus: or Oxyrhynchite Loan Contracts and Egyptian Marriage', in J. H. Johnson (ed.), *Life in a Multi-Cultural Society: Egypt from Cambyses to Constatine and Beyond* (Chicago, 1992), 184-204.
- Gara, A.**, *Prosdigraphoumena e circolazione monetaria: Aspetti dell'organizz-Azione fiscal in rapport alla politica monetaria dell'Egitto Romano* (Milan, 1976).
- Gascou, J.**, 'Les Grandes Domaines, la cité et l'état en Égypte byzantine (Recherches d'histoire agraire, fiscal et inistrtive)', *Travaux et Mémoires* 9 (1985), 1-90.
- Geraci, G.**, *Genesi della provincial Romana d'Egitto* (Bologna, 1983).
- Geremek, H.**, *Karanis: communauté rurale de l'Égypte romane au II^e-III^e siècle De notre ère* (Warsaw etc., 1969).
- _____, 'P. Iandana 99: Italian Wines in Egypt', *JJP* 16/17 (1971), 159-71.
- Gerner, E.** *Beiträge zum Recht der Parapherna* (Munich, 1954).
- Gilliam, J. F.**, 'An ab epistulis Graecis and praefecus vigiliū from Egypt', in *Mélanges d'histoire ancienne offerts à William Seston* (Publications de la Sorbonne, série "Études" 9 (Paris, 1974), 217-25.
- Girard, M. P. S.**, *Description de l'Égypte vol XVII: État modern memoire sur l'agriculture, l'industrie et la commerce l'Égypte* (2^e edition, Paris, 1824).
- Gomaà, F., Muller-Wollermann, R., and Schenkel, W.**, *Mittelägypten zwischen Samalut und dem Gabal Abu Sir: Beiträge zur historischen Topographie der pharaonischer Zeit* (TAVO Beihefte ser. B. no. 69) (Wiesbaden, 1991).
- Goody, J.**, *Production and Reproduction* (Cambridge, 1976).
- Gerlot, P.**, *Documents araméemns d'Égypte* (Paris, 1972).

- Häge, G.**, Ehegüterrechtliche Verhältnisse in den griechischen Papyri Ägyptens bis Diokletian (Köln, 1968).
- Hagedorn, D.**, 'ΟΞΥΡΥΧΩΝ ΠΟΛΙΣ und Η ΟΞΥΡΥΓΧΙΤΩΝ ΠΟΛΙΣ, *ZPE* 12 (1973), 277-92.
- 'Zum Anbauverbot von ἰσάρις, ὀχομένιον, und κνήκος', *ZPE* 17 (1975), 85-90.
- 'Waid Für die res privata: eine neuedition von SB X 10264', *ZPE* 17 (1975), 91-5.
- 'Zum Formular der Kleinviehdeklarationen' *ZPE* 21 (1976), 159-65.
- 'Flurbereinigung in Theadelphia?', *ZPE* 65 (1986), 93-100.
- Hansen, H.**, and **Schiøler, T.**, 'Distribution of Land Based on Egyptian Papyri', *Janus*, 52 (1965), 181-92.
- Harmon, A.M.**, 'Egyptian Property Returns', *YCIS* 4 (1934), 135-230.
- Harrison, A. R. W.**, *The Law of Athens, i: The Family and Property* (Oxford, 1968).
- Helck, W.**, *Die altägyptische Gaue* (Wiesbaden, 1974).
- Hengstl. J.**, *Private Arbeitsverhältnisse freier Personen in den hellenistischen Papyri bis Diokletian* (Bonn, 1972).
- Hennig, D.**, *Untersuchungen zur Bodenpacht im ptolemäisch-römischen Ägypten* (Munich, 1967).
- 'Die Areitsverpflichtungen der Pächter in Landpachtverträgen Au dem Faijum', *ZPE* 9 (1972), 111-31.
- Hermann, J.**, 'Zum Begriff der ἐν ὀφέσει', *CE* 30 (1955), 95-106.
- *Studien zur Bodenpacht im Recht der graeco-aegyptischen Papyri (Münchener Beiträge zur Papyrusforschung und Rechtsgeschichte 41)* (Munich, 1958).
- 'Zum Edikt des G Avidius Heliodorus' *ZSS Rom. Abt.* 92 (1975), 260- 66
- Hobson, D. H.**, 'Women as Property Owners in Roman Egypt', *TAPA* 113 (1983), 311-21.

- Hohlwein, N. 'Le Vétéran Lucius Bellienus Gemellus, gentleman-farmer a Fayoum', *Et.Pap.* 8 (1957), 69-91.
- Hombert, M., and Preaux, C., 'Un petit propriétaire égyptien du milieu du IIIe siècle de notre ère: Aurelius Serenus Sarapion', *l'Antiquité Classique*, 17 (1948), 331-7.
- Hopkins, M. K., 'brother - Sister marriage in Roman Egypt', *Comparative Studies in Society and History*, 22 (1980), 303-54.
- _____ " Taxes and Trade in the Roman Empire (200 b.c.-400 A.D.)', *JRS* 70 (1970), 101-25.
- Howgego, C., ' The Supply and Use of Money in the Roman World', 200 BC to AD 300', *JRS* 82 (1992), 1-31.
- Hughes, G. R., *Saite Demotic Land Leases (The Oriental Institute of the University of Chicago, Studies in Ancient Oriental Civilization 28) (Chicago, 1952).*
- _____ " Notes on Demotic Egyptian Leases of Property", *JNES* 32 (1973), 152-60.
- Husselmann, E., 'The Granaries of Karanis', *TAPA* 83 (1952), 56-73.
- James, T. G. H., (ed.) *Excavating in Egypt: The Egypt Exploration Society 1882-1982* (London, 1982).
- Janessn, J. J., *The Commodity Prices from the Ramessid Period: An Economic Study in Village of the Necropolis Workmen at Thebes* (Leiden, 1975).
- Johnson, A. C., *Roman Egypt to the reign of Diocletian: An Economic Survey of Rome* (ed. Tenney Frank), vol,ii (Baltimore, 1936).
- _____ ' Roman Egypt in the Third century', *JJP* 4 (1935), 151-8.
- _____ *Egypt and Roman Empire* (Ann Arbor, 1951).
- _____ ' The ἐπιβολή of Land in Roman Egypt', *Aegyptus*, 32 (1952), 61- 72.
- Johnson, A. C., and West, L.C., *Byzantine Egypt: Economic Studies* (Princeton, 1949).
- Jones,, A.H.M., *The Later Roman Empire* (2 vols, Oxford, 1964).

- _____'Census Records of the Later Roman Empire', in P.A. Brunt (ed.), *The Roman Economy* (Oxford, 1976), ch. X.
- _____'Captatio and iugatio', *Ibid.* Ch. XIII.
- Jones, B. w. and Whithorn, J. E. G., *Register of Oxyrhynchites, 30 BC-AD 96* (Am. Stud. Pap. 25), Chico, Calif., 1983).
- Jördens, A., 'ΜΙΣΘΩΣΙΣ ΤΩΝ 'ΕΡΓΩΝ: Ein neuer Vertragstyp', *Proc. 19 intr. Congr. Pap.* 259-70.
- _____*Vertragliche Regelungen von Arbeiten im späten Griechischsprachigen Ägypten* (P, Heid. V) (Heidelberg, 1990).
- Katzoff, R., 'BGU 19 and the Law of Representation in Sucession', *Proc. 12 Int. Congr. Pap.* 239-42.
- Keenan, J. G., 'On Village and Polis in Byzantine Egypt', J. G., ' , *Proc. 16 Int. Congr. Pap.* 479-485.
- Kehoe, D., 'Allocation of Risk and Investment on the Estates of Pliny the younger', *Chiron*, 18 (1988), 15-42.
- _____*Management and Investment on Estates In Roman Egypt during The Early Empire* (Bonn, 1992).
- Kovelman, A. B., ' Land Leases in the South Fayum in the Mid First Century A.D.', *VDI* 128 (1974), 69-85 (in Russian: English summary p. 85).
- Kreller, H., *Erbrechtliche Untersuchungen auf Grund der gräco-ägyptischen Papyrusurkunden* (Leipzig and Berlin, 1919).
- Krüger, J., *Oxyrhynchos in der Kaiserzeit: Studien zur Topographie und Literaturrezeption* (Frankfurt, 1990).
- _____' Terminologie der Künstlichen Wasserläufe in den Papyri des griechisch- römischen Ägypten', *MBAH* 10 (1991), 18-27.
- Kuhnke, H.-C., Οὐσακὶ γῆ. *Domänenland in den Papyri der Prinzipatszeit* (Diss. Köln, 1071).
- Kutzner, E., *Untersuchungen zur Stellung der Frau im römischen Oxyrhynchos* (Frankfurt, 1989).
- Lallemand, J., *L'Administration civile de l'Égypte de l'avènement de Dioclétien à La création du diocèse (284-382)* (Brussels, 1964).

- Lane, R.E.** *The Market Experience* (Cambridge, 1991).
- Lane Fox, R.**, 'Aspects of Inheritance in The Greek World', In P.A. Cartledge and F. D. Harvey (eds.), *CRUX: Essays presented to G.E. M. de Ste. Croix on his 75 Birthday* (London, 1985), 208-32.
- Lewis, N.** " Greco-Roman Egypt" : fact or fiction?', *Proc. 12 Int. Congr. Pap.* 3-14 *Life in Egypt under Roman Rule* (Oxford, 1983).
- _____ "The Romanity of Roman Egypt: A Growing Consensus", *Atti 17 Con gres. Int. Pap.* iv., 177-84.
- Lewuillon-Blume, M.**, 'Problèmes de la terre au IVe siècle après J.-C.', *Actes 15 Congr. Int. Pap.* iv. 177-85.
- _____ ' Enquête sur les registres Fonciers (p. Landl.): La reparation de la propritété et les familles de propriétaires', *Proc. 18 Int. Congr. Pap.* 279-86.
- Litinas, N.**, Κυνωνόλις and Ευεργέτις, *Archiv* 40 (1994), 143-55.
- _____ ' Villages and Placenames of the Cynopolite Nome', *Archiv* 40 (1994) 157-64.
- MacLennan, H.** *Oxyrhynchus: An Economic and Socil Stusdy* (Princeton, 1935).
- Martin, V.**, 'Un document dministrativf du nome de Mendes', *ST.Pal.* XVII 9- 48.
- Mattha, G.**, *The Demotic Legal Code of Hermopolis West* (Preface, additional notes and glossry by G. R. Hughes), Institut francais d'archaologie orientale du Caire Bibiotheque d' etude 45, (Cairo, 1975).
- Menu, B.**, 'Le Régime juridique des terres en Egypte pharaonique', *RHD* 4th ser. 49 (1971), 555-85, repr. In ead., *Recherches sur l'histoire juridique, économique, et sociale de l'ancienne Égypte* (Versailles, 1982).
- Menu, B., and Harari, I.**, ' La Notion de Propriété privée des biens fonciers dans l'Ancien Empire égyptien', *CRIPEL* 2 (1974), 127-154, repr. In B. Menu, *Recherches sur l'histoire juridique, économique,, et sociale de l'ancienne Égypte*.

- Michurski, C.**, 'Les Avances aux semailles et les prêts de semences dans l'Égypte 105-138 Gréco-romaine', *Eos*, 48 (1956) (Symbolae Raphaeli Tauben schlag Dedicatae), 105-138.
- Mickwitz, G.**, *Geld und Wirtschaft im römischen Reich des vierten Jahrhunderts n. chr.* (Helsinki, 1932).
- Migliardi Zingale, L.**, *I testamenti romani nei papyri e nelle tavolette d' Egitto* (Turin, 1991).
- Millar, F.G. B.**, *The Emperor In the Roman World (31B.C.-A.D. 337)* (London, 1977).
- Modrzejewski, J.**, 'Zum Hellenistischen Ehegüterrecht im griechischen und römischen Ägypten', *ZSS* 87 (1970), 70-84.
- _____, ' Régime foncier et statut social dans l'Égypte ptolémaïque', in *Terre et paysans dépendants dans les sociétés antiques: colloque international tenu à Besancon les 2 et 3 mai 1974* (Paris, 1979), 163-88.
- _____, ' La Structure juridique du mariage grec', in Bresciani et al. (eds.), *Scritti in onore di Orsolina Montevicchi* (Bologna 1981), 231-68.
- _____, 'Bibliographie de papyrologie juridique, 1972-1982', part IV, *Archiv*, 34 (1988), 79-136.
- _____, *Droit imperial et traditions locales dans l'Égypte romaine* (Aldershot, 1990).
- Moioli, M.L.**, 'La famiglia di Sarapion alias Apollonius', *Acme*, 40 (1987), 123-36.
- Montevicchi, O.**, 'Ricerche di sociologia nei documenti dell'Egitto Greco-romano I: I testamenti', *Aegyptus*, 15 (1935), 67-121.
- _____, 'Contributi per una storia sociale ed economica della famiglia nell' Egitto Greco-romano', *Aegyptus*, 17 (1937), 338-48.
- _____, 'Ricerche di sociologia nei documenti dell' Egitto Greco-romano' III: I contratti di compra- vendita: (c) compra vendite di terreni' *Aegyptus*, 23 (1943), 11-89.

- _____ *La papirologia* (Turin, 1973).
- Morris, R. L. B.**, 'A Study in the Social and economic History of Oxyrhynchus for the first Two Centuries of Roman rule' (Diss Duke Univ., 1975).
- Nelson, C. A.**, *Status Declaration in Roman Egypt* (Am. Stud. Pap. 19). (Las Palm- As, 1979).
- Osborne, R.**, 'social and Economic Implications of the Leasing of Land and prop roperty in Classical and Hellenistic Greece', *Chiron*, 18 (1988), 279-323.
- Parássoglou, G. M.**, 'On the Idios Logos and Fallen Trees', *Archiv*, 24/5 (1976), 91-9
- _____ *Imperial Estates in Egypt* (Am. Stud. Pap. 18) (las Pamas. 1978).
- Parkin, T. G.**, *Demography and Roman Society* (Baltimore, 1992).
- Pestman, P. W.**, *Marriage and Matrimonial Property in Ancient Egypt: A Contribution to Establishing the Legal Position of the Woman* (Pap. Lugd.-Bat.9)) Leiden, 1961).
- _____ 'Loans Bearing no Interest?', *JJP* 16/17 (1971), 7-29.
- Piernne, J.** 'Le Tenure dans l'ancienne Egypt', *Recueils de la Société Jean Bodin*, iii: *La tenure* (Brussels, 1938), 7-40.
- Poethke, G.**, *Epimerismos: Betrachtungen zur Zwangspacht in Ägypten während der Prinzipatszeit* (Pap. Brux. 8) (Brussels, 1969).
- Popkin, S. L.**, *The Rational Peasant: The Political Economy of Rural Society in Vietnam* (Berkeley and Los Angeles, 1979).
- Préaux, C.**, *L'Économie royale des Lagides* (Brussels, 1939).
- Pringsheim, C.**, *The Greek Law of Sale* (Weimar, 1950).
- Pruneti, P.**, 'I ΚΑΗΡΟΙ del nomo Ossirinchite: ricerche topografica', *Aegyptus*, 55 (1975), 159-244.
- _____ 'I centri abitati dell' Ossirinchite: repertorio toponomastico (pap. Flor. IX) (Folrence, 1981).
- _____ 'Toparchie e pagi: presisazioni topografiche relative al nòmo Ossirinchite', *Aegyptus*, 69 (1989), 113-18.

- Rabel, e., *Elterliche Teilung* (Basel, 1907).
- Rathbone, D. W., 'The Weight and measurement of Egyptian grains', *ZPE* 53 (1984), 265-75.
- _____, 'The Ancient Economy and Graeco-Roman Egypt', in L. riscuolo and G. Geraci (eds.), *Egitto e storia antica dell' ellenismo all'ellenismo all'età Araba: bilancio di un confronto* (Bologna, 1989), 159-76.
- _____, 'Villages, Land and population in Graeco-Roman Egypt'. *PCPhS* NS 36 (1990), 103-42.
- _____, *Economic Rationalism and Rural Society in Third - Century A.D Egypt: The Heroninos Archive and Appianus Estate* (Cambridge, 1991).
- _____, 'Egypt, Augustus and Roman Taxation', *Cahiers du Centre G. Glotz*, iv (1993), 81-112.
- _____, 'Monetisation, not Price Inflation in The Third Century AD Egypt', in D. G. Wigg (ed.), *Proc. Of the 13th Oxford Symposium on Coinage and Coinage History* (*Studien zu Fundmünzen der Antike*) Mainz , 1996).
- Rawson, E., ' The Ciceronian Aristocracy and its Properties', in M. I. Finely (ed.), *Studies in Roman Property* (Cambridge, 1976), 85-102.
- Rea, J. R., 'Lease of a red Cow called Thayris', *JRS* 68 (1982), 277-82.
- Reekmans, T. 'Treasure Trove and *parapherna*', *Le Monde grec* 748-59.
- Ricci, C., 'La coltura della vite e la fabbricazione del vino nell'Egitto Greco- romano', *Studi della Scuola Papirologica*, iv.1 (Milano, (1924).
- Rigsby, K. J., ' Sacred Ephebic Games at Oxyrhynchus', *CE* 52 (1977), 147- 55.
- Roberts, C. H., and Skeat, T. C., 'A sale of ὑπόλογος at Tebtynis in the reign of Domitian', *Aegyptus* 13 (1933) 455-471.
- Rostovetzeff, M., (Rostowzew), *Studien zur Geschichte des römischen Kolonates* (*Archiv Beiheft* I) (Leipzig and Berlin, 1910).

- Rostovetzeff, M.**, *A Large Estates in Egypt in the Third Century BC : A Study in Economic History* (Madison, 1922).
- _____, *The Social and Economic History of the Roman Empire*, 2nd edn. Revised by P. M., Fraser (Oxford, 1957).
- Rowlandson, J.**, 'Sales of Land in their Social Context', *Proc. 16 Int. Congr. Pap.*, 371-8.
- _____, 'Freedom and Subordination in Ancient Agriculture: The Case of the *Basilikoi georgoi* of Ptolemaic Egypt', in P. A. Cartledge and F. D. Harvey (eds.), *CRUX: Essays Presented to G. E. M. de Ste Croix on his 75th birthday* (London, 1985), 327-47.
- _____, 'P.Oxy. VII 1044, XLII 3047 and the Land Tax in Kind', *ZPE* 67 (1987), 283-92.
- Rupprecht, H.-A.**, 'zum Vorkaufsrecht der Gemeinschaftler nach den Papyri', E. Bresciani et al., *Scritti in onore di Orsolina Montecocchi* (Bologna, 1981), 335-42.
- Sallares, R.**, *The Ecology of the Ancient Greek world* (London, 1991).
- Schaps, D. M.**, *Economic rights of women in Ancient Greece* (Edinburing, 1979).
- Schnebel, M.**, *Die Landwirtschaft im hellenistischen Ägypten Erster Band : Der Betrieb der Landwirtschaft* (Munich, 1925).
- Schneider, H. D.**, *Beelden van Behnasa: Egyptische Kunst uit de Romeinse Keizertijd 1st - 3^e eeuw na Chr.* (Zutphen, 1982).
- Schulthess, O.**, 'μίσθωσις', *RE* XV, cols 2095-129.
- Seidl, E.**, 'Vom Erbrecht der Alten Ägypter', *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, 107 (1957), 270-81.
- _____, *Ptolemäische Rechtsgeschichte, Ägyptologische Forschungen*, 22 (Glückstadt, 2nd edn. 1962).
- _____, 'La preminente posizione del figlio maggiore nei diritto dei papiri', *Rendiconti dell'Istituto Lombardo Accademia di Scienze e Lettere, Classi di Lettere e Scienze Morali e Storiche*, 99 (1965), 185-92.

- _____. *Bodennutzung und Bodenpacht nach den demotischen Texten der Ptolemäerzeit* (Vienna, 1973).
- _____. *Rechtsgeschichte, Ägyptens als römischer Provinz (Die Behauptung des ägyptischen Rechts neben den römischen)* (Sankt Augustin, 1973).
- Shelton, J. C., 'Ptolemaic Land ἐν ἀφ᾽ ἑσέ: An Observation on the Terminology', *CE* 46 (1971) 113019.
- _____. "BGU VI 1216 Ptolemaic διαμίσθωσις", in 'land and taxes in Ptolemaic Egypt: Three Technical Notes', *CE* 50 (1975), 263-9, at 268f.
- _____. 'Artabs and choenices', *ZPE* 24 (1977), 55-67.
- Sijpesteijn, P. J., *Nouvelle Liste des Gymnasiarques des metropoles de l'Égypte Romaine* (Stud. Amstel. XXVII) (Zutphen, 1986).
- _____. 'The ΤΩΜΙΣ Canal', *Mnemosyne*, 4th ser. (1982), 153-5.
- _____. and Worp, K., 'Numbered Koitai in the Oxyrhynchite Nome', *Aegyptus*, 58 (1978), 157-9.
- Steinwenter, A., *Fundus cum instrumeto: eine agrar- und Rechtsgeschichtliche Studie* (Vienna, 1942).
- Stollwerck, A., *Untersuchungen zum Privatland im ptolemäischen und römischen Ägypten* (Diss. Köln, 1971).
- Swarney, P. R., *The Ptolemaic and Roman Idios Logos* (Am. Stud. Pap. 8) (Toron 1970).
- Talamanca, M., 'Contributi allo studio delle vendite all' asta nel mondo classico', *Atti della Accademia Nazionale dei Lincei*, 351 (1954), *Memorie. Classe dei Scienze morali storiche e filologiche* ser. 8 vol. vi fasc. 2, 35-251.
- _____. 'Gli appalti patrimoniali della moglie nell' Egitto e romano', *Index. Quaderni Camerti di Studi Romanistici (International Journal of Roman Law)*, 2 (1971), 240-82.
- Taubenschlag, R., *The Law of Greco-Roman Egypt in the Light of the Papyri, 332BC-640 AD* (2nd edn. Warsaw, 1955).

- Thomas, J. D.**, 'A Document Relating to the Estate of Clauodia Isidora Reconsidered (*BGU* XI 2126)', *JJP* 18 (1974), 239-44.
- _____, 'The Date of the Revolt of L. Domitius Domitianus', *ZPE* 22 (1976), 253-79.
- Toepel, L. R.**, 'Studies in the Administrative and Economic History of Tebtunis in the First Century AD' (Diss. Duke University, 1973).
- Tomsin, A.**, 'Étude sur les *πρεσβύτεροι* de la χώρα égyptienne', *Bulletin de la classe des lettres et des sciences morales et politiques de l'Académie Royale de Belgique*, 5^e sér. 38 (1952), 95-130 (part I), 467-532 (part II).
- _____, 'Notes sur les *ousiai* de l'époque romaine', *Studi in onore di Aristide Calderini e Roberto Paribeni* II (Milan, 1957), 211-24.
- _____, 'Le Recrutement de la main d'œuvre dans les domaines privés de l'Égypte romaine', *Studien zur Papyrologie und antiken Wirtschaftsgeschichte Friedrich Ortel zum Achtzigsten Geburtsage gewidmet* (Bonn, 1964), 81-100.
- _____, 'Les Continuités historiques dans le cadre des mesures prises par les Romains en Égypte concernant la propriété de la terre', *Actes X Congr. Int. Pap.* 81-95.
- _____, 'βασιλική et δημοσία γῆ dans l'Égypte romaine', *Mélanges de linguistique, de philologie et de méthodologie de l'enseignement des langues anciennes offerts à M. René Fohalle à l'occasion de son soixante-dixième anniversaire* (Gembloux, 1969), 271-80.
- Turner, E. G.**, 'Roman Oxyrhynchus', *JEA* 38 (1952), 78-93.
- _____, 'Archive of Komon', *Proc. 12 Int. Congr. Pap.* 485-9.
- _____, 'Oxyrhynchus and Rome', *HSCP* 78 (1975), 1-24.
- _____, *Greek Papyri: An Introduction* (2nd edn. Oxford, 1980).
- Uebel, F.**, *Die Kleruchen Ägyptens unter den ersten sechs Ptolemäern* (Berlin, 1968).

- Vandier, J.**, *Manuel d'archéologie égyptienne, vi: Bas-reliefs et peintures: Scènes de la vie agricole à l'ancien et au moyen empire* (Paris, 1978).
- Vandoni, M.**, 'Beiträge zum Pachtrecht der Prinzipatzeit aus der Mailänder Papyrussammlung', *JJP* 15 (1965), 145-50.
- Wallace, S. L.**, *Taxation In Egypt From Augustus to Diocletian* (Princeton, 1938).
- Wartenberg, U.**, 'The Family of Aurelius Sarapion alias Dionysiotheon', *Proc. 19 Int. Congr. Pap.* 15-22.
- _____, 'PSI VII 795 Revised', *ZPE* 94 (1992), 128-34.
- Waszynski, S.**, *Die Bodenpacht: Agrargeschichtliche Studien I: Die Privatpacht* (Leipzig and Berlin 1905).
- Weiss, E.**, 'Communisio pro diviso und pro indiviso in den Papyri', *Archiv*, 4 (1903), 330-65
- Whitehorn, J. E. G.**, 'Two Notes on The Archiv of Komon,' *ZPE* 45 (1982), 254-6.
- _____, 'The Hypomnematographus in the Roman period', *Aegyptus*, 67 (1987), 101-25.
- _____, 'The Valuation of Gold Dowry Objects in Papyri of Roman Period', *Archiv*, 32 (1986), 49-53.
- _____, 'Soldiers and Veterans in the Social Economy of First Century Oxyrhynchus', In M. Capasso et al. (eds.), *Miscellanea papirologica in occasione di bicentenario dell' edizione della Charta Borgiana* (Pap. Flor. XIX) (Florence 1990), ii. 543-57.
- Wipszycka, E.**, *Les Ressources et Les Activités économiques des églises en Égypte du IV^e au VIII^e siècle* (Pap. Brux. 10, 1972).
- Wolff, H. J.**, 'προιξ', *RE* XXIII. I cols. 134-70.
- _____, *Written and unwritten Marriages in Hellenistic and Roman Law*, Amer. Philol. Assn. Philol. Mongres. 9 (Haverford, Pa., 1939).
- _____, *Das Recht der griechischen Papyri Ägyptens*, ii (Munich, 1978).

- Youtie, L.H.**, 'P. Critical Notes on Greek Papyri', *TAPA* 83 (1952), 100-19= *Scriptiunculae* I. 234-253, at 242-5.
- _____, 'Critical Trifles V. no. 3; P.Oxy. XXXVIII 2849', *ZPE* 22 (1976), 44-6.
- _____, 'P. Oxy. VII 1044', *ZPE* 21 1 (1976), 1-13.
- _____, 'Notes on Texts Pertaining to the Catioic Registry', *ZPE* 40 (1980), 78-80.
- Zauzich, K.-T.**, 'Demotische Texte römischer Zeit, in G. Grimm. H. Heinen, and E. Winter (eds.), *Das römisch- byzantinische Ägypten*. (Aegypt.Trev. II) (Mainz, 1983), 77-80.
- Zucker, F.** 'Beobachtungen zu den permanenten Klerosnamen', in *Studien zur Papyrologie und antiken Wirtschaftsgeschichte Friedrich Oertel zum Anzigsten Geburstag gewidmet* (Bonn, 1964), 101-6.

كشاف رقم (1) المصطلحات اليونانية الواردة في الكتاب

Abrochos	أرض لم تغمر بالمياه في السنة الحالية.
Agoranomos	منصب بلدى، مسئول عن الأسواق.
Aroura	أرورا وحدة قياس الأرض؛ تساوى 68% من الفدان أو 0.275 من الهكتار.
Artaba	أردب وحدة مقياس (كيل) جافة، والمكيال الحكومى يضم 40 خوينكس choinikes.
Basilicogrammateus	الكتاب الملكى واحد من اثنين من الموظفين الرئيسيين فى الإقليم.
Bouleutes	عضو مجلس المدينة.
Chersos	'أرض جافة'؛ على سبيل المثال أرض ليس لها إمداد كاف بالمياه بشكل دائم.
Choinix	وحدة قياس جافة، تسع تقريبا لتر واحد.
Dekaprotos	موظف مسئول عن تحصيل ضرائب القمح فى القرن الثالث.
Drachma	وحدة العملة الأساسية فى مصر الرومانية؛ أيضا وزن.
Epoikion	مزرعة بمانياها، قرية صغيرة 'كفر'.
Gymnasiarch	مدير معهد التربية البلدى، مؤشر على مكانة اجتماعية.
Idios logos	موظف رومانى من طبقة الفرسان equestrian status مختص بالإشراف على 'الحساب الخاص'.

Iuridicus	موظف روماني من طبقة الفرسان مختص بالشئون القانونية.
Keramion	مقياس سائل لأغراض متعددة: جرة ' jar '.
Kleros	نصاب من الأرض كان يمنح في العصر البطلمي للمستوطنين العسكريين.
Klerouch	كان العسكريون يحصلون في العصر البطلمي على نصاب من الأرض؛ وأصبح ببساطة في العصر الروماني مالك للأرض.
Kyrios	وصى ذكر كان تحتاج إليه امرأة ليمثلها في المعاملات القانونية اليونانية
Mina	وزن (عملة نقدية)، يبدو أنه كان يساوي 160 دراهمة
Nome	إقليم إحدى المساحات الإدارية التي انقسمت إليها مصر منذ العصر الفرعوني.
Sitologos	موظف مختص بالإشراف على الجرن المحلي، ومسئول عن ضرائب الغلال.
Strategos	مدير الإقليم، الموظف الرئيسي في الإقليم.
Talent	ثالثت وحدة نقدية، تساوي 6,000 دراهمة؛ أيضا وحدة نقدية.
Toparchy	مركز، قسم من إقليم.

كشاف رقم (٢) المصطلحات اليونانية

acacia	شجر السنط.
adespota	أشياء لا مالك لها تؤول لخزانة الدولة.
ager publicus	أراض عامة (أى ملك الدولة)؛ انظر demosia edaphe
Aiguptioi	المصريون
aigialos	أرض تقع على الشاطئ
Alexandrian chora	ريف الإسكندرية
ampelikon ktema	ملكية حديقة كروم
ge ampelitis	أرض حديقة كروم سابقة
antinopolis	مدينة أنتينوبوليس
aphoroi	أرض غير منتجة بالنسبة للخزانة
apmoira	ضرائب أرض الكروم
arakos	محصول عشبي (ربما يطابق الجلبان الجبلي Lythyrus annus= wild chuckling؛ انظر خورتوس chortos
archidikastes	منصب قضائي لا نستطيع تحديد مهامه على وجه التحديد
archiereus	كبير الكهنة- الكاهن الأعلى
arsinoite nome	إقليم الفيوم
Autourgia	العمل الزراعي
ateleia	إعفاء من الضرائب
auxiliaries	جنود القوات المساعدة

axiologotatos	العالم المبجل
bona damnatorum	التنازل عن الأملاك نظير عدم تولي أحد المناصب الإلزامية
bibliophylakes	المشرف على السجلات
basilike ge	أرض ملكية
basilikon koluma	العمود الملكي
basilikou hopologia	أراض ملكية بيعت بسعر محدد
bibliothek enkteseon	سجل الأملاك العام
bibliophylakes	موظفو دار التسجيل
bebregmene	أرض مغمورة بالمياه
census	تعداد السكان - إحصاء
cheirograph	خط اليد
chersampelos	أراض سبق زراعتها بالكروم
chlora	حشائش رعى خضراء
clarissima	المشهورة
chora	ريف
chortos	طبقاً لرأى شنيبل Shneble ؛ ربما تدل على محاصيل العلف بصفة عامة، لكن معناه يدل بوضوح على العشب الأخضر والمحصول طازجا أو المجفف P.Oxy XLVIII 3392 ..

colonia	مستوطنة
Constitutio Antonin	دستور أنطونينوس
crown tax	ضريبة التاج
curials	مناصب شرفية
de facto	في الحقيقة
dekaprotia	محصولو ضرائب القمح
demosia	مستحقات عامة
demosia ge	أرض الدولة
demosioi georgoi	مزارعو أرض الدولة
demosia edaphe	يبدو أن هذا الاصطلاح شاع منذ أواخر العصر الروماني كترجمة للأرض العامة ager publicus
Dendrike	الأرض المزروعة بالأشجار
diamisthoseis	فترة عرض الأرض للإيجار
diapseiloi	أراض أصبحت جافة بعد الفيضان ولا يمكن زراعتها
diathekai	وصية مكتوبة باليونانية
dioikesis	رئيس الجهاز المالي
dorea ge	أراضي المنح
donations mortis causa	هبات بسبب الموت
doriktetos	حق الفتح
epibole	زراعة بالإلزام
echomenion	العُصفُر (الزعفران الكاذب)
ekdosis –engysis	شكل عقد الزواج
ek logou prokias	كان الغرض منها في القروض تغطية النفقات الجارية

ekmartyresis	التوثيق الرسمي العام
ekodtes	المانح البعيد (لهدية الزواج)
Ekphoria	الضرائب - العوائد
enoikesis of house	الإقامة في منزل
eonemene	أرض مشتراة
enapheseig	الأرض المهجورة
enkyklion	ضريبة مبيعات
en pistei	يشكل خفي
epeiros	أرض لم تتغير على الرغم من مياه الغمر المتتابعة التي تتعلق بأرض الجزر
epibole	زراعة الأرض بالإرغام
epinemesis	تعيين أرض لمن لا يمتلكون
episkepsis	فحص الأرض
en pistei	بشكل خفي - غرض خفي
epistrategos	مدير عام الأقاليم
epitropos	وصى
Epoikia	كفر
Equestrian rank	طبقة الفرسان
ergatai	عمال غير مهرة
esparmene	أرض مبدورة بالحبوب، أرض صالحة للزراعة
exarchiereus	رئيس الأرشييف السابق
ex-archiereus	كبير الكهنة
fundus cum inatrumet	آلة في مزرعة

ge amplitis	أرض حديقة كروم
ge basilike	أرض ملكية
enapheseige	الأرض المهجورة
ge doriktetos	الاستيلاء على الأرض بحق الفتح
ge katoikiki	أرض استيطان
ge prosodou	أراضي الدخل
Georgia	زراعة
geouchoi	ملاك الأراضي الخاصة
gnomon	مفتش؟
graphe katlochismos	سجل أراضي المستوطنين
grapheion	دار التوثيق
grapheia	دار توثيق القرية
guai	جزء (قسم) من الأرض
gynaikeion	صندوق أدوات زينة
gymnasial class	طبقة مديري معهد التربية اليوناني
gymnasium status	منزلة مدير معهد التربية
gymnaiarchos	مدير معهد التربية
Herakliopolite nome	إقليم هيراكليوبوليس
Hermopolite nome	إقليم هيرموبوليس
Hiera ge	أراضي المعابد
H.S	H.S = عملة السسترسيك sesterce أو السسترسيوس sestertius عملة فضية رومانية تساوي 2,5 آس asses، أو ربع دينار denarius.

hydroparochoi	رجال الري
hypologos basilikos	أرض ملكية بيعت بسعر محدد
hypomnematographues	موثق العقود
hypologos	أرض يتم بيعها بسعر محدد
Isatis	ورد النيل (نبات الصبغة الزرقاء الداكنة)
idioktetos	أرض خاصة تدفع الضرائب بمعدلين، يوجد من هذا النوع نموذجان فقط من بردي البهنسا.
idios logos	مدير الحساب الخاص
idiotike	أرض ملكية خاصة
imperial procurator	مشرف مالي إمبراطوري
intestate inheritance	ميراث بدون وصية
iugem	فدان
iurididicus	قاض
kalameia	مشتل الزريعة في حديقة الكروم
karponia	مقاولون
katalochismos	سجل أراضي الاستيطان
katameneioi	المراقبون
kat' andra	طبقا للفرد (بالفرد)
kata prosphora	منحة زواج
kat' axian	طبقا لجودتها
kathekonta	مستحقات الضرائب العادية
katoche	الحجز على الأملاك
Katoikike	أرض استيطان

katoicic status	وضع المستوطن القانوني
kektesthai	ممتلكات، استخدم الاصطلاح أحيانا للإشارة إلى الأرض الخاصة والأرض الملكية
keramia	جرة نبذ
klamourchia	شتلات أشجار الكروم
klerochoi	أراضي المقطعين العسكريين
Koitai or guai	أقسام من الأرض التي تقسم الأرض إليها
komai	قرى
komogrammateus	كاتب القرية
ktema	ممتلكات
kynopolis nome	إقليم كينوبوليس
kyperis	حلفاء
kyrios	وصى
lachanospermon	بنور الخس؛ زراعة الخضروات؟ lachanospermon التي كانت تعد من محاصيل إراحة الأرض مع الخلور
lacunae	الفجوات في أوراق البردي
lakkoi	خزانات المياه
liturgical system	نظام الأعباء
liturgy	الإلزام
liturgies	التزامات
liturgists	ملتزمون (لشغل المناصب الإلزامية)
logopraktor	مدير حسابات
Lykopolite nome	إقليم ليكوبوليس

machanaroi	عمال الري
magdolon	برج
matron stolata	ذات العباءة (لقب تشریفى للسيدات)
mechane	ماكينة
Memisthomenès	أراض تؤجر لمستأجرى الأرض العامة
Mendesian nome	إقليم منديس
merides	نواح
metropolis	عاصمة الإقليم
metropoleis	عواصم الأقاليم
metropolitan gymnasiarchy	مدير معهد تربية عاصمة الإقليم
misthotai of imperial estates	مستأجرو الضياع الإمبراطورية
Misthos	أجرة
misthosis	عقود إيجار الأرض
misthotes	مستأجر أرض الضياع
misthoseis prodomatikai	مجموعة من مستأجرى الضياع
Misthapoche	دفع الإيجار مقدما
monoartabos	أرض ضريبتها إردب غلال واحد
naubia	ضريبة السخرة
nesos	جزيرة
nesoi diapseiloi and	جزر متغيرة بسبب النهر

potamophoretoi	
nesoi	جزر طرح النهر
potamophoretai	
nesos epeiros	الكلمتان معا تعنى الاصطلاح الديموطيقى المخصص للأرض التى ظلت على وضعها على الرغم من غمرها بمياه الفيضان، والأرض الأقل استقرارا بسبب النيل.
oikonomos	مدير أعمال الذى يتعامل مع المستأجرين الملتزمين من الباطن
oikos	منزل
oinoprates	تاجر النبيذ
olyra= emmer(?)	عشب للرعى
klerouchike ge	أرض إقطاع عسكري
Orbos	الحمص الجبلى
ousiakos logos	إدارة أراضي الوسية
ousiakoi georgoi	مزارعو أراضي الوسية
Ousiai	أراضي وسية
pagi	قسم
paidaria	الصبية أو الخدم
pareimene	أرض تم الحصول عليها من شخص لآخر
parachoresis	تنازل عن الأملاك
parachortikon	انتهاء عملية التنازل بتسديد الثمن
parapherna	متعلقات العروس الشخصية
Patrimonium	خزانة أملاك أغسطس

pentartabia	خمسة أرادب
penuria colonorum	نقص الأراضي الزراعية
perichoma	حوض زراعي، واستخدم الاصطلاح لكل من الأحواض التي يفيض الماء عليها والجسور المحيطة به
Persea	شجرة الجميز، كان يطلق عليها اسم الشجرة المقدسة في مصر وفارس ٤٦
pherne	مهر العروس
phoros	إيجار، عوائد
phrontistai	مشرفون - نظار ضياع
phylakitai	الحراس
Phylakitkon	ضريبة حراسة
poiotes	طبيعة جودة الأرض
pittakaia	مجموعات نقابات قرية ثيادلفيا؛ رئيس المجموعة
pittakiarch	عضو النقابة pittakion
pleonasmou basilikes	أرض ملكية فرضت زراعتها
poleis	مدن يونانية
poll-tax	ضريبة الرأس
prachoresis	التنازل عن أرض
Pragmateutes	وكيل مالي
pragmateutai	وكلاء
prapherna	متعلقات العروس الشخصية
prasis	عقد بيع خاص

prefect	والي مصر في العصر الروماني
Presbuteroi	شيوخ القرية
principatus	المواطن الأول
procurator usiacus	مشرف مالي على الضياع الإمبراطورية
procurator augusti	مشرف مالي أغسطس
proikimanion	من المنزل (صفة)
proix	المهر الاثني
pronoetes	ناظر الضيعة- الوكيل
prosphora	هدية الزواج
prosmetroumena	ضريبة إضافية تبلغ ١٥% من قيمة الضريبة على القمح؛ ٢٠% من ضريبة الشعير
prosodou ge	أراضي الدخل
prosopographical lists	التصنيف الترتيبي للقوائم
protopraxia	الدفعة الأولى
prytanis	رئيس مجلس الشورى
psiloi topoi	أراض مسطحة لا تصلح للزراعة
ratio private	الحساب الشخصي
Roman citizen	مواطن روماني
rhapthanos	ورد النيل؛ نبات الصبغة الزرقاء
sitophoros sporimos	أراضي غلال منتجة
sitologos	المشرف على جرن الغلال
spathia	جرة
sponde	بقشيش

Sphragides	متجاورة
statistical analysis	تحليل إحصائي
strategos	مدير الإقليم
synchorexis	عقد مزور
talent	تالنت (عملة أثينية)
tamiakai ousiai	خزانة أرض الضياع المصادرة
telos katalochismos	ضريبة التسجيل عند حدوث تغيير في الملكية
testate inheritance	ميراث بدون وصية
Theadelphia	ثيادلفيا، قرية في إقليم الفيوم
Themata	إيديات
Tomis	نهر توميس (الاسم القديم لبحر يوسف)
toparchies	مراكز إدارية
vir egregious	رجل مرموق
xylamesai	بنور النقاوى

المؤلفة في سطور:

- تعمل الأستاذة الدكتورة جين رولاندسون زميل باحث في التاريخ القديم في قسم الدراسات الكلاسيكية اليونانية لللاتينية في الكلية الملكية، جامعة لندن.
- متخصصة في التاريخ الاجتماعي القديم، خاصة الثقافة والمجتمع في مصر في العصر اليوناني الروماني.
- لها عدد من المقالات عن مصر في العصر البطلمي والروماني.
- عضوة في المجموعة البحثية "الورشة الدولية للبردي والتاريخ الاجتماعي International workshop for Papyrus and Social History"، التي تهدف إلى تقديم دراسة عن المرأة والمجتمع في مصر خلال العصر اليوناني الروماني.
- عضوة دائمة في OUCD.
- عضوة في لجنة بردي البهنسا في الأكاديمية البريطانية Oxyrhynchus Papyrus Committee (British Academy).

الأبحاث: من أهمها

- 1- 'Sales of land in their Social Context' Proc. 16 Int. Congr. Pap. 371-8.
- 2- 'P.Oxy. VII 1044, XL II 3047 and the land Tax in Kind' ZPE 67 (1987), 283-92.

المت ترجمة فى سطور:

آمال محمد الروبى

حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة ١٩٧٦ فى التاريخ القديم؛ اليونانى الرومانى، حصلت على ماجستير التاريخ اليونانى والرومانى من جامعة القاهرة ١٩٧١، وعلى منحة المجلس الثقافى البريطانى للدراسة فى مرحلة الدكتوراه، ودرست فى هذه الفترة فى جامعة كامبريدج البريطانية. قامت بالتدريس فى جامعة القاهرة منذ تخرجها حتى حصولها على درجة أستاذ مساعد ١٩٨٦، تم انتدابها للعمل فى جماعة الملك عبد العزيز، بكلية الآداب فى جدة، وأسست قسم التاريخ، قسم الطالبات فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٣ وتعمل الآن رئيس قسم شبه الجزيرة العربية بكلية الآثار والإرشاد السياحى، جامعة العلوم والتكنولوجيا- السادس من أكتوبر.

لها عدة أبحاث منشورة فى المؤتمرات العالمية والعربية، منها:

The scars in Egypt during the roman period

"مع بارتيشيا كرون وكتابها تجارة مكة"، جمعية التاريخ والآثار بدول الخليج، الشارقة ٢٠٠٥.

"إمارة تدمر والعلاقات مع الرومان فى القرن الثالث الميلادى" مجلة كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٨١.

مؤتمر سالونيك للدراسات اليونانية والعربية ١٩٨٠.

الكتب المنشورة:

لها عدة كتب منشورة منها:

- (١) أجهزة الحكم في روما منذ عام ٥١٠ حتى عصر الإمبراطور أغسطس ١٤م طبقاً للمصادر اللاتينية "الطبعة الثانية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٧
- (٢) مصر في عصر الرومان: دراسة سياسة اقتصادية اجتماعية، ٣٠ ق.م / ٢٨٤م دار البيان، جدة، ١٩٨٤م.
- (٣) مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني "المكتبة الثقافية، القاهرة ١٩٧٥.

الأعمال المترجمة:

لها خمسة كتب مترجمة في التخصص آخرها:

(1) Dorothy Crawford, Kerkeosiris An Egyptian Village in the Ptolemaic Period.

ترجم بعنوان العالم الهيلينستي، مقدونيا مصر سوريا منذ ٣٣٤/٣٠ ق.م، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٩.

(2) Frank walbank, Hellenestic world, London, 3ed, 1992.

ترجم بعنوان العالم : كيرك أوزيريس، قرية مصرية في العصر البطلمي المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠١١.

(٣) ترجمة ١٦٨٥ من وثائق الخارجية البريطانية (PFAD)، تحت النشر موسوعة جدة التاريخية.

التصحيح اللغوى : إيمان محمد

الإشراف الفنى : حسن كامل